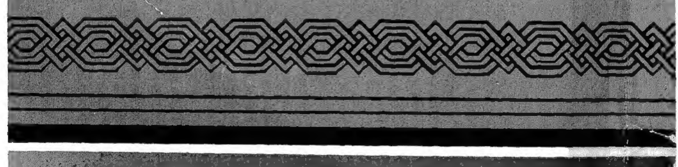
من مطبوعات
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام

دكتور
يوسف ابراهيم يوسف
كلية التجارة • جامعة الأزهر

١٤٠١ هـ ١٩٨١ م



إهـــــــداء٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كرار

القاهرة

موسوعة الاقتصاد الاسلامى

(٢)

المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية

دكتور
يوسف ابراهيم يوسف
كلية التجارة بجامعة الأزهر

مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية
١٤٠١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــدير

دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الذى يستهدف صلاح الفرد ماديا وروحيــا ...

تلك مسلمة نتفق عليهــا كمسلمـــين ....

ولكن واقعنـــا الحالى يتناقض مع تلك المسلمة ...

فأين يا ترى تكمن أســباب هــذا التناقض ؟

ذلك باختصار هو ما أجاب عنه هــذا البحث ، حيث ناقش بطريقة علمية وبأسلوب موضوعى فشل المناهج المستوردة فى أن تحل قضية التنمية فى عالمنا الاسلامى وعجزهــا عن استثارة همم شعوب العالم الاسلامى وتفجير طاقاتها ، منتهيــا بذلك الى حتمية تطبيق المنهج الذى ينبع من عقيدة هــذه الشعوب ويشتق مرتكزاته من ظروفها وتراثهــا ومزاجهــا وتاريخهــا .

ويسر الاتحاد الدولى للبنوك الاســلامية أن يقدم تلك الدراسة القيمــة التى استهدفت الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كمنهج انمائى مستقل له موقفــه المحدد واسلوبه المتميز وطرائقه العملية .

ولعله مما يزيد من قيمة هذه الدراسة استنادها المؤصل على مصادرنا الاسلامية الصحيحة التى تتمثل اساســا فى كتاب الله الكريم وســنة نبيه صلى الله عليه وسلم والتطبيقات الاسلامية فى عصر صدر الاســلام . ذلك بالاضافة الى مناقشة قضايا ومشكلات التنميــة وتقديم الحلول الاسلامية لمواجهة هذه المشكلات مواجهة عملية جذرية لمغالبتهــا والظهور عليهــا .

أعاننـــا الله جميعا على تطبيق منهجه ووفقنــا لمــا فيه خير الاســلام والمسلمين .

الاتحـــاد الدولى للبنوك الاسلاميــة ؟

شكر وتقدير

عرفانا بالفضل لأهله ، وانطلاقا من شكر الله تعالى بشكر من أجرى سبحانه الخير على يديه ، يطيب لى — وقد فرغت بفضل الله تعالى من هذا البحث — أن أقدم خالص شكرى وتقديرى لأساتذتى الذين تعهدوا هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة لدى الباحث ، حتى خرج الى حيز الوجود بصورة ما كان ليظهر بها لولا جهودهم البناءة ، وتوجيهاتهم السديدة .

وفى مقدمة من يدين لهم هذا البحث بالفضل :

أستاذى الكريم الدكتور / محمد شوقى الفنجرى ، الذى لن تعبر كلماتى — مهما أوتيت من بلاغة — عن فضله ، ومقدار عطائه ، فلقد أعطى بحق عطاء العلماء ، أعطى من وقته وجهده الكثير ، وكان لتوجيهاته السديدة وجهوده الكبيرة أكبر الفضل فى اخراج هذا البحث بصورة يرضى عنها .

وأستاذى الدكتور يحيى احمد نصر ، الذى عاصر البحث فى جميع مراحله . والذى كان لجهوده فضل لا ينكر فى الوصول بالبحث الى مرحلته النهائية .

كذلك يقدم الباحث شكره لأعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالكلية ، ولا ينسى أن يشكر أستاذه الدكتور/عبد الحى نصر عبد الله ، الأستاذ السابق بالكلية والقسم .

كما يشيد بجهود الاخوة الزملاء ، د. رفعت العوضى ، السيد/محمد شاهين ، السيد/محمود الجداوى ، السيد/أحمد تمام .

ولا يفوتنى أن أشكر كل من كان له اسهام بصورة ما فى اخراج هذا البحث وفى مقدمتهم أسرة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، وعلى رأسها الاستاذ الدكتور أحمد النجار . جزى الله الجميع خير الجزاء .

والله ولى التوفيق ؟   د. يوسف ابراهيم

اهـــــداء

لى أصحــاب الفضــل على البــاحث :

سيدى الدكتور حــامد نــدا •

والدتى الكريمـــة •

روح والدى ، تغمـــده الله برحمتـــه ،

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

« وأن هــذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفـــرق بكم عن سبيـــله ، ذلكم وصـــاكم به لعـــلكم تتقـــون » •

صدق الله العظيم

سورة الأنعام ، الآية رقم ١٥٣

مقـــدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبى الامين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعـــد ..

فانه ليهمنا أن نضع بين يدى الكتاب ما يعين القارىء الكريم على التعرف على طبيعـــة هـــذا البحث ، والمنهج الذى اتبع فيـــه والاهمية المعلقة عليـــه ، ونستطيع أن نجمل ذلك فى نقـــاط ثلاث هى :

اولا — اهميـــة البحث . **ثانيا — منهج البحث .**

ثالثا — خطة البحث .

—**—

اولا — اهميـــة البحث :

١ — يدور بحثنا حول البحث عن أسلوب انمـــائى يستطيع أن يأخذ بيـــد العـــالم الاسلامى الى مدارج الرقى ومعارج التقـــدم ، ذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية فى هـــذا العالم ، قد أصبح وسيظل أمرا جوهريا ، يتوقف عليـــه وجود هذا العالم ، وتحقيقها رهن باكتشاف المنهج القـــادر على ذلك .

ان العـــالم الاسلامى بعد عدة عقود من ولوجه ميدان التنمية الاقتصادية ما زال حيث هـــو يوم أن ولج هـــذا الميدان ، ان لم يكن قـــد تخلف عن ذى قبل ، ذلك أنه بتخبطه بين مناهج التنمية المجلوبة من وراء السهوب ومن خلف الحدود ، قد فرط فى أثمن زاد له على الطريق ، الا وهو وحدته الروحية التى كانت تجمع بين أجزائه ، قبل أن يعرف هـــذه المنـــاهج ، فلقد كان الكل مسلمين فحسب ، حتى جاءت المناهج المستوردة فجعلت منه الاشتراكيين والرأسماليين ، بل لقد توزع أبناء الاقليم الواحد بين اليمين واليســـار تبعا لموقفهم من هذه المناهج **« فتقطعوا أمرهم بينهم زبرا ، كل حزب بما لديهم فرحون »**[1] .

---

(١) سورة المؤمنون ، الآية رقم ٥٣

وتسيطر على ساحة الفكر الانمـائى فى العالم الاسلامى ، تلك الثنائية التى تقـيم من الرأسمالية والاشتراكية مناهج وحيدة ، يتوزع بينهما المسلمون ، فاقليم يطبق الاشتراكية وآخر يطبق الرأسمالية ، ونتائج التطبيق فى الحالتين متقاربة ، فلم يوجد بلد اسلامى نفض عن كاهله غبار التخلف ، وما زالت جميعها ضمن العالم المتخلف ، فاذا ما عن لاقليم منها أن يغير المنهج الانمـائى الذى يسير عليه انقلب عن تطبيق الرأسمالية الى تطبيق الاشتراكية أو العكس ، فاذا تجـرأ واجتهد لجـأ الى الجمع بينهما ، وتلك أقصى حدود الاختيـار التى سمح الفكر المسيطر على هذا العـالم لنفسه بها . ذلك أن هناك خلفية فكرية تحكم اطـار هـذا الاختيار ، تتمثل فى أن من وضعت بيدهم مقاليد البحث عن منهج انمائى ، أو أخذوا السلطة بأيديهم وأعطوا لأنفسهم حق اختيار المنهج ، يؤمنون بامامة الغرب وتسيطر عليهم فكرة العلمانية ، التى آمنوا بها تبعية للغرب ، وحـلا للشكلة غير قائمـة لدينا ، فليس فى الاسلام رجال دين ذوو سلطة ، وليس فيه حكام يحكمون بغيره ويكونون مسلمين • وحقيقة المقصود من فكرة العلمانية ، هو ابعـاد الاسلام عن واقع الحيـاة •

فالايمـان بامامة الغرب ومتابعته فى فكرة العلمانية ، جعلت تفكير هؤلاء ينحصر فى مناهج الغرب من ناحية ، كمـا جعلت من غير المطروح المفاضلة بين المنهج الاسـلامى والمناهج المستوردة من ناحيـة اخرى • فهم يترددون بين الرأسمالية والاشتراكية ، وينتقلون معهمـا من فشل الى فشل ، ليستمر العالم الاسلامى ــ كما يريد له الغرب والشرق ــ جثة ملقـاة بفلاة من الأرض ، يرين عليها التخلف ، ويلفها انخفاض مستوى المعيشة • ذلك أن هذه المناهج لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ومن ثم فلن تستطيع ان تجند طاقات جمـاهيرها لصالح التنمية ، وهو الشرط الذى بدونه لن يتحقق تقـدم على الاطلاق •

وعند هـذا الحد الذى وصلت اليه مشكلة التنميـة الاقتصادية فى العالم الاسلامى تأتى أهمية هذا البحث الذى يريد أن يكسر الاستقطاب القـائم حول المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، عندما يقـدم منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى لفت النظر اليـه رواد الفكر الاقتصادى

الاســلامى(١) فى السنين الأخيرة ، ويدين هــذا البحث لهم بالفضل ، فلولا جهودهم ، وما عبدوه من طرق ، وما أصلوه من مفاهيم ، ما توفر لهــذا البحث امكانية الوجود فى هــذا التوقيت وعلى هذا المستوى •

ان فشل المناهج المستوردة فى تحقيق التنميــة الاقتصادية قد جعلهــا موضوعا مطروحا بحدة ، ومحل تنازع بين أنصار المناهج ، وطبقا للاسلام فانه يجب رد هـــذا التنــازع الى الله ورسوله ، أى الى الاســلام وأحكامه ، ليقضى فيه « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليــوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » أى أحسن عاقبة ومآلا(٢) ونهــاية للامور • فليس من ثم نجاح لجهود التنمية فى العــالم الاسلامى ، الا اذا ردت الى الله ورسوله وأحكام شريعتــه ، أى طبق فى تحقيقها منهج الاســلام •

ومن هنــا تظهر لنــا أهمية هذا البحث الذى جعل لنفسه هدفا محــددا هو الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى نعد الكشف عنه اكتشافا للطريق الذى يمكن أن تســير عليــه بلاد العــالم الاسلامى ، ونعــد تطبيقه وسيلة ليس لهــا بديل أمام هذه البــلاد الا دوام التخلف واستمرار التخبط بين المنــاهج المستوردة ؛ اذا كانت هنــاك امكانية لاستمرار الحيــاة فى ظلهــا •

ان للاسلام منهجه الانمــائى المستقل ، وموقفــه من تحقيق التنميــة الاقتصادية المحدد ، فليس من المعقول ان لا يحدد موقفه من هــذا الموضوع الخطير ، دين يحدد موقف الانسان من طوبة ملقــاة بعرض الطريق ، وليس من المعقول ان لا يكلف الدولة بتحقيق التنميــة الاقتصادية ، دين يجعل رئيسها مسئولا عن عثرات الدواب بأطراف بلاده •

---

(١) انظر للدكتور : محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، جده عام ١٣٩٥ هـ •

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، جـ ٢ ص ٥١٨

واذا كنـا لا نقصد من الكشف عن هـذا المنهج المعالجة الذهنية من غير هـدف يعود علينـا ، حيث أن المصطفى صلوات الله وسلامه عليـه قد استعاذ من علم لا ينفع ، فان مضمون الكشف عنه هو تطبيقـه ، وتطبيقه فى نظر الباحث لا يكون الا من خلال حركة شاملة لاعـادة الاسلام الى دنيـا المسلمين ، واعادة المسلمين الى حوزة الاسلام ، وبعبـارة أكثر وضوحا فان تطبيق هـذا المنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تطبيق الشريعـة الاسلامية ، ومن ثم فـان محاولتنا هـذه تحمل فى طياتها دعوة صريحة لتطبيق الاسلام وتمكين شريعته فى واقع المسلمـين ، وان يكون مدخلنـا الى ذلك من مجال تحقيق التنميـة الاقتصادية .

ويعلم البـاحث أن ما ينادى به لن يأخذ طريقه الى ميـدان التطبيق بين يوم وليلة أو بين عام وآخر ، لكنه يوقن تمـام الايقان ، أن ما ينادى به هو المنهج الوحيـد القادر على الانتقال بالعالم الاسلامى من واقعـه المتخلف الى الوضع الذى يأمله ويليق به . ولا يثنيه عن يقينه هـذا ما عليه عامة الاقتصاديين لدينـا من تحجر على الأساليب المستوردة ، وعدم التفكير فى غير الطريق الذى رسم لهـم او أريد لهم السير عليـه .

«هـذا المنهج قد نجح من قبل ، ونجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينـة من الاوضاع الاقتصـادية ، بل نتيجة توافقـه مع النفس البشرية ولا سيما فى خلق تلك الصورة المتحـركة للمجتمع الذى يقـوم على البر بين أفراده»(١) ولن ينجح اليوم الا المنهج الذى يتوافق مع النفس البشرية ، وانسان العالم الاسـلامى . ذلك المنهج الذى نقوم بالكشف عنه خـلال صفحات هذا البحث .

ثانيـا — منهج البحث :

اننا نتصدى لدراسة قضية التخلف فى العـالم الاسلامى ، لا فى نطاقهـا الاقتصادى الضيق ، الذى درجت الكتابات على تبنيه مدخلا لدراسـة التخلف

---

(١) Watt, W. M. Social Integration In Islam, (London :Oxford University Press, 1961).

والتنميــة ، ذلك ان هــذا المدخل يجعل الحل المقدم للمشكلة غير كامل ، بل هو حل مبستر ، يعالج جانبــا من الحياة لا يمكن فصله عن غيره من الجوانب قط ، وبخاصة عندما ينتهى هــذا المدخل الى ربط حلوله بالحصول على رأس المــال الاجنبى ، بحيث ان قدم رأس المــال هــذا ، كان قدومه تورطا سياسيا ، وان أبى كان غيــابه معطلا للمسيرة •

اننــا نعرض المشكلة وننظر اليهــا ونقدم حلولهــا من اطارها الأوسع ، الذى ينظر الى التخلف كصفة لصيقة بالانسان وبما هو عليه من قيم ، فيربط المشكلة بجذورهــا الاجتماعية والثقافية العميقــة ، ويجعل حلها رهنا ببنــاء الانسان قبل بنــاء المصانع ، وباصلاح نفسيته قبل استصلاح الاراضى ، وباعادة الثقة فى النفس اليــه قبل حبك الخطط • كمــا ننظر اليها كنظام سياسى وعقــائدى ، يجعل العدل والاستقرار ورضا الشعب عن نظام الحكم شروطا جوهرية يجب على المنهج الانمــائى ان يتضمن مقولات ايجابية بخصوصها ، ويجعــل من سيادة العقيدة حصن جميع الاجراءات المتخذة ومناطها ومنطلقاتها ، كمــا هو شأن كلّ التجارب الانمائية الناجحة على ظهر الارض •

من هــذا الاطار ننظر الى المشكلة ونقدم حلولها وفقا للعقيدة والشريعة الاسلامية وما توحيان به فى هــذا المجال • وبناء عليــه فان منهج الدراســة قــد قام على ما يلى :

١ ــ اعتبار العقيدة الاسلامية وسيادتهــا منطلقا جوهريا لوضع المنهج الاسلامى موضع التطبيق بما يعنيه من أن تكون المثل العليا فى بنــاء الفرد ، وفى استلهــام الاهداف ، هى المثل الاسلامية التى ترسيها عقيدة الاسلام •

٢ ــ اعتبار الشريعة الاسلامية وتطبيقهــا فى نواحى الحياة بمــا يعنيه من ضرورة تحقيق الاستقلال ، والوحدة الاسلامية ، والتكافل بين المسلمين ، منطلقا جوهريا ــ يستتبع المنطلق الاول ــ لوضع المنهج الاســلامى موضع التطبيق ، فليس هــذا المنهج الا تطبيق الشريعة الاسلامية •

٣ ــ فى الكشف عن المنهج كان منهجنــا ملتزما بما يلى :

(أ) الاعتماد الاولّ على القرآن الكريم • وكان موقفنــا من فهم الآيات

الكريمة هو التلمذة عليها . وتقبل ما توحى به ، دون تبييت لرأى واكراه الآية على النزول عليه ، فلا نحمل النص على ان يدلى بما نريده ، بل نترك النص ليدلى بما يريده ، مسترشدين فى ذلك بفهم أئمة علوم القرآن بعيدين عن التحيز .

(ب) الاعتماد الثانى على السنة الصحيحة — المشهورة والحسنة — فلم نعتمد على حديث ضعيف او متروك أو فيه مأخذ ، ولتحقيق هذا الهدف فلقد اهتممنا اهتماما خاصا بنسبة الاحاديث الى من أخرجها من أئمة الحديث ، أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وكان موقفنا مما يعطيه الحديث هو الموقف السابق من آيات القرآن الكريم ، وندر ان استشهدنا بحديث لم يرد بالكتب الستة .

(ج) الاعتماد الثالث على الفكر الانمائى الاسلامى فى مراجعه الاساسية ، ابتداء من نهج البلاغة الجامع لما أثر عن الامام على ، فكتب الخراج فأمهات المؤلفات الفقهية على مدار العصور الاسلامية ، فكتابات المفكرين المسلمين ذوى الريادة فى هذا المجال فى العصر الحديث .

(د) الرجوع الى التطبيق الاسلامى الاول فى عصر صدر الاسلام بخصوص فهم هذا التطبيق لمبادىء الاسلام وليس فى كيفية تنفيذ هذه المبادىء ، فلكل عصر ظروفه ، ولكل مكان ضروراته ، كما يرشدنا لذلك نفس هذا التطبيق .

وعلى هذه المصادر الأربعة وبترتيبها السابق وبموقفنا المحدد من التعامل معها ، كان معول الباحث فى الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية .

٤ — فى المقارنة بين المنهج الاسلامى والمناهج غير الاسلامية فى التنمية جعلنا هذه المقارنة تتم على مستويين :

(أ) مستوى الصلاحية النظرية والمناسبة لبيئة وظروف العالم الاسلامى ، وتناولنا هذا المستوى فى الباب الاول من الدراسة .

(ب) مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية — التى يئن العالم الاسلامى تحت ثقلها — وتقديم الحلول السليمة لها ، وتناولنا هذا المستوى فى الباب الثالث ، وكان هدفنا من هذا الفصل ، هو ان نجعل من المستوى الثانى للمقارنة دليلا على نتائج المستوى الاول منها •

ذلك كان منهج البحث لاخراج خطته الى حيز الوجود •

ثالثا — خطة البحث :

تمت — بحمد الله وتوفيقه — دراسة موضوعنا فى ثلاثة أبواب تعقبها خاتمة وتسبقها مقدمة ، واحتوى كل باب منها على ثلاثة فصول ، واشتمل كل فصل منها على ثلاثة مباحث ، تضمن كل مبحث منها ثلاث جزئيات فى ثلاثة مطالب ، تمت دراسة كل جزئية فى ثلاثة فروع • وجاء التزامنا بهذا المنهج كاملا • وذلك كما يلى :

الباب الأول : ودرسنا فيه المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى ، عرضناها عرضا موضوعيا ، وتعرفنا على عوامل نجاحها فى مواطنها ، ونقبنا عن مدى توافر هذه العوامل فى البيئة الاسلامية ، ثم عرضنا لنتائج تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى وذلك فى الفصل الاول• كذلك درسنا الفكرة التى تسود بين معظم المهتمين بشئون التنمية على المستويين النظرى والتطبيقى فى العالم الاسلامى ، بخصوص عمق الايمان بالمناهج الوضعية المادية ، فبينا متى حدث هذا الايمان ، ولماذا تغلغل ثم تكرس ، وما موقف المنطق والعقل وواقع العالم المتقدم من مثل هذه الفكرة ، وأخيرا موقف الفكر الاسلامى منها وذلك فى الفصل الثانى •

ثم درسنا تاريخ الفكر الانمائى الاسلامى على مر العصور ، آخذين نموذجين منه يمثلهما الامام على وأبو يوسف رضوان الله عليهما ، مستنبطين من هذه الدراسة التاريخية للفكر الانمائى الاسلامى ، مفهوم التنمية ، وأهدافها ، ومكانتها ، وملامح المنهج الاسلامى لها ، وذلك فى الفصل الثالث •

الباب الثانى : أما الباب الثانى فقد حددنا فيه منهج التنمية الاقتصادية ، وبينـا أنه يتكون من ثلاث حلقات متتالية يسلم بعضها الى البعض الآخر ، وتمثلت الحلقـة الاولى منها فيما يضعه الفكر الاسلامى من مرتكزات أساسـية تمهـد لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، ولا تقوم بدونهـا لديه وهى :

١ ــ اعلان الايمـان بالله بمـا يتطلبه ذلك من تجنب الولاء لاى منهج يتعـارض مع الاسـلام .

٢ ــ بنـاء الانسـان على القيم الاسلامية .

٣ ــ تحقيق الامر الاسلامى بالاعتصام بحبل الله والوحـدة وعدم التفرق شيعـا وأحزابا .

وهى مرتكزات تؤدى احداهـا الى الاخرى على هـذا الترتيب . فاعلان الايمـان بالله يقتضى التزام منهجه فى تربية الانسان ، واذا ربى الانسان على القيم الاسلامية حقق الاعتصام بحبل الله والوحدة . وكان هـذا هو مضمون الفصـل الاول .

وكانت الحلقة الثانية ممثلة فى التنظيم الذى يقدمه الاسـلام للملكية بمـا يجعل منهـا اداة انمائية ، حيث يقيمها على الشكل المزدوج الذى يجعل من تآلف الملكية الخاصة مع الملكية العـامة نمطا فريدا ، بحيث يأخـذ من النوعين أفضل ما يقـدمانه ، وينفى عنهما أى آثار غير ملائمـة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وذلك هو مضمون الفصـل الثانى .

أما الحلقة الاخيرة فى المنهج الاسلامى ، فيمثلهـا استراتيجية الانتـاج فى الاسلام ، وفيهـا يقدم الفكر الاسلامى فلسفته فى الانتاج ، فيحدد لمـاذا نقوم بالانتاج ، ولمن نقوم به ؟ وتستقى هـذه الفلسفة من هدف الانتاج فى الاسـلام ، والذى يتمثل فى تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن ، ولذلك فـان استراتيجية الانتـاج فى الاسلام ليست الا استراتيجية لتحقيق حد الكفاية ، فبينـا مفهوم هذه الاستراتيجية ، وكيف تكون استراتيجية الانتاج ، وما الذى تقدمه لنـا عنـد تبنيهـا من اسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ فرأينـا كيف أنهـا تضعنـا على الطريق الصحيح من ناحية ، وتقدم لنـا هيكلا انتاجيا

جديدا ذا نسب وعلاقات معينـــة . ورأينا كيف أن هـــذا الهيكل يتيح الفرصة لمـا تقدمه الاستراتيجية من امكانيات لبنـــاء تكنولوجيـــا ذاتية مستقلة ومتطورة وكان ذلك فى الفصل الثالث • ومن ثم يقـــيم الاسلام من هذه الحلقات منهجا انمائيـــا فريدا لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الذى يؤمن بهـــذا الدين •

الباب الثالث : أما الباب الثالث فقد كان عودة للمقارنة بين المنهج الاسلامى ــ بعد أن اتضحت معالمه من الباب الثانى ــ والمناهج المستوردة ، لكنها هذه المرة مقارنة على مستوى القدرة على التعامل مع المشكلات الواقعية وتقديم الحلول الجذرية لها ، ووقع اختيار الباحث على ثلاث مشكلات رأى أنها تمثل جماع ما يحيط بالتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى من مشكلات • وهى مشكلات السكان ، والتمويل ، وبنـــاء التكنولوجيا • فخصصنا لدراسة كل مشكلة منهـــا فصـــلا من فصول الباب ، حيث عرضنا لواقع المشكلة فى مبحث ، ثم للحلول التى تقدمهـــا المنـــاهج غير الاسلامية فى مبحث آخر ، ثم للحل الذى يقدمه المنهج الاســـلامى فى مبحث ثالث ، واخترنا هـــذا الاسلوب من المقارنة لمـــا يتيحه لنـــا من فائدة غير مقـــارنة المنـــاهج ، تتمثل فى وضع أيدينـــا على حلول هـــذه المشكلات •

وتضمن البحث فى نهـــايته خاتمـــة اشتملت على نتـــائجه والتوصـــيات التى يمكن تقديمهـــا لترشـــيد خطوات العـــالم الاسلامى •

والله الموفق ، وهو المستعان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

الباب الأول

العالم الاسلامي ومناهج التنمية

تمهيد :

لا يختلف اثنان فى عالم اليوم ، على أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، والذى يمثل أكبر رقعة من العالم المتخلف ، أمر حيوى الى أبعد حد ، بل لا نبالغ ــ اذا استخدمنا التعبير الذى تهرأ من كثرة استخدامه ــ فقلنا : ان تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذا العالم ، مسألة حياة أو موت ، فان نجح العالم الاسلامى فى اكتشاف طريق ينتهى بالتقدم الاقتصادى ، فقد كتبت له الحياة وان ضلها فقد تودع منه ٠

وطريق التنمية هذا ، هو المنهج الذى يمكن ان يسير عليه هذا العالم صوب التقدم ٠ واذا رنا المرء بعين فكره نحو المناهج الانمائية التى تتنازع الساحة الفكرية فى العالم الثالث أجمع ، والعالم الاسلامى بالذات ، وجد أن هذا الفكر قد ضيق على نفسه مجال اجتهاده حتى ليكاد ان يصاب بالعقم الفكرى ، فهو ينطلق من مقولة مؤداها « ان الموجود من مناهج التنمية هو ما يمكن ايجاده » ، ومن ثم فليس هناك مناهج يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية غير المنهج الاشتراكى أو المنهج الرأسمالى ٠ وهو بهذا قد حكم على نفسه بالتردد بين المنهجين مستجيرا من رمضاء أحدهما بنيران الآخر ، فاذا طبق المنهج الرأسمالى ، وتبين بعد فترة أنه يقبض من ثمار التنمية على الهواء ، وخاب أمله فيه ، اتجه صوب المنهج الاشتراكى ليس بناء على اختيار واع ، وانما حنقا من فشل الرأسمالية لديه ، فى الوقت الذى يشاهد فيه نجاح الاشتراكية فى مواطنها ، ولو فكر قليلا لادرك ان الرأسمالية التى فشلت لديه قد نجحت هى الاخرى فى مواطنها ، ومن ثم فنجاح منهج انمائى فى منطقة من المناطق ، لا يقوم شاهدا على امكانية نجاح نفس المنهج فى منطقة أخرى ٠

والعالم الاسلامى فى الحالتين يشاهد تناقض المنهجين مع مبادئه وقيمه وشخصيته التاريخية ، فيحاول أن يكره تلك المناهج على ان تتلاءم معها ،

فلا تستقيم له المحـاولة ، لانه بها يدخل روحا اسلامية فى جسم غريب ترفضه ويرفضها ، فلا الرأسمالية بمتفقة مع الاسلام ، ولا الاشتراكية بمؤتلفة معـه .

وما كان العالم الأسلامى ليقع فى هـذه الورطة لولا المقولة السـابقة التى سيطرت على مفكريه الا من عصم الله ، فما المناهج الاقتصادية إلا محاولات من جانب الانسـان لحل المشكلة الاقتصادية التى تواجهه بالطريقة التى تتفق والظروف الاقتصـادية والنفسـية والتاريخية التى تحيط به(١) ، وهـذان المنهجان ثمرات للفكر البشرى ، واستجابة لمثل هـذه الظروف التى وجدت فى المجتمعـات الأوروبية ، وما عقم الفكر البشرى ، ولم تختزل المجتمعات فى النمط الاوربى ، فكيف نسلم باستقطاب المنهجين للفكر فى العالم الاسلامى ؟

ان مقتضى اختلاف الظروف المحيطة بالانسان المسلم ، عن الظروف التى أحاطت بالإنسان الاوربي عند نشأة المنهجين ، يقتضى اختلاف المنهج الذى يمكن أن تتحقق به التنمية الاقتصادية فى العـالم الاسلامى ، وأن يكون المنهج المطلوب مشتقا من بيئـة هـذا العالم وثقافته ، قادرا على أن يجنـد طاقات جماهيره ، باتفـاقه مع القيم والمبادىء التى تؤمن بهـا هذه الجماهير .

وهذا البـاب يناقش المقولة السابقة ، فيعرض المنهجين اللذين استحوذا على أذهان معظم المفكرين فى العالم الاسلامى ، ليبين مدى صلاحيتهما ، وهـل تختلف هذه الصلاحية فى المواطن الاسلامية عنها فى مواطن نشأة هـذه المناهج أم أنها لا تختلف ؟ كمـا يعرض نتائج تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى ليرى ان كانت هـذه النتائج تحكم لها أم عليهـا ، ثم يلفت النظر الى وجود منهج كامن فى عقائد هذه الشعوب وثقافاتهـا وتراثهـا ، سبق له أن حقق لها النمو والتقـدم عندما التزمت به ، فهل هذا المنهج يحتوى على فكر انمائى ، يستطيع الوقوف بجوار المنهجين المذكورين ؟ وهل يملك أن يضع العالم الاسلامى على جادة الطريق ، لينجح فى اختيار الحياة وتفضيلها على الفناء ؟ انهـا دراسة

---

(١) د. صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون رقم ، سنة ١٩٧٢ ص (ز) .

لتاريخ الفكر الانمائى الاسلامى على مر العصور ، ومن هـذا النقاش نحاول تقويم المنـاهج المعروضة على ساحة الفكر الانمائى ، عملا بالنسبة للرأسمالية والاشتراكية ، ونظريا وعقائديا بالنسـبة للمنهج الاسلامى ، ويتم ذلك فى فصول هـذا البـاب الثلاثة وهى :

الفصل الاول : المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمـائى فى العـالم الاســلامى .

الفصل الثانى : الاستقطاب فى مناهج التنمية والعالم الاسلامى .

الفصل الثالث : الفكر الاسلامى فى التنمية الاقتصادية على مر التاريخ .

الفصل الأول

المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى

تمهيـــد :

اتضح مما سبق وجـود مذهبين اقتصـاديين كبيرين يقتسمان العـالم والسيادة عليه فكرا وعمـلا ، وكل منهما يحاول جاهدا إستباق السيادة والتفرد بتوجيه العـالم ليكون المذهب الكونى ، والفكر الوحيد ان استطاع . هـذان المذهبان همـا : الرأسمالية والاشتراكية ، أولهمـا متبنى من العـالم الاول ، وثانيهمـا متبنى من العـالم الثانى ، ويصطرعان على ساحة العالم الثالث ، يود كل منهما لو يجذبه الى فلكه ، ويفرض عليه فلسفته . ودول العـالم الثالث — وهى تخضع لوسائط الأعلام التى يسطر عليهـا أصحاب المذهبين ، وغالبية مفكريهـا قد تربوا على فكر أصحاب المذهبين — تساق الى تجربة هذا المذهب مرة وذاك مرة أخرى ، فان تجرأت على الاجتهـاد فاقتحمت أسواره وجدت نفسها أسيرة ما تعلمه مفكروهـا على أيدى اصحاب المذهبين ، فابتكرت اسلوبا ثالثا يأخذ من كل مذهب بطرف ، فنشأ لديهـا من ذلك أسلوب ملفق تظهر فيـه آثار الاستقطاب بأكثر مما تظهر فى تبنى أحد المذهبين ، اذ أن ذلك يعنى أنهـا بذلت جهـدا للخروج من اسار المذهبين فلم تجـد الا الجمع بينهمـا ، فهـو يؤكد فكرة سـيادة المذهبين ولا يقـلل منهـا .

وفى هـذا الفصـل سنعرض بموضوعية تامة كلا من المنهج الرأسمـالى والمنهج الاشتراكى ، وذلك الذى يجمع بينهمـا . وذلك فى المباحث الثلاثة التى يتكون منهـا وهى :

المبحث الأول : عرض موضوعى للمناهج المطروحة على العالم الاسلامى.

المبحث الثانى : مدى امكانية تحقيق التنميـة بتلك المناهج فى العـالم الاسلامى .

المبحث الثالث : نتائج تطبيق تلك المناهج فى العالم الاسلامى .

المبحث الأول

عرض موضوعي للمناهج المطروحة على العالم الاسلامي

تمهيـــد :

علمنا أن البلاد الاسلامية والنامية بشكل عام تتردد بين تبنى الاسلوب الاشتراكى مرة والأسلوب الرأسمالى أخرى ، فان خرجت عنهما لجأت الى الجمع بينهما ، فاطارها الفكرى محدود بالاسلوبين لا يتجاوزهما ، وبعرض هذه الاساليب نكون قد عرضنا المناهج المطروحة على الساحة الانمائية العملية ، وبهذه المهمة يتكفل هذا المبحث فى مطالبه الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : المنهج الرأسمالى .

المطلب الثانى : المنهج الاشتراكى .

المطلب الثالث : المنهج الجامع بينهما .

المطلب الأول

المنهـج الرأسـمالى

تمهيـــد :

سنركز فى عرض هذا المنهج على جوانب ثلاثة تعطى فكرة واضحة ومختصرة عن جوهر هذا المنهج ، وتتمثل هذه الجوانب فى بيان خصائصه وسماته ، وفى بيان مقومات نجاحه ، وأخيرا الظروف التى واكبت هذا النجاح ، وذلك فى فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الأول : خصائص المنهج الرأسمالى .

الفرع الثانى : مقومات نجاح المنهج الرأسمالى .

الفرع الثالث : الظروف التى واكبت نجاح المنهج الرأسمالى .

الفرع الأول — خصائص المنهج الرأسمالى :

توجد مجموعة من الخصائص يتميز بها المنهج الرأسمالى عن غيره من المناهج وهى :

١ — الملكية الخاصة لوسائل الانتاج :

حيث تعطى الرأسمالية للافراد حق تملك سائر أموال الانتاج ، فضلا عن أموال الاستهلاك ، وتقوم هذه الخصيصة من الرأسمالية مقام الروح من الجسد ، إذا نزعت منه فقد الحياة ، وهى تؤدى وظائف جوهرية فى النظام أهمها تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أموال الانتاج ، كما تقدم الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها .

٢ — حرية المشروع :

فللمشروعات حرية توجيه جهودها وطاقاتها الوجهة التى تريدها دون تدخل من أحد ، يحدوها فى ذلك حافز الربح الذى هو أحد مقومات النظام الرأسمالى وعوامل نجاحه ، ومن المفترض ان هذه المشروعات تستجيب لاحتياجات الافراد وتلبى طلبهم وهى بسبيل تحقيق أقصى ربح ممكن ، اذ لو قامت بانتاج مالا طلب عليه لمنيت بالخسائر وخرجت من مضمار الانتاج .

٣ — المنافسة وجهاز السوق والأثمان :

تمثل هذه الخصيصة ركنا لا يقل فى النظام الرأسمالى أهمية عن الملكية الخاصة ، وتعنى ان يكون لكل سلعة أو خدمة أو عامل انتاجى سوق يلتقى فيه الطالبون بالعارضين فى ظل المنافسة الكاملة ، حيث يتحدد الثمن المعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو العامل الانتاجى .

وهذا الجهاز هو الذى يحكم النظام الرأسمالى ، فكمية الانتاج وكيفيته وأسعاره كلها تتحدد وفقا للمواجهة الحرة دون تدخل من الحكومة أو توجيه من خطة قومية ، بل المنافسة هى التى تحدد الكميات والاسعار بما يحقق تعادل العرض والطلب . كذلك فان هذا الجهاز يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية بالمجتمع بين مختلف الاستعمالات ، فالأثمان هى أساس كافة القرارات التى يتخذها الفرد منتجا كان أو مستهلكا ، كذلك يقوم بتوزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع عندما يحدد أسعار عوامل الانتاج فيحدد نصيب الفرد طبقا لما لديه منها .

وبعبارة موجزة فان جهاز الثمن يقوم فى الرأسمالية بمهمة حل كافة جوانب المشكلة الاقتصادية ، ومن ثم فلا غرابة ان يوصف النظام بأنه « اقتصاد السوق » واذا كنا لا نرى له هذه الاهمية فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة بعد التدخل الحكومى ، فاننا نستطيع ان نستشف - رغم ذلك - مدى عظم الدور الملقى على عاتق السوق فى حل المشكلات الاقتصادية الرئيسية .

الفرع الثانى - عوامل نجاح المنهج الرسمالى :

غير منكور من أحد أن الرأسمالية حققت فى اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، نجاحا كبيرا فى ميدان التنمية الاقتصادية والتقدم المادى ، وانها كانت خطوة كبيرة للانسانية[1] فى مجال السيطرة على الطبيعة عندما حققت الثورة الصناعية ، ذلك الانجاز الضخم بصرف النظر عن استخدامه فى تسخير الانسان نفسه ، كتسخيرها للطبيعة ، بل انها لم تسخره فقط بل استعبدته فعلا عندما قامت باسترقاق شباب غرب أفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الجديد[2] .

وللتقدم المادى الكبير الذى حققته الرأسمالية عوامل أدت اليه ، بعضها لصيق بالرأسمالية وخصائصها ، والبعض الآخر صاحب قيامها بالتنمية مصادفة . والعوامل الأخيرة هى محل عناية الفرع التالى ، أما الأولى فهى محل عناية هذا الفرع وهى :

١ - حافز الربح وقيامها عليه ، قدم مساهمة كبرى فى نجاحها ، اذ هو يمثل أستجابة من الرأسمالية لشعور كامن فى الانسان ومجبول عليه « **وتأكلون التراث أكلا لما ، وتحبون المال حبا جما** »[3] فهى من هذه الناحية لا تصادم فطرة الانسان بل انها تطلق لها العنان الى الحد الذى يحيلها الى نهم ،

(١) د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٦٨ ص ١٤٦ .

(٢) Toynbee, A. : The World and The West, London, Oxford University Press, 1952, P. 8.

(٣) سورة الفجر الايتين رقم ١٩ ، ٢٠

فتجعل الرأسمالى ذلك المخلوق الذى يسعى للمـال من أجل المـال فلا يشبع مهما بلغت ثروته ، والانسان بغريزته « لو ملك واديا من ذهب لابتغى ثانيا ، ولو ملك واديين لابتغى ثالثا »(١) فليس لنهمه نهاية الا اذا تدخلت اعتبارات أخرى تهـذب من هذه الغريزة ، وتلك الاعتبارات ليس لها وجود فى الرأسمالية فحافز الربح قد ائتلف مع غريزة الاستحواذ ونهم التملك الكامنة فى الانسـان فقـاد الى نجاح الرأسمالية الهائل فى عالم الاشياء المـادية ، فحقق التنميـة بمقاييسهـا المعتبرة فى الفكر الوضعى(٢) •

٢ ـ الملكية الخاصة : فوجودها يعضد الآثار السابقة لحـافز الربح ، بل أنه من غيرها ليس له معنى : فالانسان مجبول على حب الاستحواذ والتملك كمـا قلنا ، فتقرير الملكية الخاصة يوافق هـذا الطبع فيه ويجعل حافز الربح ذا أثر يحيـل الفرد الى خلية نشطة تقدم على الادخار وتكوين رأس المـال حبـا فى التمتع بالملكية التى جبـل على حبهـا •

كذلك تؤدى الملكية الخاصة الى أن يحافظ الفرد على ما بيـده من عوامل الانتاج ، فتتم المحافظة على رؤوس أموال المجتمع ، ويتحقق النمو الدائم فى ثروته ، وقد كان ذلك بالفعل هو الطريق الذى سارت الرأسمالية على درجه حتى حققت ما حققت من انجازات مادية •

٣ ـ حرية الفرد فى ممارسة النشاط الاقتصـادى تحمل مدلولا ايجابيـا افرز للرأسمالية طائفة من الناس حملوا على عاتقهم مهمة تحقيق التقدم وكانوا لهـا مهاميز ، ذلكم هم المنظمون الذين قاموا بتطبيق الاختراعات المتتاليـة فى مجالات انتاجيـة جديدة ، وابتكروا من أساليب الانتاج ما مكنهم من أداء أجل

(١) الجامع الصغير ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥.
(٢) سنرى أن للتنمية مفهوما لا يقصرها على عالم الاشياء ولا يجعل المـادة هى كل شىء ، انظر نتـائج الفصل الثالث من هذا البـاب .

الخدمات للنظـام الرأسمالى ، وكانوا من عمد نجاحه ، بل ان بعض المفكرين يرجع معظم ما احرزته الرأسمالية من تقـدم الى هذه الطائفة(١) ، وما كان لهـذه الطائفة ان توجد لولا ما تتضمنه الرأسمالية من حرية النشاط الاقتصادى ورفع كل القيود عن ممارسـته .

تلك هى العوامل التى تكمن خلف نجاح النظام الرأسمالى ، وتعـود الى جوهره وصميم تكوينه ، وهناك عوامل أخرى ساهمت فى نجاح النظام الرأسمالى دون أن يكون لهـا صلة بجوهره ولنما صـاحبته وواكبته مسيرته مصـادفة وهى ما سنتناوله فى الفرع التـالى :

الفرع الثالث ـ الظروف التى واكبت نجاح المنهج الرأسمالى :

اتيح للنظام الرسمالى ابان نشأته وصاحبته فى تطوره عوامل سـاعدت وضاعفت النجاح الذى كان يمكن للعوامل السابقة ـ والتى تعود الى جوهـر النظام ـ ان تحققه ، فلولا العوامل المصاحبة هذه ما كان الانجاز الرأسمالى بالصورة التى هو عليها ، ويمكن اجمال اهم هذه العوامل فيما يلى :

١ ـ أتيح للرأسمالية فرصـة السبق التكنولوجى ، عنـدما تمكنت من الاستفادة من مجموعة من الاختراعات ربمـا لم تكن أهم ما عرفته البشرية ، لكن المهم فيهـا كان فى توفر ظروف أهمها التراكم الرأسمالى فى أوربا أثر قيامها بنهب ثروات الشرق ابان الحروب الصليبية ، وثروات الأمريكتين وبخاصـة ذهب أمريكا الجنوبية ، وبذلك تمكنت اوروبا من استغلال مجموعة الاختراعات هـذه ، فتحقق لهـا السبق التكنولوجى الذى مكنها من احلال الصـناعة الآلية محل الصناعة اليدوية تدريجيـا ، فكانت بذلك ورشة العـالم او حاضرته ، وهو من حولهـا ريف وتبع ، وتمكنت من غزو أسواق العـالم بمنتجاتها الرخيصة ، والتى لم تكن تستطيع جماهيرهـا استهلاكهـا بسبب ضعف القدرة الشرائية نظرا للاستغلال الواقع عليها ، ومن ثم تضاعف التراكم الرأسمالى واستخدم فى تحويل الاختراعات المتوالية الى ابتكارات وتجديدات استغلت فيها خصائص الرأسمالية ممثلة فى حافز الربح وحرية النشاط وحق التملك .

(١) Shompeter, J. : The Theory of Economic Development, Cambridge, Harvard University Press, 1960, P. 68.

٢ — أتيح لاوروبا الرأسمالية السيطرة الكاملة تقريبا على معظم أنحاء المعمورة ، فكانت موارد العالم تحت سلطانها ، وتمكنت صناعاتها من الحصول على امدادات شبه مجانية من المواد التي لا توجد بأراضيها ، فأعطاها ذلك طاقة على تحقيق فائض القيمة وزيادة التراكم ، وتكوين رأس المال واثبات نجاحهـا في عالم الماديات والأشياء ، وكان ذلك من أهم العوامل التي ساعدتها على اقامة هـذا البنـاء الضخم . ولعـل مثالا مشاهدا لنا — مثل مادة النفط — يعطينـا مدى ما لعبته سيطرة أوروبا على موارد العـالم من أثر في نجاحها . لقـد كانت تحصل على بترول العالم الثالث بثمن أقل من أن يوصف بأنه بخس حتى اكتوبر عام ١٩٧٣ ، واعتمدت عليه اعتمادا رئيسيا كمصدر للطـاقة من ناحية ، وكمادة أولية للصناعات البتروكيمائية التي أصبحت على رأس الصناعات التي تمد الناتج القومي في العالم الرأسمالي ، فهذا المثـال يعطينـا الى أي مدى قام نجاح وتقدم النظام الرسمالي على أكتاف العـالم الثالث بتمكنها من الحصول على موارده — حتى اليوم — بأثمان مزجاة ، فما البترول الا مادة من بين عشرات مثلها ، تحصل عليها الدول المتقـدمة من العالم الثالث بهذه الأثمان .

ولو قمنـا بتجريد النجـاح الرأسمالي المـادي من مثل هذه العوامل ، فحرمناها من الموارد التي سيطرت عليهـا ، أو حتى كلفناهـا بأن تدفع لنـا أثمانا تعـادل قيمتها ، لمـا بقي للرأسمالية بامكانياتهـا الذاتية شيء ذو بال ، وكتوضيح للفكرة التي أريد اثباتهـا ، فاننا لو طلبنا من المملكة المتحدة أن تعيد للهند فقط ، ما نقلته من مواردهـا خلال القرن التـاسع عشر فقط ، والتي مولت بهـا تقدمها وبفـائدة قدرها ٦٪ فقط ، وافترضنا ان ما نقلته بريطانيا من الهنـد لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ، لكان المبلغ المطلوب من بريطانيـا اليوم هو ٨٢٠ بليون دولار . فهل تستطيع المملكة المتحدة ان تعيـد للهنـد والباكسـتان الفقيرتين اليوم هـذا المبلغ ؟ (١) .

واذا كنـا لسنا في مجال تقويم الرأسمالية ، وانمـا في مجال العرض الموضوعي لها ، فيكفي أننا علمنا أن هناك أسبابا وعوامل قد ساعدت الرأسمالية

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٨ ص ١٦٧

على تحقيق النجاح الذى لا ينكره عليهـا أحد بمقاييسـهما هى . أما بمقاييس أخرى فربما تكون الرأسمالية قد حققت أكبر فشل وهى بسبيل تحقيق هـدف الانسان عندما قادته الى حربين عالميتين ، وعندما أنبتت الشيوعية كمذهب نبت من أرضية رأسمالية « بسبب انهيـار الدين نتيجة لتحول الفكر الى الاهتمـام بالامور الدنيوية خلال الثلاثة قرون المـاضية »(١) ذلك المذهب الذى سنعرضه فى المطلب التالى .

المطلب الثـانى
المنهـج الاشـتراكى

تمهيـــد :

يشارك المنهج الرأسمالى السابق فى السيـطرة على الفكر والعمـل ، فى العـالم الاسلامى ، المنهج الاشتراكى . والاشتراكية مشارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم ، لكن الذى نعنيه منهـا هنا هو الاشتراكية العلميـة أو ما يسمى بالمـاركسية ، اذ هى اللون الغالب من ناحية ، وهى المعروضة كمنهج لتحقيق التنمية على العالم الثالث من ناحية ثانيـة ، وهى التى تختفى وراء مختلف الصيغ التى تعيش أو عاشت لفترة فى بعض أجزاء العـالم الاسلامى ، مثل الاشتراكية العربية والاشتراكية الجزائرية من ناحية ثالثة ، وهى التى تحظى بوسائل اعلام عالمية ، تعرضهـا وتغرى بهـا ، وتدعم من يتبناهـا ، وتنافس بهـا العـالم الغربى فى السيطرة على العالم الثالث من ناحية أخيرة . كما أنهـا الوصف الرسمى للدول المسماة بالشيوعية(٢) . واذا أمكن فى العـالم المتقدم التفرقة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسـية فـان هذه التفرقة غير قائمة فى العـالم الثالث الذى يفتقـد الديمقراطية أصلا ، ولكن هـذا فان الاشتراكية فى مفهومنا تعنى الاشتراكية العلمية أو الماركسية .

---

(١) كاروفنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، ص ١٣ .

(٢) المرجع السـابق ص ١١

وكما عرضنا المنهج الرأسمالى بموضوعية نعرض فى هذا المطلب الاشتراكية بنفس الطريقة ، وذلك من خلال فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الأول : خصائص المنهج الاشتراكي .

الفرع الثانى : مقومات نجاح المنهج الاشتراكى .

الفرع الثالث : الظروف التى واكبت نجاح المنهج الاشتراكى .

الفرع الاول ــ خصائص المنهج الاشتراكى :

يتفق الكتاب على أن الخصائص التى تميز المنهج الاشتراكي عن غيره تتمثل فى خصيصتين رئيسيتين هما :

١ ــ الملكية العامة لوسائل الانتاج :

تقوم الاشتراكية على مبدأ الملكية ذات الشكل الواحد ــ شأن الرأسمالية ــ بيد أنهما تستبدل الملكية العامة بالملكية الخاصة ، وتمثل هذه الخصصية جوهر الاشتراكية وروحهما كالملكية الخاصة فى الرأسمالية .

وهكذا تتميز الاشتراكية بأن كافة وسائل الانتاج المادية فيها تخضع لشكل الملكية العامة ، وتقوم هذه الخصيصة بتحديد من يصدر القرارات ذات التأثير فى الانتاج ، ومن يحدد نوع السلع وأصحابها ، وكيفية انتاجها وتوزيعها بين الانتاج والاستهلاك وتوزيع السلع الاستهلاكية بين من ساهموا فى الانتاج .... الخ .

ومصدر القرارات هو صاحب الملكية ، ولكن من هو صاحبها فى المجتمع الاشتراكى ؟ تقول الماركسية أن جوهر الاشتراكية هو ان تكون وسائل الانتاج ملكا للشعب ، ولكن لم يتسن حتى الآن اكتشاف كيف يمكن للشعب ان يسيطر على هذه الوسائل ، ولهذا اسند أمر الاشراف عليها باسم الشعب الى الدولة فأصبحت الملكية الشعبية تعنى فى الواقع رأسمالية الدولة ، فالدولة هى مالكة عوامل الانتاج ، وهى التى تصدر كل القرارات ذات الصبغة التحديدية السابقة .

٢ — الخصيصة الثانية للاشتراكية تتمثل فى وجود التخطيط بمـا يعنيه من خطة قومية تضعها هيئة مركزية تحدد أهداف المجتمع وتترجمها فى شـكل مستهدفات كمية لكل قطاع أو اقليم • وتقوم الخطة فى الاشتراكية بالدور الذى يؤديه جهاز السوق والاثمـان فى الرأسمالية ، وهى التى عن طريقها تصدر الدولة القرارات التى أتاحتها لهنا سيطرتها على الملكية الحاكمة باسم الشعب ، فتقوم الخطة بتوزيع عوامل الانتاج على أوجه النشاط الاقتصادى بمـا يتيح لكل نشاط تحقيق الهدف المكلف به ، وتتيح الملكية العامة لوسائل الانتـاج للخطة امكانية القدرة على ادارة الاقتصـاد القومى ادارة كاملة ، فتحدد نوع السلع وكمياتهـا وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار ، وتوزع ثمرات الانتاج على من قاموا به •••• وهـكذا •

هـذا يعنى ان المستهلك فى ظل الاشتراكية ليست له سيادة ولا قدرة على توجيـه الانتـاج ، بمعنى ان رغباته لا تؤخـذ فى الحسـبان عند تحديد نوع السلع المنتجة ، وانمـا رغبات المخططين هى التى تتمتع بهذه السيادة ، وقد يراعون رغبات المستهلكين وقد لا يكترثون بهـا ، اذ غالبـا ما تحدوهم أهدافهم الى تجاهلهم يسقطون رغبات الفـرد من حسابهم •

الفرع الثانى — عوامل نجاح المنهج الاشتراكى :

بمثل ما يقر الكتاب للرأسمالية بالنجاح ، فانهم يقرون للاشتراكية بأنه لازمهـا النجاح فى تحقيق التقدم المـادى لروسيا والدول الاشتراكية الاخر ، فحققت التقـدم المـادى وبنت حضارة شيئية ، لاحضارة انسانية بتعبير المفكر المعروف « رشدى فكار »(١) وان كان نجاح المنهج الاشتراكى لا يطاول نجاح المنهج الرأسمالى ، وقطعا هناك عوامل ينسب اليهـا هـذا النجاح ، وبحسب المنهج الذى اتبعناه مع الرأسمالية نعرض فى هـذا الفرع عوامل النجاح اللصيقة بالمنهج ونترك العوامل التى واكبته للفرع التالى •

وفى هذا الفرع ، لانجد من عوامل النجاح ما ينسب الى الماركسية ويعتبر لصيقـا بها الا الاثر المترتب على اعتبارها عقيدة تقدم تفسيرا كاملا لكل شئون

(١) رشدى فكار ، الماركسية والدين ، دار التعاون ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ٧٧

الحياة — وانها لكذلك عند الماركسيين — فهي تقيم من قوى الانتاج فاعلا يحل محل الاله[1] . واذا ترتب على هذا الاعتبار نجاح للمنهج الاشتراكي فانه يعود أساسا الى أهمية الايمان بشيء والاندفاع وراء هذا الايمان . فالاقتناع بشيء والانقياد له يعطي النظام قدرة على تحقيق أهدافه ، غير أن هذا الحماس سيفتر بعد فترة من تشييد النظام ، ويومئذ فان العقيدة الماركسية لن تكون قادرة في الميدان الاقتصادي على تعويض أو تغطية الجوانب السلبية في النظرية الماركسية ، اذ أنها مست الطاقة الانتاجية في جوهرها عندما ألغت الملكية الخاصة ، والتي قلنا أنها تتسق وفطرة الانسان . وعندما يفتر الحماس وينكشف الضباب عن الحقيقة المجردة من جانبها العقدي الذي يوفر نجاحها اليوم ، فيستنتهي المجتمع الشيوعي الحديث كما انتهت سوابق له كمجتمع القرامطة الذي لم تستقر اوضاعه الا في فترة تكوينه وتشييده ، حتى لقد هدد الدولة العباسية ابان مجدها ، ثم انهار في غمضة عين .

٢ — كذلك فان التخطيط الشامل الذي تمارسه الدول الماركسية مع سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، يعطي فرصة كبيرة لتجميع وتراكم رأس المال في أقل مدة ممكنة ، ومن ثم يمكن رد كل ما تحقق من نجاح في الدول الماركسية الى العاملين السابقين :

١ — العقيدة والانقياد لها .

٢ — التخطيط الشامل في ظل الملكية العامة .

الفرع الثالث — الظروف التي واكبت نجاح المنهج الاشتراكي :

عندما بدأ تطبيق المنهج الاشتراكي اتيحت له ظروف كان لها أثر كبير على

---

(١) يقول جوزيف شومبيتر « الماركسية بمعنى مهم واحد دين ، فهي بالنسبة الى المؤمن بها تقدم اولا نظاما من غايات نهائية يتجسد فيها معنى الحياة وتشكل معايير مطلقة للحكم على الاحداث والافعال كما تقدم من ناحية ثانية مرشدا الى تلك الغايات يتضمن خطة للخلاص ... أن الاشتراكية الماركسية تنتمي الى تلك المجموعة الفرعية التي تعد بالجنة على هذا الجانب من القبر » جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديون عظام ، دار النهضة العربية ط ١ سنة ١٩٦٨ ترجمة الدكتور راشد البراوي ص ١٢ .

نجـاحه ، وربما بدون هذه الظروف لم يكن الحماس العقائدى او التخطيـط الشامل ليفعـلا شيئـا . وأولى هـذه الظـروف هى بدايـة تطبيـق المنهج فى الوطن الروسى ، فلقـد اتاح هـذا الوطن لهـذا المنهج فرصة النجـاح التى كان لهـا أكبر الاثر فى سيادته فيما بعد على مناطق اخـر باغراء النجـاح الاول من ناحية ، وبمساعدة الدولة الاولى وتدبيرهـا من ناحية ثانية .

فما هى العوامل التى أتيحت للمنهج الاشتراكى بسبب بداية تطبيقـه فى الاتحـاد السوفيتى ؟

أهم هـذه العوامل ما يلى :

١ — يمتلك الوطن الروسى امكانيات مادية هائلة بسبب ما يضمه من اقاليم شاسعة ذات المناخ المتعدد ، والمحتوية على جميع الثروات المادية المطلوبة ، الى جانب الاعداد السكانية الكبيرة . وقد وضعت هذه الامكانيات تحت قيادة حازمة وضعت لنفسها هدفا وحيدا هو تحقيق التقدم الاقتصادى ، وبناء القوة التى تطاول بهـا الغرب سالكة لذلك كل الطرق مهما بلغت قسوتهـا .

٢ — يتطلب تطبيق المنهج الاشتراكى قدرا غير قليل من الديكتاتورية واكراه الشعب بوسائل القهـر ، ولقـد ألف الروس الخضـوع للحـكام وتقبـل ديكتاتوريتهم حتى « ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيـال نظـام اوتوقراطى للحكم اصبح تقليـدا فى روسيا »[١] ومن ثم صـادف المنهج بيئـة تتفق معـه وتتقبل الى حد ما أسلوبه .

٣ — الشعب الروسى كما يرى « كاروهنت » ذو ميل فطرى الى أن يرى كل شىء ينقلب من النقيض الى النقيض تمـاما ، فهم يأبون ان يقروا أن من الممكن أن يكون التحـول وسطا أو معتدلا »[٢] .

ولمـا كانت المـاركسية نظرية ثورية تؤمن بقلب الاوضاع رأسا على عقب فقـد صادفت فى روسـيا نوعية من الشعوب هى أنسب ما تكون لهـا « ولو أن الماركسية طبقت فى دولة اوربيـة أخرى لمـا قدر لهـا أى نجـاح »[٣] .

---

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. p. 12

(٢) كاروهنت الشيوعية نظريا وعمليا / مرجع سابق ص ٣٠٦ .

(٣) المرجع السـابق ص ٣٠٤ .

وهكذا نرى أن توفر الموارد الضخمة والقيادة الحازمة والشعب المتعود على تقبل الديكتاتورية ، ذى الميل الفطرى الى التحول من النقيض الى النقيض كان لهـا أكبر الأثر فى نجاح التطبيق الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى .

وربمـا لو جردنا التجربة من هذه العوامل ، وعدنا الى مبادىء الماركسية النظرية لنرى أثرهـا على تقدم الاتحـاد السوفيتى ، لمـا وجدنا لهـا كبير الأثر ، فالماركسية فى حقيقتها وكما يقول اخصائيو المـاركسية ، ليست الا نظرية عن الرأسمالية وليست نظرية عن الاشتراكية وكل ما أمكن لهؤلاء المتخصصين فى المـاركسية أن يجمعوه من كتابات آباء المـاركسية من مبادىء لا يزيد على أصابع اليـد الواحدة كثيرا وتتمثل فى :

١ — تأميم وسـائل الانتـاج .

٢ — تقييم السلعة بما بذل فيهـا من عمل .

٣ — الغـاء التعـامل بالنقـود .

٤ — ديكتاتورية الطبقـة العـاملة .

٥ — توزيع الناتج القومى طبقا للعمـل فى المرحلة الاولى ثم طبقا للحاجة فى المرحلة الثانية (الشيوعية) .

٦ — اختفـاء الدولة فى المرحلة الثانية (الشيوعية) .

هذه هى المبـادىء التى تقدمها المـاركسية ، فأيهـا كان له كبير الاثر على نجـاح التجربة الروسية ؟ ان بعض هذه المبـادىء يتعلق بمرحـلة لم تدع روسيا وصولهـا بعـد ، وبعضها الغى العمل به بعد فترة من تطبيقه لعـدم صلاحيته « الغـاء النقود » والباقى منها مبادىء عامة . ومن ثم فانهـا ذات أثر محدود على القائمين بالتخطيط ، ولا تفيـد كثيرا فى تقـديم الحلول للمشاكل الفعليـة التنفيذية .

كذلك لا يغيب عن ذهننا أن الماركسية لدى معتنقيها تشكل مجموعة من القوانين الاجتماعية الموضوعية والحتمية والتى تعمل رغم أنف الارادة الانسانية، وبالتالى فاننا نتساءل هل يمكن ان تساعد هذه القوانين الحتمية على صياغة قرارات خاصة بتسيير دفة الاقتصاد الاشتراكى ؟

الحقيقة ان الظروف الخارجية عن العقيدة الماركسية والتى تمثلت فى خصائص المجتمع الروسى السابقة هى التى اتاحت القدر الاكبر من نجاح المنهج الاشتراكى فى روسيا اولا ، ثم مساعدة روسيا غيرها أو اجبارها على سلوك نفس المنهج ، تماما كما اتيحت للرأسمالية ظروف خارجة عن جوهرها ممثلة فى السبق التكنولوجى والسيطرة على موارد العالم وأسواقه .

وفى نهاية هذا العرض الموضوعى لكل من الرأسمالية والاشتراكية لا يفوتنا أن نقرر حقيقة ذات أثر على نجاح كل منهما ، تتمثل هذه الحقيقة فى أنهما منهجان ماديان ينبعان من البيئة الاوروبية المادية ، وطبقا فى نفس البيئة . يقول المؤرخ ارنولد توينبى ان الشيوعية ما هى الا جزء لا يتجزأ من التراث اليونانى اليهودى ، مثل الاسلوب الرأسمالى للحياة سواء بسواء »[1] فكلاهما تفرع من الشجرة اليهودية ، وكلاهما طبق فى بيئة مادية ، فوجدنا تآلفا مع هذه البيئة ، وكلاهما أنتج حضارة مادية جعلت من الانسان حيوان تجارب »[2] .

كذلك لا يفوتنا أن نقرر ان ماقدمناه عن هذين المنهجين انما هو عرض نظرى لهما ربما — بل هو الواقع — يختلف عن الصورة الواقعية لكل منهما بقدر ما ، وعلى سبيل المثال فاننا اذا كنا قد جعلنا من خصائص الرأسمالية حرية الفرد وعدم تدخل الدولة ، ومن خصائص الاشتراكية التوجيه الكامل من قبل الدولة ، فان الواقع يشى بشىء من التدخل فى الدول الرأسمالية ،

---

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., P. 47

(٢) د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ٧٧

وببعض العمل لقوى السوق فى الدول الاشتراكية . وإن كان الاصل والمبدأ هو ما قررناه .

وعليه فان النظامين يكادان يكونان انظمة مختلطة ، لكن هذا الاختلاط لا يقربهما من المنهج الذى يعرف بهذا الاسم ، والذى يأخذ من كل نظام منهما ، ذلك الذى اطلقنا عليه « المنهج الجامع بين النظامين » والذى هو موضوع المطلب التالى : حيث ان فلسفة هذا المنهج تقوم على الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بينما لجوء أى من المنهجين الى شىء من ذلك انما هو استثناء وليس فلسفة ثابتة .

المطلب الثالث

المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية

—**—

الفرع الاول ــ الظروف التى انجبت المنهج الجامع :

من الدول النامية من اتبعت المنهج الرأسمالى ففشل ، ومنها من اتبع المنهج الاشتراكى ففشل ، ويحكم ان هذه الدول مستعمرة فكريا ، فهى تنطلق فى بحثها عن منهج مناسب ، من مسلمة تقول : ان الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده[1] أو تقول بعبارة أخرى ان أوربا هى منارة الفكر وكل ما يصدر عنها فلابد أن يكون سليما .

ومن هذا المنطلق فان قادة هذه الشعوب ــ وهم يرون فشل الاستراتيجيات المبنية على الرأسمالية أو الاشتراكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ــ اجتهدوا فاهتدوا الى أسلوب يجمع بين المنهجين معتقدين أنهم قد اكتشفوا منهجا ، وينسون حقيقة وضعهم التى تعبر عن عدم قدرتهم على الانفكاك من أسر المناهج الغربية ، وانهم عندما فشل المنهجان عجزوا عن طرحهما معا ، فأخذوهما معا ، فيما سمى بالاقتصاد المختلط الذى يضم سمات رأسمالية ، وأخرى اشتراكية نستطيع ان نستعرض خصائصه فى الفرع التالى :

---

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت ، بدون رقم سنة ١٩٧٢ ، ص ٤٩

الفرع الثانى ـ خصائص المنهج البينى :

أهم ما يتميز به هذا المنهج ما يلى :

١ ـ وجود الملكية الخاصة بجوار الملكية العامة ، حيث يقوم قطاع عام نشأ من تأميم بعض المشروعات الخاصة أساسا ، وتدعم ببعض المشروعات التى أقامتها الدولة ، وذلك الى جانب القطاع الخاص . ولا يمثل ذلك فلسفة معينة ، وانما يمثل رد فعل فشل المنهج الاشتراكى والمنهج الرأسمالى ، أى أنه لا يمثل اختيارا انتقائيا قامت به هذه الدول .

٢ ـ قوى السوق تعمل بجوار خطة قومية : ففى هذا المنهج تترك بعض الحريات للمشروعات الخاصة مع وجود خطة قومية توجه الاقتصاد القومى ، وتهتم بتعض الموارد مادية وبشرية لتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع ، غير أن هذا التخطيط لا يصل الى المستوى الشمولى القائم بالمجتمعات الاشتراكية ، كما أن الحرية المتروكة للمشروعات الخاصة لا تصل الى ما تتمتع به مثيلاتها فى المجتمعات الرأسمالية .

٣ ـ اتخاذ القرارات الكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية التى تواجه المجتمع موزع بين الخطة القومية وقوى السوق ، غير أن الخطة ربما تقوم بدور أكثر أهمية نظرا لما تسيطر عليه من المجالات الرئيسية فى الاقتصاد وبخاصة فى مجال توزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار ، اذ غالبا ما تدعو الخطة القومية فى ظل هذا الأسلوب شمولها ، وهى فى الحقيقة خطة للاستثمار أكثر من أى شىء آخر ، وهى تعتمد على فائض القطاع العام والايرادات السيادية والقروض والمساعدات الاجنبية ، بينما مدخرات الافراد لا تمثل بالنسبة لذلك الا قدرا ضئيلا .

الفرع الثالث ـ عوامل نجاح هذا المنهج :

لم يتمكن هذا المنهج من الاخذ بيد دولة طبقته الى معارج الرقى والتقدم الاقتصادى كما شوهد من نجاح الرأسمالية فى غرب أوروبا وغيرها ونجاح الاشتراكية فى أوروبا الشرقية . وربما كان عدم نجاحه أقرب الى

المنطق من العكس ، حيث أن المناهج الاشتراكية والرأسمالية تكمن خلفهـا فلسفة نابعة من ظروف وبيئات الدول التى آمنت بها وطبقتهـا ، كمـا أن كل منهج يترك نوعا من الايجابيات يعطى ثماره كاملة « قوى السوق فى الرأسمالية والتخطيط الشامل فى الاشتراكية » بينمـا المنهج الجامع يمثل « تآلف أسـوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية »(١) حيث تحد قوى السوق من قدرات الخطـة وتشل الخطة قدرات قوى السوق .

وفوق ذلك فان بعض الاقتصاديين يرى أن اتبـاع بعض البـلاد الناميـة لهـذا المنهج كان بمثـابة الكارثة عليهـا ، لمـا فيـه من تمييع لايجابيات الاشتراكية والرأسمالية معـا ، اذ منع هذه البلاد من تطبيق حوافز اقتصادية للاداء الجيـد ، كما حرمهـا من السريان الحر لنظـام الائتمـان فى تحقيق الكفاءة فى ظل اطار رأسمالى ، واحل محل ذلك فيضانا من الضوابط الادارية غير الفعـالة وتشويهات للائتمـان ، ومن ناحية أخرى فانه منع هـذه الدول من متابعـة أهدافهـا فى اطار اشتراكى حقيقى ، اذ أن مؤسساتهـا فى ظل المنهج تنتمى فى الغالب الى اطار اشـتراكى فى شكلها ، وتقوم على أسـاس رأسمالى فى جوهرها ، والنتيجة النهائية لهـذا التآلف هى الوقوع بين شيئين كريهين يجمعان ما بين الحوافز الاقتصادية الضعيفة والاشتراكية البيروقراطية فلم تتحقق فائدة من مثل هـذا الخلط فى الاهـداف الاجتماعية والسياسية داخل اطار الاقتصاد المختلط . ويرى نفس هؤلاء أن أيام هـذا المنهج معدودة وان على الدول التى تتبناه أن تختار بين أن تصبح رأسمالية أكثر صراحة أو أن تكون اشتراكية بقدر أكبر من الاصالة(٢) .

والباحث يتفق مع هـذا الحكم على هذا المنهج اذ أنه فى حقيقته يخفى هوية معتنقيه ، فهم اما رأسماليون يوهمون الشعب بالاشتراكية ، واما اشتراكيون يريدون ايهـام شعوبهم بانهم ليسوا اشتراكيين . ومن ثم فكما قال محبوب الحق أعـلاه عليهم أن يصبحوا رأسمـاليين اكثر صراحة أو اشتراكيين اكثر أصالة ، بدلا من هذا التمييع . ولمـا كان هـذا المنهج ليس الا تآلفـا لاسوأ

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

قسمات الرأسمالية مع أسوأ قسمات الاشتراكية ولا يحمل فلسفة خاصة به ، واعتناقه غالبـا ما يخفى أحد المنهجين ، فاننا لن نتعرض له فى بقيـة المباحث التالية من هـذا الفصل والتى سنحاول أن نتبين منها صلاحية أو عدم صلاحية المناهج المعروضة على العالم الاسلامى • وسنعتبر الحكم على المنهجين حكما عليـه •

نتـائج البحث

عقدنا هـذا البحث لعرض المنـاهج المطروحة على العـالم الاسـلامى لتحقيق التنميـة الاقتصادية وأهم النتائج التى تمخض عنهـا هى :

١ — تتمثل هذه المناهج فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى والمنهج الذى يؤلف بينهمـا •

٢ — يقوم المنهج الرأسمالى على حرية الفرد فى التملك والانتـاج والاستهلاك دون قيود أو تدخل من الدولة ، وتقـوم قوى السوق بتخصيص الموارد وتحـديد كميـات الانتاج ونوعه •••• الخ •

٣ — يقوم المنهج الاشتراكى على الملكية العـامة والتخطيط المركزى وخضوع الفرد وكافة الموارد للخطة العـامة •

٤ — يجمع المنهج المختلط بين قسمات رأسمالية وأخرى اشتراكية ، فيوجد به القطاع العـام بجوار الملكية الخاصة ، وقوى السـوق بجوار الخطة العامة ، والحرية الفردية بجوار تدخل الدولة ، وهو لا يقوم على فلسفة معينة وانمـا وجد كرد فعل فشل المنهجين فى بعض البلاد النامية •

٥ — لقـد نجح المنهج الرأسمالى فى تنمية الغرب ، كما نجح المنهج الاشتراكى فى تنميـة أوربا الشرقية وكان نجاح المنهجين راجعـا الى :

(أ) عوامل لصيغة بكل منهج كان لها أثر على نجاحه •

(ب) توفر ظروف خارجيـة كان لهـا أكبر الاثر فى ذلك ، أهمهـا فى الرأسمالية السـبق التكنولوجى الذى أتيح لهـا ، وسيطرتها على معظم موارد العالم وأسواقه ، وأهمها فى الاشتراكية موارد المجتمع الروسى الضخمة وطبيعة الشعب وتعوده على الدكتاتورية •

٦ — لم يحقق المنهج الجامع أى نجاح فى أى منطقة طبق فيها حتى اليوم •

المبحث الثاني

مدى إمكانية تحقيق التنمية فى العالم الاسلامى بتلك المناهج

تمهيد :

بعد أن عرضنا للمناهج التى تذخر بها ساحة الفكر الانمائى على مستوى العالم الثالث ، والذى يمثل العالم الاسلامى أغلبية فيه ، نريد التعرف على الامكانية الحقيقية والقدرات التى تستطيع هذه المناهج أن توفرها للعالم الاسلامى فى مجال تحقيق التنمية الاقتصادية . فهل هى قادرة على جذبه من حضيض الفقر وحمأة التخلف الى ذرى التقدم ؟ أم أنها تؤدى الى تكريس التخلف وتعميق التبعية ، ومحو الشخصية الإسلامية ،ثم نجد أكفنا تقبض من ثمارها على ريح ، وتحصد من زرعها الشوك والسعدان ؟

هل يتوفر لهذه المناهج الشروط الضرورية التى يقضى الفكر السليم بضرورة توفرها فى أى منهج صالح ؟ أم أنها لا تملك أن تقدم للعالم الإسلامى ما سبق أن قدمته للمناطق التى نشأت فيها فى غرب أوروبا وشرقها ؟ ان هذا المبحث سيجيب على هذه التساؤلات بحيث يتركنا فى نهايته وقد تعرفنا على القدرات الحقيقية لهذه المناهج وامكانية مساهمتها فى تنمية العالم الإسلامى من عدمها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يضمها وهى :

المطلب الأول : المقومات التى يجب توافرها فى المنهج الناجح .

المطلب الثانى : مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى فى العالم الإسلامى .

المطلب الثالث : مقومات المنهج الناجح والمنهج الإشتراكى فى العالم الاسلامى .

المطلب الأول

المقومات التى يجب توافرهـا فى المنهج النـاجح

لم ينكر أحد مهمـا كان اتجـاهه الفكرى ان الرأسمالية حققت تقـدما كبيرا(١) ونجاحا هائلا ، وانصارها يؤمنون باستمرار نجاحها ، بينمـا معارضوها يقرون هـذا النجـاح ويقولون — طبقا لنظرياتهم فى التطور — انهـا أدت دورها فى حينه ، وعليهـا ان تتخلى الآن ، لمن هو أقـدر منهـا ، وهو المنهج الاشتراكى ، وذلك فى نظرهم حتميـة تاريخية .

والذى يهمنـا من ذلك هو الاجماع على نجاح الرأسمالية كمنهج للتنمية فى غرب أوروبا ، فهل نستطيع ان نتخذ من العوامل التى أدت الى نجاحهـا شروطا موضوعية يجب توافرها فى أى منهج كى يكتب له النجاح ؟ واجابتنـا على هـذا السؤال هى بالايجاب ، فدراسـة الشروط الموضوعيـة التى مكنت الرأسمالية من تحقيق التنمية فى غرب أوروبا ، كفيلة بأن تقـدم لنـا الشروط الموضوعية والمقومات التى لابد من توافرهـا فى المنهج القـادر على تحقيق التنميـة الاقتصادية .

فمـا هى هذه الشروط أو تلك المقـومات ؟

ان ذلك هو موضوع فروع هـذا المطلب الثـلاثة :

الفرع الاول — المـادية فى المنهج الرأسمالى وأوروبا :

ليس هنـاك من خلاف بين المفكرين على أن المنهج الرأسمالى فى التنمية منهج مادى لا يقيم كبير وزن للاخلاق عامة وللاخلاق الدينية خاصة ، فجوهره الاعلاء من شأن حافز الربح المـادى وجعله محرك النشاط والبـاعث اليه .

وليس أدل على مادية المنهج من أن اقطابه يفتخرون بأنهم أول من خلص الدراسات الاقتصادية من الخضوع للاعتبارات الاخلاقية والدين ، ولا يعنينا

(١) احمد جامع : الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

هنـا أكثر من تقرير أن المنهج الرأسمالى منهج مادى ، فلا يوجـد قطعـا من يدعى أنه منهج يمت الى الروح بصـلة . واذا كان هـذا هو واقع المنهـج الرأسمالى فما هو واقع المجتمعات التى نجح هـذا المنهج فى اعطائها التقدم ؟ وما هو نوع التقدم الذى قدمه لهـا ؟ وهل هناك نتيجة يمكن الوصول اليهـا من العلاقات بين المنهج والمجتمع ونوع التقـدم الذى تم .

بخصوص السؤال الاول فان الحضارة الاوروبية نشأة واستمرارا ، هى حضارة مادية لا تمت الى الروحانيات بصلة ، وهى مرت بالمسيحية مرورا عابرا بل الحقيقـة ان أوربا لم تكن مسيحيـة قـط فى يوم من الايام[1] فمـن الخطأ الفادح أن نعد المدنيـة الغربية الحديثـة نتاج النصرانية . ان الاسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطلب فى فهم الرومانيين القدماء للحيـاة على أنهـا قضية منفعة خالية من أى استشراف مطلق ، ويمكن التعبـير عنها كمـا يلى : بما اننا لا نعرف شيئا معينا من طرق الاختبار العلمى والتقـدير الحسابى — لا عن أصل الحياة الانسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد — فان من الخير لنـا أن نحصر قوانا فى وجوه امكاننا المـادى والفكرى من غير أن نسمح لانفسنا بأن نتقيد بالاخـلاق المطلقة والقضايا الادبية المبنية على دعاوى تتحدى الادلة العلمية . فلا ريب اذا فى أن هـذا الاتجاه الذى تتميز به المدنيـة الغربية الحديثـة لا يجد قبولا فى التفكير الدينى المسيحى كمـا لا يجـد قبولا فى أى دين آخر ، وذلك لانه لا دينى فى جوهره . وهـكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة الى النصرانية خطأ تاريخيا عظيما[2] .. ان الاوروبى المـادى سواء أكان ديمقراطيا أم فاشيا رأسماليـا أم بلشفيـا صانعـا أم مفكرا يعرف دينـا ايجابيا واحـدا هو التعبد للرقى المـادى ، أى الاعتقـاد بأن ليس فى الحياة هدف آخـر سوى جعل هذه الحياة نفسهـا أيسر

---

(١) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، لجنـة النشر للجامعيين ، القـاهرة ط ١ بدون تاريخ ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) ليوبولد فايس ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة د / عمر فروخ ، دار العـلم للملايين ، بيروت ط ٩ سنة ١٩٧٧ ص ٤٠ .

فايسر أو كمـا يقول التعبير الدارج « طليقة من كل قيد » .... وأسمى فارق بين الخـير والشر لدى هـذا الانسـان انمـا هو التقدم المـادى(١) .

تلك كانت التربة التى نمت فيها المدنية الغربية الحديثة ، ولقـد عملت فيها بلاشك مؤثرات أخرى كثيرة غير الفكرة المـادية الرومانية أثناء تطورها ، كما أنهـا بدلت وغيرت فى ارثهـا الذى ورثته عن روما فى أكثر من ناحية « لكن الحقيقة الباقية ان كل ما هـو اليوم حقيقى فى الاستشراف الغربى للحيـاة والاخلاق يرجع للمدنية الرومانية المـادية ، وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى روما القديمـة كان نفعيـا بحتا ولا دينيا ، لا على الافتراض بل على الحقيقة ، فذلك هو الجو فى الغرب الحديث »(٢) .

فأوروبا مادية وثنيـة وما يدرس فى التـاريخ الوسيط على أنه سيطرة للمسيحية فقد كانت سيطرة للكنيسة وليس للمسيحية ، ثار عليها الاوربيون فلما تخلصوا من تلك السيطرة اقامت اوروبا من نفسها زعيما بكل ما هو ضـد الدين مبدئيـا وعمليـا ، لقـد رجعت أوروبا الى ارثهـا الرومانى ، واضافت عليه عنصرا ماديا جديدا ، وأخذوا يعبدون المـال كما عبد بنـو اسائيل العجـل الذهبى(٣) .

تلك كانت التربة التى غرس الاوربيون فيها المنهج الرأسمالى ، تربة مادية ترجع الى الوثنية الرومانية ، وغرس فيهـا المنهج الرأسمالى المـادى — مع التجاوز فى هـذا التعبير ، اذ هى أنبتته — فما الذى طرحه لهم ؟ لقـد طرح التقـدم المـادى . وهكذا تتسق المقدمات والنتائج ، تربة مادية ومنهج مادى ، يطرحان تقدما ماديا ، ولقـد كان شيئا طبيعيا أن يكون المنهج الرأسمالى أصلح ما يغرس فى هذه البيئة فمـا كان لغيره قدرة على أن يستمد منهـا غذاءه — بينمـا هو قادر على امتصاص كل العناصر التى تمكنه من أن يستوى على سوقه

(١) المرجع السابق ص ٤٧ — ٤٨
(٢) المرجع السابق ص ٣٩
(٣) المرجع السابق ص ٤٥

ليطرح أفضل ما لديه من ثمـرات ، تقدما ماديا منقطع النظير ، يأتى من منهج مادى بين قمة رأسه حتى أخمص قدميه ٠

لقد حدث توافق بين المنهج والبيئـة ، كان نتيجته تحقق التقـدم ، وهكذا يكون توافق المنهج المطبق مع البيئة التى تنمى بواسطته ، أحد الشروط الجوهرية لنجـاح أى منهج انمائى ٠ فلو لم تكن البيئة الاوروبية مادية لمـا تمكن المنهج الرأسمالى من تنميتهـا ٠

الفرع الثانى ــ المنهج الرأسمالى وتجنيد طاقات الاوروبيين للتنمية :

رأينا كيف أن البيئة الاوروبية هى بيئة مادية ورثت الفكر المادى عن روما التى ورثت حضارة اغرق منهـا فى المـادية هى الحضارة اليونانية ، فأوروبا ضليعة فى المـادية ، بنت روما وحفيدة يونان ٠

فماذا حدث عندما سيطر الفكر الكنسى ــ لا المسيحى ــ فى فترة ما قبل النهضـة ؟

لقد أدركت أوربا روحها المـادية ، فقام « كالفن » يدعو الى اعتبار النجاح المـادى دليلا على اختيار الله للانسان ، وعلى كل فرد أن يتأكد من موقفـه ببذل محـاولاته النجاح المـادى ، فان ادركه علم أنه مختار ٠ وهـكذا كانت حركة الاصلاح الدينى عودة الى اعلاء شأن المادية ، ووجهت كل طاقات الانسان للنجاح المـادى والحصول على أكبر قدر من الثروة[1] ٠

وهكذا تشكلت نفسية الاوربيين أو ظهر معدنهـا الطبيعى ، وأصبح كل فرد مدعوا لتحقيق انجاز مادى ، كى يثبت أنه مختـار ، انجاز مادى بوسيـلة ما ، أيا كانت ، سواء تمثلت فى استغـلال الغير ، أم فى استرقـاق الشعوب ونهب مواردها أم فى خطف الافارقة وبيعهم رقيقـا ، وتكوين الثروات والنجـاح المـادى ٠

---

(١) د / احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ٢٠

هذه النفسية جاءهـا المنهج الرأسمالى أو هى جاءت به ، بمـا يحمـله من حـافز الربح ، وحرية النشاط ، والملكية غير المحدودة ، فكان كفيـلا بأن يستخلص منهـا كل طاقاتهـا الكامنة ويستثمرها لصالح التكوين الرأسمـالى وبنـاء الامبراطوريات الماليـة ، وتحقيق التقـدم المـادي ، لقـد اتحدت الافكار التى يمثلهـا المنهج مع الافكار التى يحملها البشر بين جوانحهم وتكنها ضمائرهم ، فاستطاع المنهج أن يفعل فى الافراد فعل السحر ، حيث جند كل قدراتهم لتحقيق ما يرمى الى تحقيقه .

وكان طبيعيـا من منهج مادى يطبق فى مجتمع يعلى من شـأن كل ما هو مادى ان ينجح فى تجنيد طاقات الافراد ، ويستثير هممهم نحو تحقيق ما يرمى الى تحقيقـه .

ان توافق شروط المنهج الرأسمالى مع فكر البشر فى أوروبا قد تمكن من حفز الافراد على القيـام بالاعمـال الاقتصادية ، وبذل الجهد المضـاعف من أجل الحصول على الثروة والاستحواز عليهـا بنهم ليس له حدود ، حتى وجـد ذلك الشخص الذى يجمع المـال للمـال حسب تعـريف ماركس للرأسمالي(١) لقد تمكن المنهج من أن يجعل من الافراد أدوات طيعة لتحقيـق التجميع الرأسمالى لاستخدامه فى زيادة التجميع مرة أخرى ، وبناء التنميـة الاقتصـادية .

وهكذا يتضح لنـا ان قدرة المنهج على حفز همم الافراد ، وتحـريك مشاعرهم ، وتوظيف طاقاتهم فى الاتجاه البانى للتنمية ، انمـا يتحقق بتوافق الافكار التى يحملها الافراد فى ضمائرهم — أى معتقداتهم ونظرتهم الى الكون والحيـاة والانسان — مع الافكار الرئيسية التى يتكون منهـا المنهج ، كمـا

---

(١) كارل ماركس ، رأس المـال ، ترجمة محمد عيتاني ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ج ٣ ص ٨٥٣ .

يتضح لنا أيضا أن هذه القدرة التى تتاح للمنهج شرط جوهرى آخر لابد من توفره فى المنهج القادر والصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يتضح لنا ـ كنوع من الاستطراد ـ ان عدم ادراك هذه الحقيقة كان من أهم عوامل عدم نجاح التنمية فى البلاد المتخلفة اذ أن « الاساليب المستخدمة لم تستطع أن تحرك الامة كلها لمواجهة معركة التخلف »(١) .

الفرع الثالث ـ المنهج الرأسمالى والظروف المتغيرة :

ان المتتبع لتاريخ الرأسمالية الاوربية فى القرن العشرين ليرى سلسلة من المصاعب لحقت بالبناء الرأسمالى الاوربى ، ولعل أهمها ما لحق بها فى الفترة ما بين ١٩١٧ ـ ١٩٣٥ مثل :

١ ـ انهيار التجارة الدولية عقب الحرب الاولى ، تلك التى تعد من العمد الرئيسية للبناء الاقتصادى الرأسمالى .

٢ ـ الكساد الذى أصاب الرأسمالية عام ١٩٢٩ فضاعف من انهيار التجارة الدولية ، بسبب سعى كل مجتمع الى تحصين نفسه ، باقامة حواجز أعلى فى طريق التجارة الدولية والاتصالات الاقتصادية مع الدول الاخرى ، فعلى امتداد ٥٣ شهرا بعد يناير عام ١٩٢٩ كان حجم التجارة الدولية فى كل شهر منها أقل من الشهر السابق عليه(٢) ، هذا فضلا عن آثار الكساد الاخرى من توقف للنشاط الاقتصادى شبه التام ، الى البطالة الواسعة النطاق ، والتى هددت الرأسمالية فى مبادئها الجوهرية عن التوازن التلقائى .

٣ ـ نجاح الثورة الاشتراكية فى روسيا متحدية العالم الرأسمالى أجمع ، وأوروبا الغربية بالذات ، وتهديدها بقرب سقوطها فى قبضة الشيوعية، ولقد بات اقطاب الرأسمالية فى وجل من هذا فعلا .

(١) د / محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١

(٢) هلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د / راشد البراوى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٧٦ ص ٣٥٣

تلك أهم الضربات التى تلقتهـا الرأسمالية كمنهج للتنمية الاقتصـادية فى غرب اوروبا ، ومع ذلك لم تنتـه ، وانمـا تمكنت من التغلب على تلك المصاعب واحدة أثر اخرى ، واستطاعت ان تواجه هذه الصدمات وان تجتازها وتخرج منهـا — ربمـا — أكثر قوة عن ذى قبل واستطاعت بغير شك أن تدخل فترة اعظم نمو اقتصادى شهدته الرأسمالية الاوروبية حتى انها تخطت لاول مرة المعدلات الامريكية المعاصرة فى النمو ، وتفوقت عليها »(١) .

فبخصوص الكساد الكبير تمكنت من تعديل موقفها تجاه التدخل الحكومى بمـا يخرجها من هـذا الكساد ، ويحول دون امثـاله ، وكانت من المرونة بحيث تقبلت هـذا التغير فى أصولهـا وقواعدهـا .

وبخصوص انهيـار التجارة الدولية او ضعفهـا ، فلقد تمكنت الرأسمالية الاوروبية من التغلب على النعـرات القومية التى كانت تقسمهـا اقتصاديا ، وقامت بخطوة كبيرة فى مجال الوحـدة الاقتصادية عندما اقامت « السـوق الاوروبية المشتركة » . وبخصوص التحدى الشيوعى فلقـد تمكنت الرأسمالية الاوروبية من سحب البساط من تحت أقدامه ، عندما تبنت سـياسة العـدالة الاجتماعية والعناية بالطبقات الادنى . الامر الذى جعل وضع العمال بأوروبا الغربية فوق احلام العمـال بالدول الاشـتراكية ، وتتبنى هـذه السياسة الحكومات الاصلاحية والمحافظة على السواء ، فحكومات الاحزاب الاشتراكية فى غرب أوروبا هى حكومات اصلاحية ، أى أنهـا حكومات حافظت على الرأسمالية ومنهجها الانمـائى .

وهـكذا نرى المنهج الرأسمالى قـد استجاب للمتغـيرات التى واجهت مسيرته فتـلاءم معهـا ، واستطاع أن يعيش بل وأن يحقق معـدلات نمو اعلى مما كان يحقق أيام البدايات الاولى للرأسمالية . ومعنى ذلك أنه يتمتـع بمرونة كافيـة لكى يحور قليـلا من أسسه بمـا يتفق والظروف المتغـيرة ، ولولا ذلك لانكسر أمام الصعاب التى مرت به . فمرونة المنهج اذا من الشروط الجوهرية التى لابد ان يتمتع بهـا المنهج الصالح لتحقيق التنمية الاقتصادية .

(١) المرجع السابق ص ٣٥٥ .

والخلاصة أن المنهج الرأسمالى ــ وقد أجمع اعداؤه واصدقاؤه على أنه نجح فى تنميـة أوروبا الغربية ــ انمـا تحقق له ذلك للاسـباب الاتيـة :

١ ــ أنه كمنهج مادى يتفق مع البيئة الاوروبية المـادية التى طبق فيها .

٢ ــ أنه لحمله الافكار التى يكنها الافراد فى ضمائرهم ، فسد تمكن من استثارة هممهم وتجنيد طاقاتهم واستثمارها لصالح التنمية الاقتصادية .

٣ ــ أنه استجاب للظروف المتغيرة ، وقبل التحوير فى أصوله فتمكن من الاستمرار .

ولو قمنـا بدراسة المنهج الاوربى الثانى « الاشتراكية » لرأيناه يحقق نفس الشروط فى روسيا السوفيتية .

وبالتالى فاننا نستطيع ان نقرر أن أى منهج يود النجاح فى تحقيق التنمية بمنطقـة ما لابد ان يتصف بما يلى :

١ ــ التوافق مع البيئة التى يطبق فيهـا .

٢ ــ القـدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتهـا لصالح التنمية .

٣ ــ التمتع بقدر من المرونة امام المتغـيرات المتوقع مواجهتها اثنـاء مسـيره .

فهل تتوفر هذه الشروط فى المنـاهج المطروحة على العـالم الاسلامى ؟ ان ذلك هو موضوع المطلبين التاليين .

المطـلب الثـانى

مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى فى العالم الاسلامى

تمهيـــد :

حددنا فى المطلب السابق ، الشروط الموضوعية الواجب توفرهـا فى المنهج الانمـائى كى يكتب له النجـاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مجتمـع من

المجتمعات . وعقدنا هـذا المطلب للتعرف على مدى توفر هـذه الشروط فى المنهج الرأسمالى اذا ما طبق فى العـالم الإسلامى ، فهـل الشروط التى توفرت له وتمكن بهـا من تحقيق التقـدم المـادى فى غرب أوروبا تتلازم معـه اذا استعانت به الدول الاسلامية فاتخـذته طريقا تسلكه الى آمالهـا فى التقدم ، أم أنه لا يصحب معه تلك العوامل المؤدية الى نجاحه ؟

ان ذلك ما سنتبينه من الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول ـ مدى توافق المنهج الراسمالى مع البيئة الاسلامية :

لقـد تبين لنـا أن أحد عوامل نجـاح المنهج الرأسمالى فى تنمية غرب أوروبا ، أنه صـادف تربة مادية تعـود بجذورهـا الى الميراث الرومانى الاغريقى ، تفاعل معها فكتب له النجاح ، أى أن المنهج الرأسمالى بماديتـه كان متوافقـا تماما مع البيئـة المـادية التى طبق فيها ، وتوافقه هـذا كان أحد عوامل نجـاحه ، فهل البيئة الاسلامية تتوافق مع المنهج الرأسمالى ؟

وبعبارة أخرى هل البيئـة الاسلامية بيئـة مادية تحتـاج الى منهج مادى ؟ ولكى نجيب على هـذا السؤال يلزمنا أن نتعرف على البيئة الاسلامية أو ما يسمى بالمجتمع الاسلامى ، فما هى سمات هـذا المجتمع ؟

ان المشاهدة والنظر العقلى تخبراننا بأن المجتمع الاسـلامى ذا طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة أى مجتمع آخـر تعرفه البشرية اليوم ، فالشـأن فى المجتمعات أن تنشأ نشـوءا ذاتيـا ، وفق مقتضيات أرضـية ، وثمرة للصراع الداخلى بين الطبقات ، والمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة ، داخل جسم الجمـاعة البشرية(١) . وتقوم المجتمعـات ذات النشوء الارضى الذاتى بانشاء قوانينهـا التى تحكم شتى جنباتهـا وفق التغيرات المحدودة التى تنـال حياتها يوما بعـد يوم .

هذا هو شأن المجتمعات التى تعرفهـا البشرية اليوم ، أما المجتمـع الاسلامى فله شأن آخر ، فهو لم ينشأ نشوءا ذاتيـا ، ولم يضع قوانينـه

(١) سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامى ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٨ ص ٦٣ .

التى تحكم جنبـاته ، ولم يضع بنفسه تصوراته عن الكون والحياة والانسان. انه انبثق من الشريعـة الاسلامية المنبثقة من العقيـدة الاسلامية ، فهو بكل خصائصه ومقوماته انبثاق من هـذه العقيدة وتلك اشريعـة المنزلة من الله سبحانه وتعالى ، والتى ليس للبشر عمل فيهـا الا فضل تلقيهـا ، والتكيف بهـا والسير وفق تعاليمهـا ، ثم النمو فى حدودهـا ، يقول الله تعـالى « **كنتم خير أمة أخرجت للناس** »(١) . فالامة الاسلامية أمة مخرجة إخراجا ، وفق نموذج معين ، يحققه نظام معين ، فهى لم تنشأ نشوءا ذاتيـا كغيرهـا ، ولم تخرج نفسهـا وفق نموذج من تصوراتها العقليـة أو ضروراتها العملية ، انمـا وضع لهـا خالقها نظامهـا وأخرجها للنـاس وفق هـذا النظام ، أى وفق الشريعة الاسلامية ، والعقيدة الاسلامية اللتين تظهران فى كل جزئية من جزئيـات المجتمع الاسلامى سواء بعدت هـذه الجزئية فى ظاهرهـا من العقيدة والشريعة أم قربت منها . واذا كان هـذا المجتمع قـد انبثق من العقيدة الاسلامية ، وتكيف وجوده بالشريعة الاسلامية ففى نمـوه وتجدده اليوم يجب أن يستمر خاضعا للاصل الذى انبثق منه ، وللشريعة التى كيفت وجوده ، دون أن ندخل عليه أية عناصر غريبة عنه ، اذ أنه دقيق التكوين متكامل الاجزاء متناسقها ، لا يقبل الترقيع ولا استعارة « قطع الغيـار » من أى مجتمع أو نظام وضعى مهما تكن الجزئيات بعيـدة فى ظاهرهـا عن مجـال العقيدة ، فكل جزئية فى النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة فهى مرتبطة بهـا ارتباطا وثيقـا ومتأثرة بهـا تأثرا عميقـا .

فهل البيئة التى يمثلهـا المجتمع الاسلامى تتوافق مع المنهج الرأسمالى ؟

هل المجتمع الاسلامى ينظر الى الكون والحياة والانسان نظرة المجتمعات الاوروبية ؟ هل مصارعة الطبيعـة والتسلط عليها والعلو المـادى غاية اسلامية تمثـل نظرة المسلم الى العلاقة التى تربطه بالكون ؟ ثم هل الحياة فى الاسلام لقمـة خـبز وشهوة جسد وقناطير ذهب وفضة ؟

ان هـذه النظرة بينها وبين نظرة المسلم الى الكون والحيـاة والانسان بعـد ما بين الموت والحيـاة او ما بين الوجود والعـدم ، اذ أن المسافة بين

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١١٠.

السماء والارض لا تعبر عن مدى البعـد بين النظرتين ، فما الكون فى الاسلام بمجهول النسب ، ولا الطبيعة بعـدو للانسان يصارع ويغالب ، وانمـا ارادة الله الكائنة فى كلمة « كن » « **انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون**(١) » وقد صدر الكون عن هذه الارادة الفـاعلة « **خلق كل شىء فقدره تقديراً** » « **تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير ، الذى خلق الموت والحياة** »(٢) فهو غير مجهول النسب فى الاسلام ، والطبيعة صديق للانسـان لا تختلف اتجاهاتهما « فليست وظيفته ان يصارعهـا ، وانمـا وظيفته أن يعمرهـا بمشاركتها عبادة ربها « **هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها** »(٣) « تسبح له السماوات السبع والارض ومن فيهن وان **من شىء الا يسبح بحمده** » (٤) .

أما نظرة الاسلام الى الحياة فهى فيه حقيقة مقصودة وارادة الله نافذة لا فلتة عابرة ، أو صدفة عميـاء كما يؤمن العقل الاوروبى ، وانمـا روعى فى تصميم الكون ان يسمح للحيـاة بالظهور ، وان تحصل منه على احتياجاتها ، وقامت عناية الله تعالى بحراسة الجميع « **وجعلنا من المـاء كل شىء حى** »(٥) « **وجعل فيها رواسى من فوقهـا وبارك فيهـا وقـدر فيها أقواتهـا فى أربعـة أيام** »(٦) « **ويمسك السماء أن تقع على الارض الا باذنه** »(٧) والحياة بعـد ذلك ابتلاء للانسـان لتمييز الخبيث من الطيب « **خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم احسن عمـلا** »(٨) .

أما الانسـان فى الاسلام فهو ارقى نمـاذج الحياة صيغ من مادة الكون الاولى « **وبدأ خلق الانسان من طين** »(٩) وأفراده متساوون فى هـذا النسب « أنتم بنوا آدم ، وآدم من تراب »(١٠) وهو فى هـذه الدنيـا مبتلى بخيـاته وسالك طريقه الى الله ليلقى فى نهايته جزاءه « **يايهـا الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(١١) .

---

(١) سورة يس الآية ٨٢
(٢) سورة الملك رقم ١ ، ٢
(٣) سورة هود الآية رقم ٦١
(٤) سورة الاسراء الآية رقم ٤٤
(٥) سورة الانبياء الآية رقم ٣٠
(٦) سورة فصلت الآية رقم ١٠
(٧) سورة الحج ، الاية رقم ٦٥
(٨) سورة الملك الاية رقم ٢
(٩) سورة السجدة الآية رقم ٧
(١٠) رواه مسلم وابو داود .
(١١) سورة الانشقاق الاية رقم ٦

تلك هى نظرة الاسلام للكون والحياة والانسان ، تجمعها الآيات الكريمة الفاتحة لسورة الملك « **تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير ٠ الذى خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا ، وهو العزيز الغفور** »(١) فهل بين نظرة الاسلام ونظرة اوروبا الى الكون والحياة والانسان ، نسب أو وشيجة ؟ وبالتالى فهل بين المجتمع الاسلامى الذى انبثق من عقيدة وشريعة الاسلام ومجتمعات اوروبا التى نشأت من تصورات أرضية ومن جهل الانسان بمصدره ومنتهاه ، من نسب أو وشيجة ؟ وبعد ذلك هل بين المنهج الرأسمالى فى التنمية ومجتمع الاسلام من توافق يكفل له النجاح ، اللهم لا ، ان المنهج الرأسمالى لا يصلح ولا يمكن أن يوفق فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى ٠٠

ان كل منهج انمائى انما يستلهم الغايات التى يرمى الى تحقيقها من القيم التى يدين بها المجتمع ، فاذا استوردنا منهجا يستلهم قيما لا نؤمن بها ، فقد ظلمنا أنفسنا ، وظلمنا ذلك المنهج ، وحصيلة ذلك فشل جهود التنمية كما هو واقع من يستورد مالا يصلح مجالا للاستيراد ، وهى المناهج الانمائية ٠

واذا لم يكن المنهج الانمائى الرأسمالى متوافقا مع البيئة الاسلامية فهل يكون قادرا على استثارة همم الجماهير بها ، وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثانى — مدى قدرة المنهج الراسمالى على استثارة همم الجماهير الاسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :

ان أحد الشروط الجوهرية التى لا تتحقق بدونها تنمية اقتصادية هو أن تجند كل طاقات وقدرات البشر فى المجتمع الذى يبغى التقدم لصالح

---

(١) سورة الملك الآيتان رقم ١ ، ٢ .

التنمية الاقتصادية • ذلك « ان البشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط هم أهم قوى الانتاج »(١) وان أحدا لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون اسهام من الشعب نفسه(٢) •

ومن ثم يكون من الشروط الجوهرية المتطلبة فى المنهج المطبق أن يكون قادرا على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها — بوصفها أهم قوى الانتاج — لصالح العملية الانمائية • فمشاركة الجماهير أمر لا غنى عنه ، وقدرة المنهج المطبق على تجنيد طاقاتها وتوفير مشاركتها شرط جوهرى فى نجاحه •

فهل يتحقق ذلك للمنهج الرأسمالى اذا طبق فى البلاد الاسلامية كما تحقق له ذلك بالفعل فى غرب أوروبا عندما جعل من الفرد خلية نشطة تسعى بكل طاقاتها فى تحقيق التراكم الرأسمالى وتوفير شروط التنمية •• ؟

ان اجابتنا هنا تستقى من الواقع العملى لمجتماتنا من ناحية ، ومن الاستدلال المنطقى من ناحية اخرى •

فمن الناحية الاولى فلقد جربت مصر هذا المنهج منذ أن اتصلت باوروبا اتصالا اقتصاديا واسعا فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، واستمر تبنينا للأسلوب الرأسمالى فى التنمية حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، عندما حدث تحول عن هذا المنهج ، ووضعنا اليوم كبلد متخلف يشهد بمدى نجاح هذا المنهج • ولم يكن ذلك لعيب فينا ولا كان لعيبه فيه ، وانما يكمن العيب فى أن شروط نجاح المنهج الرأسمالى لم تكن متاحة لدينا ، وهى لن تكون كذلك يوما ما • ومن ثم فان العيب كان فى سوء الاختيار ، اذا افترضنا أنه كانت لنا حرية اختيار ، اذ الحقيقة أن مصر منذ

---

(١) شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د / اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨ ص ٦٢

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الاصدارة الثانية ، ط ١ عام ١٩٧٧ ص ٢٣٤

بداية الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى معرضة لخطة استغلال استهدفت نهب ثرواتها واضعاف اقتصادها تمهيدا لاستعمارها الفعلى الذى حدث عام ١٨٨٢ ، ومن يومها نظمت عملية الاستغلال هذه لتخدم أهداف الدولة المستعمرة فى كل المجالات ، وكان من بينها فتح الطريق أمام المنهج الرأسمالى(١) .

ان هذا المنهج لم ينجح فى أن يجند طاقات الشعب المسلم ، فلماذا لم يتحقق له ذلك . مع أنه سبق له القدرة على تجنيد طاقات شعوب غرب أوروبا لاداء نفس المهمة ؟

هناك الكثير من الاسباب التى تكمن خلف فشله فى قيامه بهذه المهمة وأهم هذه الاسباب ما يلى :

١ — تعيش الامة الاسلامية اخلاقيات تختلف عن الاخلاقيات الموجودة فى مجتمعات اوروبا — وقد بيناها — بسبب تاريخ الامة الاسلامية الدينى وبسبب انبثاق المجتمع الاسلامى من شريعة منزلة ، فالانسان المسلم قد ربته رسالات السماء ومر على يديها بتربية دينية مديدة ، مهما ضعفت فانها موجودة بدرجة أو بأخرى داخل العالم الاسلامى ، فالمسلم بطبيعته ينظر الى السماء قبل ان ينظر الى الارض ، ويؤخذ بعالم الغيب قبل أن يؤخذ بعالم المادة والمحسوس ، وهذه الخاصية تجعل المسلم يستجيب للاغراءات المعنوية بقدر ما يستجيب الاوروبى للاغراءات المادية ، أى أن هذه الخاصية لدى الانسان المسلم تحد من قوة اغراء المادة ، وتجعلها حين تتجرد عن الدوافع المعنوية ، قليلة التأثير على سلوكه ، ومن ثم فان منهجا يدعو المسلم الى الحصول على الثروة لذات الثروة ، تفقد الفاعلية لديه ، بل لعله يلقى النفور منه ، اذ أن نظرته الى السماء أثناء نظرته الى الارض، تجعله يتخذ من الارض موقفا سلبيا ، اذا فصلت الارض عن السماء ، وأما اذا البست الارض رداء السماء وأعطى العمل

(١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ترجمة د / عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٦ ص ٥ — ١٢ ، ص ١٤٢

فى الطبيعة والتفاعل معها صفة الواجب ومفهوم العبادة ، فسوف تتحـول تلك النظرة لدى الانســان المسلم ، الى طاقة محركة وقوة دفع نحو المسـاهمة بأكبر قدر ممكن فى رفع المستوى الاقتصــادى(١) .

وهــذا ما يفتقده المنهج الرأسمالى ولا يملك أن يقدمه للمســلم ، ومن ثم فهــو غــير قــادر على استثــارة همم الجمــاهير فى العــالم الاسلامى وتجنيــد طاقاتهــا لصالح التنميــة .

٢ ـ ان النظرة التى يرى بهـا الانسان فى العالم الاسلامى المنـاهج الوضعية بعـامة ، والمنهج الرأسمالى بخاصة ، هى أنهـا مناهج أرضية قدمها بشر معرضون للخطـأ والصواب ، ومن ثم فهى لا تلقى منه الاحــترام الكاف الذى يجعله ينفــذ اجراءاتهـا برضا نفس واقتناع حقيقى ، فاذا أكره عليها ، فتنفيذه لهـا رهن بقهر الدولة وسلطتها ، اما ان ترك لذاته فهو أول من يخرج عليهـا ، اذ هى لا تستقيم مع نفسيته ولا تتفق ومزاجه . ومن ثم فلا يمكن أن يكتب لهـا النجاح فى حشد طاقات المجتمع من أجل التنميـة ، اذ أن أهم العوامل فى نجاح المنـاهج هو احترام النـاس لهـا ، وايمانهم بحقهـا فى التنفيذ والتطبيق . ولعل هنــاك من يقول بأن العقيدة الدينيــة لدى العــالم الاسلامى يمكن القضاء عليها حتى لا تقف عقبة أمام نجاح المنــاهج المـادية ، ورغم أن هــذا القول لا تجوز مناقشــته ، اذ أن منيره خارج عن حــدود الاسلام ، ونحن نتحدث عن مجتمع يؤمن بالاسلام ـ الا أننا نقول ، هب أنه قضى على العقيدة من اجل سواد عيون المناهج المذكورة : فــان ذلك لا يكفى للقضــاء على آثارهــا الممتدة عبر أربعة عشر قرنا من الزمان فى تكوين نفسية وفكر الانســان فى العــالم الاســلامى ، هــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان القضاء على العقيدة الدينية لا يعنى ايجاد الارضية الاوروبية اللازمة لتلك المناهج التى نجحت على يد الانسان الاوروبى لانهـا وجدت التربة الصالحة لهـا فتفاعلت معهـا .

(١) د / محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم ، سنة ١٩٧٨ ص ٨٢

وهكذا نرى ان المنهج الرأسمالى لا يمكن ان ينجح فى تجنيد الجماهير وضمان مشاركتها وحماسها لتحقيق التنميه فى العالم الاسلامى لأنه يفتقد احترام الناس لتعاليمه واجراءات تطبيقية .

٣ — للامة الاسلامية تجربة مريرة مع البلاد التى يمثل المنهج الرأسمالى اداتها لتحقيق التنميه الاقتصاديه ، فهذا المنهج — فى اذهان الشعوب الاسلامية — هو منهج المستعمر الذى نكل بهم واذاقهم العذاب الوانا ، وهذا الاحساس من قبل هذه الشعوب يخلق لديها نوعا من الانكماش عن المعطيات التنظيميه للانسان الاوروبى ، وشيئا من القلق تجاه الانظمة والمناهج المستمدة من الاوضاع الاجتماعيه فى البلاد المستعمرة ، وحساسية شديدة ضدها . وهذه الحساسيه تجعل تلك المناهج — حتى لو كانت صالحة فى ذاتها وبعيدة عن الاستعمار كفكرة سياسية — غير قادرة على تفجير طاقات الامة وقيادتها فى معركة البناء ، ولن ينجح فى ذلك منهج يمت بصلة القرابة — على الاقل فى احساس الناس — الى المستعمر الذى لا يمكن أن تثق جماهير الامة فى الفكر الذى يقدمه ، والمنهج الذى يحمله . وعلى ذلك فان المنهج الرأسمالى برصيده الضخم من النجاح فى غرب أوروبا ، غير قادر على تحقيق النجاح فى العالم الاسلامى بسبب احساس الناس بأنه يحمل بصمات المستعمر الذى سلبهم حقوقهم وبلادهم طوال عصور الاستعمار ، بل لعلهم يؤمنون — وربما عن صدق — بأن هذا العالم الذى ينتمى اليه المنهج الرأسمالى ، يبحث عن وسائل جديدة يستبقى بها سيطرته على الاقل فى المجال الذى يعنيه أساسا ، وهو المجال الاقتصادى ، وربما يكون من بين أساليبه الى ذلك تقديم المنهج الرأسمالى كمنهج للتنمية .واستعداد الغرب لمساعدة من ينتهج نهجا رأسماليا يؤكد ذلك . وبحمل المنهج الرأسمالى لاوزار الاستعمار ، مع شيوع الشعار الذى رفعه لينين والذى يقول : ان الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية[1] تتأكد تلك المشاعر وينمو هذا الاحساس ، الامر الذى يفقد المنهج الرأسمالى أى قدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية .

---

(١) عنوان كتاب من كتب فلاديمير لينين .

ومما سبق يتبين لنـــا ان المنهج الرأسمالي يعجز عن تفجير طاقات المجتمع الاسلامي وتوظيفهـــا لصالح التنميه الاقتصادية ، بسبب اختلاف الاخلاقيات المسيطرة على العالم الاسلامي والمتمثلة في عقيدته في الله وموقفـــه من الكون والحياة والانســـان ، وبسبب موقف العالم الاســـلامي من الفكر الوضعي ، والاحساس الكامن في النفس المسلمة ضد كل ما يمت الى الاستعمار والمستعمرين الســـابقين لمجتمعه بصلة • فالمنهج الرأسمالي وان نجح في تنمية المجتمعات الاوروبية لعـــاجز تمـــاما عن تحقيق أى تقدم داخل العـــالم الاسلامي •

الفرع الثالث — مدى امكانية تكرار التجـــربة الرأسمالية :

بصرف النظر عن عـــدم توافق المنهج الرأسمالي مع البيئـــة الروحيـــه الاسلاميه والعقيدة التي تسود في المجتمع الاسلامي ، وبصرف النظر عن عجزه عن استثارة همم الجمـــاهير وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ، فهل يمكن بصرف النظر عمـــا سبق أن تتكرر التجربة الرأسمالية مرة أخرى ، بملابساتها وعوامل نجاحها تلك التي حددناها في فرع سابق[1] لا لقـــد سبق أن وضحنا ان المنهج الرأسمالي قد أتيحت له ظروف خاصة ما كان له أن ينجح في تنمية غرب أوروبا بدونهـــا • ومن ذلك ما أتيح له من سبق تكنولوجي ، وسيطرة شـــبه كاملة على معظم انحـــاء المعمورة ، وحصوله منهـــا على امدادات بالموارد شبه مجانية ، وايجـــاد الاسواق الواسعة والمفتوحة امام منتجـــاته •

فهل هذه الظروف التي اتيحت للمنهج الرأسمالي عند نشأته وصاحبتـــه في نموه وتقـــدمه تتـــاح له اليوم اذا حاولنـــا أن نطبقه في العالم الاسلامي ؟ ان السبق التكنولوجي الذي أتيح للمنهج ابان تطبيقـــه في غرب اوروبا يقابله اليوم تخلف تكنولوجي خطير تعيش في ظله جميع الشعوب الاسلامية دون استثناء ، وان سيطرة المنهج ابان تطبيقـــه في غرب اوروبا على معظـــم موارد العـــالم ، تقابله صورة أكثر من عكسية ، فعلى حين لا يتاح للشعوب الإسلامية أن تسيطر على منـــاطق خارجة عنها ، فانهـــا اليـــوم لا زالت تعـــاني من سيطرة الاجانب عليهـــا ، فرغم إستقلالهـــا السياسي فانهـــا لازالت تعـــاني

---

(١) انظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الاول من هذا الفصل •

من التبعية الاقتصــادية والحصول على مواردها من المواد الخام بأبخس الاسعار ، وحتى البترول الذى يقــال عن ارتفــاع أسماره الكثير ، فان سعره لا يتناسب مع قيمته الحقيقية ، كمــا أن معظم ما يتحقق من ارتفــاع سعره الحــديث تستفيد منه الدول الغربيــة بوسيلة أو بأخرى •

كمــا أن ما أتيح للمنهج الرأسمالى عند تطبيقه لتنمية غرب أوروبا من أسواق مفتوحه لكل ما تنتجــه الدول الاوروبية دون منافســه ، يقابله اليوم ما تواجهه بلاد العــالم الاسلامى والعــالم الثالث من تحــد هائل ومنافســه رهيبــه ، يمثلهــا الانتاج المتقدم الارخص سعرا ، والافضل من جميع النواحى تقريبــا ، والذى تقدمه البلاد المتقدمه ، وتغمر به جميع الاسواق حتى اسواق العالم الثالث بنفسهــا • فانتــاج العالم الاسلامى لا يفتقد السوق الخارجية فحسب ، وانمــا يزاحم فوق أرضه ، وينازع داخل سوقه المحليــة ، فليست هنــاك أوجه للمقــارنه بين ما أتيح من تلك الظروف للمنهج الرأسمالى ابان تطبيقــه فى تنميــة غرب اوروبا ، وما يمكن ان يتــاح له منهــا اذا استخدم اليوم فى تنميــة العــالم الاســلامى ، بل ان استمرار المنهج الرأسمالى فى غرب اوروبا وأمريكا الشمالية ربمــا هو رهن باستمرار تلك الظــروف التى لازالت متــاحة أمامهم رغم كل ما حل بالعــالم من تغير ، فلا زال الســبق التكنولوجى معقودا لهم ، ولازالوا يحصلون على موارد العــالم الثالث بأبخس الاســعار ، بل ربمــا بأسعار تقل عن الاسعار السابقة فى الحقيقة ، ولازالت أسواق العــالم تحت سيطرتهم عن طريق الوســيلة الجــديدة للسيطرة على الاسواق ، فهم اليوم يبيعون براءات الاختراع وحقوق الانتــاج ، والاسرار التكنولوجية • وتقوم الشركات متعــددة الجنســية بمهمة كبيرة فى ذلك ، الى جانب الفروع الوطنية للشركات الاجنبية والتى تبــدو فى ظاهرهــا جزءا من الهيكل الاقتصادى الوطنى ، وهى فى حقيقتها وسيلة للقفز فوق أسوار الحماية التى ربمــا تقوم بهــا بعض البلاد لمنتجاتهــا المحلية •

واذا كانت جميع الظروف التى سبق أن مكنت للمنهج الرأسمالى وأتاحت له فرصــة النجاح فى غرب اوروبا غير متوفرة بل موجودة بصورة عكسية فى

العالم الاسلامي ، فكيف يظن ان هناك ايه امكانيه امام المنهج الراسمالي لكي ينجح في تحقيق تنميه من نوع ما في العالم الاسلامي .

ان التجربة الراسماليه لا يمكن ان تتكرر في العالم الاسلامي بسبب غياب عوامل امكانيه تكررها ، ومن ثم فان المنهج الراسمالي لا يمكن ان يقوم بدوره الذي سبق ان اداه في غرب اوروبا في العالم الاسلامي . ومن ثم فلن يتمكن من النجاح في تحقيق التنميه الاقتصاديه في هذا العالم .

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا المطلب هي أن مقومات نجاح المنهج الراسمالي في العالم الاسلامي ، وهي توافقه مع البيئة ، وقدرته على تجنيد طاقات المجتمع لصالح التنمية ، وتوفر العوامل التي ساعدت على نجاحه ، كل هذه العوامل لا تتوفر له بأي قدر في العالم الاسلامي . وبالتالي فان تطبيق هذا المنهج في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم لن يؤدي الى أية نتائج ايجابية وانما يمكن أن يؤدي الى أسوأ العواقب وأقلها فشل التنمية وما يترتب عليه من نتائج اجتماعية وسياسية وأخلاقية .

واذا كان المنهج الرأسمالي لا يستطيع ان يحقق التنمية في العالم الاسلامي ، ألا يستطيع ذلك المنهج المادي الاوروبي الآخر . المنهج الاشتراكي ؟

أن ذلك ما سنتبينه من المطلب التالي .

المطلب الثالث

مقومات المنهج الناجح والمنهج الاشتراكي في العالم الاسلامي

في المطلب الاول من هذا المبحث توصلنا الى وجود شروط موضوعية يستلزم الامر توفرها للمنهج المستخدم اطارا لتحقيق التنمية الاقتصادية كي يكتب له النجاح في مهمته ، وقمنا في المطلب الثاني منه بالتعرف على مدى امكانية تحقق هذه الشروط للمنهج الرأسمالي ، وفي هذا المطلب نتعرف على مدى امكانية تحقق هذه الشروط للمنهج الاشتراكي المعروض كبديل للمنهج

الرأسمالى ، ومنافس له على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى ، وسيقوم هذا المطلب بمهمتــه فى فروع ثلاثة هى :

الفرع الاول : مدى توافق المنهج الاشتراكى مع البيئــة الاسلامية .

الفرع الثانى : مدى قدرة المنهج الاشتراكى على استثارة همم الجماهير المسلمة .

الفرع الثالث : مدى الرغبة فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية .

الفرع الاول — مدى توافق المنهج الاشتراكى مع البيئة الاسلامية :

لقــد تعرفنا على المجتمع الاسلامى فى المطلب الســابق ورأينا أنه مجتمع لم ينشــأ نشوءا ذاتيــا وفق تصورات بشرية أرضية ، وانمــا هو مجتمــع أخرج اخراجا بواسطة شريعة سماوية تنبثق من عقيدة الاســلام جعلت للمجتمع الاسلامى تصورا خاصا عن الكون والحيــاة والانسان(١) .

أما المنهج الاشتراكى فهــو نتاج البيئــة الاوروبية ذات الأرث الرومانى الاغريقى التى حددنا سماتهــا من قبل ، فهو يشارك المنهج الرأسمالى النزوع عن مشرب واحد . يقول « توينبى » ان الشيوعية — وهى هرطقة غربية أتبعتها — روســيا — ما هى الا جزء لا يتجزأ من التراث اليهودى اليونانى مثل الاسلوب الغربى للحياة سواء بسواء »(٢) . غير أنه لا يكتفى بانكار اثر الدين والاخلاق فى النواحى الاقتصادية كما يفعل المنهج الرأسمالى . وانما يجعل من مهمته محاربة الدين والقضاء عليه ، اذ أنه فى نظره «مخدر للشعوب» وأداة تستغله البرجوازية فى الهاء الطبقة العاملة عن واقعها السيىء ، وتعويق لها عن القيام بدورها الطليعى والحتمى فى النضال ضد الرأسمالية .

---

(١) انظر الفرع الاول من المطلب الثانى من هذا المبحث .

(٢) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 47

فالاشتراكية هي الامتــداد الطبيعي للفكرة المــادية عن الحيــاة ، تلك الفكرة التي اعتنقها العــالم الغربي منــد قيامه على الارث الروماني ، والتي ازدادت حدة منــذ أيام « فرانسيس بيكون » الى الطريقة المــاديه التجريبيه التي لا تؤمن الا بمــا يقع تحت الحواس أو تثبته تجــارب المعمل ، وهي امتداد لقــدرة الحــواس •

والاختلاف بين الفكرة الاشتراكية والفكرة الغربية عن الحيــاة ، ليس اختلافا فى طبيعة التفكير ، وانمــا هو اختلاف فى مدى التفكير ، فالفكرة الماديه عن الحيــاة واحدة ولكن الفــرق هو فى حــريه الاستثمار المطلقــه فى المنهج الراسمالي والمنعدمه فى المنهج الماركسي ، ولو تسنتنا الدقه لمــا قلنــا بفكرة غربيه عن الحيــاة وفكرة اشتراكيه عنها • فالفكرة الاشتراكية هي فكرة غربية بمعنى أن الاشتراكية هي قمة الفكرة المــادية الغربية عن الحياة وبنــاء عليها • « ان الشيوعية هي الخطوة الاخيرة والنهــائية فى خط سير الحضــارة المــادية وهي تعــترف بأنهــا الحلقــة الاخيرة من حلقات « المــادية الجدلية »(١) •

وعلى حد تعبير المؤرخ الكبير « ارنولد تويينبي » الشــيوعية ســلاح من أصل غربي مثل القنــابل والطائرات والمدافع فلو لم يخــترعه غربيان عاشا فى القرن التاسع عشر همــا كارل ماركس وفردريك انجلز ، اللذان تربيــا فى اقليم نهر الراين وقضيا أحسن جزء من حياتهما العاملة فى مدينة لندن ، ثم بعد ذلك فى مانشستر ، لمــا أصبحت الشيوعية مذهب روســيا السياسى ،ذلك أنه لم يكن فى التقــاليد الروســية ما يمكن أن يؤدى بالروس الى اخــتراع الشيوعية بأنفسهم ، ومن المؤكد انهــم ما كانوا قط يحلمون بهــذا السلاح لو لم يكن موجودا فى الغرب معدا لان يطبقــه النظام الروسى الثورى فى عام ١٩١٧(٢) •

اذا فالفكرة الاشتراكية تشارك الفكرة الرأسمالية فى ماديتهــــا وتزيــد عليهــا فى الاصطدام الصريح بفكرة المجتمع الاســلامى عن الكون والحيــاة والانســان ، حيث تنفى المــادية الجدلية كل مؤثر فى حياه البشر والكون كله ،

---

(١) سيد قطب ، نحو مجتمع اسلامى ، مرجع سابق ص ٣١

(٢) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit., p. 16

يكون خارجا عن الطبيعة المادية لهذا الكون ، كما أنها تنفي عن الانسان نفسه أن يكون له دور في تطوير الحياه ونظمها وقوانينها وعلاقاتها الاجتماعيه ، وتحل هذه المهمة لادوات الانتاج • فطبقا للماركسيه فان كل التغيرات والتحولات الاساسية يجب البحث عن اسبابها لا في عقول الناس أو سعيهم وراء الحق والعدل الأزليين ، وانما في التغيرات التي تطرأ على أسلوب الانتاج والتبادل[1] •

ومن ثم فان المنهج الاشتراكي يصطدم مع فكره الاسلام من أساسها ، في عقيدته عن الله سبحانه وتعالى ، وفي مفهومه عن الكون وعن الحياة وعن الانسان ، ذلك الانسان الذي يعترف به الاسلام خليفة لله في أرضه ، ويجعل له الدور الاساسي في كل ما ينشأ على وجهها من تغييرات ، لا لاسلوب الانتاج والتبادل •

واذا كان المنهج الاشتراكي يصطدم مع الاسس الجوهرية للمجتمع الاسلامي والبيئة الاسلامية ، فانه لن يستطيع النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البيئة حيث انه يفقد أول الشروط التي حددناها للمنهج الناجح الا وهو توافقه مع البيئة التي ينميها • ذلك الشرط الذي يتوفر للمنهج الرأسمالي في غرب أوروبا ، وللمنهج الاشتراكي في شرقها ، حيث أن كلاهما منهج مادي أتيح له أن يتعامل مع بيئة مادية فكتب له النجاح ، وهذا التوافق يفقدانه في البيئة والمجتمعات الاسلامية •

الفرع الثاني — مدى قدرة المنهج الاشتراكي على استثارة همم الجماهير الاسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية :

تبين لنا مما سبق أن الجماهير المسلمة إنما يحركها نحو العمل المادي على الارض اعطاء هذا العمل صفة الواجب ومفهوم العبادة والتكليف الشرعي ، وفي هذه الحالة يكون المسلم أوفر عطاء وأسرع استجابة • ورأينا كذلك أن المنهج الرأسمالي بماديته يعجز عن اكتساب ثقة المسلم ، لانه لا يملك هذه الخاصية ، فما هو موقف المنهج الاشتراكي

(١) ليونتيف — الموجز في الاقتصاد السياسي ، ترجمة ابو بكر يوسف ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ص ١٢ ، ١٣

بهـذا الخصوص ؟ وهل يملك من القيم والحوافز ما يحرك الجمـاهير المسلمة والتى بينـا الطريق الامثل لاكتساب تعاونهـا ؟

ان المنهج الاشتراكى يطلب من الجمـاهير البذل والتضحية من أجـل جنة يعدهم بها على هـذا الجانب من القـبر • على حد تعبير «شومبيتر »(١) جنـة البروليتاريا على الارض ، وكأن هـذا المنهـج يرى أن ما عليـه الرأسماليون الاحتكاريون من أوضاع يمثل « جنة » فهـو يعد بأن يسلبهم اياهـا ، ويدخل فيها « البروليتاريا » فهل هـذه الفكرة تحـرك من رأس المسلم شعرة ؟ او تلقى منه نوعا من الاستجابة ؟ ان المسلم الذى شجب المادية الرأسمالية كما تبين لنـا فى الفرع السابق — لهو أشـد شجبا لقمـة المـادية الغربية ممثلة فى المنهج الاشـتراكى •

واذا كان أنصـار هذا المنهج يأملون فى القضاء على العقيدة الاسلامية ، فان ذلك لا ينفى آثارهـا الكامنة فى التكوين النفسى للامة على مدى ١٤ قرنا ، كمـا أن القضـاء على العقيدة الدينية لا يعنى ايجاد الارضية المناسبة لترعرع المـاركسية ، فليس نفى هـذه اثباتا لتلك •

ان محاولات فرض نوع من الاشتراكية على المجتمعات الاسلامية ، لا يبدو عليهـا أدنى اثارة من نجاح ، بل ان تحول مجتمع مسلم اليهـا يظهـر دائما على أنه بداية لفترة من عدم الاستقرار ، يدخل فيها الحكم صراعا مع الشعب لا ينتهى الا باخفـاق الحكام وضياع فرص التنمية فترة بعـد فترة • ذلك « أن محاولة فرض نظام اجتماعى على مجتمع معين اما بقـوة من الداخل أو من الخارج ، هذه المحاولة ليست طبيعيـة ، ولو اتيحت للمجتمع الحـرية فى التصرف لالغى الكثير مما فرض عليه بالقهـر والاكراه ، ولعـل هـذه الملاحظة تفسر السبب الذى من أجله اخفقت تجـارب اجتماعية فى تحقيق ما كان معقودا عليهـا من آمال ، لانهـا نقلت الى مجتمع وطبقت فية دون أن تكون البيئـة فية صالحة أو مهيئـة »(٢) •

(١) انظر عند الاشتراكيون نظام ، مرجع سابق ص ١١

(٢) د . راشد البراوى : القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم طبعة ١٩٧٥ ، ص ٢٨

ان النمو الاقتصادى انمـا « يتحقق عندمـا يكون السكان فى بلد من البلدان على استعداد للعمـل الشاق وانفاق الوقت فى انتاج السلع الاستثمارية من آلات ومصـانع وسدود ، وهى السلع التى ستضاعف من كمية الانتـاج فى سنوات مقبلة(١) • ولن يكون السكان بهذه الصفة الا اذا كان المنهج المطبق يلقى منهم القبول والرضـا ، وليس المنهج الاشتراكى بالذى تتوفر له هـذه الصفات بل انه انمـا يلقى من الجمـاهير المسلمة الرفض والكراهية ، فهـو أكثر عجزا — من المنهج الرأسمالى — عن تحريك واستثارة همم الجماهير المسلمة ، اذ أن مبادئه تصطدم مباشرة بالعقيدة الاسلامية ، بينمـا الاصطدام بين الإسلام والرأسمالية بطريق غير مباشر ، فموقف الاسلام الذى بيناه من الكون والحيـاة والانسان يتصادم بصورة أكثر وضوحا مع موقف الاشتراكية منهـا أكثر من تصـادمة مع الموقف الرأسمالى • ذلك أن الموقف الاشتراكى — كمـا بينـا — هو قمـة الاتجـاه الرأسمالى فى نفس الخط والاتجاه •

الفرع الثالث — مدى الرغبة فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية :

بصرف النظر عن عـدم توافق المنهج الاشتراكى مع البيئـة الروحيـة الاسلامية ، وبصرف النظر عن اصطدامه الواقع مع العقيدة الدينية للمجتمع الاسلامى ، تلك العقيـدة التى لازالت لهـا السيطرة مهمـا بدا من تفكك المجتمع الاسلامى وبعده عن حقيقـة الاسـلام ، وبصرف النظر عن عجـز المنهج الاشتراكى فى التنمية عن تحقيق الشرط الجوهرى لنجـاح التنميـة ، الا وهو مشاركة الجماهير باستثارة هممها وتجنيـد طاقاتهـا كاملة فى معركة التنميـة والقضاء على التخلف ، بصرف النظر عن كل ما سبق — وهو كاف للحكم على المنهج الاشتراكى بعدم صلاحيته التطبيق فى العالم الاسـلامى — فهل الشعب المسلم يرغب فى تكرار التجربة الروسية فى التنمية الاقتصادية ؟

على الرغم من أن الاجابة على هـذا السؤال تتطلب مواجهة الجماهير المسلمـة لمعرفة رغبتهـا ، الا أنه بامكاننـا أن نحكم على اتجاهات هـذه

(١) روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، عدد ١٠٢ من اخترنا لك ، ص ٦٢.

الجماهير من ردود أفعالهـا ازاء الوقائع ذات الصلة القريبة بهـذا الموضوع ، ونظرة سريعة على شعور الراحة الذى بدا على الجماهير الاسلامية فى مصر يوم أن استخلصت نفسها من براثن الدب الروسى فطردت قواته المحتـلة فى شكل خبراء ، ويوم ان الغت المعـاهدة التى كانت تربط حكامهـا بالمعسـكر الشيوعى ــ وان لم تربط الشعب المصرى يوما ــ نظرة سريعة الى مشـاعر الشعب المسلم عقب هـذه الاحداث تكفى للحكم على رغبة الجماهير الاسلامية فى السـير على خطى التنميـة الروسـية من عدمهـا ، كما أن حرص حـكام الشعوب الاسلامية على اخفـاء اتجاهاتهم الماركسية وبذل الجهـد فى سبيل اقنـاع الجمـاهير بأن اشتراكيتهم عربيـة وليست ماركسـية يعطى نفس المغزى ، كمـا أن متابعة الجهود البطولية التى يبذلهـا الشعب الافغـانى المسلم فى مقاومة المنهج الاشتراكى الذى يحاول الاتحاد السوفيتى بواسطـة عملائه فرضه على هـذا المجتمع المسلم لتكفى دليـلاً على موقف الشعب المسلم والعـالم الاسلامى من هـذا المنهج الاشتراكى المـاركسى .

ومن وجهة عملية ، فانه اذا كانت التجربة الروسية ترتب عليهـا استخدام أساليب بالغـة القسوة والوحشية مع جماهير العمـال والفلاحين الى حد أنه يقـدر أن ستالين فى سبيل فرض المزارع الجماعية قد اعدم أو وضع فى معسكرات العمل خمسة ملايين من « الكولاك » ــ الفلاحين الاغنيـاء ــ واتبع مع عمـال المدن سياسة عديمـة الرحمة ، وسمح بتدهور أحـوال معيشتهم الى مستوى منخفض جدا ، فكان تاريخ هذه الفترة من التصنيع الاجبـارى ــ كمـا يقول هيلبرونر ، بشعـا وبيعث على النفور وخلف آثار جـراح مستمرة فى المجتمع الروسى»(١) .فهل ترغب المجتمعات الاسلامية فى تحقيق التقدم المادى بهذا الثمن ؟ وهل تبرر الديمقراطية التى يتشدق بهـا الجميع فى الشرق والغرب ، الموقف الذى تتخذه حفنـة تقفـز بليل ، فتستولى على مقـدرات شعب وتسوقه نحو

---

(١) هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٣٦٧

التقـدم المـادى ، الذى لا يتمتع بثمـاره الا حفنة من الشعب يضمها « الحزب القـائد » ؟

هل يقبل الحس الاسـلامى أن يقتل انسان حرمته عند الله تعـالى أعظم من حرمة الكعبة ، من أجل معارضته الاستيلاء على أمواله ؟

لا نعتقد أن التجربة الروسية بكل ما فيهـا من سلبيات وايجابيات ، مقبولة لدى الجماهير المسلمة أو غير المسلمة ، وهى ليست لهـا الا وسيلة واحـدة هى أن تفرض بالقـوة ، وحتى اليوم فليس هناك مجتمع قبل الشيوعية كمنهـج انمـائى بطريق ديمقراطى . والخلاصة أن المنهج الاشتراكى فى التنمية لا تتوافر له مقومات النجـاح فى العالم الاسلامى ، فهو لا يتوافق مع البيئـة الاسلامية ، وهو غير قادر على جـذب اهتمامات الجمـاهير وتحقيق مشاركتهـا فى جهود التنمية ، كمـا أن وسيلة تحقيقه غير مرغوب فيهـا من الجماهير ، ومن ثم فان تطبيقـه لتحقيق التنميـة فى العـالم الاسلامى ، لن يؤدى الى أية نتـائج ايجابيـة ، وانما يمكن أن يؤدى الى أسوأ النتـائج . وأقلهـا فشل التنميـة وما يترتب على ذلك من ضياع الفرصـة السانحة لتحقيقهـا ، اذا أحسن اختيار المنهج الذى يملك مقومات النجاح وهى :

١ - التوافق بين المنهج المطبق والبيئـة الاسلامية .

٢ - قدرة المنهج على استثارة همم الجماهير وتحقيق مشاركتها وتوظيف طاقاتهـا لصالح التنميـة .

٣ - المرونة امام الظـروف المتغيرة .

نتـائج البحـث

عقـدنا هـذا البحث للتعرف على مدى امكانية نجاح المنـاهج المستوردة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العـالم الاسلامى ونستطيع أن نلخص أهـم نتـائجه فيمـا يلى :

١ - هنـاك شروط لابد ان تتوفر فى المنهج النـاجح وهى : توافقه مع البيئـة التى يطبق فيهـا ، وقدرته على استثارة همم الجماهير وتجنيدهـا لصالح التنمية ، واستجابته للظروف المتغيرة .

٢ ـ لا يحقق أى من المنهج الاشتراكى او المنهج الرأسمالى كما لا يحقق الجمع بينهما معا ، أى شرط من هذه الشروط الثلاثة . فلا البيئة الاسلامية تتفق مع هذه المناهج المادية ، ولا هذه المناهج بقادرة على استثارة همم الجماهير وتجنيد طاقاتها ، للثقــة المفقودة بين الطرفين ، ولا تجارب التنمية التى نجحت بالمنجهين بممكن تكرارهــا فى احداهما ولا بمقبول تكرارها فى ثانيتهمــا .

٣ ـ وبالتالى فان البحث عن منهج يملك المقومات المطلوبة ، مهمــة كل مهتم بالتنميــة الاقتصادية فى العــالم الاسلامى ، وهى المهمــة التى يتصدى لهــا هــذا البحث .

المبحث الثالث

نتائج تطبيق المناهج المستوردة فى العالم الاسلامى

تمهيد :

تبين لنا من المبحثين السابقين أن المناهج المطروحة على ساحة الفكر الانمائى فى العالم الاسلامى تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية لفقدها التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيد طاقة الجماهير .

وبرغم ذلك فان هذه المناهج هى المسيطرة على ساحة العمل فضلا عن سيطرتها على ساحة الفكر ، وتنقلب كل دولة من منهج الى آخر لتلقى على يديه نفس مالقيته على يد المنهج الاول ، فان خرجت عن المنهجين فلتجمع بينهما فى منهج يضم أسوأ قسمات المنهجين معا .

وفى هذا المبحث نرمى الى التعرف على النتائج التى ترتبت على تطبيق هذه المناهج فى العالم الاسلامى لا فى ميدان التنمية الضيق ولكن فى مجالها الواسع الذى يشمل النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وسنتخذ من العالم العربى منطقة ممثلة للعالم الاسلامى ، وما ينطبق عليه ينطبق على العالم الاسلامى ، فلقد طبق العالم العربى كلا من المنهجين الرأسمالى والاشتراكى ، واعقبت هذه التجارب نتائج فى هذا العالم هى التى نريد الوقوف عليها ، لتتم الصورة التى نبغى الحصول عليها عن هذه المناهج .

وسيتم ذلك فى مطالب هذا المبحث الثلاثة وهى

المطلب الاول : التنمية الاقتصادية والمناهج المستوردة .

المطلب الثانى : الاستقلال ومناهج التنمية المستوردة .

المطلب الثالث : الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة .

المطلب الاول
التنميـــة الاقتصادية والمنــاهج المســتوردة

لقــد بدأ العــالم العربى يلج ميدان التنمية الاقتصادية منذ فترة ليست بالقصيرة ، اذ يمكن ارجاع هــذه البداية — فى العصر الحديث — الى جهــود محمــد على فى مصر ، فى الثلث الاول من القــرن التاسع عشر •

وبرغم هذه البداية غــير القريبة نسبيا فان واقع العــالم العــربى يصدم الباحث له بخيبة أمل شديدة ، واذا حاول هذا الباحث أن يتعرف على سبب هذا الواقع المخيب للامال ، فانه سيتبين أن علة هــذا الواقع العربى تكمن فى المناهج المصدرة قبل أن تكون مستوردة ، وأن هــذا العــالم بامكانياته الكبــيرة لو أتيح له منهج مناسب لتمكن من تحقيق معجــزة انمــائية لا تقل عما حققتــه الولايات المتحــدة أو المــانيا الغربية فى هــذا المجال •

وهــذا المطلب بفروعه الثلاثة سيضع أيدينــا على حقيقة هــذا الواقع وكيفية علاجه بالشكل التــالى :

الفرع الاول : مقومات التنمية فى العالم العربى •

الفرع الثانى : الواقع الانمــائى ومستقبله فى ظل المناهج المستوردة •

الفرع الثالث : أين يوجد المخرج من هذا الواقع ؟

الفرع الاول — مقومات التنميـــة فى العــالم العربى :

يختلف كتــاب التنمية حول مقومات التنمية الاقتصادية اختلافا ربمــا يكون شكليــا اكثر منه موضوعيا ، فمنهم من يراها تتمثــل فى النمو السكانى والموارد الطبيعية والتراكم الرأسمــالى والتقــدم التكنولوجى[1] • ومنهم من يراهــا ممثلة فى هيكل المجتمع ، وما عليه من البيئة الطبيعية والنظم السياسية والاطر

---

(1) R. T. Gill, Economic Development : Past and Present New Jersey, Englewood Cliffs, Prentice Hall, inc, 1961, P. 4.

القانونيـــة ، والتجميع الرأسمالى ، وموقف المنظمات والافراد من التغييرات التى تحدثها التنمية(١) • ومنهم من يرى أنهـا تتمثل بصورة اجمالية فى الموارد الطبيعية(٢)• فكأن مقومات التنمية تتمثل ـــ طبقـا لكل الآراء السابقـة ـــ فى المقومات البشرية والمقومات المـادية الاقتصادية ، او المقومات الاجتماعية ، أو ما يسمى لدى كتاب التنمية بالاعتبارات غير الاقتصادية فى التنمية(٣) • وهى تشمل عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية وأطره الثقافية (٤).

تلك مقومات التنمية الاقتصادية ، فمـا هو موقف العالم العربى من هـذه النـاحيـة ؟

« ان نظرة على الوطن العربى فى مجموعه تكفى لادراك انه يملك كل الموارد اللازمة لبنـاء جماعة اقتصادية قوية ، حتى العلم والتكنولوجيـا يمكن توفيرهما عربيـا ، فالافراد العلميون ليسوا نادرين ومنهم كفاءات كثيرة على المسـتوى الدولى ، والتمويل يمكن أن يتـاح عربياً(٥).

وهـذا الموقف صادق الى أبعد الحدود فموارد العـالم العربى الطبيعية من الوفـرة فى جميع المجالات بصورة لا ينكرهـا مطلع ، وعرضه البشرى فى صورة ١٢٠ مليونا من البشر ما بين الخليج والمحيط عرض كاف لتحقيق التقدم الاقتصـادى على هذه الرقعة الغنيـة بمواردها(٦) ، وبقيت الاطر الثقافيـة

---

(١) شـارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ص ٥٥ — ٦٦

(٢) Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, New York : Harper & Row, 1965, P. 10.

(٣) جيرالدماير ، روبرت بولدوين ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، بدون رقم ، طبعة عام ١٩٦٤ ، جـ ١ ، ص ٤١

(٤) شوقى دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ط ١ ، عام ١٩٧٩ ، ص ٤٣

(٥) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحـاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٢

(٦) انظر عرضا لبعض موارد العالم بهامش ص ٧٨ من ذاتية السـياسة الاقتصادية الاسلامية ، د. محمد شوقى الفنجرى ، مرجع سابق .

والسياسية والنظم الاجتماعية المتعددة ، وبخصوصها فان البـاحث لا يستطيع الجزم بصلاحية شيء منهـا غير العقيدة التي يحملها انسان هذه المنطقة ، فهي عقيدة حافزة للتقـدم ، القت اليهم بشريعة تجعل قيـام الفرد بتهيئـة مورد انتاجي للانتفـاع به عملا يستحق الجزاء الاخروى فضلا عن الجزاء الدنيوى واما بقيـة الاطر الثقافية والسياسية وأنظمة الحكم وصانعو القرار فانهـا ان كانت من النوع المعوق فتغييرهـا والنصح به انمـا هو مهمة المنهج ، فاذا غفل عن ذلك فلعيب فيـه ، ذلك ان « المنهج المتكامل فى المجال الانمـائي لابد أن يتضمن مقولات عن الواقع الاجتماعي تفسر عقبـات احداث التغير التنموى ، وأساليب العمل المطلوبة للتغلب عليهـا ، وبتعبير آخر اذا كان الحـكام مثـلا هم المسئولون عن سـوء التطبيق للمنهج ، فلا بد أن تكون النظرية الاجتمـاعية الصحيحة قد تنبأت بذلك .... وتكون قـد تضمنت مقولات عن تغيير هؤلاء الحكام »(١) ومن ثم فان جمـيع مقومات التنمية الاقتصادية اما متوفرة — فى الوطن العربى — واما أن ما ينقصه منهـا كان من الواجب على المنهج أن يقـوم بتوفيره ، فاذا لم يحدث ذلك فهو عيب فى المنهج ، ودليل عـدم صلاحيته ، وربما كان ذلك دليـلا على أن المنهج لم يقصد منـه تحقيق التنمية وانمـا الوصول بالمنطقـة الى أوضاع معينة يرصدهـا ويترقبها من يصدرون تلك المنـاهج من ناحية ، ومن يكرهون الشعوب على الخضوع لهـا من ناحية أخـرى . ذلك أنه — كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى — «ان كل ايديولوجية تخـدم — عن وعى أو غير وعى — مصالح مخرجى هـذه الايديولوجية أو من ينشرونهـا »(٢) .

وكمثال على ان الامكانيات لا تنقص العالم العربى نأخذ حالة احدى دولة ؟

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عام ١٩٧٧ ، ص ١١ ، ١٢ وايضا استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٦١

(٢) Mannheim, K. Ideology and Utopia : An Introduction to Sociology of knowledge, New York : Harcout, Brace and World, 1970. : مشار اليه فى المرجع السابق ص ٦٢.

والتى لا تتمتع بثروة بترولية هائلة كغيرهـا من الدول العربية ، وهى مصر . فالدراسات الاحصائية تثبت أن مصر من الطاقات المتعطلة ما يقـدر بما بين ٢٥ ــ ٣٥٪ من طاقتهـا الانتاجية(١) ، بينمـا تجارب التنمية فى العـالم تثبت « ان أى مجتمع يحـاول الخروج من عمليـة التخلف لا يطمح فى أكثر من تعبئة ما بين ٢٠ ــ ٢٥٪ من دخله القومى المقيسام بالاستثمارات بشرط أن تكون فى المجالات الصحيحة وان تدار الطاقة الانتاجية المتولدة عنهـا بوعى يضمن لهـا كفاءة التشغيل »(٢) .

اذا فالامر لا يتطلب أكثر من تشغيل الطاقات التى تحت ايدينا ، والتقـدم من ناحية الامكانيات المـادية متـاح لمصر ، وفى متناول يدهـا لو مدتهـا ، بل هو فى قبضتهـا لو وجد المنهج القـادر على صياغة هـذا الركام المتعفن صياغة تجعله قادرا على أخذ زمام أموره بيديه .

واذا توفـرت هـذه الامكانيـات فى القطـر الذى يعـد اليوم من أقل البـلاد العربيـة مستوى معيشة ، الا يمكن ان تكون متوفرة فى العـالم العربى ككل بصورة أفضل ؟ الحقيقة انهـا كذلك « وأن فى الوطن العـربى من القوى البشرية الضخمة والخبرات العلميـة ومن الموارد الهائلة ورؤوس الاموال الفائضـة ، ما يصلح أساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة الامريكية(٣) .

واذا كانت هذه هى الحقيقة فهل سيحدث ذلك فى ظل المنـاهج التى تتخبط الدول العربيـة فيما بينهـا ؟

ان ذلك ما سيتضح لنـا من الفرع التالى

---

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، دار الثقـافة الجديدة ، القـاهرة ، بدون رقم ، طبعة ١٩٧٩ ص ٢١

(٢) المرجع السـابق ص ٢٣

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

الفرع الثانى ــ الواقع الانمــائى ومستقبله فى ظل المناهج المستوردة :

عن الواقع الانمــائى تقول احصائيات الامم المتحــدة ان الدول الناميــة حققت فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ معــدل نمو فى ناتجهــا القومى الاجمالى يزيد قليــلا عن ٥٪ ، وبما أن هــذا المعدل أعلى مما كانت تحققة الدول المتقدمة فى مراحلهــا الاولى ، فان الامم المتحــدة تنتظر أن تتحقق التنمية الاقتصادية فى العــالم الثالث(١) • وتبنت معدلا متوسطا لتحقيق ذلك قدره ٦٪ فى العقــد الانمــائى ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ على مستوى العالم الثالث •

والمعدل الاول يعد رقمــا مضللا فى الحقيقة ، اذ هو يخفى تركز هذه النسبة فى عدد قليــل من البــلاد التى اكتشفت فيهــا حديثا مادة أوليــة أو ارتفع سعر تصديرهــا ارتفاعا كبيرا (البترول مثلا) كما يخفى حقيقة أن هناك ٤٠ دولة ناميــة تضم عدة مئات من المــلايين البشرية لم يصل معــدل النمو بهــا الى ١٪ •

وحتى اذا تم التغاضى عن هاتين الحقيقتين وهما زعيمتــان بأن تجعــلا ذاك المعــدل غير ذى معنى « فان الامر الثابت فى أواسط السبعينيات هو تراجع معــدل النمو وتعثر كل تجارب التنمية »(٢) • وبخصوص مصر كعينــة عربيــة فيكفى أن نعــلم أن وضعهــا بين دول العــالم قبل ٤٠ عاما كان يلى اليابان مباشرة(٣) فأين هى من اليــابان اليوم ؟ وما الذى وقف بهــا وســار باليابان ؟

ذلك هو واقع التنمية الاقتصادية فى ظل المناهج التى صدرت الينــا أو استوردناها ، فكيف بمستقبلهــا ؟

ان دراسة تمت بواسطة البنك الدولى بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة «ساسكس» تحت عنوان Redistribution with Growth تضمنت نموذجا

---

(١) د• محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القــاهرة ، بدون رقم طبعة ١٩٧٨ ، ص ١٤ •

(٢) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٤٧ •

(٣) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ترجمة محمود فتحى عمر ، ابراهيم لطفى عمر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ، صفحة الغلاف (رسم بيانى) •

رياضيا(١) للتطورات البديلة لبلد افتراضى تحددت معالمه بحيث تمثل الوضع الوسط لبلدان العالم الثالث ، فهو فقير نسبيا متوسط دخل الفرد فيه ١٠٧ دولار لكنه ناجح بمقاييس التنمية السائدة ، والتى تحققها تجارب التنمية فى العالم الثالث ، فهو يحقق معدل نمو قدره ٥٪ وهو يتمتع بتفاوت كبير فى الدخول كى يسمح بتكوين الادخارات — وفقا للمقولة القائلة بأن الاغنياء هم المدخرون — فنصيب الخمس الاعلى (الاغنياء) يمثل ٥٦ر٥٪ من الدخل القومى ، بينما يحصل الخمسان الثاليان (متوسطو الحال) على ٣٠ر٨٪ من الدخل القومى ، والخمسان الادنيان (الفقراء) يحصلان على ١٢ر٧٪ . ولقد اثبت النموذج — رياضيا — وبعد أن أخذ واضعوه فى الحسبان الزيادة فى السكان والتحسن فى الانتاجية ، أنه اذا سار هـذا البلد على استراتيجيات التنمية المتبعة حاليا بنجاح ، فانـه فى نهـاية ثلاثين عاما يرتفع فيـه متوسط الدخل الفردى الى ٢٤١ دولار بزيادة قدرهـا ١٢٥ر٢٪ ، ومتوسط دخل الاغنيـاء الفردى سيصبح ٧٥٢ دولار بزيادة قدرها ١١٥٪ أما متوسط دخل الفـرد من متوسطى الحال فسيصبح ٢١٤ دولار بزيادة قدرهـا ١٤٥٪ أما متوسط دخل الفرد من الفقراء فسيصبح ٧٤ دولار وبزيادة قدرها ١٢٧٪ ويصبح نصيب الاغنياء من الدخل القومى يمثـل ٥٥٪ ونصيب متوسطى الحال يمثل ٣٢ر٧٪ ونصيب الفقـراء يمثل ١٢ر٣٪ .

والنتـائج المستخلصة من هـذا النموذج تظهر ما يلى :

١ — نصيب ٤٠٪ من السكان بعد ثلاثين عاما نقص من ١٢ر٧ الى ١٢ر٣٪ من الدخل القومى .

٢ — متوسط دخل الفرد من هؤلاء بعد ثلاثين عاما من التنمية ، ما زال دون مستوى حد الفقـر النسبى الذى يقـدره البنك الدولى اليوم بـ ٧٥ دولار .

٣ — التحسن النسبى الضعيف الذى حصلت عليـه الطبقات الوسطى بارتفاع نسبة ما تحصل عليه من الدخل القومى من ٣٠ر٨ الى ٣٢ر٧٪ ، لا يبـدأ الا بعـد خمسة عشر عـاما تسوء خلالهـا أحوال هـذه الطبقـات .

(١) أعد هـذا النموذج مونيك اهلووالـيـا ، هوليس تشينرى ، انظر ص ٢٠٩ وما بعدهـا من الدراسة المذكورة ، انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سابق ص ٢١٥ — ٢١٧

٤ — استمرار التنمية بوضعها الحالى فى ظل المناهج المطبقة لا يؤدى الى تغير ملموس فى مستوى معيشة حوالى ٨٠٪ من السكان ، بل يتدهور مستوى ٤٠٪ من السكان باستمرار ويتدهور مستوى الـ ٤٠٪ الثانية على مدى خمسة عشر عاما .

٥ — فى العقد الاول من القرن الحادى والعشرين سيصل هذا البلد ، الممثل للعالم الثالث ، الى مستوى معقول بين الدول الفقيرة (لا بين الاغنياء) بمقاييس اليوم (لا بمقاييس القرن الحادى والعشرين) حيث يبلغ متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة ٥٠٠٠ دولار ، وليس بغريب ان يتضاعف ليصل الى عشرة آلاف دولار على عتبات القرن القادم ، فهل يمكن لعاقل أن يرى بصيصا من الامل أمام جهود التنمية الاقتصادية فى ظل المناهج المطبقة اليوم ؟ وهل تؤدى هذه المناهج الى أكثر من خنق جهود التنمية ؟ وهل هناك جناية على الشعوب النامية اجمع أبلغ من جناية هذه المناهج عليها ؟

ولكن ما هو الحل ؟ انه فى البحث عن منهج لديه القدرة على حشد طاقات هذه الجماهير ، بحيث يكون نابعا من بيئتها وثقافتها وحضارتها ، والاسلام يمثل بيئة وحضارة وثقافة وضمير جماهير العالم الاسلامى ، فلنبحث له عن منهج فى الفكر الاسلامى .

الفرع الثالث — أين يوجد المخرج من الواقع الانمائى القائم ؟

من الاجزاء السابقة رأينا عجز المناهج المطروحة عن تحقيق التقدم ، وتبين لنا ان العالم العربى يملك كل مقومات التنمية المادية والبشرية ، واثبتت دراسة البنك الدولى Redistribution with Growth المشار اليها فى الفرع السابق ، أنه لا أمل امام جهود التنمية بشكلها الحالى ، وكل ذلك يجعل مهمة البحث عن منهج ملائم فعال ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل أو التسويف .

يقول الدكتور محمد دويدار « ان التطور الاقتصادى والاجتماعى لم يعد من الممكن أن ينتج من التوسع فى النظام الرأسمالى ، وانما من مبادرات تتخذ

على كل المستويات في كل المجتمعات على هدى الحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان . وهذا القول يصدق بصفة خاصة على المجتمع العربى . لما يتمتع به من امكانيات احتمالية معتبرة »(١) . وهذا رأى جيد لولا ما يشوبه من تحزب ، وخضوعه لفكرة الاستقطاب ، اذ أنه طالما ان العلة التى يوردها الدكتور دويدار ، لشجب التنمية على المنهج الرأسمالى هى ضرورة الاهتداء بالحاجات المادية والثقافية للغالبية العظمى من السكان ، فهى تنسحب بالتالى على المنهج الاشتراكى من باب أولى ، فثقافة الغالبية العظمى من السكان هى ثقافة الاسلام ، وهى تشجب المنهج الاشتراكى قبل أن تشجب المنهج الرأسمالى ، فضلا عن وجود « شبه استحالة تاريخية فى تكرار تجربة التراكم الرأسمالى أو تجربة التراكم الاشتراكى الاول الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى »(٢) ان المناهج المطبقة تجعل النمط الغربى للاستهلاك تطلعا للجماهير ، يستوى فى ذلك التطبيق الاشتراكى أو التطبيق الرأسمالى — وهى اذ تخلق فيهم هذا الشعور تقف عاجزة عن تجنيد طاقاتهم لزيادة الانتاج وفاء بهذا التطلع ، ومن ثم توقعهم فى الاحباط النفسى ، عجز عن الانتاج من ناحية ، يقابله تطلع الى الاستهلاك الوفير من ناحية أخرى ، وليس بهذا السلوك تعالج المشكلة ، اننا بحاجة الى منهج يحقق أمرين :

١ — مشاركة الجماهير فى البذل والانتاج .

٢ — تعالى الجماهير على الاستهلاك المظهرى غير الحقيقى .

ولو لم تكن لدينا الشريعة الاسلامية ، بما تفرضه على الجماهير من العطاء غير المحدود عبادة لله تعالى ، ومن ضبط الاستهلاك لدرجة تحريم الاسراف فى استخدام الماء فوق شاطىء المحيط ، لو لم تكن لدينا هذه الشريعة ، لوجب على من يريد أن يحقق الخروج من الواقع الانمائى الرهيب ومستقبله المظلم ، البحث عنها بأى طريق ، ليطبق المنهج المشتق منها فى

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ص ١٦

(٢) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث مرجع سابق ص ١٣ . انظر ايضا استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٣.

تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما بالنـا ونحن لا نملك تراثا أو ثقـافة أو حضارة غير ما يمثـله الاسلام ، ان المنهج الاسلامى هو القادر — بحكم ايمان الشعب به — على تجنيد طاقات الجماهير لصالح التنمية ، وهو الذى يملك أن يضـع أمامهم أهدافـا أخر غير الاستهلاك المظهرى الذى نقلد فيه غيرنا لانه لا توجد آمال أخر تتطلع اليهـا الجماهير .

ولقـد ولدت فكرة هـذا البحث ، بحثا عن هذا المنهج ، وخصص فيـه الباب الثـانى لرسم حدوده وبيان قدرته على ان يخلق من الانسان الحـالى انسانا فاعلا ايجابيـا ، يساهم بكل طاقاته فى تحقيق التنمية ويكفيه من ثمارها القليل ، رضا وقناعة وتعاليـا على الاستهلاك لا عجزا عنه ، انسانا تزيد انتاجيته ويقل استهلاكه . وهو مع ذلك راضى النفس قرير العين ، اذ هو يمارس الجهـاد المقدس الذى يضع الفكر الاسلامى وجهود التنمية فى اطاره « تفجيرا للطاقات المختزنة فى الفرد المسلم وتحقيقـا للتنميـة الاقتصادية باحالتها الى ممارسـة دينيـة وواقع ايمـانى »(١) .

وهـكذا نرى أنه كى تنقذ جهود التنمية فى العالم العربى والعالم الاسلامى من جنـاية المنـاهج المستوردة عليهـا ، التى وضعتها فى هـذا المـأزق الذى لا خروج لهـا منه فى ظلهـا ، علينـا أن نسارع الى تبنى المنهج الملائم الفعال وهو المنهج الاسلامى .

المطلب الثـانى

الاستقلال ومنـاهج التنميـة المسـتوردة

الفرع الأول — استيراد المناهج والتبعية الفكرية :

منيت بلاد الاسلام عامة والعالم العربى منها خاصة ، بالتبعية السياسية للعـالم الاوروبى ابان الاستعمار السياسى ، الذى كافحتـه حتى حصلت على

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١ .

استقلالها ، ورغبة منها فى تدعيم هـذا الاستقلال ، عمدت الى محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادى باتخاذ اجراءات فى سبيل التنمية الاقتصادية ، وخيل اليها فى فترة من الفترات أنهـا قطعت شوطا كبيرا فى هـذا المضمار ، وخاصة فى عهد الثوريين الذين جعلوا من تحقيق الاستقلال الاقتصادى التعويذة التى تتلى فى كل حديث يوجه منهم الى شعوبهم .

والحقيقـة إنه عندما خيل الى هؤلاء انهم قطعوا شوطا فى مضمار تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، كدعامة هامة لحفظ الاستقلال السياسى ، نراهم كانوا واهمين ، لانهم عندما عمدوا الى اختيار منهج التنميـة كانوا خاضعين لنوع من الاستعمار اقسى من النوعين السابقين ، الا وهو الاستعمار الفكرى ، الذى عجز المسئولون فى العـالم العربى عن النجاة منه الا من رحم ، فوجدوا أنفسـهم يختارون المنهج الذى طبقه المستعمر ، فلمـا اشتد أوار المعركة السياسية بينـه وبينهم ، لجأوا ــ وكأنهم يحاربونه ــ الى أختيـار المنهج الاوروبى الآخـر ، وهـكذا وقعوا فى شرك المناهج المستوردة ، فلم يسلم لهم استقلال اقتصادى ، ولم ينعموا بجوهر الاستقلال السياسى ، ذلك « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حـال أن يصنع المنتجـات الضرورية لاستهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عهـد التشييد أن يتشيد بالافكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج »(١) . فالتبعية فى المناهج تعنى التسليم بامامة الرأسمالية والاشتراكية ، وهى لن تحقق استقـلالا اقتصاديا ولا تقوى على المحافظة على الاستقلال السياسى ، بل انها ستجلب معهـا كل أنواع التبعية الاخر ، اذا الاستقلال الفكرى هو حصن العقل الذى اذا اقتحم فلا يمكن المحافظة على شىء من بعد . ولقـد قيل بحق « ان بعض الدول النامية أصبحت أكثر ارتباطا باقتصاديات الدول الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال ، ومحاولتهـا تنمية اقتصادهـا مما كانت عليه فى ظل السيطرة الاستعمارية»(٢)

---

(١) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين واثره فى الفكر الاسلامى الحديث ، مكتبة عمار ، القاهرة ، بدون رقم ، طبعة عام ١٩٧٠ ، ص ٦٢

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧٧

الفرع الثــانى ــ المنــاهج المستوردة والتبعية الاقتصادية والسياسية :

لقــد اوضح « كارل مانهــايم » ان كل ايديولوجية تخــدم ــ بوعى أو بغير وعى ــ مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها »(١) وفى هــذا الرأى أصدق تفسير للصراع القــائم بين مصدرى المناهج الى عالمنــا العربى حتى ان الصراع بين أنصــار المعسكر الشرقى وانصار المعسكر الغربى ليعلو فوق الصراع بين العرب واسرائيل ، فهل مصدرو المناهج بعيدون عن الصراع ؟ لا يظن ذلك عاقل ، انكل معسكر يريد السيطرة علىهذه المنطقة ، واقوى الاسلحة هى سيطرته الفكرية عن طريق المناهج التى تضمن له بقية أنواع السيطرة ، وتفرض على شعوبنــا بقية أنواع التبعيــة .

ولننظر الى ما يعتبر منطلقا اقتصاديا يكمن خلف المنهج الرأسمالى ــ على سبيل المثال ــ لنرى الى أى شىء ينتهى بنــا ؟

ان هــذا المنهج يلبس زى النــاصح الامين ليقول لنــا ما يلى :

١ ــ ان متوسط الدخل الفردى لديكم منخفض ، وهذا أهم مؤشرات التخلف .

٢ ــ ان هــذا الانخفاض فى متوسط الدخل الفردى سيقود الى انخفاض حجم المدخرات فانخفاض مستوى الاستثمار كقيمة نسبية وكرقم مطلق كذلك .

٣ ــ ان معــدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معــدل زيادة الدخل القومى ومن ثم فمعــدل النمو سيكون بطيئــا جدا .

٤ ــ فى ظل النمو السكانى ربمــا يتناقص لديكم متوسط الدخل الفردى أو على أفضل الفروض ربمــا يثبت .

٥ ــ لا مخرج لكم اذا الا بالاستعانة برأس المــال الاجنبى ، ليرتفع معدل الاستثمار ، فمعــدل نمو الدخل القومى حتى يزيد متوسط الدخل الفردى الذى هو مؤشر التقــدم .

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحونظريةسيوسيولوجية جديدة للتنميةفى العــالم الثالث ، أبحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، مرجــع سابق ، ص ٦٢

٦ — كذلك عليكم ان تشجعوا الفوارق بين دخول الافراد حتى تكون لديكم فئة لديها فائض يدخر ثم يستثمر •

ولا نحتاج الى خدة ذهن لادراك الحال التي وصلنا اليها باتباع هذا الطريق ، لقد أصبحت بلادنا سوقا لرأس المال الاجنبي وخلقنا طبقة رأسمالية لا تقوى على الحياة الا اذا جعلت من نفسها ذنبا للشركات العابرة للجنسيات أو للقارات، والتي تتحكم في العالم الثالث الى الحد الذي تفرض على بعض بلاده نوعا من الحكومات كما يحدث في امريكا اللاتينية •

فهل تبينا كيف أن التبعية في المناهج تؤدي الى التبعية الاقتصادية ثم التبعية السياسية ؟ وما تبني المنهج الاشتراكي بمختلف في نتائجه عن تبني المنهج الرأسمالي ، بل انه ربما ينتهي الى أن يجعل من الدولة التي تتبناه أداة في يد الشيوعية العالمية تجندها لديها كما تجند كل دولة مواطنيها لتحقيق اهدافها ، والفرق ان التجنيد في حالة تبني المنهج الاشتراكي يكون لدول لا لافراد ، كتجنيد كوبا أو تجنيد اليمن الديمقراطية الشعبية أو غيرهما لخوض حروب الدولة الام مصدرة المنهج •

حقيقة لقد صدق « كارل مانهايم » فكل ايديولوجية انما تخدم بوعي تام مصالح مخرجيها أو ناشريها ، وعلى من يرفض التبعية ويريد الاستقلال الاقتصادي فالسياسي أن يحقق لنفسه أولا الاستقلال الفكري ، بأن يكون له منهج مستقل ينبع من ظروفه وبيئته وثقافته وحضارته •

الفرع الثالث — عودة الى الكفاح من أجل الاستقلال :

حقيقة لقد أوشكت جهود العرب والمسلمين من اجل تحقيق الحرية ، والخروج من تحت نير الاستعمار ، أن تذهب سدى ، بعد أن خضعت تلك البلاد ابان استقلالها لنفس المناهج التي اخضعت لها ابان الاستعمار السياسي ، فلقد جرت عليها تلك المناهج كل أنواع التبعية ، وموقفها اليوم يتطلب منها العودة الى الكفاح من جديد ، وحمل السلاح الذي يمكنها من محاربة المغيرين عليها ، وهذا السلاح يجب أن يكون موازيا للأسلحة التي يحملها الغرب أو الشرق ويهاجمنا بها ، انه سلاح المناهج والافكار •

ان الرأسمالية سلاح ، والاشتراكية سلاح ، وفوهتها موجهة الى صدورنا وعقولنا ، ونحن فى حاجه الى سلاح من نفس النوع حتى نتمكن من مصارعتهما وعدم الفناء فيهما ، اذ التبعية الفكرية فناء بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، وما ينبغى لشعوب ذات حضارة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ ، ان تفنى فى مجتمعات يقاس عمرها ببضع مئات من السنين • وعلى شعوبنا ان تكتشف السلاح المطلوب للنزال المحتوم ، قبل ان تفوت الفرصة فلا يجديها نزال • ان اكتشاف هذا السلاح لا يحتاج الا الى فتح خزائن تراثنا كى نستلمه منها ممثلا فى المنهج الإسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك المنهج الذى تكفل الباب التالى برسم حدوده وبيان معالمه •

المطلب الثالث

الوحدة العربية ومناهج التنمية المستوردة

الفرع الاول — ضرورة الوحدة العربية :

فى عالم الكيانات الكبيرة الذى انتهى اليه عالم اليوم ، لا يمكن أن تعيش الدول الذرية ، ولابد لها من أن تبحث لنفسها عن مجال تتوحد معه بارادتها والا فانها ستجد نفسها ذيلا لاحد الكيانات الاخطبوطية فى هذا العالم ، رضيت ذلك أم كرهته ، والامة العربية منحت من الله تعالى امكانية تكوين الكيان الكبير ، ودعيت الى ذلك بأمر القرآن الكريم • وفضلا عن ذلك فهو بالمقاييس المصرية مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وقد وعت ذلك فجعلت من الوصول الى الوحدة بين اقطارها اهم اهدافها فى الاربعين عاما الماضية التى صاحبت فيها تحررها السياسى من نير السيطرة الاستعمارية المباشرة ، غير أنها وهى تدرك أهمية وحدتها ، سعت اليها بما يمزقها لا بما يجمع شملها ، فلقد بدأت طريقها خطأ ، بدأت باستيراد مناهج التنمية الاقتصادية من الخارج ، وما علمت انها بعملية الاستيراد هذه قد وضعت فيما بينها أسافين كثيرة ، يستعصى على المخلصين اقتلاعها من ارضها بسهولة • فما الذى جنته تلك المناهج المستوردة أو المصدرة اليها على وحدتها ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثاني — جناية المناهج المستوردة على فكرة الوحدة العربية :

أول ما تعنيــه المناهج المستوردة والمتعددة فى الامة العربية ، انهــا تعمق الفواصل والحدود القائمة بين البلاد العربية ، فبعــد ان كانت الفواصل فيمــا بينهــا تتمثل فى الاسلاك التى وضعها المستعمر ، على ما أسماه بالحدود الدولية بين أقاليم الوطن العربى ، اذا بالمنــاهج المستوردة تقــيم من الاقطار العربية مجتمعات تختلف مذهبيــا ، وتتوزع بين دول تقدمية اشتراكية ودول تقليــدية رأسمالية ، ينكر بعضهم بعضا ، ويتربص بعضهم بالبعض ، فلقــد اوجــدت المنــاهج المستوردة بين الدول العربية شرخا لا يلتئم ، وعامل فرقة لا يستهان بــه ، عامل بغضاء وكراهية ، حمل ويحمل دولا عربيــة على العدوان العسكرى على دول عربية أخرى . فأصبحت الوحــدة العربية اليوم أبعــد ما تكون عن التحقيق .

لقــد ضيع العرب على يد المناهج المستوردة اثمن ما عندهم كزاد طريق ، نعنى الشعور بوحدة وضرورة الحل الواحد الذى لا تجزىء عنــه بعثيــة ولا بربرية ولا نزعة أفريقيــة ولا شيوعية مصطنعة .

« اننا نستطيع أن نقول — مع طرح المظاهر جانبا — ان العالم العــربى كان قبل اربعين سنة أقرب الى الحل الرشــيد لمشكلته وهو مستعمر ، لان وحدته الروحية او الايديولوجيــة كانت أمتن منهــا اليوم ، فهو الان وهو مستقل كأنمــا يبتعــد عن هدفه ، لان وحدته قد تصدعت من عملية التقســيم التى أجريت عليه »(١) .

وتلك جناية المناهج المصدرة ولا أقول المستوردة . فهنــاك فيما وراء الشعوب وخلف الحــدود من يرصد تحــركات الحــكام وميولهم وأهدافهم الشخصية فى الزعامة ويصدر اليهم الفكر الذى يخــدم أهدافه لا أهدافنــا ، ويؤمن مصالحه لا مصالحنا ، ويوهمهم بأنهم أصحــاب نظريات وفلسفــات وما هم من هــذا الا بمنزلة الببغاء . فأين طريق النجــاة ؟

(١) مالك بن نبى — أنتاج المستشرقين واثره ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

الفرع الثالث ــ المنهج الواحد الملائم هو طريق النجــاة :

لقــد مزقتنــا المنــاهج المستوردة ، فلابد من منهج ينبع من بيئتنــا وظروفنــا وثقافتنــا وقيمنــا ، ولقد مزقنــا تعددها فلابد من منهج واحد يجمعنــا ، وليس هــذا المنهج الذى يجمع كل هذه الصفات فيجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمزق ، الا « حبل الله تعالى » المنهج المستمد من ، والقائم على كتاب الله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعــا ولا تفرقوا » فهــذا هو نداء الله تعالى ايانا من وراء الخلود ، وهذا هو ما حمله لنــا مولانا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه عن ربه قبل اربعة عشر قرنا من الزمان ، فهل نحن مستجيبون ؟

ان من بدهيات الامور ، اذا كانت الوحدة هدفنــا ، أن يكون لنــا منهج واحــد تتحقق بواسطته التنمية الاقتصادية ، وهــذا المنهج لن يكون الاشتراكية أو الرأسمالية ، فحتى بفرض صلاحيتهما ــ وقد أثبتنا عدم صلاحيتهما ــ فكيف نكره الاشتراكيين على قبــول الرأسمالية ، وكيف ندعو الرأسماليين الى تبنى الاشتراكية ؟ ولو تمكن فريق من السيطرة العسكرية وفرض المنهج الذى يتبناه بالقوة فكيف تضمن استجابة الشعوب لهــذا المنهج ؟

ومن هنــا كانت العودة الى الاسلام ضرورة حياتية ، فهو النظام الوحيد القــادر على صهر هذه الشعوب فى بوتقة واحدة ، ومنهجه فى التنمية هو الوحيد القادر على تفجير الطاقات المختزنة فى الفرد المسلم ، وتحقيق التنمية الاقتصادية باحالتهــا الى ممارسة دينية وواقع ايمــانى(١) .

ان تبنى المنهج الاسلامى سيجعل المسئولين عن التنميــة فى كل قطر ، عند وضع خطط تنميــة مجتمعاتهم ، يراعون فيهــا التنســيق بين امكانيــات كل بلد عربى أو اسلامى بحيث يكمل كل منها الآخر ، وهو ما يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة عربية أو اسلامية دون فاقد أو ضائع ، وهو فى النهــاية يؤدى الى الوحدة والى التضــامن الاسلامى »(٢) .

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذاهب الاقتصادية فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

هذه هي طريق الوحدة واضحة ، وهذا هو طوق النجاة لنـا من براثن المناهج المستوردة ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لرفع ما جنته تلك المنـاهج على أمل الامة العربيـة فى الوحدة ، وايجاد كيـان مستقل فى عالم الكيانات الكبيرة التى تميز عالم اليـوم .

نتـائج البحث

لقد عقدنا هـذا المبحث للتعرف على النتائج التى ترتبت على تطبيق المناهج المستوردة فى العالم العربى كنموذج لمـا ترتب عليهـا من نتائج على مستوى العـالم الاسلامى ككل . وتبين لنـا من هذه الدراسة ما يلى :

١ ــ فى مجال التنمية عجزت هذه المناهج عن تغيير واقع هذه المجتمعات التى تمتلك كل مقومات التقـدم الى وضع أفضل ، وعلى أحسن الفروض فقـد تركتهـا فى مكانهـا يوم أن تعرفت عليهـا ؛ بينما انطلق العـالم فى مدارج التقـدم ، ورأينا كيف أن مصر كانت تسبق اليابان فى متوسط الدخل الفردى ــ وهو معيار التقـدم فى الفكر العالمى ــ منذ أربعين عاما تخبطنا خلالهـا بين مناهج التنمية المستوردة .

٢ ــ فى مجال التبعية والاستقلال تبين لنـا أن هذه المنـاهج تمثـل استعمارا فكريا أخطر من أى استعمار آخر ، وأنهـا لعبت دورا كبيرا فى تكريس التبعيـة الاقتصادية للبـلاد صاحبة المنهج المستورد ، وليس هناك استقـلال حقيقى لا يدعمه استقلال اقتصادى ، ومن ثم فهذه المناهج قد حطمت استقلالنا السـياسى .

٣ ــ فى مجال الوحدة قامت هـذه المناهج كعامل تفريق ومعول هدم لمـا بين شعوبنا من روابط ، وعجزت حتى عن المحافظة على الجامعة كوحدة شكلية ، وتركتنا بعد كثرة المحاولات الوحدوية أبعد ما نكون عن الوحدة ، وبتعبير المفكر الاسلامى مالك بن نبى لقـد ابتعد العالم الاسلامى فى ظلهـا عن هدفه أكثر مما كان أيام الاستعمار السـياسى .

٤ ـ فى كل هذه المجالات اتضحت الحاجة الى منهج يجمعنا من حوله فلا يمزقنا سياسيا ولا يفرقنا مذهبيا ، ولا يضعنا تحت سلطان الغير فكرا أو اقتصادا . هذا المنهج الذى يجمع مقومات المنهج الملائم لنا ، والفعال فى ظل أوضاعنا وثقافتنا وحضارتنا ، هو المنهج المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، أى منهج الاسلام الذى يأمل هذا البحث أن يكشف عنه باذن الله تعالى .

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل للتعرف على المناهج المطروحة على الساحة الاسلامية فى ميدان التنمية الاقتصادية ومدى امكانية تحقيقها بها ، والنتائج التى أدت اليها .

ويمكن اجمال أهم نتائجه فيما يلى :

١ ـ تتمثل هذه المناهج فى المنهج الاشتراكى والمنهج الرأسمالى بصفة أساسية ، واحيانا تجمع بعض الدول بين المنهجين معا .

٢ ـ حققت هذه المناهج نجاحا لا ينكر فى البيئات التى نبعت منها اذ توفرت لها ثلاثة مقومات هى :

(أ) توافقها مع بيئاتها .

(ب) قدرتها على تجنيد طاقات شعوبها .

(جـ) مرونتها أمام الظروف المتغيرة .

٣ ـ عند تطبيق هذه المناهج على العالم العربى كمنطقة تمثل العالم الاسلامى تبين أنها لم تحقق على يديها أى تقدم ، ان لم تكن تخلفت ، وذلك شىء طبيعى حيث تفقد هذه المناهج فى المنطقة العربية والاسلامية الشروط التى وفرت لها النجاح فى بيئاتها ، فهى فى عالمنا الاسلامى ، لا تتوافق مع البيئة الاسلامية ، ولا تقوى على تجنيد طاقات الشعب الاسلامى ، ولا يجديها اذا فقدت الشرطين السابقين أن تكون جامدة او مرنة .

٤ — جنت هذه المناهج على العــالم العربى من جميع الاتجاهات ، فقد احبطت جهوده الانمائية ، ومزقته — فوق تمزقه — الى دول تقدمية وأخــرى غير تقدمية ، فاضافت الى عوامل الفرقة أبلغهــا أثرا ، وجعلت الاستقلال الاقتصادى الذى كان يأمل فى تحقيقه بعد الحصول على الاستقلال السياسى لا وجود له ، بل تهــدد فعلا الاستقلال السياسى لهذه البلاد ، ذلك انهــا خضعت فكريا عندما استوردت المنهج ، والتبعية الفكرية تولد جميع أنواع التبعيــة .

٥ — لا تتــوافر شروط المنهج الناجح الا فى المنهج المشتق من بيئــة وتراث هذه البلاد ، وهو المنهج الاسلامى الذى يتصدى هــذا البحث للكشف عنــه .

الفصل الثاني

الاستقطاب في مناهج التنمية والعالم الاسلامي

تمهيــد :

نجح المنهجان الرأسمالي والاشتراكي في السيطرة على أفكار غالبية المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي ، سواء على المستوى الفكرى أم المستوى العملى التنفيذى ، فرأينــا بلاده لا تترك منهجا يثبت لديهــا فشــله الا لتجرب المنهج الآخر ، فاذا فشل بدوره عمدت الى الجمع بين قسمات المنهجين معــا ، فهى تدور فى حلقة مفرغة لا طرف لها ، طالمــا ان ضــلالة الاستقطاب مسيطرة على عقول مفكريهــا الاقتصاديين ، ومقبولة من المسئولين الذين يطلبون نصيحة هــؤلاء .

وفكرة الاستقطاب لم تنشــأ من فراغ ولم تنبت شيطانيا فى أرضية هــذا العــالم ، وانما كانت لها تربة ممهدة ، وغراس يتعهدونها حتى تؤتى ثمارها ، وتحصد شعوبنا منها خيبة الامل وضياع الرجاء الذى عقدته على عقود انمائية متتالية ، انتظرت نتائجهــا ، فلم تجدهــا الا سرابا ، كانت تظنه ماء حتى اذا جاءته لم تجــده شيئا ، ووجدت نفسهــا تدور فى دوامة التخلف كمــا بدأت ، ان لم تكن فى وضع أســوأ .

ويدور هــذا الفصل حول فكرة الاستقطاب هذه فيناقشها — منطقيا — ليرى ما تحتويه من مضمون ، وما يكمن خلفهــا من أسباب ثم يعرضهــا على الواقع العملى ، والتفكير العقلى ، والفكر الاسلامى ، ليرى الموقف منهــا ، ويحكم لهــا أو عليهــا ، ومن نتيجة هــذا الحكم يتحدد موقفنــا منها .

وسيتم ذلك فى المباحث الثلاثة التى يتكون منهــا هــذا الفصل وهى :

المبحث الاول : مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها .

المبحث الثانى : سيطرة فكرة الاستقطاب — أسبابها ونتائجها .

المبحث الثالث : تقــويم فكرة الاستقطاب .

المبحث الاول

مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها

فى هذا المبحث نحاول أن نحدد المفهوم الدقيق لفكرة الاستقطاب كما نحاول البحث عن الجذور العميقة لها ، والاساليب التى اتبعت لتعميقها فى نفوس المثقفين فى هذه البلاد ، ثم ما يتبع لتكريسها والمحافظة على بقائها ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : مفهوم فكرة الاستقطاب .

المطلب الثانى : جذور فكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : تكريس فكرة الإستقطاب .

المطلب الاول

مفهوم فكرة الاستقطاب

الفرع الاول — المفهوم اللغوى والمفهوم الإصطلاحى للكلمة :

فى اللغة يعنى الاستقطاب حالة وجود متضادين كما فى المغناطيس والكهرباء[1] وهو فى المعنى الذى يقصده الباحث لا يخرج عن المعنى اللغوى حيث يعنى به وجود منهجين متضادين كلاهما يشجب الآخر ، ويدعى لنفسه الصلاحية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية . ويتوزع المفكرون الاقتصاديون بينهما، حيث يؤمن البعض بأن المنهج الاول هو الصحيح ، فيقابلهم البعض الآخر بايمان أقوى بأن المنهج الثانى هو الصحيح . ويقف خلف أحد المنهجين الدول الرأسمالية ، وتقف روسيا وزميلاتها الاشتراكيات خلف المنهج الثانى . والى هذا الحد فلمن شاء أن يؤيد من المناهج ما شاء ، وانما ظهور الاستقطاب يكون عندما يتوزع مفكرو العالم الثالث عامة ومفكرو العالم الاسلامى خاصة بين المنهجين ، فهنا تظهر ظاهرة الاستقطاب ، اذ يوجد قطب يمثله المنهج الرأسمالى ،

(١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مادة « قطب » .

وآخر يمثله المنهج الاشتراكي ، ومفكرو العالم الثالث ينقسمون حولهما ويتهافتون عليهما تهافت الفراش على الضوء ، فكأنهما قطبا الارض ولا ثالث لهما ، بيد أن قطبي الارض أحدهما شمالي والآخر جنوبي ، بينما قطبا المناهج احدهما شرقي والآخر غربي ، وعلى من يريد أن يحقق التنمية فى زعم المستقطبين إن يختار بين هذين المنهجين ، فان لم يرق له أي منهما فيمكنه أن يجمع بينهما ، ذلك أن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده ، اما الاشتراكية واما الرأسمالية واما الاثنتان معا •

وعلى هذا فان مفهوم الباحث للاستقطاب انه لا يكون الا بين مفكرى العالم الثالث اذ أنه لا يرى فى تحزب المفكرين الغربيين للرأسمالية أو فى تحزب المفكرين الشيوعيين للاشتراكية استقطابا ، وانما هو دفاع وايمان بمنهج يتميزون به عن غيرهم ، كما أن هؤلاء المفكرين ثابتون على منهج محدد ، بينما مفكرو العالم الثالث ينجذبون الى هذا تارة والى ذلك تارة أخرى ، أو فى بعض الاحيان لا يؤمنون بأحدهما دون الآخر ، وانما يؤمنون فقط بأنهما منهجان قائمان ولا يقبل منطقهم أن يكون لهما ثالث وعلى من يريد أن يتقدم أن يختار منهما •

الفرع الثانى — الاستقطاب المحايد :

بعض المفكرين فى العالم الثالث استقطبتهم المناهج المستوردة ، دون أن يكون لهم ايمان بواحد من المنهجين ، فهم يؤمنون بأن المناهج الموجودة هى ما يمكن ايجاده ، وأن على من يبغى التقدم فى مضمار التنمية أن يختار من المناهج المجربة والتى لا يقبل منطق هؤلاء وجود مناهج أخرى بجوارها ، فالالوان لديهم أبيض وأسود ، وكذلك الملكية اما عامة أو خاصة ، ومن ثم فالمناهج اما رأسمالية أو اشتراكية وهم لا يفضلون منهجا على آخر ، ومن ثم تراهم يعرضون مزايا الرأسمالية وعيوبها ، ومزايا الاشتراكية وعيوبها ، ويطلبون من الدول النامية أن تكون واحدة من اثنتين ، أما رأسمالية ، واما اشتراكية •

ويمثل الاستقطاب المحايد موقف أحد خبراء التنمية فى العالم الثالث ، وهو يرأس احدى لجان التنمية بالبنك الدولى ، يقول هـذا الخبير : « ينتابنى شعور خاص بأنه على البلاد النامية أن تختار بين أن تصبح رأسمالية على نحو أكثر صراحة ، أو أن تكون اشتراكية بقـدر أكبر من الاصالة(١) » فهو نموذج للمستقطب المحايد لا يهمنه ان تكون هذه البلاد رأسمالية أو اشتراكية ، وانما الذى يعنيه أن تظهر هويتهـا بوضوح ، لكن شعوره الذى انتابه لا يرد اليـه أن تكون البلاد شيئا ثالثا .

ويقول آخر — وهو مصرى — فى تعليقه على بحث يدور حول امكانيـة اختيـار نموذج تنميـة عربى ما نصه : اذا انتقلنـا الى الفكرة التى يطرحها البحث حول امكانية صياغة نموذج عربى ينفلت من اسار النموذج الغـربى للتنمية فقـد يكون من المناسب ان نسمى النمـاذج بأسمائهـا ، فنتحدث عن النموذج الرأسمالى فى مقابل النموذج الاشتراكى ، وبهذا يصبح السؤال : أى نموذج نريد نحن كعرب ان نتبع : النموذج الرأسمالى ، أم النموذج الاشتراكى ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست سهلة لان الاقطار العربية مختلفة فى انتماءاتها الايديولوجية ، وهـذا شىء طبيعى ، ومن هنا تبدو صعوبة تحقيق فكرة امكانية وجود نموذج عربى شامل »(٢) .

ولسنا بحاجة الى التعليق على موقف هذا المفكر فلقـد تضمنت هـذه الفقرة كل صفات الاستقطاب ومثالبه ونتائجه التى سنقف عليها ، انه ينكر حتى أن يتحدث أحد عن امكانية وجود نموذج عربى للتنمية ، ويصر على أنه لا يوجد الا الرأسمالية والاشتراكية ، ولا يندى له جبين عندما يقول أن اجتماع العرب على نموذج أمر غير ممكن ، لانهم مختلفون ايديولوجيا حول الرأسمالية والاشتراكية ، ويصف هذا بأنه أمر طبيعى ، ويخرج منه بصعوبة تحقيق فكرة نموذج عربى ، لان معنى هذا النموذج لديه هو أن يتفق العرب على واحد من

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٧٠ .

(٢) د. سيد ياسين ، تعليق على بحث د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، أبحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ص ٥٤٤ .

النموذجين ، وذلك هو المثال الواضح على فكرة الاستقطاب . وربما اوضح من موقف زميله الباكستانى السابق .

الفرع الثالث ـ الاستقطاب المغرض :

النوع الثانى من المفكرين المستقطبين هم الذين يركزون على شجب منهج من المناهج بحيث يخيل اليك أنهم مفكرون مستقلون ، فاذا سرت معهم عدة خطوات أخرى وجدت أنهم يخفون التحزب للمنهج المضاد ، وانهم لا يهاجمون ذاك المنهج الا ليفسحوا الطريق للمنهج الآخر ، فأنت تسمع لواحد(١) من هؤلاء يتحدث عن أن الطريق الى التنمية تتعدد ، وليس وقفا على منهج دون الاخر وان على البلاد النامية ان تختار المنهج الذى يناسبها . تسمع هذا الكلام فتظن ان صاحبه قد هدى الى جادة الصواب ورفض فكرة الاستقطاب ، وما ان يفلت فكره حتى تكتشف انه غارق فى الاستقطاب حتى أذنيه وأن حديثه هذا ليس الا لكسر شوكة المنهج الذى يعارضه ، وانه يريد أن يصل من اثبات عدم صلاحية المنهج الرأسمالى للبلاد النامية ، إن يقول للجماهير ان المنهج الاشتراكى وحده هو الصحيح ، وان السير عليه حتمية تاريخية ، ويتعامى عن أن منطقه الذى يستخدمه فى شجب المنهج الرأسمالى ، هذا المنطق نفسه يشجب المنهج الاشتراكى أيضا ، فاذا كان لا يجوز ان تختزل حضارات العالم فى شكل المنهج الرأسمالى فلماذا يجوز أن تختزل فى شكل المنهج الاشتراكى ؟

ولو كان هذا الفريق منصفا : لانكر اختزال حضارات العالم فى أى عدد من النماذج مهما كثرت ، فحصر العقل البشرى فيما تحقق من مناهج بالفعل ، أمر يجافى منطق العقل ووظيفته .

ولا يكتفى بهذا بل يعلن أن هذا منه تمثيل لشعوب العالم الثالث عندما يقول معلقا على رأى واحد من محبذى الرأسمالية (هذا هو أقصى ما يمكن ان يصل اليه كتاب هم فى التحليل الاخير جزء من الرأسمالية المالية ، أما نحن مفكرى العالم الثالث المرتبطين بشعوبنا ، فليس ثمة ما يحول بيننا

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

وبين أن نقول جهرا ما يردده بعض أولئك الكتاب همسا ، ألا وهو أن الرأسمالية طريق مسدود أمام الدول النامية ، وأنه لا سبيل الى تصفية الفقر والجهل والمرض « وتوفير مستوى معيشة انسانى للملايين الفقيرة فى العالم الثالث ، الا باختيار طريق الاشتراكية .. فالتنمية اما أن تكون اشتراكية الطابع ، واما ألا تكون أصلا »(١) ثم يقول « وعندنا أن المدخل العلمى للاشتراكية هو الماركسية »(٢) .

فالاستقطاب — كما تبين لنا مما سبق اما أنه يعنى الايمان بأحد المنهجين ، وشجب الآخر شجبا مطلقا ، واما انه يعنى الايمان بالمنهجين ، ولا ثالث لهما : فجوهر الفكرة اذا يتمثل فى الايمان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده سواء وقف المفكر موقف الحياد من المنهجين بعد الايمان بهما ، أم تحزب لواحد منهما ضد الآخر .

وهذا هو مفهوم الاستقطاب الذى سيصحبنا خلال هذا الفصل .

ولكن كيف نشأ هذا الاستقطاب وما هى جذوره ؟

ان ذلك هو موضوع المطلب التالى .

المطلب الثانى

جذور فكرة الاستقطاب

الفرع الأول — الهيمنة العالمية :

من الواضح أن الاستقطاب فى مجال الفكر الإنمائى انما يعكس الهيمنة العالمية التى تمارسها الرأسمالية والاشتراكية على العالم الثالث ، فهما بشتى الوسائل لا يسمحان له ولا يمكنانه من التفكير المتحرر الذى يخرج به عن نطاق التبعية لواحدة منهما ، ومن هنا كانت الرأسمالية قطبا والاشتراكية قطبا آخر ، جرى من حولهما الاستقطاب ، فالاستقطاب أساسا وضع مفروض

(١) المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٨ .

بوسائلشتى ، وليس اختيارا من هؤلاء المفكرين وان تشدقوا بادعاء الحرية ، وقمة النجاح للمنهجين اذا تمكنــا من أن يجعــلا هؤلاء المفكرين يعتقدون أنهم يختارون هــذا المنهج او ذاك بحرية مطلقة ، ودون فرض عليهــم من اصحاب المنهج ، ولكن الحقيقة ان هنــاك جذوراً بعيدة هي التي تفرع منهــا موقف هؤلاء المفكرين ، اذ هي ترجع الى العصر الذهبي للاستعمار ، فكيف كان ذلك ؟

ان هــذا ما سيبينه لنــا الفرع التــالي .

الفرع الثاني — السيطرة الاستعمارية وجذور الاستقطاب :

عندما اخضعت أوروبا العــالم الثالث كله تقريبــا لسيطرتها الفعلية ، بدأ انســان العالم الثالث يبني علاقته بأوروبا من هذا المنطلق ، منطلق انهــا الام المسيطرة ، وانسانها هو الانسان الراقي ، وانسان العالم الثالث بجواره متخلف ، وكان على المتخلف أن يؤمن بامامة المتقدم ، ويعطيه الفرصة لتحقيق رسالته في ترقيته والتي اطلق عليها « رسالة الرجل الابيض » واحيــانا يسمونها « عبء الرجل الابيض » . وللقيــام بهــذا العبء لقن الاوروبي انسان العالم الثالث أول دروس التقدم ، وهي تتمثل في أن يتخــذ من حيــاة الانسان الاوروبي تجربة رائدة له ، حتى يتمكن من بنــاء مجتمعات تشــبه المجتمعات الاوروبية والطريق امامه واضح وسبق للشعوب الاوروبيــة أن سلكته . ويومهــا آمن المفكرون في العالم الثالث بأن المنهج الرأسمالي هو المنهج المؤدي الى التقــدم حقيقة ، أليس قد حقق ذلك لاوروبا ؟ ومن يرد ان يجعل بلاده قطعة من أوروبا فعلية بالمنهج الذي جعل من أوروبا ما هي عليه .

وهكذا نرى ان البداية كانت بايمــان انسان العالم الثالث بامامة انسان أوروبا ، وأن المنهج الرأسمالي هو طريق التقــدم ، ذلك أن السيطرة على العالم الثالث كانت معقودة للدول الرأسمالية ، وربمــا لم يكن المنهج الآخر قد وجــد بعــد ، أو على الاقل لم يكن للقطب الآخر وجود في المياه الدافئة ، فمتى خرج منهــا ليمثل القطب المقابل للمنهج الرأسمالي على أرضــنا ؟

ان ذلك ما سيعرضه لنـــا الفرع التالى .

الفرع الثالث — وصول المنهج الاشتراكي :

عبر صراع الامة الاسلامية والعربية الممتـــد مع الاستعمار ، ومحاولتهـــا التخلص من نفوذ المحور الرأسمالى ، أدرك المفكرون والحكام ، أن بأوروبا التى تعلموا الخضوع لامامتهـــا منهجا آخر غير الرأسمالية ، وأنهم يستطيعون الالتجاء اليـــه ، الا وهو المنهج الاشتراكى ، وهم بذلك يضربون الدول الرأسمالية ، التى تدور معركة العالم الإسلامى معها ، ويصطدم منهجها بعواطف الشعوب ، وهم فى نفس الوقت يطبقون منهجا لابد أنه صحيح ، فهو انتـــاج اوروبا ، التى تعلموا أن أول دروس التقدم هو محاكاتهـــا . وهم بهذا الصنيع يوفقون بين الايمان بالانسان الاوروبى كرائد لهم ، وبين الصراع المحتدم مع الكيان السياسى للرأسمالية ، ثم ألم ينجح المنهج الاشتراكي فى تحقيق التقـــدم لروسيا ؟

وهـــكذا دخل المنهج الاشتراكى حلبة الصراع مع المنهج الرأسمالى على أرض العـــالم الاسلامى ليدور الاستقطاب من حولهمـــا .

فجذور هـــذا الاستقطاب ترجع الى السيطرة الاستعمارية التى علمت الانسان فى بلادنا درس الانقياد للانسان الاوربى . ومن يومهـــا وهو يلهث خلف كل انتـــاج اوروبى ، مادى أو فكرى ، فاذا كانت أوربا قـــد انجبت فى عالم مناهج التنمية كلا من الرأسمالية والاشتراكية ، فان على مفكرى العالم الثالث ان يتوزعوا بينهما ، ويطبقوا واحداً منهمـــا تبعـــاً للعلاقة التى تربطهم بالقطب صاحب المنهج ، ويقينـــا لو أن اوروبا انبتت منهجـــا ثالثا أو رابعـــا لوجـــدت هذه المناهج من بيننا انصارا ، فلقـــد وضعت اوروبا ابان سيطرتها البذرة ، فربت اجيالا وصنعت اقواما على عينهـــا ، بحيث يكونون رجع الصدى لكل ما تنعق به ، ولعلنا لم ننس ذلك القول المرفوض من أحد هؤلاء المستغربين عندما قال داعيـــا قومه الى النهضة والتقـــدم ، موضحا طريقهما : « ان سبيل النهضة واضحة بينة ، مستقيمة لا عوج فيهـــا ولا التواء ، وهى أن نسير سيرة الاوربيين ، ونسلك طريقهم لنكون لهم انداداً ، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة ،

خيرهـــا وشرها ، حلوها ومرها ، ما يحب منها وما يكره ، وما يحمـــد منهـــا وما يعاب »(١) .

وليس هناك أبلغ من هـــذا النص دلالة على أن العـــالم الثالث يضم فعلا من حفظ الدرس ووعاه ، ربمـــا بأكثر مما كان يطمع فيه الاوروبيون .

وبهـــذا يظهر لنـــا ان جذور الاستقطاب تعود الى اليوم الذى اتخـــذ فيـــه انسان العالم الثالث انسان اوروبا اماما يقتدى به ، ومصدراً للتوجيه فى كل ما يصدر عنه حتى لو كان شيرا مكروهـــا معـــابا .

ولكن هذه الجذور لم تترك لتصارع التربة وحيدة ، بل وجدت من يتعهدها بالغـــذاء ويشرف على نموها فى افضل الاجواء ، حتى تترعرع شجرتهـــا وتؤتى أكبر كمية من الثمـــار ، وهـــذا ما سنتبينه من المطلب التالى .

المطـلب الثـــالث

رعاية وتكريس فـــكرة الاستقطـــاب

تمهيـــــد :

لم تبذر الدول الاستعمارية بذور فكرة الاستقطاب لتتركها تصارع الاجواء بقواهـــا الذاتية ، وانما تعهدتهـــا بالرعاية ، وساندتها بشتى الوسائل حتى تتمكن من الاستمرار والبقاء ، وتنوعت هذه الوسائل من المساندة السياسية الى وسائط الاعلام السافرة عليهـــا ، الى جهود تلامذة الفكر الاوربى عندنا . وسيعرض هـــذا المطلب لهذه الوسائل التى كرست بها الدول الاستعماريةفكرةالاستقطاب فى عالمنـــا وذلك من خلال فروعه الثلاثة التالية .

الفرع الاول — المساندة السياسية :

لا يعتقـــد عاقل بأن الدول الراسمالية والاشتراكية تهتم بتحقيق مصالح

(١) د. طه حســـين ، مستقبل الثقـــافة فى مصر ، القـــاهرة سنة ١٩٣٨ ، فقرة ٩٠ ص ٤١ .

العالم الثالث عندما تسعى بكل الطرق التى تصدير مناهجها الى هذه البلاد ، فلو كانت مصلحة العالم الثالث هى التى تحدوها ، لكفت يدهـا ، ولكانت أعلم من غيرها ، بأن هـذه المناهج لا تصلح لتنميتها ، وذلك هو ما يعلنه المخلصون منهم ، فيقول تشارلس ج. والش « اننا فى ميدان التنمية لا نستطيع أن نكيف العالم وفق رغباتنا وما يصلح لنا قد لا يصلح لغيرنا »(١) كما يقول ماسون « ان منهج التنمية الاقتصادية الملائم لبورتريكو مثلا قد يفشل فشلا ذريعا فى بورما ، والدور المخصص للحكومة فى التنمية الاقتصادية فى العراق ، يكون غير مناسب بتاتا لبلد مثل بيرو . فهناك على ما يبدو أشياء فى الارض والسماء اكثر كثيرا مما انطوت عليه احلام الفلاسفة الاحرار أو دعاة التخطيط ، وكما قال الرئيس « ماكينلى » فان ما يبدو أنه يجبهنا ليس « نظرية » بل « حالة »(٢) » .

ذلك هو الواقع وما تدركه البلاد الرأسمالية ، وأيضا الاشتراكية ، لكن الصراع الكبير الذى تدور رحاه بين القطبين اللذين يتجاذبان أطراف المعمورة ، يأبى الا أن يسلك كل طريق ويستخدم كل سلاح ويرتاد كل مجال ، فى سبيل تحقيق النصر النهائى على خصمه . وجر العالم الثالث بواسطة المناهج هو أحد هذه الاسلحة ، ويهم كل طرف أن يستحوز على أكبر رقعة من ميدان الصراع ، ومن ثم فهو يقف خلف فكرة الاستقطاب ويساند من يتبنى منهجه سياسيا وعسكريا ، ومن ثم تتغذى فكرة الاستقطاب ، ويجد بعض حكام العالم الثالث فى التحول من هذا المنهج الى ذاك ، والارتماء فى احضان هذه الفكرة أو تلك ، وسيلة من وسائل الابقاء على سلطانهم والاحتفاظ بمقاعد الحكم التى يجلسون عليها(٣) .

وهكذا يمثل الدعم السياسى الذى تقدمه الدول الرأسمالية أو الاشتراكية لكل من يتبنى منهجها ، أداة من أدوات تكريس فكرة الاستقطاب وتأصلها

(١) E. S. Mason, Economic Planning In Under developed Areas, Fordham University Press, New York, 1958, P. 5.

(٢) Ibid. P. 30

(٣) ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط ، تعريب خيرى حماد ، دار القلم عام ١٩٦٦ ، ص ٤٠١.

وخاصة بين الحكام والقادة السياسيين ، أما المفكرون فأن لتدعيم فكرة الاستقطاب لديهم أسلوبا آخر يعرضه لنا الفرع التالى •

الفرع الثانى — التلمذة على الفكر الاجنبى :

ان اهم ما يغذى فكرة الاستقطاب ويدفع بالكثير من المفكرين لدينا الى الوقوع فى هاويتها ، من حيث لا يشعرون ، تلمذتهم على علماء الغرب أو الشرق فى شتى مناحى الحياة ، اولئك العلماء الذين يصدرون احكامهم علينا من ابراج عاجية ، اذ يكفى أن يعمل الواحد منهم عدة سنين فى اقسام الشرق الاوسط بوزارات الخارجية ، ثم يقرأ عدة مؤلفات للمبشرين والمستشرقين ، حتى يكون خبيرا فى شئون الشرق الاوسط ، وليعقد له لواء الصدارة فى اقتصاديات البلاد الاسلامية ويأتى تلامذتهم منا « وقد ألفوا الاخذ بكل ما يقال فى جامعات الغرب على أنه العلم الخالص لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه »(١) فيعتبرون احكامهم حجة صادقة ، ينطلقون منها فى دراساتهم ، واتجاهاتهم ومواقفهم • ومن ثم ارشاداتهم وسياساتهم التى ربما تتاح لهم فرصة تطبيقها اذا وصلوا الى مواقع التنفيذ • وأن نظرة الى موقف مؤلفى كتاب من أشهر كتب التنمية التى اعتمد عليها كل كتاب التنمية فى مصر فى العقدين الاخيرين ، ترينا أثر التلمذة على الفكر الاجنبى ، وهذا الكتاب هو « وسائل التنمية الاقتصادية » لمؤلفيه ، بوكانان ، اليس • فى حديث هذا الكتاب عن معوقات التنمية فى العالم الثالث ، يصدر حكما بأن اديان العالم الثالث هى أكبر معوق للتقدم ، ويسلكون فى نفس المستوى الاسلام مع البوذية مع الكونفشيوسية مع الطاوية مع عبادة النار والبقر(٢) •

هكذا يصدر الحكم عاما وكأن هذه الاديان مجرد شعب لدين كبير هو دين العالم الثالث ، ومع ذلك فهم يدعون العلمية فى ابحاثهم ، ويأتى المتلمذون على مثل هذا الكتاب من مفكرينا — وهو كما قلنا مرجع لا يخلو منه كتاب عن

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ١٥٧

(٢) بوكانان / اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ١ ص ١٥٦.

التنمية فى مصر — لينطلقوا من قاعدة لديهم تقول : إن أديان العـالم الثالث عقبة فى سبيل التقـدم • وطبعـا فان كتابات الشرق أو الغرب التى يتتلمذ عليهـا مفكرونا لا تقول لهم مباشرة اتركوا دينكم كى تتقدموا ، فهم ليسوا بأغبيـاء ، وانمـا تتركهم ليقرروا لانفسهم ، اما ان يحتفظوا بأديانهـم ويستمروا على تخلفهم ، واما ان يتخلوا عن أديانهم ليحققوا التقـدم • فلا يعقل فى نظرهم ان يكون لدى دين من أديان العالم الثالث التى يتحدث عنها الاساتذة الغربيون ذلك الحديث ، منهجا اصلح من الرأسمالية او الاشتراكية أو حتى منهجا على الاطـلاق •

ولا تكتفى رعاية فكرة الاستقطاب بهـذا ، وانمـا تقدم ما يجعل مهمة هؤلاء المفكرين سهلة فى قيادة الشعوب نحو فكرة الاستقطاب عن طريق وسائط الاعلام الجبارة ، والتى تسكب الحجج فى آذان وعقول الشعوب حول صلاحية المناهج المستوردة ، والجنة الموعودة التى ستدخلها هذه الشعوب بعد فترة من تطبيقهـا لهـذا المنهج او ذاك • وهـذا ما سيوضحه لنـا الفرع التالى •

الفرع الثالث — تأثير وسائط الاعلام :

وسائط الاعلام فى عالم اليوم تخضع كلها « تقريبا » لهيمنة المعسكرين المتصارعين ، بوسيلة أو بأخرى ، وتؤدى تلك الوسائط دورا بالغ الاهميـة فى تكريس فكرة الاستقطاب ، حيث تتخصص الاذاعات المسموعة والمرئية والسينما والكتب فى تأييد المنهج الذى ينتمى اليهـا ، وتسكب فى آذان شعوب العـالم الثالث وعقوله ، ما يبرر ويؤيد هـذه المناهج ، ويلقى بتبعة أى فشل يتحقق على يديهـا ، على عاتق هذه الشعوب ، لانهـا لم تحسن التطبيق والالتزام بقواعد المنهج ، بسبب ما لديهـا من ثقافات وحضارات وأديان معوقة ، مع انهـا تعلم كمـا بينا أن بيت الداء هو رفض هـذه الشعوب لتلك المناهج لعـدم صلاحيتها لهـا •

ومثقفو العالم الثالث لا يعرفون مصدرا للمعرفة ولا نافذة للثقـافة الا اذاعات ونشرات وكتب العالم المتقدم التى تلقى اليهم بوجهة نظر الاجـانب فى

الحيـاة ، فهم لذلك أسرى هذه النظم للمعلومات والثقافة ، لدرجة أن ثقـافة أحدهم تقاس بمتابعته لهـذا الكم الرهيب من المعلومات المغرضة التى تطرحها هذه الوسائط الاجنبية ، وكلما أدرك الفرد وجهـة النظر الاجنبية كان أكثر ثقافة ، وبالتـالى فكلما كان أغرق فى الاستقطاب اقترب من أن يكون مفكرا يشار اليـه بالبنـان •

هذا ولم تبحث جماهير هذه الشعوب عن سبب تسابق دور النشر التابعة للمعسكرين فى اغراق العالم الثالث بالكتب التى تحمل وجهة نظرها بأسعار دون الثمـن البخس بكثـير ، كـدار الشرق ومؤسسـة فرانكلين — مثلا — والتى تؤدي دورهـا فى رعاية فكرة الاستقطاب فلا تترك فرصة لصوت يرتفع مطالبا بكسره •

ان مصدرى فكرة الاستقطاب ومكرسيها اول من يدرك عدم صلاحية المناهج المطروحة لتحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم المتخلف — كما بينا — ولا يشك البـاحث فى انهم يهدفون من ورائها الى الابقـاء على تخلفـه حتى يستمر استنزافهم لخيراته ، بواسطة الشركات الرأسمالية ، أو حتى يسقط ثمرة ناضجة — نتيجة تخلفه — فى براثن الشيوعية الدولية ، فتحل محل الرأسمالية فى استنزاف خيراته ، وما تغذية فكرة الاستقطاب الا عملية الهاء للمفكرين فى العالم الاسلامى عن جوهر التنمية الذى يتطلب منهجـا لديه القـدرة على حشـد طاقات الامة وتجنيدهـا لصالح تحقيق التقـدم فى ظل الاستقـلال الفكرى والسـياسى والاقتصادى ، وحدوث ذلك يعنى نهـاية عصر الاستغلال لنا من المعسكرين ، فهم يستخدمون كل الوسائل السابقة للتمكين لفكرة الاستقطاب وعدم الخروج عليها •

ويصدق تماما من قال « كثيرا ما أخضعت البـلاد النامية لمفـاهيم للتنمية وأنظمة للقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج ، وبينمـا كانت التنمية الاقتصادية هى الشغل الاول للبلاد النامية ، فان الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حد كبير من بلاد اخرى • كمـا أن وسائط الاعلام الجماهيرية التى تشكل بدرجة كبيرة الرأى العام العـالمى تخضع فى المقام الاول للدول الغنية »(١) •

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨.

نتائج البحث

قصدنا هذا البحث للتعرف على مضمون فكرة الاستقطاب وجذورها ووسائل تكريسها ونستطيع أن نجمل أهم نتائجه فيما يلى :

١ — يعنى الاستقطاب ايمان معظم المفكرين فى العالم الاسلامى والعالم الثالث بأن مناهج التنمية تنحصر فى الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، ومن ثم فهم يتوزعون بينهما ويتحزبون لواحد منها ، كل حزب بما لديهم فرحون .

٢ — تمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه انسان العالم الثالث بامامة الفكر الاوروبى واتخاذه انسان اوروبا قدوة له فى سلوكه ، وذلك ابان سيطرة اوروبا على العالم الثالث اجمع تقريبا .

٣ — تهتم دول المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى بتكريس فكرة الاستقطاب تحقيقا لمصالحهما وأملا من كل معسكر فى أن يجذب العالم الثالث اليه أو يبقى على خضوعه له ، ووسائل التكريس تتعدد ما بين المساندة السياسية وصناعة التلاميذ النجباء للفكر الاجنبى ، والسيطرة على اذهان الشعوب بوسائط الاعلام الجبارة التى تستطيع ان تقلب الحق باطلا والباطل حقا .

٤ — الهدف النهائى لتكريس الاستقطاب هو افشال التنمية فى العالم الثالث تحقيقا لاستمرار استغلاله أو أملا فى أن يسقط ثمرة ناضجة فى أيدى الشيوعية نتيجة الظروف المترتبة على فشل التنمية .

المبحث الثاني

سيطرة فكرة الاستقطاب — أسبابها ونتائجها

تمهيد :

رأينا كيف ومتى نشأت فكرة استقطاب الفكر الانمائى فى العالم الأسلامى بين المنهجين الرأسمالى والاشتراكى ، غير أن الامر لم يقف عند هذا الحد وانما تمكنت هذه الفكرة من السيطرة فى المجال النظرى بين الكتاب والمنظرين ، وفى المجال التنفيذى بين القائمين على شئون التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى .

وكان لهذه السيطرة اسبابها التى نبعت منها ، كما كان لها نتائجها التى أدت اليها . وسنتبين — باذن الله تعالى — من هذا المبحث مدى هذه السيطرة ، ثم النتائج التى جنيناها منها . وذلك فى المطالب التالية :

المطلب الاول : سيطرة فكرة الاستقطاب .

المطلب الثانى : أسباب السيطرة التى كتبت لفكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : نتائج سيطرة فكرة الاستقطاب .

المطلب الاول

سيطرة فكرة الاستقطاب

الفرع الاول — مفهومنا عن السيطرة :

يهمنا أن نوضح أننا لا نقصد من سيطرة فكرة الاستقطاب ان جميع المفكرين فى العالم الاسلامى قد ركنوا اليها ، وآمنوا بها ، فهذا يتناقض مع وجود هذه الدراسة من ناحية ، كما يخالف الواقع الذى نشاهد به فئة عصمها الله ، فكانت على قدر من العقل والاصالة ، جعلها تتبين زيف الفكرة وتنجو من سيطرتها فلا يلحقها لهيبها ، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم — اذ يقول : « لاتزال طائفة من أمتى قوامة على أمر الله لا يضرها من خالفها »(١) .

(١) رواه ابن ماجه ، انظر الكنز الثمين فى أحاديث النبى الأمين ، لابى الفضل الحسنى ، مطبعة السعادة بمصر القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٦٤٢ رقم ٤٣٣٧ .

غير أن هذه الطائفة من الناحية العددية لا تكاد تعد قياسا بعدد من أصابتهم لوثة الاستقطاب وجرفهم تيارها • فالذى يعنيه الباحث بسيطرة فكرة الاستقطاب اذا ، هو سيادة هذه الفكرة وسيطرتها على الغالبية العظمى من المفكرين والباحثين فى ميدان التقـدم والتنمية ، الى جانب سيطرتها المطلقة على الميدان التنفيذى •

الفرع الثانى ـ السيطرة على الميدان النظرى :

يلاحظ المراقب للعالم الثالث ، ان الذين تصـدوا لتحليل ظاهرة التخلف الاقتصادى على المستوى الاكاديمى واقتراح استراتيجيات التنمية لدول العالم الثالث ، قد استقر فى أذهانهم بشكل عام ان التخلف الاقتصادى مجرد تأخـر زمنى ، ولعل الوصف الذى يعبر به الفكر الانمـائى عن هذه البلاد ، « البلاد المتخلفـة » يوحى بما استقر فى أذهان هؤلاء ، واستقرار هـذا الفهم فى اذهانهم استلزم ان يكون اللحاق بالمتقدمين لا يعنى اكثر من سلوك نفس الطريق ، بل لعلهم يقولون ان وضع هذه الدول أفضل من وضع الدول التى تقدمت ، حيث أن دول العالم الثالث اليوم تجـد المناهج قائمة والطرق الانمائيـة معبـدة •

ومن ثم رأينا سيطرة المناهج المستوردة على الميدان النظرى ، بأوضح صورهـا وبخاصة فى مؤلفـات التنمية الاقتصادية التى ملأت ارجـاء الوطن العربى فى العقود الاخيرة ، مواكبة الجهود التى اتخذتهـا هذه البـلاد لتحقيق التنميـة الاقتصادية •

ولمـا كانت هذه المؤلفات ـ فى معظمها ـ تكاد تكون رجع صدى للفـكر الغربى الرأسمالى من ناحية أو الفكر الشرقى الاشتراكى من ناحية أخرى ، فانها تعالج موضوعات التنمية الاقتصادية داخل فكرة الاستقطاب ، فهى تبسط القول فى عقبات النمو الاقتصادى وأجراءاته ، وتعطى أهمية كبرى لـما يسمى بطرق التنمية الاقتصادية ، وتعنى بها مناهج التنمية الاقتصادية ، فتتحدث عن الطريق الرأسمالى والطريق الاشتراكى • والمحايد يكتفى بعرض المنهجين ، لكن الغالبية العظمى منهم وفى مصر بالذات تقـف مالأت التطبيق الذى تم فى

الستينيات ، والذى كان تطبيقنا ماركسيا(١) فكانت تركز على شجب المنهج الرأسمالى وبيان مثالبه وعدم صلاحيته لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ثم تثنى على المنهج الاشتراكى وتشيد بقدراته الخارقة على تحقيق التقدم الاقتصادى .

والسبب الجوهرى الكامن وراء الاستقطاب فى هذا الميدان ، هو عدم وجود اسهام حقيقى قام به هؤلاء فى الميدان الذى تصدوا له ، فهم نقلة جيدون لما يكتب فى الشرق أو الغرب لا يكتبون الا تأييدا للمنهجين القائمين . ولقد أصاب كبد الحقيقة من قال : بينما كانت التنمية الاقتصادية هى الشاغل الاول للبلاد النامية فان الذين كتبوا عنها أو ناقشوها حتى الآن كانوا الى حد كبير من بلاد أخرى ، هى البلاد الغنية(٢) .

الفرع الثالث — السيطرة فى الميدان التطبيقى أو التنفيذى :

من الطبيعى ان يكون الميدان التطبيقى تابعا لما عليه الوضع فى الميدان النظرى ، فما التطبيق الا وضع الافكار النظرية موضع التنفيذ ، ولقد خضع التطبيق فعلا لما خضع له الميدان النظرى ، أى لفكرة الاستقطاب ، انطلاقا من الايمان بأن المناهج لا تخرج عن الرأسمالية أو الاشتراكية .

غير أن التطبيق — وهو يرى النتائج ويمسكها بيديه — وهى نتائج غير مؤيدة لأى من المنهجين ، كان يجد نفسه فى موقف صعب ، فهو يطبق الوصفات التى تنصح بها الرأسمالية أو الاشتراكية ، ولا يرى أمامه إلا استحكام الازمة وتفاقم المشكلة فماذا يفعل ؟

لقد لجأ التطبيق إلى مخرج من هذه الأزمة يقول : انه طالما أن المنهج الرأسمالى فاشل لدينا ، وكذلك الاشتراكى ، ونحن نؤمن بوعى أو بغير وعى بامامة أوربا ، وأوربا لم تنجب غير هذين المنهجين ، فلماذا لا نجرب الجمع بينهما فلعلهما معا ينجحان فيما فشل فيه كل منهما على حدة ؟

---

(١) يقول الرئيس السادات : ان الاشتراكية التى طبقتها مصر فى الستينيات كانوا يقصدون منها الماركسية ، وانهم اخفوا عن الشعب ذلك . انظر حديثه الى نقابات الاطباء والصيادلة المنشور بجريدة الاخبار ١٩٧٩/٨/١٥ عمود ٨ ص ٥

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨ .

ويظن التطبيق أنه بذلك قد حل المعضلة ذات الشعبتين ، فهو يؤمن بأن المناهج لا تخرج عن الرأسمالية والاشتراكية ، وهو يرى فشل كل منهما باديا أمامه ، فالحل الذى يوفق بين هاتين المسلمتين لديه هو أن يجمع بين المنهجين. تلك هى قمة مأساة الإستقطاب ، اذ ترتب على هذه العملية الجمع بين عناصر ينتمي كل منها إلى فلسفة تختلف عن الفلسفة التى ينتمى اليها الآخر ، وأصبح فى ميدان التطبيق عناصر المفروض أنها متعاونة وواقع الأمر أنها متعـارضة . وبتعبير أحد المهتمين بشئون التنمية فى العالم الثالث والاسلامى ، لقد ترتب على هذه العملية « تآلف أسوأ قسمات الرأسمالية والاشتراكية لا أفضلها » (١) فلم تستفد من السريان الحر للائتمان فى الرأسمالية ولا من التوجيه الكامل للاقتصاد فى الاشتراكية .

وربما يظن البعض أن المنهج المختلط هذا خروج عن فكرة الاستقطاب ولكن المتفحص يرى فيه ايمانا مطلقا ، وخضوعا بلا حدود لفكرة الاستقطاب ، اذ مضمونه يعنى أن هذه البلاد وهي ترى فشل المنهجين المستوردين قد عجزت عن التخلي عنهما فقررت الجمع بينهما ، وليس ذلك الا لفرط سيطرة المنهجين على عقول المسئولين عن التطبيق فكأنهم بحثوا عن منهج ثالث يغاير المنهجين ، فلما جيء اليهم أنهم وجدوه ، نظروا فيه فلم يجدوه واخذوا من المنهجين وانما وجدوه المنهجين معا . فهم يدورون فى حلقة مفرغة تبدأ بالرأسمالية فالاشتراكية فالجمع بينهما فالعودة الى الرأسمالية . وهكذا تستمر اللعبة غير المسلية والشعوب التى رزئت بعقمهم الفكرى تتحمل نتائج ذلك .

ولكن ما هي الأسـباب التى جعلت الغالبية العظمى من المهتمين بشـئون التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامي تؤمن بهذه الفكرة .

ان ذلك هو ما سيتكفل به المطلب التـالى .

---

(١) المرجع السابق ؟ ص ٧٠.

المطلب الثاني

أسباب السيطرة التركيبية لفكرة الاستقطاب

تمهيد :

لوقوع الغالبية العظمى من المهتمين بشئون التنمية على المستوى الفكرى أو المستوى التنفيذى فى احبولة الاستقطاب أسباب لا تخفى على العقل المتفحص الذى يربط الظاهرة بأسبابها الحقيقية ، وهذه الاسباب - فى رأى الباحث - تتعلق بأسلوب التربية الذى تلقاه هؤلاء من ناحية ، كما ترجع الى اعطاء صفة المفكر لكل من لديه القدرة على السيطرة على وسائل الاعلام والنشر بوسيلة أو بأخرى ، كما ترجع الى الظروف التى جعلت نوعيات من الناس فى مواقع تنفيذية مسئولة عن تحقيق التنمية وهى غير مؤهلة لهذه المواقع .

وهذا المطلب سيتناول هذه الاسباب بالبيان ، فى فروعه الثلاثة التالية :

الفرع الأول - أسلوب التربية فى العالم الاسلامى : (١)

ان اسلوب التربية والتعليم المتبع فى معظم أنحاء العالم الاسلامى يعتبر المسئول الأول عن تكريس وسيطرة فكرة الاستقطاب بين المناهج الانمائية المستوردة ، اذ أن كل المفكرين الذين رضخوا لهذه الفكرة بوعى أو بغير وعى، انما كانوا فى الحقيقة ضحية نمط تعليمى معين ، واسلوب تربية خاص . فلقد ألفت جامعاتنا أن تقوم على أساس المتخرجين من جامعات أوربا الشرقية أو الغربية إلا فيما ندر ، كما ألفت جامعاتنا ان تعيش فى مناهجها عالة على المؤلفات والنظريات التى يتمخض عنها الفكر الاوربى ، ومن ثم فان معظم المتعلمين فى العالم الاسلامى قد تربوا وتعلموا على النمط الغربى أو الشرقى فى جامعاتنا أو فى جامعات أجنبية ، وكذلك مراحل التعليم السابقة عليها . يقول الدكتور طه حسين « والتعليم عندنا على أى نحو أقمنا صروحه ، ووضعنا مناهجه منذ القرن الماضى ؟ على النحو الاوربى الخالص ، مافى ذلك شك ولا نزاع ، نحن نكون أبناءنا فى مدارسنا الاولية والثانوية والعالية تكوينا أوروبيا لا تشوبه شائبة » (٢)

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الثانى من هذا البحث .

(٢) د. طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٦

والنظام التعليمى الذى يخضع له الانسان يذيب شخصيته ويعيد تكوينه من جديد وفق ما يحب ويهوى . يقول اقبال ، ان التعليم هو الحامض الذى يذيب شخصية الكائن الحى ثم يكونها كما يشاء ، ان هذا « الحامض » هو أشد قوة وتأثيرا من أى مادة كيمائية ، هو الذى يستطيع ان يحول جبلا شامخا الى كومة تراب (١) .

ولاهمية التعليم فانه لا توجد دولة متقدمة تسمح باستيراد نظرية تعليمية من غيرها ، لأنها تدرك أن «التعليم ما هو الا سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الأمة وجهادها فى سبيل تخليدها ونقلها للاجيال التالية » (٢)

ومن العجيب ان يكون العالم الاسلامى بهذا الاعتماد المطلق على نظريات التعليم الأجنبية فيترك لها مهمة تشكيل ابنائه وصياغة قادته ، وها هو يجنى من وراء ذلك الاستقطاب القائم حول المناهج التى انجبتها البلاد الاجنبية . فما دام المفكرون قد تخرجوا وتربوا على المناهج الاجنبية سواء فى جامعاتنا أم الجامعات الاجنبية ، فمن الطبيعى أن لا يهضموا امكانية وجود مناهج للتنمية غير ما درسوه فى هذه الجامعات ، وهذه الجامعات موزعة بين الايمان بالرأسمالية ، والايمان بالاشتراكية ولعل البعض يغفل عن أن الجامعات الغربية تخرج النوعين من أطراف الاستقطاب تخرج الرأسماليين كما تخرج الاشتراكيين ، فليس الاشتراكيون هم الذين تعلموا بروسيا والدول الشرقية فقط ، بل الجامعات الغربية وبالذات جامعات انجلترا وفرنسا والمانيا الغربية تخرج الكثير من هؤلاء ، بل ان معظم المؤلفات التى يرجع اليها مفكرونا عن الاشتراكية هى مؤلفات غربية .

وهكذا خضع مفكرونا لنمط التعليم الاجنبى الذى صنعهم على عينه ، فألفوا الأخذ بكل ما تقوله المراكز العلمية الأجنبية على أنه العلم الوحيد الصحيح ، ولم تقل هذه المراكز أن هنالك مناهج تصلح لتحقيق التنمية غير الرأسمالية

(١) محمد اقبال ، مشار اليه فى : الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية ، أبو الحسن الندوى ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٧ ص ١٦٩

(٢) بروفسور Clark مشار اليه فى المرجع السابق ص ١٧٥

والاشتراكية ، فتراهم أسرى لهذا القول ، وأشد ايمانا به من أصحابه ، فالببغاء لا يستطيع أن يحور فى الجملة الملقاة اليه ، بينما مدربه حر فى اختيار ما ينطق بــه .

الفرع الثانى — اسناد مهمة التفكير الى من لا يجيدهــا :

من أهم أسباب الاستقطاب القائم حول مناهج التنمية فى العالم الاسلامى ان من اسندنا اليهم مهمة التفكير ، أو تصدوا بأنفســهم لها ، لا يملكون — فى غالبهم — ملكة التفكير وصفات المفكر الحقيقية ، ومن ثم يجترون ما تعلموه فى هذا المجال ، وقد تعلموا ان المناهج اثنان رأسمالية واشتراكية ، وهكذا يغيب العقل المبتكر فنرى من يكتبون فى التنمية الاقتصادية الان — فى معظمهم — نقلة جيدين لمـا يكتب فى الشرق والغــرب ، ولمـا كان الشرق والغرب لا يتحــدث الا عن الاساليب والمنــاهج التى ابتكرهــا ، فمن الطبيعى ان لا يجــد النقلة ما ينقلونه وينقسمون حــوله غــير ما يتحــدث عنــــه الشرق والغــرب . فهــل ينتظر من هؤلاء أن يفكروا فى منهج ثالث ؟ ان المعــلم الذى تلقــوه لم يقل ذلك ، ومن ثم لا يكون هنــاك منهج ثالث . وحتى لو اقتنعوا بأن هناك منهجا ثالثا ، فانهم لا يملكون تفصيله ، ولن يستطيعوا أن يكونوا فرسانه ، ومن ثم فالافضل تجاهل وجوده والاستمرار فى الايمــان بفكرة الاستقطاب ، فهم قد كونوا لانفسهم هالة تجب المحافظة عليها .

كذلك فان الكثير من قادة العالم الثــالث والذين تضطرهم مواقعهم ان يتخذوا اجراءات انمائية قد وضعوا بالصدفة فى هذه المواقع ، فهم ليسوا ساسة أساسا ، وعليهم ان يحققوا التنمية ، فهم واقعون فى غيابة الاستقطاب لا محالة لسبب من اثنين :

١ — سيلجأون الى منظرى التنمية ليضعوا لهم سبل تحققها ، وهــؤلاء المنظرين قد لفهم الاستقطاب بعباءته .

٢ — بحكم أنهم فى الغالب ممن تلقى تعليمه على يد الغرب أو الشرق فهم اما مستقطبون من الاساس ، واما انهم مستعدون للايمــان بفكرة

الاستقطاب ، وأما أنهم غير مستعدين للدخول فى تجارب ، فأيسر السبل هو اختيار منهج « جاهز » يستورد من الخارج ، وليكن الرأسمالية ، فان دخلنا مع بلادها معارك فلنستورد الاشتراكية ، ولنعطها ما شئنا من الصفات حتى يقبلها المسلمون ، واذا فشل المنهجان فأمامنا امكانية تطبيقهما معا •

هذا هو السبب الثانى الكامن وراء فكرة الاستقطاب ، أما السبب الثالث فهو الوجه الاخر للسبب الاول (اسلوب التعليم الاجنبى) الذى جعل المفكرين يجهلون كل شىء عن الفكرة التى تحمل منهجا آخر للتنمية ، كان يمكنهم أن يتعرفوا عليه لولا جهلهم بكل شىء عنه •

وذلك هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثالث — الجهل بالفكر الاسلامى :

ربما يكون من أهم أسباب سيطرة فكرة الاستقطاب جهل المفكرين بالفكر الاسلامى ، بحكم نشأتهم بين أحضان المدارس ذات الانظمة الاجنبية ، أو المدارس الاجنبية قلبا وقالبا ، والتى تقوم على أرض الوطن الاسلامى ، بل ربما تكون هذه المدارس تهدف الى التبشير بصفة رسمية معلنة ، ثم تلقفتهم بعد ذلك جامعات علمنا من الفرع السابق أنهـا جامعات أجنبية سواء قامت على أرضنا أم فى الخارج •

وهكذا حجبت عظمة الفكر الاسلامى واصالته عن مفكرينا ومنظرى التنمية لدينا ، فلقد تشبعت عقولهم بما درست من الفكر الغربى أو الشرقى واستتبع ذلك ولاؤهم للثقافى وتبعيتهم الفكرية ، فلم يتح لهم الوقت أو الرغبة أو القدرة على الاطلاع على الفكر الاسلامى(١) ولو أن لهـؤلاء أدنى علاقة بالفكر الاسلامى لمـا اقتنعوا بالفكر المستورد حتى ملك عليهم كل عقولهم وحرمهم نعمة التفكير الصحيح ، ولسنا هنا فى مقـام تبرير موقفهم ، فهم بالقطع مسئولون عن جهلهم ، فلدينا من العلمـاء والمفكرين ، من تعرض مثلهم لنار التعليم الغربى ، ومن حملة لواء المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية(٢) •

---

(١) انظر تجربة د. زكى نجيب محمود ، المطلب الثـالث من المبحث الاول من الفصل الاول من الباب الثانى .

بل ان هنـــاك من مفكرى الغرب من تمكن من ادراك ان الاسلام يكون طريقـــا ثالثا ، ومنهجا مستقلا متميزا فى التنمية الاقتصادية ، طريقا يرجح الطريقين اللذين استقطبا هؤلاء المفكرين ويفضلهما(٢).

ومن ثم فليس لهؤلاء من عذر فى جهلهم بالمنهج الاسلامى ، ومن ثم عداؤهم له ، — والانسان عدو لمـــا جهل — ذلك أن عداء الشىء جهلا به انمـــا يتصور من الشخص العادى ، اما من يدعى انه مفكر ومنظر ، فان معاداة فكر ما جهلا به ، تسلبه صفة المفكر ، وبخاصة انهم يعيشون فى بيئة يتشدقون فى مؤلفاتهم بضرورة أخذ ظروفها فى الحسبان ، ومن ثم كان من الواجب عليهم أن يدرسوا هذه البيئة ، ولو درسوها لوجدوا الاسلام هو المنهج الوحيد القادر على تغيير ظروفها الى الافضل . ولو تمعنا الامر لوجدنا أن موقفهم من الاسلام هو ضرب من الجمود والف العادة والتعصب لما تلقوه من معارف ، يعز عليهم أن يكون هناك ما هو خير منهـــا ، فهم يشبهون أضرابهم الذين أعرضوا عن الاسلام من قبلهم بحجة تمسكهم بما وجـــدوا عليه آباءهم قائلين ما حكاه القرآن عنهم :

« انا وجـــدنا آباءنا على أمة ، وانا على آثارهم مقتدون . قال : أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : انا بما ارسلتم به كافرون »(٣).

أما تأثير الغرب أو الشرق عليهم فهو مجرد دعوة وهم مسئولون عن قبولها **« وما كان لى عليكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لى ، فلا تلومونى ولوموا أنفسكم »(٤)** .

---

(١) انظر د. محمد شوقى الفنجرى فى بحثه المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع ســـابق .

(٢) انظر للمفكر الفرنسى ، جاك اوسترى « كتابه » الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى فى طبعته الفرنسية عام ١٩٦١ أو فى ترجمته العربية ، دار الفكر ، دمشق ، ترجمة الدكتور نبيل الطويل .

(٣) سورة الزخرف ، الآيتـــان رقم ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة ابراهيم ، الآية رقم ٢٢

وهكذا تعددت الاسباب التى جعلت فكرة الاستقطاب تسيطر ، ويتكرس الايمان بها ويشتد ، ويتسع مداها ويمتد ، من أسلوب التربية الى اسناد مهمة التفكير لغير المفكرين الى جهل يكاد يكون تاما من المستقطبين بالفكر الاسلامى ، الامر الذى ترتب عليه أوخم العواقب وأسوأ النتائج مما سنتبينه فى المطلب التالى .

المطلـب الثـالث

نتائج سـيطرة فكرة الاسـتقطاب

لقد تمخضت سيطرة فكرة الاستقطاب بين المناهج الواردة من أوربا عن الكثير من النتائج السيئة ، وعادت بأوخم العواقب على الفكر الانمائى والتنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى . وهذا المطلب سيضع ايدينا على هـذه النتائج وذلك فى فروعه الثلاثة الآتية :

الفرع الأول — تعقيم العقل :

أول ما جنته سيطرة فكرة الاستقطاب وأخطره هو ما أدت اليه من تعقيـم العقل وشل قدراته التى اتيحت له كى يبحث وينقب من أجل الوصول الى ما نحن فى حاجة اليه فى ميدان منهجة التنمية الاقتصادية ، فلقد حبسته الفكرة فى مدارها ، ووجهت كل قواه نحو هضمها والتشدق بصدقها ، وتقديم البراهين والادلة على صحتها . فانقسمت جهود العقل فى عالمنا ما بين منافحة عن المنهج الرأسـمالى ، وداعية للمنهج الاشتراكى ، فاذا فشل احدهما فى تحقيق ما علق عليه من آمال ، انصرفت جهود العقل إلى اصطناع تبريرات ، تلقى المسئولية عن كاهل المنهج المتهم ، لتعلقها برقبة الاستعمار ، والحرب التى يشنها على دعاة التقدمية ورسل المادية التاريخية ، ان كان المنهج الفاشل هو المنهج الاشتراكى ، وتنصرف جهود العقل الى تحميل عملاء الشيوعية المندسين هنا وهناك مسئولية تعويق عمـل الاداة الخفية للمنهج الرأسمالى ، ان كان المنهج الفاشل هو الرأسمالية ، وفى الحالتين لم يسمح المستقطبون لانفسهم عند الشعور بالفشل والوقوف عليه ، لم يسمحوا لانفسهم بالتفكير فى أى منهج بديل لهذين المنهجين اللذين انجبتهما التجربة الاوربية الحديثة فى الشرق والغرب ، وبذلك تم ما نسميه بتعقيم العقل وتعطيله عن أداء مهمته ، فليس مهمة العقل فى هذا المجال غير البحث الدائب والتفكـير

المستمر لصياغة منهج يستجيب لمتطلبات المرحلة والظروف التي تمر بها البلاد الاسلامية ، ولم يخلق ليحضر نفسه فيما القاه اليه العقل الاوربي من مناهج .
ولو كان لدى هؤلاء المستقطبين عقل غير معطل ، لاتضح لهم عند أول نظرة عقلية ان موقفهم فيه من التناقض اضعاف ما فيه من الانسجام . فلو كان الممكن من المناهج الانمائية هو الموجود منها ، لما وجد المنهج الاشتراكي ، ولتم الاكتفاء بالمنهج الرأسمالي ؟ واذا تركنا هذا جانبا فأي منطق عقلي يعطي عقول الاوروبيين حق ابتكار المناهج ويحول بيننا وبين ذلك ؟ ومتى تم الاتفاق على قفل باب الاجتهاد في ميدان المناهج الانمائية ؟ لكنه العقل الذي تم تعقيمه من الصعب ان تجعله يستجيب للتفكير على هذا النحو ، فقد جنت عليه فكرة الاستقطاب وحرمتنا من أثمن ما تملك الامم ، الا وهو فكرها ونتائج عقلها ، يوم أن رضي مفكرونا الاستقطاب مبدأ لهم .

الفرع الثاني ــ اقامة الأمة على الطريق الخاطىء :

الجناية الثانية التي جنتها فكرة الاستقطاب علينا هي وضعها الأمة الاسلامية على طريق خاطىء لا يصل بها الى هدف ولا يقربها من غاية ، بل يجعل جهود التنمية المبذولة تصب كلها في اناء بغير قاع لا يمسك منها شيئا . تنقضي الفترة تلو الفترة والحقبة تلو الحقبة ، وتنظر الامة فيما حققته فتجد الاناء فارغا ، ويطالبها المستقطبون باعطاء الاناء فرصة أخرى فلعله لعلة ما لم يتمكن من الاحتفاظ بما وضع فيه من جهود ، وما دروا ان الاناء لا يصلح للاحتفاظ بشيء داخله .

ان الطريق الرأسمالي والطريق الاشتراكي لن يصلا بنا الى تحقيق التنمية الاقتصادية مهما اتيحت امامهما الفرص ومهما مد المستقطبون لهما آجال التطبيق ، ذلك أنهما يفقدان القدرة على النجاح ، فهما منهجان أرضيان نبتا من أرض معينة وبيئة معينة وكانا فعالين في هذه البيئات ، وليس هناك ما يجعل لهما صلاحية أو يضمن لهما فعالية خارج البيئات التي يحملان خصائصها ويمثلان وجهة نظرها في الحياة وأهدافها .

ومن ثم فان فكرة الاستقطاب حرمت الأمة الاسلامية من فرصة انتشال نفسها بسرعة عقب أول فشل اصيبت به على يد المنهج الاول ، وما كان لها أن تجرب المنهج الثاني ولا ان تتخبط بالعودة مرة أخرى الى منهج سبق فشله أو أن

تجمع بين المنهجين اذا فشل كل منهما بمفرده لولا سيطرة فكرة الاســـتقطاب وجنايتها على الامة . وبهذا ضلت الامة طريق التنمية ومنهجها المستقيم ، وجنت ذلك استمرار التخلف وتعقد مشاكل التنميـــة .

الفرع الثالث ــ اعاقة اكتشاف المنهج الاسلامي :

بينا أن الايمان بفكرة الاستقطاب من الغالبية العظمى من دارسى التنمية الاقتصادية ومنظريها ، قد أدى الى تعقيم العقل وحرمان الامة من امكانياته ، أى أن الامة حرمت من الجهود العقلية التى كان من الممكن أن تصل الى منهج يملك القدرة على الأخذ بيدها فى مدارج التقدم ، اذ يضعها على الطريق السليم ، ويحشد طاقاتها لصالح التنمية الاقتصادية ، فتؤتى ثمارها فى أقرب وقت ممكن.

لقد حرمتنا فكرة الاستقطاب هذه من اكتشاف المنهج النابع من بيئتنـــا المتضمن لعناصر حضارتنا والمعبر عن خصائصنا ، الا وهو المنهج الاسلامى ، ففكرة الاستقطاب كانت أكبر عائق فى طريق اكتشاف المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لأنها لو لم تسيطر لكانت الفرصة أكبر لتوجيه الطاقات الفكرية ــ التى استنزفت فى الاستقطاب والتصارع بين المنهجين الرأسمالى والاشتراكى ــ الى عملية اكتشاف هـــذا المنهج ، ولكنا اليوم نملك من الدراسات الانمائيـــة الاسلامية التى صقلتها التجربة وأثرتها التطبيقات ما يغنينا عن استيراد ما لا يستورد اطلاقا الا وهو الفكر ، ولكان لنا من منهجنا المستقل ما يحمى ذاتيتنا ، ويصون هويتنا ، ويمنع أمتنا من أن تذوب فى غيرها كما يراد لها ذلك أن التقليد الفكرى انما ينشأ من اعجاب المقلد بالمقلـــد ، واذا اعجبت امة بأمة أخرى ، كان ذلك بداية لذوبانها فيها ، وكانت بداية التحلل ، وكم كان المصطفى صلوات الله وسلامه عليه محقا عندما حذرنا من التشبه بغيرنا من الامم حتى فى وحدات السلوك الصغيرة أو فى الهيئة والمظهر حتى لا تجر هذه الى ما هو أكبر منها ، وتصل الى التقليد الفكرى واستيراد المناهج وعندها يحدث لنا ما نشكو منه اليوم ونجنى نتائجه تخلفـــا وضياع شخصية وفقدان هوية ، لولا بقية من رمق يحفظها علينا ديننا مع بعدنا عنـــه .

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لبيان المدى الذى وصلت اليه فكرة الاستقطاب رسوخا وسيطرة ، ولتحديد الاسباب التى مكنت لها من ذلك ، والنتائج التى ادت اليها. وفى هذا السبيل توصل البحث الى ما يلى :

١ — سيطرت فكرة الاستقطاب على المجالين النظرى الاكاديمى والعلمى التنفيذى فمؤلفات التنمية لدينا لا تعرف من المناهج التنموية الا ما يدور فى فلك المنهجين الاشتراكى والرأسمالى ، كما أن التطبيق لا يعرف الا الصور المشتقة منهما أو الجامعة بينهمـــا .

٢ — ترجع اسباب هذه الظاهرة الى اسلوب التربية الذى يقـــوم على امامة اوربا وسيادة نظرياتها التربوية من ناحية ، وعلى اعطاء مهمة التنظير الى مـــن لا يملك مقوماتها من ناحية ثانية ، والى جهل هؤلاء بتراثهم وتنكرهم له من ناحية ثالثـــة .

٣ — أما نتائج هذه السيطرة فقد جناها العالم الاسلامى تعقيما لأثمن ما يملك وهو العقل ، وتعويقا لجهود التنمية بوضعها على طريق خاطىء لا ينتهى بتقدم، وحرمانها من امكانية اكتشاف المنهج السليم فى وقت مبكر ، ووضـــع العقبات الخطيرة أمام هذا المنهج السليم ، حيث تربت اجيال شبت على ادمان الاستقطاب، فردها الى الفطرة السليمة أمر امامه الكثير من الصعاب والعقبات .

ولكن ما مدى صحة الفكرة فى ذاتها ، وهل تقبل الصمود أمام النظر السليم ، وهل كان لمعتنقيها من عذر فى اعتناقها ، ان ذلك ما سنبحثه فى البحث التالى .

المبحث الثالث

تقويم فكرة الاستقطاب فى مناهج التنمية

تمهيـــد :

قامت فكرةالاستقطاب على المستوى النظرى الأكاديمى وعلى المستوى العملى التنفيذى ولم ينج من سيطرتها الا أولئك الذين منحـوا عقلا عصمهـم ، وهداهم الى النظرة الأعمق والرؤية الأفسح ، فلم يحجـروا على عقولهم ولم يحرموها نعمة الانطلاق فى التفكير والبحث والاكتشاف . وفكرة الاسـتقطاب تحتاج منا الى ان نحسم الحديث حولها بتقديم تقويم منطقى لها يضـعها فى نصابها الصحيح ، ويكشف عن حقيقتها وقيمتها العملية .

فما وزن هذه الفكرة بين الافكار ؟ وما قيمتهـا الذاتية ؟ وهل نجـد لهـا اثباتا من منطق عقلى ، أو تأييدا من واقع عملى ، أو دليلا من وحى الهى ؟

ان مهمة هـذا المبحث هى عرض هذه الفكرة على المنطق العقلى والواقع العملى والفكر الاسلامى، لنتبين ان كانت هذه الفكرة تحتوى على اثارة من علم أو تمت بوشيجة الى عقل ، أو تستند الى نجاح واقعى عملى ؟

وقد تكفل بذلك فى مطالبه الثلاثة الأتية :

المطلب الاول : الواقع العملى وفكرة الاستقطاب .

المطلب الثانى : المنطق العقلى وفكرة الاستقطاب .

المطلب الثالث : المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب .

المطـلب الاول

الواقع العمـلى وفكرة الاستقطاب

تمهيـــد :

ايمكن لنـا الحكم على فكرة الاستقطاب من سلوك مصدريهـا الينـا تجاههـا ؟ هل يمكن اعتبار تطبيقهم لها من عدمه مؤشرا ، على مدى صحتها ؟ فان كانوا طبقوهـا أو يطبقونها فى واقعهم العملى كان ذلك دليلا على صحتها ،

وان كانوا يرفضونها اليوم ورفضوها فى المــاضى كان ذلك دليلا على بطلانها وعدم تأييد واقعهم لهــا ، ومن ثم يكون تصديرها الينـــا لحاجة فى نفس يعقوب •

فلنسأل اصحاب المناهج التى يدور حولها الاستقطاب على أرضنا ، هل قام مجتمع رأسمالى باستيراد المنهج الرأسمالى من غيره ، أم هل قــام المجتمع الاشتراكى باستيراد منهجه من غيره ؟ وهل يستوردون الفكر حتى على المستوى الادنى ، مستوى حل المشكلات ؟

ان ذلك ما سيتضح لنا من فروع هــذا المطلب الثلاثة الاتيـــة :

الفرع الاول : هل استورد مجتمع رأسمالى المنهج الرأسمالى من غيره ؟

نقصــد بهــذا التساؤل أن نتبين : هل استوردت فرنسا مثلا المنهج الرأسمالى من انجلترا ؟ أم قامت الاراضى المنخفضة باستيراد المنهج الرأسمالى من الاراضى الالمــانية ؟

ولو تمعنــا تاريخ هذه البلاد وقيامها بتحقيق تنميتها لوجدنا واقعهــا العملى يشهد بأن شيئا من ذلك لم يحدث ، فلقد نشأ المنهج الرأسمالى واستنبت داخل كل مجتمع ، فجاء فى كل بلد منها يحمل سماتهــا الخاصة بهــا الى جانب السمات المشتركة للمنهج ، والتى تعكس السمات المشتركة للشعوب الاوروبية الغربية ، ومن ثم فاننا نسمع عن الرأسمالية الفرنسية ومدرستها الاقتصادية • كمــا نسمع عن الرأسمالية البريطانية ومدرستها الاقتصادية ، وما السمات المشتركة فى المنهج الرأسمالى فيهما الا انعكاس للسمات المشتركة بين الشعبين •

وهــكذا نرى أن أيا من الدول الغربية لم يقم باستيراد منهجه فى التنمية ، ومن ثم فهم لا يعترفون باستيراد المناهج ، ولعل الموقف التالى أبلغ دلالة على ذلك وهو خاص بالاشتراكية •

الفرع الثانى ــ هل استوردت روسيا الاشتراكية من غرب أوروبا :

لا خلاف فى أن الشيوعية والاشتراكية هى انتاج أوروبى غربى ، ومن ثم فلعل اعتناق روسيا لها دليل على صحة استيراد المنــاهج لدى البعض ، لكن

الحقيقة التى تظهر لدى الفحص الدقيق تظهر عكس ذلك تماما ، وأن روسيا لم تقم باستيراد الاشتراكية من غرب اوروبا قط ، بل بنت المنهج الاشتراكى من واقع البيئة الروسية ، بل لو كان المنهج يستورد ويتبنى دون علاقة لذلك بالواقع وما يناسبه ويصلح له لما قامت الاشتراكية فى روسيا : فالافكار الاشتراكية كانت أكثر انتشارا فى غرب أوروبا عنها فى روسيا ، والاحزاب الاشتراكية كانت فى الاولى أقوى منها فى الثانية وأعرق . فلماذا قامت الاشتراكية فى روسيا ولم تستطع أن تتخذ لها موطىء قدم فى انجلترا التى رشحها ماركس لقيام الثورة الشيوعية بها قبل غيرها ؟

الواقع أن المجتمع الروسى وطبيعة الحكم به منذ مئات السنين والسمات التى صبغ بها الشعب الروسى نتيجة ذلك ، هى التى جعلت الاشتراكية يمكن ان تستقيم منهجا للتنمية بها . يقول آرنولد توينبى « منذ بواكير القرن الرابع عشر كانت الاتوقراطية والمركزية هما الصفتان الغالبتان على نظم الحكم المتعاقبة فى روسيا ، وربما كان هذا التقليد بغيضا الى نفوس الروس لكنهم تعلموا لسوء الحظ ان يتحملوا هذا التقليد ربما لمجرد العادة جزئيا ، ولانهم من ناحية أخرى شعروا بأنه أخف ضررا من مصيرهم الآخر الا وهو انهزامهم على يد جيرانهم المعتدين ، ان موقف الاستسلام هذا الذى يتخذه الروس حيال نظام اوتقراطى للحكم أصبح تقليدا فى روسيا »(١) وهذا التقليد الذى درج عليه الشعب الروسى واصبح جزءا من تكوينه هو الذى مكن الاشتراكية بما تمثله من قهر وتسخير من أن تنبت فى الواقع الروسى وتعيش كمنهج وتحقق تنمية اقتصادية ، لكنه بالقطع لم يستورد من غرب اوربا ، فقد بينا (٢) ان الفكر الشيوعى الذى يمثله ماركس وانجلز ليس أكثر من نظرية لهدم الرأسمالية او نظرية فى الرأسمالية ، ولا علاقة له قريبة بالبناء الاشتراكى الذى قام فى روسيا وغيرها من الدول الاشتراكية . وهكذا لا نرى فى موقف الدول الاشتراكية التى نجح فيها هذا المنهج فى البداية أى نوع من الاستيراد فقد كان الفكر الشيوعى يملأ جنبات أوربا ، ولم ينجح الا فى البيئات التى يصلح لها وتصلح له .

(١) Toynbee, A. : The World and The West, Op. Cit. P. 12.

(٢) انظر الفرع الثالث من المطلب الثانى من المبحث الاول من الفصل الاول .

الفرع الثالث — هل تستورد الامم المتقدمة الفكر على مستوى حل المشكلات المـادية :

هنـا نريد أن نقف موقفا أكثر دلالة لننظر ان كانت البـلاد المتقدمة والتى تغـرى العالم باستيراد المناهج تقوم بالاستيراد حتى على المستوى الادنى والاقل أهمية ، أى مستوى حل المشكلات ، أم لا تقوم .

يجيبنا على ذلك الاقتصادى الامريكى المعروف « هلبرونر » عندما يتحدث عن ضرورة تغيير الكثير من الرأسمالية الامريكية فى الاتجاه الذى أشارت اليه الرأسمالية فى شعوب أخرى فيقول : « هـذا لا يعنى بالطبع أن أمريكا تستطيع أو ينبغى أن تقلد انجازات البلاد الاخرى . ان الانظمة شأنها شأن الانبـذة الجيدة لا تنتقل بسرعة وسوف يتعين علينا أن نجـد أساليبنا فى معالجة مشكلات الصحة والمدن والتخطيط القومى والفنون والتلوث والتعليم ، وهى أساليب قد تستمد الوحى من الانجازات الاجنبية ولكن يجب فى النهـاية أن تعكس اساليبنا نحن فى عمل الاشياء »(١) .

وهكذا يشجب المفكر الرأسمالى أن تستورد بلاده أسلوبا لحل المشكلات من مجتمع رأسمالى آخر ، ويقرر أن ذلك غير مجـد ، وعلى كل مجتمع أن يبحث عن أساليبه الخاصة لحل مشكلاته ، وان كان هناك تقليد فهو تقليد الغير فى انجاز التقـدم كما انجزه الغير ، أما منهج الانجاز فيجب أن يكون خاصا بالبـلد ، عاكسا لظروفه ، اذ لا يجـدى فيه استيراد .

وهكذا نتبين أن البـلاد التى تغرينـا بالاستقطاب من حول مناهجهـا ، تشجب هـذا الاتجاه فى واقعها ، ولا ترضى به سلوكا لمجتمعاتها ، ولم يحدث قط أن قلد مجتمع منها آخر حتى على مستوى حل المشكلات ، فهى تؤمن بأن الفكر لا يستورد . ويقوم موقفهـا هذا دليلا على بطلان فكرة الاستقطاب ، وعلى أن جهودهم المبذولة من أجل تكريسه لدينـا ، انما تهدف الى شىء آخر هو تحقيق مصالحهم ، وقد نقلنـا من قبل قول أحد علمائهم « ان كل ايديولوجية انمـا تخدم بوعى أو بغير وعى مصالح مخرجيها أو من ينشرونها » .

---

(١) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٥٠٣

المطلب الثـــانى
المنطق العقــلى وفكرة الاستقطــاب

تمهيـــد :

بينــا فيما سبق أن مضمون فكرة الاستقطاب يعنى الايمــان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده . وتقضى هــذه الفكرة بأن يتوزع المفكرون فى العالم الثالث بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ويتصارعون عليهمــا ، وتؤدى هذه الفكرة الى نتــائج يمكن اجمالهــا فى :

١ ــ الطريق الذى سلكته أوروبا هو الطريق الذى يتحتم على شعوب العالم الثالث أن تسلكه ، فللحضارة مسار واحد لا تحيــد عنه .

٢ ــ على شعوب العالم النامى أن تتطلع جهة الشمال لتلقى الفكر القادم من أعلى حيث تقطن الشعوب التى تفكر ، وعلى شعوب العالم الثالث أن تلهج بحمد الذين فكروا لهــا وقدموا لهــا المناهج جاهزة لتحل بها مشكلاتها .

هــذا هو مضمون فكرة الاستقطاب وما تعنيه حقيقة . فهل هى فكرة تقف تقف امام النقــد الموضوعى ، وتستساغ من العقل ؟

ان اجابتنــا على هــذا التساؤل تحملهــا الفروع الثــلاثة الآتيــة لهذا المطلب وهى :

الفرع الاول : موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة .

الفرع الثانى : موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب .

الفرع الثالث : موقف العقل من أن الموجود من المناهج الانمائية هو ما يمكن ايجــاده .

الفرع الأول ــ موقف العقل من فكرة السير الخطى للحضارة :

رأينا أن مضمون فكرة الاستقطاب يستلزم تسليم المؤمنين بها بأن التنمية عملية وحيدة المحتوى والاتجاه ، وتستلزم سير الحضارة الإنسانية فى خط واحد

وعليه يكون التخلف الذى تعانيه البلاد النامية هو مجرد تأخر زمنى فحسب ، وأن الدول النامية ستصل الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة بعد فترة من الزمن ، وما عليها الا أن تسير على الطريق وتسلك نفس السبيل ، وتستخدم ذات المناهج ، فالحضارة مسار خطى سارت فيه من قبل ، وستسير فيه من بعد ، وكل الذى يتبدل هو مركز الاشعاع الذى انتقل من الشرق الادنى القديم الى روما واليونان ، ثم الى العرب ثم اوروبا ، وأخيرا امريكا . فالحضارة واحدة وصورتها الاخيرة هى الحضارة الاوروبية ، وان كان مركز الاشعاع هو امريكا ، فليست امريكا الا امتدادا وجزءا من الحضارة الاوروبية .

هذه هى الفكرة التى تتضمنها فكرة الاستقطاب فهل هذه الفكرة صحيحة ؟ وهل لدى العقل ما يثبتها ؟ أو على الاقل مالا ينكرها ؟

لننظر ثم نحكم ، ان الفكرة السابقة يمكن أن يرد عليها ما يلى :

أولا : المسار السابق المحدد لسير الحضارة يجتزىء الحضارات العالمية فى حضارة حوض البحر الابيض المتوسط ، متجاهلا حضارات أخرى لم تسلك فى هذا التسلسل ، وربما كان لها شأن أكبر من حضارات البحر الابيض المتوسط مثل الحضارات الهندية والصينية واليابانية وحضارات أمريكا الجنوبية التى عاصرت الفراعنة .

ثانيا : ليس هناك دليل على أن حضارات حوض البحر الابيض هى حلقات فى حضارة واحدة .

اذا فالتسلسل السابق منقوض جوهريا بتجاهله حضارات عريقة فى مواطن أخرى ، ولا يقوم دليل عليه فى نفس المنطقة التى صيغت الفكرة عنها .

ومن ثم فان العقل لا يقبل أن الطريق واحد وان التخلف مجرد تخلف زمنى ، كما أن هذه الحجة تعنى أن تقدم البلاد المتخلفة رهن بتخلف البلاد المتقدمة ريثما ينتقل مركز الاشعاع وموطن الحضارة ، وكلها مقولات لا يقوم عليها دليل ولا يصدقها الواقع . فلماذا تقدمت اليابان ولم تنتظر ان يحل عليها الدور فى الحضارة مع بقية اخواتها من دول العالم الآسيوى ؟

وحتى لو كانت الفكرة السابقة صحيحة فهل البلاد النامية تريد أن تصل فعلا الى ما وصلت اليه الحضارة الاوروبية ؟ أن هذه الحضارة ليست فى جوهرها كما يبدو مظهرها خالباللالباب ، فان القريبين منها ، الذين وهبوا بصيرة نفاذة لا يرضونها حضارة ويعلنون أنها حضارة « شيئية » أى تقوم على الاشياء لا على انسانية الانسان ، بل انها سحرت الانسان لعالم الاشياء سواء فى ذلك صورتها الليبرالية أم صورتها المخططة »(١) .

انهم كذلك يشجبون نمطها الانمائى ويرمونها بأنها حضارة مستنفدة ومبددة للموارد غير المتجددة بصورة غير طبيعية ، ملوثة للبيئة ومخربة لها بصورة غير عادية ، حملت المجتمعات تكاليف باهظة دفعتها الشعوب ولازالت تدفعها(٢) وهى من بعد ذلك لم تقض على الفقر حتى فى أرقى دول هذه الحضارة ومركز اشعاعها(٣) وآخر مثالبها ما يحسه الفرد فى ظلها من شقاء . فهل مثل هذه الحضارة ينشد العالم الثالث ؟ وهل مثلها يستحق أن نتخلى من أجله عن قيمنا وحضارتنا وثقافتنا لنصبح مسخا مشوها لها ، استجابة لفكرة لا يؤيدها واقع ولا يشهد لها دليل ؟

ان العقل السليم يدرك ان الطرق الحضارية عديدة وان مساراتها كثيرة وان الاستقطاب فكرة لا يقرها الا من يرتضى العيش الفكرى السهل والثياب الفكرية الجاهزة ، يقول ادوارد ماسون « أن تجارب الغرب فى التنمية الاقتصادية قد لا تكون ملائمة لاحوال بعض البلاد المتخلفة ، وذات فائدة محدودة للبعض الآخر(٤) .

ويقول محمد أسد « ان ما يبدو لنا من الناحية العلمية البحتة — مفيدا

---

(١) د. رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢) دونليا هـ. ميدوز وآخرون ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار المعارف القاهرة ط ١ عام ١٩٧٦ ص ٤١ — ٧٥

(٣) روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى من اجل التنمية ، مرجع سابق ص ١٥

(٤) E. S. Mason, Economic Planning, Op. Cit. P 68.

لطائفة من الناس أو أمة من الامم لا يجب أن يكون ــ وفى الغالب لا يكون ــ مفيدا لطائفة أو أمة أخرى »(١) .

ومن ثم فان تجارب الغرب التى يشير اليهـا ادوارد ماسون ، ومحمـد أسد لا يعقل فى ظل ذلك ان يتم حولهـا هذا الاستقطاب ، فلا الحضارة ذات مسار واحد ، ولا الحضارة الاوروبية بصورتها اليوم مقبولة من المفكرين ، ولا تجاربهـا بمقطوع بفائدتها للغير .

الفرع الثانى ــ موقف العقل من فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب :

تعنى فكرة الاستقطاب ان الشعوب تتكون من فصيلتين ، شـعوب ذات قدرة على ابتكار المناهج ، وإخرى عليها ان تتلقى المناهج التى ابتدعتها الشعوب الاولى ، ورغم أن هـذه الفكرة تتناقض والفكرة السابقة عن مسار الحضارة ، والتى تعترف بحضارات العالم الثالث وقدرتها على الابداع ، الا أن فكرة الاستقطاب لا تتنبه لهـذا التناقض فهى فكرة غير منطقية فى ذاتها ومن الطبيعى أن تتناقض الاسس التى تقوم عليهـا .

وبرغم ذلك هل يقر العلم أو العقل أو الواقع المشاهد وجود فروق عقلية بين الشعوب ؟ أما العلم فقد اثبت ان تركيب العقل البشرى لا يختلف من شعب الى آخر بل ان العلم لم يجد فرقا بين مخ «اينشتين» والمخ البشرى لاى انسان. وأما الواقع المشاهد ، فان العالم الثالث يقـدم اليوم للعالم المتقدم العـديد من العقول التى تقوم عليها حضارته عن طريق ما يعرف باستنزاف العقـول الذى تمارسه الدول المتقدمة باغراء علماء العالم الثالث على الهجرة والاقامة بهـا .

ومن ثم فان الفكرة منقوضة علما وعملا ولا نجد لها حياة فى غير الفلسفات النازية ، وان اضمرتها نفوس الغربيين فعلا ، وليست التفرقة العنصرية بالولايات المتحدة وأوربا ، وامتداداتها الاستيطانية فى جنوب أفريقيا وروديسيا واسرائيل

---

(١) ليوبولدفايس ، محمد أسد ، منهاج الحكم فى الاسلام ، ترجمة منصور محمد ماضى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، عام ١٩٧٨ ص ٢٢

الا اضمارا لهــذه الفكرة ، كذلك فان ما عرف باسم رسالة الرجل الابيض أو عبء الرجل الابيض ، انمــا ينم عن هــذه الفكرة الباطلة والتي على أساسها قامت ظاهرة الاستقطاب حول مناهج التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث — موقف العقل من أن الموجود هو ما يمكن ايجاده من المنــاهج الانمــائية :

تلك هى جماع فكرة الاستقطاب ومظهرها فى نفس الوقت ، ففى نظــر المستقطبين لابد من أن نتبع منهجا من المنهجين لانه لابد من منهج للتنميــة ، وأوربا قد توقفت عند انتاج هاتين النسختين ولا يمكن ايجاد مناهج أخرى .

وليس هناك امتهان للعقل البشرى فوق امتهــان هذه الفكرة له ، والامتهان هنــا غير موجه للعقل فى العالم الثالث شأنه شأن الفكرتين السابقتين ، وانمــا هو امتهــان موجه للعقل الاوروبى أيضا ، ولعله لو تنبــه المستقطبون لهــذه السقطة لاقلعوا عن فكرة الاستقطاب .

أما كيف أن هذه الفكرة امتهان للعقل الاوربى فلانها تنكر عليه قدرته على إيجاد منــاهج جديدة غير ما اوجد ، وذلك تقييد له وتعطيل لقدراته . فالحقيقة أن العقل الاوروبى الذى انجب الرأسمالية والاشتراكية قادر على انجاب غيرهما لو تغيرت الظروف لديه وتطلبت منــاهج أخرى ؛ لانه عقل غير مستقطب ولا مستعمر فكريــا كعقول ابنــاء العــالم الثالث . بل ان العقــل الاوربى عندما يلقى للعالم الثالث بفكرة الاستقطاب يقوم هــو بالتحوير فى المنــاهج التى يطبقها حتى ليمكن القول بأن المناهج المطبقة اليوم فى اوربا الشرقية لا تمت الا من بعيد للاشتراكية التى عرفتها روسيا على يد « لينين » ومن هنــا جــاء الاتهــام الصينى لروسيا بالخروج على الاشتراكية « الماركسية اللينينية » كمــا أن الرأسمالية المطبقة اليوم فى اوروبا لا تمت الا من بعيد لرأسمالية آدم سميث ... فالاستقطاب والايمان بأن الموجود من المناهج هو ما يمكن ايجاده لا يقوم الا فى عقــول المستقطبين بوعى أو بغير وعى فى العالم الثالث .

واذا نظرنا الى أن جوهر التنمية هو الاعتماد على الفائض الاقتصادى

وطريقة استخدامه(١) فما الذى يجعل المنهج الاشتراكى أو الرأسمالى أو غيرهما هو طريق التنمية لا غير ؟ وما علاقة ذلك بجوهر التنمية ؟ ولماذا لا تكون هناك عشرات الطرق والمناهج ؟ وكلها تملك القدرة على تجميع الفائض الاقتصادى وتحسن استخدامه بما يحقق التنمية .

وهكذا يتبين لنا أن فكرة الاستقطاب لا تثبت امام النقد ، ولا يؤيدها دليل من عقل ، ولا وجود لها فى غير عقول المستقطبين الذين بليتبهم الدول النامية. أما من يصدرون الفكرة فهم أول من يدرك بطلانها ولا يطبقونها فى تعاملهم مع واقعهم .

المطلب الثالث

المنطق الاسلامى وفكرة الاستقطاب

تمهيد :

بينا ان فكرة الاستقطاب لا يؤيدها الواقع العملى فى البلاد التى تصدرها ، كما لا يؤيدها نظر عقلى . ويهمنا ان نعرض الفكرة على المنطق الاسلامى مرجعنا الحقيقى الذى نقر ما يقر ، ونشجب ما يشجب . فاذا اتجهنا صوب الفكر الاسلامى نستلهمه الرأى فى هذه القضية فأنه سيدلى بأكثر من موقف ، فهو بذاته ووجوده اجابة ، وباحترامه للعقل الانسانى يقدم اجابة ، وبانفتاحه على الفكر الانسانى الرشيد يقدم اجابة ، وبتعبير آخر هو يقدم اجابته الواحدة بثلاث طرق نتعرف عليها من فروع هذا المطلب الثلاثة الآتية :

الفرع الأول ــ احترام العقل الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

ليس هناك فكر عرفته البشرية أكثر احتراما للعقل من الاسلام ، تلك حقيقة لا يجهلها ملم بجوانب هذا الفكر ، فلقد جعل الاسلام العقل مناط التكليف، والتصديق بالاسلام والايمان بالله انما يقوم على أساس النظر العقلى فى الادلة

(١) بول أ. باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبلع ، دار العلم ، القاهرة ، بدون رقم ، عام ١٩٦٧ ، ص ٨٢

العقلية التى يقدمها الاسلام على صحته ، ولا يطلب من الانســان أكثر من ان يخلو الى عقله بعيدا عن غوغائية الجماهير ثم يعرض الاسلام على عقله فان أقره فليؤمن ، وان لم يقبله فليرفضه . يقول تعالى «**انما أعظكم بواحدة ، أن تقوموا الله مثنى وفرادى ثم تتفكروا**»(١) والى هذا الحد بلغ احترام الاسلام للعقل .

ولكن ما علاقة ذلك بقضيتنا ؟

ان العلاقة لجد وثيقــة ، فاذا كان الاسلام قد احترم العقــل وجعــله مناط التكاليف وطريق الوصول الى معرفة الحق ، فان مثله لا يقبل امتهان العقل باكراهه على وقف نشاطه بحجة ان عصر صياغة المناهج الانمائية قد انتهى ، وان ما قدمته أوربا منها فيه الكفاية ، فذلك امتهان للعقل لا ينفق فى سوق الاسلام . بل ان المنهج الذى يقدمه الاسلام ، يقدم القواعد الجوهرية المتعلقة بالناحية المذهبية ثم يترك للعقل أن يبتكر ويبدع من النظم ما يصلح لتنمية المجتمعات المتخلفة ، ومن ثم يقول الفكر الانمائى الاسلامى ان لدينا مذهبا واحدا والعديد من النظم تبعا لاختلاف الزمان والمكان وما ينتجه ذلك من تغير الظروف(٢) بل ان الفكر الاســلامى يقدم على لسان الامام الغزالى مبدأ بالغ الاهمية مضمونه انه لا يجوز بالنسبة للمسائل الاجتماعية الاحتجاج بأقوال السلف أو بما يقال له الاجماع على صورة الاطلاق (٣) فما بالنا اذا كان هذا السلف آدم ســميث ومالتس وماركس ؟

ان احترام الاسلام للعقل البشرى يجعله يشجب الفكرة المعطلة لنشاطه فى ميدان المناهج الانمائية ، أى يشجب فكرة الاستقطاب التى عششت فى رءوس مسئولى التنمية فى العالم الثالث والاسلامى .

---

(١) سورة سبأ ، الآية رقم ٤٦

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٠

(٣) د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص ١ عام ١٩٦٩ ص ٣١٥

الفرع الثانى — الانفتاح على الفكر الانسانى فى الاسلام وفكرة الاستقطاب :

يؤمن الفكر الاسلامى بأن الحكمة « الفكرة الصحيحة فى اى ميدان » هى ضالة المؤمن ينشدها ويبتغيها ، وحيثما وجدها أخذها ، لا يعنيه من اين جاءت . فهو انسانى النزعة لا عنصرى النزعة ، فأيا كان موطن العلم فالاسلام يحث اتباعه على طلبه فى مواطنه مهما تناءت . يقول عليه الصلاة والسلام « الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها أخذها » هكذا يتحدث الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فالمؤمن يتشوف الى الفكرة الصحيحة « الحكمة » تشوف من فقد حاجته اليها . ويقول عليه الصلاة والسلام « اطلبوا العلم ولو فى الصين »[1] أى مهما بعدت الشقة وطال السفر فان العلم خليق بأن تتكبد من أجله المشقات .

فهل هذا الفكر الانسانى ينظر بأدنى قدر من الاحترام الى فكرة الاستقطاب فى المناهج الانمائية ؟ انه لا ينظر اليها الا شذرا ، ولا تلقى منه الا المقت ، ولاينال معتنقها منه الا الرثاء له على ما فرط فى المنحة الالهية الكبرى الا وهى العقـــل .

وهكذا نرى ان انسانية الفكر الاسلامى انفتاحه على كل فكر سليم يستفيد منه ، يجعله ينكر فكرة الاستقطاب ويشجبها .

الفرع الثالث — وجود الاســلام ينفى فكرة الاستقطاب :

بينا ان احترام الاسلام للعقل وانفتاحه على الفكر الانســانى يجعلانه يشجب فكرة الاستقطاب ، وفى هذا الفرع نناقش طريقا ثالثا نستقى منــه موقف الاسلام من فكرة الاستقطاب . هذا الطــريق هو ما يمثله الاســلام بوجوده ، ذلك ان وجود الاسلام وان عميت عنه ابصار أطراف فكرة الاستقطاب هو فى حد ذاته نفى للفكرة ، ذلك ان الاسلام — كما يراه المنصفون من الغربيين لا كما نراه نحن فقط — طريق ثالث للتنمية يفضل المنهجين اللذين جرى حولها هذا الاستقطاب . يقول المفكر الفرنسى « جاك اوسترى » ان طريق التنمية الاقتصادية لا تنحصر فى الطريق الراسمالى والطريق الاشتراكى ، وانما هناك

---

(١) الجامع الصغير ، جـ ٦ ، ص ١٠٩ .

طريق ثالث راجح هو الطريق الاسلامى •• وان على المسلمين ان يبحثوا فى دينهم عن بذور التجديد الفعال ، فعندهم الرغبـــة فى ذلك ــ ولديهم كل العناصر الضرورية له » (١) • ولن نطيل هنا الحديث عن الاسلام كمنهج للتنمية ــ فان هذا البحث ليست له غاية غير ذلك ــ ونكتفى بأن نقول : ان وجود الفكـــر الاسلامى بما يمثله من منهج مستقل للتنمية الاقتصادية يختلف عن الاشتراكية والرأسمالية ، ينقض فكرة الاستقطاب من أساســها ، فالمناهج التى تعيش فى عالم اليوم هى على الأقل ثلاثة ، الرأسمالية والاشتراكية والاسلام الذى يعيش نظريا وعقائديا فى حياة الامة الاسلامية وان كان معزولا عن مجال التطبيق •

وبناء على ما سبق فانه اذا جاز لفكرة الاستقطاب ان تعيش فى العالـم الثالث غير الاســلامى ، فمــا كان لها ان تعيش لدينا حيث تعيش الشريعة الاسلامية ، والاطلاع عليها فى متناول أيدى المستقطبين وقد زعموا انهم من أهل العلم وحصلوا منه منتهاه •

« فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا فى الارض وتقطعوا ارحامكم ؟ اولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى ابصارهم ، أفلا يتدبرون القــرآن ؟ أم على قلوب اقفالها(٢) ؟

ولعل هذا البحث يستطيع ان يرفع الغشاوة عن اعين هؤلاء فيقرب المنهج الاسلامى خطوة الى ميدان التطبيق ، بتوفيق الله تعالى •

نتائج البحـــث

عقدنا هذا البحث لتقويم فكرة الاستقطاب الذى تحقق حــول المناهج الانمائية المستوردة فى العالم الثالث عامة والعالم الاسلامى خاصة • ومن أجل ذلك قمنا بعرض الفكرة على الواقع العملى ، ثم المنطق العقــلى ، ثم الفكر الاسلامى ومنطقه ، ونستطيع ان نلخص نتائجه فيما يلى :

(١) جاك اوسترى ، الاسلام فى مواجهة التقدم الاقتصادى ص ٢٥ ــ ٦٩ مشار اليه فى د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ وهامش ٢٢٠.

(٢) سورة محمد صلوات الله وسلامه عليه الآيات رقم ٢٢ ــ ٢٤

١ — ان الواقع العملى فى البلاد التى صدرت لنا هذه الفكرة لا يقيم لها وزنا فهى فكرة للتصدير كغيرها مما يصدره العالم المتقدم للعالم الثالث دون ان تستهلك محليا لديه .

٢ — ان المنطق العقلى يشجبها اذ يشجب فكرة السير الخطى للحضارة أو فكرة الاختلافات العقلية بين الشعوب وانقسامها الى شعوب مفكرة واخرى مستقبلة للفكر .

٣ — ان الفكر الاسلامى يشجبها بوجوده ذاته من ناحية ، كما أن موقفه من العقل الانسانى واحترامه ، وانفتاحه على الفكر الانسانى يشجبها من ناحية أخرى .

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة فكرة الاستقطاب القائمحول مناهج التنمية المستوردة فى العالم الاسلامى لنتبين مضمونها واسباب سيطرتها ثم قيمتها الحقيقة . ونستطيع ان نعرض أهم نتائج هذا الفصل فيما يلى :

١ — مضمون فكرة الاستقطاب يتلخص فى ايمان البعض بأن مناهج التنمية تنحصر فى الرأسمالية والاشتراكية دون ثالث لهما ، وتمتد جذور هذه الفكرة الى اليوم الذى آمن فيه العالم الثالث بامامة الفكر الاوربى غداة السيطرة الاستعمارية لاوروبا على هذا العالم . وتقوم الدول صاحبة المناهج بتكريس فكرة الاستقطاب ومدها بالحياة سياسيا وفكريا واعلاميا لما يحققونه من ورائها من اهداف ومصالح .

٢ — ولقد سيطرت هذه الفكرة على المجالين الاكاديمى والتطبيقى لدينا وترجع أسبابها الى اسلوب التربية المؤمن بامامة أوربا ، كما ترجع الى اسناد مهمة التفكير الى من لا يحسنها ، والى جهل المفكرين التام بالاسلام .

٣ ـ ترتبت نتائج عدة على هذه الفكرة وسيطرتها ، فقد عقمت العقل عن البحث ووضعته على طريق خاطىء لا يؤدى الى تقدم ، كما أعاقت أمكانيـة اكتشاف المنهج الصحيح .

٤ ـ ومع كل هذا فهى فكرة لا يصدقها واقع العالم المتقدم الذى يصدرها ، كما أنه لا يقرها منطق العقل السليم ، ويشجبها وجود منهج ثالث معترف به منا ومن المخلصين من المفكرين الغربيين ، وهو يعيش نظريا وعقائديا فى حياة الامة الاسلامية ، ووجوده هذا يكسر فكرة الاستقطاب ويقضى عليها من أساسها .

الفصل الثالث

الفكر الاسلامى والتنمية الاقتصادية على مر التاريخ

تمهيـــد :

بينا فى الفصـل السابق ان العدد الأكبر من المهتمين بشـئون التنميـة الاقتصادية على المستويين النظرى والتطبيقى ، قد استقطبهم المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى ، فبينما يرى الكتاب الاشـتراكيون ان الرأسـمالية طريق مسدود أمام الدول النامية وأنه لا سبيل لتصفية الفقر والجهل والمرض ، وتوفير مستوى معيشة انسانى للملايين الفقيرة فى العـالم الثالث الا باختيار طريق الاشتراكية(١) ، اذ بالكتاب الرأسماليين يعلنون ان الطريق الاشتراكى فى التنمية لن يصل بالدول النامية الا الى العبودية ، وفقدان انسانية الانسان ، ثم لا يعودون بعد ذلك الا بما يعود به الحيوان من اشباع بيولوجى .

وهكذا يرى الرأسمالى بأخلاص ان الحضارة البشرية مهددة بالزوال اذا حلت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية ، ويرى الاشتراكى بأخلاص لا يقل عن اخلاص زميله الرأسمالى انه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية وهى الغاء النظام الرأسمالى واحلال النظام الاشتراكى محله ، وكلا الفريقين يضع قوانينه الخلقية على أساس من نظرياته الاقتصادية(٢) .

والمفكرون المسلمون فى هذه المعـركة التى لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، يرون صدق الطرفين . فالطريق الرأسمالى مثله مثل الطريق الاشتراكى كلاهما مسدود — على الأقل أمام العالم الاسلامى — ان لم يكن امام العالم الثالث أجمع ، كما يتهم انصار كل منهج المنهج الآخر . وأنه لابد من طريق ثالث يسلكه العالم الاسلامى ، ويكون قادرا بالسير فيه على حل مشـكلاته ، التى فشلت المناهج المستوردة فى حلها ، بحيث يطبق منهجا يملك القدرة على حشد طاقات الجماهير ، وتجنيدها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جـديد ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

(٢) محمد أسد ، منهاج الحكم فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٣

لقد اصبح واضحا من الفصلين السابقين ، انه ليس فى وسع نظام مــن الانظمة المتصارعة ــ سواء منها ما يقوم على الحرية الاقتصادية أم ما يقوم منها على التخطيط الاقتصادى ــ ان يحيل الفوضى القائمة فى العالم الاسلامى، الى ما يشبه النظام ، اذ هى تعالج مجتمعات ومناطق ليست لها بها خبرة ، ولا سابق معرفة ، تريد اكراهها على ان ترتدى زيا لم يقطع على قدها .

ان الحلول التى تقدمها هذه المناهج تقوم على مصالح متوهمة لفئات او طبقات قد لا تكون قائمة فى عالمنا الاســلامى ، والا فمتى قامت لدينا طبقــة « بروليتاريا » أم متى كانت لدينا طبقة رأســمالية ؟ واذا كانت هــذه أو تلك موجودة على سبيل الفرض فان هذه النظم تقوم على مصالح متوهمة لهذه الطبقة أو تلك ، تقوم على أهواء الناس ومطالبهم المادية ، وهيهات ان يتفق الناس على منهج اذا كانت مصالحهم المادية المتعارضة هى الحكم فى تحــديد المنهــج الصالح من غير الصالح .

فما لا شك فيه ان المنهج الرأسمالى يحقق مصالح فئة على حساب فئة أخرى ، كما ان المنهج الاشتراكى يضر بالفئات التى يخدمها المنهج الاول ، ولن نرضى الجميع ، طالما اننا نطبق مناهج يعترف مبدعوها ، بأنها تقــوم على اســـاس طبقى ، بل ان واحدا منها يعلن ان من بين اهدافه الأساســية ، اذكاء نيران الصراع الطبقى .

ان العالم الاسلامى لا يصلحه ويبنيه هــذا المنهج أو ذلك ، وانما هو فى حاجة الى منهج لاينتمى الى هذه الطبقة أو تلك ، الى منهج لا يتحزب للعمال او يمالىء رأس المــال ، الى منهج ينظــر الى الجميــع على أنهــم أعضــــاء أسرة واحــدة ، « وان التناقضــات الاجتمــاعية تعتــبر فى نظــر الاســلام كالسـالب والموجب ، للتعــاون والتكامل ، لا للتصــارع والاقتتــال »(١) ليكونوا جمــاعة تكمــل بعضهــا بعضــا ، لا ليتوزعوا شيعــا واحــزابا ، أو فئــات وطبقات . لقــد وجدت الفروق بينهم ــ ولا يملك أى منهــج فى الوجود ان يمحوهــا ــ ليعود صاحب الفضل بفضــله على من لا فضل له ؟

(١) د. محمد شوقى الفنجرى : ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

ليستخدم صاحب المــال ماله فى سد مصالح المجتمع والوفاء بمصالح ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، حتى ليكون هــو وغيره فى الانتفاع بمــاله ســواء « **فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم فهم فيه ســواء** »(١) هذا هو المنهج الذى يحتــاج اليه العالم الاســلامى ، وهو فى متناول يديه ، اذ هو يعيش فى ضمير الامة نظريا وعقائديا ، انه المنهج الاسلامى فى التنمية المشتق من الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، وفهم المسلمين لهما .

أنه منهج ينبع من بيئة الاسلام ، بقيمها الخاصــة التى تختلف عن قيم الغرب أو الشرق ، ومن ثم فله أهدافه الخاصة ومفاهيمه المستقلة ، ومصطلحاته وتعبيراته .

هذا المنهج بعد طول الفشل الذى لقيناه على يد المناهج المستوردة ، يمثل اليوم طوق النجاة الذى ان لم نتلقفه بسرعة ، هوينا الى ظلمات القاع . فهو المنهج الذى يحفظ هويتنا ، ويجعل لنا وجودا مستقلا لا وجودا ذنبيا ، هــو المنهج الذى يتحقق به التوافق بين مفاهيمنا واهدافنا الانمائية وبين قيمنا التى هى نحن ونحن هى ، هو المنهج الذى يحقق لنا المعاصرة والأصالة فى وقت واحد .

ولتحديد هذه المفاهيم وتلك الأهداف ، وبيان المصطلحات ، سنغوص فى أعماق تاريخنا الاصيل لنقف على هذا المنهج ، على مفاهيمه واهدافه ومصطلحاته وتعبيراته ، من ذلك التراث الضخم الذى خلفه لنا المفكرون الاسلاميون فى ميدان الانماء على مر العصور وعلى امتداد ١٤ قرنا من الزمان ، وذلــك من خــلال مباحث هذا الفصــل والتى تمثل الانتقال الطبيعى الى الباب الثانى الخاص بدراسة منهج التنمية فى الاسلام عقب دراسة تاريخ الفكر الانمائى فى هذا الفصل بمباحثه الثلاثة الاتيــة :

---

(١) سورة النحل الآية رقم ٧١

المبحث الاول : طرف من العطاء الفكرى الاسلامى للتنمية على مر العصور .

المبحث الثانى : من القمم الشامخة فى الفكر الانمائى « الامام على كرم الله وجهه » .

المبحث الثالث : من القمم الشامخة فى الفكر الانمائى « الامام أبو يوسف رحمه الله » .

وسنتعرف من هذه الدراسة التاريخية على مفاهيم وأهداف ومصطلحات التنمية فى الاســــلام .

المبحث الأول

طرف من العطاء الفكرى الاسلامى فى التنمية على مر العصور

تمهيـد :

لم ينقطع اسهام المفكرين المسلمين فى اثراء الفكر الاقتصـادى بعامة ، والانمائى منه بخاصة منذ عصر صدر الاسلام حتى اليوم ، وانما يتفاوت هذا العطاء بتفاوت حظ هذا الفكر من حكم الحياة الاقتصادية ، فيوم ان كانت الدولة الاسلامية تعيش عصرها الذهبى ، واستقلالها الفكرى ، واعتمادها على العباقرة من ابنائهـا فى حل مشكلاتهـا ، كان هذا العطـاء وفيرا والاسهـام غزيرا ويوم ان تبدلت أحوال الدولة ، انزوى هذا الفكر بين دفات الكتب واضـابير المؤلفات . فلقد توزعت الدولة دويلات ، وانقسمت الوحدة الى شيع وأحزاب ، تشاغلت عن التنمية والعمارة بالمنازعات التى انتهت بهـا الى الوقوع فى براثـن الدول الأوربية ، فمزاحمة فكر هذه البلاد للفكر الاسلامى ، بل حكم الواقع والحياة ، واستمر الفكر الاسلامى بين دفات الكتب واضابير المؤلفات . واليوم يحاول هذا الفكر ان ينتهز يقظة المسلمين الحديثة ، ويأمل ان يعود الى حكم الحياة من جديد ، بعـد أن افلست كل الافكار التى استوردت من الشرق أو الغـــرب .

وهذا المبحث سيختص بالقاء الضوء على الفكر الاســلامى فى مجـال التنمية ، خلال عصور الاسلام المنقضية منذ هجرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، الى هذا العام المتمم للمائة الرابعة عشر من عمر الاسلام .

وسنرى من خلال هذا العرض الموجز ان العطاء الاسلامى لم ينقطـع طوال هذه القرون وان اتصف بالغزارة فى عصر والاقلال فى عصر آخر ، طبقا لما عليه حال الدولة الاسلامية من نهضة أو تخلف ، وسنرى أن هـذا الفكر فى غزارته أو قلته هو فكر أصيل فى الحالتين ، ينم عن عبقرية فذة وتطلعات عميقة .

ومطالب هـذا المبحث المتضمنة لهذا العرض هى :-

المطلب الاول : الظروف المحيطة بالفكر الانمائى الاسلامى .

المطلب الثانى : مسار الفكر الانمائى الاسلامى .

المطلب الثالث : النهضة الحديثة للفكر الانمائى الاسلامى .

المطلب الاول

الظروف المحيطة بالفكر الانمائى الاسلامى

لقد احاطت ظروف بالفكر الانمائى الاسلامى ، جعلت له سمات معينة يختلف فيها عن غيره من الافكار التنموية لدى المجتمعات الاخرى ، تتمثل هذه الظروف فى أنه فكر كان يجب أن يخرج الى حيز الوجود بحكم الاسلام من ناحية ، وكان عليه أن ينشأ داخل اطار الدراسات الاسلامية الفقهية من ناحية أخرى . وهذان الظرفان استلزما ثالثا لهما ، هو حيوية هذا الفكر واستمراره مزدهرا برغم العوامل المحيطة المثبطة . وسنتبين كل هذه الظروف فى الفروع الثلاثة الآتية :

الفرع الاول — ضرورة الفكر الانمائى لفهم الاسلام :

لقد جاء الاسلام منهجا شاملا للحياة بشتى جوانبها ، وكان على المسلمين أن يتوافروا على فهم الكتاب الكريم والسنة المطهرة ، أصلا الاسلام ، ومتضمنا منهجه للحياة فى مناحيها المختلفة . فتلك فريضة اسلامية لابد من القيام بها ، والجانب الاقتصادى من الحياة بصفة عامة ، وما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، وتحقيق العمارة على وجه الارض بصفة خاصة منه ، يمثل جانبا من أهم الجوانب التى يتضمنها منهج الاسلام .

لذا كان من الطبيعى أن يكون فهم هذا الجانب والوقوف عليه أمرا ضروريا لفهم الاسلام ككل ، وكان على المفكرين المسلمين أن يتناولوا شئون التنمية الاقتصادية بالبيان ، وان يستخلصوا الصورة التنظيمية أو التطبيقية للمذهب الاسلامى ، والتى تتفق مع ظروف العصر والمكان فى صورة تنظيم يحكم الحياة الاقتصادية .

فكون الاسلام منهجا للحياة فى شتى جوانبها جعل من واجب المفكرين الذين يتعرضون لتبيـان هذا المنهج ان يتعرضوا للجوانب الاقتصادية فى المنهج الاسلامى العـام .

ومن هنا كان طبيعيا ان يكون المفكرون المسلمون هم أول من أسهم فى اثراء الدراسات الاقتصادية عامة والانمائية بوجه خاص الى حد افرادها بمؤلفـات خاصة بهـا(١) . فلقـد قدموا هذه الدراسات وهم بصدد توفرهم على فهم شريعة الاسلام وشرح أصولهـا ، وبيان احكامها التى تضمنها القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ومن هنا كان قولنا ان من الظروف الخاصة بنشأة الفكر الانمائى الاسلامى ، انه نشـأ استجابة ضرورية لفهم الاسلام والوقوف على تعاليمه فى كل مجالات الحياة والتى منها بلا شك المجال الاقتصادى الانمـائى .

الفرع الثانى — الفكر الانمائى الاسلامى نشأ فى حضن علوم الفقه والتفسير :

انطلاقا من الفكرة السابقة والخاصة بأن الفكر الانمـائى الاسلامى كان ضرورة لفهم الاسلام فى هذا المجال من مجالات الحياة ، فان ذلك قـد ترتب عليـه أن هـذا الفكر قد نشأ فى أحضان علوم الفقه وتفسير القرآن الكريم . فعلماء التفسير عندما يتناولون الكتاب الكريم بالبحث والدراسة فانهم يوضحون الجانب المتعلق بالتنميـة الاقتصادية وهم بمعرض شرح آيات القرآن . كما أن الفقهـاء وهم يفصلون احكام الشريعة وما تتضمـنه من جوانب اقتصـادية وانمـائية يدلون بنظراتهم واجتهاداتهم فى هذا المجال . ومن هنـا فانه لا يخلو مؤلف فقهى من تناول الجـانب الاقتصادى للمجتمع الاسلامى — اذ الفقه الاسلامى هو شرح لشريعة الاسلام التى تحكم مختلف جوانب الحياة — ان لم يكن هذا الجانب يستغرق معظم صفحات هذه المؤلفات ، ممثلا فى دراسة الركن الاجتماعى الاقتصادى من اركان الإسلام الا وهـو الزكاة ، وممثـلا أيضا فى دراسة جانب المعاملات ، وقيـام الافراد بكسب معاشهم ، بل ممثلا كذلك فى

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى : المذهب الاقتصادى فى الاسـلام (٤) مرجع سابق ص ١١٧ .

دراسة النظام السياسى ودور الدولة فى الحيـــاة الاجتماعية بعامة والاقتصادية بوجه خاص ، فهـــذه الجوانب التى تمثل المنهج الاسلامي في المجال الاقتصادى والانمائى تمثل الجانب الاكبر مما اشتملت عليـــه مؤلفات الفقهاء .

« ولاشك انه لو استخلصت الاحكام الاقتصادية من بين ثنايا هـــذه الكتب الفقهيـــة ودونت في أبحاث مستقـــلة لتوفر لدينـــا منها ما نسميه الاقتصـــاد الاسلامي » وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة ســـواء فى مجال الكشف عن المبادىء الاقتصادية التى جاء بهـــا الاسلام ، أو فى مجال بيـــان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية ، وكيفية اعمال مبادئه الاقتصادية(١) .

والى جانب الدراسات الاقتصادية والانمائية التى تضمنتها فصول ومباحث الكتب الفقهية فان بعض هؤلاء الفقهاء قام بافراد الدراسات الاقتصادية بمؤلفات خاصة بهـــا لا تشتمل إلا عليها . ولقـــد كان لارتباط الدراسات الاقتصـــادية الانمائية بدراسات الفقه الاسلامي فضل سرعة ظهور تلك الدراسات منذ الصدر الاول للاسلام ، حيث أن المجالات الفقهية كانت أول المجالات التي ألف فيهـــا المفكرون المسلمون ، ومن ثم كانت المجالات الاقتصادية من أولى المجـــالات المطروقة . وترتب على اقتصار البعض على تناولها داخل مؤلفاتهم الاقتصادية ، واهتمام البعض الآخر بافرادها بالتأليف ان اختلف مقدار اسهـــام كل مفكر فى هـــذا الجانب ، فتراوح بين الآراء الاقتصادية المتناثرة — والتى تجىء اثنـــاء بحث موضوع من الموضوعات ، أو تفسير آية من آيات القرآن الكريم ، أو شرح حديث من أحاديث المصطفى صلوات الله وسلامه عليه — الى تخصيص أقسام للجانب الاقتصادى داخل المؤلف ، الى افراد الجـــوانب الاقتصادية بكتب مستقلة . كذلك اختلفت هذه الاسهامات من حيث اهميتها وعمقهـــا ، من مجرد الملاحظات الاقتصادية البسيطة الى النظرة الاقتصادية العميقـــة الى النظريات والقوانين الاقتصادية العـــامة .

وهكذا كان لنشأة الدراسات الاقتصادية والانمائية الاسلامية داخل احضان علوم الفقه والقرآن ، ما أعطاها سمات خاصة منعكسة عليها بحكم هذه النشأة .

(١) المرجع السابق ص ١٦ .

الفرع الثالث — عدم تقيد الفكر الانمائى الاسلامى بالادوار التى مرت بها الدولة :

يرى الباحث أن الاسهام الفكرى الاسلامى فى مجـال التنمية لم يرتبط بالادوار التى مرت بها الدولة الاسلامية من قوة وضعف أو من وحدة وتفرق ، صحيح أن حظ هـذا الفكر من حكم الحياة الواقعية وترشيد حيـاة المجتمع قد اختلف بين فترات القوة والضعف ، فترات الوحدة والفرقة ، الا أن الاسهام الفكرى لم يتأثر كثيرا بهـذا وانمـا استمر فى العطاء وبقوة خلال العشرة قرون الاولى على الاقل ، ان لم يكن خـلال الاثنتى عشرة قرنا الاولى ، والسبب فى هذا — فى رأى البـاحث — يرجع الى الخاصية المحيطة به والمتمثلة فى ارتباطه بالفقه الاسلامى من ناحية ودراسات القرآن والحديث من ناحية أخـرى . فلقد استمرت هذه الدراسات فى نموها وازدهارها حتى فى عصور ضعف الدولة وتفرق كلمتهـا ، وتعدد الخلفاء وتكاثر الملوك والسلاطين ، بل لعل عددا كبيرا من أمهات كتب الفقه والتفسير والتى تحتوى على نظر اقتصادى وانمائى ثاقب ، كتب معظمهـا بعد خمسة قرون أو أكثر من صدر الاسلام . فبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد « الحفيد » كتب فى القرن السادس ﻫ ، والجامع لاحكام القرآن للقرطبى كتب فى القرن السابع ﻫ ، والشرح الكبير للامام الدردير كتب فى القرن الثانى عشر ﻫ .

بل أهم وأكبر مصنف فى الفقـه الحنفى وهو مبسوط السرخسى كتب فى القرن الخامس الهجرى ، وكذلك تحفة الفقهـاء للامـام علاء الدين السرقندى وشرحه بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للامام علاء الدين الكاسانى « ملك العلماء » كلاهمـا كتب فى القرن السادس ﻫ .

أما فى الفقه الشافعى فان مجموع النووى كتب فى القرن السابع ﻫ والاشباه والنظـائر للسيوطى كتبه فى القرن التاسع ﻫ ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج للامام شمس الدين الرملى كتب فى القرن العاشر ﻫ .

وأما فى الفقه الحنبلى فان « المغنى » لابن قدامة كتب فى القرن السابع ﻫ

واعلام الموقعين عن رب العالمين ، والطرق الحكمية فى السياسة الشرعية وكلاهما لابن القيم قد كتبا فى القرن الثامن الهجرى(١) .

ناهيك عن مفخرة الفكر الاقتصادى والاجتماعى فى الاسلام وهى مقدمة ابن خلدون والتى كتبت فى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) ومن ثم يتضح لنا بما لا يدع للشك مجالا ان الفكر الانمائى الاسلامى لم يتوقف عن العطاء بانحلال وحدة الدولة الاسلامية وانتهاء فترة المد الاسلامى ، كما يوضح لنا أن عباقرة الفكر الاسلامى لم يخضعوا للحكم الجائر القاضى بقفل باب الاجتهاد ، والحياة على تراث الآباء والأجداد ، فهو حكم يتناقض مع الاسلام وحكمه للحياة فى جميع مجالاتها . ومن ثم رأينا فى هذه الفترة مفكرين مسلمين ذوى اسهام كبير فى ميدان الفكر الانمائى ، ووضع الاصول السليمة لتحقيق العمران على ظهر الارض ، وان لم يكن هذا الاسهام بمثل الغزارة التى كان عليها فى صدر الاسلام والقرون الاربعة أو الخمسة الاولى ، ان الخاصية التى ربطت الفكر الانمائى بفقه الشريعة بصفة عامة قد كفلت لهذا الفكر استمرار العطاء رغم الحالة العامة للمجتمع .

المطلب الثانى

مسار الفكر الانمائى الاسلامى

لقد سلك الفكر الانمائى الاسلامى خلال مسيرته الطويلة منذ صدر الاسلام الى اليوم عدة مسالك ، وانتهج عدة طرق ، قدم من خلالها نفسه ، وأخذ بيد المجتمع الاسلامى فى طريق التقدم والازدهار يوم ان كان هذا الفكر يحكم المجتمع خلال عصر النهضة وصعود المجتمع الاسلامى ، ثم حفظ للمجتمع الاسلامى ذاتيته ، وأعلن عن حيويته اذ استمر فى العطاء برغم انتهاء فترة الرجوع اليه فى التطبيق بعد قفل باب الاجتهاد .

(١) انظر المرجع السابق بخصوص تواريخ هذه المؤلفات ص ١٤٢ ، ١٤٥ .

وتتمثل مسارات الفكر الانمائي الاسلامي فى ثلاثة مسالك هى :

١ ـ العطاء من خلال الدراسات الفقهية والقرآنية .

٢ ـ العطاء من خلال الدراسات المستقلة .

٣ ـ العطاء من خلال الدراسات المتعلقة بشئون الحضارة والعمران .

وسنتناول هـذه المسالك فى الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول ـ مسار الدراسات الفقهية والقرآنية :

كان هذا المسار هو اولى المسارات التى سلكتها الدراسات الخاصة بالفكر الانمـائى الاسلامى ، ولقـد قلنـا ان الفقهـاء كان ولابد أن يتناولوا المنهج الاسلامى للحياة من شتى جوانبه ، ومنها جانب الاقتصـاد والتنمية ، كما أن مفسرى القـرآن الكريم ، كان لابد من أن تكون لهم نظراتهـم الاقتصادية والانمائية ، وهم يتعرضون لفهم آيات الكتاب الكريم ومنها ما يضع أصول التنمية وتحقيق العمارة ، ويحـدد أهدافها ومراميهـا ويوضح سبلها وطرق تحقيقها . ولا نستطيع أن نحصى عدد من أسهم فى الفكر الانمائى الاسلامى من خـلال هذا المسار ، فهم فوق الحصر وأعصى على العـد ، فكل من كتب فى الفقـه الاسلامى كان يتعرض فى دراسته لموضوع الزكاة وكان يحدد لنـا وهو بهـذا الصدد ، موقف الاسلام من التخلف الاقتصادى « الفقر » وخطة الاسلام فى التخلص منه ، وتحقيق الغنى والتقـدم الاقتصادى . لقـد كانوا وهم بصدد تحديد ما يعطى الشخص من الزكاة يحددون مفهوم الغنى ومفهوم حد الكفاية ، والضمان الاجتماعى وكيف يتحقق ، والانتـاج وضرورة ممارسته ، والعمـل وضرورة اتخاذه رفيقا فى الحياة ، وكل ذلك من صميم الدراسات الانمائية ، بل كانوا وهم بهـذا الصدد يناقشون قضايا مثل مبدأ تقسيم العمل وأثره على الانتـاج ، وهم يستخلصون هذه الفكرة من حديث للمصطفى صلى الله عليـه وسلم يقول « اختلاف أمتى رحمة » فيفسره الغزالى بأنه اختلاف هممهم فى الصناعات والحرف حيث تقوم الحيـاة الاجتماعية على مبدأ تقسيـم العمل ،

فيقول : فانتظام امر الكل بتعاون الكل ، وتكفل كل فريق بعمــل ، ولو أقبــل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا »(١) بل ان الغزالي يسم احــد أبواب كتابه بعنوان « علم الكسب وطرقه »(٢) .

والدراسات الانمائية التي تضمنتها المؤلفات الفقهية تمتد على مســاحة الزمن الذى مر على الامة الاسلامية ، فلا ينقطع عطاؤها فى هــذا المجال حتى يومنــا هــذا ، فمؤلفات الفقه الاسلامى يكاد لا يخلو من احدها عقــد من العقود ، ناهيك عن قرن من القرون منذ صدر الاسلام ، ابتداء بمؤلفــات الامام الشافعى ومالك مرورا بمؤلفات الامام الدردير منذ قرنين مضيا وحتى نهضة الفقه الاسلامى الحديثة ممثلة فى مؤلفــات الامام ابى زهرة والشيخ محمد يوسف موسى والشيخ يوسف القرضاوى فى مؤلفه القــيم « فقه الزكاة » .

هــذا المسار من أهم المسارات التى سلكها الاسهام الاســلامى فى الفكر الاقتصادى والانمائى ، ولو قيض له من يقوم بجمع الجوانب الاقتصادية من هذه الدراسات لتكون لدينــا فعلا ما نسميه الاقتصاد الاسلامى ، بما يتضمنه من دراسات عميقة سواء فى مجال الكشف عن المبادىء الاقتصادية التى جاء بهــا الاسلام أم فى مجال بيــان حلول الاسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية ، وكيفية اعمــال مبادئه الاقتصادية(٣) .

ونفس المسار سلكته المنظرات الاقتصادية العميقة التى تراها عند مفسرى القرآن ، وجامعى أحكامه ، ابتداء من ابن جرير الطبرى مرورا بالجصاص فى كتابه « أحكام القرآن » (القرن الرابع) والقرطبى فى كتابه « الجامع لاحكام القرآن » (القرن السابع) فتفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين ابن كثير (القرن الثامن) ثم تفسير الالوسى فى القرن المــاضى ، فتفسير المنــار ،

---

(١) الامام الغزالى ، احياء علوم الدين ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ج ٢ ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ٧٦٠

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٦

لرشيد رضا ، أوائل القرن الحالى ، فتفسير الشيخ شلتوت منذ سنوات خلت ، ولا يخلو تفسير من التفاسير الكثيرة خلال الاربعة عشر قرنا الماضية من فكر انمائى على قدر من العمق والاهمية ، نحن فى حاجة الى اضافته الى ما يمكن استخلاصه من المؤلفات الفقهية ، فكلاهما نبع واحد ، كلاهما (التفسير والفقه) يرجع الى القرآن العظيم ، والسنة المطهرة .

الفرع الثاني — مسار الدراسات المستقلة :

ذلك هو المسار الثانى الذى سلكه الفكر الانمائى الاسلامى بقيادة عدد من أعلام الفكر الاسلامى بتخصيص مؤلفات تتناول الجوانب الاقتصادية من منهج الاسلام للحياة ، أى تتناول المنهج الاسلامى فى ميدان الاقتصاد ، على وجه العموم وميدان الفكر الانمائى بالتالى .

وهذه المؤلفات المستقلة فى الميدان الاقتصادى الاسلامى تمتد امتداد الدراسات التى تضمنتها كتب الفقه ، فتشمل تاريخ الاسلام كله ، تبدأ بمؤلف الامام ابى يوسف المعروف باسم « كتاب الخراج » فمؤلف يحى بن آدم القرشى والذى يحمل اسم الخراج أيضا ، والمؤلفان ظهرا خلال القرن الثانى من الهجرة ، وهما يشتملان على فكر انمائى متقدم(١) ، وهما اللذان جعلا الفكر الاسلامى يقدم اولى محاولات البشرية لافراد الفكر الاقتصادى بالتآليف المستقلة ، فلا يعرف تاريخ العالم المدون كتابا اقتصاديا يسبق هذه الكتب وبخاصة كتاب أبى يوسف .

وتستمر الدراسات المستقلة فى ميدان الفكر الاقتصادى فى مسارها فتعرض لنا الفكر الانمائى للاسلام خلال القرون التالية ، حتى لا يخلو قرن منها من مؤلف اقتصادى انمائى ذى شأن .

فها هو ذا الامام محمد بن الحسن الشيبانى (متوفى ٢٣٤ هـ ٨١٥ م) صاحب الامام ابى حنيفة وزميل الامام ابى يوسف صاحب الخراج ، يقدم لنا

(١) خصصنا لواحد منها وهو كتاب الخراج لابى يوسف المبحث الثالث من هذا الفصل لعرض فكره كنموذج للفكر الانمائى الاسلامى .

الثلث الاول من القرن الثالث الهجرى مؤلفة الاقتصادى الإنمائى الموسوم « الاكتساب فى الرزق المستطاب » وفى نفس الفترة من القرن الثالث الهجرى يقدم الامام أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤ هـ ٨٠٥ م) اوسع كتاب وأجمعه لكل ما يتعلق بالاموال فى الدولة الاسلامية(١) . ثم تخلف هذه المؤلفات مؤلفات تشبهها فى الموضوع وان حملت اسما مختلفا هو « الاحكام السلطانية أو السياسة الشرعية أو الحسبة » كلها تتحدث بصفة أساسية عن سياسة الدولة ودورها فى الحياة الاقتصادية ، نجد منها فى القرن الرابع الهجرى الاحكام السلطانية للماوردى الشافعى والاحكام السلطانية لابى يعلى الحنبلى ، ثم السياسة الشرعية لابن تيمية فى القرن السابع ثم تعود كتب الخراج الى الظهور ، فيؤلف الحافظ ابن رجب الحنبلى كتابه الاستخراج فى أحكام الخراج فى القرن الثامن الهجرى .

وهكذا تتصل سلسلة اعلام الفكر الاقتصادى الاسلامى فتغطى الفترة من تاريخ الاسلام حتى العصر التركى عندما يصل الإمام محمد أمين الملقب بابن عابدين ما لم ينقطع من هذه الدراسات خلال القرن التاسع عشر الميلادى ، ليأتى القرن العشرون الميلادى ، الرابع عشر الهجرى ليشهد النهضة الحديثة ، وعطاءها الفكرى فى ميدان التنمية الاقتصادية بمؤلفات اقتصادية اسلامية متخصصة سنتناولها فى المطلب التالى بمشيئة الله تعالى .

الفرع الثالث — دراسات فى الحضارة وأسباب العمران :

وذلك هو المدخل الثالث الذى ولج منه الفكر الاسلامى ليقدم لنا موقفه من الفكر الانمائى الاسلامى .

ولو لم يكن فى هذا الميدان غير مقدمة ابن خلدون لكفت اسهاما فكريا فذا للعالم الاسلامى فى ميدان الحضارة وأسباب الثروة وقيام العمران ، وتحقق التنمية الاقتصادية وعوامل هذا التحقق ، ثم أسباب الأنهيار الذى يصيب المجتمعات فيدفعها الى حالة التخلف .

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٨ .

ان ابن خلدون يقدم لنا دراسة مستفيضة فى نمو الثروة وأسبابه بلغ فيها مستوى لم يسبق اليه ، تماثل ـ ان لم تفق ـ دراسات آدم سميث فى نفس الموضوع والتى يضمها كتاب « ثروة الامم » ، ورغم أن بين صدور الكتابين ٣٩٤ عاما أى اربعة قرون فقد بحث فى مقدمته مقومات الحضارة ونشوءها ، وانتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادى ، ونظريات القيمة وتوزيع السكان ، ولا يختلف الكتابان الا اختلافا بيئيا .

ويمكن أن نقدم سطورا مقتضبة من الفكر الانمائى لابن خلدون :

لقد تناول أول ما تناول الشروط الضرورية الممكنة لبداية التنمية ، وجعل من أهمها وجود حكومة عادلة ذات سياسة رشيدة ، وقوانين مرعية ، تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم فيقول :

ان الملك اذا كان رفيقا انبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمران وأسبابه ، فتوفر ، ويعقد فصلا بعنوان « الظلم مؤذن بخراب العمران » يقول فيه: اعلم ان العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحقيقها واكتسابها لما يرونه من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم ، واذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها ، انقبضت ايديهم عن السعى فى ذلك ... والعمران ووفوره ، ونفاق أسواقه انما هو بالاعمال ، وسعى الناس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين ، فاذا قعد الناس عن المعاش ، وانقبضت ايديهم عن المكاسب كسدت اسواق العمران ، وانتقصت الاحوال وابذعر الناس فى الآفاق ، فخف سكان القطر ، وخلت ديارهم وخربت امصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ، لما انها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة »(١) ... ان حصول النقص فى العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لابد منه لما قدمناه ، ووباله عائد

(١) مقدمة ابن خلدون ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ فصل ٤٣ ص ٢٥٥

على الدولة ، ولا تحسبن الظلم انما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ، ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه(١)... واعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع فى تحريم الظلم ، فلما كان الظلم مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى اليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه لهما ، وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر .

ومن أشد الظلمات وأعظمها فى افساد العمران تكليف الاعمال وتسخير الرعايا بغير حق ... لان الرزق والكسب انما هو قيم أعمال أهل العمران ، فاذا كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخريا فى معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك ، وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر ... وان تكرر ذلك أفسد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى جملة ، فأدى ذلك الى انتقاص العمران وتخريبه(٢) .

ثم تحدث عن انشاء المدن وتعميرها بوصفها من أهم اجراءات تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية ، فجاء بما ليس فوقه فى هذا المجال ، يقول الدكتور محمد صالح فى ذلك :

عنى الاقتصاديون الاقدمون بشروط انشاء المدن ومواقعها ، ونخص بالذكر منهم آدم سميث ، وجان بابتست ساى ، ولا يتسع المقام لمقارنة آراء ابن خلدون بآراء هذين العالمين . ويكفى ان نقرر أن آراء ابن خلدون طريفة فى بابها ، صحيحة فى مجموعها ، وهى تدل على قوة ملاحظته وانه استفاد من تنقله بين مدن المغرب والمشرق فاستطاع ان يستخلص قواعد تعتبر أول ما وضع من نوعها(٣) .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٥٦

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٣) د. محمد صالح ، مجلة القانون والاقتصاد ، حقوق القاهرة السنة الثالثة ، ١٩٢٣ ص ٣٤٩

أما حديث ابن خلدون عن السكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية فانه حديث خبير بشئون التنمية فعلا ، اذ يرى ان زيادة السكان تؤدى الى تقسيم العمل وان تقسيم العمل يؤدى الى زيادة الانتاج ، وزيادة الانتاج تؤدى الى زيادة السكان مرة أخرى فيحدث تقسيم للعمل مرة أخرى يعقبه زيادة فى الانتاج وهكذا مرة ثالثة ورابعة ، فيكثر العمران ويتحقق التقدم . وهذه هى عبارة ابن خلدون .

« ثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك ، والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الاكثر من عددهم اضعافا ، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه ، واذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة ... وتوزعوا على تلك الاعمال او اجتمعوا ، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فانه حينئذ قوت لاضعافهم مرات(١) » .

فأهل مدينة أو مصر اذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالاقل من تلك الاعمال ، وبقيت الاعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف فى حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الامصار ويستجلبونه منهم باعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى » .

وقد تبين أن المكاسب انما هى قيم الاعمال ، فاذا كثرت الاعمال كثرت قيمها بينهم ، فكثرت مكاسبهم ضرورة ، ودعتهم احوال الرفه والغنى الى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب ، وهذه كلها أعمال تستدعى (أى تطلب) بقيمها ويختار المهرة فى صناعتها والقيام عليها ، فتنفق اسواق الاعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخروجه .. ومتى زاد العمران زادت الاعمال ثانية ثم زاد الترف تبعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستنبطت الصنائع لتحصيلها ، فزادت قيمها

(١) ليس هناك فرق بين هذا المثال ، ومثال الدبابيس المشهور الذى ضربه آدم سميث ليبين به أثر مبدا تقسيم العمل فى زيادة الانتاجية .

وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانية ، ونفقت سوق الاعمال بها اكثر من الاول وكذا بالزيادة الثانية والثالثة(١) ».

وهكذا يظهر لنا ان ابن خلدون يجعل العمل هو العنصر الحاسم فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بشرط أن تفسح الآمال أمام الناس وتصان قيم أعمالهم ، ولا تنتهب فتقضى على آمالهم ويقعدون عن السعى ، ومن ثم تسلب الامة اهم عناصر تحقيق التنمية وهو العمل . ولهذا نجد ابن خلدون يذكر للتخلف وخراب البلاد سببا نفسيا لم يسبق اليه احد من قبل ، وربما كان هو السبب الجوهرى للتخلف اللاحق بأقطار العالم الأسلامى اليوم ، هذا السبب يتمثل فى القهر الذى يوقعه الحكام الطغاة على شعوبهم ، مما يفقدهم الشعور بالعزة والرجولة والانسانية ، حتى اذا ندبهم الطغاة للدفاع عن الأوطان دعوا منهم نفوسا مستذلة ، وقلوبا وجلة ، ورجولة مفقودة ، فلم يصبروا على الحرب ساعات ، فهم قد تربوا على الجبن ، وليس هناك كبير فرق بين ذل هم فيه وذل متوقع من العدو . يقول ابن خلدون ان الملك اذا كان قاهرا باطشا منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذل ، ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم ، وربما خذلوه فى مواطن الحروب والمدافعات ... وان دام امره عليهم وقهره ، فسدت العصبية وفسد السياج من أصله بالعجز عن الحماية »(٢) .

بل انه يقرر أن الاستبعاد يؤدى الى اسراع الفناء الى الامة المستعبدة ، بسبب ما يحصل فى النفوس من التكاسل .. فيقصر الامل ويضعف التناسل ، والاعتمار انما هو عن جدة الامل ، وما يحدث عنه من النشاط .. فاذا ذهب الامل بالتكاسل .. تناقص عمرانهم وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم ، وعجزوا عن المدافعة عن انفسهم بما خضد الغلب من شوكتهم ، فأصبحوا مغلبين لكل متغلب ، وطعمة لكل آكل(٣) .

(١) المقدمة ، مرجع سابق ص ٣٢٥ .
(٢) المرجع السابق ص ١٢١ .
(٣) المرجع السابق ص ١٣٣ .

ثم يتحدث ابن خلدون عن وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية وصور النشاط التى من خلالها تتحول اعمال السكان الى قيم ومنتجات وعمران وتقدم ، فيتحدث عن الزراعة وعن التجارة وعن الصناعة . يتحدث عنها حديث العبقرى الذى لا يفرى فريه ، فيقول انها تمثل أوجه المعاش الطبيعية ويذكر ان المجتمعات تزاول الزراعة أولا ، فاذا تقدمت نسبيا ضمت الانشطة التجارية الى الزراعة ، فاذا ارتقى عمرانها ضمنت النشاط الصناعى الى الزراعة والتجارة(١) ، ويتحدث عن تقدم الصناعة التدريجى فيقول : لا يزال الفكر يخرج اصنافها ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل ، لا يحصل ذلك دفعة واحدة ، وانما يحصل فى ازمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الى الفعل (أى تحول الفكرة الى تطبيق) لا يكون دفعة لا سيما فى الأمور الصناعية ، فلا بد له اذن من زمان ، ولهذا نجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الا البسيط ، فاذا تزايدت حضارتها ، ودعت أمور الترف الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل(٢) .

وفى ثنايا المقدمة يتضح موقف ابن خلدون من التدخل الحكومى فى شئون الاقتصاد فيرى للدولة دورا كبيرا فى تحقيق العمران والتقدم ، غير أن هذا الدور يتمثل فى ازالة العقبات من امام نشاط الافراد ، وتمهيد السبل لهم كى تنبسط آمالهم ، وينشطون لتحقيق العمران . ويرى ان اشتغال الدولة بالتجارة مثلا مضر بالعمران مؤذن بخراب البلاد(٣) .

وليس ابن خلدون الا احد المفكرين الذين أثروا الفكر الانمائى الاسلامى ، بسلوك هذا المسار . ومنه يتبين ان الفكر الاسلامى — حتى فى الفترة التى تعتبر انتكاسا للدراسات الاقتصادية الاسلامية — يقدم مثل مقدمة ابن خلدون ، ذلك الأسهام العبقرى فى الدراسات الاقتصادية ، الى جانب العديد من الدراسات التى ظهرت فى هذه الفترة بالذات «القرن الخامس عشر الميلادى»

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٥ ، ٣٤٦

(٢) المقدمة ، مرجع سابق ص ٣٦٠

(٣) المقدمة ، مرجع سابق ص ٢٥٠ — ٢٥٢

متمثلة فى دراسات المقريزى فى الخطط وكتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة . العينى (بدر الدين محمود) مؤلف كتاب عقد الجمان ، والدلجى (على بن احمد) مؤلف كتاب الفلاكة والمفلكون . تلك الدراسات التى ركزت على كيفية تحقق العمـــران والتنمية والتخلص من الفقر والتخلف . وتعتبر كتابات هؤلاء المفكرون خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادى « نقطة البدء » للمدرسة العلمية الحديثة فى الاقتصاد(١) .

المطلب الثالـــث

نهضـــة الفكر الانمائى الاسلامى الحديثة

تمهيـــــد :

يمر الفكر الاسلامى فى المجال الاقتصادى بشتى فروعه بمرحلة مهمة فى مساره الطويل ، تمثل النهوض بعد كبوة ، واليقظة بعد غفلة . صحيح ان العطاء الفكرى كما قلنا لم ينقطع خلال عصور الاسلام كلها ، لكن الذى انقطع فعـــلا هو حكم هذا الفكر للواقع ، الأمر الذى جعل منه فكرا مجردا ، لذات الفكر دون ان يكون له صدى فى جنبات المجتمع ، ودون أن يأخذ بيد المجتمع بالتالى من التخلف الى التقدم ، ودن ان يســتفيد الفكر من تجــدد الحادثات ووقوع التغيرات الاجتماعية ، فلهذا فان النهضة الحديثة للفكر الاسلامى تمثل ثورة على هذا الوضع ، فهى ترفض الحكم الجائر بقفل باب الاجتهاد وان كان لم يخضع له كثير من مفكرى الاسلام على مر العصور ، وهى ترفض ان يظل الفكر الاسلامى يدور حول نفسه بين جنبات الكتب واطروحات العلماء ، وانما تصر على أن يخرج للميدان التطبيق ليحكم المجتمع وليأخذ بيده من واقعه المشين الى وضع يليق بتلك الأمة التى كتبت على جبين الدهر وفى سجل الحضارة صــفحات وضــاءة . وسنتناول تلك النهضة فى الفروع الثلاثة الآتيــة :

الفرع الأول : فتح باب الاجتهاد .

---

(١) د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر ، مرجع سابق ، ومشار اليه عند الفنجرى ـ المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٨ .

الفرع الثانى : تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى .

الفرع الثالث : ولوج الميدان التطبيقى فى المجال الاقتصادى .

الفرع الاول — فتح باب الاجتهاد :

أولى علامات النهضة الحديثة فى الفكر الاسلامى هى الدعوة القوية التى يحملها المفكرون المسلمون فى شتى المجالات بعامة وفى المجال الاقتصادى والانمائى بخاصة ، ويدعون فيها الى فتح باب الاجتهاد بعد ان افتى بعض العلماء فى القرن الخامس الهجرى بقفله ، فانتهى فى نظرهم عهد الاجتهادالمطلق ليحل محله الاجتهاد المذهبى ، اى الاجتهاد الذى يتم داخل قواعد المذهب . ولقد كان ذلك ضربة اصابت الفكر الاسلامى .

فلقد جاءت الشريعة الاسلامية كمنهج يحكم الحياة فى جميع المجالات وفى جميع الأزمان ، ولذا فانها وضعت القواعد الاساسية وتركت التفصيلات ليضعها المجتهدون على ضوء الظروف المتغيرة بتغير الازمان والاماكن ، ومن ثم فلا بد أن يستمر حق العلماء بهذه الشريعة فى انزال احكامها على الوقائع التى تحدث فى عصورهم والاقطار التى يعيشون فيها ، ويكون قفل باب الاجتهاد بمثابة تعطيل الشريعة الاسلامية ، والغاء الهدف من انزالها . والفكر الاقتصادى الاسلامى اليوم على هذا الرأى ، بل انه لم يكتف بالدعوة الى فتح باب الاجتهاد وانما تقدم وولج هذا الباب ، وقدم لنا موقف الاسلام من شتى القضايا التى استجدت وتتطلب ان يحدد موقف الاسلام منها . وهكذا فتح باب الاجتهاد قولا وعملا وامسك المجتمع الاسلامى بيديه أولى ثمار النهضة الحديثة .

الفرع الثانى — تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى :

من أهم المجالات التى ارتادها المفكرون المسلمون اثر ولوجهم باب الاجتهاد الذى فتح لهم أو فتحوه بأنفسهم ، هو المحاولة الناجحة لتأصيل الفكر الاسلامى ، ووضع المفاهيم الاساسية له فى متناول المفكرين ، ليستخدموها فى ابحاثهم وينطلقوا منها فى دراساتهم .

ومن أهم المفكرين الذين يمثلون هذه الظاهرة المفكر العراقى محمد باقر الصدر فى كتابه القيم الذى وسمه بـ «اقتصادنا» والضمير هنا يعود على المسلمين . لقد قدم باقر الصدر محاولة طيبة لتأصيل الفكر الاسلامى فى الميدان الاقتصادى ، وليجعله يقف فى شموخ أمام الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى اللذين اهتم هذا المؤلف بتقييمهما تقيما موضوعيا شـاملا ، وانتهى منـه الى تفوق الفكر الاسلامى ، والذى قدم فيه هذه الدراسة المسهبة . كذلك من أهم المفكرين المثلين لظاهرة تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى المفكر المصرى الدكتور / محمد شـوقى الفنجرى فى سلسة الاقتصاد الاسلامى التى قدم منها : ذاتية الاقتصاد الاسلامى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، التأمين فى الاسلام ، الى جانب مؤلفه الموسوم بـ « المدخل الى الاقتصاد الاسلامى » .

وقد وضع الدكتور الفنجرى مفاهيم واضحة للمذهب الاقتصادى الاسلامى وللنظام الاقتصادى الاسلامى والفرق بينهما ، كما كان له فضل تحـديد مفهوم «حد الكفاية» فى الاسلام . ذلك المفهوم الذى اتخذ منه هذا البحث جوهر المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية ، وبفضل هذين المفكرين وامثالهم ، توجد لدينا فكرة واضحة عن الاقتصاد الاسلامى وامكانية تطبيقه وطرق هذا التطبيق .

الفرع الثالث — ولوج ميدان التطبيق للاقتصاد الاسلامى :

لم تقتصر نهضة الفكر الاقتصادى الاسلامى الحديثة ، على ولوجها باب الاجتهاد وقيامها بتأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى فقط ، وانما اصرت على الخروج الى ميدان التطبيق ، لتجعل من الفكر الاسلامى الاقتصادى حاكما للمجتمع فى هذا المجال ، آملة فى ان تتمكن من الاخـذ بيد هذا المجتمع الذى استهوته المناهج المستوردة حتى ضيع من جهوده الكثير دون طائل ، بسبب ضياع الطريق الصحيح من بين أقدامه .

وتمثلت بواكير هذا الاتجاه فى المؤسسات التمويلية التى أشرف عليها مفكرون اقتصاديون مسلمون ، حملوا على عاتقهم مهمة وضع الفكر الاسلامى فى جانبه التمويلى موضع التطبيق ، ولقد حورب بعضها من اعداء الاسلام الذين لهم

مواضع اقدام كثيرة فى حكومات الدول الاسـلامية ، حتى تمكنوا من اخراجه من الميدان (١) ، ويصارع بعضها الآخر التيارات المعادية للاسلام والارضيات الاسلامية بالاسم ، المتنكبة جادة الطريق فى الحقيقة ، ولكنها برغم هذا وذاك محاولات شجاعة لتطبيق الفكر الاسلامى فى الميدان الاقتصادى فى واقع المجتمع ، حيث تتشوف الجماهير الاسلامية لان يتم حكمها بمنهج الاسلام فى شتى المجالات . وتلك المحاولات اذا تعددت مجالاتها أمكنها أن تخدم الفكر الاسلامى من نواح عدة ، تخدمه بتفاعلها مع الجماهير فتوقظ فيهم الروح الاسلامية وتغرس فيهم الايمان بصلاحية منهجهم قولا وعملا ، وهى تخدم الفكر الاسلامى من ناحية اخرى هامة تتمثل فى صقل هذا الفكر وتقديم الوقائع المحـددة التى تجعل الفكـر يستجيب لها فيقدم حلولا لمشكلاتها ، وبذلك تثرى الدراسات الاقتصـادية الاسلامية . وتضم المكتبة الاقتصادية الاسلامية الحديثة العديد من الدراسات التى نتجت عن هذا الاتجاه التطبيقى للفكر الاسلامى ، منها على سبيل المثال ، البنك اللاربوى فى الاسلام ، لمحمد باقر الصدر ، ومنهج الصحوة ، للدكتور احمد عبد العزيز النجار وغيرهم كثير .

وهكذا كانت نهضة الفكر الاسلامى الاقتصادى الحديثة والتى كان للجانب الانمـائى منها قدر كبير ، بل ان كل هذه الدراسات مهما تعـددت صـورها الاقتصادية ، انما تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية لرفع الوصمة التى تصم المجتمعات الاسلامية ، الا وهى وصمة التخلف الاقتصادى ، وتمكن الفقر من جنبات هذه المجتمعات رغم الامكانيات الكامنة بها ، والتى تستطيع ان هى وجدت الفكر السليم والمنهج الملائم الفعال ان تحقق التقدم الاقتصادى والاجتمـاعى فى فترة وجيزة .

وبعد هذا العرض الموجز لمسار الفكر الاقتصادى الانمائى الاسلامى من مصدر الاسلام الى اليوم ، فاننا سنتناول فى المبحثين التاليين نموذجين لهذا الفكر ، ونركز عليهما بقدر اكبر من العمق ، حتى نقف على نظراتهم الانمائية ، تلك النظرات التى ما زالت الى اليوم موضع العطاء ومكمن الاستفادة ، اذا هى بحق

---

(١) انظر د. احمد عبد العزيز النجار ، منهج الصحوة الاسلامية .

استجابة لدعوة الاسلام الى بذل الجهد الفكرى والعلمى لتعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك ان مبادىء العمارة وأسسها لا تختلف من عصر الى عصر أو من مكان الى مكان ، وانما الذى يختلف هو اعمال هذه المبادىء فقط ، فجوهر العمارة غير مختلف ، ولكن طرقها ، ووسائل تحققها وكيفية اعمال مبادئها هو الذى يناله التغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان،ومن ثم فاننا واجدون فى فكر هؤلاء الاسس الجوهرية لمنهج الاسلام فى التنمية الاقتصادية كما فهموها من الكتاب والسنة اللذين هما أكبر عون لنا اليوم على كشف هذا المنهج والذى يمثل الكشف عنه هدف هذا البحث وغايته الاساسية ولعل اختيار هذين المفكرين لضرب المثل على عمق الفكر الانمائى الاسلامى ، يمثل لنا مشكلة كبيرة ، فأمامنا الكثير من هؤلاء ، فمن نأخذ ومن ندع ؟ اننا نتعمد اختيار مفكرين لم يتناولهما احد من قبل بالدراسة المحددة ، فلن نختار عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولن نختار ابن خلدون أو المقريزى او غيرهم ممن كتب فى فكره الاقتصادى المؤلفات ذوات العدد ، وانما نختار مفكرين لم يصل الى علمنا افراد فكرهم الاقتصادى بالدراسة كما تم بالنسبة لغيرهم ممن ذكرنا ،هذين المفكرين هما :

١ — الامام على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

٢ — الامام ابو يوسف صاحب ابى حنيفة رحمه الله تعالى .

حيث نخصص للامام على كرم الله وجهه المبحث التالى ، وللامام ابى يوسف رحمه الله تعالى المبحث الذى يليه .

نتائج البحث

عرضنا فى هذا المبحث للاسهام الفكرى الاسلامى فى مجال التنمية منذ صدر الاسلام حتى اليوم ، وللمسارات التى سلكها هذا الاسهام . ولقد ابرز لنا هذا العرض ما يزخر به التاريخ الاسلامى من عباقرة ، افذاذ ، فى ميدان الدراسات الاقتصادية سواء فى مسار الدراسات الفقهية والتفسير ، أم فى

مسار الدراسات المستقلة ، أم فى مسار دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادى وخرجنا من هذا المبحث بما يلى :

١ — لم ينقطع عطاء الفكر الاسلامى فى مجال التنمية منذ صدر الاسلام حتى اليـوم •

٢ — هذا العطاء يبحث عنه فى مسالك ثلاثة سـار فيها هى : مسـالك الدراسات الفقهية وتفسير القرآن ، مسلك الدراسات الاقتصادية المستقلة ، مسلك دراسات الحضارة والتاريخ الاقتصادى •

٣ — ان نهضة الدراسات الاقتصادية الاسلامية الحديثة قد فتحت باب الاجتهاد من جديد ، وتقوم بدورها فى تأصيل الفكر الاقتصادى الاسلامى ، وترتاد مجال التطبيق فى بعض الميادين •

المبحث الثانى

الفكر الانمائى عند الامام على كرم الله وجهه

تمهيـــد :

من الذين قدموا اسهاما فكريا رائعا ونظرات انمائية عميقــة ، الامام على بن ابى طالب رابع الخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليه وعليهم • ولقد ولى الامر وقت اضطرابه وحمل المسئولية فى احرج الاوقات ، فلم تستقر له الاوضاع ، ولم تتح لة الفرصة ليطبق هذه النظرات الانمائية العميقة على واقع الحياة ، اذ شغلته المعارك والحروب الاهلية التى اســتغرقت كل ايام خلافته رضى الله عنه ، حتى ليقول ، لو استوت قدماى من هــذه المداحض لغيرت اشياء (١) •

وبرغم ذلك فان خطبه فى المسلمين ، ونصائحه لعامتهم وتوجيهاته لولاته ، وكتبه الى الامراء الذين اوفدهم لادارة أقاليم الخلافة ، تتضمن فكرا انمائيا يسامق أعلا النظريات الحديثة صدقا واكثرهــا صحــة •

لقد حفظ لنا التاريخ بعض تلك النظرات فى الكتاب الذى جمع فيه الشريف الرضى ما وصله من خطب ونصائح وكتب وعهود وتوجيهات الامام ، فى الكتاب الذى يحمل اسم«نهج البلاغة»(٢) ويكفى شهادة على عمق فكر الامام على وسعة علمه ، قول النبى صلى الله عليه وسلم «انا مدينة العلم وعلى بابها»(٣) وقول عبقرى الاسلام عمر بن الخطاب (ض) « لا بقيت لمعضلة ليس فيها ابو الحسن » •

وقارىء كتاب نهج البلاغة يقع نظره على جمل من القول يتمثل فيها فكر

---

(١) نهج البلاغة ـــ جـ ٤ ص ٦٦ (انظر الهامش الاتى) •

(٢) كتاب نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضى ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ، شرح الشيخ محمد عبده ، وقد شرح النهج من قبل شرحا اوفى ابن ابى الحديد ، وقد طبع بدار الشعب ، القاهرة كما طبع عدة طبعات اخرى •

(٣) رواه الطبرانى والحاكم ، انظر الكنز الثمين : ص ١٨٩

الامام الاقتصادى ، وموقفه من عدة قضايا تمثل جوهر التنمية الاقتصادية او ما اطلق عليه هو رضى الله عنه ، لفظ « العمارة » ذلك المصطلح الذى يعنى به فى الفكر الاسلامى معنى اوسع من مفهوم « التنمية الاقتصادية » بمفومها الحديث انطلاقا من قول الله تعالى **«هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها»**(١) اى طلب منكم عمارتها . واهم القضايا التى سنعرف رأى الامام على كرم الله وجهه فيها ، مضمون العمارة « التنمية » وما تعنيه وما تهدف اليه ، وسائل العمارة وكيف تتحقق ، ثم دور الدولة فى تحقيقها . وسنتناول ذلك فى مطالب ثلاثة هى:

المطلب الاول : مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على .

المطلب الثانى : وسائل العمارة فى فكر الامام على .

المطلب الثالث : دور الدولة فى تحقيق العمارة عند الامام على .

المطلب الأول

مضمون العمارة وما تهدف اليه عند الامام على

الفرع الأول — حكم العمارة :

فى مقدمة العهد الذى كتبه الامام للاشتر النخعى حين عينه على ولاية مصر يقول : هذا ما أمر به عبدالله على أمير المومنين ، مالك بن الحارث الاشتر ، فى عهده اليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها(٢) .

فى هذه المقدمة تلخيص لوظائف الوالى التى كلفه بها أميرة ، فهى تحدد لناوظائف الدولة عند الامام على كرم الله وجهه . وقد جمعها فى الاربعة المذكورة ، والتى منها عمارة البلاد . فعمارة البلاد اذا أمر واجب على الدولة ، ومهمة اساسية من مهامها .

---

(١) سورة هود الاية رقم ٦١.
(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ص ٨٢ — ٨٣

لكن لمـــاذا كانت عمارة البـــلاد على هذا المستوى من الاهمية عنـــد الامام على كرم الله وجهه ؟ وبعبارة أخرى لمـــاذا يرى الامام الوجوب حكمـــا لقيـــام الدولة لتحقيق عمارة البـــلاد ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تكشف عن هدف العمـــارة التى تهدف الى تحقيقـــه ، وهو ما سيتضمنه الفرع التـــالى .

الفرع الثانى — هدف التنمية الاقتصادية « العمارة » عند الامام على :

لقد حدد الامام هدف التنمية الاقتصادية فى كتابه الذى كتبه لمحمد بن أبى بكر رضى الله عنهما والى مصر من قبله ، وأمره أن يقرأه على أهل مصر ، وان يعمل بما احتواه . والذى احتواه الكتاب هو مواصفات المجتمع الذى يبغى الامام أن يقيمـــه على أرض مصر والاسلام ، ويدعو أهل مصر الى أن يشاركوا فى اقامته . ولقد كانت مصر أعز اجزاء الخلافة وأقربها من نفس الامام[1] ، يقول فى هـــذا الكتاب « يا عباد الله ، ان المتقين حازوا عاجل الخير وآجله ، شاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ولم يشاركهم أهل الدنيا آخرتهم ، اباح لهم الله الدنيا ما كفاهم به وأغناهم . قال الله عز وجل : «**من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟ قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون**»[2] سكنوا الدنيا بأفضل ما سكنت ، وأكلوهـــا بأفضل ما أكلت ، وشاركوا أهل الدنيا فى دنياهم ، فأكلوا معهم من طيبـــات ما يأكلون ، وشربوا من طيبات ما يشربون ، ولبسوا من أفضل ما يلبسون ، وسكنوا من أفضل ما يسكنون ، وركبوا من أفضل ما يركبون ، أصابوا لذة الدنيا مع أهل الدنيا وهم غدا جيران الله يتمنون عليه فيعطيهم ما يتمنون ، لا ترد لهم دعوة ، ولا ينقص لهم نصيب من اللذة ، **فالى هـــذا يا عباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله ، ولا حول ولا قوة الا بالله** »[3] وهـــذا الكتاب الرائع

(١) يقول الامام « اعظم اجنادى فى نفسى أهل مصر » جـ ٣ ص ٢٩ من نهج البـــلاغة .

(٢) سورة الاعراف ، الاية رقم ٣٢

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٣ ص ٢٦ — ٢٨ وايضا امالى الشـــيخ الطوسى ، مشار اليها فى اقتصادنا للباقر ، مرجع سابق ص ٥٧٢ واللفظ رواية الشيخ الطوسى .

لم يكن قصة يتحدث فيهـا الامام عن واقع المتقـين على وجه الارض ، أو واقعهم فى التاريخ ، وانما كان يستهدف التعبير عن نظرية المتقين فى الحياة ، وهو أميرهم — والمثل الذى يجب أن يحققه مجتمع المتقين على هذه الارض ، ولذا أمر بتطبيق ما فى الكتاب ، ورسم السياسة فى ضوء ما جاء فيـه من وصايا وتعليمـات • فالكتاب اذا واضح كل الوضوح فى ان اليسر المـادى الذى يحققه نمو الانتاج ، واستثمار الطبيعـة الى أقصى حـد ، هدف يسعى اليه مجتمع المتقين ، وتفرضه النظرية التى يتبناها ويسير على ضوئها فى الحياة(١) •

فالتنمية الاقتصادية ، وهى التى تسمح للمجتمع بأن يحقق هذا اليسر المـادى فى كل الوجوه ، انمـا تهدف — كما يلاحظ من الكلمات التى وضعنا تحتهـا خطا من كلامه — الى تحقيق الكفاية والغنى لافراد المجتمع ، وذلك بأن يحققوا أفضل مستوى من الاكل واللباس والسكنى ووسائل المواصلات وسائر أنواع الملذات والطيبات التى أباحها الله تعالى • وتحققها هدف يجب أن يسعى المجتمع اليه ، ويعمل بكل طاقته من أجله ، مع ملاحظة التزام تقوى الله تعالى التى هى جماع كل خير كمـا يقول الامام عنها عندما يخطب المسلمين فيقول :

ان تقوى الله تعالى دواء قلوبكم ، وشفاء مرض اجسادكم ، وصلاح فساد صدوركم ، وطهور دنس أنفسكم •• ومن أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوهـا ، واحلولت له الامور بعد مرارتها ، وانفرجت عنه الامواج بعـد تراكمهـا ، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها ، وهطلت عليه الكرامة بعـد قحوطهـا ، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورهـا ، وتفجرت عليه النعـم بعد نضوبها ، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها »(٢) •

ذلك هو هـدف العمارة عند الامام ، اقامة مجتمع المتقين ، ذلك المجتمع الذى يتمتع بأعلى مستوى من طيب الماديات والتزام تقوى الله تعالى ، ذلك

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق جـ ٥٧٣

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٢ ص ١٧٣ — ١٧٤

الهدف الذى يزداد أمامنا وضوحا عندما يحدد لنا الامام مضمون ومفهوم التنمية والعمارة والذى سيتبين من الفرع التالى •

الفرع الثالث — مضمون ومفهوم التنمية « العمارة » :

رأينا أن الامام رضى الله عنه يرى وجوب تحقيق التنمية الاقتصادية والسعى الى ذلك بتقوى الله تعالى ، وأنه يرى تحقق مجتمع المتقين على ظهر الارض هدفا لهـا ، ذلك المجتمع الذى يتمتع فى ظله كل فرد بأفضل مستوى من المعيشة • وجعل هذا المجتمع هدفا للتنمية ، يبين لنـا موقف الامام من توزيع ثمار التنمية ، حيث يتاح فى ظل المجتمع الذى يدعو الى اقامته مستوى كريم من العيش لكل فرد ، غير أن الامام يحدد موقفـه هذا صريحا وبكلمات واضحة ، فى موطن آخر عندما يرى أن التنمية الاقتصادية او العمـارة لا يكفى لتحقيقهـا رفع مستوى الانتاج الى أقصى حد فقط ، أى أنها ليست مجـرد زيادة الدخل القومى أو زيادة دخل الفرد فى المتوسط ، كما يرى ذلك الفكر الحديث ، وانما تتطلب الى جانب ذلك مستوى الاستهلاك المرتفع لجميع أفراد المجتمع ، سواء منهم من لديه القدرة على تحقيق ذلك لنفسه أم من يعجـز عن ذلك ، اذ على الدولة أن تقوم بتحقيق هذا المستوى للصنف الثانى من الناس •

ويتضح موقف الامام هـذا من نصوص ثلاثة نوردهـا تباعا فيما يلى :

١ — يقول الامام على كرم الله وجهه :

« ما جاع فقير الا بما متع غنى »(١) •

اذ يستشف من هذا النص ان الامام يرى ان النقص فى مستوى الاستهلاك الذى يصاب به فقير ، هو الوجه الآخر لشخص متخم استخدم من متاع الدنيا فوق احتياجاته أو على الاقل فوق حقه فى موارد المجتمع — تلك الموارد التى يرى الامام ان بهـا الكفاية لسد حاجات الناس انطلاقا من قوله تعالى **« وآتاكم من كل ما سألتموه »**(٢) • وان وجود هذا الوضع ، فقير يجوع وغنى يتمتع ، علامة

---

(١) نهج البلاغة جـ ٤ ص ٧٨ •

(٢) سورة ابراهيم الاية ٣٤

على سوء التوزيع فى المجتمع ، وان الله سبحانه وتعالى سيحاسب على سوء التوزيع هـذا ، ومن ثم تجب ازالته اتقاء لعـدم قيام الحجة للمجتمع عند الله تعالى « **وكل فاعذر الى الله فى تادية حقه اليه** »(١) .

٢ — يقول الامام على لواليه على مصر ، بعد أن أمره بتحقيق العمارة واتخـاذ الوسائل المؤدية اليها من زراعة وصناعة وتجارة ، يقول له عن الفقراء الذين لا يحققون لانفسهم المستوى المعيشى المطلوب ، « **احفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك ، وقسما من غلات صوافى الاسلام فى كل بلد ، فان للاقصى منهم مثل الذى للادنى ، وكل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنـك عنهـم بطر** »(٢) ، فورود هذه الاوامر ، بعـد الامـر بتحقيـق العمارة والتنمية من العناية بشئون التجارة والصناعة والزراعة واحكام الولايات والامانات،يوضح موقف الامام من كيفية توزيع ثمـار التنمية ، بأن يكون لهؤلاء نصيب محدد من الدخل القومى يتكفل به لهم « بيت المال » ويوضح الامام ان ذلك حقهم وحق الله تعالى الذى جعـله لهم فى ثمرات التنمية « **احفظ اللـه ما استحفظك من حقه فيهم** » وينبه الامام الى آفة خطيرة تصيب المجتمعات عندما تحقق الغنى والوفرة المـادية ، اذ تطغى هذه الوفرة ذوى القدرة الاقتصادية والسياسية فتنسيهم تحقيق جانب هام من العمـارة والتنمية هو « العدالة الاجتماعية » فيقول كرم الله وجهه « **كل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلك عنهم بطر** » والبطر هو طغيان بالنعمة(٣) والغفلة عن حق جميع الفئـات فى نصيب عادل من الدخل القومى يتناسب مع العمل والبذل من ناحية ، ومع الحاجة من ناحية أخرى طبقا لمنهج الاسلام فى التوزيع (٤) .

٣ — بلغ الامام الغـاية التى ما بعدهـا غاية فى اشتراط « العـدالة الاجتماعية » جزءا جوهريا من مضمون ومفهوم العمارة عندما يقول : ان الرعية

(١) نهج البلاغة جـ ٣ ص ١٠١

(٢) المرجع السابق ، جـ ٣ ص ١٠١

(٣) محمد عبده ، شرح نهج البلاغة ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم او تاريخ ، جـ ٣ ص ١٠١

(٤) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، رسالة ماجستير ، تجارة الازهر ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٣

لا يصلح بعضها الا ببعض ، ولا غنى ببعضها عن بعض ، فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة ، ومنها قضاة العدل ، ومنها عمال الانصاف والرفق ، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس ، ومنها التجار وأهل الصناعات ، ومنها ذوو الحاجة والمسكنة ، وكلا قد سمى الله سهمه ، ووضع على حده فريضته .. وفى الله لكل سعة ، ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه »(١) « وكل فاعذر الى الله فى تأدية حقه اليه »(٢) .

فهذه هى فئات الامة قد جعل الله فى خزائن أرضه وجهود عباده وطيبات رزقه ما يسعهم « فى الله لكل سعة » ، ومن ثم يكون حصول كل فرد منهم على ما يصلح شأنه ، ويعيش به فى مستوى مجتمع المتقين السابق تحديده ، حق على الدولة ، « ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه » .

فمضمون العمارة أو مفهومها عند الامام على كرم الله وجهه، لا يقتصر على زيادة الانتاج أو رفع مستوى الدخل القومى ، وانما تقوم عدالة توزيع الدخل المنتج جزءا لا يتجزأ من مضمون تحقيق العمارة . ويكل الامام مهمة تحقيق عدالة التوزيع هذه الى الدولة ، فهى جزء من مشاركتها فى تحقيق العمارة — اذ هى تشارك بدور هام فى تحقيق العمارة والتنمية لا يقتصر فقط على تحقيق عدالة توزيع ثمار العمارة — ويجعل الامام عدم قيام الدولة بتحقيق العمارة بعامة وجانب عدالة التوزيع منها بخاصة ، خيانة عظمى ، فيقول كرم الله وجهه « **ان أعظم الخيانات خيانة الامة ، وأفظع الغش غش الائمة** »(٣) كما يقول عن جانب العدالة من العمارة وعظم مسئولية الدولة عنه « **بؤسا لمن كان خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسائلون والمدفوعون والغارم وابن السبيل** »(٤) فهؤلاء سيكونون خصما للدولة ممثلة فى رئيسها امام الله تعالى ان هى لم تقم بدورها فى تحقيق الجانب الهام من العمارة والتنمية الاقتصادية ، الا وهو تحقيق العدالة فى توزيع ثمار التنمية . فالتوزيع العادل لثمار التنمية جزء

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٣ ص ٨٩ — ٩١

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق جـ ٣ ص ٢٧

(٤) المرجع السابق جـ ٣ ص ٢٦

من مفهومها فى فكر الامام على كرم الله وجهه وبهـذا يتبين لنـا ان التنميـة والعمـارة التى يجب على الدولة أن تقوم بهـا نهدف الى تحقيق مسـتوى الحيـاة الكريمه كأفضـل ما يكون عليه مجتمع المتقين ، وأن هـذا المسـتوى يتضمن لتحققه تحقق العدالة الاجتماعية وان التوزيع العادل جزء جوهرى من مفهوم ومضمون العمارة والتنمية الاقتصادية فى فكر الامام على كرم اللـه وجهـه .

المطلب الثـانى

وسائل العمـارة فى فكر الامـام على (ض)

تبينـا موقف الامام رضى الله عنه من القيـام بالتنميـة والهدف من ذلك وما تعنيه التنميـة فى فكره . أما كيف تتحقق بالفعـل ، فلقـد رسم الامام لعامله على مصر الطريق واضحا ، وبين له كيف يسير عليه موفقـا ، حدد له شروطا يجب استيفاؤها قبل بذل الجهد المباشر للقيـام بالعمارة ، فهى شروط ممهـدة لابد منها لنجاح اى سعى انمـائى وتتمثل فى :

١ — تحقيق التماسك الاجتماعى وتوفير الرضـا الشعبى أولا .

٢ — اقرار الامن والنظام ثانيا .

٣ — القيام بصور النشاط المختلفـة من زراعة وصناعة وتجارة وسائر الاعمـال الأخرى .

وسنتناول كل ذلك فى فروع هـذا المطلب الثلاثة كما يلى :

الفـرع الاول — التماسك الاجتماعى والتنميـة :

يجعل الامام على كرم الله وجهه من تحقيق التماسك الاجتماعى بـين المواطنين ، بما يعنيه من اقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة ، لتحقيق رضاء النـاس عن حكومتهم ونظامهم ، يجعل منه شرطا لابد منه لتحقيق العمارة وبنـاء التنمية الاقتصادية ، فهو الذى يمكن قوى التنمية من الانطلاق . واذا لم يتحقق هذا التماسك ، فان كل جهود تبذل لتحقيق التنمية لن تثمر غـير

الايغــال فى التخلف ، واضطراب الامر وعدم استقامته . يقول الامام لواليه : « اياك والاستئثار بمــا الناس فيه أسوة »(١) ، « أنصف النــاس من نفسك ، ومن خاصة أهلك ، ومن لك فيه هوى من رعيتك ، فانك ان لم تفعل تظلم .. وليس شىء أدعى الى تغيير نعمة الله ، وتعجيل نقمته من اقامة على ظلم »(٢)

« لا تقطعن لاحد من حاشيتك وحامتك قطيعة ، ولا يطمعن منك فى اعتقاد عقــدة تضر بمن يليهــا من الناس فى شرب أو عمل مشترك »(٣) ثم يقول له : ان احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق ، وقلة علم بالامور ، والاحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه ، فيصغر عنــدهم الكبير ، ويعظــم الصغير ، ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل .. ثم ان للوالى خاصة وبطانة فيهم استئثار وتطاول وقلة انصاف فى معاملة الناس ، فاحسم مادة اولئك بقطع أسباب تلك الاحوال »(٤) .

هــذه هى نصائح الامام لواليه فى هــذا المقــام ، مقام تحقيق التماسك الاجتماعى ، اذ كلهــا موجهة الى هدف محدد ، هو أن يكون الحكام وخاصتهم ومن يلوذون بهم والناس سواء ، فينصف الحاكم كل مواطن من نفسه وخاصة أهله ومن له هوى فيه من رعيته وان يحول بين هــؤلاء والاستئثار بشىء من المكاسب والمغانم فوق غيرهم من عامة النــاس . ولكى يتحقق ذلك بالفعل يطلب من الوالى ان يخرج للناس ويختلط بهم ليعرف الحقائق على وجهها ، حتى لا تتكون من حوله « مراكز القوى » التى تريه الامور كمــا تراها ، الى حد أن يصغر عنده الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالبــاطل ، ويأمره بحسم مادة هؤلاء وقطعهــا .

وتلك هى المقدمة الاولى لتحقيق التماسك الاجتماعى بين فئــات المجتمع فلا تتكون فئات تجعل من أداة الحكم وسيلة لتحقيق المنــافع لها ، وتتكون

(١) نهج البــلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٠٩
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٥
(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٥
(٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٣ ، ١٠٤

مراكز القوى ، التى تفتت المجتمع الى طبقة ذات حظوة ، وجماهير ذات سخط وغضب لا يجمعها الا ترقب زوال الحكم والخلاص من سيطرة مراكز القوى هذه . وهذه النتيجة هى ما يحذر الامام واليه منها ، فيدعوه الى أن يكون من بين أهدافه التى يعمل لها المقدمة الثانية لتحقيق التماسك الاجتماعى ، وهى الظفر برضا الجماهير الشعبية عن سياسة الحكم ، بتفقد شئونها وجعل الحكم وسيلة لتحقيق مصالحها فيقول « ان افضل قرة عين الولاة استقامة العدل فى البلاد وظهور مودة الرعية ، وانه لا تظهر مودتهم الا بسلامة صدورهم ، ولا تصح نصيحتهم الا بحيطتهم(١) على ولاة امورهم وقلة استثقال دولهم . وترك استبطاء انقطاع مدتهم ، فافسح فى آمالهم وواصل فى حسن الثناء عليهم ، وتعديد ما أبلى ذوو البلاء منهم ، ثم اعرف لكل امرىء منهم ما أبلى ، ولا تضيفن بلاء امرىء الى غيره ، ولا تقصرن به دون غاية بلائه ، ولا يدعونك شرف امرىء الى أن تعظم من بلائه ما كان صغيرا ، ولاضعة امرىء أن تصغر من بلائه ما كان عظيما(٢) .

وبهذه العدالة ، واعطاء كل ذى حق حقه ، واضافة الجهد الى صاحبه ، تستقيم الامور ، ويتحقق الرضا الشعبى عن سياسة الدولة وتحرص الجماهير على دوام العهد الذى تنعم فيه بتلك الرعاية ، وتتسع فى ظله آمالهم التى تفسح الدولة المجال لتحققها فتحقق التنمية الاقتصادية .

غير ان الامام يلاحظ أن الجماهير ربما ترى فى تصرفات الدولة غير ما فيها ، وتفسرها على غير حقيقتها ، مما يوشك أن يفصم عرى التماسك الاجتماعى ان استشرى ذلك الشعور . فلهذا ينصح واليه بما يمكنه من المحافظة على التماسك الاجتماعى وحمايته من الهزات ، وذلك بالوضوح ، وتفسير سياسته للشعب ، والاسباب الكامنة وراء سلوكه فيقول « وان ظنت

---

(١) حيطة من مصدر حاطه بمعنى حفظه وصانه اى بمحافظتهم على ولاة امورهم وحرصهم على بقائهم — محمد عبده — شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٩٢

(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٩٣

بك الرعية حيفا ، فاصحر(١) لهم بعذرك ، واعدل عنك ظنونهم باصحارك ، فان ذلك رياضة منك لنفسك ورفقا برعيتك ، واعذارا تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق »(٢) — فاذا فهمت سياسة الدولة على غير حقيقتها ، فان الحكمة تتطلب توضيح هذه السياسة وازالة أسباب الاتهام بتوضيح الامور التى ربما تجهلها العامة — ويرى الامام فى هذا المسلك عدة فوائد ، منها :

١ — تدريب الحكام على العدالة وعدم التجبر والتعالى على الجماهير .

٢ — الرفق بالرعية حيث لا يتركها فى بيداء الجهل بأسباب تصرفات الدولة الامر الذى يدعوها الى ركوب شطط الامر .

٣ — ومنها أيضا ، تقويم الرعية واعادتها الى الطريق الصحيح أى طريق التماسك الاجتماعى والرضا عن سياسة حكامها ، بسبب اصحارهم باعذارهم وراء كل تصرف لا يفهم من الرعية على وجهه الصحيح .

ثم يوجه الامام نظر واليه الى أن يجعل من تحقيق الرضا الشعبى غاية اساسية من غايات حكومته ، مهما كره ذلك أصحاب المصالح الخاصة أو سخطوا عليه ، فيقول :

ليكن أحب الامور اليك اوسطها فى الحق وأعمها فى العدل وأجمعها لرضا الرعية ، فان سخط العامة يجحف برضا الخاصة ، وان سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة ، وليس أحد من الرعية اثقل على الوالى مؤنة فى الرخاء ، وأقل معونة له فى البلاء ، وأكره للانصاف ، واسأل بالالحاف ، وأقل شكرا عند الاعطاء ، وابطأ عذرا عند المنع ، واضعف صبرا عند ملمات الدهر من الخاصة ، وانما عماد الدين وجماع المسلمين ، والعدة للاعداء ، العامة من الامة ، فليكن صغوك لهم وميلك معهم »(٣) .

---

(١) الاصحار الظهور ، من اصحر اذا برز فى الصحراء اى وضح لهم سبب ترارك .

(٢) السابق ج ٣ ص ١٠٥

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٨٦

فالحكم عند الامام علي ، لمصلحة العامة من الامة ، صفوه وفوائده وجهوده لهم ، وميله وهواه معهم . فهم عماد الدين وجماع المسلمين وباذلوا الجهود فى الشدة والرخاء •

واذا كانت هذه هى أهمية العامة من الناس ، فكيف ينصح الامام عامله بخصوص دور الدولة تجاههم ؟ يقول الامام فى ذلك : ليس شىء بأدعى الى حسن ظن راع برعيته من احسانه اليهم وتخفيفه المئونات عليهم ، وترك استكراهه اياهم على ماليس قبلهم ، فليكن منك فى ذلك أمر يجتمع لك به حسن الظن برعيتك(١) أى فليكن منك احسان لهم وتخفيف عليهم وعدم اكراه لهم على مالا يحبون• او بتعبير الامام فى موطن آخر « **فافسح فى آمالهم وواصل حسن الثناء عليهم** »(٢) « واشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم ، فانهم صنفان : اما اخ لك فى الدين ، واما نظير لك فى الخلق ، يفرط منهم الزلل ، وتعرض لهم العلل ، ويؤتى على ايديهم فى العمد والخطأ ، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذى تحب ان يعطيك الله من عفوه وصفحه ، فانك فوقهم ، ووالى الامر عليك فوقك ، والله فوق من ولاك »(٣) •

ويمثل هذه السياسة الحكيمة واستشعار الاخوة بين الحاكم والمحكوم ورعاية الحاكم للمحكوم ، والعدل بين الجميع يتحقق الرضا الشعبى ، ويشتد ويقوى الترابط الاجتماعى ، ويوجد الاساس الصالح للبناء عليه واحداث ما يسميه الامام « جميل الاثر فى البلاد »(٤) عمارة وتنمية ، تقدما وازدهارا ، وبناء وتشييدا لمجتمع المتقين ، ووضعا للاسس التى يمكن أن تحقق فى المجتمع الامن والنظام كمطلب آخر يتطلبه تحقيق العمارة والتنمية ، وهو ما سنتناوله بالبيان من فكر الامام فى الفرع التالى •

الفرع الثانى — اقرار الامن والنظام والتنمية :

يرى الامام — وهو كذلك — ان الامن والنظام ضروريان لانصراف الناس

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ٨٩

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ، ص ٩٣

(٣) المرجع السابق جـ ٣ ، ص ٨٤

(٤) المرجع السابق جـ ٣ ص ١٣٠

الى تحقيق العمارة والتنمية ، وهما مترتبان على تحقيق التماسك الاجتماعى الذى بيناه فى الفرع السابق ، فعندما يتحقق التماسك الاجتماعى بما يعنيه من رضا شعبى تكون مهمة الامن وضبط النظام يسيرة ، يقول الامام :

لا يكون المحسن والمسىء لديك بمنزلة سواء ، فان ذلك تزهيدا لاهل الاحسان فى الاحسان ، وتدريبا لاهل الاساءة على الاساءة ، والزم كلا منهم ما الزم نفسه(١) أى عاقب المسىء وكافىء المحسن ، وهذا يعنى القدرة على الضرب على يد كل خارج على النظام وتحقيق الامن داخل المجتمع ، ولذلك جاء ذكر حفظة الامن ومقرى النظام فى أول الفئات التى تتكون منها الأمة فى تعداد الامام للفئات المتعاونة على تحقيق العمارة والتنميـــة فى المجتمع وهم « جنود الله » ويزيد الامر توضيحا فيقول : فالجنود باذن الله حصون الرعية ، وزين الولاة وعز الدين وسبل الامن وليس تقوم الرعية الا بهم »(٢) .

ومن هذا تظهر مدى الاهمية التى يعطيها الامام لمهمة الامن والنظام فى المجتمع ، فهى مهمة اساسية ان وجدت امكن ان يتحقق كل خير ، وان فقـــدت فقـــد كل خير ، ويكفى أن الرعية لا تقوم الا بهـــا ، ولا يكون لهـــا وجود الا بحفظة الامن ومقرى النظام اذ هم الحصون التى يتحصن بها المجتمع ، والدروع التى يحتمى بها ، وهم الطريق المؤدى الى الامن ، والامن يعدل الاطعام من الجوع ان لم يتفوق عليه ، واذا كانت الحياة لا تقوم بغير الطعام فانها لا تقوم بغير الامن من باب أولى « **الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** »(٣) ولا أدل بعـــد هذه الآية على اهمية الامن والنظام فى حياة المجتمع من قول النبى صلى الله عليه وسلم « **اذا مررت ببلدة ليس بها سلطان فلا تدخلها ، فان السلطان رمح الله فى الارض** »(٤) .

وما الرعية الا المجتمع بكل ما يعنيه ذلك من عمل ونشاط وحرف وصناعات وزراعات وتجارات ومعاملات ونظم اجتماعية وثقافية ، اى ان بقاء المجتمـــع

(١) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٨ .
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٥ .
(٣) سورة قريش ، الاية ٣ .
(٤) الجامع الصغير ، ج ٢ ص ٨٥ .

ونموه وتحقيق العمارة والتنمية بين جنباته ، لا قيام له بغير مهمة الأمن وتحقيق النظام فى فكر الامام على كرم الله وجهه .

فهو الى جانب ما تحدثنا عنه فى الفرع السابق ، ضرورة لا بد منها لبدء التنمية واثمار الجهود التى تبذل فى سبيلها .

الفرع الثالث — الوسائل المباشرة لتحقيق العمارة :

بعد تحقيق التماسك الاجتماعى واقرار الامن وسيادة النظام يرى الامام ان الجهود المادية لتحقيق العمارة وقيام مجتمع المتقين بمستواه من الاشباع المادى المرتفع ، يمكن ان تنتج آثارها ، وان تنبت بذرتها فى هذه الارض الصالحة والتربة الطيبة ، وتتمثل هذه الجهود فى فكر الامام فيما يلى :

(أ) تشجيع الدولة للمبادرات الفردية : اى ان تعين بقدر الامكان كل فرد على ان يحقق ذاته فى المجال الاقتصادى ، وان تقوم بكل ما من شأنه جعل الجهود الفردية فى ميادين الانتاج مجزية ومربحة ، يقول الامام لواليه على مصر :

« فافسح فى آمالهم وواصل فى حسن الثناء عليهم وتعديد ما ابلى ذوو البلاء منهم فان كثرة الذكر لحسن افعالهم تهز الشجاع وتحرض المتكاسل ان شاء الله »(١) اى اجعل الظروف المحيطة بالعملية الانتاجية فى شتى الميادين تستجيب للآمال المتسعة التى تجيش بها نفوسهم ، وشجع من يحقق نجاحا فى ميدان من ميادين الخير والانتاج ، فان ذلك يغرى غيره بفعل مماثل ، ونجاح مشابه ، ومن ثم تتضافر النجاحات الفردية وتتكاثر محققة النجاح الاقتصادى على مستوى المجتمع .

(ب) عندما تنفسح آمال الناس وتتجه الى ميادين العمل والانتاج فان الامام يقرر ان هذه الميادين تنقسم الى اربعة ميادين رئيسية هى : الزراعة والصناعة والتجارة والكتابة العامة والخاصة . ويطلب من

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٣ .

واليه على مصر ان يهتم بهذه المجالات والعاملين فيها فهم قــوام المجتمــع .

١ — **يقول عن الزراعة :** تفقد امر الخراج بما يصلح أهله فان فى صلاحهم صلاح لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم . لان النــاس كلهم عيال على الخراج وأهله »(١) .

فالخراج هو نصيب الدولة من الانتاج الزراعى فى أراضى الجمــاعة التى يزرعها الافراد ، ويطلب الامام من واليه ان يعتنى بشئونه ، فما العناية بشئونه التى يطلبها ؟ هل هى جمعه وتحصيله وتكثيره والتفنن فى الاستزادة منه ؟ كلا .

ان المطلوب هــو تفقــده بمــا يصلح أهــله ، أى بما يصلح القطاع الزراعى ويزيد انتاجيته ، اذ هو عند الامام — وهو كذلك — القاعدة الاساسية لانتاج المجتمع . وجميع القطاعات الأخرى تقوم عليه ، وبتعبير الامام « عيال عليه » اى يعولهم هذا القطاع ويقوم بهم من حيث توفير الطعام لهم والذى لا تقوم حياتهم بدونه . فالزراعة هى عماد الاقتصاد القومى ، كانت كذلك فى الماضى وهى كذلك اليوم .

واذا تفقدت الدولة القطاع الزراعى بغير طريقة الامام ، أى تفقدته للبحث فى طرق اعتصاره وامتصاص الفائض منه فقط دون العناية بشئونه ، فقد عجلت بخراب القطاع الزراعى وخراب المجتمع بالتالى . وذلك هو حال بعض بلاد العالم الأسلامى اليوم والتى قامت فيها التنمية على اساس من الاهتمام بالقطاع الصناعى ، وانتهى بها الامر الى عدم تحقيق تقدم صناعى يذكر وفقدان مركزها فى الميدان الزراعى . يقول الامام فى هذا لواليه على مصر — ومصادفة ان يكون كل فكر الامام الاقتصادى تقريبا قد جمعه فى كتبه التى يوجه فيها حكام مصر — يقــول :

« وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج ، لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البــلاد

(١) المرجع السـابق ، ج ٣ ، ص ٩٦

وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليــلا •• ولا يثقلن عليك شىء خففت به المئونة عليهم فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك »(١) •

وفى هذه الفقرة يقرر الامام ان تخفيف الاعباء على القطاع الزراعى انما هو استثمار فى هذا القطاع يعقب الادخار الذى يقومون به عندما تزداد دخولهم بسبب تخفيف الاعباء عليهم ، ويقومون باستخدامه فى تحسين اراضيهم ، وتمويل الاستثمارات اللازمة بها ، وينعكس ذلك فى تحقيق التنمية الاقتصادية بتوسيع الموارد التى يملكها المجتمع (وهى اهم صورة زيادة الانتاج) وتعود فوائد ذلك على المجتمع أجمع• وعبارة الامام ابلغ من كل تفسير ، «فأنه ذخر (أى ادخار) يعودون به عليك (اى يستثمرونه فى ارضهم فيعود عليك) فى عمارة بلادك » ولكن ما فائدة الدولة من ذلك كجهاز من ناحية وكمجتمع من ناحية أخرى ؟ ان الامام يوضح هذه الفوائد المترتبة على تحقيق العمارة بافساح الامال للمواطنين وتخفيف الاعباء عليهم ، حتى تكون لهم شحوم يعقدون عليها لحوما ، بأن الدولة تستطيع أن تعتمد عليهم فى الظروف الطارئة فتجدهم قطاعا قويا يمكن ان يمد المجتمع بحاجاته بعكس مالو كانت الدولة قد اعتصرت قواهم من قبل ، فانها لن تستطيع ان تعتمد عليهم فى ظرف طارىء ، يقول الامام « فربما حدث من الامور ما اذا عولت فيه عليهم من بعد ، احتملوه طيبة انفسهم به ، فان العمران محتمل ما حملته ، وانما يؤتى خراب الأرض من اعواز اهلها ، وانما يعوز اهلها لاشراف أنفس الولاة على الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء ، وقلة انتفاعهم بالعبر »(٢) •

اى فكر تقدمى هذا الذى يتدفق من فى الامام رضى الله عنه ، وأى نظــر انســانى عميق هذا الذى ينظر به كرم الله وجهه ؟ لماذا يقرب القطاع الزراعى ؟

يقول الامام من اعواز أهله ، فان كانوا معوزين فقراء فلن يكون بأيديهم ما يقيمون به الاستثمارات المطلوبة لرفع انتاجية القطاع •

---

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٦ — ٩٧
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩٧

وما السبب الجوهري لاعواز المزارعين ؟ يقـول الامام : انه تطلع الدولة واشرافها على جمع المال ، وتحميل القطاع الزراعى بما يستنزف كل امكانياته ، فلا يبقى بأيدى أهله ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به ، فتتدهور قدراته الانتاجية ويحدث به الخراب ، اى التخلف الاقتصادى ، وما يعرف اليوم بضعف انتاجية هـذا القطاع . وما اثر هذا الخراب الذى يحل بالقطاع الزراعى على المجتمع ؟ يقول الامام بمفهوم المخالفة انه ستحدث بالمجتمع ملمات ، ولن يجـد المجتمع عندها فى القطاع الزراعى كبير غناء ، ولن يتمكن المجتمع عندها من التغلب على ما حل به .

ولكن لماذا يجعل الحكام جمع المال همهم وشغلهم .

يقول الامام « ان ذلك راجع الى سوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر » فعندما ينفصل الحاكم عن شعبه ويتخذ من منصبه وسيلة لجمع المـال لصالحه الشخصى يكون بقاؤه رهنا بفرصة تتاح للشعب كى يتخلص منه ، ولذا فان مثل هذا الحاكم يسابق نفسه فى جمع المال والاستحواز عليه (وايداعه البنوك الاجنبية بأرقام سرية فى العصر الحديث) وهو فى نفس الوقت لا ينتفع بالعبر وبما مـر بأمثاله من الحكام الذين لم ينفعهم مال سرقوه ، ولا عرض خزنوه ، عندما تلفظهم شعوبهم . فتضيق الارض عليهم بما رحبت .

ونستطيع ان نلخص موقف الامام من التنميـة فى القطـاع الزراعى فيما يلى :

(١) القطاع الزراعى هو القاعدة الاساسية للانتاج فى المجتمع ، وقيـام الدولة عليه بما يصلح اهله ، وينمى طاقته واجب اساسى من واجباتها .

(٢) تخفيف اعباء هذا القطاع ينعكس فى نمو الادخارات به التى تنعكس فى انتعاش آمال اهله بسبب جدتهم ، وينعكس ذلك فى قيامهم باسـتثمار هـذه المدخرات بما يرفع من انتاجية القطاع ويوسع من امكانيته .

(٣) باتساع موارد القطاع الزراعي وزيادة انتاجيته ورضا اهله يمثل قطاعا قويا اقتصاديا ، ومن ثم يتمكن من تحمل التبعات التي تلقى على كاهله ، وبسهولة وبرضا من اهله اذ ان « العمران محتمل ما حملته » •

(٤) خراب القطاع الزراعي ينتج من ثقل الاعباء عليه فوق قدراته، اذ يحرمه من توفر الادخارات ، ومن ثم يحرمه من الاستثمارات الجديدة به ، فلا يتمكن من المحافظة على انتاجيته ، فتتدهور قدرة الأرض ، وتقل انتاجيتها ، وتخرب عمارتها، وذلك يحدث بسبب خرق السياسة الزراعية للدولة ، وعدم ادراكها ان قوة القطاع الزراعي قوة لكل القطاعات ، وان بناء غيره لايجدى شيئا اذا ترتب عليه خرابه •

٣ ـ **يقول عن التجارة** : استوص بالتجار •• وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببدنه ، فانهم مواد المنافع ، واسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح ، فى برك وبحرك ، وسهلك وجبلك ، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يجترئون عليها[1] • ففى هذا المقطع من حديث الامام طلب العناية بالتجارة والاهتمام بشئونهم ، ويعلل ذلك الطلب بدورهم الكبير ومهمتهم الملقاة على عاتقهم فى سد حاجات المجتمع ، بما يقدمونه من منافع ، ويجلبونه من مكاسب ، سواء منهم من يعمل فى التجارة الخارجية أم الداخلية •

فالتجارة اذا تقوم فى فكر الامام ـ وهى كذلك ـ بدور اساسى فى سد حاجات المجتمع ، بل ان القائمين بها هم مواد المنافع واصلها وأسبابها وجلابها من المباعد والمطارح • وكفى بقطاع اهمية ان يكون كذلك ، مادة للمنافع وسببا لها• ومن ثم فكل قطاع انتاجى آخر ـ زراعى او صناعى ـ يحتاج الى خدمات قطاع التجارة وتلعب دورا جوهريا فى تقدمه من عدمه • ومن ثم فقطاع التجارة يلعب دورا حاسما فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، يسرع بها او يحد منها ، ولذلك فان الامام كرم الله وجهه يدعو الى تنظيم القطاع التجارى واعطائه من الاهمية وعناية الدولة ما يكفل تمتع المجتمع بخيراته ، ويقيه مضار انحرافه عن اداء مهمته

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٩٠

يقول كرم الله وجهه ، تفقد امورهم بحضرتك ، وفى حواشى بلادك ، واعلم مع ذلك ان فى كثير منهم ضيقا فاحشا وشحا قبيحا ، واحتكارا للمنافع ، وتحكما فى البياعات وذلك باب مضرة للعامة ، وعيب على الولاة ، فامنع من الاحتكار فان رسول الله صلى الله عليه وآله منع منه ، وليكن البيع بيعا سمحا ، بموازين عدل واسعار عدل لا تجحف بالفريقين ، البائع والمبتاع ، فمن قارف حكرة بعد نهيك اياه فنكل به ، وعاقب فى غير اسراف(١) .

ذلك هو أسلوب الامام فى تنظيم التجارة ، رغبة فى حصول فوائدها وتجنب اضرارها .

ونظرا لدورها الخطير ، وسيطرتها وامكانية التحكم وتكوين الاحتكارات والشركات القابضة ذات الاثر الخطير عن طريقها ، وما تغرى به افرادها من انحراف عن اعتبارها خدمة للمجتمع ، واتخاذهم منها اداة للاستغلال ، يطلب الامام — لكل هذا أن تراعى الدولة — مع عنايتها بشئون التجارة والتجار ، والاخذ بيدهم — ان لا يضروا بغيرهم من المواطنين ، لان حدوث ذلك ، مع ما فيه فى حد ذاته من ضرر ، عيب فى الدولة نفسها ، اذ هو ينم عن عدم قيامها بواجب العدل بين المواطنين ، وترك بعضهم ياكل بعضا ، الامر الذى يلغى شرط نجاح التنمية المتمثل فى تحقيق التماسك الاجتماعى ورضا الجماهير .

ويقرر الامام مبدأين يتم من خلالهما تنظيم التجارة هما :

١ — المنع من الاحتكار وعدم السماح بقيامه ، ومن مارسه بعد تحريمه عوقب عقابا رادعا — فى غير اسراف .

٢ — تدخل الدولة بتحديد السعر ، الذى يطلب الامام ان يكون وفقا لنظريته فى « الثمن العادل » والتى تتلخص فى اشراف الدولة وقيامها بتحديد الاسعار بما يحقق مصلحة الطرفين ، البائع والمبتاع ، مع استشعار تقوى الله تعالى ، وارشاد المصطفى صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، الذى نهى عن الاحتكار ودعا الى

---

(١) المرجع السابق ج ٣ ، ص ١٠٥ .

التسامح فى المعاملات فقال : رحم الله امرءا سمحا اذا باع واذا اقتضى واذا اشترى(١) ويهذا يقول الامام « ليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل واسعار عدل » •

وبهذه الأمور الثلاثة التى حددها الامام وهى :

١ — عناية الدولة بشئون التجارة ورعايتها للتجار •

٢ — منعهم من الاحتكار والاضرار بالناس بأى طريق •

٣ — تطبيق فكرة الثمن العادل وما يتبعه من ضبط الموازين والمكاييل ، وارشاد الناس الى السماحة فى البيع والشراء وشتى انواع التعامل •

بهذه الامور الثلاثة تقوم التجارة بدورها فى تحقيق العمارة ودفع كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى الى الامام فى مجال التقدم والازدهار ، ومن ثم تتحقق العمارة والتنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المتقين ، هدف التنمية الاساسى •

٣ — عن الصناعة يقوم الامام ، ترتيبا على ان الجند لايقومون الا بما يخرج اليهم من القطاع الزراعى ، وان الجنود واهل الخراج مما لا يقومون بغير الا من والعدالة ، وبقية المنافع والخدمات التى يقدمها القضاة والكتاب والعمال وسائر الموظفين ، يقول عن كل هؤلاء : « ولا قوام لهم جميعا الا بالتجار وذوى الصناعات ، فيما يجتمعون عليه من مرافقهم ، ويقيمونه من أسواقهم ، ويكفونهم من الترفق بأيديهم مالا يبلغه ترفق غيرهم(٢) فاستوص بذوى الصناعات وأوص بهم خيرا »(٣) •

وهكذا ترى أن الصناعة برغم بدائيتها على عهده الا انها لقيت منه هذه العناية نظرا لما لمحه بفكره الثاقب من الدور الهام الذى تقوم به والمتمثل فى :

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، جـ ٣ ، ص ٧٥

(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٠ — ٩١

(٣) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٩

ان الصناع يبلغون من الرفق بالشيء وصناعته درجة لا يبلغها غيرهم ، وهذا راجع الى تخصصهم بالطبع ، فهم يكفون المواطنين هذه المهمة ويقدمون لهم سلعا وخدمات لا يستطيع غير الصانع ان يوفرها لنفسه بالمستوى الذى يقدمه الصانع . ومن أجل هذا وتحقيقا لهذه المنافع للمجتمع ، يجب على الدولة ان تهتم بشئونهم وتعتنى بأحوالهم . ويسلكهم الامام فى حديثه السابق عن التجار والذى دعا فيه الى تنظيم التجـارة .

٤ — عن بقية المنتجين لمنتجات غير مادية (خدمات) يفرد الامام حديثـا طويلا لأولئك الذين يقومون بأعمال الادارة والقضاء والحكم بين الناس وكتاب الخاصة والعامة ، وكل من يقوم بعمل نافع للمسلمين ، ويطلق عليهم وصـــف « الصنف الثالث » من التقسيم الذى اورده فى صدر عهده للاشتر النخعى فيقول « الصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب لما يحكمون من المعاقد ، ويجمعون من المنافع ويؤتمنون عليه من خواص الامور وعوامها »[1] .

وهذا الصنف من الناس يقوم بدور فى مجال تحقيق العمارة والتنميـــة الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور الصناع او التجار أو الزراع ، حيث لاقوام لهذه القطاعات الا بالمنافع التى يقدمها هؤلاء .

وهكذا يبلغ الامام قمة الفكر الانمائى عندما يصل الى الدور الهام الذى يقوم به الانتاج غير المادى ، ويعتبره جزءا جوهريا من مجموع المنافع التى تسد حاجات المواطنين الذين يهدفون من وراء التنمية الى بناء مجتمع المتقين ، بل ان هذه المنافع التى يقدمها الصنف الثالث بتعبير الامام تشغل مكانة أكبر من غيرها فى سد حاجات مجتمع المتقين .

ولقد سبق الامام بنظرته هذه الى المنافع المتمثلة فى الخـدمات التى تقدمها تلك النوعيات من الناس واعتبارها انتاجا مطلوبا لتحقيق العمارة وبناء

---

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٠ .

التنمية ، سبق الفكر الحديث بأكثر من اثنتى عشر قرنا من الزمان ، حيث ان الفكر الحديث لم يصل الى هذا الفهم الا بعد عصر التجاريين .

وهكذا يتلخص موقف الامام من جهود التنمية بأنها تتمثل فى :

١ ـ تحقيق التماسك الاجتماعى المترتب على اقامة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين والمنعكس فى شعور الجماهير بالرضا من الحكم الذى يقوم بينهم .

٢ ـ تحقيق الامن والنظام الذى يستمد جوهره وامكانية تحقيقه من البند الاول ، ويتمثل فى أمن كل انسان على نفسه وممتلكاته ، وانفساح آماله بالتالى .

٣ ـ العناية بشئون القطاعات الرئيسية للانتاج من زراعة وصناعة وتجارة باعانتها وتنظيمها وسلك كل الطرق لتدعيمها .

٤ ـ توفير المنافع التى يمثلها المتهنون بفكرهم من قضاة وكتاب وعمال لشتى الادارات بالمجتمع .

٥ ـ تتضمن مواقف الامام هذه سبقا للفكر الحديث فى الكثير من الاتجاهات ، وتتصف نظراته كلها بالعمق والصدق والعمومية مما يجعلها اصلح ما نهتدى به فى محاولاتنا للكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث

دور الدولة فى تحقيق العمارة عند الامام على

لم يعد مما يحتاج الى اثبات لدينا ، بعد الجولات التى قمنا بها مع فكر الامام على رضى الله عنه فى مجال تحقيق التنمية وتشييد صرح العمران ، ان نقول أن للدولة دورا كبيرا فى تحقيق للتنمية الاقتصادية عند الامام على ، ولكننا رغم ذلك سنقدم هذا الاثبات ونبرهن على ان الامام على كرم الله وجهه

المؤمنين بأن للدولة ـــ وخاصة الدولة الاسلامية والتي هي خلافة عن صاحب الشرع في سياسة الدنيا بالدين ـــ دورا أساسيا القاه الاســلام علي عاتقها لتحقيق عمارة الارض بتكوين واقامة مجتمع المتقين الذى يجعلة الامام على ، هدف العمارة والتنمية الاقتصادية .

وسنرى ذلك فى فكر الامام كرم الله وجهه من خلال فروع هذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الاول : مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة فى فكر الامام

الفرع الثانى : سياسة التنمية الاقتصادية فى فكر الامام .

الفرع الثالث : الاطار الذى تقوم الدولة بدورها فى التنمية من خلاله .

الفرع الأول ـــ مكانة تحقيق العمارة بين وظائف الدولة فى فكر الامام :

لقد حدد الامام على كرم الله وجهه الوظائف التى يرى ان على الدولة مهمة القيام بها فى صدر عهده لمالك بن الحارث الاشتر عندما ولاه النيابة عنه فى تولى شئون أعز اجناده الى نفسه الا وهى مصر ، قال الامام فى ذلك :

هذا ما أمر به عبدالله على أمير المؤمنين ، مالك بن الحارث الاشتر فى عهده أليه حين ولاه مصر ، جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها، وعمــارة بلادها(١) .

ففى هذا تلخيص للوظائف التى أمر أمير المؤمنين ابن الحارث الاشتر بالقيام بها ، فهى تحدد لنا وظائف الدولة فى فكر الامام ، وقــد جمعــت فى أربع :

١ ـــ جباية الخراج .　　　٢ ـــ قيادة الجيش والجهاد .

٣ ـــ استصلاح الشعب .　　　٤ ـــ عمــارة البــلاد .

فهذه هى وظائف الدولة ، وتمثل وظيفة تحقيق العمارة وظيفة اساسية منها ، فكان من الممكن أن يقوم أمير المؤمنين بتكليف شخص مستقل من قبله للقيام بها ،

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٢ ـــ ٨٣ .

كما كان يحدث لبقية الوظائف الاخرى للدولة ، فكثيرا ما كانت الدولة الاسلامية فى عصر الخلافة الراشدة ، وبالذات على عهد عمر بن الخطاب تعين شخصا لقيادة الجيش وجهاد العدو ، وآخر لجباية الخراج وثالثا للقضاء . ولقد حدث هذا كثيرا بمصر بالذات ، فكأن الامام اذ يذكر هذه الوظائف الثلاثة — التى اعتادت الدولة ان تعين لها ثلاثة أشخاص — ويضيف اليها وظيفة تحقيق عمارة البلاد ، قد جمع للاشتر — لما كان يراه من كفاءته — الوظائف الاربع والتى كان من الممكن سيرا على سنة سابقة ان يعين لها أربعة أشخاص كلا منهم يؤدى وظيفة منها ، حيث يختص احدهم بتحقيق عمارة البلاد «التنمية الاقتصادية» . ونص التصدير السابق يقطع بأن الامام يرى مهمة التنمية الاقتصادية مهمة مستقلة ، تمثل جانبا جوهريا من مهام الدولة . ولو فعل الامام وعين شخصا مستقلا لهذه الوظيفة لسبق بذلك كل تنظيم انمائى حديث درج على تعيين مجلس أعلى لشئون التنمية ، لو فعل الامام ذلك لسبق الفكر الحديث بأربعة عشر قرنا من الزمان ، وان كان فى فعله بذور لمثل هذا المجلس ، ولو اتيحت للإمام الظروف المناسبة ، ولم يضطر الى خوض ماخاض من حروب لرأينا من فكره الانمائى المعجب العجاب ، غير أنه لا عجب ، اذ هو « باب مدينة العلم » التى يمثلها المصطفى صلوات الله وسلامه عليه .

وبعد هذا التصدير الذى يضع مهمة تحقيق عمارة البلاد من بين وظائف الدولة، علينا ان نلاحظ كلمة « أمــر » فى التصدير ، فما ذكر ليس مجرد تعداد للوظائف، وانما هو أمر من أمير المؤمنين لمالك بن الحارث بأن يحقق عمارة مصر، ذلك الجزء العزيز من الدولة الاسلامية ولقرب اجزائها الى نفس الامام رضى الله عنه . فتحقيق عمارة البلاد اذا هو واجب مأمور بالقيام به وتنفيذه .

وفوق هذا التصدير ودلالته فان بقية الفقرات التى يتكون منها هذا العهد مليئة بما يزيد الامر وضوحا فوق وضوحه ، ويقطع بما لا يدع مجالا لاى شك بأن للدولة دورا اساسيا تقوم به ممثلا فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد . فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، يقول الامام بعد تعداد

فئات المجتمع •• وفى الله لكل سعة ولكل على الوالى حق بقدر ما يصلحه(١) ثم يأتى الأمر الصريح للاشتر قائلا ، وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج(٢) وفى هذا المقطع — فوق مايدل عليه من الامر بالنظر فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة الارض — ما نحن بحاجة الى الاستفادة منه فى التعرف على مكانة وظيفة العمارة من بين الوظائف الاربع التى انيط بالدولة تحقيقها فى فكر الامام على كرم الله وجهه • لقد رأيناهذه الوظيفة تحتل فى الذكر الدرجة الرابعة فهل هذا تحديد لمكانتها بين الوظائف ؟

ان المقطع السابق يبين لنا ان ذكرها فى الدرجة الرابعـة من الترتيب لا علاقة له بأهميتها ، وانه من حيث الاهمية ربما تفوق كل الوظائف الباقيـة للدولة ، او على الاقل تفوق بعضها وتزاحم البعض الاخر ، فالمقطع محـل عنايتنا الان يقول : وليكن نظرك فى عمارة الارض ابلغ من نظرك فى استجلاب الخراج•وهذا الامر من أمير المؤمنين يفيد ان وظيفة تحقيق العمارة أهم وأبلغ من وظيفة جباية الخراج ، فاذا علمنا ان جباية الخراج هى أولى الوظائف من حيث الذكر فى ترتيب امير المؤمنين للوظائف الاربع ، علمنا ان الترتيب لا يعنى منزله كل وظيفة من الاخرى طالما ان العمارة وهى الرابعة من حيث الذكر أهم من جباية الخراج وهى الاولى من حيث الذكر ، وعلمنا كذلك ان وظيفـة تحقيق العمارة ليست أقل الاربع أهمية •

وبهذا يتضح لنا ويثبت بالبرهان القاطع ان الدولة فى فكر الامام على — كرم الله وجهه — الانمائى ، تقوم بدور كبير فى مجال تحقيق عمارة البـلاد بكل الوان العمارة وانها تسلك لذلك سبلا كثيرة ، أى ان لهـا سياسة للتنميـة الاقتصادية هى التى سنتعرف عليها من الفرع الثانى •

---

(١) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩١
(٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٩٦

الفرع الثانى

سياســة التنمية الاقتصادية فى فكر الامام

من التمعن فى فقرات عهد الامام على لمــالك بن الحارث الاشتر يدرك الباحث بذورا لسياسات التنمية يلمسها الامام على من قــريب ، صحيح انه لا يستفيض فى شرحها فلم يكن الكتاب او العهد الا ليحدد رؤوس الموضوعات وأمهات الافكار ، وبخاصة اذا ادركنا ان الامام على كان له من الشبه بالمصطفى صلوات الله عليه فيما أوتيه من جوامع الكلم الحظ الوفير ، فهو باب مدينة العلم ، والمصطفى صلى الله عليه وسلم هو « مدينة العلم » وباب المدينة هو ما يخرج منه ما تحتوى عليه .

ونستطيع ان نلمس السياسات التى توحى بها افكار الامام على من بعض الفقرات الواردة فى عهده للاشتر محل عنايتنا هنا .

١ ــ يقول الامام « وليكن نظرك فى عمارة الارض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج » وفى هذا المقطع ترى الامام يعقد مفاضلة بين وظيفتين من وظائف الدولة هما العمارة ، وجباية الخراج ، ويفضل العمارة ويوليها أهمية تربو على أهمية الجباية . ولكن هذا المعنى القريب ليس هو كل ما تحمله عبارة الامام ، فهو اولا لم يطلب التركيز على العمارة واهمال الجباية ، ولكن يتحدث عن افضل جمع بين المهتمين وكانه يفاضل ــ وهى الحقيقة ــ بين جمع ايرادات كبيرة مع نسبة نمو وعمارة اقل ، أم جمع ايرادات قليلة وتحقيق نسبة نمو وعمارة أعلى ، تلك هى المفاضلة الحقيقية التى تتضمنها عبارة الامام كرم الله وجهه ، وواضح منها انه يفضل السياسة الثانية ، بأن يكون صالح العمارة هو المراعى ، وصوتها أعلى من صوت الاموال المجموعة من أهل الخراج .

وهو هنا ينطلق من صالح الوظيفتين معا ، وظيفة العمارة ووظيفة الجباية ، اذ ان السياسة الثانية ، اى التحيز لصالح تحقيق العمارة والتنميــة ، يعنى تحقيق الوظيفتين معا فى الامد الطويل ، حيث ان الخراج والجباية لا تدرك الا بتحقيق التنمية والعمارة أولا . ولــو اتبعت السياسة الاخرى وأعطيت

مهمة الجباية أولوية على مهمة العمارة فقد فرطنا فى المهمتين معا ، فلم ندرك خراجا ولم نحقق عمارة ، فمن طلب الخراج بدون عمارة أخرب البلاد واهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا •

فلهذا يتبنى الامام سياسة تحقيق نسبة نمو اعلى مع جمع ايرادات أقل، ويفضلها على السياسة البديلة ، نسبة ايرادات اكبر مع نسبة نمو أدنى •

٢ — ويترتب على هذه السياسة المتبناة من الامام ، تبنى موقفين آخرين فى مجال سياسات التنمية والعمارة هما :

(أ) ان الامام يفضل تأجيل الاستهلاك الحالى من أجل توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومى لتحقيق التنمية والعمارة •

اى أنه يفضل الاستثمار مع ابستهلاك أعلى فى المستقبل ، على الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، اذ أن الاموال المجباة ستنفق على الاستهلاك بينما الامــوال المتروكة للافراد ســتنفق على الاستثمار بعد ان تنض فى يد الافراد فى صورة مدخرات حيث يقول الامام •

ولا يثقلن عليك شىء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخر (ادخار) يعودون به عليك فى عمــارة بلادك[١] • ولاشك فى صحة نظر الامام حيث ان مهمة تحقيق التنمية والعمارة تتطلب القيام باستثمارات كبيرة بهدف توسيع الموارد القومية ، وهذا يتطلب تأجيل الاستهلاك الحالى ، وبأن يكون النظر فى العمارة ابلغ من النظر فى استجلاب الخــراج •

(ب) الموقف الثانى الذى يتبنــاه الامام يتعلــق بجزئية هــامة من سياسات التنمية الا وهو الاجابة عن تساؤل يقول :

من يقوم بالادخارات ، الدولة أم الأفراد ؟

وبعبــارة أخرى اذا كان من المسلم به ان أى اســتثمار

(١) المرجع السابق جـ ٢ ص ٩٧

لا بد ان يسبقه ادخـار ، فمن يفضـل الامام ان يقوم بمهمـة الادخـار ؟

القطاع الخاص (الافراد) أم القطاع العام (الحكومة)؟

ان الامام كرم الله وجهه يفضل ترك هذه المهمة للقطـاع الخاص اذ الافراد أقدر — فى نظره على توجيه هذه المدخرات الى الاستثمارات الاكثر انتاجية وخاصة فى ظروف عصره عندما كانت الاستثمارات تتمثل فى اضافات قليلة على الموارد الانتاجية فى شـكل تحسين آلة ، او شق قناة او اضافة الى ثروة حيوانية

ويستفاد تفضيله القطاع الخاص قائما بالادخار والاستثمار، على القطاع العام قائما به ، من قوله السابق ايراده « ولا يثقلـن عليك شيء خففت به المؤنة عنهم فانه ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك وتزيين ولايتك » .

فهذا يعنى ان الامام يدعو الى تخفيف الجباية قدر الامكان ، بمعنى ان لا يجبى منهم الا القدر الضرورى اللازم لتسـيير ادارة البلاد،ولتكن الدولة مدركة ان ما تتركه من جباية انما يتحول فى أيدى المواطنين الى مدخرات ستتحول الى استثمارات تنتج اثرها فى عمارة البلاد وتزيين الولايـة .

وهذا يعنى ان الامام يفضل قيام الافراد بتكوين المدخـرات والقيامبالاستثمارات على ان تقوم الدولة بالادخار الاجبارى ممثلا فى شكل ضرائب ، وجباية أكبر قدر من الاموال لتوجيهه الى تحقيق التنمية والقيام بالاستثمار .

ورب قائل يقول ، ان الامام يفضل ذلك لان الجهاز الادارى فى تلـك الايام لم يكن على قـدر من الكفاءة تجعـل الامام يفضل الاستثمارات العامة على الاستثمارات الخاصة ، وربما يروج هذا السبب لدى الكثيرين ويحلو لهم ترديده لانهم يجهلون موقف الاسلام

من الملكية الخاصة ، ونشر نطاقها فى حدود انواع الاموال التىتجوز ملكيتها ملكية خاصة ، وفى حدود الحجم الذى يراه الفكر الاسلامى نموذجيا للملكية الخاصـــة •

فالامام فى تفضيله الاستثمار الخاص على الاستثمار العام انما يحقق هدفا انمائيا آخر سنتعرف عليه تفصيلا فى الباب الثانى من هذا البحث بمشيئة الله تعالى(١) •

ويشهد لهذه الفكرة ما رواه ابو يوسف عن الامام قوله لعامله على عكبـــرا :

اذا قدمت عليهم ، فلا تبيعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ولا رزقا يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ولا تبع لاحد منهم عرضا فى شىء من الخراج ، فانما امرنا ان نأخذ منهم العفو(٢) •

فالامـــام هنا لا يرى ان يؤخذ من المواطنين فى شكل ايرادات عامة غير العفو الفاضـــل عن حاجتهم ، ومنهـــا حاجتهم الى القيام بالاستثمارات اللازمة لتوسيع مواردهم وتحسين انتاجيـــة رؤوس اموالهم، وقيامهم بكل ذلك مقدم على مساهمتهم فى الايرادات العامة، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة ، وقياما بتحقيق العمارة والتنمية على افضل وجه باستغلال القدرات الغريزية والملكات النفسية الكامنة لدى الفرد فى محافظته على ماله الخاص والعمل على تنميته بصورة افضل من اهتمام مدير القطاع العام بأمواله •

٣ ـــ اخيرا فان فكر الامام يكشف لنا عن سلوك للدولة يلزم لكل سياسة انمائية ، وبدونه لن تكون جهودها كبيرة الفعالية ، هذا السلوك هو غرس الشعور والاحساس لدى الناس بأهمية التنمية وفائدة العمارة لكل واحد منهم ، وذلك بتعميق الانتماء والولاء للدولة والبلاد ، وذلك عندما يتحـــدث الامام عن مآل

---

(١) انظر الفصل الثانى من الباب الثانى من هذا البحث •

(٢) ابو يوسف ، الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٦ ، سنة ١٣٩٧ هـ ص ١٧.

الاموال التى تتركها الدولة فى صورة تخفيف الجباية عن الافــراد ، ويقرر أنه « ذخر يعودون به عليك فى عمارة بلادك وتزيين ولايتك » •

وهنا لنا موقف من كلمة « بلادك » وكلمة « تزيين ولايتك » فاضافة البلاد الى ضمير المخاطب توحى بأن الامام يريد ان يصل الى ضمان استجابة الــوالى وصولا لطيفا عندما يوضح له ان ما يتركه سيعود اليه فى صورة عمارة البلاد ، ولكن فى صورة عمارة بلادك ، فالبلاد هى بلادك اذ انت واحد من المسلمين ، وما تركته فى ايدى المولين عائد اليك ، اذ عندما ترتقى وتتقدم البلاد فانت أول من يتقدم ويرتقى معها ، ولو نظر كل فرد هذه النظرة لرأينا تضافر كل الجهود على بناء العمارة وتحقيق التنمية •

اما كلمة « تزيين ولايتك » فربما اضافت لنا شيئا الى مفهوم التنمية عند الامام اذ تجعل منها زينة ، وهنا ملحظ جمالى فى الكلمة ، فليلاحظ اذا فى بنــاء المصانع والدور ، والمرافق والجسور ، والابنية ووسائل المواصلات ، ان يكون فيها الجانب الجمالى الى جانب الجانب الموضوعى ، حتى تكون زينة للبلاد •

ومن ثم فالتنمية لا تقتصر على سد الحاجات الموضوعية فقط بل تتضمن اشباع الحاجات النفسية والذوقية والادبية والجمالية وســائر ما يبنى منــه مجتمع المتقين •

٤ ــ كذلك فان تعبير الامام الدقيق عن العمارة باضافتها الى البلاد عندما تكون وظيفة للدولة ، واضافتها الى الأرض عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، تعطينا موقفا آخر له من سياسات التنمية ، فهو يتبنى سياسة التنمية الشاملة لكل قطاعات المجتمع ، وليس تنمية قطاع منها على حساب قطاع آخر •

ولعل الامام هو اول من استخدم تعبير « عمارة البلاد » بدلا من تعبير عمارة الأرض الذى درج على استخدامه المفسرون والفقهاء الا قلة منهم ادركت ما ادركه الامام ــ وبتأثيره ــ ادركت الفرق الدقيق بغرض التوضيح والــدقة على الاقل ، ذلك اننا لا نشك فى ان من يستخدم تعبير « عمارة الارض » انما يقصدمنها تحقيق التنمية الاقتصادية فى جميع القطاعات •

غير ان الامام رضى الله عنه ـ باب مدينة العلم ـ يستخدم اللفظ الاصح فى مكانه الاصح ، فيستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحدث عن القطاع الزراعى ، ويستخدم تعبير عمارة البلاد عندما يتحدث عن العمارة فى كل القطاعات، وما يراه الامام وظيفة للدولة ويضعه صدر ما أمر به مالك بن الحارث كوظيفة اساسية للدولة هو « عمارة البلاد » اى تحقيق التنمية الاقتصـادية فى شتى المجالات ، الزراعية والصناعية والتجارية والادارية والعلمية ... الخ أى بما يرفع من مستوى فئات الامة من فلاحين وتجار وذوى صناعات وجنـود وكتاب وقضاة ومديرين بشتى الأعمـال ... الخ .

ومن ثم فان من سياسات الامام الانمائية اتباع اسلوب التنمية الشاملة الذى يأخذ بيد القطاعات كلها الى معارج التقدم والازدهار فى ظل اطار محـدد سنبينه فى الفرع التالى .

الفرع الثالث ـ الاطار الذى تقوم الدولة بدورها فى التنمية من خلاله :

هناك اطار تقوم الدولة من خلاله بدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعمارة البلاد ، والامام رضى الله عنه فى كل حـديثه عن التنميـة ، مفهومها وهدفها ، اساليبها ووسائلها ، يحرص على التذكير بهذا الاطار ، وان تتأكد الدولة فى سيرها انها داخل هذا الاطار ، اذ ان خروجها عنه يحبط كل اثر لعملها فى فكر الامام رضى الله عنه ، ولا نعجب من تركيز الامام على اهمية هذا الاطار ، اذا علمنا ان هذا الاطار هو « شريعة الاسلام » .

ذلك ان القيام بالتنمية وتحقيق العمارليس الا قياما بواجب القته الشريعة على عاتق الدولة وولاة الامر فيها ، عندما جعلتهم مسئولين عن كل كبيرة وصغيرة، مسئولية الـراعى عمن كلف برعايتـه والحدب عليه « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام الذى على الناس راع وهو مسئول عن رعيته »(١) ولذا فمراعاة احكام هذه الشريعة فى كل جهد انمائى يبذل ، امر لا بد من توفيره ، ونلمسه فى كل فقرة من فقرات حديث الامام .

---

(١) رواه البخارى واحمد ومسلم وابو عبيـد .

١ — فعند تحديده لمفهوم التنمية ودعوته لمجتمع المتقين نجده يختم الدعوة الى ذلك بقوله « فلمثل هذا ياعباد الله يشتاق من كان له عقل ويعمل له بتقوى الله تعـالى » .

٢ — وعندما يأمر مالك بن الحارث بتحقيق عمارة البلاد فى مصر نجده ينصحه بأن يحل المشكلات التى تواجهه بالرجوع الى الكتاب والسنة فيقول «اردد الى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ،ويشتبه عليك من الامور ، فقد قال الله تعـالى لقوم احب ارشادهم » **«يايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شيء فردوه الى الله والرسول »** فالرد الى الله الاخذ بمحكم كتابه ،والرد الى الرسول الاخذ بسنته الجامعة غير المفرقة »(١) .

٣ — بل ان صدر عهده الى مالك بن الحارث ذلك الذى يتضمن معظم آرائه فى التنمية قد أردفه بقوله :

«أمره بتقوى الله وايثار طاعته واتباع ما امر به فى كتابه من فرائضه وسننه التى لا يسعد احد الا باتباعها ، ولا يشقى الا مع جحودها واضاعتها »(٢) .

فهذا هو الاطار الذى تمارس الدولة دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلاله ، سواء تمثلت جهودها الانمائية فى جهود مباشرة تبذلها قياما بواجب تحقيق العمارة ، امتمثلت تلك الجهود فى تشجيع القطاع الخاص على القيام بها بشتى الوسائل المادية والادبية ، فتلك الجهود كلها يجـب ان تكـون فى اطار الشريعة الاسلامية التى لا يسعد احد الا باتباعها ولا يشقى الا مع جحودها واضـاعتها .

وهكذا يجول بنا الامام على كرم الله وجهه فى ميدان التنمية الاقتصادية ، لينتهى الى الاصل الذى بدأ منه والشجرة التى تفرع منها ، كتاب الله تعـالى وسنة نبيه ، عليه الصلاة والسلام ، ليجعل منهما سياجا لكل فكر ، واطارا لكل

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٩٣ — ٩٤
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٣

بحث ، حتى لا يندبنا قول ، ولا تشطح بنا فكرة ، «تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا بعدى كتاب الله وسنتى ، عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشـدين المهديين من بعدى »(١) .

نتائج المبحث

عقد هذا المبحث للتعرف على فكر الامام كرم الله وجهه فى مجال التنمية الاقتصادية كأحد الامثلة على ما يزخر به التاريخ الاسلامى من فكر انمائى عميق ونظرات صـادقة .

ولقد جلنا مع فكر الامام فى شتى جنبات التنميـة ، حتى لنكاد نظفر عنده بنظرية متكاملة فى التنمية الاقتصادية ، ونستطيع ان نجمل نتائج هذه الجولات فيما يـلى :

١ ـ مفهوم التنمية عند الامام يتمثل فى اقامة مجتمع المتقين الذى يعنى تحقيق أعلى مستويات الانتاج ، لتحقيق أعلى مستويات الاستهلاك ، فى ظل تقوى الله تعالى التى تعصم من كل انحراف وتحول دون بطر الاغنياء وذل الفقراء .

٢ ـ التنمية واجب تسعى الدولة الى تحقيقه ، وستحاسب بين يدى الله تعالى ان فرطت فى ذلك ، فالتنمية وظيفة اساسية من وظائفها .

٣ ـ لكى تحقق الدولة هذا الواجب فان هناك شروطا يجب توافرها قبل الدخول فى الميدان الفعلى لتحقيق التنمية تتمثل هذه الشروط فى :

(أ) تحقيق التماسك الاجتماعى باقامة العدل الاجتماعى وتحقيق المساواة بين المواطنين والحرص على رضـا الجماهير عن الحكم .

(ب) اقرار الامن والنظام فى انحاء البلاد .

٤ ـ تتمثل جهود التنمية المباشرة فى :

(أ) تشجيع المبادرات الفـردية .

---

(١) الجامع الصغير ، جـ ١ ، ص ٣٢٥

(ب) تنظيم القطاع الزراعى والتجارى والصناعى والعناية بشئون كل بما يكفل مساهمته فى الانتاج بأقصى طاقاته ٠

(ج) توفير المنافع التى يمثلها وجود المتهنين بفكرهم من قضاة وكتاب واداريين ٠٠٠٠ الخ هذه الفئات ٠

٥ ــ للامام نظرات عميقة فى سياسات التنمية تتمثل فى :

(أ) تفضيل قيام الافراد بجهود التنمية فى ظل مسئولية كاملة من الدولة عن القيام بها ، اى ان المسئولية تقع على الدولة ، وتصل الى القيام بهذه المسئولية عن طريق حث الافراد وتشجيعهم وتمهيد الطـرق امامهــم ٠

(ب) يتبنى تحقيق التنمية عن طريق استثمارات فردية كثيرة يتكون من تجمعها نسبة نمو عالية ، عملا على نشر نطاق الملكية الخاصة ٠

(ج) الاستثمار لابد ان يسبقة ادخار ، ويؤمن الامام بان تخفيف الاعباء التى تفرضها الدولة على المواطنين يرفع من مستوى الادخار وبالتالى مستوى الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالتالى ٠

٦ ــ يرى الامام ان الاطار الذى تبذل فى ظله كل تلك الجهود لا يكون الا الشريعة الاسلامية ، وانه لا يمكن تحقيق اى تقدم بالخروج عليها ، فلا خير ولا نمو على الاطلاق الا بالتزام ما تدعو اليه الشريعة الاسلامية ٠

٧ ــ فكر الامام على الانمائى يمثل ثروة هامة لا غنى عنها اليوم ، وتملك ان تهدينا سبل الرشاد فى بحثنا عن منهج يحكم سيرنا ، واطار تتم الجهود الانمائية فى داخله ، ففكره يحتوى على ذلك المنهج ويوضح ذلك الاطار ٠

المبحث الثالث

الفكر الانمائى عند الامام ابى يوسف

تمهيد :

الامام ابو يوسف، هو يعقوب بن ابراهيم ، قاضى القضاة فى العصر الذهبى للدولة العباسية ، واشهر اصحاب الامام ابى حنيفة ، حتى ليشاركه فى لقب المشيخة عند علماء المذهب الحنفى ، فيقال عن ابى حنيفة وابى يوسف «الشيخان» ولا ينال هذا الشرف من اصحاب ابى حنيفة سواه ، بل لم ينل شرف حمل لقب الصحبة لابى حنيفة غير ابى يوسف ومحمد بن الحسن ، اذ يطلق عليهما معا لقب « الصاحبين » اما غيرهما فهم تلاميذ الامام ابى حنيفة ، حتى من كان منهم أكبر سنا من ابى يوسف ومحمد ، مثل الامام زفر الذى رأس الحلقة بعد ابى حنيفة لكنه تلميذ فحسب .

فأبو يوسف من اعلام أئمة المذهب الحنفى ، ويلى ابا حنيفة مباشرة ولد عام ١١٣ هـ وانتقل عام ١٨٢ هـ .

تفرد ابو يوسف بما لم يشاركه فيه غيره من مفكرى المسلمين ، عندما قدم لنا اول دراسة اقتصادية مستقلة عن الدراسات الفقهية التى حملت الفكر الاقتصادى لغير ابى يوسف ممن عاصروه من الفقهاء ، بينما خصص ابو يوسف لفكره الاقتصادى كتابا مستقلا هو المعروف اليوم لدينا باسم ــ كتاب الخراج ــ ومن ثم فعلى يديه ظهرت اولى الدراسات الاقتصادية المستقلة فى العالم[١] .

ذلك المؤلف الذى يراه البعض اشبه ما يكون بمؤلف « دلتون » استاذ المالية العامة ، فى الضرائب فى القرن العشرين[٢] . لكنه مع

---

(١) محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧

(٢) د. صلاح نامق ، تقديم كتاب د. على عبد الرسول ، المبادىء الاقتصادية فى الاسلام ، دار الفكر بدون رقم سنة ١٩٦٨

ذلك يحتوى على فكر انمائى رفيع المستوى جاء فى ثنايا بحث الامام ابى يوسف لموضوعاته الاساسية ، عند من يرى ان غرض الكتاب الاساسى غرض مالى ، لكن الباحث المتعمق يدرك من وراء تأليف ابى يوسف لكتاب الخراج هدفا آخر هو المقصود من وضع كتاب الخراج ، هذا الهدف يتمثل فى اجراء اصلاح مالى واقتصادى فى البلاد بهدف تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية. يقول ابو يوسف فى مقدمة بحثه مخاطبا هارون الرشيد الذى كتب البحث بتكليف منه .. انى لارجو ان عملت بما فيه .. ان يوفر لك خرجك .. ويصلح لك رعيتك » كما أنه يعقد فصلا بعنوان « ما عمل به فى السواد » يتحدث فيه عن الوضع القائم ، ثم يعقد فصلا آخر بعنوان «ما ينبغى ان يعمل به فى السواد» يتحدث فيه عن آرائه التى يريد ادخالها .

ويطلب من الخليفة سرعة العمل والبدء فى الاصلاح فيقول :

ان القوة فى العمل ، وانما يدعم البنيان قبل ان ينهدم[1] فالكتاب اذن كان خطة للاصلاح المالى والاقتصادى من اجل وقف التدهور وتحقيق العمارة ، ومن ثم فان الفكر المالى الذى يتضمنه الكتاب هو وسيلة للهدف من الكتاب وهو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية فخلاصة الكتاب هى أنه خطة للاصلاح المالى والاقتصادى لتحقيق العمارة وبيان الأسس التى تقوم عليها ، واجراءات تحقيقها .

كما انه لم يغفل — وهو فقيه — ان يبين موقف الاسلام من تحقيق التنمية وحكم القيام بها .

وسنحاول ان نتعرف على فكر الامام ابى يوسف فى هذا المبحث من خلال مطالبه الثلاثة الآتية :

المطلب الاول — الاصلاح المالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج واهدافه :

المطلب الثانى — الاسس التى تقوم عليها التنمية عند ابى يوسف :

المطلب الثالث — اجراءات تحقيق التنمية عند ابى يوسف :

---

(١) ابو يوسف — الخراج — مرجع سابق ص ٣

المطلـب الاول

الاصلاح المـالى والاقتصادى الذى يقدمه كتاب الخراج واهدافه

تمهيـد :

اتضح للباحث ان الجانب الجوهرى من كتاب الخراج يتمثل فى الاصلاح المـالى والاقتصادى الذى كلف به الخليفة هارون الرشـيد ، الامام أبا يوسف ، حيث ان الأرض قد لحق بها الكثير من الخراب عما كانت عليه ايام الخلافـة الراشدة والاموية ، وترتب على ذلك نقص الخراج ، كما بدا واضحا عجز الارض عن تحمل ما يفرض عليها من خراج الوظيفـة الذى كان معمولا به من قبـل . ولاصلاح هذه الاوضاع قدم ابويوسف خطته هذه اجابة على اسـئلة كانت تشغل بال الخليفة ، ويريد ان يصل فيها الى اجابة شافية تحقق صلاح احوال المسـلمين .

ولقد تمثلت خطة الاصلاح المـالى والاقتصادى هذه فى :

١ — استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفة .

٢ — تطبيق نظام العشر وليس الخراج على ارض القطائع .

٣ — اجراء تغييرات جوهرية فى نظم الجباية ونظم استخدام العمال فى شتى المجالات .

تلك هى خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى يتضمنها كتاب الخراج لابى يوسف ، ويقينا هى أول خطة من هذا القبيل فى التاريخ المعروف .

ولقد جعل ابويوسف لخطته هدفين اساسيين هما :

١ — تحقيق العمـارة .

٢ — زيادة الايرادات العامة .

والهدف الثانى كما يبدو وسيلة لتحقيق الهدف الاول فكأن الخطة كلهـا تهدف اساسـا الى تحقيق التنمية الاقتصادية والعمارة .

وسيتضح لنا ذلك بصورة اكثر من تناول بنود الخطة فى الفروع الثلاثة الآتيـــة :

الفرع الاول — استبدال خراج المقاسمة بخراج الوظيفـــة :

يقول ابو يوســف :

نظرت فى خراج السواد ، وفى الوجوه التى يجبى عليها ، وجمعت فى ذلــك اهل العلم والخبرة بالخراج ، وغيرهم وناظرتهم فيه ، فكل قال فيه بما لا يحل العمل به ، فناظرتهم فيما كان وظف عليهم فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى خراج الارض ، واحتمال ارضهم اذ ذاك لتلك الوظيفة ... فذكروا ان العامر كان من الارضين فى ذلك الزمن كثيرا وان المعطل منها كان يسيرا ، ووصفوا كثرة العامر الذى لا يعمل وقلة العامر الذى يعمل وقالوا :

لو اخذنا بمثل ذلك الخراج الذى كان ، حتى يلزم للعامر المعطل مثــل ما يلزم للعامر المعتمل ، ثم نقوم بعمارة ما هو الساعة غامر ، ولا نحرثه لضعفنا عن اداء خراج ما لم نعمله ، وقلة ذات ايدينا . فأما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل فليس يمكن عمارته ولا استخراجه من قريب ، ولمن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة لا تمكنه ، فهذا عذرنا فى ترك عمارة ما قد تعطــل .

فرأيت وظيفة من الطعام (كيلامسمى او دراهم مســماة) فيه دخل على السلطان وعلى بيت المــال وفيه مثل ذلك على اهل الخراج(١) .

ذلك هو الوضع الذى واجه ابا يوسف ، نظام للخراج ترتب عليه ضياع عمارة جزء كبير من الارض زحف عليه الخراب ، وعجز الناس عن استصلاحه قائم لقلة ما بأيديهم ، وعدم توفر مؤنة ذلك لديهم ، وجزء آخر من الارض لم يزل عامرا لكنهم يعجزون عن زراعته ايضا ، لعجزهم عن اداء خراج ما لم يزرع ، فنظام الوظيفة يحمل الارض بالخراج زرعت أم لم تزرع . وفكر ابو يوسف وناظر أهل

---

(١) المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٢ و « الدخل » الفساد . انظر المعجم الوسيط مرجع سابق ج ١ ص ٢٧٥ مادة « دخل » .

العلم والخبرة ولم يجد لدى احد منهم رايا يفيده ، ثم رأى ان العلة تكمن فى خراج الوظيفة هذا ، فهو السبب فى خراب الارض وعجز الناس عن زراعة العامر فضلا عن استصلاح ما قد خرب منها بعد عهد عمر بن الخطاب (ض) .

فما علاج هـذا الموقف ؟

يقترح ابو يوسف خراج المقاسمة بدلا من خراج الوظيفة فيقول :

لم اجد شيئا اوفر على بيت المال ولا اعفى لاهل الخراج من مقاسمة عادلة خفيفة ، فيها للسلطان رضا ، ولاهل الخراج راحة وفضل[1] .

هذه هى المشكلة ، وهذا هو حلها عرضناه بأسلوب ابى يوسف ونستطيع ان نستلخص منـه ما يلى :

١ ــ تتطلب التنمية جهودا ونفقات ، وتستغرق وقتا طويلاً ، فهى عملية طويلة الاجل لا قصيرته .

« فاما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر واقل، فليس يمكن عمارته ولا استخراجه فى قريب ولمن يعمر ذلك حاجة الى مؤنة ونفقة » .

٢ ــ نظام خراج الوظيفة ادى الى ضعف اهل الخراج عن عمارة ارضهم وقيامهم بالتنمية الاقتصادية ، وهم يرون ان نظام الخراج هو سبب خراب ارضهم ويوافقهم فى ذلك ابو يوسف .

٣ ــ ان الامر يتطلب حلا يمكن من عمارة الارض ويزيد من الايرادات العامة وذلك اثر العمـارة .

٤ ــ ان الحل عند ابى يوسف يتمثل فى احلال خراج المقاسمة محل خراج الوظيفة ، على ان تكون مقاسمة خفيفة عادلة حتى يتمكن أهل الخراج من توجيه جزء من دخولهم الى عمارة ما خرب من ارضهم وزراعة العامر الذى لا يعمل فى ظل النظام السـابق .

« مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج راحة وفضل » .

(١) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٥٣ ــ ٥٤

وهكذا نرى ان الهدف من البند الاول من بنود الاصلاح المالي والاقتصادي الذي قدمه كتاب الخراج هو تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية في البلاد .

ولقد صرح ابو يوسف بان هدفه من تخفيف الخراج في مقترحاته السابقة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستوى الانتاج القائم أولا ثم رفع مستواه ثانيا .

فلقد قيل لابي يوسف :

لم رايت ان يقاسم اهل الخراج ما أخرجت الارض ، ولم تردهم الى ما كان عمر رضي الله عنه وضعه ؟ ... وقد كانو بذلك راضين وله محتملين(١) فأجاب :

لما رأينا ما كان على ارضهم يصعب عليهم .. ورأينا اخذهم بذلك داعيا الى جلائهم عن ارضهم وتركهم لها .. اتبعنا ما أمر به وتقدم فيه ، ورجونا ان يكون الرشد في امتثال امره ، فلم نحملهم ما لا يطيقون ، ولم نأخذهم من الخراج الا بما تحتمله ارضهم(٢) .

الفرع الثاني — تطبيق نظام العشر على أرض القطائع :

الاقطاع في الاسلام يكون من الارض الموات المملوكة للدولة تقطعها من يقدر على عمارتها واحيائها كوسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية ، « فمن احيا ارضا ميته فهي له » .

ويرى ابو يوسف ان هذه الارض بمنزلة المال العام للامام العادل ان يجيز منها ، ويعطي من كان له غناء في الاسلام ، ويضع ذلك موضعه ولا يحابي به »(٣) .

ويرى ابويوسف كجزء من خطته في الاصلاح المالي ان هذه الارض وان كانت في الاصل ارضا خراجية وخاصة اذا سقيت بماء الخراج ، الا انه يقترح على الامام ان يفرض عليها العشر . فلماذا هذا الاقتراح ؟

(١) المرجع السابق ص ٩١
(٢) المرجع السابق ص ٩٢
(٣) المرجع السابق ص ٦٣،

يقــول أبو يوســف :

انمــا يؤخذ منها العشر لمــا يلزم صاحب الاقطاع من المؤنة فى حفر انهارها وبناء البيوت ، وعمل الارض ، وفى هذا مؤنة عظيمة على صاحب الاقطاع ، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة ، والامر فى ذلك اليك ، ما رأيت انه اصلح فاعمــل به(١) .

فهو يرى ان القطائع تقطع لمن يقدر على عمارتها ، وعمارتها تكون باقامة بيئة اجتماعية فوقها ، وتتمثل فى المبانى والمنشآت السكنية ومنشآت الرى ، ثم عمل الارض من تمهيد واستصلاح واستزراع ..وكل هذا يتطلب نفقات كبيرة ، يجب ان تشجع الدولة عليها فتعين بنقل هــذه الارض من « الخــراجية » الى « العشرية » وفى هذا اعانة على العمارة حيث ان العشر لن تبدأ جبايته الا بعد الانتاج فعلا ، فهو نسبة من الخارج وليس كذلك الخراج .

وهكذا يقدم ابويوسف الوسيلة الثانية لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادى . ومن الواضح ان هذا الجانب من خطة الاصلاح موجه مباشرة الى تحقيق التنمية الاقتصادية وليست له أهداف تمويلية ، ويؤكد أبو يوسف نصيحته هذه فى موضع آخــر فيقول :

وكل ارض اقطعها الامام رجلا فعمرها فان كانت فى ارض الخراج أدى عنها الذى اقطعها الخراج وان كانت من ارض العشر أدى عنها الذى أقطعها العشر ، وان رأى الامام ان يجعل على الاولى العشر فعــل »(٢) .

الفرع الثالث ــ اجراء تغييرات جوهرية فى نظم اســتخدام العمال فى شتى المجــالات :

البند الثالث من خطة الاصلاح المالى والاقتصادى التى تضــمنها كتاب الخراج هو الاصلاح الادارى ، ونظم الجباية ويتمثل ذلك فى :

١ ــ احداث تغيير جوهرى فى نظم الجباية واهم هذه التغييرات الغــاء

(١) المرجع السابق ص ٦٣

(٢) المرجع السابق ص ٦٥

نظام التقبيل(١) الذى ترتب عليه نقص الايرادات العامة من ناحية ، وارهاق أهل الخراج من ناحية أخرى ، الامر الذى ادى الى عجزهم عن تعمير أرضهم ، وادى الى خرابه وضياع العمارة التى كانت بها .

يقـــول ابو يوسف :

« رأيت ان لا تقبل شيئا من ارض السواد ، ولا غير السواد من البلاد ، فان المتقبل اذا كان فى قبالته فضل عن الخراج عسف أهل الخراج ، وحمل عليهم مالا يجب ، وظلمهم واخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه ، وفى ذلك وامثاله خراب البلاد ، وهلاك الرعية ... وانما اكره القبالة لانى لا آمن ان يحمـــل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك ، فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج ، وليس يبقى على الفساد شىء ولـــن يقل مع الاصـــلاح شىء ، ان الله نهى عن الفســـاد فقال : **« ولا تفسدوا فى الارض بعد اصلاحها »**(٢) .

وهكذا يشجب ابو يوسف نظام التقبيل بسبب ما يؤدى اليه من خـــراب البلاد وهلاك العباد ، فالمنع منه يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ايضا ، وذلك بالمحافظة على العمارة القائمة حتى لا يتطرق اليها الفساد الذى حــذر الله منه ونهى عنه وتوعد مرتكبه .

٢ ــ احداث تغييرات جوهرية ايضا فى نوعيات القائمين على نظم وادارة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد ، ايمانا من ابى يوسف بان اســـلوب التنفيذ لأى خطة هو الحاسم ، واية خطة محكمة سليمة الاسس واقعية الاهداف يمكن ان يؤدى تطبيقها الى لا شىء اذا لم يتوفر لها منفذون اكفاء ، وذلك مبـــدأ انمائى هام يقدمه لنا ابو يوسف ، قبل ان يعرفه الفكر الانمائى الحديث باثنتى عشر قرنا .

(١) التقبيل يعنى ان يتعهد شخص بأن يقدم للدولة مقدارا معينا من المـــال مقابل ان تطلق يده فى جمع خراج جهة من الجهات وهو ما عرفت بمصر فيمـــا بعد بنظام « الالتزام » .

(٢) المرجع السابق ص ١١٤

ويضع ابو يوسف عدة شروط يجب توفرها فيمن يتولى الاسهام فى تنفيذ تلك الخطة التى وضعها لتحقيق الاصلاح المالى والاقتصادى فى البلاد فيقول :

« رأيت (ابقى الله أمير المؤمنين) ان تتخذ قوما من اهل الصلاح والدين ، والامانة فتوليهم الخراج ، ومن وليت منهم فليكن فقهيا ، عالما ، مشاورا لاهل الرأى ، عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف فى الله لومة لائم ما حفظ من حق وادى من امانة احتسب به الجنة ، وما عمل من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت .. فانك انما توليه جباية الاموال واخذها من حلها وتجنب ما حرم منها .. فاذا لم يكن عدلا ثقة امينا فلا يؤتمن على الاموال ، انى قد اراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج . اذا لزم الرجل باب احدهم اياما ولاه رقاب المسلمين ، وجباية خراجهم ، ولعله ان لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريقة ، ولا بغير ذلك ، وانما يجب الاحتياط فيمن يولى شيئا من امر الخراج .. كما يجب ذلك فيمن اريد للحكم والقضاء »(١) .

وهكذا نرى ان ابا يوسف يتطلب فيمن يتولى الادارة المالية وتنفيذ خطته فى الاصلاح المالى والاقتصادى ان يجتمع فيه الشروط التى تطلب فى القضاة والحكام ويجمعها فى سبعة شروط هى :

١ — الدين .　　　　　　٢ — الصلاح .

٣ — الامانة　　　　　　٤ — العفة وعدم الطمع .

٥ — المشاورة لاهل الرأى والخبرة .

٦ — العلم والمعرفة بأحكام الشريعة ، فهو يطبقها فى عمله ، فكيف يجهل القانون الذى يطبقه ؟

واثر هذه الصفات واضح لا يحتاج منا الى تعليق .

وهكذا نجد ان كتاب الخراج يمثل اول خطة للاصلاح المالى والاقتصادى فى التاريخ المعروف لنا ، وليس ذلك منا تزيدا فى القول ولا استخداما لمصطلحات حديثة ، بل ان ذلك هو جوهر وحقيقة كتاب الخراج ، كما وصفه ابو يوسف ، وكما كان يطلبه هارون الرشيد .

---

(١) المرجع السابق ص ١١٥

المطـلب الثانى

الأسس التى تقوم عليها التنمية عند أبى يوسف

تمهيـد :

اذا كان كتاب الخراج هو — كما يرى الباحث — خطة للاصلاح المـالى والاقتصادى تهدف الى تحقيق عمارة البلاد واصلاح شئـونها الاقتصادية ، فانه لا بد ان يكون قد تعرض للاسس التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية أو الشروط الاساسية اللازم توفرها لا نطلاق قوى التنمية من عقالها ، تلك القوى التى كبلتها الظروف التى واجهها ابو يوسف وقدم خطته للتغلب عليها • والامر كذلك ، فان كتاب الخراج يتضمن فعلا الاسس التى يرى ابو يوسف انه لابد منها كى تقوم التنمية الاقتصادية وتضطرد امكانيات التقدم والتعمير• ويجمع ابو يوسف هذه الاسس فى ثلاثة هى :

١ — سيادة العـدل وتحقيق الانصـاف •

٢ — المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها •

٣ — تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى المجال الاقتصادى •

وسنتناول هذه الاسس بالبيان فى فروع هذا المطلب الثلاثة •

الفرع الاول — سـيادة العدل وتحقيق الانصاف :

يقول أبو يوسف :

ان العدل وانصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما فى ذلك من الاجر ، يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد ، والبركة مع العدل تكون ، وهى تفقـد مع الجور ، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرب»[1] •

ففى هذه الفقرة من كتاب الخراج نجد ابا يوسف يستخدم تعبير « عمارة البلاد» بدلا من التعبير الذى تعود ان يستخدمه فى حديثة عن عمارة القطاع الزراعى وهو تعبير « عمارة الارض » • ومن هـذا ندرك ان هناك فرقا بين التعبيرين عند الامام أبى يوسف• يتبع فى التفرقة بينهما الامام على كرم الله وجهه ، الذى راينا فى المبحث السابق انه يفرق بين التعبيرين ويستخدم كلا منهما فى موضعه

(١) المرجع السابق ص ١٢٠ — ١٢١

ومن هنا فان ابا يوسف عندما يتحدث عن اسس العمارة واصول بنائهـا ، لا يستخدم تعبير « عمارة الارض » وانما يستخدم التعبير الاعم الذى يشمل عمارة كل القطاعات فيقول ، « ان تجنب الظلم تكثر به عمارة البلاد » اى عمارة جميع القطاعات . كما نلاحظ ان ابا يوسف يستخدم مرادفا آخر للرفاهية والتقدم وهو « البركة » والبركة فى الفكر الاسلامى هى الوفرة ووفاء الانتاج باحتياجات المواطنين ، وشعورهم بتحقيق رغباتهم واشـباع احتياجاتهم ، مهما بدا حجم الماديات التى بايديهم ، فهى تتضمن جانبا من الاحسـاس الروحى الى جانب الاحساس المادى ، والبركة عند ابى يوسف ملازمة للعدل وتنتفى عندما يوجد الجور والظلـم .

وهكذا نتبين ان سيادة العدل وانتفاء الجور والظلم من المجتمع ، أساس جوهرى لامكانية تشييد صرح التنمية وبناء العمارة ، وانطلاقها فى طريقها المرسوم ، وشعور المواطنين فى ظل تحققها المادى بالرضاء والوفرة والرخاء .

الفرع الثانى — المحافظة على الملكية الخاصة :

الاساس الثانى من اسس تحقيق التنمية وامكانية قيام العمارة فى البلاد عند الامام ابى يوسف هو المحافظة على الملكية الفردية وتدعيمها ، وتمكين كل فرد من أن تكون له ملكية يعتقدها ، ويبذل جهوده فى تنميتها واتساعها ، فتتسع بذلك موارد المجتمع ، ويطرد تقدمه .

ويتبين لنا موقف ابى يوسف من هذه الفكرة مما يلى :

١ — يدعو الى المحافظة على الملكية الفردية وصيانة حق اصحابها فيها فيقول : ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف(١) وبذلك يقرر عدم جواز الاعتداء على الملكية الخاصة .

٢ — يطلب من الدولة ان تسلك الى التنمية وتحقيقها طريق تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها ، وذلك بان يتم اقطاع الارض الموات لمن يقدر على عمارتها ، وتخفيف الاعباء عليهم مساعدة منها فى تحمل تكاليف الأحياء . اذ يقول :

---

(١) المرجع السابق ص ٧١

ولا ارى ان يترك (الامام او الدولة) ارضا لا ملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام ، فان ذلك اعمر للبلاد(١) فالملكية الفردية عند ابى يوسف اداة انمائية ووسيلة استثمارية بواسطتها تجند الدولة طاقات الافراد وقدراتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية . كما أنه يردف رأيه هـذا بايراد الكثير من الاسباب التى جعلت الخلفاء الراشدين يقطعون الارض للافراد فيقول :

فقد جاءت الاثار بأن النبى صلى الله عليه وسلم اقطع اقواما ، وان الخلفاء من من بعده اقطعوا ، ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاح فيما فعل من ذلك ، اذ كان تأليفا على الاسلام ، وعمارة للارض ، وكذلك الخلفاء انمـا اقطعوا من رأوا ان له غناء فى الاسلام ، ونكاية للعدو ، ورأوا ان الافضـل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه »(٢) .

٣ ـ وهو ثالثا يدعو الدولة الى القيام بالنفقات التى من شأنها أن تعود بالنفع على افراد المجتمع بما يدعم من ملكيتهم وبما يقوى عمارة ما بايديهم ، عندما يقول بتحمل الدولة لنفقات المشروعات الاساسـية دون ان تحمل منها شيئا على أهل الخراج(٣) .

ومما يلزم ان ننبه اليه هو ان ابا يوسف يرى ان ارض الخراج مملوكـة ملكية خاصة لاهلها ، ويتصرفون فيها تصرف الانسان فيما يملك حيث يقول :

وايما ارض افتتحها الامام عنوة ... ورأى الصلاح فى اقرارها فى ايدى اهلها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى السواد ، فله ذلك ، وهى ارض

(١) المرجع السابق ص ٦٦
(٢) المرجع السابق ص ٦٨
(٣) المرجع السابق ص ٢١٩

خراج ، وليس له ان يأخـذها بعد ذلك منهـم وهى ملـك لهم يتوارثونها ، ويتبايعونها(١) .

والباحث وان كان لا يوافق ابا يوسف فى هذا الرأى الا ان لذلك موضعه من البحث ، والذى يعنينا هنا ان نقرر ان النفقات العامة التى يرى ابو يوسـف انفاقها لزيادة عمارة ارض الخراج وتحسين انتاجيتها ، هى تدعيم للملكيـة الخاصة التى هى الاساس الثانى الذى تقوم عليه العمارة والتنمية فى البلاد .

وهكذا يرى ابو يوسف تدعيم الملكية الخاصة ونشر نطاقها واستخدامها طريقا لحشد طاقات الافراد وتشجيعهم على تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث — تدخل الدولة :

يجعل ابو يوسف من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وقيامها بدور ايجـابى اساسا من اسس انطلاق التنميـة الاقتصادية واستمرارها . فللدولة فى رأيه مهـام كثيرة عليهـا ان تقوم بها ، وفى مقدمتها بنـاء المجتمع ، وتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

يقول ابو يوسـف :

« ... يأمير المؤمنين .. ان الله قلدك امر هذه الامة فاصبحت وامسيت تبنى لخلق كثير ، قد استرعاكهم الله وائتمنك عليهم ، وليس يلبث البنيان اذا اسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه واعان عليه ، فلا تضيعن ما قلدك الله من امر هذه الامة والرعية ، فان القوة فى العمل ... وانما يدعم البنيان قبل ان ينهدم »(٢) .

(١) المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) المرجع السابق ص ٣.

فمهمة الدولة هى بناء المجتمع بالعمل ، وبناء المجتمع يعنى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والنكوص عن ذلك تضييع للامة ، « وان الراعى المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن اماكن الهلكة باذن الله ، واورده موارد الحياة والنجاة ، فاحذر ان تضيع رعيتك ، ولا تنس القيام بامر من ولاك الله أمره ، فلست تنسى ، ولا تغفل عنهم فليس يغفل عنك »[1] .

وبعد هذا الاجمال لمهمة الدولة فى بناء المجتمع ، ينتقل ابو يوسف الى تحديد موقفها من البناء الاقتصادى فيقول :

« لا ارى ان يترك ارضا لاملك لاحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الامام فان ذلك أعمر للبلاد »[2] ثم يقول « انظر الخراب .. واصلحه حتى يعمر »[3] أى ان الخليفة التى تحددت مهمته فى صدر هذا الفرع بالبناء يوضح له ابو يوسف ان أهم مجالات البناء هى تعمير البلاد وتحقيق التنمية بتشغيل كل موارد المجتمع .

ثم يرتقى فى فكره الانمائى قمة شاهقة فيقول للخليفة « ... ورايت أن تأمر عمال الخراج ، اذا اتاهم قوم من أهل خراجهم ، فذكروا لهم ان فى بلادهم انهارا عادية ، وارضين كثيرة غامرة ، وانهم ان استخرجوا لهم تلك الانهار ، واحتفروها واجرى الماء فيها عمرت هذه الارضون الغامرة..كتب بذلك اليك فامرت رجلا من اهل الخير والصلاح يوثق بدينه وامانته فتوجهه فى ذلك حتى ينظر فيه ، ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ، ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير اهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة .. فاذا اجتمعوا على ان فى ذلك صلاحا وزيادة فى الخراج امرت بحفر تلك الانهار ، وجعلت النفقة من بيت المال ولا تحمل النفقة على أهل البلد ، فانهم ان يعمروا خير من أن يخربوا ، وان يفروا خير من أن يذهب مالهم »[4] .

---

(١) المرجع السابق ص ٥ (٢) المرجع السابق ص ٦٦

(٣) المرجع السابق ص ٩٧ (٤) المرجع السابق ص ١١٨ — ١١٩

فهنا يضع أبو يوسف اسلوبا خاصا لتحقيق التنمية يشبه الى حد كبير وضع خطة قومية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ يجعل من مهمة عمال الخراج تفقد الاماكن التى تحتاج الى تعمير ، اى الاماكن التى يجدى فيها قيام مشروعات جديدة ، ويكتبون بذلك الى الخليفة والدولة حيث تكلف شخصا خبيرا يعقد الاجتماعات ، ويجرى المشاورات مع الخبراء ومن لهم بصر ومعرفة فى مجال هذا الاستثمار ، ومن اقاليم متعددة فى انحاء البلاد . ورأى هذه المجموعة هو الذى يعمل به ، ونفقات التنمية هذه تكون على الدولة وليس على الاقليم الذى سيقام به المشروع ، لان الهدف هو تعمير هذه المنطقة بما يعود بالنفع على المسلمين عامة لا على أهل الاقليم خاصة ، كما ان تحقيق الوفرة والغنى والرفاهية لاهل هذا الاقليم من اهداف التنمية على المستوى القومى ، حيث ان الدولة مسئولة عن رفاهية كل فرد .

وما خطة الاصلاح الاقتصادى والمالى التى يتضمنها كتاب الخراج الا تعبيرا عن الدور الكبير الذى يجب ان تقوم به الدولة فى ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية . فدور الدولة فى مجال التنمية دور اساسى ، بل ان الجانب الموكل الى الافراد باستثمار ملكياتهم التى تحت ايديهم ، تكون الدولة مسئولة عن قيامهم بهذه المهمة ، وعليها ان تساعدهم على القيام بواجبهم نحو ملكياتهم ، كما بينا فى موقفها من الارض الغامرة وضرورة اقطاعها لاحيائها ، أو احيائها بنفسها وزراعتها لبيت المال ..

فهو يرى ان تتذرع الدولة بكل السبل وتسلك جميع الطرق كى تجعل الموارد الانتاجية للمجتمع فى حالة تشغيل ، فان لم يستجب الافراد لاغراءاتها لهم ، قامت وحملت على عاتقها مسئوليتها ، وادت المهمة بنفسها .

وهذا هو الاساس الثالث من الاسس التى يرى ابو يوسف ضرورة توفرها للبدء فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا وهو تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث

اجراءات تحقيق التنميـة عند ابى يوسف

تمهيـد :

يرى ابو يوسف ان هناك اجراءات ثلاثة تمثل جوهر التنمية ، والقيام بها اسهام مباشر فى بنائها ، وخطوات على طريق تحققها ، وتتمثل هذه الاجراءات فى :

١ ـ اقامة شبكة طرق جيدة .

٢ ـ ادخال كل الموارد فى نطاق الانتاج .

٣ ـ اقامة المنشآت اللازمة للرى والامداد بالمياه .

وسيتكفل هذا المطلب ببيـان ذلك فى فروعه الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول ـ اقامة شبكة طرق جيدة :

. يرى ابو يوسف ان اولى اجراءات تحقيق التنمية الأقتصادية يتمثل فى تمهيد الطرق واقامة شبكة مواصلات تربط بين اطراف البلاد ، وتتضح اهمية ذلك فى فكره من تفـرده بين من اطلع الباحث على آرائهم فى توزيع اسـهم الصدقات ، بجعل هذه الاسهم تسعة لاثمانية كما يقول كل الفقهاء ، اذ يضيف ابو يوسف فوق الاسهم الثامنية الواردة فى آية الصدقات سهما تاسعا « فى اصلاح طرق المسلمين »[1] اى ان ابا يوسف يعطى تمهيد الطرق اهمية كبرى حتى ليشركها فى سهام الزكاة ، وليس هذا خروجا منه عن تخصيص الزكاة لمن سمى الله تعالى من السهام الثمانية ، لكنها سعـة افق منه ، فتفرد بالقول بتخصيص سهمين لابناء السبيل ، سهم ينفق عليهم بشق الطرق وبنائها ، وآخر ينفق عليهم بتوفير المؤن والراحة عليها . ومعلوم انه لا يشترط فى الزكاة ان تقسم بالتساوى بين الاصـناف الثمانية وانما توزع بحسـب الاهميـة[2] حتى ان جعلها الأمام فى صنف واحد ممن سمى الله تعالى أجزأه »[3] .

(١) المرجع السابق ص ٨٧

(٢) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١٩٨

(٣) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٨٨

كذلك يرى أبو يوسف أن من مهمة الدولة — ومن اجراءات التنمية — ان تبعث فى كل ناحية بمن يشرف على الطرق ، ويتتبع ما يحدثه الناس بها فيزيله ويتوعد عليه ، لان طرق المسلمين ليس لاحد ان يحدث بها شيئـا »[١] •

فهذا هو اول اجراء مباشر تبدأ به الدولة جهود تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد اصاب ابو يوسف كثيرا بموقفه هذا ، حيث ان اقامة شبكة طرق صالحة وجيدة ، تنعكس علىجميع القطاعات الانتاجية من زراعية وصناعية ، بل لا تستطيع تلك القطاعات ان تنهض وتتقدم دون ان يكون هناك شبكة طرق جيدة ، والفكر الحديث اليوم يجعل من سمات التخلف عدم توفر شبكات الطرق ويجعلتوفرها علامة على التقدم ، وهو مؤشر صحيح تماما •

الفرع الثانى — ادخال كل موارد المجتمع فى نطاق الانتاج :

يرى ابو يوسف ان الاجراء الثانى الذى يجب اتخاذه بعد توفر شبكة طرق جيدة هو الاستفادة منها ، وذلك باستخدام القطاعات الانتاجيـة لها • ولن تستطيع هذه القطاعات ان تستخدمها الا اذا كان لها وجود قائم ، ومنثم يجعل ابو يوسف الاجراء الجوهرى فى تحقيق التنمية هو ان نجعل كل موارد المجتمع فى حالة تشغيل واسهام فى تيار الدخل القومى• ويكون ذلك باحياء هذه الموارد • فليس الاحياء فى فكر ابى يوسف مقصورا على احياء موات الارض ، بل كل مورد ليس فى حالة انتاج هو مورد ميت ، والامـر بالاحياء يشملة •كما ان احياء الارض ليس معناه زراعتها فحسب ، بل أنه يعنى عمارتها بشتى طرق العمارة ، زراعة او بناء او اقامة مشروع صناعى فوقها ••• الخ استخدامـات الارض • يقول أبو يوسف سألت يا أمير المؤمنين عن الارض التى افتتحت عنوة او صولح عليها اهلها وفى بعض قراهـا اراض كثيرة لا يرى عليها اثر زراعة ولا بناء لاحد، ما الصلاح فيها ؟ فاذا لم يكن فى هذه الارضين اثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئا لاهل القرية ولا مسرحا ، ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطبهم ولا مراعى اغنامهم ودوابهم ••• فهى موات ، فمن احياها او احيا منها شيئا

---

(١) المرجع السابق ص ١٠١

فهى له ولك ان تقطع منها .. تعمل فيه بما ترى انه صـــلاح »(١) فانظر الى مفهوم الاحياء عنده تجده يعنى ان كل أرض تحقق نفعا للمسلمين فهى حية ، سواء اكانت مسرحا للقوم او مرعى لدوابهم او محتطبا لهم .

ومن اهم الموارد التى يطلب ابو يوسف احياءها وادخالها حلبة الانتاج، مورد العمل ، بل يرجع اليه — عن حق — كل قوى الانتاج والتنمية فيقول : « ان القوة فى العمل » ويطلب من كل انسان ان يبذل قصارى جهده تحقيقـــا لامله قبل ان يوافيه اجله وهو مضيع لما يجب ان يعمله ، فعلى كل فرد — عند ابى يوسف — ان يبادر باستغلال كل لحظة من عمره فى عمل نافع له وان يؤدى كل عمل فى موعده المناسب حتى يكون اكثر انتاجية ، سواء تمثل هذا العمل فى الزراعة ام الصناعة ام فى قطاع ثالث فيقول : لا تؤخر عمل اليوم الى غد فانك ان فعلت ذلك اضعت ، فان الاجل دون الامل فبادر الاجل بالعمل ، فانه لا عمل بعد الاجل »(٢) .

فتأجيل عمل اليوم الى الغد تضييع ، والتضييع فقد وتعطيل لقوى الانتاج وتأخير للعمارة . يقول أبو يوسف « لا يحبس الطعام اذا صار فى البيادر الشهر والشهرين والثلاثة لا يداس ، فان فى حبسه ضررا على السلطان وعلى أهل الخراج ، وبذلك تتأخر العمارة » .

انظر كيف ان تأخير دياس القمح مثلا يعنى تأخر العمارة ، لانه ينقص من كميات الانتاج لاسـباب كثيرة ، ونقص ذلك نقص فى الدخل القومى ، ومن ثم يكون فى فكر ابى يوسف تأخير للعمارة ، وهو كذلك ، اذ هو ارجاء لعمل كان يجب القيام به من قبل وترتب على تأخير القيام به فقد فى الناتج القومى ، ومن ثم تنخفض نسبة النمو فى هـــذا العـــام والذى يليه .

الفرع الثالث — اقامة منشآت الري وامدادات الميـــاه :

يركز ابو يوسف كذلك على اجـــراء ثالث من اجراءات تحقيق التنمية الاقتصادية ، هو الذى يتمثل فى اقامة منشـــآت الـــرى ومشروعاته التى توفر

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ص ٤

المياه للزراعة واحياء موات الارض من ناحية ، وتوفر طرق المواصـــلات النهرية من ناحية اخرى ، فهى اذا اجراء لا بد منه لتحقيق الاجراءين السابقين ، شبكة الطرق الجيـــدة ، احياء موات الموارد •

فيرى ابو يوسف ان كل ما فيه مصلحة للناس من حفــر الانهار واقامـــة الجسور •• الخ واجب على الدولة ان تقوم به وتنفق عليه من بيت المـــال ، مثل بناء الجسور على الانهار لتمنع بثوقها ، واقامة السدود والمسنيات فى وجه الماء حتى يرتفع مستواه ليصل الى الارض ، وعليها ان تجعل للنهر مفاتيح (بريدات) يفتح منها وينقفل ، وعليها ان تضع نظاما لصيانة هذه المشروعات والســـهر على حفظها حتى لا تنفجر فتغرق غلات الناس وتخرب قراهم ومنازلهم ، وان تزيل من الانهار والمجارى المـــائية كل ما يعوق تدفقها او يؤذى السفن المـــارة بها ، وان تقوم بكرائها «تطهيرها» كلما احتاجت ذلك[1] ، فجميع هذه الاجراءات يستلزمها تحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية •

وهكذا نرى ان ابا يوسف يرى حصر الاجراءات المادية المباشرة لتحقيـــق التنميـــة فى :

١ـ شبكة طرق جيدة •

٢ ـ ادخال كافة موارد المجتمع فى مجال الانتاج •

٣ ـ اقامة المنشآت اللازمة للرى والامداد بالمياه •

نتائج البحث

عقدنا هذا المبحث لنتعرف على الفكر الانمائى لمفكر اسلامى فذ هو الامام ابو يوسف ، صاحب اول دراسة اقتصادية مستقلة فى العالم •

ولقد تبينا من خلال عرض الافكار الانمائية التى احتواها كتاب الخراج أن لابى يوسف فكرا انمائيا عميقا ، وبصرا بشئون العمارة وتحققها ، ويتمثـــل ما وصلنا اليه من نتائج فى :

(١) المرجع السابق ص ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠

١ — ان كتاب الخراج ليس كتابا يهتم بشئون الجباية والخراج كما يبدو من اسمه ، وانما هو فى جوهره خطة للاصلاح المالى والاقتصادى يهدف لرفع مستوى الانتاج فى الدولة الاسلامية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ — ان ابا يوسف قد وضع فى خطته هذه كيفية تحقيق التنمية ، عندما حدد الاسس الضرورية لبدايتها ، وعندما حدد الاجراءات المباشرة التى تدخل فى صميم القيام بشئون العمارة .

٣ — ان ابا يوسف يكل الى الدولة مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية ويجعلها مسئولة عنها ، حتى نصيب الافرادمنهـا على الدولة أن تشرف على قيامهم به ، تحثهم وترعاهم ، وتساعدهم عليه .

٤ — يطلب لتنفيذ خطته تنفيذا سليما احداث تغييرات جوهرية فى نظم استخدام الافراد حتى لا تعوق نوعياتهم تحقق اهداف خطة الاصلاح التى وضعها ، وهو بذلك يدرك اثر البشر الفعال فى كل خطة .

٥ — يجعل العمل هو كل شىء واساس القوة حيث يقول « القوة فى العمل » وتلك نظرة صائبة وعميقة الى ابعد الحدود . ما أحوجنا الى الاستفادة منها اليوم بدلا من انتظار بركات رأس المال الاجنبى ان تمطر علينا .

نتائج الفصل

تكفل هذا الفصل بتقديم عرض عام لمسار الفكر الاسلامى على مدى اربعة عشر قرنا من الزمان هى عمر الاسلام على الارض وذلك فى المبحث الاول ، ثم قدمنا عرضا او دراسة مسهبة نوعا ما لمفكرين من قمم مفكرى الاسلام فى الميدان الاقتصادى ، هما الامام على كرم الله وجهه فى المبحث الثانى ، والامام ابو يوسف رحمه الله تعالى فى المبحث الثالث .

وبذلك اتيحت امامنا فرصة للتعرف على الفكر الانمائى الاسلامى فى منابعه الاساسية ، وتبين لنا خلال هذا العرض تفرد هذا الفكر بمفاهيم انمائية خاصة ، وانه يستخدم لمفاهيمه هذه مصطلحات خاصة ، كما تبين لنا انه يهدف الى تحقيق اهداف انمائية قد تختلف او تتفق مع الاهداف التى تتوخاها تجارب التنمية التى

تقوم بها الدولة النامية فى العصر الحديث •• ولذلك فان نتائج هذا الفصل تتمثل فى تعرفنا على اهداف ومفاهيم ومصطلحات التنمية فى الفكر الاسـلامى ، الى جانب الفائدة الاساسية والتى يمثلها وجود منهج محدد ينصح المفكرون المسلمون باتخاذه اطارا تنظيميا لجهود التنمية الاقتصادية •

وسنبرز هذه النتائج بصورة اوضح فيما يلى :

اولا — اهداف التنمية فى الفكر الاسلامى :

استبان لنا من المبحث الثانى من هذا الفصل ان هدف التنمية هو اقامة مجتمع المتقين بمواصفاته التى بيناها ، ونريد هنا ان نبسط القول فى بيان هـدف التنمية فى الفكر الاسلامى بما يظهر قربه او بعده من الاهداف التى يلهث وراءها الفكر الانمائى الحديث •

فما الذى يعنيه اقامة « مجتمع المتقين » هـذا ؟

انها تعنى — كما بينا من قبل — اقامة مجتمع يتمتع باعلى مستويات المعيشة الطيبة ، والتى يصل اليها بزيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن ، مع استشعار تقوى الله تعالى فى كل مرحلة من ذلك ، بما يعنية هذا الاستشعار من حرص تام على سيادة المبادىء الاسلامية وتغليف كل تصرفات المجتمع بها •

وتتمثل اهم هذه المبادىء فى :

١ — تحقيق مبدأ الاسلام فى التوزيع والذى يعنى تحقيق حد الكفاية لكل انسان فى المجتمع سواء بجهوده الخاصة ام عن طريق ميزانيـة الزكاة لمن يعجز عـن تحقيقه بنفسه • فلقد ارتبطت المشكلة الاقتصادية فى الاسلام منذ البداية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه ، وليس بهـدف توفير الضروريات الاساسـية للمعيشة(١) حتى ليرى الغزالى « المتصوف » ان توفر الحاجات الاساسية للفرد دون زيادة أمر فى غاية القبح لمـا فيه من سقوط جميع العبـادات التى نيطت بالغنى(٢) •

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو ، القـاهرة ، ط سنة ١٩٧٨ ص ٢٩

(٢) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، جـ ٢ ص ٩٧

٢ ــ تحقيق المساوة فى ثمار التنمية اخضاعا للمال والملكية لوظيفتيهما فى المجتمع وهى سد حاجات الجميع « **فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ملكت ايمانهم فهم فيه سواء** »[١] ٠

فمجتمع المتقين بمواصفاته المبينة هو مجتمع يحقق الوفرة الاقتصادية الى جانب الرفاهية الاجتماعية ، والسعادة الروحية ، اد هو مجتمع نظريةالاسلام فى علاقة الانسان بموارد الثروة ، عندما يستخدم الانسان كل طاقته من اجل تحقيق اليسر المادى الذى يحققه الوصول بالانتاج الى اعلى المستويات قياما بواجب الخلافة عن الله ، وعبادة لة بشكر نعمته تعالى ٠

فمجتمع المتقين اذاهو مجتمع يقضى على الفقر ويتخلص منه نهائيا ، اذ هناك تناقض بين هذا المجتمع ووجود الفقر ــ فالتقوى هى قمة الايمان والفقر يعدل الكفر ، فلا يجتمعان « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الفقر والكفر ايعدلان ؟ فقال : نعم »[٢] ٠

فليس هناك فقير فى مجتمع المتقين ، وانما الكل فيه غنى بجهوده وعمله ، او بوصول حقه الذى فرضه الله له فى موارد المجتمع اليه دون مشقة او طلب « روى ابو سعيد وابن مسعود (رض) عنهما قول انبى صلى الله عليه وسلم لا قدست امة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متعتع »[٣] ٠

ومفهوم « حد الكفاية » لكل انسان ، هو التعبير الحقيقى عن ايمان مجتمع المتقين بالمساواة وعدالة التوزيع ٠

ومن ثم فان مفهوم الدخل الفردى المتوسط ، ليس له وزن لدى الفكر الاسلامى ، ولا يستخدمه مؤشرا على تحقيق اهدافه ـ اذا كان بمعزل عن تحقيق « حد الكفاية » لكل انسان ٠ ذلك ان مفهوم الدخل الفردى فى المتوسط ــ والذى

---

(١) النحل رقم ٧١

(٢) رواه ابو داود والنسائى ٠

(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ١٠٢ ورواه ابو يعلى عن ابى سعيد والطبرانى عن ابن مسعود ، الكنز ص ٦٥

يقيم له الفكر الحديث(١) وزنا كبيرا — هومفهوم مضلل لا يعبر عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد يرتفع متوسط الدخل الفردى ويسوء التوزيع ، فلا تكون هناك تنمية بالمقاييس الاسلامية ، وربما يقل متوسط الدخل الفردى وتتحقق عدالة التوزيع فتتحقق التنمية الاقتصادية ، ذلك ان توزيعا افضل لحجم من الدخل اقل ، انما يفضل من وجهة النظر الموضوعية توزيعا سيئا لحجم اكبر من الدخل .

ومن ثم فان هدف مجتمع المتقين هو القضاء على الفقر بصورة مادية حقيقية ، بصرف النظر عن ارتفاع او انخفاض متوسط دخل الفرد الذى لا يعنى شيئا ذا مغزى ، ان نظرنا اليه نظرة موضوعية . فربما تتمثل هذه الزيادة فى سلع ترفية ، او سلع ضارة بالعقل والصحة ، او انشطة لا يقرها الاسلام . ووجود الفقر فى البلاد التى يمثل الدخل الفردى المتوسط فيها اعلى ما وصل اليه فى العالم(٢) دليل على خرافة هذا المتوسط « فالهدف من القيام بالتنمية الاقتصادية فى الاسلام ، طبقا لمفهوم مجتمع المتقين هو « تعمير الدنيا واحياؤها ، وان ينعم الجميع بخيراتها ، وليس هو التحكم او السيطرة الاقتصادية او استئثار فئة .. بخيرات الدنيا كما هو الشأن فى كافة النظم الاقتصادية الوضعية »(٣) .

ان هناك هدفا اعلى لمجتمع المتقين فوق الرخاء المادى الذى يوجد فى هذا المجتمع ، هو ان يكون المجتمع فى سلوكه ووجوده قائما بخلافة الله تعالى ، التى تعنى عبادة الله تعالى ، بتعمير الارض واحيائها وتسخير طاقاتها لمصلحة الانسان ، قياما بتكليف الله تعالى بتعمير الارض ، واتخاذ هذا التعمير طريقا الى لقاء الله تعالى « **يايها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(٤) .

---

(١) United Nation Group of Experts, "Measures of Economic Development of underdeveloped countries. New York 1962, P. 3.

(٢) انظر — هيلبرونر ، كيف نبنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ص ٦٥ .

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٦٧ .

(٤) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦

فالهدف النهائى للتنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى اذا هو : عبادة الله تعالى ، وطلب رضائه بعمارة الارض ، يقول تعالى : **وابتغ فيما آتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا »**[١] • فكل انسان له نصيب من الدنيا مكلف بعمارته وعبادة الله تعالى بسلوكه نحوه ، اى ان آية القصص هذه عجزها بيان لصدرها ، اى لا تنس نصيبك من الدنيا ان تبتغى به وجه الله والدار الاخـرة ، وان فعل ذلك يكون قد قابل احسان الله تعالى بالاحسان فيما يحلة تحت يده من موارد ارضه « **واحسن كما احسن الله اليك ولا تبغ الفســاد فى الارض ان الله لا يحب المفســدين »**[٢] •

فهذا هو هدف التنمية فى الفكر الاسلامى ، وتلك اولى النتائج التي توصلنا اليها من العرض السابق لهذا الفكر فى هذا الفصل •

ثانيا ــ مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى :

ان النتيجة الثانيةالتى اردنا الوصول اليها منالعرض السابق للفكرالاسلامى فى الميدان الانمائى هى التعرف على مفهوم التنمية فى هذا الفكر • هل يتفق مع المفهوم الحديث لها ام يختلف معه ، والى اى حد ؟ فلننظر اولا ما هو المفهوم الحديث للتنمية ؟

ان الفكر الحديث فى مفهوم التنمية يدور كله تقريبا حول فكرة زيادة الدخل الفردى فى المتوسط[٣] ، حيث يقتصر بعض المفكرين على هذا ، ويضيف البعض الاخر شرط توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية فى المؤسسات الانتاجيــة القائمة فعلا أو التى ينتظر انشاؤها فيما بعد[٤] حتى اولئك الذين يربطون فكرة النمو الاقتصادى بفكرة القضاء على الفقر فى المجتمع فانهم يستخدمون فكــرة زيادة الدخل الفردى فى المتوسط كمقياس يثبتون به ارتفاع مستوى المعيشــة ونقص الفقر •

(١) ، (٢) سورة القصص الاية رقم ٧٧
(٣) انظر استعراضا لهذه المفاهيم عند د. صلاح نامق ، محددات التنميــة الاقتصادية ، دار النهضة سنة ١٩٧١ ص ٢١ وما بعدها •
(٤) المرجع السابق ص ٢٢

اما الكتاب الماركسيون فيفهمون التنمية على أنها « القضاء على الرأسمالية قضاء مبرما ثم التحول بعد ذلك الى الاشتراكية بما تعنيه من قضاء على الطبقات(١) ثم يشاركون من بعد فى الحديث عن نمو الدخل الفردى فى المتوسط ، فكأن زيادة الدخل الفردى فى المتوسط ، هى القاسم المشترك بين مفاهيم التنمية التى يتبناها الفكر الحـــديث .

فما هو موقف الاسلام من هـــذه الفكرة ؟ وما هو مفهوم التنمية بالتالى ؟

ان حديثنا السابق عن هدف التنمية فى الاسلام قد توصل الى شجب مفهوم الدخل الفردى فى المتوسط ، طالـــا انه بمعزل عن تحقيق حد الكفاية لكل انسان فى المجتمع .وحقيقة فان متوسط دخل الفرد مجردا عن هذه الفكرة لا يعنى شيئا . فماذا يفيد الفقير من عيشة فى دولة متوسط دخل الفرد فيها آلاف الجنيهات .. اذا كان لا يصل اليه من هذه الالاف شىء ؟ انه ربما كان معدما وهو يعيش فى ظل اغنى المجتمعات ، كما هو حال البعض فى الولايات المتحدة(٢) . وفى اعتقادنا ان معيار الحكم فى الاقتصاد الاسلامى على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية او بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومى (الدخل الفردى المتوسط) وانما هو بالحد الادنى الذى يتوافر او تضمنه الدولة لاقل او اضعف مواطن(٣) .

ان الذى يهم الفرد هو ما يصل اليه فعلا من الدخل القومى ، وليس نصيبه فى قسمة حسابية يسمع عنها ولا يرى منها شيئا ، الذى يهم الفرد هو ما يتمتع به من سلع وخدمات حقيقية ، فاذا توفر لكل فرد منها قدر مناسب كان المجتمع غنيا ، ذلك ان المجتمع ليس الا مجموع الافراد ، ومن ثم فان مفهوم زيادة الدخل الفردى فى المتوسط الناتجة عن زيادة الدخل القومى بنسبة تربو على معدل الزيادة السكانية، تلك التى ولع بها الفكر الحديث ليست مقياسا صحيحا ، ولا مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠ — ٣٢
(٢) هيلبرونر — كيف تبنى المجتمع الاقتصادى — مرجع سابق ، ص ١٥.
(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣٤.

ومن ثم فان مفهوم التنمية فى الفكر الاسلامى يختلف عن مفهومها فى الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى معا •

ان مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى يعنى القضاء على الاسباب التى تؤدى الى حدوث المشكلة الاقتصادية فى هذا الفكر ، والمشكلة فى الفكر الاسلامى تنشأ من امرين [1] :

١ — القصور فى استخدام الموارد الممنوحة من الله •

٢ — سوء توزيع الناتج بين المواطنين ، اما ندرة الموارد ولا نهائية الرغبات فان الفكر الاسلامى لا يعترف بهما ، فالموارد فى الارض مقدر كفايتها للبشر ، والرغبات مكلف الانسان بعدم الخضوع لها ، واتيان سلوك معين يتمثل فى عدم الاسراف او التقتير ، ومن ثم التوسط فى الاستهلاك ، مهما كانت الامكانية تسمح بالاستهلاك • ولنلاحظ ان الاسلام يحرم على من يتوضأ من عرض البحر ان يسرف فى استخدام المياه برغم ان البحر ليس قليل المياه ، كما أنه لن ينقص مهما أسرف المتوضىء ، كما ان الاستهلاك الكثير فى عرف الاسلام من خصائص الكفار ، بينما للمسلم هدف آخر فى هذه الدنيا ، فليست هى مبلغ همه ، « **ذرهم ياكلوا ويتمتعوا ويلههم الامل فسوف يعلمون** »[2] • وحجم الطعام الذى يكفى الكافر يفيض عن حاجة المؤمن « المؤمن يأكل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة امعاء »[3] •

وعلى هذا فان المشكلة الاقتصادية تقبل الحـل فى الاسلام ، وحلها يعنى القضـاء على السببين السابقين اللذين تنشـأ منهما •

فكأن التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى تعنى قيام المجتمع باستخدام الموارد التى وضعها الله تعالى تحت تصرفه افضـل استخدام ممكن فى ظل المعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع الناتج بما يحقق « حد الكفاية » المتناسـب مع حجـم هذا الناتج لجميع الافراد •

---

(١) د• محمد شوقى الفنجرى ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٥٨

(٢) سورة الحجر ، الاية رقم ٣

(٣) رواه البخارى ومسلم واحمد والترمذى وابن ماجه ، انظر الكنز الثمين ص ٦٠٢ رقم ٣٩٨٩

واذا تحقق هذا لمجتمع فقد حقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الاسـلامى، اما ارتباط ذلك بمتوسط معين لدخل الفرد فهذا خضوع لمفاهيم مفروضة على الدول النامية ، من الدول المتقدمة اليوم ، « وكثيرا ما اخضعت البلاد الناميـة لمفاهيم للتنمية وانظمة للقيم صيغت الى حـد كبير فى الخارج »(١) كنوع من الاستعمار الفكرى الذى تخضع له اليوم البلاد الناميـة كلها ، ان علينا كعالم اسـلامى له ذاتية ان نتخلى عن المفاهيم التى صيغت فى الدول المختلفة عنا فى ظروفها ، ولنتبين المفهوم الاسلامى للتنمية ، لينتهى بذلك الفصل القائم بين الانتاج والتـوزيع ــ والذى تؤكده المفاهيم الاجنبية ــ ونؤمن طبقا لمفهومنا عن التنمية بدمج التوزيع فى الانتاج ، بان يتم التوزيع من خلال الانتاج ، فالاسلام لا يعالج الانتاج مستقلا عن التوزيع كما لا يعالج التوزيع مستقلا عن الانتاج .

ان المفهوم الاسلامى يعنى اعطاء الفرد نصيبه من الدخل القومى عن طريق توفير العمل له ، حيث لا يقدم بواسطة الزكاة اعانة استهلاكية ، وانما يقـدم وسائل انتاجية تجعل من آخذ الزكاة وحدة انتاجيـة قبل ان تجعل منه وحـدة استهلاكية ، فتدمج الانتاج فى التوزيع بصورة لا تسمح بظهور سـوء التوزيع . « ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير فسياسات التوزيع يجب ان تصاغ فى نمط تنظيم الانتاج »(٢) وان معدل النمو العالى لم يكن فى السابق وهو ليس الآن ضمانا ضد ازدياد الفقر سوءا .

وطبقا للمفهوم الاسلامى عن التنمية ، فان المجتمع الذى يستخدم الموارد المتاحة له أفضل استخدام ، ويوزع انتاجه توزيعا عادلا يراعى مفهوم « حد الكفاية » هو مجتمع قد حقق التنمية الاقتصادية ، حتى ولو كان متوسط دخل الفرد دون مستوى الفقر طبقا للمقاييس السائدة فى العالم الغربى او فى الفكر الحديث .

ان الاسلام لا يعرف الرأى القائل « بان الطريق الى المساواة آخر الامر يمر بنا من خلال عدم المساواة فى اول الامر »(٤) وانما يعرف « ان الناس لا يهلكون على انصاف بطونهم » ولو حدث نقص فى السلع والخدمات « لادخلنا على اهل

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٨٨

(٢) المرجع السابق ص ٦٠

(٣) المرجع السابق ص ٥٨

(٤) المرجع السابق ص ٢٩

كل بيت مثلهم » كما يعرف ان عدم المساواة فى ثمار التنمية كفران بنعمة الله تعالى وجحود بها «فهم فيه سواء، أفبنعمة الله يجحدون» ؟ (١)

وبمفهوم التنمية هـــذا — الاستخدام السليم للامكانيات والتوزيـع العادل للدخل القومى — حقق النظام الاسلامى ايام عمر بن عبد العزيز « حــد الكفاية » لجميع الافراد وقضى على الفقر نهائيا فلم يوجد فى المجتمع مدين او محتاج او من يقبل اخذ الاموال ، فقد اغنى النظام الاسلامى جميع الناس •

وهكذا لا يعرف مفهوم التنمية الاســلامى التركيز على مفهــوم الناتج الاجمالى او الناتج الفردى فى المتوسط ، وانما يعرف مؤشرا على تحقيق التنمية الاقتصادية ، توفر « حد الكفاية » ، لكل فرد فى المجتمع •

ان معيار الحكم فى الاقتصاد الاسلامى على اى بلد ليس هو بمقدار ما يملك من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومى ، وانما هو بالحد الادنى الذى يتوافر او تضمنه الدولة لاقل او اضعف مواطن»(٢)•

ثالثا — مكانة التنمية فى الفكر الاســلامى :

وتلك هى النتيجة الثالثة المستخلصة من دراستنا للفكر الاسلامى الاجمالى فى هذا الفصل ، فما هى مكانة التنمية فى الفكر الاسلامى ؟

لقد علمنا ان الامام على كرم الله وجهه يرى وجوبها عندما يامر واليـه بان يقوم بها ، وقررها وظيفة اساسية من وظائف الدولة ، كما رأينا ابا يوسف يرى القيام بها واجبا على الدولة وان النكوص عن ذلك تضــييع ، وتخــلٍّ عن الواجب •

ونبسط القول هنا فى ادلة وجوبها المتناثرة فى الفكر الاسلامى •

---

(١) سورة النحل الاية رقم ٧١

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجـع سابق ص ٣٤

ان الاحكام فى ظل الاسلام خمسة ، الوجوب والحرمة ، والندب والكراهة والاباحة . والتنمية الاقتصادية وتحقيقها يتعلق بها الحكم الاول ، اى الوجوب، فما هى ادلة ذلك ؟

١ ــ ان هدف التنمية كما بينا هو التخلص من الفقر ، والفكر الاسلامى يرى ان القضاء على الفقر واجب لانه يتنافى مع الاسلام ، اذ هو يعدل الكفر، ولقد استعاذ المصطفى صلى الله عليه وسلم من الفقر والكفر ، فسأله رجل : أيعدلان ؟ قال : نعم(١) . وليس الفقر الا التخلف الاقتصادى بالمفهوم الحديث ، فالمجتمعات المتخلفة هى المجتمعات الفقيرة ، فالتخلص من التخلف ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، امر واجب . يقول الامام على «لو كان الفقر رجلا لقتلته»، ويقول رضى الله عنه ان الفقر منقصة للدين»(٢) والنقص فى الدين تجب ازالته. واننا نشاهد اليوم كيف ان التخلف الاقتصادى يجعل الدول الاسلامية تقبل من العالم المتقدم ما يتعارض مع دينها ، وتعيش فعلا فى نقص منه ، ولاستكمال ايمانها يجب عليها ان تحقق التنمية الاقتصادية .

٢ ــ يفهم المفسرون من قول الله تعالى « **هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها** »(٣) ان التعمير والتنمية واجب على المسلمين اذ ان السين والتاء فى قوله تعالى « **استعمركم** » تفيد الطلب ، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب »(٤) .

٣ ــ يرى الفكر الاسلامى ان القيام بالتنمية الاقتصادية واجب يقتضيه التكافل بين الاجيال المسلمة ، بحيث يترك كل جيل للذى يليه ، وضعا صالحا لاقامة حياة سليمة تسهل الاضافة اليه بغير عقبات كاداء ترجع الى تركة مثقلة موروثة عن جيل سابق ، ويوصى النبى صلى الله وسلم ببذل الجهد والعمل حتى اذا لم يكن للشخص فائدة قريبة منه « اذا قامت الساعة وفى يد احدكم فسيلة ،

(١) رواه ابو داود والنسائى .
(٢) نهج البلاغة ، مرجع سابق جـ ٤ ص ٧٦
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١
(٤) القرطبى ، الجامع لاحكام القرآن ، دار الشعب ، القاهرة ، بدون تاريخ ص ٣٢٨٤ .

فان استطاع ان لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها »(١) ، فعلى كل جيل من اجيال المسلمين ان يحقق التنمية الاقتصادية فى عصره ليقوم بواجب التكافل مع الاجيال التالية من الامة ، ولقد كان القيام بهذا الواجب دافع عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما رفض تقسيم اراضى الفتوح على من حضر قائلا « وماذا يبقى لمن بعد » فعلى كل جيل أن يهتم بمن يأتى بعده ، اقتداء بعمر بن الخطاب رضوان الله عليه ، فيحافظ على ما بيده من رؤوس اموال انتاجية من ناحية ويوسعها ويضيف اليها من ناحية اخرى ، وما ذلك الا تحقيق التنمية الاقتصادية .

٤ — ان تطبيق احكام الشريعة الاسلامية رهن بتحقيق التنمية الاقتصادية ، وطالما ان الفقر يعشش بين الناس ، فجانب كبير من الشريعة لا يمكن تطبيقة ، وهذا ما يدل عليه قول عمر رضى الله عنه عندما سأل عاملا له : ماذا تفعل ان جاءك سارق ؟ قال العامل اقطع يده . فقال سيدنا عمر اذا اقطع يدك ، ياهذا ان الايدى قد خلقت لتعمل فاذا لم تجد فى الحلال عملا ، التمست فى الحرام اعمالا ، يا هذا ان الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعهم ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فاذا اعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها » (٢) .

فتنفيذ حد السرقة يتطلب اغناء الناس اولا بسد جوعتهم وتوفير كسوتهم، وايجاد العمل المناسب لكل منهم فعند ذلك يمكن تنفيذ حد السرقة ، الذى لم يقمه الامام عمر ايام الرمادة لعدم تحقق هذه الشروط . وهكذا نرى ان تمام الشريعة الاسلامية لا يتحقق الا بتطبيق التنمية الاقتصادية .

ومن كل ما سبق يتبين لنا مدى المكانة التى يحتلها تحقيق التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى .

رابعا — مصطلحات التنمية الاقتصادية فى الفكر الاسلامى :

تبين لنا من العرض السابق للاسهام الفكرى الاسلامى فى ميدان التنمية

---

(١) اخرجه البخارى فى الادب المفرد واحمد عن انس بن مالك .

(٢) محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ص ١٣٩ .

أن هناك مصطلحا خاصا يستخدمه المفكرون المسلمون ، ويعالجون قضايا التنمية داخل اطاره ، هذا المصطلح هو مصطلح « العمارة » .

ورأينا ان هناك اطلاقين للعمارة ، تبعا لما تضاف اليه ، فهناك عمارة الارض، وهناك عمارة البلاد ، وربما يستخدمهما بعض المفكرين كمترادفين ، فيوسع من مدلول « عمارة الارض » ليشمل كل ما يعنيه لفظ « عمارة البلاد » .

لكن رأينا أن المدقق من مفكرى الاسلام يستخدم كل تعبير منها بما يعطى مدلولا محددا يختلف عن مدلول التعبير الاخر ، فرأينا ان الامام على كرم الله وجهه ، يستخدم تعبير « عمـارة البلاد » عندما يتحـدث عن تحقيق التنمية الاقتصـادية فى شتى القطاعات التى يتكون منهـا المجتمع ، بينما يقصر معنى تعبير « عمارة الارض » على احداث التنمية داخـل القطاع الزراعى ، فعندما يتحدث عن العمارة كوظيفـة من وظائف الـدولة ويأمر عامله بتحقيقها بمصر يستخدم تعبير « عمارة البلاد » فيقـول « جباية خراجهـا وجهـاد عدوها واستصلاح اهليها ، وعمارة بلادها » اذ العمارة هنا مطلوبة فى جميع القطاعات. وعندما يأمره بتحقيق العمارة فى قطاع الزراعة ، كجـزء من اجراءات العمارة الشاملة ، يسـتخدم تعبير « عمارة الارض » فيقول : ليكن نظرك فى عمـارة الارض ابلغ من نظرك فى اسـتجلاب الخراج ، « ويتابع الامام ابو يوسـف الامام على فى التفرقة بين التعبيرين ، فنراه عندما يتحـدث عن اسس العمارة يستخدم تعبير « عمارة البلاد » اذ هـو يضع اسس العمارة فى جميع القطاعات فيقول : ان العدل وانصاف المظلوم ... تكثر به عمارة البلاد » بينمـا يستخدم تعبير « عمارة الارض » عندما يتحـدث عن القطاع الزراعى .

واذا كان اصطلاح « عمارة الارض » يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة[1] ، فان اصطلاح عمارة البلاد « يشمل مضمون التنمية الاقتصـادية واكثر من الزيادة ، وهو المصـطلح الذى يجب على الفـكر الاسـلامى ان

---

(١) محمد شوقى الفنجرى « المذهب الاقتصادى فى الاسلام » مرجع سابق ص ٢٧

يستخدمه ، اذ هو الذى يعبر عن المضمون الحقيقى للبناء الذى نريد اقامته ، اى بنـاء المجتمع من جميع النواحى بما يحقـق مفهـوم « مجتمع المتقين » الذى يدعو اليه الفكر الاسـلامى ، ذلك المجتمع الذى يتطلب تنمية القطاعات كلها زراعية وصـناعية وخدمية . فى ظل مفهوم الاسلام للعمارة وما يتضمنه من انتـاج متزايد وتوزيع عادل يكفل ضمـان « حد الكفاية » لكل انسـان ، الذى يقيمه الاسـلام مؤشرا على تحقيق العمارة ، وبنـاء مجتمع المتقين . فلمفهوم العمارة اذن ابعاد اجتماعية وثقافية ودينيـة وحضارية لا يتضمنها مفهوم التنمية الاقتصادية ، الذى ربما يكون مقصورا على الجانب المـادى من الحياة على الاقل فى ظل مفهوم الغرب الرأسـمالى والشرق الشـيوعى له ، والـذى نقل العالم الثالث مصطلحاته فى التنمية عنهمـا . ولقد كان معظم الاقتصاديين من ابناء العالم الثالث فريسة « لتلك المفاهيم » نتيجة لدراستهم فى الغرب « او الشرق الشيوعى » او على ما الفه الغربيون[1] .

واننا لنرجو ان ينتشر استـخدام تعبير العمارة فى العالم الاسـلامى عندما يستيقظ ويأخذ فى نقض الفكر الاستعمارى من عقل مفكريه ، ويعود الى اصـالته وما لديه من مصطلحات اكثر دقة من ذلك المصطلح الذى لم يستقر مخترعوه على معنى محدد له حتى اليوم ، الا وهو مصطلح التنمية الاقتصادية .

خامسـا — ملامح المنهج الاسـلامى :

لقـد تبين لنا من استعراضنا للفكر الاسـلامى فى ميـدان العمارة ان هذا الفكر يستطيع ان يقدم لنا — كما قدم لمن قبلنا — حلا لمشـكلة الفقـر والتخلف الاقتصـادى التى ترزخ تحتها شعوب العالم الاسلامى ، وان لديه خطة او منهجا يصلح للتطبيق ويستطيع ان يقف على قدم المساواة مع ارقى الافكار الانمائية التى تشغل ساحة العالم الاسلامى اليوم ، وتستقطب مفكريه الا من رحم الله . ونستطيع ان نرى ملامح هذا المنهج من دراسـتنا لتاريخ الفكـر الانمائى الاسلامى السابق فيما يلى :

---

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ١٣٧

١ — يركز هـذا المنهج على صفات جـوهرية يجب ان تتوفر فى البشر الذين يكل اليهم هـذا المنهج مهمـة تحقيقه على وجه الارض ، ولقد عـدد ابو يوسف الصـفات المطلوبة فى الشخص الذى يسـاهم فى تنفيذ خطتـه لتحقيق العمارة ، وهى صفات تطلبها الشريعة الاسلامية من كل فرد ، وتعمـل على غرسها فى كل فـرد ، ومن ثم تكون اولى ملامح هذا المنهج الذى يقدمه الفكر الاسلامى لتحقيق العمارة ، هى ضرورة بناء الافراد فى العـالم الاسلامى بهـذه الكيفية .

٢ — يركز هذا المنهج على تدعيم الملكية الفـردية وعدم طغيان الملكية العامة عليهـا ، ومن ثم يوجب اقامة توازن بين نوعى الملكية الموجـودين فى التشريع الاسـلامى ، الملكية العامة والملكية الخاصـة ، اى ان هـذا المنهج يقوم — بخصوص الملكية — على نظام الملكية المزدوجة وليس الملكيـة ذات الشـكل الواحد .

٣ — يركز هـذا المنهج — كما تبين لنا من قبل — عند دراسـة فكـر الامامين ابى يوسف وعلى بن ابى طالب رضى الله عنهما ، يركز على دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية . ومن ثم تكون احدى ملامح المنهج الاسلامى فى تحقيق العمارة هى تـدخل الـدولة فى المجال الاقتصـادى وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق العمارة .

٤ — يجعل هذا الفكر من « حد الكفاية » مؤشرا على تحقيق العمـارة من عدمه ، فاذا كان المجتمع يحقق او يضـمن وينفذ لكل فرد « حد الكفاية » بمفهومه الاسلامى ، فانه يكون مجتمعا قد حقق العمارة ، والا يكون مجتمعـا متخلفا . هـذا هو المؤشر الـذى يقيس به الفكر الاسلامى ، مـدى ايغال المجتمع فى ميدان العمارة والعمران .

ومن ثم فان « حد الكفاية » يحتل مكانة كبرى فى منهج الاسـلام لتحقيق العمارة ، حيث يتخذ منه مؤشرا ومن تحقيقـه اداة لتحقيق العمـارة ، اى ان المنهج يقوم على بذل الجهود الرامية لتحقيق « حد الكفاية » وتلك الجهـود هى جهوده لتحقيق العمارة والتنمية الاقتصادية .

وهكذا نستطيع ان نلخص المنهج الاســـلامى فى التنميــة الاقتصادية فى كلمــات قليلة هى :

١ ـ بناء الانســان الذى يمثل عصب العمارة على القيم التى تمكنه من البذل والعطاء لها ، وعلى التضامن والاخاء الاســلامى فى ظل سيــادة المذهب الاسلامى وحكمة للحياة •

٢ ـ تنظيم الملكية تنظيما خاصا يجعل منهـا اداة تنموية تتضافر فيــه الملكية الخاصــة مع الملكية العامة لتحقيق العمارة •

٣ ـ تدخل الدولة وقيامها بدور ايجابى فى تحقيق العمارة •

٤ ـ اتخاذ مفهوم « حد الكفاية » مؤشرا انمائيا، الى جانب اتخاذ وسائل تحقيقــه وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية •

هذه هى ملامح المنهج الاسلامى الذى يعيش نظريا وعقائديا فى ضــمير كل مســلم ، والذى يكسر به الفكــر الاسلامى الاســتقطاب القائم بين المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى على ساحة الفكر التنموى فى العالم الاســلامى اليــوم •

وسيتناول الباحث فى الباب الثانى من هذا البحث هذا المنهج بالدراســة من شتى جوانبه التى اشارت اليها الســطور القليلــة التى قدمناها عن ملامح هذا المنهج كنتيجــة مستخلصة من دراســة تاريخ الفكر الانمائى الاســلامى فى هذا الفصــل •

نتائج البــاب

عقدنا هــذا الباب لدراســة موقف العالم الاســلامى من المنــاهج التى تملأ ساحة الفكر الانمائى فى عالمنا • وقد تناولنا فى الفصل الاول منه المناهج المطروحة على هذا العالم وتتمثل فى المنهج الرأســمالى والمنهج الاشــتراكى ، وعرضناها عرضا موضوعيا ثم عرضناها على الشروط المطلوبــة فى المنهج القادر على احداث عمارة فى مجتمع من المجتمعات ، فوجدناها لا توفر هــذه الشروط

فى العالم الاســلامى ، فهى لا تتناسب مع البيئة الاسلامية ، كما انها لا تقوى على حشد طاقات الجماهير المسلمة لصــالح التنمية وتحقيقهــا .

ثم تناولنا فى الفصل الثانى من هذا الباب وضع الاستقطاب القائم حول هذين المنهجين بحيث ينجذب المفكرون والمثقفون للتنمية الى منهج من المنهجين، فان تخلوا عن احد المنهجين تمسكوا بالاخر ، فان تبينو فشلهما قاموا بعمليــة جمع بينهما ، فجمعو أسوأ قسماتهما . وبينا الاســباب التى تكمن خلف هــذا الاستقطاب والوســيلة الى كبره فى العالــم الاســلامى . وكيف انه فكــرة لا يقرها منطق أو عقل . ثم انتقلنا الى الفصل الثالث فخصصناه لعرض الفكــر الذى يمكن أن يكسر فكــرة الاستقطاب التى لا ســند لها من منطق او فكــر ســليم ، فعرضنا الفكر الاسلامى فى مساراته المختلفة والتى عبر من خلالهــا عن نفسه ، ثم عرضنا مثلين لهذا الفكر بصورة اكثر عمقا . واستطعنا من خــلال هذا العرض أن نتعرف على مفهوم التنمية واهدافها ومكانتها ومصطلحاتها التى يعبر بها عنها الفكر الاسلامى ، ثم اخيرا ملامح المنهج الاســلامى فى التنميــة ذلك المنهج الذى سيتكفل بدراسته الباب التالى من البحث .

الباب الثانى

منهج التنميــة فى الاســلام

تمهيــــد :

فى هذا الباب نتناول ــ بتوفيق الله تعــالى ــ تحديد المنهج الذى يتبناه الفكــر الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصــادية • ومن ثم فهذا الباب جوهــر دراستنا ، وما سبقــه كان تمهيــدا له ، وما يلحقــه باذن الله تعالى ســيكون تعضــيدا له •

ومنهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية لا يتكون من عناصر اقتصادية تقليدية (مما جرت عادة الاقتصاديين ان يعتبروه جزءا من دراستهم) فحسب ؛ وانما يتكون من عناصر اقتصادية واخرى غير اقتصادية ، ذلك ان جزءا مما يكون التنميــة الاقتصادية هو فى الحقيقــة غير اقتصــادى ، ولا يمكن تجاهل ذلك الجزء ، كما اننا فى دراسة عن الاسلام والتنمية الاقتصادية لا يمكن ان نخضع حرفيا لمــا جرى عليه عرف الاقتصاد التقليدى بصدد ما هو اقتصادى وما هو غير اقتصــادى •

ان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصــادية يتمثل فى الطريق الــذى يسلكه الفكر الاســلامى للنهوض بالمجتمع والخــروج به من وضع لا يرضــاه الاسلام الى الوضع المرضى عنه من الاسلام ، والذى فيه تتحقق اهــداف الاسلام فى المجتمع ، وذلك بحياة المجتمع « حياة طيبة » كما وعــد الله تعالى بانه « **من عمل صــالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة** »[1] •

فهناك شرطان للحياة الطيبة هما :

١ ــ تحقيق صفة الايمان بالله تعالى فى المجتمــع حتى يكون لاعمــاله معنى ، ذلــك انه فى وزن الاســلام لا قيمــة لعمل لا ينطلــق من الايمــان بالله تعــالى •

٢ ــ تطبيق شريعة الله تعالى فى كل ما توصى به فى هــذا المجال ، وهى توصى بكثير فى شتى مناحى الحياة مما يكون منهجا متكاملا لتحقيق التنميـــة

---

(١) سورة النحل الاية رقم ٩٧

الاقتصادية ، وكل ذلك هو العمل الصالح الذى صدرت به الاية الكريمة السابقة .

ونتيجة ذلك ان يحيا المجتمع حياة طيبة ، اى حياة مجتمع حقق التنمية الاقتصادية على النهج الاسلامى •

ومن هذا المنطلق فان منهج الاسلام لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب اول ما يتطلب ان يكون المجتمع مؤمنا بالله تعالى ، ومقتضى الايمان بالله تعالى ان يصاغ افراد المجتمع صياغة اسلامية ، كما ان مقتضى الايمان بالله تعالى ان نحقق اوامره فى مجتمعنا ، والا كان الايمان شقشقة لفظية تخلو من كل مضمون • ومقتضى تحقيق اوامر الله تعالى فى مجتمعنا ان نحقق النظام الاسلامى الذى وضعه ليحكم الحياة كلها ، ومنها الجانب الاقتصادى بالذات• وان نحقق النظام الاسلامى فى علاقة شعوبنا بعضها ببعض ، وان نهتدى بغايات الاسلام فى تحديد اهدافنا الاقتصادية ووسائلنا الى تحقيق هذه الاهداف•

ولما كان هذا الباب يهدف الى تحديد هذا المنهج فانه سيتكون من فصول ثلاثة ، تبدأ بوضع الركائز الاساسية التى بدونها لا يمكن ان تحقق تنمية اقتصادية تنتسب الى الاسلام ، وتثنى بان تحدد لنا كيفية تنظيم الملكية فى الاسلام ، ذلك الموضوع الذى بلغت به درجة الجذرية انه المحدد الجوهرى للانظمة الاقتصادية التى تسود عالم اليوم ، حيث يحدد موقف النظام من الملكية هويته، ونظامنا الاسلامى كما سنرى يتمتع بهوية مستقلة نبعت من تنظيمه الخاص للملكية •

واخيرا فان هذا الباب سيضع ايدينا على الاستراتيجية التى يتبعها الاسلام فى مجال الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فيقدم لنا استراتيجية محددة تأخذ بيدنا نحو تحقيق الحياة الطيبة التى ينعم فى ظلها المجتمع •

ان دراستنا فى هذا الباب ــ اذا ستتمثل فى الفصول التالية :

الفصل الاول : المرتكزات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية •

الفصل الثانى : تنظيم الملكية والتنمية الاقتصادية فى الاسلام •

الفصل الثالث : استراتيجية الانتاج فى الاسلام •

الفصــــل الأول

المرتكزات الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الاسـلام

تمهيـــد :

فى هذا الفصل سنتناول بتوفيق الله تعالى تحديد المرتكزات الجوهرية التى يجب على المجتمع المسلم الذى يريد ان يحقق التنمية الاقتصــادية ان يحققها قبل ان تكون اى خطوة له على درب التنمية الطويل منتجة ، بل ان عدم تحقق هذه المرتكزات ربما يجعل جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية — فضلا عن صعوبتها — جهودا ترتد به الى الوراء ، فتجعله يعيش فى ضنك اشد مما كان فيه قبل بداية هــذه الجهود • تلك هى السمة الاولى لهذه المرتكزات ، اما الســمة الثانية لها فان تحقيقها يعطينا الظروف الموضوعية السليمة للبداية فى تحقيق التنمية الاقتصــادية ، فهذه المرتكزات التى لا بد منها ، اما انهــا تجمع جهودنا فى اتجاه واحد ، وتحميها من التشتت والضرب على غير هدى فى دروب متشعبة ، السير فيها مضل قبل ان يكــون هاديا ، واما انهــا توفر لنا اوضاعا استراتيجية لا غنى لاى تنمية عنها باى اســلوب كانت ، الى غير ذلك بما سيتضح تفصيلا من خلال هذا الفصل والذى سنتناوله فى المباحث الثلاثة الاتيــة :

المبحث الاول : حسم النزاع الايديولوجى فى المجتمع المسلم •

المبحث الثانى : بناء الانسان على قيم الاسلام •

المبحث الثالث : تحقيق التــآخى والتكامل الاقتصــادى بين الشــعوب الاسلامية •

المبـحث الاول

حسـم الصراع المذهـبى فى المجتمع المسـلم

تمهيـــد :

اولى المرتكزات التى تقوم عليهـا بداية سليمة لتحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع المسلم هى حسم الصراع المذهبى فيه . فلن يستطيع مجتمع ما ان يحقق تنمية طالما انه لم يجمع على أسلوب عام للحيـــاة يرضـــاه افراده ، ولم تحقق التنمية الاقتصادية فى مجتمع من المجتمعات قبل أن يجمع هذا المجتمع على عقيدة أو مذهب اجتماعى . ولم يحـدث ان تبنى مجتمع مذهبا ما ثم سمح للمذاهب المناوئة بأن تتخـذ لنشر مذاهبهـا من ارضه مسرحا ، ومن شعبه هدفا ، ومن افراده ابواقا وسدنة . ذلك امر لم يشـاهد فى مجتمع بدأ تنمية ونجح فيها قط ، لكنه يشاهد لدينا ، فالمجتمع الاسلامى اليـوم مسرح للمذاهب المختلفة تنوشه من كل جانب وتعتوره من كل جهة وتقسم ابناءه الى دعاة متعارضين لمختلف المذاهب ، ذلك يتبنى الرأسمالية ويدعو اليها ، وهذا يتبنى الاشتراكية ويطالب بتطبيقها ، هـذا تربى على مائدة الغرب وأخلص له وكرس نفسه لنشر مبادئه ، وذلك استهوته الاشـتراكية فاعتبر نفســـه رسولهـا والمبشر بهـا ، وكلاهمـا جهـل دينـه ونسى واقعـه وغاب عن وعيه ، فليست مجتمعاتنا بالمجتمعات التى ينقصهـا مذهب حتى تستورده ، فليس الاسلام اقلّ صلاحية من المذاهب التى يدعون اليهـا ، وليست هـذه المذاهب بقادرة على أن تحرك من هذا الشعب انامله ، لكنها المؤمرة التى حيكت بليل لهذا الشعب حتى تحول بينه وبين احتلال مكانتة فوق اديم الارض ، حتى لا ينازع ذوى المكانة فيها ، وحتى تستمر بلادنا تابعا لهم يسـتنفدون مواردها ويحلبون ضروعهـا .

ان للنزاع الايديولوجى الدائر فى المجتمع الاسلامى العديد من الاهداف يبغى تحقيقهـا ، وفى صحوتنا اليوم يجب أن نفوت على من يغـذون هـذا النزاع اهدافهم، وذلك بأن نفعل ما يفعله أى مجتمع واع فى مثل هذه الظروف

وذلك بحسم هـذا النزاع على هدى من تعليمات وارشادات الاسلام فى مثل هـذه الأحـوال .

وسنتناول ذلك فى مطالب ثلاثة هى :

المطلب الاول : طبيعة الصراع المذهبى الدائر فى العالم الاسلامى .

المطلب الثانى : اهداف الصراع المذهبى الدائر فى العالم الأسلامى .

المطلب الثالث : كيفية حسم هـذا الصراع .

المطـلب الاول

طبيعة الصراع المذهبى الدائر فى العـالم الاسـلامى

الفرع الاول ـ المذهب والنظام الاقتصادى فى كل مجتمع :

فى النظام الاقتصادى الاسلامى كمـا فى غيره من النظم الاقتصادية ، العقيدة هى التى تحكم الاقتصاد وتتخذ منه أداة لتحقيق اهدافهـا ، أى أن النظام الاقتصادى فى المجتمع يتبع المذهب الاجتماعى الذى يدين به المجتمع . فالنظام الشيوعى يخضع السلوك الاقتصادى لوحداته للمذهب الاجتماعى الذى يدين به « المادية التاريخيه » وكذلك يفعل النظام الاقتصادى الرأسمالى حيث يخضع سلوكه الاقتصادى لمذهبه الاجتماعى « الحرية » ، وفى الوقت الذى تخضع فيـه شئون الاقتصاد لعقيدة المجتمع فى شتى الانظمة فان واقع العـالم الاسلامى يبدو غاية فى الشذوذ ، اذ تعلن بلاده على لسان حكامها ، وتسطر فى دساتيرهـا ، ان عقيدتها ومذهبها هو الاسلام ، بينما تخضع شـئون الاقتصاد فيهـا للفكر الشيوعى تارة وللفكر الرأسمالى تارة أخرى .

وهى بهذا تقع فى اكثر من تناقض ، فهى تتناقض مع عقيدتها من ناحية ، وتتناقض مع النظم التى تخضع شئونها الاقتصادية لهـا من ناحية أخرى ، فكون الإسلام عقيدة لها يجعل من الواجب والمنطقى ان تحكمه فى شئونها الاقتصادية وكونهـا تحتكم الى الفكر الشيوعى الاقتصادى أو الفكر الرأسمالى الاقتصادى ،

تجزىء هــذه النظم وتطبقها في بيئة غير بيئتها ، الامر الذى يجعلها غير مفيــدة ويسىء اليهــا ، اذ يطبقها فى مناخ لا يسمح لهــا بالنجاح •

وهــكذا تعيش هذه البلاد صراعا بين عقيدتها والنظم التى تطبقها فى ميدان الاقتصاد ، ويتخذ الصراع المذهبى فى هــذه البلاد أكثر من بعد ، فهو يتمثل فى صراع النظم والمذاهب المستوردة فيما بينها على الارض الاسلامية من ناحية ، وصراع المذاهب المستوردة مع المذهب الاســلامى من ناحيــة ثانية ، وهــذا ما سنقف عليه فى الفرعين التاليين :

الفرع الثانى ــ الصراع بين المذاهب المستوردة على أرض الاسلام :

صورة الانقسام التى عليها العالم الاسلامى بين الاشتراكية المــاركسية والرأسمالية الحرة ، لا تمثل عملية اختيار قامت بها هــذه البلاد ، كل وفق ظروفه ، وانما هى فى جوهرهــا تمثل تيارات خفية للصراع بين هــذه الانظمة على السيطرة العالمية تديره اجهزتهــا من وراء ستار ، وما لابنــاء الوطن الاسلامى الذين ينقسمون بين المذهبين الا دور الدميــة فى مسرح العرائس يحركها من يمسك بالخيط رأسماليا كان أو شيوعيا ، ان تغــير ماسك الخيوط تغير سلوك العروس •

ولم يعــد هذا الصراع مقصورا على السيطرة الاقتصــادية وانما انتقل أخيرا الى مرحلة أعلى ، فأصبح صراعا بينها على قلب المسلم ، أيهــا تحتــل فيــه مكان العقيدة ، وتلك هى اعلا المراحــل التى وصل اليهــا ، مفصحا عن وصول العالم الاسلامى الى أشد مراحل الضعف التى لم يصل اليهــا حتى أيام السيطرة العسكرية الاجنبية على أراضيه ، ففى ايام هــذه السيطرة لم يكن احد ليجرؤ على اثارة أية مذاهب تزاحم الاسلام فى أرضه ، امــا اليوم فقــد طرحت الشيوعية وغيرها كمذهب يقارن بالاسلام ويفاضل بينهما ان لم يكن على صفحات الصحف ، ففى نفوس بعض ابنــاء الوطن ، وفى دهاليز الاحزاب اليسارية والاشتراكية ، والسيطرة على مقاليد الحكم فى عــدد من البــلاد الاسلامية •

وخطورة الوضع تتمثل فى ان الجماهير المسلمة تقاد وهى لا تدرى الى البعد عن عقيدتها شيئا فشيئا ، كما أن بلادها توجه لتبعية أصحاب المذاهب المستوردة ، وهى لا تدرى ، حيث الخضوع لمذهب اجنبى يعنى الخضوع لمصدريه ، وليس ادل على ذلك من تذبذب علاقات الدول الاسلامية بالدول المسيطرة مذهبيا تبعا للفكر الذى تتبناه الاولى ، فنرى اعتناق دولة اسلامية للفكر الاشتراكى يعنى اوثق الروابط بالبلاد الشيوعية حتى لتجلب جنودا من كوبا وغيرها لتقيم لديها ، فان خرجت عن الخط الاشتراكى فمعنى ذلك العداء للدول الشيوعية والاقتراب من الدول الغربية . وتستمر هذه البلاد فى ترددها بين اليمين واليسار تبعا لما يحققه كل مذهب من نجاح فى تمكنه من القبض على الخيوط التى تشد اليها الدمية فى واقعنا هذا .

وهذا يعنى ان الصراع المذهبى الذى يدور على الارض الاسلامية هو فى صورته الاولى صراع بين القوى العالمية التى تريد السيطرة والغلبة وتسلك لتحقيق هدفها كل طريق . اما الصورة الثانية لهذا الصراع فسيكشف عنها الفرع التالى :

الفرع الثالث — الصراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى :

عندما صعدت المذاهب المستوردة الصراع ليدور على قلب المسلم ، فانها قد اعتقدت ان ارض الاسلام تخلو من مذهب ، وانها منطقة فراغ تتسابق فيما بينها على ملئها ، وقد قدم لها حكام الدول الاسلامية هذه الفرصة عندما تجاهلوا الاسلام بل وعادوه فى كثير من مناطق الاسلام .

وهنا ظهرت بوضوح الصورة الثانية للصراع المذهبى ، اى الصراع بين المذاهب الدخيلة وبين الاسلام . والحقيقة ان هذا الصراع لم تخب له جذوة منذ اصيب العالم الاسلامى بصدمة اللقاء بالفكر الاوربى ، كل ما فى الامر ان هذا الصراع ، كان يختار الصورة التى يبدو عليها طبقا للمرحلة التى يمر بها ، فهو تارة صراع حول القوانين والشرائع ، حتى اذا انتصر الفكر الدخيل نقل الصراع حول السفور والحجاب ، حتى اذا فرغ من هذه المرحلة نقل الصراع

الى الانظمة الاقتصادية ، حتى اذا خيل اليهم انهم احرزوا شيئا فى هذا السبيل نقل الصراع الى مرحلته الاخيرة ، صراع على المذاهب ذاتها لاعلى تطبيقاتهـا وتلك هى الصورة الاخيرة للصراع المـذهبى الذى تـدور رحـاه على ارض الاسـلام ٠

هذه هى طبيعة الصراع المذهبى بصـورتيه ، فهو صراع لا يقتصر على الانظمة الاقتصادية وانما يتجاوزها لفرض مـذاهب مسـتوردة كعقيدة على ارض الاسـلام ، وهو صراع يخفى من اهدافه أكثر مما يظهر منها وسنحاول ان نقف على الاهداف التى تكمن خلف هذا الصراع ، وذلك فى المطلب التالى :

المطلب الثـانى

اهداف الصراع المـذهبى الدائر فى العالم الاسلامى

ليس من الصعب على من ينظر بعين مبصرة الى الصراع المـذهبى الذى يشـمل الرقعة الاسلامية ، ان يتبين الاهداف المبتغاة من وراء اذكاءاواره ، وبخاصة ان اطرافه من الوضوح بحيث يعلنون عن انفسهم ٠

وسنحاول فى هذا المطلب ان نتعرف على تلك الاهداف والسـبب الكامن وراءها من الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول — مستويات الصراع المذهبى :

قلنا ان هناك مستويات للصراع المذهبى فى العالم الاسـلامى ٠

١ — صراع بين المذاهب المستوردة بعضها مع بعض

٢ — صراع بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى ٠

والصراع على المستوى الاول يشمل رقعة العالم الثالث اجمع بما فيهـا البلاد الاسـلامية بينما الصراع على المستوى الثانى يدور على ساحة الوطن الاسـلامى ، وهناك اهداف مشتركة بين المستويين من الصراع بقدر اشتراك العالم الاسلامى مع بقية اجزاء العالم النامى ، وهناك اهداف خاصة بالمستوى الثانى من الصراع ، اى الذى يدور بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى ٠

وهذا شيء طبيعي طالما ان نوعية الارض الاسلامية تختلف عن بقية ارض العالم الثالث ، وتتميز بوجود مذهب يملك القدرة على المناوأة ومن ثم يجب ان يحسب حسابه فى ادارة دفة الصراع .

الفرع الثانى — اهداف الصراع المذهبى على مستوى العالم الثالث :

الصراع الذى يدور بين المذاهب الراسمالية والاشتراكية على مستوى العالم الثالث — بما فيه العالم الاسلامى — هو صراع على السيادة والسيطرة واستغلال تلك المناطق لمصلحة الدولة صاحبة الايديولوجية . فكما هو معروف ليست هناك ايديولوجية محايدة ، وانما كل ايديولوجية ، تخدم مصالح الذين انتجوها . فاذا تغلبت الراسمالية فى منطقة ما ، فان ذلك يحقق مصلحة اوروبا الغربية وامريكا ، واذا تغلبت الايديولوجية الماركسية فان ذلك يخدم مصالح الكتلة الشيوعية سواء من حيث المواقع المتقدمة التى تحتلها فى مواجهة الكتلة الاخرى ، ام من حيث السيطرة على منطقة غنية بالمواد الأولية يمكن الاستفادة منها ، ام من حيث ايجاد اضافة جغرافية جديدة الى السوق الراسمالى او السوق الشيوعى . من اجل هذا يشتد الصراع بين المذهبين ، لايجاد موطىء قدم لاى منهما ، فى اى منطقة من مناطق العالم الثالث ، وهم يستخدمون فى ذلك ابناء نفس المنطقة ، حيث يستقطب كل مذهب مجموعة منهم تحمل افكاره وتنادى بمذهبه ، وتجعل من نفسها مقدمة له وطليعة .

الفرع الثالث — اهداف الصراع على مستوى العالم الاسلامى :

والصراع على هذا المستوى يشترك فى الاهداف مع الصراع على المستوى السابق باعتباره دائرا بين الرأسمالية والاشتراكية ، وله اهدافه الخاصة باعتباره صراعا يدور بين هذه المذاهب المادية — رأسمالية واشتراكية — وبين المذهب الاسلامى . فالاستغلال والسيطرة واكتساب المواقع لازالت هدفا هنا لكل من الاشتراكية والراسمالية ، لكنه يضم اليها اهدافا اخرى نشأت بحكم الصفات الخاصة التى تتصف بها رقعة الصراع وهى الارض الاسلامية .

ذلك ان العالم الاســلامى انما يتميز عن بقية اجــزاء العالم النامى بانه يضم بين جنباته الشعب الــذى يحمل تلك الرســالة الخــالدة التى كانت — وما زالت — قذى فى عيون الاوروبيين ، شرقيهم وغربيهم على الســواء ، ذلك الشعب الذى لم تلن له قناة طوال اثنى عشر قرنا من الــزمان قضاها يجالــد هؤلاء واولئك حتى تمكنوا منه فى نهاية الامر ، واستطاعوا الســيطرة على مقــــدراته •

ان الصراع المذهبى الذى يدور على الارض الاسلامية بين الفكر الاصيل والمستورد ، انما هو امتداد للصراع المسلح الذى دار بيننا وبينهم على مــدى قرون عديدة ســواء فيما عرف باسم الحروب الصليبية ام الحروب الاستعمارية ام الحروب بين الخلافة الاســلامية وروســيا القيصرية •

انهم ان اصطرعوا فيما بينهم فذلك بغية السيطرة والاستئثار والمغــانم التى يحققها من يسيطر على بقعة او اقليم ، اما صراعهم مع الفكر الاســلامى فهدفه ان لا يسمحوا لهــذا الفكر بان يعود للسيطرة وتوجيه مقدرات الامــور فى بلاده ، لان سيطرته تعنى نهاية تبعية هذه البلاد لهم ، فطالمــا ان هذه البلاد تختلف حول الراسمالية والاشتراكية فلا خوف منها ، ويستطيع الســادة ان يتفقوا فيما بينهم بحيث يبدو انهم مختلفون متنازعون ، بل يتصارعون من اجل صالح هذه البلاد حتى يخلص لها المذهب الافضل ، وفى الحقيقة هم متفاهمون ، ان فقد مذهب موقعا هنا عوضه بموقع هناك فيما يسمى بلعبة التوازن •

واذا كان الصراع فى العالم الثالث اجمع يستخدم ابناء المنطقة نفســها حطبا له ، فانه على مستوى العالم الاسلامى يستخــدم أيضــا أبناء الوطن الاسلامى يحركهم أدوات طيعة فى يده ، وقد تم تجنيــدهم لتحقيق هــدف ازاحة المذهب الاسلامى عن مجال السيطرة والتأثير ، اما بقطع علاقتهم بدينهم وتراثهم عندما نجحوا فى فرض نظــام للتربية والتعليم يقــوم على العلمانية ويجعــل المثقف العصرى — الا من رحم الله — منبت الصلة عن الاســلام ، فيكون مهيئا للعداء لكل ما هو اسلامى ، لانه يجهله من ناحية ، ولانه علم أن

الفكر الغربى هو كل شىء ، وما عداه لا شىء ، والفكر الاسلامى ليس غريبا فيكون فى نظره لا شىء ، وعليه ان يعاديه . هكذا دون تفكير او تمحيص ، يعاديه لانه يجهله ، ويعاديه تشبثا بما يعرف وتحزبا له ، ولان اعترافه به يعنى أنه جاهل بشىء يستحق المعرفة وهو بحكم انهماكه فى حياة هيأها له وضعه بين مديرى الصراع المذهبى ، لا يملك ولا يستطيع ان يعرف هذا الفكر[1] .

وهناك بعض اخر من ابناء هذا الوطن ، يعادى الفكر الاسلامى لانه باع نفسه لاحد طرفى الصراع العالمى ، ولا يعنيه ان كان الفكر الغربى ام الشرقى ام الاسلامى هو الصحيح ، وانما الذى يعنيه هو مصلحته ، وقد وجدها فى عمالته لهؤلاء او اولئك ، وليست هناك جهة تدفع لمن يناصر الفكر الاسلامى حتى يكون عميلا لها .

ان الهدف النهائى الذى ترمى اليه المذاهب المادية من صراعها مع الفكرة الاسلامية ، وهو أملها فى أن تقضى على هذا الدين الذى عجزوا عن القضاء عليه حتى بعد أن حطموا شوكته كقوة عسكرية ، ومن ثم لجأوا الى اثارة هذا الصراع المذهبى ، ولاشك أنهم مغتبطون بما حققوا من نتائج فقد وصل الامر الى حد أن ينازع الاسلام كعقيدة فوق أرضه ، وان يصبح معروضا على ابنائه المفاضلة بين الاسلام وبين الشيوعية أو غيرها من الاديان ، فحتى عندما كانت بلاد العالم الاسلامى محكومة بقوات اجنبية لم يكن أحد ليجرؤ أن يعلن طرح هذه المفاضلة ، اما اليوم فعلى المستوى الرسمى وجدت دول أعلنت الشيوعية ، ورؤساء اعلنوا الجمع بين الشيوعية وانهم مسلمون .

أما السبب الجوهرى الذى يجعل أرضنا ميدانا لهذا الصراع فهو ضعفنا الفكرى الذى يعطى غيرنا فرصة فرض فكره علينا ، وهذا الضعف يعود الى أن اللقاء بيننا وبين الفكر الحديث تم ونحن فى غفلة عنه ، فلم نتخذ له

---

(١) انظر واقعا لذلك فى المطلب التالى .

أهبـة الاستعداد ، بعد الجمود الطويل الذى ران على الفكر الاسـلامى منذ اغلاق باب الاجتهاد ، والاجتهاد هو العـامل الجوهرى فى بقاء الفكر الأسلامى حيـا يموج بالحركة ويحكم الحياة ، فكان ان اصيب الفكر الاسلامى بصدمة اللقاء بالفكر الحديث الذى قدم الينـا على فوهات مدافع الحملة الفرنسية فانشعب اصحاب الفكر لدينـا شعبا عديدة ، فهنـاك شعبتان على طـرفى نقيض احداهما فزعت من الفكر الاوروبى ولاذت منـه بمكمن من التراث ، والثانية فرحت بالثقافة الاوروبية فرحـة الطفل بلعبة جديدة يقبلها ولا يحللها ، يلمس منها السطح ولا يتعمقهـا ، هؤلاء فى فرحتهم الغـامرة بهذه اللعبـة الجديدة يفزعهم أن تذكر شيئا من تراث لنـا ينبغى أن نحيـا به ويحيـا بنا ، وبين هؤلاء وأولئك صنوف شتى من الامزجة التى تأخذ بشىء من هنـا وشىء من هنـاك بنسب متفاوتة ».(١)

ومن هنا رأى المستعمرون ضالتهم فشجعوا الاتجاه الثانى ومكنوه من السيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد الاسلامية بعد اضطرارهم للجـلاء عنها عسكريا بجهود الفريق الاول وعامة الشعب الاسلامى ، فخرجوا عسكريا وهم مطمئنون على بقائهم فكريا حيث قـد خلفوا وراءهم من يختلف على كل شىء الا على ابعاد الفكر الاسلامى ، فتراهم يختلفون حول الاشتراكية والرأسمالية، ولا ضير فى ذلك فهم لا يخرجون عن الحدود التى رسمت لهم وصيغت عقولهم على ضوئها ، فاذا حاول بعضهم التمرد على من صنعوه فكريا عجز عن الخروج عن الدائرة ، فاستبـدل فـكرا مستوردا بمثيل له أيضـا ، ان تمـرد على الرأسمالية ذهب الى الاشتراكية ، وان خرج عن الاشتراكية ارتمى فى احضان الرأسمالية • والفكر مستورد فى جملته اوربى فى حقيقته ، وفى الحالتين هـو خصم لدود للفكر الاسلامى ، فكر أمته القـادر على قيادتها وتحرير ارادتهـا وتفجير طاقاتهـا •

لقد عرضنا بانفسنا ارضـنا كى تكون مسرحـا لصراع المذاهب والافكار عندما عاديتـا الفكر الاسلامى واهدرناه ، فظن أصحاب هذه المذاهب أن هذه

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ — ٢٩٢.

أرض بلا فكر ، وان لديهم الفكر ، فلماذا لا تملأ هـذه الارض بفكرهم فتكون لهم ، حيث أن الخضوع لمذهب يعنى الخضوع لاصحابه . فالمذاهب غير محايدة ، وكل ايديولوجية تخـدم اصحابها من غير شك .

وهكذا يدور هـذا الصراع على هذه الارض مستهدفا طمس هويتهـا وحرمانها من فرصة تحقيقتنميتها بتطبيق المنهج الكفيل بتحقيق ذلك ، حيث ان أى منهج مستورد يفتقد القدرة على ذلك لفقده الشرط الجوهرى اللازم ، الا وهو ابتناؤه على مذهب ينبع من اعماق الشعب ووجدانه ، الامر الذى يوجب حسم هذا الصراع حتى تخلص الارض لابنائهـا . ولكن كيف ذلك.

أن هـذا هو موضوع المطلب التالى .

المطلب الثـالث

ضرورة حسـم الصراع المذهبى فى العـالم الاسـلامى

تمهيـد :

ليس هنـاك شك فى ان الصراع المذهبى داخـل أمة من الامم هو أكثر ما يمكن أن تبتلى به هـذه الامة من شر ، انه يمزقها شيعا واحزابا يعـادى بعضها بعضا ، ويجهض بعضها جهود بعض . وشر تعصب هو التعصب بالباطل لمذهب من المذاهب . انه تعصب يعمى صاحبه فلا يجعله يرى الحق البين ، وان رآه تمـادى فى غيه وعاداه .

وان اول شروط التنمية الاقتصادية أن تكون الامة على قلب رجل واحد ، توحـد جهودها من أجـل هدف محـدد هو تحقيق التنمية ، ولن تتقـدم أمة متنـاحرة تفرقهـا الاهواء وتقسمها ، ولن تبنوا العلى متفرقين « كما يقول اقبـال » .

اذا فليس من صالح أية أمة أن يدور على أرضها صراع أيا كان نوعه فلن يصل بهـا الصراع الا الى الفنـاء والذوبان فى الغير فى النهاية .

والامة الاسلامية اليوم تقف على مفترق طرق بعـد أن أخذ منها الصراع ما أخذ ، ونال منها ما نال ، فوصل الى حـد طرح الشيوعيـة فى بعض بلاد الاسلام بديلا عنه . فهى تقف على مفترق الطرق هذا لتختار : اتسـتمر فى هذا الصراع المدمر الذى يأكل الاخضر واليابس ويقيمها فى مهب الرياح تلقيها ذات اليمين وذات اليسار ؟ أم تحزم أمرها وتختار لنفسها المذهب الذى يستطيع أن يخلصها من هذا الصراع ، ويأخذ بيدهـا فى مدارج التقدم ؟

لاشك أن القيام بعملية الحسم هذه هى الاختيار العـاقل الذى لا يملك أحـد أن يختار سواه والا كان مصيرنا هو الفنـاء والزوال .

ولكن أى مذهب يفوز فى عملية الحسم هـذه ؟ وعلى أى أساس يتم ذلك ؟ ان ذلك ما سنعرفه من فروع هـذا المطلب وهى :

الفرع الاول — اى المذاهب المتصارعة تفضل الامة الاسلامية ؟

لعل السؤال بهذه الصيغة يبدو غير منطقى ، أو أنه لا يصدر من عاقل ، ولكن امور الامة وصلت الى هذا المستوى .

فالسؤال يكون منطقيا لو ان هذه الامة كانت بغير هوية ، وتريد أن تختار لها هوية ، باختيار مذهب تنتمى اليه ، ان كانت المذاهب مما يعرض فى الاسواق. أما أن تكون هذه الامة كما نصفها — اسلامية — ثم نتساءل حول المذهب الذى عليهـا ان تختاره فذلك هو التناقض بعينـه .

فهل هى اسلامية أم انهـا ليست كذلك ؟

ان هذا سؤال على جانب كبير من الاهمية اذ لو تبين لنـا أن هـذه الامة اسلامية ، لمـا كان هنـاك جدال حول مذهب تختاره ، اذ تكون قد اختارت لنفسهـا . اما ان كانت غير اسلامية فهناك يكون امامها مجال الاختيار واسعا بين الانظمة والمذاهب المعروضة . أمامها المذهب الفردى ونظـامه الرأسمالى ، وأمامها المذهب الجماعى ونظام الاشتراكية فالشيوعية ، وامامها المذهب الاسلامى ونظامه المشتق منه . تلك هى المذاهب ويكون على الامة فى حالة الفرض الثانى أن تختار من بينها . فأى أمة أمتنـا ؟

لا توجد اجابة محددة على هذا السؤال وذلك هو سبب البلبلة التى تعيشها هــذه الامة ، وللاجابة على هذا السؤال تلزمنـا التفرقة بين فئتين :

١ — جمــاهير الامــة .

٢ — قادة الفكر والرأى فيهـا الا من عصم الله .

فأما جماهير الامة فان الاسلام هو دافعهم ، وهو المسيطر على شغاف قلوبهم ، يتمنون أن يعيشوا فى ظله ، وان يحكموا بشريعته ، وان تطبق عليهم أحكامه ، وان لا يعلو فى بلادهم غير صوته ، فان نظرنا الى هذه الفئـة قلنـا أن هــذه الامة اسلامية .

أما بعض القادة وذوى الرأى فينا، فهم اطراف الصراع الذى نتحدث عنه ، وهم الذين بليت الامة بفريق منهم يعيش على أرضهـا وينتسب لغيرها ، يأكل خيرهـا وولاؤه لاعدائهـا ، وهم الذين يتخبطون بين مناصرة الفكر الشيوعى مرة ، والرأسمالى مرة أخرى ، وهم الذين بحكم اعداد المستعمر لهم ، يحيطون بالحكام ويوجهونهم .

ولهؤلاء يقف انصار المذهب الاسلامى ينيرون الطريق ويرشدون الضال ويدعون أخوتهم فى الوطن الى كلمة سواء خلاصتها تحكيم العقل والمنطق ، واعطاء الفرصة لهما كى يقارنا بين المذاهب المستوردة والمذهب الاسلامى ، لنختـار مذهباً منها على ضوء ما يثبت له من تفوق .

لكن المستقطبين يرفضون حتى مجرد الاطلاع على الفكر الاسلامى ، ويقفون منه موقف العـداء دون معرفة ، وذلك أول ما يثبت بطلان موقفهم .

والحقيقة ان انصار الفكرة الاسلامية يعرفون سر موقف هؤلاء ، وهو جهلهم بالاسلام — والمرء عدو لمـا يجهل — الى جانب معرفتهم بعض الشىء بنتاج العقل الاوربى ، وتبعيتهم له ، فهـم لا يستحسنون الا ما يحسنه ولا يستقبحون الا ما يستقبحه ، وعندما تختلف أوربا فيما بينها فلا يملك هؤلاء الا ان ينقسموا فيما بينهم ما بين اشتراكى ورأسمالى . أما موقفهم

من الاسلام فطالما أن اوربا بشقيها تماديه ، فلا يملكون الا معاداته ، لانهم لا يعرفونه من ناحية أخرى • وخير من يوضح موقف قادة الرأى والفكر هو واحد منهم استطاع ان يخرج من موقف العبودية للغرب ، وكتب لنا تجربته فهى تشرح موقف هؤلاء شرحا وافيا • ان هذا المفكر هو الاستاذ الدكتور زكى نجيب محمود الذى يشرح لنا موقف هؤلاء كما مر به شخصياً وخرج منه فيقول « بدأت بتعصب شديد لاجابة تقول : انه لا أمل فى حياة فكرية معاصرة الا اذا بترنا التراث بترا • وعشنا مع من يعيشون فى عصرنا علما وحضارة ووجهة نظر الى الانسان والعالم (يعنى المذهب) بل انى تمنيت عندئذ ان نأكل كما يأكلون ، ونجد كما يجدون ، ونلعب كما يلعبون ، ونكتب من اليسار الى اليمين كما يكتبون ، على ظن منى ان الحضارة وحدة لا تتجزأ ، فاما ان نقبلها من أصحابها ــ وأصحابها هم ابناء أوربا وأمريكا بلا نزاع ــ واما ان نرفضها ، وليس فى الامر خيار بحيث ننتقى جانبا ونترك جانبا ، كما دعا الى ذلك الداعون الى اعتدال • بدأت بتعصب شديد لهذه الاجابة السهلة ، وربما كان دافعى الخبىء اليها هو المامى بشىء من ثقافة اوربا وجهلى بالتراث العربى جهلا يكاد يكون تاما ، والناس ــ كما قيل بحق ــ اعداء ما جهلوا •

ثم تغيرت وقفتى ••• وأخذت انظر نظرة التعاطف مع الداعين الى طابع ثقافى عربى خالص يحفظ لنا سماتنا ، ويرد عنا ما عساه ان يجرفنا فى تياره ، فاذا نحن خبر من اخبار التاريخ ، مضى زمانه ولم يبق منه الا ذكراه • لكننى حين أخذت اتعاطف مع هذه النظرة كنت ازاءها بلا حول • فهذا مجال لم يكن لى فيه نصيب يذكر ، فلا أنا قد اتيحت لى أيام الدراسة فرصة كافية للالمام بقسط وافر من تلك الثقافة العربية الخالصة ، ولا انا استطيع أن أجد الفراغ لا توفر على الدراسة من جديد •

وأحمد الله أن أتاح لى آخر الامر فرصة هذا الفراغ كما اتاح لى مكتبة عربية أقضى فيها بعض ساعات النهار(١) »

(١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، بيروت ط ٤ ، سنة ١٩٧٨ ص ١٣ ، ١٤

وهذه هي مشكلة المستقطبين ، لا يعرفون الاسلام ، وليس لديهم الفراغ اللازم لمعرفته ، وتلك هي مشكلة الامة الاسلامية معهم ، وتتطلع الى أن يصلوا الى ما وصل اليـه الاستاذ الدكتور زكي نجيب محمود ، وان يكون موقفه حافزا لهم للتعرف على ثقافة امتهم ، وعندها سيتم حسم الصراع لمصلحـة المذهب الا صلح لنـا ولن يكون غير الاسـلام ، والا فبأى المقـاييس يكون المذهب هو الاصلح ؟

١ — هل هو المذهب الذى تعتنقه جماهير الامة ، ام الذى يتطلب فرضه الدخول فى حرب طاحنة مع الجماهير المتمسكة بدينها وعقيدتها حتى آخر قطرة من دمائهـا ؟ وهل من صالح التطور والتقـدم ان تقضى المئات من السنين لتستأصل العقيدة من نفوس الجماهير حبـا فى الاشتراكية مثلا .

٢ — هل هو المذهب الذى يضرب بجذوره فى أرض امتنا وينبع من اعماق جما هيرنا أم هو المذهب الذى انبتته ظروف لا تمت الينـا بصـلة ؟

٣ — هل هو المذهب الذى يرفع التناقض بين دسـاتير الدول وشعارات الحكام أم المذهب الذى يعمق هـذا التناقض ؟

٤ — هل هو المذهب الذى يحفـظ هويتنـا أم المـذهب الذى يطمس شخصيا ويذيبنا فى غيرنا فاذا نحن خبر من اخبار التاريخ ؟

٥ — هل هو المذهب الذى نعـرف به ويعرف بنـا ، أم المـذهب الذى لا تقوم بيننـا وبينـه وشيجة أو نسب ؟

ان هـذا النقاش لمن اعجب العجب ، فهل تقـوم المفاضلة بين مذهبنا ومذاهب غيرنا ؟ وهل المذاهب تستورد ؟ واذا كانت تستورد اليس لهـا ثمن يدفع فيهـا ككل شىء نسـتورده من الخارج ؟ واذا كان لهـا ثمن الم يفكر انصارهـا فى هذا الثمن الذى يطلبه اصحابها ؟

واذا كانت بدون مقابل فلماذا هانت عليهم الى هذه الدرجة وهم يرفضون أن يمنحوا الدول النامية مجتمعة ١٪ من دخولهم القومية ؟ فلماذا تهون عليهم

فيقدمونها مجانا ، وهب اننا سنستورد مذهبا فلماذا يجبرنا هؤلاء على مذهب بعينه ؟

انه ليس هناك ادنى مجال لان يختار عاقل للامة الاسلامية الا المذهب الذى تعرف به ويعرف بها ، وهو المذهب الاسلامى ، فهو المذهب الذى عليها أن تختاره اختيارا عقليا قبل أن يكون اختيارا عاطفيا .

واذا كان الامر كذلك فلم هذا الصراع ؟

ان هذا هو مجال الحديث فى الفرع التالى :

الفرع الثانى — عدم وضوح مفهوم الاسلام لدى المسلمين :

الحقيقة ان سبب التناقض الذى تقع فيه هذه الامة وتعيشه والذى يعطى الفرصة للمناهج المستوردة كى تتصارع على أرضها ، انما يرجع الى عدم وضوح مفهوم الاسلام فى نفوس غالبية المسلمين ، الجماهير والحكام وقادة الفكر المستقطبين .

انهم يفهمون الاسلام كما يفهم الغربيون المسيحية — ولقد علمهم الغرب طريقة فهم الاديان — علاقة بين الفرد وربه ، لا شأن لها بنظام الحياة وسلوك الانسان فيها ، وهذا أبعد ما يكون عن مفهوم الاسلام .

ان المرء لا يصبح مسلما الا اذا كان الاسلام منهج حياته وموجه سلوكه ومرجعه الاول والاخير ، فى كل ما يأخذ أو يدع . ولا يكون المجتمع مسلما الا اذا طبق الاسلام على سائر شئونه الدينية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاخلاقية . ولا نكون مسلمين اذا دار جدال حول افضلية الاسلام أو الشيوعية أو الرأسمالية ، ولا نكون مسلمين اذا ولينا وجهنا شطر اعداء الاسلام نستقى منهم مناهج الحياة ، نتبنى مواقفهم ونعيش قضاياهم ومشاكلهم .

ولو فهم الاسلام بحقيقته لا نحسم الصراع المذهبى الدائر اليوم تلقائيا، ذلك أنه لا توجد أمة تسمح للمذاهب المستوردة أن تناوىء مذهبها على أرضها ، والمثل لديكم فى روسيا والصين فهل من هذه الدول من يسمح للعقيدة المناوئة له بأن يكون لها صوت ؟

وذلك هو ما طبقه النبى صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده ، فلم يكن يسمح فى الدولة الاسلامية بأن ينتشر بين المسلمين فكر مذهبى غير فكر الاسلام وهم فى ذلك لم يكونوا بدعا من الامم فقد رأينا اليوم ان الامم الجادة لا تسمح بان يناهض مذهبها فوق ارضها سواء فى ذلك دول الشرق او الغرب .

الفرع الثالث — ضرورة الحسم باختيار الاسلام لمصلحة التنمية الاقتصادية :

ان الحسم لهذا الصراع ولصالح المذهب الاسلامى ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالاخذ بيد هذا الشعب الذى خيم عليه الفقر والتخلف سنين عديدة الى مدارج الرقى والتقدم ، لن يكون قط فى ظل صراع مذهبى ، بل لابد من جمع الكلمة وتوحيد الصف والنزوع عن مذهب محدد لن يكون غير الاسلام ، اذ انه لن تكون التنمية ناجحة الا اذا تحولت الجماهير العريضة الى قوى فاعلة ، ولن تتحول الجماهير الى قوى فاعلة الا بعقيدة تحركها ، وليست هناك عقيدة تستطيع أن تحرك هذه الجماهير الا الاسلام ، فلن تستطيع الشيوعية أو الليبرالية أن تفعل ذلك . فلقد جربنا الطريقتين ، طبقنا الرأسمالية وفشلت فطبقنا الاشتراكية ففشلت ، وما زلنا نتردد بين هذه وتلك ، افليس من المنطق أن نعطى الاسلام الفرصة مرة لنرى ايثبت صلاحيته أم يفشل كما فشلت الرأسمالية والاشتراكية ؟ فان فشل فهى تجربة من التجارب الفاشلة التى نخوضها كل يوم ، وان اثبت صلاحيته فقد كسبنا أنفسنا وحققنا ذاتنا وهدينا سواء الصراط . ام ترانا وصلنا فى موقفنا من الاسلام الى ما وصل اليه جوليان هيكسلى « من الاعتراف بوجود الله ؟ » فقد توصل « جوليان هيكسلى » بعقلة وبالبحث العلمى الى فساد نظرية « داروين »

وعدم صحتها لكنه يقــرر أنه برغم ذلك مضطر للاخذ بها اذ البديل لذلك هو الاعتراف بوجود الله تعــالى ».

ونحن فى ترددنا بين الاشتراكية والرأسمالية والانتقال من فشل احداهما الى فشل الآخر نقول بعملنا مقالة (جليان هيكسلى) « لقــد تأكدنا من فشل النظامين وعدم صلاحيتهما ، لكنا مضطرون للاخذ بهــذا مرة وذلك اخرى ، لان البديل لهــذا هو تطبيق الاسلام » •

ان استمرار الصراع ليس من مصلحة الامة فى شيء ، واذا كنــا نريد له نهــاية باختيار عاقل فقد رأينــا انه ليس غير الاسلام مذهبا يصح اختياره ، فهو القادر على ان يجعلها تعطى كل جهــودها وتوظف كل طاقاتها فى ســبيل التقــدم ، وهــذا الحسم يمثل فى المنهج الاسلامى اللبنــة الاولى لتحقيــق التنميــة الاقتصادية • ذلك أنه اذا كنا نبغى تطبيق المنهج الاسلامى فلن يكون ذلك الا فى مجتمع اسلامى ، ولن يكون بغير حسم الصراع المذهبى لمصلحــة الاسلام • ومن ثم فان قيام الدولة الاسلامية فى المجتمع شرط لتطبيق المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية •

نتــائج البحــث

عقدنا هذا البحث للتعرف على طبيعة الصراع المذهبى الذى يدور بين العالم الاسلامى واهداف هذا الصراع وموقف المنهج الاسلامى منه ، ووصلنا من النقاش الطويل الذى دار خلال صفحاته الى :

١ ــ هــذا الصراع يدور بين قوى تريد أن تسيطر علينا وتستغل ثرواتنــا شأننا فى ذلك شأن بقية دول العالم الثالث ، بالاضافة الى انه صراع دينى امتدادا للحــروب الصليبية وغيرهــا من الحروب التى دارت بين

حملة الاسلام واوربا طوال ثلاثة عشر قرنا . وصل ذروته عندما أصبح الصراع يدور على قلب انسان العالم الاسلامى لتحتل هـذه المذاهب فيه مكان العقيدة .

٢ — أن هذا الصراع يستخدم ابنـاء الوطن الاسلامى الذين يجهلون الإسلام بعد أن تربوا على الفكر المستورد الذى يقوم على العلمانية والالحاد، وهم اليوم يحملون الدعوة لهـذه المذاهب التى تناوىء الاسلام .

٣ — ان مبعث هـذا الصراع الاساسى هو تنحى الاسلام عن القيـادة حتى يخيل للمراقب أن أرضه فارغة من الفكر تحتاج الى الفكـر الذى يقوم بملىء هـذا الفراغ .

٤ — ان هذا الصراع يشتت جهـود الامة ويحـول دون قيـامهـا بـأى تنمية اقتصادية ناجحة .

٥ — ان الاسلام يجعل من الشروط الجوهرية لمنهجـه ان يتم حسم هـذا الصراع كمقدمة منطقية او كمرتكز أساسى تقوم عليه عملية البناء والتشييد، وبدون أن تخلص أرض الوطن لفكر مذهب واحد هو الاسلام ، فلا يمكن أن تبدأ عليهـا جهود منتجة .

٦ — ان حسم الصراع المذهبى هو الاجراء الذى تأخذه كل الامم الجادة فليس من بينها من يسمح للمذاهب المناوئة بأن تمارس الدعوة اليها .

المبحث الثانى
بناء الانسان على قيم الاسلام

تمهيد :

قررنا فى المبحث السابق أن اللبنة الاولى والاساسية فى بناء التنمية ليست الا حسم الصراع المذهبى الذى تدور رحاه على أرض الاسلام ، وان هذا الحسم يكون فى صورة ادراك للحقيقة التى تطبقها كل الامم الجادة عندما تحظر على أى مذهب ان يناوىء مذهبها فوق أرضها وعلى قلوب ابنائها ، ويظهر فى شكل ايمان مطلق واعلان واضح بتبنى المجتمع الاسلامى للاسلام دينا ، عقيدة وشريعة ، مذهبا ونظاما .

تلك هى اللبنة الاولى فى منهج التنمية الاسلامى ، تخليص المجتمع من الصراع المذهبى وتوحيد جهوده وتوجيهها كلها اتجاها واحدا ، يجمعها الايمان بالله تعالى وتنفيذ توجيهاته فى واقع المجتمع .

أما اللبنة الثانية والتى تأتى بصورة منطقية تابعة للبنة الاولى ونابعة منها ، فهى أن نصنع الافراد على عينى الاسلام ، وأن نجعل منهم افرادا من نوع خاص ، هو النوع القادر على تحمل المسئولية والنهوض بتبعاتها ، النوع الذى يسلك سلوكا رشيدا يدفع بالتنمية خطوات الى الامام . أى أن نقوم ببناء أفراد يتحلون بالقيم المطلوب توفيرها فى الفرد القادر على الاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا وهى القيم الاسلامية .

ومهمة هذا المبحث هى بيان هذه القيم وأهميتها ودور الانسان الذى يتحلى بها فى القيام بالتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

المطلب الاول : الانسان والتنمية الاقتصادية .

المطلب الثانى : أهم القيم التى يربى عليها المسلم .

المطلب الثالث : مدى التلاؤم بين القيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصادية .

المطلب الاول

الانســان والتنميـــة الاقتصــادية

تمهيـــد :

ليست هناك قضـــية يؤيدها المنطــق والواقع وتلقى اجماع علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ مثل دور الانسان فى التنمية الاقتصادية . وليس هــذا بغريب ، فلولا الانسان لمــا كانت هنــاك قضية تخلف وتقــدم ، ولولاه لمــا كانت هنــاك حياة اجتماعية بكل ما يترتب عليهــا من مشكلات فى شتى نواحيها.

فدور الانسان فى التنمية الاقتصادية حاسم ، وبدونه لن تتحقق مهمـــا توفرت الموارد المــادية ، وبوجوده الفعــال يمكن ان تتحول أكثر المنــاطق فقرا فى الموارد الى أكثرهــا تقــدما وازدهارا ، ومن هنــا فان المجتمعات تكون متقدمة أو متخلفــة للعــديد من الاســباب ، لكن رأس هــذه الاسباب هو الانسان ودوره الفعــال ومكانته ومنزلته فى المجتمع ، وهل هو غاية أم وسيلة ، ويكون من الممكن القول « بأن اهمــال أو تجاهل قضية الانسان هى من الامور التى أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الاساسى لنجاحها[1] وان المجتمعات التى حققت التقدم انمــا حققت ذلك باعتمادها دائمــا على انسانها العامل ، فالانسان يلعب دورا بالغ الاهمية فى مجــال التنمية كمــا ثبت من الدراسات العميقــة لمشكلة التخلف ، ومن التحليلات العملية لاسباب اختلاف مستويات التقــدم الاقتصادى بين الدول[2] ... « وان ما يتم من اعمال فى اى مجتمع انمــا يتم على أيدى أولئك الناس الذين يكونون هــذا المجتمع ومن ثم فان ما سوف ينجزونه فعلا يتوقف على الدوافع والحوافز الملزمة كمــا يتوقف على الموارد الاقتصادية التى بين ايديهم[3] .

---

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٦٨.

(٢) د. صلاح نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم سنة ١٩٧١ ص ٩٥

(٣) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٩١.

وهذا المطلب يهتم بابراز هـذه الحقيقة فى فروعه الثلاثة التى يتكون منها وهى :

الفرع الاول : الانسان وسيلة التنمية وغايتها .

الفرع الثانى : التنمية تغيرات جوهرية تصيب الانسان .

الفرع الثالث : التغيرات تصيب النفس والارادة الانسانية .

الفرع الاول — الانسان وسيلة التنمية وغايتهـا :

علاقة الانسان بالتنمية علاقة عضوية ، علاقة بين الشىء ونفسه ، بحيث يكون الحـديث عن التنمية حديث عن الانسان فى نفس الوقت ، فالانسان هو صانعهـا والقائم بها ، وهـو فى نفس الوقت الهـدف منها ، فهو الوسـيلة والغـاية ، السبب والنتيجة ، وغياب دوره الفعـال غياب لها ، ورغبتـه فى تحقيقهـا هى نقطة البدء فيها كما يجمع على ذلك خـبراء التنمية فى العصر الحـديث(1) .

ومن ثم فان البحث عن كيفية تحققها والاسراع بهـا يكون — فى الجانب الاكبر منه — بحثا فى جوانب نفسية الانسان ، وكيف تصاغ الصياغة القادرة على أن تجعل منه وسيلة تصل الى غايتهـا من اقصر الطرق . ولا نقصد من ذلك ان نجعل الانسان آلة لخدمة التنمية الاقتصادية — كما جعلته المناهج المادية — فان ذلك قضاء على الانسان لا بناء له . فماالتنمية عندنا الا جانب من جوانب الحياة الانسانية ، وانمـا الذى نقصده ان نبذل غايتنـا لنجعل من الانسان انسانا على أكمل وجه ، فاذا حققنا ذلك نكون بالقطع قد وصلنا بـه الى الانسان الملائم لبنـاء التنمية والنهوض بتبعاتها ، بل نكون قـد حققنـاها بالفعـل ، ذلك أن التنميـة وما يترتب عليهـا من تغيرات ان هى فى الحقيقـة الا تغيرات تصيب الانسان على المدى الطويل وهـذا هو ما سنتبينه من الفرع التـالى :

---

(1) Lewis, A. : The Theory of Economic Growth, London, George Allen & Unwin Ltd., 1961, P. 23 - 25.

الفرع الثاني — التنميـة والتغيرات الجوهرية التي تصيب الانسان :

اذا كان الانسان هو العنصر الجوهري في أي تغيير يطرأ على الحيـاة بأوضاعهـا المختلفـة ، فان ما يشاهد من تغيرات طويلة المدى في العـالم الاقتصادي ، (تنميـة أو تخلف ، ازدهار أو اضمحلال) انما هو في الحقيقة تغييرات جوهرية تصيب النفس الانسانية أولا ، ثم تؤثر في الحياة التي يصنعها الانسان . فما لم يتغير الانسان في آرائه واتجاهاته ، وما لم يتغير محتواه النفسي ، فلن يتغير شيء في محيطه المـادي ، وصدق الله العظيم اذ يقول : « **ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم** »(١) فكل التغيرات التي تصيب حياة الانسان انما ترجع الى ما يحدثه في نفسه من تغير ، وكل تغـير مادي يكون تابعا لتغير نفسي أصاب افراد المجتمع .

وعليه فان الشرط الجوهري لتغير الواقع الذي يحيط بنا مـن تخلف الى تقـدم لا يكون بالبحث عن مصادر الثروة والجري وراء رءوس الاموال ، فتلك امور ثانوية ستتوفر كرد فعل لمـا يصيب الانسان من تغيير ، ولو جمعنا اموال قارون الى فوائض البترول واعطيناها لمجتمع ينقصه الانسـان الصالح لمـا اجداه ذلك شيئا ، والواقع المحيط بنا خير شـاهد .

ان الشرط الجوهري لتحقيق التنمية اذا هو شرط معنوي لا مادي ، وهو توفر الارادة التي تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته والاضـطلاع بها ، وذلك بتغييرات تصيب الانسان فتجعله متصفا بصفات معينة وحاملا لقيم خاصـة تنتج التنمية الاقتصادية .

فهذه التغيرات في الحياة بمثابة ما يسمى في مجال البحوث العلمية «بالمتغير المستقل » واما التنمية الاقتصادية فهي « المتغير التابع » بمعنى انه كيفمـا يكون للانسان من تلك الصفات فان الاقتصاد يتغير تبعا لها(٢) . واذا توفر العامل المستقل فان الشروط المادية الضرورية لتحقيق التنميـة الاقتصـادية

---

(١) سورة الرعد ، الاية رقم ١١

(٢) د. زكي نجيب محمود ، مجتمع جديد او الكارثة ، دار الشروق ، بيروت ، طبعة سنة ١٩٧١ ص ٨٤

لا تخرج عن ان تكون وسائل سيوجدها الانسان ان لم تكن موجودة ، وقد شاءت ارادة الله تعالى ان يتوافر منها قدر ليس بالقليل فى اى مجتمع . بل ان الاعتماد على الجوانب المادية للتنمية الاقتصادية والاندفاع فى البدء بتحقيقها قبل توافر الجوانب غير المادية ممثلة فى الانسان وظروفه الثقافية والاجتماعية والاخلاقية ليس غير كاف فحسب ، بل مؤد الى اوخم العواقب[1] .

فالتنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها جهد ضخم لا يقتصر على اقامة محاور الانتاج ، بل قبل ذلك يجب أن ينصرف الى تهيئة الفرد ماديا ومعنويا لمجابهة عملية الانماء الاقتصادى الشامل ، وان هذا الجهد المنصب على بناء الفرد والنتائج المترتبة عليه تمثل فى النهاية الصرح الشامخ الذى نطلق عليه التنمية الاقتصادية ، فهى فى جوهرها تغيرات تصيب انسان المجتمع قبل ان تصيب اى شىء اخر .

ولكن اى جانب من جوانب الانسان هو المسيطر ، والتغيرات التى تصيبه هى الحاسمة ؟ ان ذلك ما سيجيب عليه الفرع التالى :

الفرع الثالث — تغيرات النفس والارادة الانسانية :

ان التغيرات التى تصيب الانسان والتى اعتبرناها هى التقدم او التخلف الاقتصادى على المدى الطويل ، هى فى المقام الاول المواقف الفكرية والنفسية التى تتصل اساسا بالهياكل المذهبية ، والتى لا يمكن بدونها ان يوجد نظام اقتصادى يكفل اطلاق قوى التنمية ويضمن استمرار تقدمها . ذلك ان التنمية فى صورتها الحقيقية عملية تفاعل بين مجموعتين من العوامل :

١ — عوامل خارجة عن ذات الفرد ، وتتمثل فى العناصر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تحيط به فى لحظة زمنية معينة .

---

(١) د. محمد على رفعت ، تقديم كتاب وسائل التنمية الاقتصادية فى طبعته العربية لبوكانان واليس ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ج ١ ص س .

٢ ـ عوامل داخلية فى ذاتية الفرد وتتمثل فى مجموعة القيم التى يحملها والتصورات الاعتقادية التى يؤمن بها .

والمجموعة الاولى اما ان تكون معوقة للمجموعة الثانية او دافعة لها ، وفى الحالتين فان الموقف الحاسم بيد المجموعة الثانية ، اى القيم التى يحملها الفرد والتصورات الاعتقادية التى يؤمن بها . اذ عندما تكون المجموعة الثانية من النوع المعوق للتنمية ، وتكون المجموعة الاولى دافعة للتنمية وقواها ، فلن يفيدنا شيئا توفر المجموعة الاولى ، وسيبددها ويقضى عليها الفرد بقيمه الفاسدة وتصوراته المعطلة . وعندما تكون المجموعة الاولى من النوع المعرقل لخطوات الانسان المحد من انطلاقه فان المجموعة الثانية من العوامل ، اى القيم والتطورات الاعتقادية ، اذا كانت صالحة فانها لن تستسلم للتحدى المفروض عليها من المجموعة الاولى ، بل ستعمل على مقاومة سلطانها وما تحاول ان تفرضه من تخلف ، وستنتصر وتحقق التقدم ما فى ذلك شك ، والتجربة العربية الاسلامية فى العصور الوسطى ، وتجربة اليابان فى العصر الحديث ، أكبر شاهد على قدرة الانسان بقيمه على الانتصار على تحدى الواقع الذى يحيط به .

وهكذا نرى ان التغيرات التى تصيب الانسان فينتج عنها تغير واقعه ما بين تخلف وتقدم هى ـ فى الاساس ـ ما يتعلق بقيم الانسان وتصوراته الاعتقادية والاخلاقية ، وليست اية تغيرات اخرى . وهذا هو القانون الذى وضعته الاية الكريمة « **ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم** »(١) فالتغير النفسى الذى يصيب النفس الانسانية فيمنحها الارادة الصلبة والقدرة على المغالبة والتصدى للمشكلات وتحديها ، هو اول ما يتطلبه بناء الانسان من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وارادة الصمود والمغالبة هذه لا يمكن ان تتحرك فى الانسان الا من خلال فكرة او عقيدة يؤمن بها ، ويستمد القوة من معينها . ومن ثم فان العقيدة هى جوهر بناء الانسان ، ومن هنا تظهر لنا اهمية

---

(١) سورة الرعد الاية رقم ١١

المرتكز الاول من مرتكزات تحقيق التنمية الاقتصادية فى المنهج الاسـلامى ، والتى تمثلت فى ضرورة حسم الصراع المذهبى فى العالم الاسلامى ، وجعـل الفرد المسلم يحيا فى ظل عقيدة الاسلام ، ثم بنائه بناء اسلاميا ، اى جعـل الفرد فى مجتمعنا يتركب ويبنى من مجموعة القيم التى يمثلها الاسلام ، او تمثل هى الاسلام ، تلك القيم التى سنبينهـا فى المطلب التالى .

المطلب الثانى

القيم التى يربى عليها الانسان فى المنهج الاسـلامى

تمهيـــد :

فى هذا المطلب سنتعرف على القيم التى يغرسها الاسلام فى ابنائه عـن طريق منهج التربية الاسلامى ، وسنبين فى الفرع الاول اهمية اسلوب التربية وضرورة أن يكون للمجتمع اسلوبه التربوى الخاص به والا فـلا امل فى اى تقدم ، لاننا باستيراد اسـلوب التربية من الخارج — كما هو واقع المجتمعات الاسلامية اليوم — نقوم بتخريب بيوتنا بايدينا وايدى الكافـرين ، وتحطيم حصـوننا بانفسنا وبمناهج المشركين ، ثم فى الفرعين الثانى والثالث نستعرض بايجاز موضوعا يحتاج الى مجلدات وهو القيم التى يغرسها المنهج الاسـلامى

الفرع الاول : اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامى .

الفرع الثانى : مفهوم العبادة كقيمة فى منهج التربية الاسلامى .

الفرع الثالث : اهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصـادية فى منهـج التربيـة الاسـلامى .

الفرع الاول — اسلوب التربية القائم ومنهج التربية الاسلامى :

قبل أن ندخل الى اسلوب التربية القائم فى مجتمعاتنا اليوم ، يهمنا أن نحدد مفهوم التربية كما يراه المختصون بها لنرى على ضوء هذا المفهوم موقفنا على حقيقته ، وهل يتفق حتى مع مفهوم التربية الذى يؤمن به من ننقل عنهـم اساليب التربية أم لا ؟

ان مفهوم التربية لدى الشـــعوب الواعية يعنى نظاما لغرس الحقائـــق والعقائد التى يؤمن بها الشعب فى قلوب ناشئته وتغذيتهـــا كى يؤمنـــوا بهـــا ويتحمسوا لها ويحيون بها • وقد اصبح من المقرر لدى علماء التربية فى الغرب « ان كل شعب من شعوب العالم انما يصوغ نظامه التعليمى وفق نظرية الحياة التى يؤمن بها يقول Sir Percy Neinn ان التعليم هو الجهد الذى يقوم به آباء شعب ومربوه لانشاء الاجيال القادمة على اساس نظـــرية الحياة التى يؤمنون بهـــا(١) •

ويقـــــول John Dewey فى كتـــــابه Democracy and Education ان الامة انما تعيش بالتجديد ، وان التجديد يقوم على تعليم الصغار • ان الامة بطرق متنوعة تكون من الافراد ورثة صالحين لوسائلها ونظرية حياتها وتصوغهم فى قوالب عقائدها ومناهج حياتها(٢) •

ويقول Prof. Clark مهما قيل فى تفسير المعارف فمما لا محيص عنه أنه سعى للاحتفاظ بنظرية سبق الايمان بها ، وعليها تقوم حياة الامة وجهادهـــا فى سبيل تخليدها ونقلها الى الاجيال القادمة(٣) •

ذلك هو مفهوم التربية الذى تاخذ به الامم التى تحرص على وجـــودها واستمراريتها وعدم تهـــديد ابنيتها من الداخل ، فمـــا هو الحال فى غالبية الدول الاسلامية ؟ ان لديها نظاما للتربية يقوم على ازدواجية خطيرة من ناحية ويكل معظم شئون التربية لخبراء فرضوا عليهـــا ايام الاحتلال ، فلما خرجوا تركوا بصماتهم على نظام التربية فاخرج لنا هذا النظام اجيالا فقدت صلتها بحقيقة رسالتها فى هذا العالم ، او فقدت جوهر عقيدتها • ولم تستطع البلاد الاسلامية ان تكون على مستوى الوعى الكافى لتدرك ان عملية التربيـــة فى امة ما ليســت بضاعة تصدر الى الخارج او تستورد الى الداخل شأنها شأن المواد الخام ، وانما هى لباس يفصل على قامة كل شعب وملامحه القومية وتقاليده الموروثة

---

(١) ، (٢) نقلا عن ابو الحسن الندوى ، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية ، دار الانصار ، القاهرة ، ط ٣ ، سنة ١٩٧٧ ، ص ١٧٥

(٣) المرجع السابق ص ١٧٥

وآدابه المفضلة واهدافه التى يعيش ويموت من اجلها . فليست التربية الا وسيلة لدعم العقيدة التى يؤمن بها شعب ما ، ونقلها سليمة الى الاجيال القادمة .

ولو اردنا ان نصوغ تفسيرا لنظام التربية مشتقا من اقوال كبار التربويين الذين نقلنا رايهم اعلاه لقلنا : ان التربية هى السعى الحثيث المتواصل الذى يقوم به الاباء والمربون لانشاء ابنائهم على الايمان بالعقيدة التى يؤمنون بها والنظرة التى ينظرون بها الى الكون والحياة والانسان ، ومن ثم تمكينهم من ان يكونوا ورثة صالحين للتراث الذى ورثه هؤلاء الاباء عن اجدادهم ، مع الصلاحية الكافية للتقدم والتوسع فى هذه الثروة بما يتفتق عنه الفكر البشرى السليم المتفاعل مع هذا التراث .

فما موقفنا فى البلاد الاسلامية من هذا المعنى ؟ ان اسلوب التربية فى البلاد الاسلامية اليوم يقوم على استيراد النظريات والمناهج والاسلوب فى جملته ، وذلك بفعل التبعية الفكرية للعالم الغربى ، التى تمكن المستعمر من ان يؤصل جذورها فى المجتمعات الاسلامية قبل ان يفارقها بوجوده العسكرى .

وهذا الاسلوب هو ظل لعقائد واضعيه ، وموقفهم من الكون والحياة والانسان . وتسرى هذه الروح فى جميع العلوم والمعارف من الفلسفة والتاريخ الى الاقتصاد والسياسة وسائر العلوم بحيث لا يمكن تجريدها منها .

وبالتالى فانه من العجيب ان تكون لنا عقيدتنا الخاصة ونظرتنا المستقلة الى الكون والحياة والانسان ، ثم تكون علومنا وتربيتنا مستوردة من امم تخالفنا هذه النظرة وتسرى فى علومها روح عقائدها وفلسفاتها ، ولن ينتج من هذا الصنيع الا البلبلة والحيرة الفكرية . والتى تنتهى بالصراع الفكرى المدمر ، وتأرجح المجتمع بين هذا الفكر وذاك ، ومن ثم لا يجتمع له عقد ، ولا تتوحد له جهود ، ولا يصل الى هدف . فما هو المخرج من هذا ؟

ليس امامنا — اذا كنا نبغى الوجود والتقدم — الا ان نعيد صياغة نظامنا التعليمى واسلوبنا التربوى بما يلائم عقائدنا ومقومات حياتنا ، بحيث نخرج

من مواده روح المادية والتمرد على الله ، والثورة على القيم الخلقية والروحية ، وننفخ فيه روح الانابة الى الله تعالى فمن علوم اللغة والاداب الى العلوم العمرانية الى علوم الاقتصاد والسياسة يجب ان لا تسيطر فيها الا روح الاسلام ، ولنكفر بامامة الغرب والشرق ، ولنجعل علومهما ونظرياتهما موضع الفحص فلا نقبل منها الا ما يوافق عقيدتنا ويناسب احتياجاتنا ونرفض ما عداه(١) .

ولقد أدركت البلاد الاسلامية أهمية تحقيق الاستقلال السياسى فكافحت حتى نالته ، ثم تبين لها انه استقلال مظهرى طالما أنها تابعة اقتصاديا ، فبدأت تدرك أهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وهى تبذل قصارى جهدها لتحقيقه حتى يكون للاستقلال السياسى معنى ، لكنها وهى بسبيل تحقيق ذلك لا تدرك أن المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال أن يصنع المنتجات الضرورية لاستهلاكه ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عهد التشييد ان يتشيد بالافكار المستوردة أو المسلطة عليه من الخارج سواء كانت تمت الى الاستشراق (الافكار الغربية) أو الشيوعية(٢) فعلينا ان كنا جادين فى صون استقلالنا الاقتصادى ، ان نستعيد أصالتنا الفكرية واستقلالنا فى ميدان الافكار حتى نحقق بذلك استقلالنا الاقتصادى والسياسى(٣) ، علينا اذا وكجزء أساسى من استعادة شخصيتنا التى هى الركيزة الجوهرية لتحقيق انطلاقة انمائية أن نحقق الاستقلال الفكرى ، وأن نستقل بأسلوب للتربية ينبع من عقيدتنا ويقوم على تأصيلها وتعميقها فى نفوس ناشئتنا ، وذلك باتباع أسلوب يقوم على غرس القيم الاسلامية فى نفسية الافراد ، تلك القيم التى بدونها سيظل الانسان فى هذه البلاد أكبر عقبة فى سبيل التنمية ، بينما هو نفسه

---

(١) أبو الحسن الندوى ، نحو التربية الاسلامية ، المختار الاسلامى ، القاهرة ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٣٩

(٢) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين وأثره فى الفكر الاسلامى الحديث ، مكتبة عمار ، القاهرة ، ط ١ ، سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٢

(٣) المرجع السابق ص ٦٢ .

سيتحول الى محرك رئيسى لقوى التنمية ان هو صيغ صياغة اسلامية وتحركت من خلال سلوكه قيم الاسلام الانمائية .

فما هى أهم القيم التى يغرسها أسلوب التربية الاسلامى والتى هى ذات صلة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ ان ذلك ما سيجيب عليه الفرعان التاليان :

الفرع الثانى — مفهوم العبادة كقيمة فى منهج التربية الاسلامى :

يبدأ منهج التربية الاسلامى بوضع اعمال الانسان كلها — التى كلف بها — فى وضعها المحدد فى عرف هذا المنهج ، الا وهو وضع العبادة ، فلم يخلق الانسان فى مفهوم الاسلام الا لعبادة الله سبحانه وتعالى ، وليس له هدف آخر ومن ثم فكل ما يكلف به من الاسلام فهو عبادة يؤجر عليها من الله سبحانه وتعالى .

يقول سبحانه « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون** »[1] ، فلم يخلق الانسان الا ليعبد الله تعالى . وفى نفس الوقت فان الله تعالى يقرر أنه خلق الانسان ليقوم بالخلافة على الارض ، « **انى جاعل فى الارض خليفة** »[2] ، فاعباء الخلافة والقيام بها اذا هى العبادة ، وهى تتمثل فى عمارة الارض اذ يقول تعالى : « **هو انشاكم من الارض واستعمركم فيها** »[3] أى انشاكم من الارض وطلب عمارتكم اياها (والطلب من الله تعالى على الوجوب) قياما بواجب الخلافة طبقا لشروط المستخلف ، وهو ما يمثل العبادة له سبحانه .

وهكذا يتضح مفهوم العبادة فى المنهج الاسلامى كقيمة تغرس فى الفرد قبل أن يبدأ سلم الفقه والمعرفة ، وحتى يكون لها أثرها فى بقية القيم التى سيتخلق بها الفرد تدريجيا .

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦
(٢) سورة البقرة ، الاية رقم ٣٠
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١

فكل ما يدخل فى اطار تعمير وتنمية الحيـــاة فوقها وجعلها أيسر سبيلا وأقوم طريقـــا فهو عبادة لله تعالى • ولقـــد جاءت السنة المطهرة لتقرر هـــذا المفهوم فلا تدع مجالا للبس فيـــه ، فقد ذكر للنبى صلوات اللـــه وسلامه عليه اخوان ، أمر ثالثهما ، وانه لا ينتهى من صـــلاة الا الى صلاة ، ولا يفرغ من صوم الا الى صـــوم • فسألهمـــا النبى صلوات الله وسلامه عليه عمن يرعى ابله ويسعى على ولده ، فقالا : نحن • فقال النبى صلوات الله وسلامه عليه : أنتما أعبد منه • وهكذا تقرر السنة المطهرة ان الصـــلاة والصـــيام ورعى الابل والســـعى على الاولاد ، عبادة لله تعـــالى لا تفتـــرق أحدهـــا عن غيرهـــا• بل ان السعى على الاولاد ورعى الابل وعمارة الارض بأى وسيلة مباحة افضل من صلاة وصوم النفل ، وذلك موقف اسلامى مقرر ، يقول الامام على كرم الله وجهه ورضى عنه « اذا أضرت النوافل بالفرائض فارفضوها »(١) ويروى عن أنس (ض) قال : كنا مع النبى صلى الله عليـــه وسلم فى سفر فمنا الصائم والمفطر قال فنزلنا منزلا حارا أكثرنا ظلا صاحب الكساء ، فمنا من يتقى الشمس بيـــده قال : فسقط الصوام وقام المفطرون فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقـــال النبى صلى اللـــه عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالاجر كله » فهنـــا صيام لا ينكر أحـــد انه عبادة بل ركن جوهرى من أركان الاسلام واحد فرائضه الخمسة •وهنا عمل عادى ــ ضرب الخيام وسقى الركاب ــ فمن فاز بالاجر ؟ الصائم أم من مارس العمل العادى ؟ لقـــد فاز به الثانى ومعلوم أن الاجر لا يكون الا على العبادة ، فهـــذا الحديث يفيـــد أن العمل عبادة من ناحية كما يفيد أنه أفضل من الصيام فى بعض المواطن وليس بعد ذلك دليـــل على أن العمل بمعناه الاقتصـــادى عبادة من افضل العبـــادات فى الاسلام •

واذا ربى الفرد على هذا المفهوم للعبادة ، انغرس فى وجدانه مراقبـــة الله تعالى فى كل عمل يقوم به اذ هو يعبد الله تعالى ، ونظافة اليـــد والقلب مطلوبة فى العبادة ، فان الله تعالى طيب لا يقبل من العمل الا طيبا •(٢) وبهـــذا المفهوم يمـــارس المسلم عمله على الارض مرتديا ثوب السماء فلا يحتاج الى

(١) الامام على ، نهج البلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٤ ، ص ٦٨.

(٢) رواه مسلم والترمذى ، الكنز ، ص ١٠٥ ، رقم ٦٩٦.

رقيب من البشر ذلك أنه يعلم ان اتقان العمل او حسن القيام به لا ظاهرا فقط وانما باطنا ايضا ، جزء من التكليف الذى عليه ان يقوم به « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى »(١) « **قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا** »(٢) أى يعمل على حسب نيته (٣) .

وهكذا تكون جميع أعمال المسلم عبادة الله تعالى اذا جاء بها بهذه النية ، حتى ما يظنه الناس بعيدا عن ذلك . فاتيان الشهوة فى موضعها عبادة لله تعالى يقول عليه الصلاة والسلام « وفى بضع احدكم صدقة » فيقول الصحابة يارسول الله (صلوات الله وسلامه عليه) أيأتى احدنا شهوته ويكون له فيها أجر ، فيقول صلوات الله وسلامه عليه : أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر ؟ قالوا نعم .. فقال : فكذلك لو وضعها فى الحلال كان له أجر » (٤) .

فالعبادة فى الاسلام ليست محصورة فى أعمال من الخشوع الخالص كالصلاة والصيام مثلا ، ولكنها تتناول كل حياة الانسان العملية أيضا .. فيجب أن نأتى اعمالنا كلها — حتى تلك التى تظهر تافهة — على أنها عبادات ، «فالاسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادى وما هو روحى ، ولا يفرق بين ما هو دنيوى وما هو أخروى »(٥) وانما الاسلام وحدة واحدة تأتلف فيها الارض والسماء وتذوب الدنيا فى الآخرة ويصدق ابن تيمية عندما يقول : ان الله تعالى انما خلق الاموال اعانة على عبادته لانه انما خلق الخلق لعبادته(٦) .

وهذا المفهوم كقيمة اسلامية يغلف كل القيم التى سنتناولها فى الفرع التالى :

---

(١) صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب ، جـ ٦ ص ٢١
(٢) سورة الاسراء ، الاية رقم ٨٤
(٣) صحيح البخارى ، مرجع سابق ، جـ ١ ص ٢١
(٤) صحيح مسلم ، جـ ٢ ، ص ٤٠٢
(٥) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٥٤
(٦) ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، دار الشعب ، سنة ١٩٧١ ، ص ٤٠

الفرع الثالث — أهم القيم ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية فى منهج التربية الاسلامى :

بعد مفهوم العبادة السابق كقيمة أساسية فى منهج التربية الاسلامى نرى هذا المنهج يهتم ببناء الانسان من مجموعة من القيم تجعل منه لبنة صالحة دافعة للتنمية الاقتصادية ومحققة لعمارة الارض كمفهوم أعم وأشمل من مفهوم التنمية كما بينا فى الباب الاول . ولا يتسع المقام للاتيان على هذه القيم ، وانما يكفى أن نشير الى عدد منها وربما لا يكون أهم مما سنتركه،ولكنه مجرد تمثيل يظهر عظمة هذا المنهج وما يمكن أن يفعله لو خلى بينه وبين ابناء المجتمع ، اذا لجعل منهم بناة للحضارة وقادة للتقدم تضرب بهم الامثال كما جعل من اشياعهم من قبل .

ولنضرب مثلا بموقف الاسلام من :

١ — العلم .

٢ — العمل .

٣ — المال والانتاج والاستهلاك .

ففى هذه الامثلة ما يكفى :

أولا — موقف المنهج الاسلامى من العلم :

من أهم ما يغرسه منهج التربية الاسلامى فى نفسية وعقل المسلم موقفه من العلم والعلماء ، اذ يبدأ فيغرس فى نفس المسلم النهم للعلم ، فيعلمه أن يعيش حياته كلها طالبا له مستزيدا منه باذلا وسعه فى تحصيله ما استطاع الى ذلك سبيلا ، لا يمنعه تقدم فى السن ولا تحصيل قدر منه مهما بلغ ، ولا بعد الشقة بينه وبين مصادره ما تمكن من الوصول اليها ، يقول عليه الصلاة والسلام : « اطلبوا العلم من المهد الى اللحد »(١) ولا يزال المرء عالما ما طلب العلم فاذا ظن انه علم فقد جهل ، ويعلمه ربه أن يدعو **« رب زدنى**

---

(١) الجامع الصغير ، جـ ١ ص ٢٠٨ .

علمــا »(١) ويوجه المسلمين عليه الصلاة والسلام قائلا « اطلبوا العــلم ولو فى الصــين »(٢) •

ومن ايحاءات النصوص الثلاثة الاولى يبدو لنــا أن المنهج الاسلامى يرى فى العلم طريقــا يسار عليه مدى الحياة ، وليس نهاية معينة يوصل اليهــا • وهــذه القيمة تستتبع قيمة أخرى تتعلق بمكانة العلماء فى الامة الاسلامية ، ويربى المسلم على التحلى بها وهى احــترام العلماء ومعرفة قدرهم ، فهــم حملة العلم ومن ثم تكون لهم الصدارة فى المجتمع ولهم حق القيادة والتوجيــه فيه • يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « يوزن مداد العلمــاء بدماء الشهداء يوم القيامة ويقول ايضا : لمداد جرت به اقلام العلمــاء خير من دماء الشهداء فى سبيل الله » ومن ثم فان الكلمة العليــا فى المجتمع الاسلامى لا ينبغى أن تكون لغير ما خطه العلماء بمدادهم الطاهر النبيــل • ويصون هذه القيمــة ويكملها ، ان العلم فى الاسلام مسئولية ، ويهــدف الى بناء الحياة ، فلا يعرفه الاسلام « العــلم للعــلم » وانمــا العلم لبنــاء الحياة ولفائدة كل من يطلبه فمن كتم العلم فى الاسلام فقــد باء بالخسران وخان الميثــاق الذى أخذه الله تعالى على العلماء ببيــان العلم وعدم كتمانه ، ولا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم افناه ، وعن علمه ماذا عمل به»(٣) ويتفرع من موقف الاسلام من العلم ومكانة العلمــاء ، موقفه من الخبرة واهلهــا ، فما أهل الخبرة فى فرع من الفروع الا علماء هــذا الفرع ، فيربى المسلم على احترام صفة التخصص فى المتخصصين• ومن منطلق المسئولية عن كل كلمة ينطق بهـــا المسلم « قولوا قولا سديدا »(٤) **« ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد »**(٥) فانه يربى على عدم اقتحام الموضوعات بغوغائية • فالاسلام لا يعرف من يعرف كل شىء وانمــا يعرف الخبراء المتخصصين فى كل مجال ، وهم القادرون على

---

(١) سورة طه ، الاية رقم ١١٤
(٢) الجامع الصغير ج١ ص ١٠٩
(٣) رواه الترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٦٤٢ ، رقم ٤٣٣٣
(٤) سورة الاحزاب الاية رقم ٧٠
(٥) سورة ق — الاية رقم ١٨

الفتوى فيه يقول تعـالى « **ولا ينبئك مثل خبـير** »(١) فليس كل من تسـال يجيبك الاجابة السليمة وانمـا الخبير فقط هو القـادر على اعطـائك الراى السديد والمشورة الصادقة « **فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون** »(٢) « **ولو ردوه الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** »(٣) فأهل الاستنباط أى البـاحثون هم القـادرون على الوصول الى صواب الرأى فى الموضوع المطروح ، فهم أهل الخبرة والثقـة معا • بل ان معرفة الله تعـالى لهـا خبراؤهـا الذين يمكنهم ان يرشدوا اليه سبحانه من يريد التعـرف عليـه « **الرحمن فاسأل به خبيرا** »(٤) •

وهكذا ينشأ المسلم ويربى على هـذه القيم ، يطلب العلم وينمى دائمـا معارفه ، ويحـترم من يحمله ولا يلجأ فى شئونه الى غير خبير متخصص فى كل فرع من فروع الحيـاة ، وهو ما يعنى ضرورة توفر كل الفروع العلمية بالمجتمع الاسـلامى •

ثانيـا — موقف المنهج الاسلامى من العمـل :

من القيم التى يحرص الاسـلام على غرسها فى معتنقيه تقديس العمـل واحترامه لذاته ، والارتقـاء به الى درجة العبـادة التى ليس فوقها درجـة فى الاسلام ، فهى التى من أجلهـا وجدت الحياة • فكأن الانسان فى الاسـلام خلق ليعمل ، ومن ثم فان الجزاء سيكون يوم القيـامه على أساس العمل ويجب أن يكون كذلك فى الدنيـا •

فالرسول صلى الله عليه وسلم وهو الصورة المطبقة للاسـلام المقتدى بهـا « **ماروى فارغا فى أهـله قط اما يخصف نعـله أو يخيـط ثوبه أو ثوبا لمسكين** »(٥) وليس ذلك غريبا بعد أن قال الله تعالى له : «**فاذا فرغت فانصب**»(٦) أى اذا انتهيت من عمل فادخل فى عمـل آخر •

(١) سورة فاطر ، الاية رقم ١٤
(٢) سورة النحل ، الاية رقم ٤٣
(٣) سورة النساء ، الاية رقم ٨٣
(٤) سورة الفرقان ، الاية رقم ٥٩
(٥) الوصابى ، مرجع سابق ، ص ٧ .
(٦) سورة الانشراح ، الاية رقم ٧

ولا يعرف الاسلام سنا تبيح للشخص ان يتقاعد عن العمـل متى بلغها ، بل يربى المسلم على أن يكون وحدة منتجة طالما هو على قيـد الحياة ، ما دام يملك القدرة على العمـل فهو مسئول عن عمره فيم أفناه[1] ولن يستطيع الاعتذاربأنه تجاوز الستين او السبعين، بل ان قيـام الساعة لا ينبغى أن يحول بينه وبين أداء عمل منتج • يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل »[2]وقدلخصتذلك الحكمة الاسـلامية التى يظنهـا الناس (لفرط صدقهـا واتفاقهـا مع موقف الاسلام من العمل) من كلام المعصوم صلى الله عليه وسلم « اعمل لدنيـاك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخـرتك كأنك تموت غدا » فالانسـان فى كل وقت يعمل ، فان كان مخلدا فى الدنيا فان كل عمله سيكون لهـا ، وان كان سيموت غدا فان كل عمله سيكون مخصصا لمـا هو قادم عليه ، فكيف يوفق المسـلم بين العملين ، ان الاسلام قد وفق له بينهمـا ، حيث علمه أن يبتغى وجه الله فى كل عمل ، فاذا هو عبادة ، يصلح معاشـه ويبتغى وجه الله • يناجى ربـه فيعينه على اصلاح معاشه ، يخلد بينهما الى الراحة ليكون اكثر اقبالا عليهما فاذا هو يعبـد الله ، ويقول الامام على كرم الله وجهـه موزعا وقت المسـلم « للمؤمن ثلاث ساعات : ساعة يناجى فيها ربه وسـاعة يرم معاشه ، وسـاعة يخلى بين نفسه وبين لذتها فيما يحل ويجمل »[3] وكل الساعات عبادة •

فالعمل فى الاسلام عبادة لها نفس أهمية الصلاة ولا يقل فى قوة طلبـه عنهـا ، بل ان الامر بصلاة الجمعة جاء مع الامر بالعمل •• يقول تعالى : « **يأيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر اللـه وذروا البيع •• فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل لله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** »[4] •

(١) رواه الترمذى ، انظر الكنز (م • س) ص ٦٤٢
(٢) الغـزالى ، المستصفى ، ج ١ ص ٧١
(٣) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٩٣
(٤) سورة الجمعة ، الايتين ٩ ، ١٠

فلقـــد أمر المسلم بخمسة أوامر فى هــذا المقطع من كتاب الله تعــالى الذي يحكى شريطا لاحداث يوم مسلم •• يقوم هــذا المسلم باصلاح معاشه بوسيلة من الوسائل ، فاذا جاء وقت الصلاة من يوم الجمعة فعليه ان يترك العمل الذى يمارسه وليسع الى بيت الله يستمع الى توجيهات رئيس دولته أو نائبه ، فاذا فرغ من أداء صلاته فليعد الى ما كان عليه من اصلاح معاشه •

فهل هناك فرق فى الدرجة بين هذه الاوامر الخمسة ؟ انها كلها على درجــة من الاهمية تفيد الوجوب فان كانت الصلاة فرضا ــ وهى كذلك ــ فان العمل لا يختلف عن الصلاة فى فرضيته ، وكيف تختلف منزلة العمل عن منزلة الصلاة وكلاهمــا عبادة خلق لهــا المسلم « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون**»(١)

وثمة جانب آخر فى موقف المسلم من العمل • فهو يربى على أن العمــل معيــار التفاضل بين النــاس وليست ثمة قيمة أخرى •

ويقول الله تعالى : « **من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حيــاة طيبــة** »(٢) ويقول تعــالى « **من يعمــل سوءا يجــز به** »(٣) **ويقول** المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « يا فاطمة بنت محمد اعملى لا أغنى عنك من الله شيئا »(٤) ويقول : يا بنى هاشم لا يأتينى النــاس بالاعمال وتأتوننى بنسبكم الى رسول الله يوم القيامة »(٥) •

ويقول عمر رضى الله تعالى عنه « لو جاءت الاعاجم بالاعمال فهم أولى برسول الله صلى الله عليه وسلم منــا » •

وهكذا يقف العمل فى المنهج الاسلامى معيارا أساسيا بل ووحيدا فى الدنيا والاخرة ، فالعمل مع الايمــان هو كل شىء ، ولا يجدى فى الاسلام ايمــان بلا عمــل ، كمــا أنه لا قيمة لعمل بلا ايمــان • ومن ثم قرن الايمــان بالعمل الصالح فى كل المواطن التى ورد فيها فى القرآن الكريم •

---

(١) سوره الذاريات ــ الاية رقم ٥٦
(٢) سورة النحل ، الايــة رقم ٩٧
(٣) سورة النساء الاية رقم ١٢٣
(٤) رواه البخارى فى الوصايا واحمد بن حنبل •
(٥) رواه البخارى ومســلم •

وتلك قيمة يربى عليها المسلم وينشــأ ، وهى ذات أثر بعــيد فى تحقيق التنميــة الاقتصادية من غير شك ، بل ان أشد ما ينقص العالم الثــالث اليوم ويحبط سعيه نحــو التنمية هو افتقــاد جماهيره لهذه القيمة • ويظهــر بالتالى مدى الخسارة التى لحقت بالمجتمع الاسلامى اليوم عندما فقد هذه القيمــة ، ومدى جوهرية الاحتياج الى المنهج الاسلامى فى هــذا المجتمع •

ثالثا — موقف المنهج الاسلامى من المــال والانتاج والاستهلاك :

المــال فى تربية المسلم هو قوام الحياة ، واصلاحه والقيام عليه اصلاح للحياة نفسهــا ، واضاعته صفة لا تقل فى أثرهــا عن تفرق كلمة الامة وانفراط عقدهــا • يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ، ويكره لكم ثلاثا ، يرضى لكم : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وان تعتصموا بحبــله جميعا ولا تفرقوا ، وان تناصحوا من ولاه الله عليكم ، ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، واضاعة المــال(١) •

لقــد تضمن هــذا الحديث قواعد بنــاء الامم وهى :

١ — عبادة الله تعــالى •

٢ — لزوم الجمــاعة •

٣ — الشورى فى الحكم والنصح للحكام •

٤ — التفرغ للعمل والبعــد عن التفاهات •

٥ — ترك اللجــــاج •

٦ — المحافظة على عصب الحياة الاقتصادية وما به قوام المجتمع ألا وهو : المــال • ولكن كيف يحافظ المسلم على المــال فلا يضيعه ؟

انه يربى على أن يكون أداة للاستثمار وتكوين رأس المــال ، لا أن يكون أداة للاستهلاك وتبديد الثروات ، فلا اسراف ولا تبذير ، ولكن اقتصاد وتدبير

(١) صحيح البخارى ، ط دار الشعب ، م سابق ج ٣ ص ١٥٧

ولا خضوع لنزوات النفس وشهواتها ، ولكن كبح لجماحها . فليس كل ما تشتهي يقدم لها ، وان ركب في ذلك الصعب . وانما على المسلم ان يكون عقلانيا في تلبية مطالبها . يقول عمر (ض) مستنكرا الخضوع لشهوات النفس الحلال « أو كل ما اشتهيتم اشتريتم » وفضلا عن ترشيد الاستهلاك هذا فان المسلم من ناحية اخرى يربى على أن الانتاج وزيادة رأس المال سلوك لا ينبغي أن يحول دونه حائل مهما بلغ حتى ولو كانت أهوال القيامة « فاذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل » .

واذا كان لدى المسلم مال منتج (رأس مال) فان الاسلام يوجهه الى عدم جواز تحويل هذا المال الانتاجي الى مال استهلاكي ، فان فعل فقد خالف توجيهات الاسلام ، ولن يبارك الله تعالى في تصرفه هذا ، بمعنى أن تحويل المال الانتاجي (رأس المال) الى مال استهلاكي فيه تخفيض لمستوى الرفاهية العامة واضرار بالمجتمع ، وهذا هو مدلول عدم البركة .

يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه مرشدا الى ما ذكرنا : لا يبارك في ثمن ارض او دار الا أن يجعل في أرض او دار « وفي رواية » من باع دارا أو عقارا ، فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمينا أن لا يبارك فيه »(١) .

وهكذا ينشأ المسلم وتغرس في تكوينه تلك القيم تجاه المال والانتاج والاستهلاك .

فالمال قوام الحياة تجب صيانته والمحافظة عليه وعلى انتاجيته ، ورأس المال منه تجب زيادته ومداومة تجميعه . والانتاج ومزاولته أمر مقدس لا يصح النكوص عنه في أي ظرف ، ولا ينبغي السماح بتوقف عجلته حتى لو كانت القيامة آزفة . والاستهلاك في حد التوسط والاعتدال « فلا اسراف ولا تقتير « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »(٢) .

---

(١) رواه الامام احمد في مسنده وابن ماجه في سننه ويحيى بن آدم في كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٧٩

(٢) سورة الفرقان ، الاية رقم ٦٧

هـذه هى القيم التى يقوم منهج التربية الاسـلامى بغرسها فى نفوس الناشئة حتى يشبوا وهى جزء من تكوينهم ، تطبع سلوكهم وتوجه مسيرتهم ، وهى — كما قلنـا من قبل — ليست أهم القيم التى يغرسها المنهج الاسلامى فى تكوين المسلم ، بل لو كان المجـال يسمح لعددنا صفات وقيمـا اسلامية لا تقل عما ذكرناه أثرا فى دفع قوى التنمية واتاحة الفرصة لها ، من امثـال قيمة الحرص على الوقت وعدم تضييعـه فيما لا يفيـد ، حيث روينـا عن رسول الله صى الله عليه وسلم انه لن تزول قدما عبد حتى يسأل بين ما يسأل عنـه عن عمره فيم أفناه ، وتضم سنته الشريفة قوله « ما من يوم يطلع الا وينـادى : يا ابن آدم انا خلق جديد وعلى عملك شهيد فاغتنمنى فانى لا أعود الى يوم القيـامة » .

هناك أيضا قيمة لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، ما دام دسـتور الاسلام منفـذا . « يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه » ليس أحـد يفارق الجماعة شبرا فيموت الا مات ميتة جاهلية(١) . ويقول عليه الصلاة والسـلام اسمعوا وأطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشى ما اقام فيكم كتاب الله «وفى رواية» اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد حبشى كان رأسه زبيبـة »(٢) ويقول « السمع والطاعة على المرىء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة(٣) .

وهناك قيمة الانتماء الى الجماعة والاهتمام بأمورهـا والبذل فى سبيلها . يقول عليه الصلاة والسلام « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » .

الى غير ذلك من القيم التى يربى عليها المسلم . وسنرى فى المطلب التالى كيف أن هـذه القيم تتوافق تماما مع مقتضيات تحقيق التنمية والقيـام بعمارة الأرض .

---

(١) رواه احمـــد .
(٢) الجامع الصغير جـ ١ ص ١٠٢
(٣) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى .

المطلب الثالث ــ مدى التــلاؤم بين القــيم التى يربى عليها المسلم واحتياجات التنمية الاقتصــادية :

تمهيــــد :

عرضنا فى المطلب السابق القيم التى تمثل بعض ما يهتم المنهج الاسلامى بغرسه فى نفسية المسلم وجعله جزءا من تكوينه ، وفى هــذا المطلب نحاول أن نتبين أثرهــا على التنمية الاقتصادية • ونحن اذا امعنا النظر فى القيم التى مرت بنــا امكننا ان نقسمها الى ثلاثة أنواع ، نوع بمثابة الشروط الممهدة للتنمية الاقتصادية ، ونوع بمثابة الاسهام المباشر فيها ، وثالث يمثل سياجا واقيــا لهــا ، وضامنا لاستمرار تقدمها • ومن ثم نستطيع أن نتناولها بهــذا التقسيم فى فروع هــذا المطلب الثلاثة وهى :

الفرع الاول : القيم التى تمثل شروطا ممهدة للتنميــة •

الفرع الثانى : القيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنميــة •

الفرع الثالث : القيم التى تمثل سياجا لاستمرار التقــدم •

الفرع الاول ــ القيم التى تمثل شروطا ممهــدة للتنميــة :

هنــاك شروط يجب أن تكون متوفرة فى المجتمع حتى يمكن ان يبنى هذا المجتمع صرح التقدم الاقتصادى ، وتخلف هــذه الشروط يجعل جهود التنمية التى ربمــا تبذلهــا المجتمعات تصب فى اناء بدون قاع • واهم هــذه الشروط هى الامن والاستقرار وسيادة النظام ونظرة الافراد الى دورهم فى الحيــاة • فهل يهتم المنهج الاسلامى فى التربية بغرس قيم تجعل هــذه الشروط متوفرة ؟ لننظــر فى مضمون القيم الاتيــة :

١ ــ الخلافة عن اللــه تعالى •

٢ ــ لزوم الجمــاعة •

٣ ــ المحافظة على الوقت •

أولا — قيمة الخلافة عن الله سبحانه وتعالى :

فمن أعمق العقائد واثبت القيم التى يغرسها منهج التربية الاسلامى فى نفوس الناشئة ، مفهومه عن الحياة ودور الانسان فيهـا ، والذى يتلخص فى : الخلافة فى هذه الارض عن مالك الارض ، ومضمون هـذه الخلافة تنفيذ ارادة المستخلف • وارادته سبحانه قضت كمـا قرر القرآن — ان يقوم الخليفـة بعمارة الارض ، وان يحقق بهذه العمارة عبوديته لله تعالى ، فيعبده بكل حركة من حركاته وسكنة من سكناته •

ومفهوم الاســلام هـذا لدور الانسان على الارض يؤكد قدرة الانســان وطاقاته التى تجعل منه خليفة السيد المطلق فى الكون سبحانه • « لان الخلافة تستبطن معنى المسئولية تجاه ما يستخلف عليه ، ولا مسئولية بدون حـرية وشعور بالاختيـار والتمكن من التحكم فى الظروف »[1] • فهل تلائم هـذه القيمة تحقيق التنمية الاقتصادية ام لا تلائمهـا ؟

ان هـذه القيمة — عندنا — هى أكبر محرك يمكن أن يدفع بقوى التقدم الاقتصادى الى الامام ، وتوفر أرضية صلبة لانطلاقات طاقات الانسان ، اذ تجعل الهـدف الذى خلق من أجله هو عمارة الارض ، وتجعل عمارة الارض هى مطلوب الله تعالى من عباده ، وتجعل السعى فى تحقيق ذلك عبادة لله تعالى ، والتى أمر المسلم بأن لا يكف عن مزاولتهـا آناء الليل وأطراف النهـار •

فكيف لا تحقق التقـدم الاقتصادى أمة ربيت على هذه القيمة ؟

ويهمنـا هنا ان نوضح ان مثل هـذه القيمه ووجودهـا كامنة لدى الامة الاسلامية اليوم ، يجعل امكانية تحريكجموع الامة بمحفزاتأرضية ، مستمدة من الاشتراكية أو الرأسمالية أمرا ميئوسا منه تمـاما ، لان هـذه الامة تكونت تاريخيـا فى اطار الاسلام وقيمه التى تربط الارض والسماء ، فتجعل انسان الارض لا يتحمس لعمارتها الا بأوامر الله تعالى ، فاذا حيلَ بين الامة وهذه الاوامر فقدت محركها الاولَ ودافعها الاساسى ، ولهـذا صدق من قـال :

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سـابق ، ص ع

« ان الباس الارض اطار السـماء يفجـر فى الانسان المسلم طاقاته وينـير امكاناته ، بينما قطع الارض عن السماء يعطل فى الخلافة معناها ويجمـد نظرة الانســان المسلم الى الارض فى صيغة سلبية . فالسلبية لا تنبع عن طبيعـة نظرة انسان العـالم الاسلامى الى السـماء ، بل عن تعطيل قوى التحـريك الهـائلة فى هذه النظرة ، بتقديم الارض الى هـذا الانسان فى اطار لا ينسجم مع تلك النظرة »(١) .

ولقـد حقق مفهوم الخلافة دوره فى هـذه الدنيا يوم أن طبقتـه الامة الاسلامية فكانت تحركها هـذه القيم ، فلما تخلت عنها اصابها ما أصابهـا ، وكان العنصر الذى خلق قوة العالم الاسلامى من قبل ، هو المسئول الآن عن ضعف المسلمين ، فالمجتمع الاسلامى بنى منذ أوله على أسس دينية ، وضعف هـذا الاساس اليوم قاد الى ضعف البنـاء الثقافى فيه وربمـا كان سببـا لاضمحلاله(٢) . ويوم أن يعود منهج التربية الاسلامى فيغرس هـذه القيمـة فى ناشئة المسلمين ، فانهـا ستؤدى دورهـا فى التمهيـد لتحقيق التنميـة الاقتصـادية .

ثانيا — قيمة لزوم الجمـاعة :

ان لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ، طالمـا أن شريعة الله تعالى منفـذة ، توفر شرطا لا قيام للتنمية بدونه . فبناء التنمية لا يمكن ان يعـلو ولا أن يبـدأ الا فى ظل الاستقرار وسيادة الامن والنظام . وطالمـا ان الجميع مكلف بلزوم الجماعة والانضواء تحت لوائهـا فى ظل دستور الهى لا يخضع لاهـواء حاكم ، ولا يفصل على هوى جماعة ، فان الاستقرار السياسى جـزء لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية للمجتمع الاسلامى . هـذا الشرط الذى يجهض عدم توفره كل محاولات العالم الثالث فى ميدان التنمية الاقتصادية .

ان الاسلام عندما أمر اتباعه بلزوم الجماعة وطاعة ولى الامر ايا كانت مواصفاته ما حقق شرطا واحدا هو اقامة الشريعة الاسلامية . قد جعل الاستقرار

---

(١) المرجع السابق ص ٤

(٢) محمد أسد ، الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ١٤ .

السياسى أمرا سهل المنـــال قريب التحقق ، ومن ثم فان تطبيق الاســلام يكفل تحقيق الاستقرار والامن والنظام ، تلك الشروط الجوهرية فى التمهيد للتنميـــة الاقتصـــادية •

ثالثا — قيمـــة المحافظة على الوقت :

ليس هناك انسان يقـــدر الوقت حق قدره كما يفعل المسلم ، اذ هو يعلم انه مسئول عن كل لحظة من حياته فيم أنفقها • أفى مصلحته ومصلحة المجتمع أم فى العبث والفساد ، وليست طاقات المجتمع الا أوقات افراده • ولو حافظ المجتمع على أوقاته وصانها من الضياع لحقق التنمية الاقتصادية فى اقصر زمن• فهل قيمة المحافظة على الوقت ، وقيمة لزوم الجماعة السابقة ، وقيمة الخلافة عن الله تعالى الاسبق تتوافق مع تحقيق التنمية الاقتصادية أم تتعارض ؟ ان العقـــل السليم يشهد بأن القيم الاسلامية المذكورة تمثل شروطا ممهـــدة لا يمكن للتنميـــة الاقتصادية ان تخطو قيد أنملة الا اذا توفرت •

الفرع الثانى — القـــيم التى تمثل اسهاما مباشرا فى التنميـــة :

تحدثنـــا فى الفرع السابق عن قيم اسلامية تمهـــد للقيـــام بالتنمية ، وفى هـــذا الفرع نتحدث عن القيم التى يعتبر توفرها قياما فعليا بجهود انمائيـــة ، ويمثـــل هـــذا النوع من القـــيم التى أوردناهـــا من قبل قـــيم :

١ — العمـــل وضرورته •

٢ — المحافظة على المـــال •

٣ — زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك •

أولا — العمـــل وضرورته :

لقـــد بينـــا ان العمل فى الاسلام هو الحيـــاة نفسها ، وان استمراره فريضة مثل الصلاة والصيام ، وانه مصدر الكسب ومعيـــار التفاضل بين الناس فى الدنيـــا والآخرة • تلك هى القيمة التى يربى عليها المسلم بخصوص العمل •

فهل تتلاءم والتنمية الاقتصادية ام تتعارض معهـا ؟ • الحقيقة ان التنميـة الاقتصادية تقوم أولا وأخيرا على العمل بمختلف أنواعه : الذهنى الفكرى ، والبدنى العضلى وفى جميع مجالاته •

ان هـذه القيمة عندما تجعل العمل المصدر الاساسى للكسب انما تضـع اللبنـات السليمة لبنـاء التنمية الاقتصادية ، فالمـال لا يلد المـال وانما العمل هو الذى يلد المـال ويخلق الثروة وينميها • وهى قيمة تعطى قوى الانتـاج قوة دافعة طالمـا ان العمل هو القوة الاساسية التى لا تستغنى عنها عمليـة انتاجيـة •

ومن ناحية أخرى فان التنمية التى تتحقق فى ظل سيادة هـذه القيمـة تكون بلا شك محققة للعـدالة الاجتماعية ، والتى هى جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية فى الاسلام(١) أو أقرب ما تكون الى تحقيق العـدالة الاجتماعية ، حيث انها تركز على عنصر انتاجى متاح ومملوك للغالبية العظمى من الناس ، ومن ثم فان الجميع سينالون حظوظا متقـاربة من ثمـار التنميـة الاقتصادية •

تلك هى قيمة العمل ودورهـا وهى اذا وجدت وجدت التنمية الاقتصادية •

ثانيـا ـ قيمة المحافظة على المـال وقيمة زيادة الانتاج وضبط الاستهلاك :

تلك قيم بينـا ان المسلم يربى على انهـا جزء من سلوكه وتكوينه ، فاما المـال فهو قوام الحياة والمحافظة عليه وتثميره وتنميته وعـدم تبديده وتحقيق التراكم الرأسمالى واستخدامه فى زيادة الانتاج فريضة يجب القيـام بهـا • والانتاج الدائم واستخدام ارقى الاساليب من أجل زيادته ، حتى تكون يـد الانسان هى العليا فيعطى ولا يأخذ ، تكليف اسلامى معروف • وضبط الاستهلاك وتحريم الاسراف والتبذير ، حتى عندما يتوضا المسلم من عرض البحـر ، هو سلوك اسلامى وقيم يربى عليهـا المسلم •

فهل هـذه النظرات وذلك السلوك وتلك القيم تدفع التنمية الى الامام أم

---

(١) انظر نتـائج الفصل الثالث من الباب الاول من هـذا البحث .

تشدهــا الى الخلف ؟ هل هى نظرة تتوافق مع متطلبات التنميــة الاقتصادية أم تتنــافر معهــا ؟

الحقيقة ان هذه القيم لا تدفع قوى التنمية الى الامام فحسب ولا تتوافق معهــا فقط ، وانمــا هى اجراءات مباشرة واجزاء جوهرية من مضمون التنمية الاقتصادية • فاننا لو اردنا أن نضع برنامجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فلن نجــد الا تلك القــيم ، وكأنهــا وضعت لتكون برنامجا لتحقيق التنميـــة الاقتصــادية •

ولن يكون ذلك غريبا بعد أن علمنــا ان هدف المسلم فى هــذه الارض هو عمارتها ، وان عمارتها فى مفهوم الاســلام هو ما يترجم اليوم ويعــرف باسم « التنميــة الاقتصادية » بمعناها الواسع •

الفرع الثالث ــ القيم التى تمثل سياجا لاستمرار التقــدم :

لقــد تضمن منهج التربية وبناء الانسان فى الاسلام قيما رأينــا فيها تمهيــدا للتنمية ، وقيما رأينا انها تمثل برنامجا لتحقيق التنمية ، وهــا نحن الآن ننظر فى قيم تضمنها هــذا المنهج وتمثل المحافظة على كل ما سبق من تمهيد وتحقيق للتنميــة الاقتصادية •

هــذه القيم التى نرى فيها سياجا واقيا للتنمية من ان تنتكس وترتد على اعقابهــا ، تتمثل فيما بيناه من قيمة العلم وطلبه الدائم ، وقيمة اجــلال العلماء واعطائهم مقاليد قيادة الامة ، وقيمة احترام التخصص والتزام الموضوعية فى كل قول ، وقيمة النظر الى العلم على أنه منهج يسار عليــه لا غاية يوصــل اليها ، وما يعنيه ذلك من ان العلم تيار متدفق لم يقصره اللــه تعالى على فرد من الافراد أو جيل من الاجيال أو أمة من الامم •

تلك القيم الاسلامية تمثل السياج الذى يقى جهود التنمية من الانتكاس والانهزام ، فقيادة العلماء كفيلة بســيادة النظــرة الموضوعية الى الامور ، وصيانة قرارات التنمية من عبث وأهواء الجاهلين ؛ وكون العــلم منهجا يسار

عليه كفيل بتقدم البحث العلمى ، وتطبيق نتائجه على أساليب اداء العمليات الانتاجية فى المجتمع ، ومن ثم خلق وتكوين التكنولوجيا الذاتية ، تلك التى تنمو وتتدعم بجهود التنمية وتنبت من خلال عملياتها(١) .

وان قيمة الطلب الدائم المستمر للعلم بما يعنيه ذلك من تنمية خبرة جميع العاملين المساهمين فى جهود التنمية ، لاكبر ضمان ضد توقف التنمية ، واكبر مساعد على اندفاعها الى الامام بصفة مستمرة .

فهذه القيم لا تتلاءم فقط مع التنمية الاقتصادية وانما بدونها ليس هناك ضمان لاستمرار التقدم ، وانما يكون تقدما مهددا بالانتكاس فى كل لحظة ، وان نجا مرة فلن ينجو الثانية والثالثة . وان نظرة الى الامم التى نمت وتلك التى تخلفت فى عالم اليوم ، نجد أن اعطاء هذه القيم مكانتها ودورها فى دفع التنمية ، هو الفاصل بين هذه الامم وتلك .

وهكذا نرى أن القيم التى يضمها منهج التربية الاسلامى لكى يبنى بها الانسان المسلم هى اما قيم ممهدة للقيام بالتنمية الاقتصادية واما قيم محققة لها ، واما قيم حارسة لمسيرتها .

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث لدراسة المرتكز الثانى الذى يضمه المنهج الاسلامى لبناء التنمية الاقتصادية ، والذى يتمثل فى بناء الانسان وفقا للقيم التى جاء بها الاسلام ، حتى يكون من يحمل لقب المسلم له مضمون وجوهر المسلم . وبينا فى المطلب الاول أن بناء الانسان هو الجانب الجوهرى من تحقيق التنمية ، وانه لا وجود لها بدون الانسان الفعال ذى المواصفات البانية ، كما بينا فى المطلب الثانى أن المنهج الاسلامى يضم قيما عديدة ذات أثر فعال فى بناء الانسان الصالح . وبينا فى المطلب الثالث ان هذه القيم اما انها ممهدة للتنمية ، أو محققة لها ، أو حافظة لسياجها . وخرجنا من هذا المبحث بالنتائج التالية :

---

(١) انظر المبحث الاول من الفصل الثالث من الباب الثالث الاتى .

١ — ان الاسلام عندما وضع منهجا لتحقيق التنمية الاقتصادية فانه وضع الشروط الموضوعية اللازمة لتنفيـذ هـذا المنهج •

٢ — ان المنهج الاسلامى يرى أن بنـاء الانسان شرط جوهرى لتحقيـق التنميـة ، وبدون بنـائه فلا يمكن تحقيق شىء •

٣ — ان الاسلام لا يجعل هذا الشرط خارجا عن المنهج ، وانمـا يدمجه فيه بحيث يبدو الشرط والمنهج وحدة واحدة ، وبحيث يكون تحقيق الشرط تحقيقا للمنهج ، أى أن بناء الانسـان والتنمية متلازمان ، ينتج عن احدهمـا وجود الآخر لا محالة ، فاذا وجـد الانسـان بمواصفاته الاسلامية تحققت التنمية الاقتصادية ، واذا تخلف هذا الشرط انهارت كل جهود التنمية مهما توفرت المقومات الاخرى •

٤ — الانسان فى عرف الاسلام هو عصب التنمية الاقتصادية ، وبناؤه على القيم الاسلامية يخلق منه نوعية انمائية ، وتحقيق ذلك أمر حياة أو موت للامة الاسلامية التى أهملت قيمها ،فران عليهـا التخلف ، وهى اليوم لا غنى لهـا عن العودة الى تلك القيم حتى تعود الى بعض ما كانت عليـه •

المبحـــث الثــــالث

تحقيق التآخى والتكامل الاقتصادى بين الشعوب الاسلامية

تمهـــــيد :

المرتكز الثالث من مرتكزات بناء التنمية الاقتصادية وفق المنهج الاسلامى هو سيادة الاخوة الاسلامية وما يترتب عليهـا من واجبات وحقوق بـــين الاخ وأخيه والدولة الاسلامية واخواتهـا الاسلاميات •

وهــذا مرتكز لم نقل به بعد شيوع فكرة التجمع تحقيقـا لمغـانمه ، وانمـا هو جوهـر الاسلام وعموده الفقرى مند ان وجدت للاسلام دولة • ذلك ان الاسلام هو خاتم رسالات السماء الى الارض وهو رسالة للبشرية ، ومن المنطقى والطبيعى أن يســمو فوق كل ما يقســم البشر من قوميـــات وعصريات والوان ومواطن ضيقة • لقــد سما الاسلام عن ان يجمع الناس حول أمر لا دخل لهم فيه ، بل هو مفروض عليهم • فليس فى مقدور الانسان أن يختــار موطنه الذى يولد على ثراه ، ولا القومية التى يرفع شعارها ، ولا اللون الذى يصبغ جلده ، ولا الجنس الذى ينتمى اليـه • وانمـا فى مقدوره أن يختار شيئا واحدا ، هو العقيدة التى يؤمن بهـا ، ومن ثم فلم يجعل الاسلام للنـاس جامعة تربطهم الا العقيـدة الذين هـم احرار فى اعتناقهـا ، فيكونون احرارا فى اختيار الحزب الذى ينتمون اليـه ، فامـا اســلام واما كفر • وكلاهمـا جامعة تجمع من يقبـل الانضـواء تحت جناحهـا ، المسلمون فى الاسلام امة واحـدة كما أن الكفـر — فى عرف الاســلام — كله ملة واحـدة •

يقول تعالى : « **انما المؤمنون اخوة** »(١) هـكذا بأسلوب القصر البلاغى أى ليس المؤمنون شيعا ولا فرقا ولا طبقات ولا اجناسا بل اخوة « **والمؤمنون والمؤمنـات بعضهم أولياء لبعض** »(٢) ويقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه

---

(١) سورة الحجرات — الاية رقم ١٠

(٢) سورة التوبة الاية رقم ٧١

« المسلم أخو المسلم »(١) « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا »(٢)
وهذه الاخوة قدمت على أخوة النسب فى كل شيء وقت بناء الدولة الاسلامية. فهى اذا الملجـأ والملاذ للمسلمين ، يتمسكون بهـا أكثر كلما حزب الامر وأدلهم الخطب ، كمـا هو واقعهم اليوم لكنهم عنها غافلون .

والمنهج الاسلامى عندما يقدم لنا منهجه لعمارة الارض يجعل من الاخوة الاسلامية منطلقا ارتكازيا يجب تحقيقه ، مثل بقية المرتكزات السـابقة . أى اعلان الايمـان بالله ربـا وبالاسلام مذهبا ، وحسم الصراع الذى يتخـذ من أرض الاسـلام ميدانا ، ثم بنـاء الفرد من مجموعة القيم التى يضمهـا هذا المنهج ، واخيرا وبترتيب منطقى يأتى المرتكز الثالث الذى يتمثـل فى ضرورة انضواء المسلمين تحت راية الاسلام ، تظللهم وتجمع شملهم ، ويحققون من خلالهـا ما وعدهم الله تعالى به من تمكين لهم واعزاز لشأنهم ، ان هـم وفوا بعقدهم وعهـدهم معه سبحانه وتعالى .

وادنى مظاهر الاخوة الاسلامية ومظهرهـا الاقتصـادى ، هو التكامل الاقتصادى بين بلاد الاسلام ، فهو جزء من منهج الاسلام لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، اذ هو الذى يحقق الكثير من الشروط الموضوعية التى لا بد منها لابتـداء التنميـة وانطلاقهـا ثم وصولها الى أهدافهـا .

وهـذا المبحث سيتكفل بابراز هـذا المرتكز ودوره فى تحقيق التنميـة الاقتصادية وفـق منهج الاسلام ، وذلك من خلال مطالبـه الثلاثة التالية :

المطلب الاول : الاخوة الاسلامية ـ مفهومهـا واساسهـا .

المطلب الثانى : صور تطبيق الاخوة الاسلامية .

المطلب الثالث : دور الاخوة الاسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

---

(١) رواه البخارى ومسلم واحمد وابو داود ، انظر الكنز ص ٦٠٧
(٢) المرجع السابق ، ص ٦٠٣ ، رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

المطلب الاول

الاخـوة الاسلامية ـ مفهومهـا وأساسهـا

للاخوة الاسلامية فى المنهج الاسلامى مفهومها المحدد ، والذى يعكس حقوق الاخ على أخيه وواجبـاته قبله . كما أن لهـا اساسها الذى تقوم عليـه ، وسيتكفل هـذا المطلب ببيـان ذلك فى فروعه الثلاثة الاتيـة وهى :

الفرع الاول : مفهوم الاخوة الاسلامية .

الفرع الثانى : موقف الاسلام من الاسس غير العقائدية للتجمع .

الفرع الثالث : الاساس الذى يقـره الاسلام للتجمع .

الفرع الاول ـ مفهـوم الاخوة الاسلامية :

يقصد بالاخوة الاسلامية ، تلك الرابطة التى تجمع بين مجموعة من الافراد ارتضوا الاسلام منهجا للحياة فأخضعوا تصرفاتهم لشريعته ، ومن بين ما تتضمنه شريعته ان يتجمع المرتضون لهـا حكما بينهم ، تحت لواء رابطة تربطهم تسمى « الوحدة الاسـلامية » التى تتخـذ عن الاشـكال ما يناسب التطور الذى وصلت اليه احوال المجتمعات .

فالاخوة الاسلامية اذا جامعة تجمع المسلمين وتربط بينهم برباط وثيق مقدم على أية رابطة تربط الانسان بغيره ، فهى مقدمة على رابطة النسب والدم ، وعلى رابطة التراب والارض ، وعلى الروابط الاخرى المتصور وجودها بين انسان وانســان . تتخذ لهـا مظهرا ماديا فى شـكل من الوحـدة الاســلامية ، وجوهرا موضوعيا فى شكل الحقوق والواجبات للمسلم قبـل المسلم ، وعلى المسلم للمسلم ، اظهرهـا التكافل الاجتماعى والتكامل الاقتصادى . يقول الله تعـالى : **لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم او اخوانهم ، أو عشيرتهم ، اولئك كتب فى قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه ، ويدخلهم جنات تجرى من تحتها الانهار خـالدين**

فيهـا ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، أولئك حزب الله الا ان حزب الله هـم المفلحـون »(١) .

فالوحدة الاسلامية تعنى التنظيم الذى اقامه الاسلام ليجمع الفريق الذى استجاببلدعوته ، والاطار الذى من خلاله يستطيع هؤلاء ان ينظموا أنفسهم ، وأن تكون لهم الامكانيات اللازمة للقيام بواجب الشهادة على الناس بعد تبليغ الاسلام اليهم حتى يتـاح للناس فرصة الاختيـار « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر »(٢) .

هـذا هو مفهوم الاخوة الاسلامية . فما هو الاساس الذى تقوم عليه ؟

ان ذلك هو ما سـنعرفه من الفرع الثالث بعد أن نعـرف موقف المنهج الاسلامى من أسس التجمع بين البشر فى ظل المناهج الوضعية .

الفرع الثانى — موقف الاسلام من الأسس غير العقائدية للتجمع :

يؤمن الفكر الاسلامى بأهمية العقل البشرى الذى جعله منـاط التكليف والمحاسبة فى الدنيا والاخرة . وهو بالتالى يؤمن باعطائه الحرية المطلقةفىاختيار ما يحدده هويته ، والسبيل الذى يبـذل فيه جهوده ، ان الانسان — ومنـاط تكليفه العقل — قـد اختاره الله تعالى لحمل الامانة دون بقية خلقه ، وسيحاسبه على هذه الامانة بصفته الفردية « وكلهم آتيه يوم القيامة فردا »(٣) . ومقتضى هذه المسئولية والمحاسبة الفردية عليها ، ان يكون للانسان الحرية المطلقـة ليحـدد لنفسه انتماءهـا .

ومن هـذا المنطلق ينظر الاسلام الى كل الفكر التى يتجمع النـاس حولها فى القـديم والحديث ، فما يوافق أحترام العقل يقـره ، وما لم يوافق ذلك يشـجبه .

ولنناقش الافكار التى يتجمع البشر اليـوم أو تجمعوا حولهـا بالامس لنرى ان كانت تثبت أمام هذا المقياس ، مقياس احترام العقل .

---

(١) سورة المجادلة ، الاية رقم ٢٢

(٢) سورة الكهف الاية رقم ٢٩

(٣) سورة مريم ، الاية رقم ٩٥

١ — ان فكرة الجنس مثلا هى مجرد اشتراك فى الدم أساسه نطفة الاب والام التى تخلق بين الناس رابطة ثم تتسع لتكون اسرة ثم قبيلة ثم جنســا ، فهل يستطيع الانسان أن يختــار الجنس الذى يولد منه وينتمى اليه ، انه لا دور له فى ذلك ، فكيف يكبل اذا بهــذا القيد ؟ وأى سبب يدعوه للفخر بأنه من هذا الجنس أو ذاك .

ان التجمع على أســاس الجنس لا يمت الى الاختيــار والحرية بأدنى وشيجــة .

٢ — اما وحدة الوطن فانهــا اكثر وهما وخيــالا ، حيث يولد الانســان فى متر مربع من الارض فلماذا يمــد حــدوده الى عــدة آلاف أو ملايين من الكيلو مترات ، دون ان يمدها الى ابعد من ذلك فتكون الارض كلها له وطنا ، وأخوه من يشاركه الحياة على ظهرها ؟ وهل يختار الانسان المنطقة التى يولــد فيهــا ؟ واذا لم يكن له خيــار فى ذلك فلماذا يكبل نفسه بهذه العقيدة ، ويكره عقــله على أن يخضع لمقتضيات هــذا الاقليم بالذات .

٣ — أما وحدة اللون فليست وهما وانما هى لغو باطل فوق ذلك ، فاللون صفة بدنيــة وخاصة جسدية لا أكثر ولا أقل ، والانسان شرف بانسانيته وليس بلون بشرته — ودعاة التفرقة المنصرية لا يفرقون بين لبن البقرة الصفــراء ولبن البقرة البيضاء فلماذا يتفرق البشر تبعا لالوانهم ؟

انه ليس الا العقل المعوج ، وهل يختار الانسان لون بشرته التى يصطبغ بهــا ، واذا لم يكن يختار ذلك اللون فلماذا يتجمع على أســاس لا دخل له فيه ، ولا فضل له فى بيــاض بشرته ولا ذنب له فى ســواد لونه ، ان كان السواد عيبــا ؟

تلك هى أقوى العناصر التى تشاد فوقهــا قلاع القوميــات ، تبين لنــا أنها — عند النظرة الاشمل — فروق مادية تتحطم كل دائرة منها باتساع الافق، ويرتكز قيامهــا وبقاؤها على انتشار الجهــل وظلمته ، وضيق العقل وافقه ، وبقدر ازدياد المعرفة الحقة ، وتفتح العقل والقلب تهوى هذه العناصر وتتفتت .

ولقــد شجب الاسلام هــذه العناصر منذ أول لحظة له على ظهر الارض ،

فبخصوص الرابطة الجنسية يقرر أن أصل الانسان واحد « **خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء** »[١] فاختلاف الحدود وموطن الميلاد ومكان المدفن ليس شيئا ذا بال فى عرف الاسلام « **وهو الذى انشاكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع** »[٢] فليس من الضرورى ان يرتبط الانسان بمساحة من الارض يذل فيها او يهان ، فأرض الله واسعة ، وحيثما حل فثم ارض الله ، «**الم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها**»[٣] ، « **ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما كثيرا وسعة**»[٤]فاختلاف الاجناس والقبائل والشعوب انما هو للتعارف لا للاختلاف والتباعد « **يايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم** »[٥] .

وهكذا لا نجد فى القرآن الكريم كلمة تؤيد الجنسية أو الوطنية أو القومية أو العنصرية أو أى لون من الوان العصبية ، بل نجده يشن عليها حربا شعواء ، هى أقسى ما شنه على فكرة بعد الكفر ، بل انه الحق دعاتها بالكافرين ، يقول صلوات الله وسلامه عليه : عن العصبية لهذه الالوان : دعوها فانها منتنة « ويقول صلوات الله وسلامه عليه ، ليس منا من مات على عصبية ، وليس منا من دعا الى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية . وقرر تساوى الجميع « لا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى كلكم ابناء آدم »[٦].

وهكذا قوض الاسلام الاسس المادية التى بنيت عليها القوميات المختلفة فى العالم ، حيث انها لا تستند الى عقل أو منطق ، والاسلام يرفض اكراه العقل على أن يخضع لما ليس له دخل فى اختياره ، حتى تمكن محاسبته على اسس عادلة . لقد قوض الاسلام كل ما تقوم عليه فكرة الدول القومية التى خلقتها أوربا للعالم . ولكن أى أساس يقره الاسلام للتجمع ؟

---

(١) سورة النساء ، الاية رقم ١
(٢) سورة الانعام ، الاية رقم ٩٨
(٣) سورة النساء ، الاية رقم ٩٧
(٤) سورة النساء ، الاية رقم ١٠٠
(٥) سورة الحجرات ، الاية رقم ١٣
(٦) رواه البخارى ومسلم .

الفرع الثالث ـ الاساس الذي يقره الاسلام للتجمع :

عندما شجب الاسلام كل الاسس المادية التي يتجمع حولها البشر ، امتهانا منهم للعقل وضربا فى متاهات الجهل ، فانه بنى وحدة جديدة على أسس عقلية مغايرة ، تحترم العقل وتعطيه حقه فى الاختيار ، تمهيدا لتحمل المسئولية وتلقى الجزاء . هذه الاسس التى أقام عليها الاسلام التجمع الجديد ، تعتمد فى جوهرها على الاختلاف الروحى الجوهري لا على الفرق المادى الارضى ، فوضع امام الانسان حقيقة فطرية هى الاسلام ، من استجاب لها فهم حزب الله وأمة الاسلام ايا كانت أجناسهم أو الوانهم أو لغاتهم أو موطنهم ، ومن اعرض عنها فهم حزب الشيطان .

وهكذا اتيح للانسان ان يختار القومية التى ينتمى اليها لاول مرة فى التاريخ البشرى ، قومية تقوم على فكرة يستطيع العقل ان يقبلها كما يمكنه أن يرفضها دون اكراه على شيء ، ومن خلال هذا الاختيار يختار الانسان المعسكر الذى يبذل جهوده فى سبيله ، ويختار بالتالى طريقه الى ربه الذى سيصل اليه سواء انخرط فى معسكر الكفر أم فى معسكر الايمان . **« يايها الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه »**[1] .

تلك هى الاسس التى يقيم عليها الاسلام التجمع بين المسلمين ، والذى تمثله الاخوة الاسلامية بمفهومها السابق ، والذى يتطلب تنظيما يجسده ، هو الوحدة الاسلامية فى صورة تتفق وظروف العصر . وهو ما سنعرفه من المطلب التالى .

المطلب الثانى

صور تطبيق الاخوة الإسلامية

ان الاخوة الاسلامية ــ فى رأى الباحث ــ هى القومية التى تجمع المسلمين ــ اذا كان ولابد من استخدام لفظ القومية ــ غير أنها تزيد عن القومية انها عنصر ايجابى لا سلبي ، بمعني أن الاخوة الاسلامية تتطلب ان

(١) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦.

يعبر عنها فى شكل تنظيمى معين ، بينما « القومية » لا تتطلب ذلك ، ويمكن أن تكون موجودة وجودا واقعيا دون ان يمثلها شكل تنظيمي معين .

ومن هنا فان الاخوة الاسلامية تشمل معنى القومية وزيادة تتمثل فيما تتطلبه الاخوة الاسلامية من ضرورة وجود شكل تنظيمي يعبر عنها ، وان غاب هذا الشكل نقص ايمان المسلمين بقدر هذا الركن من اركان البناء الاسلامي ، فلابد أن تتمثل الاخوة الاسلامية فى شكل تنظيمي يعبر عنها ، هذا الشكل هو الوحدة الاسلامية التي يتكفل هذا المطلب ببيانها فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : حكم الوحدة الاسلامية .

الفرع الثانى : شكل الوحدة الاسلامية .

الفرع الثالث : خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية .

الفرع الاول — حكم الوحدة الاسلامية :

يقول الله تعالى : « **ياايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون** »(١) .

فالامر بالوحدة فى الايات والنهى عن الفرقة فيها ، جاء بأوضح بيان لا يبقى أدنى شبهة لمجادل فى فرضية الوحدة . بل ان سياق الآيات يشير الى أن عدم الاعتصام بحبل الله تعالى ينفى عن المرء وصف الاسلام اذ يقول « **ولا تموتن الا وانتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** »

وهذا الفهم من كتاب الله تعالى ليس بعيدا عن كبد الحقيقة . فلقد وضح النبى صلى الله عليه وسلم صحة هذا الفهم عندما ارشدنا الى أن من يمت

(١) سور آل عمران ، الايتين ١٠٢ ، ١٠٣

وهو مفارق لجماعة المسلمين ، أى وهو غير منضو تحت لواء الوحدة الاسلامية فليس بمسلم ، وانمـا هو من الحزب الآخر الذى يؤمن بأهداف أخـرى ، تلك الاهداف التى يموت عليهـا اهل الجاهلية لا أهل الاسلام . يقول صلوات الله وسلامه عليه « من فارق الجماعة قيد شبر فمات ، مات ميتة جاهلية »(١).

فيجب أن تكون هنـاك جماعة يرأسها امام المسلمين ، ومن شذ عنهـا فقد خلع ربقة الاسلام ، وان مات قبل أن يتوب ويرجع الى الوحدة الاسلامية مات على ما يموت عليه أهل الجاهلية من مبادىء . وبالمثل الدول والاقاليم ، فمن شق الطاعة وخرج على الدولة الاسلامية فقد خالف دستور الاسـلام ووقف على شـفا حفرة من النـار .

واذا كان يلزم لايمـان المرء أن يكون عضـوا فى الجماعة الاسـلامية الا يعنى ذلك ان تكون هذه الجماعة قائمة ؟ فالوحدة واقامتها بين المسلمين فرض من ينكره يتهم فى ايمـانه دون شـك .

الفرع الثـانى — شكل الوحدة الاسلامية :

فرض الله تعالى على المسلمين ان يعتصموا بحبل الله . وحبل الله تعالى كما بين الرسول صلوات الله وسـلامه عليـه هو القرآن الكريم . فالوحدة الاسلامية اذا تعنى ان تظلل المسلمين سلطة تعمل بكتاب الله تعـالى وسنة نبيه ، أى تقيم حكم الاسـلام ، فتحل حـلاله وتحرم حرامه ، وتدعو الى اللـه . اما شكل الوحدة فان الاسلام لا يهتم كثيرا بالشكليـات ما لم تخف وراءها مضمونا يمنعه الاسلام . فهل تكون الوحدة فى شكل الخلافة ؟ هل تكون فى صورة الجمهورية ؟ هل تكون فى صورة اتحاد لدول اسلامية ؟ هل تكون فى غير هـذه الاشكال ؟ ان مرد ذلك الى الشورى ، فالمسلمون من حقهم أن يختاروا الشكل المحقق لوحدتهم المعبر عن اخوتهم ، القـائم على تعاونهم فى جميع المجالات .

ان معنى الوحدة الاسلامية هو الذى نريده وهو غايتنـا ، وهو أن نعتبر انفسنا مهمـا تناءت الديار مرتبطين بروابط وثيقة تمتـد جذورهـا فى أعماق

---

(١) رواه البخارى ومسلم .

أنفســنا »[١] بمعنى أن يكون ولاء كل فرد فينــا للاسلام قبل أن يكون لاى معنى آخــر ، والا كان الفرد مشاقا لرسول الاسلام معاندا لله متبعــا غــير سبيل المؤمنين« **ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهــدى ويتبع غير سبيــل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا** »[٢] ٠

الفــرع الثالث ــ خطوات تنفيذ الوحدة الاسلامية :

اذا كانت النظرة فيمــا عليــه المسلمون من تفرق وتقاطع وتدابر ــ حتى ليستعين بعضهم بالاجنبى ضد اخوته ، وحتى لتستخدم جيوش بعض دولهم فى ضرب المسلمين خدمة للدول الملحدة ــ اذا كانت النظرة فى أحوال المسلمين هذه تجعل حديثنــا هــذا أقرب الى الخيال منه الى الواقع ، الا أن المؤمن لا يفقد الامل فى الاصلاح ولا يلقى من يده السلاح قط ، وبخاصة اذا علمنــا اننا لــم نكلف الا بالاخــذ بالاسباب وبذل الجهــد وصــدق النية ، والباقى كله على القوى القــادر الذى لو شاء لهــدى الناس جميعا ٠ فمن هــذا المنطلق ومن منطلق اننا نحاول الكشف عن المنهج الاســلامى فى التنمــية ، ذلك المنهج الذى يجعل من تحقيق الوحدة الاسلامية مرتكزا من مرتكزاته ، نتحدث عن خطوات تنفيــذ الوحدة الاسلامية ٠

ان هــذه الخطوات يمكن ترتيبهــا فيما يلى :

١ ــ الدعوة الى الاسلام فى الاقاليم الاسلامية وتبصير المسلمين بحقيقة دينهم، تمهيــدا لحسم الصراع الذى تحدثنــا عنه فى المبحث الاول من هــذا الفصل ٠

٢ ــ اعلان الولاء للاسلام فى بلاد الاسلام ، وشجب أى دعوة لاى مذهب ينــاوئه ٠

ولقــد بينــا ان الامم الجادة لا تسمح لمذهب يعارض مذهبهــا بأن ينازعه السيادة على قلوب مواطنيهــا ٠ فالولاء للاســلام ليس تشــدقا بالفــاظ ولا

---

(١) الامام محمد أبو زهرة ، الوحدة الاسلامية ، دار الرائد العربى ، بيروت ، بدون رقم طبعة او تاريخ ص ٢٤٣.

(٢) سورة النساء ، الاية رقم ١١٥

نصوصا فى الدساتير ، وانمـا يكون بتطبيق الاسلام عقيدة وشريعة ، دينــا ودولة ، مذهبا ونظاما ، سياسة واقتصادا .

٣ ــ خلع النفوذ الاجنبى وشجب الولاء القائم بين حكام المسلمين ودول الشرق والمغرب ، وتحويل ولائهم للاسلام والدول الاسلامية ، وتبصير الحكام بخروجهم عن الاسلام بهـذا الولاء اد يقول تعالى « **لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء** »(١) .

٤ ــ التنــادى الى تجمع اسلامى أو اتحاد اسلامى وتخويله صلاحيات الحكومة الاعلى فوق الحكومات الاسلامية ، وطبقـا لما يتفق عليه من شكل .

٥ ــ يقوم هـذا التجمع برعاية مصالح المسلمين فى العالم اجمع ويعمل على نشر الخير وتحقيق صالح الانسانية .

هـذه الخطة يمكن ان تنفذ تلقائيا اذا نفذنا خطوات المنهج الاسـلامى التى اشرنا اليهـا فى الصفحات السابقة من هـذا الفصل ، فاذا تـم حسم الصراع المذهبى فخلصت بلاد الاسـلام للاسلام ، وقمنـا ببنـاء الفرد على القيم الاسلامية ، فعند ذلك لن تقف الحكومات المسماة اليوم بالاسلامية ضـد الدعوة الى الله تعالى ، لانهـا ستكون قد آمنت معنا بأن الاسلام هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على وجودنا بين الكتل العقائدية التى تتنازع العـالم .

المطلب الثـالث

دور الاخوة الاسلامية فى تحقيق التنميـة الاقتصادية

تمهيـــد :

تبينـا من المطلب السابق ان الاخوة الاسلامية تتطلب فى حكم الاسلام وحدة اسلامية بصورة من الصور ، هـذه الوحدة اذا وجدت ستؤدى الى قلب أوضاع العالم الاسلامى رأسا على عقب ، فتجيله من منطقة راكدة الى منطقة تموج بأسباب القوة ، من منطقة متخلفة الى منطقة تسعى قدما الى تحقيق التقدم ،

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨ .

من منطقة مستغلة الى منطقة تسيطر على مقدراتها ومواردها وتستخدمها لصالحها • وليس هذا فحسب بل ان الوحدة امر لابد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالتكامل الاقتصادى الذى هو مظهر الوحدة فى الجانب الاقتصادى ، أمر لا غنى للتنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة عن تحقيقه ، وبدونه فليست هناك تنمية اردنا أم لم نرد فتلك طبيعة الامور •

وهذا المطلب يبين لنا هذه الحقائق فى فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية •

الفرع الثانى : التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج •

الفرع الثالث : التكامل الاقتصادى والشروط المادية للتنمية الاقتصادية•

الفرع الاول — الوحدة وضرورتها لتحقيق التنمية :

من العجيب أن تمنح جماعة كل مقومات التقدم والنمو فاذا هى تلقى بها وراءها ظهريا ثم تجرى هنا وهناك تتسول ما يعينها على تحقيق التقدم ، أو يساعدها على الخروج من تخلفها الذى ترزح تحته ، وأعجب منه ان ما يقدم لهذه الجماعة المتسولة لا يقارن اطلاقا بما لديها • وفى احسن الفروض يقدم لها بعض ما لديها ، فان قيل لها أن ضالتك بين يديك ، اشاحت بوجهها وولته شطر الغرب أو الشرق تستورد منه ما يضرها ولا ينفعها، ما يؤخرها ولا يقدمها •

ان ذلك هو حال الامة الاسلامية ، لديها من المناهج اقومها ، ومن النظم اسلمها ، ومن الادوات اكثرها فعالية ، بيد أنه ران على قلوب ابنائها ما كانوا يكسبون •

ان أحدى حقائق هذا العصر هى أن التشكيلات الدولية لن تستطيع أن تعيش فى عالم الدول العملاقة بنفسها أو بتكتلاتها ، وانه لا بقاء لها الا اذا تجمعت وتوحدت قواها • وتدرك الشعوب الاسلامية هذه الحقيقة وتوافق

عليهــا ، وتحاول أن تحققهــا ، لكنها عند المحاولة تضل الطريق ، فمنهـا من يسعى الى التكتل على أسس عرقية ، ومنهـا من يسعى الى التكتل على أسس جغرافية ، وبعضها يفضل التكتل على أسس ثورية . وجميع هذه التكتلات — كمـا يشهد بذلك الواقع — انمـا تمثل قبض الريح ولا تجدى هـذه البلاد فتيلا ، فهى تعاند بهـا واقعها ، ويغيب عنهـا ان هـذا المجتمع انمـا وجـد على أساس الدين الإسلامى ، ولن يستعيد مجده الا على نفس الاساس . فلا توجـد فكرة تستطيع ان تجمع العالم الاسلامى — او بعض مناطقـه — الا الفكرة الاسلامية . ولقد حاولت الدول العربية ان تتجمع على الاساس العرقى وتحت لواء القومية العربية فما أجداها ذلك شيئا . والحقيقة اننا اذا طرحنـا بعض المظاهر جانبا نستطيع أن نقول ان العالم الاسلامى « كان قبل اربعين سنة أقرب الى الحل الرشيد لمشكلته وهو مستعمر منه اليوم وهو مستقل ، لان وحدته الروحية او الايديولوجية كانت امتن منها اليوم ، فهو الأن وهـو مستقل ، كأنما يبتعد عن هدفه ، لان وحدته هذه قد تصدعت من عملية التقسيم التى أجريت عليه منـذ اربعين سنة . اننا اذا حكمنـا بأن المجتمع الاسلامى (ككل يواجه نفس المشكلة) قد تخلف منذ ربع قرن وتقهقر ، فليس فى حكمنا اى اجحاف بالحقيقة ، والخطـأ اننا تعودنا تقدير الاشياء بالمقياس السياسى ، ذلك المقياس الذى يجعلنا نقـارن الوضع فى حالتين مرت بهما الدول الاسلامية على صفحتين قريبتين من التـاريخ ، قبل الحرب العالمية الثانية وهى تحت نـير الاستعمار ، وبعد تلك الحرب وهى متحررة سياسيا فى أغلبهـا ، دون أن نقف على حقيقة هـذا التحرر الذى لم يحم تلك الدول حتى من غيلة دويلة اسرائيل ، بينمـا يكشف لنـا هـذا التطور منذ ربع قرن على أن المجتمع الاسلامى ضيع فيـه بين صفحتى التـاريخ المشار اليهمـا اثمن ما عنده كزاد طريق ، فقـد فقد الشعور بوحدة المصير ، وضرورة الحل الواحد ، الذى لا تجزىء عنه بعثيـة ولا بربرية ولا نزعة افريقية ولا شيوعية مصطنعة »(١) .

واملنـا الآن — فلقـد قلنا ان المسلم لا ييأس — هو فى دعـوة الامـة الاسلامية الى دينهـا وتنفيذ فريضة الوحدة الاسلامية بما تعنيه فى الجانب

(١) مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ — ٢٦

الاقتصادى من تكامل بين البــلاد الاسلامية الذى لا غنى عنه لتحقيق التنميــة شئنــا أم أبينا ، وان لم نحققه مع الدول الاسلامية فى ظل الاستقــلال ، حققناه مع الدول الرأسمالية أو الشيوعية فى ظل التبعية لهــا — ذلك ان أى تنمية خارج الدول العملاقة لابد من ان تتم عن طريق التكامل مع جهــة ما . فنحن ان اردنا التنمية باستيراد المنهج الرأسمالى — رغم انه لن يحققهــا — اضطررنا الى تحقيق التكامل مع العالم الرأسمالى والتبعية له ، وان استوردنا المنهج الاشــتراكى — وهو لن يحقق التنمية — انتهى بنــا الى التبعية للنظام الشيوعى العالمى ، والتبعية نوع من التكامل ، فلا بديل أمامنا الا الوحدة الاسلامية ، والتكامل الاقتصادى بين بلاد الاســلام .

الفرع الثانى — التكامل الاقتصادى ومشكلة المنهج :

اذا إنطلقت الدول الاسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق ايمان الاقتصاديين الغربيين به ، فان ذلك ربمــا يعيد الاتزان الى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها ، فتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تحقق التنمية الاقتصادية به فى هــذه البــلاد .

والحقيقة ان الباحث ليعجب لوضع دعاة التكامل الاقتصادى فى المنطقــة العربية كيف لم يهتدوا الى فكرة المنهج الواحد — المنهج الاسلامى — وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم ، كيف يقضون هذه السنين يدعون الى وحدة بين بلاد اشتراكية وبلاد رأسمالية داخل العــالم العربى ؟ ومن منهم يريد أن يبتلع الاخر ؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن ان تفتح عيوننــا على ضرورة المنهج الواحد حتى تتحقق به التنمية الاقتصادية ، اذ ان رؤيتنــا له ستحقق النتائج التالية :

١ — سنتخلص من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة من الشرق والغرب ، والتى اثبتنــا من قبل أنهــا لن تحقق تنميــة اقتصادية .

٢ — التنمية على أســاس المنهج الاســلامى فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهــذه البلاد استقلالهــا الذى كافحت من اجله ، وقد خيل اليهــا انها

حصلت عليه بعد الحرب الثانية ، فلما بدأت تطبق مناهج التنمية المستوردة ، تبين لها انهـا انتهت الى الوضع الذى حسبت نفسهـا قد تخلصت منه وهو التبعيـة للاجنبى ، وغالبـا ما يكون نفس المستعمر السابق ، وربمـا يكون الدب الروسى القـادم من صقيع الشمال يبحث عن الدفء فى ربوع هذه البـلاد . ذلك ان منـاهج التنميـة واساليبهـا ليست محايدة ، وانمـا تخـدم البيئـة التى انجبتها ، وتحقق مصالح من ينشرها . فالدول التى طبقت المنهج الرأسمالى اصبحت تابعة للعالم الرأسمالى ، والدول التى طبقت المنهج الاشتراكى وقعت فى براثن الشيوعية الدولية بحيث لن تستطيع الفكاك الا بمـا يشبه الانقلاب الذى غالبـا ما ينقلهـا الى تبعية المعسكر الآخر ، وفى جميع الحالات فان التنميـة لم تقطع من مشوارها الطويل خطوة واحـدة .

٣ ـ هـذا المنهج سيمنح الدول الاسلامية الشخصية الذاتية ، ويحميها من أن تكون ذيولا ، بل يدفعهـا الى ان تحتل مكانهـا فى قيادة العالم ، وتستعيد دورهـا شاهدة على الامم « **وكذلك جعلناكم أمة وسـطا لتكونوا شهداء على الناس** »(١) وهـذا الشعور يولد فيها « الاعتماد على النفس » فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فيحميها من الوقوع فى تلك الاحبولة التى وقعت فيها جميع البلاد الناميـة ، احبولة رأس المـال الاجنبى ، التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكى تبقى على الدول النامية تابعة لهـا فتستنزف مواردهـا بهـذا الطريق .

ان المنهج الاسلامى يؤمن بأن الاعتماد على الخارج فى استيراد رأس المال يتنافى مع مفهوم التنمية الحقيقية . ولعل واقع البلاد النامية اليوم يؤكد صدق هـذه النظرية حيث أن الاحصاءات المتاحة تثبت أن تدفقات رأس المـال الى خارج البلاد النامية تفوق تدفقات رأس المـال اليها(٢) . مما يصدق قولنا: ان فكرة الاعتماد على رأس المـال الاجنبى هى فـكرة استعمارية ، وطعـم ابتلعته الدول النامية ، وما هو الا اداة للاستعمار الجديد . ذلك ان التجارب تثبت انه لا تطور الا بالابتعاد عن رأس المـال الاجنبى(٣) بل ان احد خبراء البنك

---

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ١٤٣.

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظـام اقتصادى عالمى جـديد ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٣) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ص ٩١ .

الدولى يعلنها صريحة فيقول :- ان العالم الثالث كان سيكون فى وضع أفضل لو لم تقـدم له القروض التى قدمت له(١) .

والمنهج الاسلامى عنـدما يؤمن بالاستقلال التـام وينفخ فى العـالم الإسلامى روح الاعتماد على النفس ، يولد فيه روح المغالبة والقدرة على تجميع الفائض الاقتصادى المتاح . ولن يعجز اقليم فيه عن توفير متطلبات التنمية . أى أن هـذا المنهج انما يقـدم لهـذه البلاد وقبل كل شىء العـزم والارادة اللازمين لتطبيق سياسة الاعتماد على النفس والتى بدونهـا لن تتحقق تنمية قط ـ فلم يحدث فى تاريخ الدنيا بأسرهـا ، ان حقق شعب التنمية بجهود الآخرين .

الفرع الثالث ـ التكامل الاقتصادى والشروط المـادية للتنمية الاقتصادية :

التكامل الاقتصادى احد شروط المنهج الاسلامى فاذا تحقق فانه سيضع بين يدى هـذه البـلاد ما يلى :

١ ـ يقدم لهـذه الامة امكانيات كبيرة لا تقارن بامكانياتهـا الحالية ، فضلا عن أن تقـارن بامكانيات كل قطـر على حـدة . ذلك أنه من المعروف اقتصاديا ، والمجمع عليه بين كتاب التنمية ، ان امكانيـات مجموعة من الدول تفوق بمراحل مجموع الامكانيات الفردية للاقطار المكونة لتلك المجموعة »(٢).

ومن ثم فان ادخال البعد الاسلامى على مقومات استراتيجية التنميـة القطرية ، وتجميعها فى استراتيجية واحدة « يحقق اكبر استفادة من امكانيات كل دولة اسلامية دون فاقد أو ضائع »(٣) ويضيف امكانيات كبيرة لكل اقليم ولمجموع الاقاليم معـا . وهو اذ يؤدى الى ذلك فانه يرفع عن كاهل الدول ما تتعرض له اليوم فرادى ـ شأنها شأن بقية دول العـالم الثالث ـ من استغلال بشع عن طريق شروط التبادل الدولى ، والتى تلعب دورا كبيرا فى عملية التنمية سلبا أو ايجـابا ، فهى ان كانت لصالح الدولة امكن ان تدفع التنمية

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقـر مرجع سابق ؛ ص ٧١

(٢) د. محمد دويدار ، المرجع السابق ص ٤٣

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٣٢ .

خطوات الى الامام ، وان كانت ضدهـا فهى كفيلة باستنزاف كل امكانياتها ، ووضع أكبر القيود على التنمية الاقتصادية فيها(١) .

٢ ـ كذلك فان التكامل الاقتصـادى وما يعنيـه من تنسـيق بين استراتيجيات التنمية على مستوى العالم الاسـلامى ، يلفت نظرنا الى دور فوائض البترول التى يملكها العالم الاسلامى ، والتى تقيه احبولة رأس المال الاجنبى التى تحدثنا عنها ، ذلك أن هذه الفوائض وهى ناشـئة عن ركاز موجود فى باطن الارض الاسلامية ، هو طبقا للنظرية الاسلامية ملك للشعب الاسلامى اجمع « فكل معدن أو ركاز فى باطن ارض اسلامية للمسلمين جميعا » وحتى اذا لم نأخذ بهـذه النظرة فاننـا نقول ان ٢٠٪ من هذه الاموال ليست من حق الاقلـيم التى توجـد هـذه الثروات به ، بل هى لعـامة المسلمين المحتاجين لهـا ، فكم تبلغ هـذه النسبة ؟ انهـا لا تقل عن ٥٠ بليون دولار من اجمالى الارصدة للدول الاربع كبرى منتجى البترول فى العالم العربى ، ناهيك عن امكانيات ايران البترولية وغيرهـا . وهذا المبلغ يمثل ثلاثة امثال ما تكلفـه مشروع مارشال لتعمير اوربا .

أليس فى هذه الاموال أفضل وسيلة لتمويل التنميـة على مسـتوى العـالم الاسلامى ؟

٣ ـ ولا تقتصر الفوائد التى يجنيها العالم الاسلامى على توفير التمويل، بل انه يوفر لهـا فرصة الاستغلال الامثل لموارد هـذا العالم الموزعة توزيعـا كأنه يدعوهـا بنفسه الى التكامل . فحيث توجد الفوائض المالية لا يوجـد العمل ولا الارض الزراعية ، وحيث توجـد الارض الزراعية (السودان مثلا) لا توجـد الايدى العـاملة ولا الفوائض المـالية ، وحيث توجـد الايدى العاملة (باكستان ومصر) تقل الفوائض المالية والارض الزراعية . وان ضـم هـذه الموارد بعضها الى بعض لكفيل بأن يحقق التنمية الاقتصادية فى افضل

---

(١) روبرت بولدين ، جيرالد ماير ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف صايغ ، مكتبة التعاون ، بيروت ، بدون رقم للطبعة سنة ١٩٦٤ جـ ١ ص ٤٠١ .

الظروف ، فتتمكن السودان من انتاج ما يكفى حاجة العالم الاسلامى من الحبوب ، وتتمكن مصر من سد حاجة العالم الاسلامى من بعض الخبرات النادرة ، كما يتمكن اقليم ثالث من سد حاجة أخرى . وهكذا . ان فى الوطن العربى وحده من القوى البشرية الضخمة ، والخبرات العلمية ومن الثروات الهائلة ورءوس الاموال الفائضة ، ما يصلح اساسا لاقامة دولة عظمى تقف جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ولكن هذه العوامل لم تلعب دورها بعد بسبب افتقاد العالم العربى للتضامن والتكامل والوحدة ، بل ما زال العالم العربى يعتمد على الخارج فى غذائه رغم ما هو معروف ان به ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون فدان قابلة للزراعة ولم تستغل بعد ، منها ٩٠ مليون بالسودان وحدها[1] . وهذه امكانيات العالم العربى ناهيك عما لو تضافرت معها امكانيات العالم الاسلامى اجمع .

٤ ـ كذلك لا يقل اهمية عما سبق ما يتيحه التكامل الاقتصادى من الاسواق المتسعة امام أى سلعة تنتج فى هذا العالم لسد احتياجات ابنائه ، بحيث نستطيع ان نستغنى عن التصدير للعالم الخارجى ، كما نستغنى عن الاستيراد منه الا فى افضل الظروف التى تحقق مصلحتنا على قدم المساواة مع مصالح الدول الاخرى التى تستنزف خيراتنا اليوم ، اذ نواجهها فرادى وفقراء ومحتاجين .

تلك خطة للنهوض والتقدم يضعها المنهج الاسلامى بين أيدى الشعوب الاسلامية فهل تقوى هذه الشعوب على أن تمسك بها ؟

ان الامل معقود على الصحوة الاسلامية الحالية علها تعود بنا الى الاسلام ، فاذا لم يحدث ذلك فان مستقبل العالم الاسلامى ــ كغيره من شعوب العالم الثالث ــ لا يبشر بأى خير فى ظل السيطرة الشرسة للمعسكرين اللذين يلعبان بمقدرات العالم الثالث ، ويتخذان من أرضه ميدانا للتنافس فى الاستغلال واستنزاف موارده لصالح شعوب العالم المتقدم رأسماليا كان أم اشتراكيا .

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

نتــــائج المبحـث

عقدنا هــذا المبحث للمرتكز الثالث من مرتكزات التنمية الاقتصادية فى ظل المنهج الاسلامى ، ولقــد توصل هــذا المبحث الى النتائج التاليــة :

١ — الوحدة الاسلامية فريضة ومضمونهــا هو انضواء المسلمين تحت راية الاســلام ، ولا يهم الصورة التى يكون عليها شكل هــذه الوحــدة .

٢ — يشجب الاسلام كل فكرة أخرى للتجمع ، سواء القومية أم الثورية أم البعثية أم غيرهــا .

٣ — التكامل الاقتصادى هو جوهر الوحدة الاسلامية واذا تحقق يستطيع أن يخلص العالم الاسلامى من التخبط بين المناهج ، كما يستطيع ان يحقق له التنمية الاقتصادية فى أفضل الظروف ومن اقصر السبل .

٤ — موارد العالم الاسلامى اذا اجتمعت امكنها ان تقيم دولة عمــلاقة تطاول بل وتتفوق على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

٥ — اذا لم يعــد العالم الاسلامى الى الاسلام والمنهج الاسلامى فان طريق التقدم امام دوله فرادى مقفول ، ومن ثم فمستقبل التنمية القطرية لا يبشر بأى خير ، واذا افلتت منه فرصة التجمع والتكامل القائمة اليوم فربما لا تتكرر مرة أخرى .

نتــــائج الفصــــل

عقــد هــذا الفصل لتحديد المرتكزات الجوهرية التى يجب على المجتمع المسلم أن يحققها قبل أية خطوة ناجحة فى ميدان التنمية الاقتصادية . وهــذه المرتكزات هى :

١ — ضرورة حسم الصراع المذهبى الذى يدور على أرض العــالم الاسلامى ، فطالمــا ان هــذا الصراع دائر فلن تتجمع جهــود الامــة . ولن يمكن توجيهها نحو هــدف واحد طالمــا أنها موزعة بين شتى المذاهب فلا توجد أمة جادة تسمح للصراع المذهبى بأن يتسرب الى أرضها . ومن ثم فان

اول خطوة يخطوها العالم الاسلامى فى طريق التنميـــة الاقتصاديه هى تطبيق الاسلام ، الذى لا يقبل ان يشاركه غيره من المذاهب فى الصراع على قلوب ابنـــاء الاسلام • وبدون اتخـــاذ خطوة حاسمة ، تتمثـــل فى اعلان الدول الاسلامية تبنى الاســـلام دينا ودولة ، مذهبـــا ونظاما ، وشجب المذاهب الدخيلة فلا يمكن بدء أية تنميـــة •

٢ ــ الخطوة الثانية والتى تعقب فى ترتيب منطقى عمليةحسم الصراع ، هيأن نقوم ببنـــاء الانسان وفق القيم الاسلامية التى تمثل أفضل قيم يمكن ان يتحلى بهـــا شعب يريد ان يبنى التنميـــة ، فهذه القيم اما انهـــا شروط ممهـــدة للتنمية الاقتصادية ، واما أنهـــا اسهام مباشر فى جهودهـــا ، واما انهـــا حارسة لاستمرارها والحيلولة دون انتكاسها ، وبناء الفرد منهـــا يجعله أداة انمائية دافعة لجهود التنمية ومحققة لهـــا •

٣ ــ المرتكز الثالث لمنهج التنمية الاسلامى ، هو تحقيق الوحـــدة الاسلامية بما تعنيه من تحقيق التكامل الاقتصادى بين أجزاء العالم الاسلامى • ذلك انه فى عالم اليـــوم لا يمكن فى غير الدول العملاقة بطبيعتها ، وهى فى العالم أقل من عدد اصابع اليـــد الواحدة ، ان تتحقق التنمية الاقتصادية الا عن طريق التكامل الاقتصادى •

وان بلاد العالم الاسلامى ان لم تتجمع وتتكامل فيما بينها فستجد نفسها ــ كما هى اليوم ــ اذنابا للعالم المتقـــدم • تلك هى المرتكزات الثـــلاثة بصفة أساســـية ، وتلك هى النتيجة الخاصة بكل مرتكز منها ، وهنـــاك نتـــائج أخرى يدلى بهـــا هـــذا الفصل من واقع ارتباط المرتكزات بعضهـــا مع بعض وأهمها ما يلى :

١ ــ تلك المرتكزات تمثل فيما بينهـــا حلقات فى سلسلة واحـــدة ، وهى بترتيبها السابق لا يمكن ان يتحقق مرتكز منها دون ان يتحقق المرتكز السابق له أولا • فلابد من حسم الصراع ، يليه بنـــاء الفـــرد ، ثم تحقيق التكامل والوحـــدة الاقتصـــادية •

٢ ــ اذا حسم الصراع المذهبى فى العالم الاسلامى خلصت الارض لدينهـــا فقـــاد ذلك الى أن ينشـــأ الافراد مسلمون • فاذا وجد الافراد المسلمون

فى المجتمع ادى ذلك الى اختيار حكام مسلمين ، واذا تولى أمر الشعوب الاسلامية حكام مسلمون فانهم سيتولون بعضهم بعضا ، ولن تكون ولايتهم للكافرين اذ انه « **لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء** »(١) . واذا انتهت ولاية الحكام للدول الاجنبية وحلت محلها ولاية بعضهم لبعض تحققت الوحدة الاسلامية ، وتحقق التكامل الاقتصادى ، وساد منهج الاسلام ، فتحققت التنمية الاقتصادية .

٣ — الامل معقود على الصحوة الاسلامية فى العقود الاخيرة من ان تتمكن من قيادة الشعب الاسلامى الى طريق الاسلام ، وان تمسك الشعوب التى هى بطبيعتها مسلمة ، زمام أمرها ، ولا تسمح بأن يحكمها من لا يؤمن بمبادئها .

٤ — اذا نجحت الشعوب الاسلامية فى أن تجعل الخطوات السابقة تسير بالصورة التى وضحت ،استطاعت أن تخرج من تخلفها ، وان تبنى دولة عملاقة تتفوق على المعسكرين القائمين . وان كان هذا التوقع هو سبب الحرب الضروس التى تشنها الدول الكبرى ضد كل ما هو اسلامى .

٥ — اذا اخفقت الصحوة الاسلامية الاخيرة فى العودة الى الاسلام ، فربما تكون هذه آخر فرصة يمكن للعالم الاسلامى ان يتطلع من خلالها الى التقدم ، حيث أن مستقبلا مظلما يبدو أنه يلف العالم النامى بعباءته ، وربما تتسع هذه العباءة لتلف العالم أجمع ، فالامل معقود على أن يترك العالم المتقدم الفرصة للمنهج الاسلامى كى ينقذ البشرية مما هى موشكة على التردى فيه .

٦ — بالخطوات السابقة (حسم الصراع ، بناء الفرد ، تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى) يكون المنهج الاسلامى قد وضع المرتكزات الاساسية التى لابد منها كى يتقدم المنهج الاسلامى خطوة أخرى فيقدم لنا تنظيمه للملكية كجزء جوهرى من منهج التنمية الاسلامى ، ذلك التنظيم الذى سنتناوله فى الفصل التالى .

---

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨.

الفصل الثاني

تمهيـــد :

تنظيم الملكية والتنميـــة الاقتصادية فى الاســـلام

لعبت وتلعب الملكية دورا هاما فى تاريخ البشرية ، فهى موضوع قـــديم جـــديد ، بلغ من أهميتهـــا انها الفيصل فى تحـــديد النظـــم الاقتصـــادية المتصارعة فى هـــذا العـــالم . ومن ثم فان دراستها تمثل أهمية كبيرة عند دراستنا للمنهج الاسلامى لتحقيق التنميـــة الاقتصادية ، حيث يتخذ الاسلام من تنظيمه للملكية اداة من ادوات تحقيق التنميـــة الاقتصادية ، هـــذا الى جانب ان تنظيم الملكية الاسلامى يمثل خصيصة من خصـــائص المذهب يجب ابرازها ونحن بصدد الكشف عن المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فتنظيم الاسلام للملكية مرحلة جوهرية من المراحل التى بدأت بالمرتكزات الاساسية التى بحثناها فى الفصل الاول . ونثنى بتقـــديم تنظيم للملكية ذى طبيعـــة خاصة فى هـــذا الفصل ، من خلال مباحثه الثلاثة التى يتكون منهـــا وهى :

المبحث الاول : الملكية والنظم الاقتصادية .

المبحث الثانى : تنظيم الاســـلام للملكية .

المبحث الثالث : دور التنظيم الاســـلامى للملكية فى تحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية .

المبحث الاول

الملكية والنظم الاقتصادية

تمهيد :

ان موقف النظام الاقتصادى من الملكية وطريقة تنظيمها يمثل فيصلا فى الحكم على هذا النظام، اذ عندما يقوم النظام على نوع معين من الملكية فانه بذلك يحدد سمات نفسه ، والمذهب الذى يركن اليه وينزع عنه • وفى نفس الوقت يكون قد حدد لنا من المسئول عن القيام بالتنمية الاقتصادية • ومن هذه الجزئية تتبين اصالة النظام ، ومدى صحة الاصول التى بنى عليها •

ولقد خصصنا هذا المبحث لنتبين منه موقف النظم التى تتقاسم العالم اليوم من كل نقطة من النقاط المذكورة ، وموقف النظام الاسلامى منها ، وسيتم ذلك من خلال مطالب المبحث الثلاثة التالية :

المطلب الاول : دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى •

المطلب الثانى : تنظيم الملكية وتحديد القائم بالتنمية الاقتصادية •

المطلب الثالث : مدى اصالة تنظيم الملكية فى كل نظام •

المطلب الاول

دور الملكية فى تحديد سمات النظام الاقتصادى

الفرع الاول — وضع الملكية بين خصائص الانظمة :

لكل نظام مجموعة من الخصائص يعطيه اجتماعها ما يفصل بينه وبين غيره من الانظمة فصلادقيقا ، ورغم انتعريفالنظام تعريفا دقيقا انما يكونبتحديد مجموعة الخصائص التى تميزه عن غيره (١) ، الا ان خصيصة من بين هذه الخصائص وهى الملكية والتى توجد — مع غيرها — فى كل نظام ، قد اكتسبت

(١) د. احمد جامع ، الراسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة بدون رقم طبعة ، ١٩٦٨ ص ١٣٠

وضعا خاصا من بين جميع الخصائص . حتى لقد اصبحت الفارق الجوهرى بين نظام اقتصادى وآخر ، وخاصة فى هـذا العصر الذى اشـتد فيه الصراع بين نظامين يقوم احدهمـا على الملكية الخاصة ، ويقوم الآخر على الملكية العامة .

فبرغم ما يوجد بالنظامين من خصائص اخرى الا أن طريقة تنظيم الملكية هى التى تنعكس على غيرهـا من الخصائص ، وتلقى بظلالهـا على كل جوانب النظام ، وتجعله يقف فى هـذا الصف أو ذاك .

فتنظيم الملكية الخاصة — فيما يتعلق بأموال الانتاج مثـلا — أسـاس جوهرى لوجود النظام الرأسمالى — ولو قمنا باحلال نظام آخر — فى مجتمع ما — محل النظام الرأسمالى فان ذلك سيؤثر حتمـا على تنظيم الملكية الفردية[1] .

وهكذا نرى أن خصيصة الملكية من بين خصائص النظـام ذات اهمية أكثر من غيرهـا ، حيث تنعكس على غيرهـا وتؤثر فيها وليس العكس .

الفرع الثانى — الانظمة العالمية التى اتجها الموقف من الملكية :

اختلاف الموقف حول الملكية وتنظيمها ، وهل تكون بيد الافراد أم بيـد المجموع والدولة التى تمثله ، قد انتج انقسـام العالم الحاضر الى نظامين عالميين مسيطرين . فحيثمـا يكون النظام مؤمنا بالشكل الفردى للملكية ، أى مؤمنـا بالملكية الخاصة كقـاعدة عامة فيسمح للافراد بأن تغزو ماكيتهم جميع أموال الانتـاج ، من ارض وآلات ومبان ومعـادن وغير ذلك من أشـكال الثروة ، ولا يعترف بالملكية العامة الا عندما تضطره ظروف استثنائيـة فيلجـأ الى تأميم هـذا المرفق أو ذاك خروجـا عن القاعدة العـامة فى الملكية ، عندما يكون الموقف هو هـذا ، فان هذا النظام يكون رأسماليا .

أما ان كان النظام يقوم على أساس من الملكية العامة لادوات الانتاج ، كقـاعدة اساسية له يطبقها على كل اموال الانتـاج ، فلا يسمح للافراد بأن يعتقدوهـا ملكية خاصة لهم ، الا اذا اضطرته الظروف للخروج عن هـذا المبـدأ

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٤

العـام ، مما يعتبره من قبيل الاستثناء والشذوذ فى الاوضاع ، والذى تتحين الفرص للتخلص منه ، فان هـذا النظام يوسم بأنه اشتراكى .

وهـكذا تقوم نظرة المجتمع الى ملكية اموال الانتاج وهل هى من حقـوق الافراد أم من حق الدولة والمجتمع ، بتحديد سمة النظام الاقتصادى والمجتمع الذى يسود فيه هـذا النظام . فنطلق وصف « المجتمع الرأسمالى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة ، وان الملكية العامة استثنـاء وعلاج لضرورة اجتماعية . كما يطلق وصف « المجتمع الاشتراكى » على كل مجتمع يؤمن بالملكية العـامة بوصفهـا القاعدة العامة والمبـدأ الوحيـد : فان اضطر الى السماح بالملكية الخاصـة ، فان ذلك يكون استثناء فرضته الظروف ، وعلاجـا لمشاكل يواجهها النظـام .

وهـكذا ينقسم العالم اليوم الى النظامين المعروفين على أساس هـذا الموقف من الملكية ، وان كان لا يمنع ذلك ــ كما قلنا ــ ان هنـاك خصائص أخرى تميز كل نظام منهما عن الاخر تميزا دقيقـا باجتماعها معا ، غير أن الموقف من الملكية هو الذى يقود الى معظم الخصائص الاخرى وينعكس عليها .

وتكاد البشرية اليوم أن تكون موزعة بين هذين النظامين ، حتى المجتمعات التى تعرف « اسميا » بالمجتمعات الاسلامية ، تجدهـا موزعة ما بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، فان لم يكن حقيقة وعملا . فادعاء من قادتها وأولى الامر فيهـا .

الفرع الثـالث ــ النظام الاسلامى بين الانظمة العالميـة :

هل يقوم النظام الاسلامى على أساس من الايمـان باحدى وجهتى النظر السابقتين ؟ بمعنى هل يؤمن بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فيكون رأسماليـا ؟ أم يؤمن بالملكية العـامة كقاعدة عامة فيكون اشتراكيا ؟ أم أن لديه نظـرية خاصة تجعله ذا سمات مختلفـة عن أى من النظامين السابقين ؟

ان النظام الاسلامى يقر الملكيتين الخاصة والعنمة فى وقت واحد ، كلاهما أصل وليس استثناء ، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مقيــد بالصالح العام[1] فهو لا يؤمن بالملكية الخاصة مبــدأ أساسيا وقاعــدة عامة له . كما يرى النظــام الرأسمالى . كما أنه لا يؤمن بالملكية العــامة مبدأ أساسيا وقاعدة عــامة ، كمــا يرى النظام الاشتراكى . ومن ثم فهــو كنظــام ليس بالاشــتراكى ولا بالرأسمالى . ذلك انه يقوم على الاعتراف بالاشكال المختلفــة للملكيــة فى وقت واحد ، فهو يقر الملكية الفردية ، وعلى نفس المستوى يقر الملكية العامة.

فليست احداهما اصل والاخرى استثناء ، بل الكل اساس ، ولكل مجــاله الخاص الذى يعمل فيه ، فليس هنــاك شذوذ أو استثناء او عــلاج لضرورات مؤقتــة ، كما هو السبب فى وجود النوع الاخر من الملكية فى الانظمــة القائمة اليــوم .

وانعكاسا لهــذا الموقف الفكرى ، فانه من غير الصواب ، بل من الخطــأ ، ان يسمى المجتمع الذى يقوم فى كنف الاسلام ، مجتمعا رأسماليا ، وان سمح بالملكية الخاصة لبعض رؤوس الاموال ووسائل الانتاج ، لان الملكية الخاصــة ليست هى القاعدة العامة . كما ان من الخطــأ ان نطلق على المجتمع الاسلامى اسم « المجتمع الاشــتراكى » ، وان أخذ بمبــدأ الملكية العــامة ، فى بعض الثروات ورؤوس الاموال ، لان الشكل الاشتراكى للملكية ليس هو القــاعدة العامة فى نظامه . وكذلك من مجانبة الصواب ان يعتبر مركبا منهما ، ذلك لان تنوع الاشكال الرئيسية للملكية فى المجتمع الاسلامى لا يعبر عن المزج بين فكرتين تجاه الملكية ، وانما يعبر عن تصميم مذهبى اصيل قائم على أسس وقواعد فكرية خاصة ، وموضوع ضمن اطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض القيم والمفاهيم والاسس والقواعد ، التى قامت عليها الانظمة الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية .

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ص ٤٢

وهكذا نرى أن الموقف الفكرى من الملكية وهل تكون خاصة أم عامة أم تخضع لتنظيم يجمع بينهما فى تصميم خاص أصيل ، قد وزع النظم ما بين رأسمالية واشتراكية ونظام اسلامى مستقل ومتميز . وسنرى أن هـذا التنظيم له ما بعده ، اذ سيوضح لنـا من الذى تقيمـه الانظمة وتجعل فى يده سلطة اتخاذ القرار ، والقيام بتحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك هو ما خصصنا له المطلب التالى :

المطلب الثـــانى

تنظيم الملكية وتحديد القـائم بالتنميـة الاقتصـادية

الفرع الاول ــ الملكية واتخـاذ القـرار :

اذا كانت الملكية ــ خاصة أم عامة أم متعددة الاشكال ــ تعطينا الفارق الجوهرى بين الانظمة الثلاثة الرأسمالية والاشتراكية والاسلام ، فانهـا فى الوقت نفسه تقوم بمهمة اساسية فى تحديد المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بأوجه وكيفية استخدام الاموال الانتاجيـة . اى أنها تعين لنـا القـائم بالعملية الانتاجية ، ذلك أن عملية الانتاج لا يمكن ان تتم ما لم يتدخل شخص ما، أو مجموعة من الاشخاص فى نطاق الاقتصـاد القومى باتخـاذ قرارات آمرة ، لمختلف عوامل الانتـاج والوحدات الانتاجية ، كى تعمل هذا العمل أو ذاك ، وبهـذه الطريقة أو تلك »(١) .

ونوع الملكية الذى يتبناه النظام هو الذى يقوم بتحديد هـذا الشخص أو مجموعة الاشخاص الذين يتخذون القرارات ويكونون مسئولين عن اتمـام العملية الانتاجية ، وهم الاشخاص الذين بيدهم أموال الانتـاج ، فحق الملكية للمـال الانتاجى يتبعه حق اصدار الاوامر لهـذا المـال بأن يعمل هذا العمل ويؤدى هـذا الاداء ، بالكيفية والطريقة التى يقرهـا من بيده حق الملكية .

وهكذا يتبين لنا أن حق الملكية يتبعه اضفـاء صفـة اتخاذ القرارات على من بيدهم ملكية وسائل الانتاج ، طبقا للموقف الفكرى الذى يقوم عليه النظام.

(١) د. احمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق ص ١٣٤ .

وينعكس هـذا بالتالى على تحـديد القـائم بتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما سيتضح لنـا من الفرعين التاليين :

الفرع الثانى — القائمون بتحقيق التنمية فى ظل الانظمة الوضعية :

لا يخرج تحقيق التنمية الاقتصادية فى جانبه الاجرائى عن كونه مجموعة من الاجراءات وعمليات الانتاج التى تتم عن طريق تصرفات من بيدهم الاموال الانتاجية ، أى لا تخرج عن تصرفات مالكى عوامل الانتـاج ، الذين لهم حق اصدار الاوامر اليهـا كى تعمل بكيفية خاصة وفى ميدان خاص • وعلى هـذا فان تنظيم الملكية الذى يقره المجتمع ، وعن طريق تحديد من له اتخاذ القرار ، يحدد لنـا القائم بتحقيق التنمية الاقتصـادية • ذلك أن حق الملكيـة ليس الا « سلطة » مخولة للمالك ، فردا كان أو جماعة على شىء ليستعمله ويستغله ويتصرف فيه بكل التصرفات فى حـدود القـانون •

ومن هذا المنطلق فان النظام الرأسمالى عندما يقوم على الملكيـة الخاصة ويجعلهـا المبـدأ العـام لديه ، فانه يلقى انجاز التنميـة الاقتصادية على عاتق الفرد أساسا ، ولا يجعل للدولة — من الناحية النظرية — دورا فى هـذا المجال ، اللهم الا اذا اضطربت الامور ، فتطلبت استيلاء الدولة على بعض اموال الانتاج ، فيكون لهـا قدر من المشاركة فى تحقيق التنمية ، بقدر ما فى يدهـا من هـذه الاموال •

كذلك فان النظام الاشتراكى عنـدما لا يبيح أن يمتـلك الفرد الاموال الانتاجية ، ويجعل مبدأه العـام هو الملكية العامة ، فانه بذلك يلقى بمسئوليـة تحقيق التنمية الاقتصـادية على عاتق من يملكون اتخاذ القرارات لتوجيـه الموارد الانتاجية نحو مجالات الانتاج المحددة ، وهم من بيدهم مقاليد السلطة فى المجتمع ، لجنة مركزية ، قيادة حزبية ، رئاسة دولة ••• الخ ، ولايجعـل النظـام الاشتراكى للفرد دورا فى تحقيق التنمية الاقتصادية الا دوره كعـامل من عوامل الانتاج ، شأنه شأن الارض ورأس المـال ، ونحن هنـا نتحـدث عن المسئولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والنابعة من طريقة تنظيم الملكية •

وهــكذا ترتب على قيام الانظمة الوضعية ــ رأسمالية أم اشتراكية ــ على شكل واحــد من أشكال الملكية ان انحصر القيام بالتنمية من ناحية المسئوليــة فى جانب واحد من طرفى المجتمع ، اما الافراد بصفاتهم الفردية ، كما هو الحــال فى النظام الرأسمالى ، واما الدولة بمؤسساتها فقط ــ دون الافراد ــ كمــا هو الحال فى النظام الاشتراكى .

فما هو انعكاس الموقف الاسلامى من تنظيم الملكية على هــذا الجانب ؟ ان ذلك هو موضوع الفرع التــالى :

الفرع الثالث ــ القــائمون بالتنمية فى النظام الاسلامى :

يقوم تنظيم الاسلام للملكية[1] على توزيع السلطة على موارد الانتــاج بين الافراد والدولة عندما يقوم على قاعدة الملكية المزدوجــة ، وهو بهذا يلقى بمسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية على عاتق كل من الافراد والدولة معــا ، فكل فــرد من الافــراد مسئول عن مســاهمة المــوارد الانتاجيــة التى وضعت ــ طبقــا لشريعــة الاســلام ــ تحت تصرفــه ، فى تحقيــق التنمية الاقتصادية . ومن الناحية الاخرى فان الدولة ــ فى ظل الاسلام ــ بما تسيطر عليه من قدر لا يستهان به من موارد المجتمع تكون مسئولة عن القيام بالدور الاكبر فى تحقيق التنمية الاقتصادية . هــذا فى حدود ما تلقيه الملكيــة على عاتق الافراد والدولة من اعباء ومسئوليات عن تحقيق التنميــة الاقتصــادية ، والا فهنــاك مسئولية متبادلة بينهمــا عن التنمية وتحقيقهــا تنبع من اساس آخر ، مؤداها ان الافراد مسئولون عن قيام الدولة بعبء التنمية طبقا لمسئوليتهم عن الاشراف عليها ، كما أن الدولة مسئولة عن قيــام الافراد بعبء التنميــة طبقا لما منحه لهــا النظام الاسلامى من حق الاشراف على حسن اداء القطــاع الخاص لمهماته وقيامه بمسئولياته . لكن هــذا موضوع آخــر له موضعه من هــذه الدراسة[2] .

(١) انظر المبحث التالى من هذا الفصل .

(٢) أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل .

ومن منطلق ان تنظيم الملكية فى كل نظام يحـــدد لنـــا القائمين بتحمل اعباء ومسئوليات تحقيق التنمية الاقتصادية • يتبين لنـــا أهميـــة دراســـة تنظـــيم الاسلام للملكية كجزء من استراتيجيته لتحقيق التنميـــة الاقتصادية ، حيث ان النظـــام الاسلامى يعتبر الملكية بتنظيمهـــا الخاص لديه ، اداة انمائية وليست مجرد شكل قانونى • بحيث تسقط شرعية الملكية سواء كانت خاصـــة أو عامة اذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هـــذا المـــال فى مصلحته ومصلحـــة الجمـــــاعة(١) •

المطـــلب الثـــــالث

مدى اصـــالة تنظيم الملكية فى كل نظـــــام

الفـــرع الاول ـــ معيـــار الاصـــالة :

هل نملك معيارا نحكم به على مدى اصالة أو افضليـــة تنظيم للملكية على آخـــر ؟ ان الفكر العقلى المجرد ربمـــا لا يسعفنا فى هـــذا الموقف ، فكل حـــزب فرح بما لديه ينسج هالات الصحة والصواب من حوله • ومن ثم فلا يوجد معيـــار صالح للحكم على اصالة تنظيمات الملكية وصوابها الا اللجوء الى الفطرة السليمـــة ، والتى يدل عليهـــا الاضطرار الذى يلزم النظم التى قامت على شكل معين ، ان تخالف ما آمنت به من فكر مكرهة غير مختـــارة • فهـــذا منها نزول على حكم الفطرة التى فطر النـــاس عليهـــا • وبهـــذا نملك معيارا نستطيع أن نحكم به على مدى الاصالة التى يتمتع بهـــا كل من النظام الاشتراكى والنظـــام الرأسمالى والنظام الاسلامى • هـــذا المعيار يتمثل فى الواقع الذى عليـــه المجتمعات من النـــاحية العملية سواء اتفق هـــذا الواقع مع ما يفرضه النظام أو تعـــارض معـــه •

فمـــا هو واقع هـــذه المجتمعات التى تقوم بيننا اليوم وتؤمن نظـــريا بشكل الملكية الخاصة أو الملكية العامة : هـــذا ما سيجيبنا عليـــه الفرع التالى :

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢٧

الفرع الثانى ــ واقع تنظيم الملكية فى المجتمعات القائمة :

أولا ــ فى المجتمعات الرأسماليــة :

تقوم المجتمعات التى توصف بأنهــا رأسماليــة على الايمــان بالشــكل الواحــد للملكية ممثــلا فى الملكية الخاصة ، هــذا هو مبدأهــا الذى تؤمن به •

غير أنهــا بعد فترة من نشوئهــا وقيامها ما لبثت ان تبينت أن التمســك بمبدئهــا هــذا يحمل فى طياته اخطار القضــاء على النظام والاتيان عليــه من القواعد ، فعملت على تطعيمة بالشكل المقابل للملكية ، وأخذت بفكرة التأميم ووجــد بهــا قطاع عام ، يعيش جنبا الى جنب مع القطاع الخاص المسيطر •

ويمثل هــذا الموقف من هذه المجتمعات ، اعترافا ضمنيا بعدم جدارة مبدئها فى الملكية ذات الشكل الواحد ، ومن ثم فهى تحــاول عــلاج ما ينجم عنه من مضاعفــات • كمــا أن موقفهــا هــذا يمثل عودة منها الى الوضع الذى يمكن أن تستقر فى ظله اوضاع المجتمع •

فما هو موقف المجتمعات التى تتبنى الملكية العامة ؟
هــذا ما سيجيب عليه البنــد التــالى ••

ثانيــا ــ فى المجتمعات الاشتراكية :

من الناحية المقابلة للمبدأ الرأسمالى فى الملكية ، توجــد المجتمعات التى تؤمن بالملكية العــامة مبــدأ وحيــدا ، وتشجب الملكية الرأسمالية وتعتبرهــا « سبب كل المشكلات الاجتماعية[1] •

فما هو الواقع الذى أصبح عليــه التطبيق ، بعــد ان اصبح للفــكر الاشتراكى المــاركسى دول عديدة تطبقــه وتسير على هديه ؟

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٢

ان هذه المجتمعات — ولناخذ الدولة الام للاشتراكية مثلا — وهي في سبيل تطبيق نظريتها قد وجدت نفسها مضطرة الى الاعتراف بالملكية الخاصة ، بشكل قانونى حينا ، وبشكل غير قانونى احيانا أخرى . « ان الدستور السوفيتى ينص في مادته السابعة على أن لكل عائلات المزارع التعاونية بالاضافة الى دخلها الذي يأتيها من اقتصاد المزرعة التعاونية ، أن تمتلك قطعة من الارض خاصة بها ، ولها فيها منزل للسكن وماشية منتجة وطيور وادوات زراعية بسيطة ، وكذلك سمحت المادة التاسعة بتملك الفلاحين الفرديين والحرفيين لمشاريع اقتصادية صغيرة ، وبقيام هذه الملكيات الصغيرة الى جانب النظام الاشتراكى السائد[1] .

وبتعبير الاقتصادى السوفيتى ل.أ. ليونتيف «فان جزءا من وسائل الانتاج يظل ملكية خاصة للفلاحين الكلخوزيين »[2] .

وهكذا يقر الواقع الذى عليه التطبيق الروسى أن شكل الملكية ليس هو الملكية العامة وحدها ، وانما الى جانبها توجد الملكية الخاصة على استحياء ، وذلك نزولا منه على مقتضيات الضرورة ،ولو كانت روسيا تملك نسف الملكية الخاصة من جذورها لما ترددت في ذلك لحظة .

الفرع الثالث — التنظيم الاصيل بين تنظيمات الملكية :

تبين لنا من الفرع السابق ان كلا من النظامين الرأسمالى والاشتراكى قد الجأته الضرورات الى الاعتراف بقيام الشكل الذى يشجبه مبدؤه في بعض الاموال بصورة استثنائية ، وذلك نزولا منهما على حكم الضرورة ومقتضيات استقرار المجتمع ، أفلا يكون ذلك دليلا على أن التنظيم الذى يقوم على

---

(١) د. اسماعيل هاشم ، مبادىء الاقتصاد التحليلى ، دار النهضة ، القاهرة ، ٧٨ ص ٤٥٦

(٢) ل. أ. ليونتيف ، الموجز في الاقتصاد السياسى ، ترجمة ماهر عسل ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٦٧ ص ٢٠٩

الشكل المزدوج ، دون ضغط من الضرورة أو نزولا على حكم واقع الحيـاة هو التنظيم الاصيل الذى تعود اليه المجتمعات مهمـا آمنت نظريا بفكر مخالف ؟

وما الشكل المزدوج للملكية الا التنظيم الاسلامى لهـا .

وهكذا نصل بتطبيق معيار الواقع العملى الى أن تنظيم الاسلام للملكية هو التنظيم الاصيل الموافق للفطرة الى فطر الله عليهـا النـاس ، اذ هو التنظيم الذى أقر كلا من الملكية الخاصة والملكية العـامة منـذ أن وجد الاسـلام منذ اكثر من ١٤ قرنا من الزمان دون ضغط من حاجة ولا نزول على حكم الضرورة .

وهـذا يبرهن على اصالة هـذا الفكر وصحته فهو ليس انتاج عقـل بشرى قاصر مهمـا ارتقى ، وانما هو تنزيل من حكيم حميد ، يعلم ما يصلح المجتمعات ويقيمهـا على الجادة ، ولطفـا بخلقه وحماية لهم من التخبط فى ظلام الفـكر البشرى المحـدود ، شرع لهم هـذا التنظيم « **ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبـير** »[1] .

نتـائج البحـث

عقدنا هـذا البحث للتعرف على اثر تنظيم الملكية المتبع فى تشكيل النظم الاقتصادية ، ولقـد خرجنـا من هـذا البحث بالنتـائج الاتيـة :

١ ــ موقف النظام الاقتصادى من تنظيم الملكية يمثل أهم الخصائص التى تحدد سماته وتميزه عن غيره من الانظمة ، فيوجـد النظام الاشتراكى حيث توجد الملكية العـامة ، ويوجـد النظام الرأسمالى حيث يوجـد الايمـان بالملكية الخاصة .

٢ ــ النظام الاسلامى نظام مستقـل لا يقبل أن يوصف بأنـه رأسـمالى أو اشتراكى حيث لا يقوم على مبدأ الشكل الواحد للملكية الذى تقوم عليه

(١) سـورة الملك ، الايـة رقم ١٤

كل من الرأسمالية والاشتراكية ، وانمـا يقوم على مبدأ الشـكل المزدوج للملكية والذى يتحدد فيه لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة دور مستقل لا يغنى احدهمـا فيه عن الآخر •

٣ — ان شكل التنظيم يحدد المسئولين عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع، حيث يقوم بها القطاع الخاص فى النظام الرأسمالى بينما يقوم بها القطاع العام فى النظام الاشتراكى وتتضافر جهود القطاعين على القيام بهـا فى ظل النظام الاسلامى •

٤ — ان الانظمة التى قامت على الشكل الواحد للملكية تضطرها ظروف الحياة وتفرض عليهـا الضرورات ، أن تطعم تنظيمها بأثارات من الشكل المقابل فتثبت لنـا أن التنظيم الاصيل للملكية هو الذى اعترف بالشكلين دون أن تكون هنـاك ضرورات ملحة •

المبحث الثانى

تنظيم الاسلام الملكية

تمهيد :

علمنا ان المنهج الاسلامى يضم نظاما اقتصاديا اصيلا ، لا ينتمى الى الرأسمالية ولا يدلى بنسب الى الاشتراكية ، وان له تنظيما خاصا للملكية لا يتفق مع تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية لها .

ومهمة هذا المبحث تحديد هذا التنظيم بعد ان عرفنا بصورة مبدئية أنه يقوم على الشكل المزدوج للملكية ، فما هو هذا الشكل المزدوج لها ، وما الذى يتألف فيه ليكون هذا الازدواج ؟ وما الحدود بين الانواع التى تتكون منها أشكال الملكية ؟ وهل هى حدود مفتوحة ام ان هناك سياجا يحول دون انتقال المال من احد اشكال الملكية الى الشكل الاخر ؟

ان هذا المبحث سيجيب على هذه التساؤلات من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : انواع الملكية فى الاسلام .

المطلب الثانى : مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

المطلب الثالث : نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

المطلب الاول

انواع الملكية فى الاسلام

تمهيد :

سنسلك الى تحديد انواع الملكية فى الاسلام طريقا يمر باستقراء النصوص القرآنية ونصوص من السنة الى جانب استقراء بعض مواقف كبار الفقهاء المجتهدين الذين يمكن ان نطلق عليهم وصف « الشراح المعتمدين للنظرية

الاسلامية » ولنحاول على ضوء هذا الاستقراء ، ان نحصل من هــذه النصوص وتلك المواقف على ما تدلى به من أنواع للملكية تعترف بهــا الشريعة الاسلامية ، وسيكون ذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول : نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين •

الفرع الثانى : نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخـــر •

الفرع الثالث : انواع الملكية التى ادلت بها النصوص والمواقف السابقة •

الفرع الاول ــ نصوص ومواقف اسلامية من نوع معين :

١ ــ يقول الله تعالى : « **وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم** »[1]

وهــذا خطاب من الله تعالى لقوم كانوا يستخدمون اموالهم فى اقراضهــا بالربا فى التجارات وغيرهــا فهى رؤوس اموال ، أى اموال انتاجية اضيفت الى آحاد النــاس وقرر القرآن الكريم بهــذا النص ان رأس المــال يكون موضعا للملكية الفردية •

٢ ــ يقول تعالى : « **للفقراء المهــاجرين الذين اخرجــوا من ديارهــم واموالهم** »[2] •

وفى هــذا النص اضيفت الاموال الاستهلاكية والعقارات الى احاد الناس وبه يقــر الاســلام ان العقارات والاموال الاستهلاكية كذلك تكون موضعــا للملكية الفردية •

٣ ــ يقول تعالى : « **يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين** »[3] •

ويقول : « **ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهــو يرثهــا ان لم يكن لهــا ولد** »[4] • ويقول النبى صلوات الله وسلامه عليه :

« **انما فرض الله المواريث من اموال تبقى بعدكم** »[5] •

(١) سورة البقرة الاية رقم ١٧٩
(٢) سورة الحشر الاية رقم ٨
(٣) ، (٤) سورة النساء الاية رقم ١١ ورقم ١٧٦
(٥) الجامع الصغير جـ ١.

فآيات المواريث وما ورد فيها من احاديث توضح بصراحة مطلقة حق الشخص فى أن تكون له ملكية خاصة تزيد عن حاجته الشخصية حتى ليترك منها قدرا عند وفاته .

٤ ــ يقول النبى صلى الله عليه وسلم : ((من احيا ارضا ميتة فهى له))(١).

وهذا نص صريح فى ان الارض وهى أهم الاموال الانتاجية تكون موضعا للملكية .

٥ ــ ويقول عليه الصلاة والسلام ((لا يأخذ احدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصا أخيه فليردها عليه))(٢) .

وهذا نص صريح فى تملك الاموال المنقولة ملكية خاصة .

وهكذا نرى نصوص القرآن والسنة تقر الملكية الخاصة شكلا من اشكال الملكية فى النظام الاسلامى ، بل ان اقرارها مما يصح ان يقال فيه ((انه يعلم من الدين بالضرورة فهو يتجلى فيما نزل وفيما فرض من فرائض وفيما ندب اليه من صدقات على وضع يزول معه كل شبهة وريبة))(٣) واذا كان الامر كذلك فان من ينكر الملكية الخاصة لا يكون منتسبا الى الاسلام لانكاره معلوما عن الدين بالضرورة .

وهذا النوع من الملكية يشمل جميع الاموال الانتاجية والاستهلاكية ، وأظهر الادلة العقلية على تقرير الملكية الخاصة فى الاموال الانتاجية ، الارض ورؤوس الاموال والمصانع والمتاجر وغيرها ، هو فريضة الزكاة وكونها ركن من اركان الاسلام ، وهى انما تجب على الافراد ، فقام الدليل العقلى على ان الافراد يتملكون الاموال الانتاجية فى الاسلام .

(١) رواه البخارى ، شرح الكرمانى جـ ١٢ ص ١٦٠ .
(٢) رواه احمد وابو داود والترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٥٣
(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وحدودها فى الاسلام ، المؤتمر الاول لمجمع البحوث ، القاهرة ، ص ١١٠

الفرع الثانى — نصوص ومواقف اسلامية من نوع آخــر :

الى جانب النصوص السابقة والتى اقرت الملكية الخاصة ووصلت من شدة تقريرهــا الى حد أن اصبحت معلومة من الدين بالضرورة ، يوجــد لدينــا نصوص تثبت نوعا آخــر من انواع الملكية ، فمــا هى هذه النصوص ؟

١ — عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان الرسول صلى الله عليــه وسلم لمــا قدم المدينــة جعلوا له كل أرض لا يصلهــا المــاء يصنع بهــا ما يشــاء(١) .

فهنا ظهر منــذ أول يوم لقيــام الدولة الاسلامية نوع من الملكية مملوك للسلطة التى تقيم النظام فيهم ، أى مملوك للدولة الاسلامية ومن ثم فهو ملكية عــامة .

٢ — قال النبى صلى الله عليه وسلم « عادى الارض لله ولرسوله ثم هى لكم من بعــد »(٢) . وهنا يقرر النبى صلى الله عليه وسلم أن الارض التى لا يعرف لها مالك هى ملك للدولة ، « اذ ما كان لله فهو لرسوله ، وما كان للرسول فهو لاولى الامر من بعــده كما يقرر أبو عبيــد »(٣) .

وخلاصة ما يدلى به هذين النصين ان الارض كمال انتاجى ، يمكن ان تظهــر فيهــا الملكية العــامة .

٣ — يقول النبى صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء فى ثلاثة الماء والكلأ والنــار » وفى رواية « الملح »(٤) .

وقــد فهم الائمة المسلمون ان هذه الثلاثة أو الاربعة انما جاءت تمثيلا لا حصرا بدليل تعدد الروايات ، واختلاف ما يضرب مثلا من الاشياء . أى

---

(١) أبو عبيد ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط ١١ لسنة ١٩٦٨ ص ٣٩٧ رقم ١٩٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٦ رقم ٦٧٤

(٣) المرجع السابق ص ٣٩٣

(٤) رواه أحمد وابو داود وابن ماجــة .

أن النبى صلى الله عليه وسلم ، لا يقصد هــذه الانواع بأعيانهــا بل ينظــر الى ما بهــا من خصائص تتلخص فى .

(١) تعلق مصلحة النـــاس بها فهى ذات نفع عام للمواطنين .

(٢) حياتها بصورة طبعية فلا تتطلب جهدا بشريا كبيرا لبيعث فيهــا الحيــاة .

وهذه الخصائص هى ما لاحظه صحابى جليل كان يجلس مع المصطفى صلوات الله وسلامة علية عندما قدم « ابيض بن حمال » رضى الله عنه وطلب من النبى صلوات الله وسلامه عليـــه أن يقطعه الملح الذى بمأرب باليمن فأقطعه اياه . فلمــا ولى ابيض بن حمال قال الصحابى الجليل : يا رسول الله انى قد وردت هــذا الملح بالجاهلية ، وهو بأرض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس أخــذه ، فهو مثل المــاء العد بالارض ، فقال النبى صلوات الله وسلامه عليه. فلا اذن ، واسترد الملح من ابيض بن حمال(١) .

تلك الخصائص التى لا حظها الصحابى الجليل فى معــدن الملح هــذا ، جعلت النبى صلى الله عليه وسلم يعدل عن اقطاع المعدن المذكور ، وابقاه ملكية عامة ، ولا يجوز أن يملك ملكية خاصة ، اذ لو جاز ان يملك ملكية خاصــة لمــا استرده النبى صلوات الله عليه من ابيض بعد ما اعطه ، فمــا كان النبى صلى الله عليه وسلم يمنع شيئا يسأله اذا كان مما يجوز أن يعطى .

٤ ــ عندما فتح الله على المسلمين ارض السواد اختلف الصحابة فيمــا يصنعون بها ، اتقسم بين الغانمين أم لا تقسم ، ثم وقع الاجماع منهم على أن توقف على المسلمين ملكية جماعية لا يجوز التصرف فيهــا بغير اذنهم(٢) .
وهــذه هى الملكية الجمــاعية التى هى شــكل من اشكال الملكية العامة فى الاســلام .

(١) رواه احمد وأبو داود والترمذى وأبو عبيد ص ٣٩٠

(٢) انظر فى تفصيل ذلك : أبو يوسف ــ الخراج ص ٢٥ ــ ٢٦ يحيى آدم الخراج ص ٤١ أبو عبيد ، الاموال ، ص ٢٤ (مراجع سابقة) .

٥ ـ روى البخارى فى صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « حمى النقيع لخيل المسلمين »(١) والحمى انشاء لشكل من اشكال الملكية العامة على مال كان مملوكا ايضا ملكية عامة لكن فى شكل آخر .

وهكذا نرى تلك النصوص والمواقف السابقة تقرر نوعا من انواع الملكية فى الاسلام يختلف عن النوع الاول ، الا وهو الملكية العامة باشكالها المتعددة ، من ملكية الدولة الى الملكية الجماعية الى الحمى الى ملكية الناس « المباحات » . يتعدى الى جميع الاموال ايضا الانتاجية والاستهلاكيةوهذا النوع من الملكية شأنه فى ذلك شأن النوع الاول ، أى الملكية الخاصة .

الفرع الثالث ـ أنواع الملكية فى الاسلام :

من النصوص التى ناقشناها فى الفرعين السابقين نستطيع ان نقرر ان الملكية فى النظام الاسلامى تتضمن نوعين رئيسيين هما :

١ ـ الملكية الخاصة :

وهى ما يختص به الفرد ويكون له عليه سائر الحقوق فى حدود الشريعة الاسلامية ، وبالتعبير الفقهى هى اختصاص بالشىء يمنع الغير عنه ، ويمكن صاحبه من التصرف فيه ابتداء الا لمانع شرعى(١) وهى من ضرورات قيام الفرد بمهمته فى الاسلام ، حيث أن الفرد مكلف بأن يامر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ومقتضى ذلك أن يكون له مورد رزق يحرره من عبوديته للدولة ، اذ لا يمكن ان يقوم بواجب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من قوته فى يد الدولة .

٢ ـ الملكية العامة :

وهى ما لا يختص به فرد معين أى ما يقابل الملكية الخاصة ولها فى التشريع الاسلامى صور عديدة أهمها ما يلى :

---

(١) صحيح البخارى ـ طبعة دار الشعب ، مرجع سابق جـ ٣ ص ١٤٨

(٢) الشيخ محمد على السايس ، ملكية الافراد للارض ومنافعها فى الاسلام ، المؤتمر الاول لمجمع البحوث ص ١٩٦

أ ـ ملكيـة الدولة :

وهى ما يكون ملكا للشخص المعنوى الذى يتولى سياسة دنيـا المسلمين بالشريعة الاسلامية .

ب ـ ملكيـة الجماعة :

وهى ما يربط على جماعة المسلمين من اموال وتديرهـا الدولة باسمهم ، وتتمثل فى الحمى والوقف وغيرها ، وتتفق جميع صور الملكية العـامة فى مغزاها الاجتماعى فكلها يقصد منه تحقيق مصالح المسلمين ، سواء فى ذلك ملكية الجماعة أم ملكية الدولة ، وان كانتـا مختلفتين من حيث الشكل والاحـكام (بل ان الصور المندرجة تحت ملكية الجماعة من وقف الى حمى .. الخ تختـلف بعضها عن بعض من حيث الاحكام التفصيلية) فمن حيث الشكل ، فان ملكية الدولة مملوكة لشخص معنوى هو الدولة ، بينما ملكية الجماعة لشخص معنوى آخر هو جماعة المسلمين . ومن حيث الاحكام فان ملكية الجماعة لا يجوز للدولة ان تقطعها اقطاع تمليك لاحد ، فهى موقوفة على المسـلمين ، والوقف لا يباع ولا يوهب بينما ملكية الدولة (ان كانت ارضا مثلا) يجوز للدولة ان تسـمح للافراد باحيائها ولها ان تقطعهم اياها بعد احيائها بواسطتها[1] . وهكذا نصل الى ان شـكل الملكية فى الاسـلام ، يقوم على ائتلاف نوعين من الملكية معاهمـا الملكية الخاصة ، والملكية العامة .

المطلب الثانى

مفهوم كل من الملكية الخاصـة والملكية العامة فى الاسلام

تمهيـــد :

علمنا ان الاسلام يقـيم نظامه على مبدأ الملكية المزدوجة ، أى تتـآلف الملكية الخاصـة والملكية العامة .

فهل مفهوم الملكية الخاصة فى الاسـلام هو المفهوم المعـروف لها لـدى الفكر الذى يعتمدها شكلا رئيسيا فى نظامه ، واعنى به الفكر الراسمالى ؟ .

---

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى لاسلام ـ مرجع سابق ، ص ٦٨.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، هل مفهوم الاسلام عن الملكية العامة هو نفس مفهوم الفكر الاخر الذى يجعلها القاعدة العـــامة لنظامه واعنى به الفكر الاشتراكى المـــاركسى ؟ .

لقد عقدنا هذا المطلب لنصـــل الى معرفة مدى قـــرب او بعد المفاهيـــم الاسلامية للملكية الخاصـــة والملكية العامة ، عن مفاهيمها فى الانظمة الوضعية التى تؤمن بنوع من هذين الشكلين ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيـــة :

الفرع الاول : مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الراسمالى .

الفرع الثانى : مفهوم الملكية العامة فى النظام الاشتراكى .

الفرع الثالث : مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى النظـــام الاســـلامى .

الفرع الاول — مفهوم الملكية الخاصة فى النظام الراسمالى :

من المعروف ان الراسمالية ورثت من بين ما ورثت عن الفكـــر الرومانى مفهـــوم الملكية الخاصة لدى القانون الرومانى ، الذى يرى ان الملكية الخاصة حق مطلق للفرد يتصرف فيهـــا كيف يشاء دون ما ضـــابط او رقيب ، ومـــن ثم فان الراسمالية تعطى الفـــرد حرية تملك ما شـــاء من اموال الانتـــاج او الاستهلاك ، أيا كان نوعها او مقدارها او طريقة الحصـــول عليها (فى حـــدود القانون) وتستمر ملكيته لها ايا كانت طريقة استغلاله لها والتصرف فيهـــا ، فمن حقه ان يعطلها عن الانتاج ، ومن حقه ان يستخدمها فى اى غرض يشاء . فالملكية الفردية فى مفهوم الراسمالية تعنى سلطان الفرد المطلق على ما يملك دون اية قيود .

هذا هو بايجاز مفهوم الملكية الخاصة عند الجناح الذى يعتبرها القاعدة العامة لديه من الفكر الوضعى . فما هو مفهوم الجناح الاشتراكى للملكيـــة العامة ؟ هـــذا هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثانى — مفهوم الملكية العامة فى النظام الاشتراكى :

يتمثل مفهوم الملكية العامة فى الفكر الاشتراكى فى تملك الدولة لوسائل الانتاج باسم الطبقة التى يمنحها هذا الفكر حق فرض ديكتاتوريتها على بقية الطبقات تمهيدا لاذابتها كلها فيها ، اى ان تقوم طبقة « البروليتاريا » بالسيطرة على اموال الانتاج بعد تخليصها من ايدى الملاك الفرديين ، الامر الذى يعنى سيطرة الطبقة الحاكمة على هذه الملكية وتمتعها بالمضمون الحقيقى لها ، والذى يتمثل فى سيطرتها على مقدرات البلاد وثروتها ، وحصولها على نفس الفرص التى كان يحصل عليها الاحتكاريون الراسماليون من الملكية الراسمالية ، ذلك انه فى ظل مبدا « دكتاتورية » الطبقة العاملة الذى تؤمن به الاشتراكية الماركسية تقوم الطبقة الحاكمة باحتكار حق تمثيل هذه الطبقة من المجتمع الاشتراكى اللاطبقى .

هذا هو بايجاز ايضا مفهوم الملكية العامة فى الفكر الاشتراكى وما يؤدى اليه من سيطرة فئة قليلة فى النهاية على كل اموال الانتاج ، تتمتع فى ظلها بمضمون الملكية الاحتكارية ، فما هو قرب او بعد المفهوم الاسلامى لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة عن مفهوميها السابقين ؟ . هذا هو موضوع الفرع التالى :

الفرع الثالث — مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى النظام الاسلامى :

يتضح لنا مفهوم كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام من نظرته الى المال فى اصله وفى علاقته بالناس . وفى هذا الصدد فان الفكر الاسلامى ينظر الى المال فى مستويات ثلاثة هى :

١ — المستوى الاول :

وفيه يؤمن الفكر الاسلامى بان المال كله انتاجيا كان ام استهلاكيا ، ملك لله سبحانه وتعالى « **لله ملك السموات والارض** » فكل مافى الارض

وما على ظهرها من أموال تصلح لان تملك ملكيه خاصة او عامة ، انما هـو فى الحقيقه والاصل ملك لله • وفصلا عن الـدليل القرآني على صاحب الملكيـه فى هذا المستوى ، فان هناك اعتراف العقل المقريريوبيه الخالق بان الله تعالى خالق كل شيء ، فاذا كنا نقر عقلا ، العمل كسبب لتملك نتائجه ، يجب آن نقر بملكية الله تعالى لكـل ما فى الوجود فهو عمل الله وخلقه دون سـابق مثال « بديع السموات والارض »(١)

٢ ــ المستوى الثاني من الملكيه :

يظهر هذا المستوى من الملكيه عندما يمن الله على عباده فيملكهم بالخلافه عنـه ، ما ملكه بالابداع والايجـاد ، فيعطيهم جميعا هـذه الارض جميعا ، « خلق لكم ما فى الارض جميعا »(٢) وتلك هي ملكيه البشر بما تعنيه من ملكية جميع الافراد للارض وما فيها وما عليها ، لكل فرد منهم فيها نصيب بحكـم انه احد افراد الجنس البشرى المسـتخلف فى هذه الارض ليعمرها عبادة لله سبحانه وتعالى « هو انشأكم من الارض واسـتعمركم فيها »(٣) « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »(٤) « اني جاعل فى الارض خليفة » (٥) ، والخلافة هنا لافـراد الجنس البشرى ، ومن ثم فالارض مملوكة لافراد هذا الجنس بوصفهم من اعضاء المجتمع الانساني « بمعنى ان ملكية البشر هـذه ملحوظ فيها ملكية كل فرد لهذه الثروات الممنوحة من الله تعالى لافراد الجنس والمجتمع البشرى •

٣ ــ المستوى الثالث من الملكية :

هذا المستوى يتعلق بامر ادارة الاموال واسـتخدامها فى تحقيق الهدف الذى خلقت من اجله ، وهو تحقيق العمارة باستخدام الصلاحيات التى اودعها الله تعالى العقل والجسم البشرى • فى هذا المستوى يقرر الفكر الاسـلامى

---

(١) سورة الانعـام الاية رقم ١٠١
(٢) سورة البقـرة رقم ٢٩
(٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١
(٤) سورة الذاريات الاية رقم ٥٦
(٥) سورة البقرة الاية رقم ٣٠

ان تربط ملكية انواع معينة من المال باسم الجماعة ، وان يربط بعضها الآخر باسم الافراد ، تحديدا للمسئولية عن العمارة من ناحية ، وتمكينا لكل فرد من ان يستخدم صلاحياته وامكانياته تمهيدا لمساءلته عن سلوكه ازاء ما اودع فيه من طاقات « عن عمره فيم افناه ، وعن شبابه فيم أبلاه ، وعن ماله من اين اكتسبه وفيم انفقه ، وعن علمه ماذا عمل فيه »[1] ، ولاتمام عملية ربط الملكية فلا بد ان يكون هناك سبب خاص يقتضى ان يختص فرد دون آخر بنصيب من هذه الملكية،هذا السبب ينحصر اسلاميا فى الجهد الذى يبذله الفرد كى يثبت احقيته للخلافة او ان شئنا الدقة كى يمارس دوره فى عبادة الله باستخدام صلاحياته فى تحقيق العمارة ، حيث لا ينفك اكتساب حق الملكية عن تحقيق العمارة ، فليس هناك طريق لانشاء واكتساب الملكية الفردية ابتداء ، الا الجهد يبذل فى تحقيق العمارة وجعل الثروات الممنوحة من الله تعالى فى وضع يتيح لها المساهمة ، او المساهمة بصورة افضل فى اشباع الحاجات البشرية . اما ما سوى الجهد البشرى من وسائل اصطلح على انها تؤدى الى اكتساب الملكية ، فانها تؤدى الى نقل ملكية ثابتة من شخص لاخر ، اما ابتداء الملكية فلا يكون الا بالعمل ، فالعمل فى الفكر الاسلامى هو المصدر الوحيد لاكتساب حق الاختصاص بجزء من مائدة الله التى بسطها للناس .

وهذا الجزء من الموارد التى تخللها الجهد البشرى فى صورته الفردية فغير من صلاحيتها لاشباع الحاجات ، هو الذى يطلق عليه فى الاسلام ، الملكية الفردية . اما بقية الموارد التى لم يتخللها الجهد البشرى ، او تخللها فى صورته الجماعية ، فانها تربط باسم الجماعة أو الدولة ، وتكون الدولة مسئولة عن استخدام الطاقات والامكانيات والصلاحيات الكامنة لدى المجموع فى استثمارها وعمارتها واشباع حاجات الجماعة منها ، تلك الحاجات التى لا تخص فردا بعينه ، بل تخص الامة بأسرها .

وفى هذا المستوى من الملكية « فاننا لا ننسى المستويين الاعلى منه اذ المستوى الادنى لا يلغى المستوى الاعلى ، بمعنى ان ملكية البشر لا تنسى فيها

---

(١) من حديث رواه البزار والطبرانى عن معاذ رضى الله عليه — الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ رقم ٣٠٥٠

ملكية الله تعالى ، والملكية الفردية والملكية العامة لا تنسى فيهما ملكية البشر من جهة ، وملكية الله تعالى من جهة اخرى .

فالفـرد والجمـاعة فى الفكر الاسـلامى كل منهمـا ينظـر الى ما فى يده من ملكية على انه ملك للبشر ومن قبل ذلك ملك لله تعالى ، وهنا يكمن الفرق الدقيق الجوهرى بين الملكية الفردية فى الاسلام والملكية الفردية الراسمالية ، وبين الملكية العامة فى الاسلام والملكية العامة فى الفكر الاشتراكى الماركسى .

ان المسلم ينظر الى مابيده من ملكية خاصة على انه ملك لله تعالى اولا ، ثم هو له من بعد تفضـلا من الله تعالى ، الذى من عليه بالجهـد الذى بذله ليكتسب هذه الملكية ، فى الوقت الذى يرى الراسمالى فيـه انه يملك ويسيطر على ممتلكاته وينحى الله جانبا فى تصرفاته ، فالمسلم يبحث عن مراد الله تعالى من هذه الملكية ليحققه ، والرأسمالى يبحث عن جاهه وسلطانه وجبروته ، لينميه ويعليـه ويؤكده . ذلك هو جوهر الفرق بين مفهوم الملكية الفردية الاسلامية والملكية الفردية الراسمالية .

اما الملكية العامة الاسلامية . فان الدولة تشعر بانها مستخلفة فى هـذا المـال عن الله تعالى لتحقق به مراد الله تعالى وعبادته بعمارة ارضـه ، فلا تعطى هذه الملكية الحاكم جبروتا ، وانما تجعله اكثر الناس مسئولية وآخرهم استحقاقا « انما مثلى وهذا المـال كولى اليتيم ان استغنيت اسـتعففت ، وان احتجت اكلت بالمعروف » ولا ينبغى له ان يترك ثروة دون ان تستغل ولا مرفقا من مرافق الخدمات غير ميسر ، فلو عثرت بغلة باقصى أطراف البلاد فهو مسئول عن ضياعها بسبب عدم تمهيده لها الطريق[1] . هذه هى مسئولية وشـعور من يتصرف فى الملكية العامة الاسلامية ، اما شعور من يتصرف فى الملكية باسم طبقة « البروليتاريا » ، فهو شعور طاغوت يرى فناء هذه المفـردات فى ذاته ، يجعل من نفسه الها تقام له التماثيل على قمم الجبال . وتقدم اليـه القرابين . ومن لا يعجبه ذلك ففى المعتقلات ومعسكرات التأديب متسع للملايين .

---

(١) د. سليمان الطماوى ، عمر بن الخطاب واصول السياسة والحكم ، ص ٢٠

من هذا يتضح لنا مفهوم الاسلام لكل من الملكية الخاصة والملكيــة العامة هذا المفهوم الذى يمكن تركيزه فى كلمات قليــلة هى :

الملكية الخاصـــــة :

امانة فى يد الفرد استودعه الله اياها استخلفه عليها ، فجعــله بمــا بذل من جهد وقدم من عمل ، احق من غيره بها ، ليستخدم من خــلالها امكانياته وصلاحياته ، ويستخدمها فى تحقيق مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع عامة ، فهى ملكية مجازية ربطت على الفرد لتحديد مسئوليته عنها وعن قــدراته التى اودعها الله تعالى فيه .

الملكية العامة :

هى مسئولية الجماعة عن ادارة اموال معينة يحددها الفكر الاســلامى ومقررة لها باعتبارها جماعة مؤلفة من افراد ذوى انصــبة ازلية فيها ، جاءتهم من خلافتهم عن الله تعالى الــذى خلق لهم جميعــا ما فى الارض جميعا ، لا باعتبارهم جماعة يضيع فيها كيان الافراد ، ولا باعتبارهم افرادا يضيع فيهم الالتحام الجماعى ، فالحق الجماعى المنطوى على انصــبة الافــراد هو قوام الملكيــة العــامة .

المطلب الثــــالث

نطاق كل من الملكية الخاصــة والملكية العامة فى الاسلام

تمهيـــــد :

فى تحديد الاسلام لنطاق الملكية الخاصة والملكية العامة علمنا مما ســبق ان الاســـلام يبدأ فيقصر بعض الميادين على الملكية العامة فلا يسمح للملكيـــة الخاصة بارتيادها، ثم يثنى فيجعل اكتساب الملكية الخاصة فى الميادين الاخرى مشروطا ببذل العمل الذى ينقل المورد الانتاجى من الموت الى الحيــاة ، فكأنه يضع قيدين على اكتساب المــلكية الخاصـــة : الاول هو حرمانها من ارتيــاد مجالات معينة . الثانى : اشتراط العمل وسيلة للحصول عليها . وسوف يتكفل

هــذا المطلب بوضع أيدينا على الحدود الفاصلة بين النوعين من المــلكية ، وذلك من خلال الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول : مواصفات المورد العام فى الاسلام .

الفرع الثانى : مواصفات العمل المفضى الى الملكية الخاصة فى الاسلام .

الفرع الثالث : نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة فى الاسلام .

الفرع الاول — مواصفات المورد العام فى الاســلام :

١ — وفد ابيض بن حمال على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وطلب ان يقطعه المــلح الذى بمأرب فاقطعــه اياه ، فلما ولى قال احــد الصــحابة الحاضرين : يارسول الله ، انى قد وردت هذا الملح فى الجاهلية ، وهو بارض ليس فيها غيره ، من ورده من الناس اخــذه ، فهو مثل المــاء العد بالارض . فقال عليه الصلاة والسلام ، فلا اذا واسترد الملح من أبيض بن حمال(١) .

ما الذى نستنبطه من هذا النص ؟ نستنبط منه ان هناك مواصفات معينة لمــا اخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم بانها متوفرة فى هذا المورد الانتــاجى قرر عدم تمليكه ملكية خاصة وابقاءه ملكية عامة . فما هى هذه المواصــفات ؟ انهــا تتمثل فى :

(أ) انه « بارض ليس فيها غيره » فهو ذو نفع ضرورى لا هل المنطقة ، ولو ملك ملكية خاصة فليس هناك موضع آخر به ملح يستفيد منه الناس فلا يمكن الفرد من السيطرة على اكثــر من حاجته ويترك الفرصــة للباقين .

(ب) من ورده من الناس اخذه فهو كالمــاء « العد »(٢) هكذا بدون مشقة أو تكلفة يستفيد منه الانسان « من ورد اخــذ ، فهو يشبه المــاء

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وأبو عبيد ص ٣٩٠

(٢) المــاء « العد » هو الماء الجارى الذى له مادة لا تنقطع ، القاموس المحيط مادة « عد » .

الجـــارى » من عطش شرب ومن رغب اغــترف ، فهــو حى بطبيعته لا يقبل ان يدعى احد انه مارس عليه عملية أحياء ، ومن ثم فلا تتوفر فى هذا الملح الصفات التى يشــترطها الاسلام لكى يملك ملكية خاصة ، فهو لا يحتاج الى بذل عمل ، وتعلقت به مصالح الناس كلهم فهو ذو نفع ضرورى لهم . واذا توفرت هاتان الصفتان فى اى مورد انتاجى فيجب تطبيقا لهذا الحديث الشريف ان يكــون « ملكية عامــة » .

٢ ــ تطبيقا لذلك اصــدر النبى صلى الله عليه وسلم الامر التنفيــذى الاتــى :

« قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء فى ثلاثة ، الماء والكلأ والنار »(١) وفى رواية زيادة « المــلح » . فهذه المصادر الانتاجية امثلة لمــا كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وتتحقق فيــه الشروط التى تمنــع تملك المــرفق ملكية خاصة ، فهى ذات نفع عام لجميع الناس وهى لا تحتاج فى الاستفادة منها الى كبير عمل ، بل يمكن الحصول على منفعتها بسهولة ، ولقد جاء هذا الامــر التنفيذى بخصوص هذه الاصناف الاربعة تطبيقا للموقف الذى دل عليـــه الحديث الذى سبقه فلا يقصد من ذلك اقتصار تحريم الملكية الخاصة على هذه الاربعة بأنواعها ، بل كل مرفق تتحقق فيــه الشروط التى تمنع ورود الملكية الخاصة عليه ، لا يجوز ان يدخل الملكية الخاصة ويبقى على حكم الملك العام . ويكون الامر التنفيذى الخاص بمثل هذه المرافق العامة متمثلا فيما فهمه أئمة المسلمين وقرروه فى شرح هذا الحديث ، فهم اولوا الامر من بعده صلى الله عليه وسلم فماذا قرروا ؟ .

٣ ــ يقول الامام الشافعى رضى الله عنه ومثل هذا « المــاء والكــلا والنار » كل عين ظاهرة كنفط او قار او كبريت او حجارة ظاهرة فى غير ملــك لاحد ، فليس لاحــد ان يحتجزها دون غيره ، ولا لسلطان ان يمنعهــا لنفسه ولا لخاص من النــاس(٢) .

(١) رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابو نعيم فى الحلية وابو عبيد ص ٤١٣
(٢) الامام الشافعى ، الام ، طبعة دار الشعب ، ج ٣ ص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ .

٤ — يقول ابو يعلى ، اما المعادن وهى البقاع التى اودعهـا الله تعالى الجواهر فى الارض فهى :

(١) ظاهرة .

(٢) وباطنـة .

اما الظاهرة فما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والنفط(*) فهو كالماء الذى لا يجوز اقطاعه والناس فيه شرع يأخذه من ورد اليه، واما المعادن الباطنة فهى ما كان جوهرها مستكنا فيها لا يوصل اليه الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد ، فهذه وما اشبهها معادن باطنة سواء احتاج المـأخوذ منها الى سـبك وتصفية وتخليص او لم يحتج ، فلا يجوز اقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع[1] .

فقد لاحظ ابو يعلى رحمه الله ان خصائص هذه المعادن تشبه المـاء الذى ورد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاسها عليه ، انظر اليه يقول « فهو كالمـاء » . وجميع المعادن التى خلقها الله تعالى ظاهرة أو باطنة تأخذ هذا الحكم بلا خلاف بين الفقهـاء ان كانت فى ارض مملوكة ملكية عامة ، فان كانت فى ارض مملوكة ملكية خاصة فقد اختلف الفقهاء ، لكن الذى يتفق مـع نظرية الاسلام — فى راى الباحث — هـو موقف المـالكية ويمثلهم النقـل التالـى :

« يرى المالكية فى اشهر اقوالهم ، أن ليس شيء من المعادن فى محالهـا « مناجمها » مالا مباحا حتى يمتلكها من يستولى عليهـا ، وان كان اسـتيلاؤه عليها لم يحدث الا بعمل قام به او نفقة انفقها فى سبيله وانما هى ملك للمسلمين بجميعـا»[2] .

(*) يتحدث السرخسى عن المعادن السائلة ومنها النفط فيقول انها تفور من العين ولا تستخرج بالعلاج ، انظر للسرخسى ، المبسوط جـ ٢ ص ١٢

(١) ابو يعلى — الاحكام السلطانية — مكتبة مصطفى الحلبى ط ٢ سنة ١٩٦٦ ص ٢٣٥ — ٢٣٦

(٢) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٢

وهكــذا نقف على مواصفات المورد العام الذى لا يبيح الاسلام ان يكون محلا للملكية الخاصة ولا يعتبر العمل المبــذول عليه مهما بلغ مكســبا التملك الخاص ، ذلك ان العمل الذى يؤدى الى الملكية الخاصة له مواصفات ايضا وهى التى سنقف عليها من الفرع التالى •

الفرع الثانى — مواصفات العمل المفضى الى اكتســاب الملكية الخاصــة فى الاســلام :

علمنا انه كى تكون هناك ملكية خاصة ، فلا بد من بذل عمل معين ، فــلا يعترف الاسلام بغير العمل وسيلة للسيطرة على جزء من موارد المجتمع ، اما غيره من الاسباب مثل الارث والهبة والبيع ••• الخ فانها اسباب لنقل الملكية وليس لاكتساب ملكية لم تكن موجودة •

يقول الله تعالى « وان ليس للانسان الاما سعى »(١) فليس للانسان فى عرف الاسلام الا ما يكون نتيجة لعمله ومسعاه ، غير انه ليس كل عمل يبــذل يفضى الى اكتساب الملك الخاص ، بل ان لهذا العمل مواصفات يجب توافرهــا كى ينتج العمل اثره فى اكتساب الملكية الخاصة •

يقول النبى صلى الله عليه وسلم « من احيا ارضا ميتة فهى له » والاحياء انما يكــون ببذل الجهــد والعمل فى الارض حتى تتحول من موات غير منتج ، الى ارض تنبض بالحيــاة وتفيض بالخير والنمــاء ، يقول عمر بن الخطــاب رضى الله عنه لبلال بن الحارث « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انمــا اقطعك لتعمل » فالهدف من الاقطاع هو تحويل الارض الى مصــدر انتاجى عن طريق العمل وليس عن طريق شىء آخر « لتعمل » ومن ثم فلا تملك الارض بالتحجــير ولا تمــلك بالســيطرة والغلبــة « الحمى » « لا حمى الا للــه ورسوله »(٢) ليس لمحتجر حق بعد ثلاث •

---

(١) سورة النجــم الاية رقم ٣٩

(٢) رواه البخــارى ومســلم

وعلى هذا فان العمل وبذل الجهد الذى يكون ذا شأن فى تحويل المـورد الإنتاجى من وضع لا تتحقق فيه منه فائدة ، الى موزد انتـاجى تتحـقق منه الفائدة « الارض المحياة » هو الذى يعتبره الاسـلام وسيلة لاكتساب الملكية الخاصـة ، وبالتالى اداة لتحديد نطاق الملكية العامة والخاصة .

فاذا كان المورد الانتاجى حيا بطبيعته فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عليه عملا نقله من المـوات الى الحياة فهذه مغالطة . واذا كان المورد الانتـاجى يعطى انتاجه بوفرة كثيرة لادنى عمل يبذل فيه فلا يقبل ادعاء احد بانه مارس عملا كان له فضـل نقله الى حالة الحيـاة . لان الجهد المبذول لا يتناسب مع الفائدة المجنيـة .

واذا كانت الملكية الخاصة تعنى كما قلنا ربط بعض الامـوال على بعض الافراد ليستخدموا فيها صلاحياتهم فى اشباع حاجاتهم الخاصـة فيجب ان تكون الاموال التى يبذل العمل لتملكها ملكية خاصة فى هذه الحدود ، حـدود اشباع الحاجات الخاصـة للافراد ، فان تجاوزت هذا النطاق فان الاسـلام لا يبيح ادخالها فى نطاق الملكية الخاصة . فاذا كان المورد الانتاجى ذا نفع عام لجميع المواطنين امتنع ادخاله نطاق الملكية الخاصة مهما كان حجم العمـــل المبذول فيه . غير ان العمل هنا يمكن من تملك ما يحتاج اليه من هـذا المورد اى فى حدود حاجته الخاصـة .

الفرع الثالث — نطاق كل من الملكية الخاصة والملكية العامة :

نستطيع مما سبق ان نصل الى تحديد دقيق لمـا يصلح ان يملك ملكيـة خاصة ، وما لا يصلح ان يكون محلا لهذه الملكية ، ومن ثم يبقى على الملـك العام فى شكل من اشكاله . لقد اتضح لنا مما سبق ان هناك شرطين اذا تحققا وجب ان يكون المورد الانتاجى خاضعا للملكية العامة ، هذان الشرطان همـا :

١ — ان يكون المورد الانتاجى ذا نفع ضرورى للمجتمع .

٢ — ان يكون المورد الانتاجى حيا بطبيعته ، لا يحتاج الى بذل عمل كبير فى الحصول على منافعه ، او بتعبير آخر ان يكون الحصول على منفعـة

المورد الانتاجى متحققا بسهولة ، اى دون بذل عمل يتناسب مع الفائدة المجنية من المــورد .

فاذا تحقق هذان الشرطان ، وجب ان يكون المورد ملكية عامة ، ولا يجوز للدولة ان تملكه لا حــد ، لا بالبيــع ولا بالهبــة ، ولا بأية وسـيلة أخـرى . فاذا انتفيا ، فان ذلك يعنى صلاحية المورد لكى يملك ملكية خاصة وصلاحيته لان يبقى على حكم الملكية العامة ، كما هو الاصل فيه . ولكى يملك ملكية خاصة لا بد ان يتحقق شرط ايجابى ، هو بذل عمل ذى اثر فعال يحول المورد مـن حالة عدم الانتفاع به ، الى حالة يمكن فيها الانتفاع به ، احياء الارض ، صيد الحيوان ، جمع الحطب ... الخ . حيث ان العمل فى الاســلام ــ كما قلنا ــ هو المبرر الوحيد للحصــول على الملكية الخاصة ابتداء .

هذا الضابط الذى توصلنا اليه من الكتاب والسنة وفهم الفقهــاء منهما ، يحدد لنا مالا يجوز ان يكون محلا للملك الخاص ، وما يجوز ان يكون محلا له . كما يحدد لنا ما يجب ان يملك ملكية عامة ، وما يجوز ان يكون محلا لها فقط . والنوع الثانى من الملكية العامة يشمل جميع انواع المــال التى لا تدخــل فى النوع الاول ، فاذا وجد مقتض لظهور الملكية الخاصة فيه ، عمل به ، والا فهو على الملك العام . اذ القاعدة انه « لا سائبة فى الاسلام » فالارض الموات كلها ملك للدولة فى الاسلام . والملكية الخاصة اذا باد مســتحقوها فهى ملك لبيت المال اى ملكية عامة ، والارض التى يحييها الفرد ويملكها ملكية خاصة تزول يده عنها وتعود ملكية عامة اذا اهملها حتى خربت . فلدينا اذا نوعان من الملكيــة العــامة .

١ ــ موارد يجب أن تكون داخل نطاقها .

٢ ــ موارد يجوز أن تكون داخل نطاقها .

فالنوع الاول منها هو ما يتحقق فيه الشرطان اللــذان حددناهما وهــو ما يسمى بملكية جماعة المسلمين ، وملكية الجماعة هى ملكية عامة ، لكنها لا يصبح

ان تملك ملكية خاصة فلا يجوز اقطاعها ولا بيعها ولا التنازل عنها بحال من الاحوال(١) .

اما النوع الثانى فيعرف فى الاسلام بانه مملوك للدولة ، وملكية الدولة نوع من الملكية العامة ، لكنها موكولة للدولة تتصرف فيها بما يحقق مصلحة المسلمين باى طريقة تراها ، فيمكن ان تبيعها ، ويمكن ان تقطعها بمقابل او بدون مقابل ، اى تهبها .

ويمكن ان نقول ان اى مال يصلح بطبيعته ان يكون مملوكا ملكية عامة فى صورة من صورها ، ولكن ليس كل مال يصلح لان يكون مملوكا ملكية خاصة ، اذ هناك من المرافق ما يتحقق فيه شروط معينة توجب ان تكون مملوكة ملكية عامة فى صورة ملكية جماعة المسلمين .

نتائج المبحث

نستطيع ان نخرج من هذا المبحث بالنتائج التالية :

١ — للاسلام تنظيم خاص للملكية يسلكها فى شكلين مختلفين هما : الملكية الخاصة والملكية العامة ، اى ان تنظيم الاسلام للملكية يقوم على الشكل المزدوج لها . وانكار الشكل المزدوج للملكية ينفى عن المجتمع وصف الاسلام .

٢ — تختلف الملكية الخاصة الاسلامية عن الملكية الخاصة الرأسمالية ، حيث نراها فى الرأسمالية مطلقة من كل قيد ، بينما هى فى الاسلام مقيدة من حيث اكتسابها ومن حيث مجالاتها وحدودها ، بل ومن حيث استعمالها ، ولعل ادق تصوير لها بأنها وظيفة اجتماعية ، اذ المالك الحقيقى للمال فى الاسلام هو الله ، والبشر مستخلفون فيه .

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٢

٣ — تختلف الملكية العـامة الاسلامية عن الملكية العـامة الاشتراكية ، حيث تشـعر الدولة الاسلامية بأنهـا مستخلفة عن الله تعالى فى ادارة هـذه الاموال ، لتحقيق مراد الله تعالى منها ، فهى مقيدة بالصالح العام ، بينما تكون سيطرة القلة على أموال المجتمع الاشتراكى تسلطا لا يخضع الا لرقابة هـذه الفئـة نفسهـا .

٤ — يحدد الاسلام نطاقا لكل نوع منهما لا يتعداه ، فلا يسمح للملكية الخاصة أن ترتاد انواعا معينة من الميادين ولا يسمح للملكية العامة ان تسيطر على جميع الميادين ، حيث أن تقرير الملكية الخاصة يدخل فى نطاق ما هو معلوم من الدين بالضرورة .

٥ — هـذا التنظيم لم يجىء اعتباطا ، وانمـا جاء بوصفـه اداة من ادوات تحقيق العمارة ، فلقد كان وراء هذه الاشكال من الملكية المقررة فى الاسلام ، ان يتيح للبشر القيام بالواجب الملقى على عاتقهم ، أى عبادة الله تعالى بتعمير الارض ، وذلك عندما خلقهم الله ليعبدوه ، وطلب منهم تحقيقا لهذه العبادة ان يعمروا الارض ، « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون**»(١) «**هو انشاكم من الارض واستعمركم فيها** »(٢) وهذا ما سنتناوله فى المبحث التالى باذن الله تعالى .

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦

(٢) سورة هـود ، الاية ٦١.

المبحث الثالث

دور التنظيم الاسلامي للملكية في تحقيق التنمية الاقتصادية

ان الخصائص الجوهرية لتنظيم الاسلام للملكية ـ الذى مر بنا فى الصفحات السابقة ـ تتمثل فى اقامة الاسلام لهذا التنظيم على دعامتين رئيسيتين هما : الملكية الفردية والملكية العامة . ووكل أمر ادارة كل نوع منهما الى جهة معينة ، اذ وكل ادارة الملكية الخاصة الى الافراد ، كل يمارس صلاحياته ، ويقوم بواجب عبادة الله تعالى بعمارة ما بيده من مال الله . ووكل ادارة الملكية العامة بأشكالها المتعددة إلى الدولة ، تتصرف فيها بالطريقة التي تحقق مقصود الله تعالى من خلقها ، وهو عمارة الارض ، وتحقيق التنمية الاقتصادية .

فهل يؤدى هذا التنظيم الى تحقيق هذه الاهداف فعلا ؟ هل اقامة الملكية على دعامتين متساندتين ، هما الملكية الخاصة ، والملكية العامة اكثر قدرة على تحقيق العمارة من اتخاذ الملكية الشكل الواحد ، سواء أكان الشكل الخاص أم الشكل العام ؟

ان ذلك هو مهمة هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

المطلب الاول : تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العالم .

المطلب الثانى : تنظيم الاسلام للملكية ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث : استخدام ثمرات الملكية فى الفكر الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية .

المطلب الاول

تنظيم الاسلام للملكية وفطرة الانسان وواقع العالم

الفــرع الاول — تنظيم الاسلام للملكيــة :

لاغراض التذكرة فقط نستعيد هنـا فى جمل قصيرة تنظيم الاسلام للملكية، حتى يكون أكثر حضورا فى الذهن ، ونحن نستخدمه خـلال هـذا البحث ، الذى ينصب كله على التعرف على آثار هـذا التنظيم على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكيف أنه تنظيم لم يقصـد لذاته ، وانمـا قصد منه أن يكون اداة لتحقيـق التنميـة الاقتصادية ، بحيث يظهـر لنـا أن مجـرد تطبيق هـذا التنظم يكفل تحقيق التنميـة الاقتصادية ٠ان هذا التنظيم يتمثل فى :

١ — اعتماد الشكل المزدوج للملكية وشجب الشكل الواحد لهـا ٠

٢ — يقوم الشكل المزدوج للملكية فى الاسلام على دعامتين متساندتين هما : الملكية الخاصة والملكية العـامة ٠

٣ — يحدد الاسلام نطاق كل نوع منهما ، بحيث يكل الى كل نوع مجالا محـددا يقـوم المسئول عن إدارته باستخدام صلاحيـاته فى تحقيق التنميـة الاقتصادية باستغلال الموارد الموكولة اليـه ٠

٤ — يجعل النظام العمل هو السبب المؤدى الى اكتساب الملكية الخاصـة ابتداء ٠ ولهـذه الخاصية اثرهـا الكبير فى تحقيق التنمية كما سنرى ٠

٥ — للاسلام مفاهيمه الخاصة للملكية العـامة والملكية الخاصـة ، تلك المفاهيم التى تجعل منهما اداتين متساندتين ، تكمل احداهما الاخرى ، وتساعدها على اداء المهمة الموكولة اليهـا ٠

فالى اى مدى يجد هـذا التنظيم ما يشهـد بسلامته من فطرة الانسان وطبيعتـه التى خلق عليهـا ٠ ومن الواقع الذى تضطر المجتمعـات الى اللجوء اليـه بعد طول العنـاء ؟

ان بيـان ذلك هو مهمة الفرعين التاليين من هـذا المطلب ٠

الفرع الثانى ـ الواقع المشاهد وتنظيم الاسلام للملكيــة :

اين يقف واقع العــالم الذى نشاهده فى ظل الانظمة الاقتصــادية التى تسيطر عليه ، وتفرض فكرهــا وتنظيمها للملكية ؟

ان العالم كما نعلم يتنازعه عمليــا النظامان الرأســمالى والاشتراكى ، وكلاهمــا يقوم على الملكية ذات الشكل الواحد ، اذ تقوم الرأسمالية على الملكية الخاصة ، وتقوم الاشتراكية على الملكية العامة ، ويهــدف كل نظام الى تحقيق التنمية الاقتصادية او استمرارهــا ، ويقــيم نظامه فى الملكية على أســاس أنه هو الشكل الذى يحقق أعلى مستوى ممكن من التقــدم .

فهل اثبتت تجاربهما ، صحة نظرهما ؟ ، وهل جاءت ممارستهمــا للواقع ، وخروجهما الى ميدان التطبيق بما يؤكد صــدق هــذه الافكار ، ويبرهن على سلامتهــا ؟

ان واقع المجتمعات الرأسمالية ينطق بأن الملكية الخاصة عجزت عن اثبــات جدارتهــا بارتياد جميع القطاعات فى الاقتصاد القومى ، بنفس الكفاءة ، وان هــذا العجــز قد تأكد بتجارب طويلة خاضتها تلك المجتمعات وانتهت من خلالها الى أن تسمح مضطرة ، ومخالفة لفلسفتهــا التى تؤمن بهــا بظهور الملكية العــامة فى بعض القطاعات ، فظهــر بهــا قطــاع عام تديره الدولة ، بهــدف التقليل من مساوىء اطلاق الحرية للملكية الخاصة .

يقــول سومبــارت ان روح النظــام الرأسمالى هو الملكية الخاصة لعوامل الانتاج ، ولقــد تركزت هذه الصفة فى النظام الرأسمالى ، ولصقت به منــذ أول نشأته ، وحتى تطوره الكبير فى القرن العشرين ، عندما تدخلت الدولة بالتنظــيم والتهذيب وسلبت نظام الملكية الخاصة بعض أصوله[1] .

فالضرورات العملية أجبرت المجتمعات التى تؤمن بالملكية الخاصة شكلا وحيــدا للملكية ، على أن تسمح ـ مخالفة لاصولهــا ـ بالملكية العامة فى بعض القطــاعات .

(١) د. صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ـ ٦٧ .

أما المجتمعات الاشتراكية والتي تؤمن بالمذهب الجماعي ، الذى تكون الملكية العامة لعوامل الانتــاج حجر الزاوية فيه ، فان نتــائج التطبيق ، توضح لنــا الى أى حــد يكون الشكل الوحيــد للملكية ــ جديرا بتحقيق مصالح الجماعة .

فمــا هى نتــائج التطبيق فى روســيا ؟

لقــد فرض « لينين » الملكية العامة غداة الثورة ، ونصت المــادة الاولى من الدستور الروسى الذى صدق عليه فى شهر يوليو سنة ١٩١٨ على :

(أ) كل ملكية خاصة للارض تعتبر لاغية ، وجميع الارض هي الان ملك للدولــة .

(ب) جميع الغابات وثروات الارض والمياه وكافة المعدات سواء كانت حية أم جامدة ، والمزارع الجماعية والمشروعات الزراعية وجميع الورش والمصــانع والسكك الحديدية والمناجم ستئول ملكيتها للامة(١) .

فماذا كان واقع الحــال بعد صدور هــذا الدستور بثلاثة أعوام فقط ؟ ان حكومة لينين سنة ١٩٢١ اضطرت لان ترفع التأميم عن جميع المصــانع التى تستخدم اقل من ٢٠ عاملا ، وأقامت اسواقا حرة لتزويدهــا بحاجاتهــا من الخــامات والموارد الاولية والعمال(٢) .

وما هو واقع الملكية الزراعية فى روســيا اليــوم ؟ انها تتكون من :

١ ــ المزارع المملوكة للحكومة « السوفخوز » .

٢ ــ المزارع المملوكة ملكية تعاونية لاعضائهــا « الكلخوز » .

٣ ــ الحقول المملوكة ملكية خاصة للفلاحين ، والتى تتراوح مساحتها بين ٣ : ١/٢ هكتار لكل عائلة ، ويقوم الفلاحون بزراعتهــا لحسابهم الخاص ، وانتاجهــا حق خاص لهم بمــا تضمه من حيوانات وطيور وادوات زراعية(٣) .

---

(١) د. صلاح نامق : النظم الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) د. على عبد الواحد وافى ، د. حسن سعفان : قصة الملكية فى العــالم ، ص ١٩٣

(٣) د. اسماعيل هاشم : مبادىء الاقتصاد التحليلى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦.

فماذا يعنيه وجـود ملكية خاصـة ـ مهمـا صغرت فى دولة الريادة الاشتراكية ؟ انه يعنى عدم قدرة الملكية ذات الشكل الواحد على الصمود امام الظروف التى يفرضهـا الواقع العملى ، والممارسة الفعلية للشعوب ، حتى أن روسيا بعد أكثر من ٦٠ عاما من التطبيق الاشتراكى لا زالت تعترف عمليا بوجود الملكية الخاصة فى عوامل الانتـاج لديهـا(١) .

وفضلا عن ذلك الا يوحى هـذا الواقع المشاهد بأن الشكل المزدوج للملكية هو الشكل الذى يتفق وطبيعة الشعوب او بعبارة أدق الشكل الذى يتفق وفطرة الانسان ؟

لكن ذلك هو موضوع الفرع التالى .

الفرع الثالث ـ التنمية وفطرة الانسان فى تنظيم الاسلام للملكيـة :

يقوم التصور الاسلامى للانسان ، على أنه مادة وروح ، فله فى جسـده متعـة وحق ، وله فى روحه متعة وحق ، ومن عناصر التقويم الروحى الذى أريد للانسان « الفردية » ليكون لكل انسان احساسه الذاتى بالتكليف الذى ألقى على عموم الناس بعمارة الارض ، ولتكون مسئوليته الخاصة عن ذلك التكليف « **وكـل انسان ألزمنـاه طائره فى عنقه(٢)** » « **وكلهم آتيه يوم القيامة فردا** »(٣) وفى نفس الوقت الذى يكون فيه لكل انسان فرديته أو شخصيته المستقلة عن بنى جنسـه ، بحكم فطرته وطبيعة تكوينه ، تكون له شخصية متصلة ببنى جنسه ، بحكم انتمائه الى الهيئة الاجتماعية . « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد ، اذا اشـتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسـهر والحمى »(٤) .

---

(١) ذكر الرئيس أنور السادات أن السيد/خروشوف أسر اليه هو وعبد الناصر وعبد الحكيم عامر سنة ١٩٦٤ بسر هو نصيحته لهم بأن لا يطبقوا فى اشتراكيتهم الملكية العامة على البيوت والحرفيين عامة اذ أن ذلك سيكون مشكلة لا حـل لهـا . جريدة الاخبار ١٩٧٩/٨/١٩ ص ٥

(٢) سورة الاسراء الاية رقم ١٣

(٣) سورة مريم الاية رقم ٩٥

(٤) رواه الامام احمد فى المسند والامام مسلم فى صحيحه . انظر الكنز الثمين ص ٥٣٣ ، رقم ٣٤٥٤

وللانسان بكل من هاتين الشخصيتين حقوق وعليه واجبات ، وسعادة الانسان لا يمكن أن تكون الا بتنظيم حقوقه وواجباته فى ذاته وفى مجتمعه (١).

ومن مقومات الفردية فى نظر الاسلام اعطاء الانسان فرصة اثبات شخصيته بالعمل والطموح والنزوع الى الافضل والرغبة الدائمة فى الاحسن مهما وصلت اليه الشخصية من فضل ، يقول عمر بن عبد العزيز : « ان لى نفسا تواقة ، ما تاقت الى شىء فادركته الا طلبت ما فوقه ، وها أنذا انتظر الجنة » ويقول النبى صلى الله عليه وسلم « لن يشبع المؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة »(٢) .

واذا اعطى الفرد فرصة العمل ثم حرم من ثمار عمله فقد صودرت فيه فطرة الطموح . ولذلك كان لتمام فطرة الطموح هذه تقرير حق الفرد فى الاستيلاء على ناتج عمله ، فاذا كان الله تعالى ، قد جعل من خصائص النفس التعلق بحصيلة العمل ، فقد قضى بعدالة حصول الفرد على حصيلة أى عمل ينجزه فى الدنيا والاخرة « **من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها** »(٣) « **ولكل درجات مما عملوا** »(٤) « **وان ليس للانسان الا ما سعى** »(٥) .

فالحافز الفردى اذا « قانون نفسانى ذو خصائص ايجابية يؤدى بها المرء دوره فى عمارة الارض ، على أتم وجه »(٦) . ولكى يؤدى هذا القانون أثره الذى أراده الله تعالى له قرر الاسلام الملكية الفردية ، وأباح للفرد الاستيلاء على حصيلة عمله ، وتملكه ملكية فردية .

(١) ابراهيم دسوقى اباظة — الاقتصاد الاسلامى — مرجع سابق ، ص ٤٦

(٢) رواه الترمذى وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥٥

(٣) سورة فصلت الاية رقم ٤٦

(٤) سورة الانعام الاية رقم ١٣٢

(٥) سورة النجم الاية رقم ٣٩

(٦) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ص ٧٨

وبهـذا المعنى فان « الملكية الفردية أمر من مشيئة الله — وهى بهـذا المعنى أيضا ، ليست مجرد وضع اقتصادي يختاره أناس ويعرض عنه آخرون ، بل هى استجابة ضرورية لقـانون أو غريزة ، مجبولة على تحقيق ذاتها فى مجال صاحبهـا الواقعى الاقتصادى ، بما لهـا عليه من قوة الاغراء والتوجيه[١] .

لقـد قدر الله الحافز الفردى ليسوق به الانسان الى العمـارة ، وليجعله يساهم فى تحقيق التنمية بأوفر نصيب ، ويكون تقرير الملكية الفردية اذا تستلزمه طبيعة الانسان وفطرته ، « فهى منبثقـة من الملكية البشرية العـامة بدوافع فطرية عمرانية لتحقق اهدافا للجماعة لا تتحقق الا بالمجهود الفردى »[٢] .

ولكن ماذا عن شخصية الانسان المتصلة ببني جنسه ، بحـكم انتمائه الى الهيئـة الاجتماعية ؟

اذا كانت الملكية الفردية نتيجة لحافز يسوق الله به الفرد للمشاركة فى عمارة الارض ببذل عمـله على مورد انتاجى يبعث فيه الحياة بعد الموت — كمـا سبق أن بينـا — فما هو موقف الموارد التى لا تحتاج الى هـذا الجهـد من الفرد ؟

انها تكون ملكا لهـذا الفرد ، بالوصف الاخر من شخصيته التى قررناها فى صدر هـذا الفرع ، وهى شخصيته المتصلة ببنى جنسه بوصفه عضوا فى الهيئة الاجتماعية ، انهـا تكون مملوكة للجميع ، وتقوم الدولة النـائبة عـن الجماعة بتحقيق مقصود الله تعالى من خلق هـذه الموارد الجماعية ، وهـو تعمير الارض وتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ هى القادرة على ذلك ، أما جهود الفرد والتى فى حدودهـا يسمح له الاسلام بالاستيلاء على ناتج عمـلة ، فلن تقوى على عمارة الموارد العـامة بما يحقق أفضل وضع .

وهـكذا يتبين لنـا ان تنظـيم الاسـلام للملكية القـائم على اتسـاق الملكية الفردية مع الملكية العـامة ، فى نمط معين يتفق مع الفطرة ، بل توجبـه

(١) البهى الخولى — الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٨١

(٢) المرجع السابق ص ١٣٠

الفطرة التى فطر الله عليها بنى الانسان ، واننـا اذا اردنا أن نستخدم كل الامكانيات التى اتيحت لنـا فى تحقيق التنميـة الاقتصادية ، فلا بد من اعتماد شكل الملكية المزدوجة ، ذلك اننـا بينا أن الملكية الفردية ، بحكم فطرة الانسان هى الوحيدة القادرة على جعله يبذل جهودا ذات مواصفات معينـة ، لن يبذلها اذا حرم من تملك ناتج عمـله ، ومن ثم فان الملكية الخاصة تؤدى للجمـاعة وظائف لا يمكن تحقيقهـا بغير هـذا الطريق ، كذلك فان الملكية العامة تؤدى للجمـاعة وظائف معينـة لا يمكن ان تؤدى بغير هـذا الطريق ، واعتمـاد اى شكل غير الملكية المزدوجة يتعارض مع فطرة الله التى فطر عليها الانسان .

المطلب الثـانى

تنظـيم الاسلام للملكية وتحقيق التنميـة الاقتصـادية

تمهيـــد :

يعـترف التنظيم الاسـلامى للملكية بفطرة الانسـان ، فيقر الملكيـة الخاصة ، كمـا يعترف هـذا التنظيم بعجز الافراد عن ادارة مرافق معينة ، أو عدم تحقق الصـالح العام من وراء ادارتهم لهـا ، ومن ثم يقـيم الملكية العـامة . وهـكذا يقف تنظـيم الملكية فى الاسلام على ساقين من القطـاع العـام والخاص .

فلمـاذا اختار الاسلام هـذا التنظيم للملكية ؟

يرى الفكر الاسلامى أن السبب الجوهرى لهـذا الاختيار القـاضى، يربط ملكية بعض الاموال على بعض الافراد ، والبعض الاخـر على الجماعة أو الدولة هو اعتبار هذا التنظيم وسيلة انمائية وحافزاً من حوافز التنمية(١) .

فتنظيم الملكية فى الاسلام ، خاصة وعامة ، وما يتبع ذلك من حق الفـرد والجماعة فى الملكية الخاصة ، وواجبات كل من الافراد والدولة فى ادارة الاموال التى بأيديهم ، وطريق اكتسـاب الملكية الخاصة ، كلهـا اجـراءات تدور

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى : المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٧

— اسلاميا — فى حدود ذلك الإطار ، وهو اعتبار تنظيم الملكية فى الاسلام وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وبناء عليه فانه — وكما سنعرف — كلما كان القطاع أكثر قدرة على الاسهام فى تحقيق التنمية ، تمكن من ان يضم بين دفتيه قدرا اكبر من موارد المجتمع ، وكلما قلت كفاءته ، كان ذلك مدعاة لان يتقلص دوه نسبيا ، محافظة على القوى الدافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية . مع ملاحظة جوهرية هنا ، وهي ان الاسلام لا يسمح اطلاقا بالغاء واحد من شكلى الملكية ، فوجودهما معا هدف مقصود للاسلام فى ذاته ، حيث يحقق وجود كل شكل مصالح لا يمكن ان تتحقق بدونه ، حتى ان المجتمع الذى ينكر احد النوعين من الملكية لا يمكن ان يعد مجتمعا اسلاميا ، اذ ان ذلك يعنى انكار معلوم من الدين بالضرورة ، وهو الخروج عن دائرة الاسلام . وليس الاسلام فى ذلك بدعا من النظم ، فنوع الملكية كما بينا من قبل يحدد سمات النظام ويجعله اشتراكيا او راسماليا أو اسلاميا ، والمجتمع الذى ينكر الملكية العامة لا يمكن ان يكون اشتراكيا ، والذى ينكر الملكية الفردية لا يمكن ان يكون راسماليا ، فكذلك من ينكر احداهما لا يمكن ان يكون مسلما .

ومهمة هذا المطلب ان يبين لنا كيف ان تنظيم الملكية الخاصة والملكية العامة ، بالصورة التى جاءت عليها فى الاسلام يمثل اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الفروع الثلاثة التى يتضمنها وهى :

الفرع الاول : اكتساب الملكية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثانى : وجود الملكية العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث : نشر نطاق الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الاول — اكتساب الملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية :

الملكية اساسا — كما بينا — لله سبحانه وتعالى ، تفضل بها على عباده ، فوجدت ملكية البشر ، ومنها تفرعت الملكية العامة والملكية الخاصة ، فاذا وجد سبب مشروع تم اكتساب الملكية الخاصة ، فان لم يوجد كانت الملكية عامة .

وعلمنا ان الاسلام لا يعرف سببا لانشاء الملكية الفردية ابتداء الا العمل والجهد الــذى يبذله الفرد ، فيدخل به الحياة والنماء على مرفق او مورد تنقصيــه هذه الصفة ، ويتحقق بذلك اضــافة الى رأس مــال المجتمع ، والثروة المتاحة امام افــراده .

وبهذا يكون نشوء أية ملكية فردية فى ظل الاسلام مرتبطا لا محالة بزيادة فى ثروة المجتمع ورأس ماله ، وبالتالى دخله القومى ، فهناك تلازم لا ينفك بين نشوء الملكية الفرية ابتداء ، وتحقق عمارة على ظهر الارض ، ومن ثم مســاهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية . فكان تنظيم الاســلام للملكية الذى يقوم على مبدا الملكية المزدوجة ، ويجعل الملكية الخاصة تنبثق من ملكية البشر ، ببذل جهد بشرى ينقــل المورد الانتاجى من حالة الموات التى لا يســاهم فيها فى ثــروة المجتمع ، الى حالة الحياة التى يضــيف فيها هذا المورد الى الدخل القومى ، هذا التنظيم عندما لا يسمح بنشوء الملكية الفردية الا على هــذا الاساس انما يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية متلازما مع سيادة هذا التنظيم ، وان تحقيقها هو السبب الجوهرى الذى يكمن خلف الايمان بهذا التنظيم المتين .

ولقد كانت طريقة اكتساب الملكية الخاصة هذه هى اولى الوســائل التى سلكتها الدولة الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اى كان توزيع الملكيــة بين القطاع العام والقطاع الخاص واقامة التــوازن بينهما ، هو الوسيلة التى ســلكتها الدولة الاسلامية الاولى لتحقيق التنمية الاقتصــادية ، اســتغلالا للفكرة التى تربط بين نشوء الملكية الخاصة وتحقيق العمارة فى بقعة من البقاع . ولقد عرفت هذه الوسيلة باسم « احياء الموات » وما دلالة اللفظ على تحقيــق التنمية الاقتصــادية ببعيدة . لقد واجه المصطفى صلوات الله وسلامه عليــه وضعا كان تنظيم الملكية فيه مختلا لصالح الملكية العامة ، فكانت الموارد معطلة لعدم قــدرة الدولة على استغلال الموارد التى تمثنها الملكية العامة فى هذا الوقت وكان اظهرهــا واكثرها اثرا الارض ، فماذا فعل النبى صلى الله عليه وســلم ليحقق العمارة والتنمية ؟ انه عمد الى تشجيع بث الحياة فى الارض المــوات ، وادخالها حيز الارض المنتجــة التى تضيف الى الدخل القومى ، سالكا عــدة

طرق تصل كلها الى نهاية واحدة تتمثل فى جعل الملكية الفردية للارض مكافأة لكل من يدخلها حلبة الانتاج •

١ — واول هذه الطرق ، اصدار امر تنفيذى يقضى بحق كل انسان فى ملكية الارض الميتة التى يتمكن من احيائها فقال : من احيا ارضا ميتة فهى له وفى رواية اخرى « فهو احق بها »(١) والاحياء هو نقل الارض من حالة هى فيها غير منتجة بسبب من الاسباب الى حالة اخرى تكون فيها منتجة • وبهذا يجعل النبى صلى الله عليه وسلم العمل المنقذ للارض من الضياع ، والمحول لها الى مرفق منتج ، سببا فى تملكها ملكية خاصة ، مقررا بذلك ان تنظيم الملكية المخصوص فى الاسلام انما يهدف الى ان يكون وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية •

٢ — لم يكتف النبى صلى الله عليه وسلم بالملكية الخاصة فى الارض حافزا على التنمية وانما اضاف الى ذلك حافزا معنويا آخر ذا اثر كبير فى تحقيق التنمية عندما قال : « من احيا ارضا ميتة فله بذلك أجر »(٢) بعد ان تقرر أن من احيا ارضا ميتة فهى له وهو احق بها ، وبذلك يكون لمحى الارض فوق الملكية الخاصة لها ، اجر عند الله سبحانه وتعالى ، لقاء ما عبد الله تعالى ببذل المجهود فى تحقيق عمارة الارض ، وهذا شىء منطقى فى ظل النظرية الاسلامية التى تقوم على ان البشر خلقوا لعبادة الله تعالى بعمارة الارض ، ومن يعبد الله تعالى له اجره الاخروى الى جانب الاجر الدنيوى المتمثل فى ملكية الارض المحياة ، وملكية ما ينتج عنها من ثمرات •

ومن هذا الحديث ناخذ ان الاحياء وتحقق التنمية والعمارة هدف فى ذاته قبل ان يكون وسيلة للملكية ، وان الاسلام يستغل فطرة الانسان التى فطر عليها من حب التملك وحب الحصول على ناتج عمله ، فى تحقيق الهدف المقصود لذاته وهو التنمية الاقتصادية، بمعنى ان الاسلام لا يهتم بنشر الملكية الخاصة لذاتها ، وانما لانها الوسيلة التى بها يغرى الافراد على بذل الجهد لتحقيق التنمية •

(١) الكرمانى ، شرح صحيح البخارى ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٢ هـ ، جـ ١٠ ، ص ١٦٠
(٢) رواه النسائى واحمد فى مسنده •

ووجود الوعد بالاجــر الاخروى على أحياء الارض يجعل من المتصــور اســلاميا ان يوجد من يمارس عملية الاحياء عبادة وطلبا للاجر الأخــروى دون الأجــر الدنيــوى ، اى يتصور فى ظل النظرية الاســلامية ان يوجـــد من المسلمين من يمارس عملية الاحياء ، حتى اذا فرغ منها ، واصبحت الارض منتجة ، تبرع بها لغيره ، وانتقل يمارس عبادة الله تعالى وطلب الاجر منـــه بعمارة واحياء منطقة اخرى •

٣ ــ لا يكتفى عليه الصلاة والسلام بالدعوة النظرية الى احياء المــوات وحفز الهمم للقيام بها ، وانما يسلك مسلكا عمليا عندما يمارس اقطاع الارض لبعض من راى فيهم القدرة على عمارة الارض واحيائها • والجــديد فى هــذا الطريق انه يضع الفرد فى مواجهة عملية الاحياء مباشرة ، اى هو تكليف باحيــاء وليس مجرد دعوة اليه ، وسيحاسب الفرد على هذا التكليف بعــد ثلاث سنين ، هل قام خلالها باحياء الارض المقطعة له ام عجز عن ذلك فيعان او تعطى لمــن هو اقدر ، اى تنزع يد من اقطع ارضا اذا لم يحيها خلال ٣ سنين • فقــد روى علقمة بن وائل عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه ارضا بحضر موت وبعث معه معاوية ليقطعها اياه[١] واخرج ابو عبيد عن بلال بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطعه العقيق اجمع ، كما روى آن النبى صلى الله عليه وسلم اقطع فرات بن حيان ومجاعة بنمرارة ــ من اشراف بنى حنيفة ــ ارضا باليمامة[٣] •

فلماذا كان هذا الاقطاع مع ان اى مسلم لديه الاذن العام باحياء الارض وتملكها ؟ انه كان رغبة من النبى صلى الله عليه وسلم فى ان يضع الافراد الذين يرى فيهم القــدرة على تحقيق العمارة امام مســئولية محدودة ، يحاســبون عليها بعد فترة • ان الاقطاع هنا جهد ايجابى من الدولة تــذهب به لتحقيــق ما اوجب الله تعالى عليها من عمارة الارض ، الى مدى ابعد مما هو فى الاحياء ، فهى تترفق لتحقيق هذا الواجب باختيار ذوى المواهب فى التعمير ، فلا تنتظر ان يقدموا بانفسهم ، بل تختارهم كأنها تكرمهم وتعــرف لهم قيمة مواهبهــم ،

---

(١) رواه الترمذى وابن حبــان وصححاه •
(٢) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ رقم ٦٧٧
(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٩٧

مستغله بالصبع ما فيهم من طموح الى السعى والاختيار فطرة وغريزة ، فهو ضرب من التخفيف سلكت اليه الدولة مسلك التشريف .

٤ — ولا يقف الامر عند هذا ، بل ان الدولة فى الاسلام — وقد علمنا ان سبب الملكية هو الجهد الذى يدخل الحياة فى المرفق — تجعل حق الفرد فى هذه الملكية رهنا بمحافظته على صفة الحياة فى هذا المرفق ، اى استمرار وجود الصفة التى اوجدها فيها الفرد بجهده وسعيه ، فاذا زالت هذه الصفة ، زال حقه فيها . وهذا هو مدلول المخالفة للحديث الشريف : من احيا ارضا ميتة فهى له »(١) اذ مدلول المخالفة ان من زالت على يديه حياة الارض ، زالت ملكيته لها ورفعت يده عنها . وهذا هو ما يقرره الفقهاء المسلمون . يقول الكمال ابن الهمام يتفق المالكية وبعض الاحناف على انه اذا عادت الارض مواتا فقد زال سبب الملك وغدت مالا مباحا مرة أخرى(٢) . ويقول محمد باقر الصدر « لما كان هذا الحق فى نظر الاسلام يقوم على العمل الذى انفقه الفرد على الارض فهو يزول بطبيعة الحال اذا استهلكت الارض ذلك العمل وتطلبت المزيد من الجهد لمواصلة نشاطها وانتاجها ، فامتنع صاحب الارض عن عمرانها وأهملها حتى خربت ، والارض فى هذه الحالة تنقطع صلتها بالفرد الذى كان يمارسها لزوال المبرر الشرعى الذى كان يستمد منه حقه الخاص فيها ، وهو عمله المتجسد فى عمران الارض وحياتها(٣) .

وهكذا تثبت الملكية الفردية لمن يقوم ببذل الجهد المؤدى الى حياتها ، كما تسقط ملكية من لا يحافظ على ما احياه منها ، اى ان تنظيم وتشريع الملكية الخاصة انما هو رهن بتحقيق الانتاج منها ودوام عمارتها ، اى ان هدف وجود واستمرار الملكية الخاصة هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويكون بالتالى تنظيم الاسلام للملكية واحتوائه على نوع الملكية الخاصة « بسبب نشوئها هذا » متسقا مع مقتضيات الانتاج والتنمية وضرورات الارتقاء بهما ، اذ لا يملك احد

(١) رواه البخارى واحمد وابو داود وابن ماجة وابو نعيم وابو عبيد ص ٤١٣ من الاموال .

(٢) الهداية ، جـ ٤ ، ص ٩٩

(٣) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦

أن يعطل موردا انتاجيا بحجه الملكيه الخاصه ، وفى هـذا تعبئة لطاقات المجتمع الانتاجية وتوجيهها لمـا فيـه خير المجتمع •

الفرع الثانى — وجود الملكيـة العـامة وتحقيق التنميـة :

بينـا فى الفرع السابق أن تقرير الملكية الخاصـة داخل اطار تنظـيم الاسلام للملكية انمـا كان ليستخدمها الاسلام حافزا لتحقيق التنمية الاقتصادية مستغلا فى ذلك فطرة الانسان التى فطره الله عليها محبا للخـير ساعيا للحصول عليـه والاختصـاص به •

وفى نفس الوقت وبنفس الدرجة يأتى تقرير الاسـلام للملكية العامة داخل اطار تنظيمه للملكية ، أى ليستخدمها فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، لمـا بينـا من ان الانسان وقد فطر على الاحساس بشخصيته انفردية ، فانه قـد فطر أيضا على الاحساس بالانتمـاء الى بنى جنسه وتعاونه معهم ، ولوجود حاجات عـامة تنشأ عن هذا الاحساس الفطرى لدى الانسان ، اقتضى تنظيم الاسلام للملكية أن يحتوى على نوع الملكية العـامة •

هـذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تنفيـذ سياسة الاسلام تجاه استخدام الملكية الخاصـة عن طريق استغلال حـافز الطموح وحب التملك ، لا يتحقق الا اذا وجدت الى جانبهـا الملكية العامة • ذلك أن المزايـا التى بينا امكانيـة اجتناء المجتمع اياها ، من الملكية الفردية ، لا يمكن تحققهـا بدون وجود الملكية العـامة ، أى أن اتخـاذ الملكية الفردية شـكلا وحيـدا ، سيقضى على المزايا التى نحصل عليهـا منها فى ظل الملكية المزدوجة • فوجود الملكية المزدوجة ، يعنى وجود مالك ثان بجوار صاحب الملكية الخاصة ، يراقب قيـامه على عمارتهـا ، حتى اذا أهمل من أحيـا الارض أرضـه فخربت نزعت ملكيته عنهـا ، وعادت الى أصلهـا فقامت فوقها الملكية العـامة ، فوجود الملكية العـامة وصلاحيتها لان تحل محل الملكية الفردية ، اذا انقضى حـق صاحبهـا فيها ، هو الذى يدفع بالملكية الفردية ويستحثها على القيام بدورها ، والا فما الذى يدفع المهمل الى العنـاية بملكيته الخاصة اذا كان يأتيه من بعضها ما يكفيـه وزيادة ؟

غير أن دورها لا يقتصر على ذلك ، بل ان لهـا دورا ذاتيـا اكثر ايجابية وأهميـة ، يستمد من ضخامة الموارد التى جعلهـا الاسلام ميدانا للملكيـة العـامة ، فهى تضم جزءا كبيرا من الارض الزراعية الحيـة ، جميع الاراضى التى تضمها الدولة وليست بهـا حياة ، كل المعـادن والثروات الكامنة فى باطن الارض ، والتى تقوم عليها معظم الانشطة الانتاجية فى عالم اليوم .

هـذه الضخامة التى عليها الموارد التى تنضوى تحت لواء الملكية العامة ، توضح دورهـا الفعال فى مجال تحقيق التنميـة الاقتصادية ، ولقـد وكل الاسلام ادارة هـذه الموارد وملكيتها الى الجماعة ومن يمثلهـا ، هادفا الى تحقيق التنميـة الاقتصادية ذلك أن ما تتصف به هـذه الموارد من النفع العـام ، وامكانية سيطرتها على كل أنواع الانتاج فى المجتمع ، يجعل السيطرة الفردية عليهـا غير محققة لمصالح المجتمع ، ولهـذا كان وجودهـا فى اطـار الملكية العامة هو الكفيل بجعـل طاقاتهـا موجهـة لصـالح المجتمع وتحقيق التنميـة الاقتصادية . والفكر الاسـلامى لا يكتفى بهـذا الوضع الطبيعى الذى يفترض فيـه أن يجعل هـذه الملكية موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وانمـا يكلف ولى الامر بادارة هـذه الموارد بمـا يحقق أهداف العمـارة والتنمية ، كتكليف الفرد بادارة ما بيـده من موارد خاصة ، سواء بسواء .

ان الدولة مكلفـة بأن تبعث الحياة والنمـاء فى هذه الموارد التى تسيطر عليهـا سواء باحيائهـا بنفسها ، او بتمكين الافراد من احيائهـا ، ومراقبة تنفيذ ذلك ، يقول أبو يوسف « ولا أرى أن يترك ارضا لا ملك لاحد فيهـا ولا عمارة حتى يقطعهـا الامام ، فان ذلك أعمـر للبلاد واكثر للخراج »(١) .

فمهمة الدولة فى تلك الموارد ان تجـد السبيل المحقق لعمارتها ، وان هى قصرت فى ذلك ، فقـد عصت أمر ربهـا .

وهـكذا تقف الملكية العامة ، تؤدى دورا لا يمكن للملكية الخاصة ان تضطلع به ، وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقهـا الملكية الخاصـة ، ومن ثم يكون تنظيم الاسلام للملكية على أساس من ملكية عامة واخرى خاصة ، يحقق مزجا بين أداتين متساندتين ، بحيث أن غيـاب احداهما فضلا عن فقدان

---

(١) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٦٦

دورها ، مخل بالدور الذى تؤديه الاداة الاخرى ــ كما بينا ــ ويكون وجود الملكية العــامة محققا للتنمية الاقتصادية ، فى ظل الشكل المزدوج للملكية بأكثر مما تحققه هــذه الملكية فيما لو انفردت بالوجود •

الفرع الثالث ــ نشر نطاق الملكية الخاصة وتحقيق التنميــة :

بمــا أن الاسلام يرى فى الملكية الخاصة نوعا من الملكية يتفق مع الفطرة وميول البشر التى يجب أن يحسب حسابها فى اقامة نظام المجتمع « ويتفــق مع مصلحة الجمــاعة فى اغراء افرادهــا ببذل اقصى جهودهم ، لتحســين احوالهم وتنميــة اموالهم ، وفى ذلك صــلاح المجتمع وثراؤه »[1] ، فان منطق العقل والحكمة يقتضى ، ما يجعله الاسلام سياســة له ، الا وهو ان تتفرق الملكية الخاصة على القاعدة العريضة ، بحيث يكون مداها رقعــة الوطن بأسره ويكون افرادهــا هم أفراد المجتمع كله •

وتنفيذ هذه السياسة هو مسئولية الدولة ، التى اقام منهــا الاســلام حارسا ومشرفــا على استخــدام طاقات المجتمع المــادية والبشرية ، بحيث يتحقق من ذلك أقصى انتاج ممكن • ويكون ذلك بجعل الموارد كلهــا ، مادية أو بشرية فى حالة تشغيل ، لا يقف شىء منهــا خارج مضمار الانتاج •

ووسيلة الدولة فى الاسلام الى ذلك تتحقق باتباع توجيهين اثنين هما :

التوجيه الاول : يتعلق بمقدار الملكية الفردية التى يسمح بها للفرد •

التوجيه الثانى : يتعلق بتمكين كل قادر على العمل ، من العمل فى ظل الملكية الفردية •

بخصوص التوجيه الاول فان الاسلام لا يضع حدا أعلى لمقدار الملكية من الناحية القانونية ، « فلا ترى فى كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يدل على تقييد الملكية الفردية بحد تنتهى اليه فلا تتجاوزه ، بل اباح للنــاس أن يتملكوا ما وسعهم ان يتملكوا ، وان يمضوا فى تملكهم للاموال الى حيث يشاؤن ما دام ذلك فى غير ما حرم الله »[2] •

---

(١) الشيخ على الخفيف : الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجــع سابق ، ص ١١٩

(٢) المرجع السابق ص ١٦٩

وبرغم أن الاسلام لا يضع حدا أعلى للملكية الفردية من الناحية القانونية فانه يضع للملكية المقطعة بالذات تحديدا فى مقدارها يتخذ زاوية أخرى مختلفة عن التحديد القانونى ، هى زاوية تتعلق بدور هذه الملكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتى شرعت لتكون اداة لها . هذا الحد هو « قدرة الشخص على العمارة والاستغلال » فلا يبيح الفكر الاسلامى للفرد أن يتملك بهذا الطريق ما تعجز قدراته عن عمارته وابقائه فى حلبة الانتاج على الدوام . ذلك أن تجاوز الملكية الفردية لهذا الحد فيه عدوان على السبب الذى شرعت من أجله فى الاسلام ، وهو تحقيق التنمية الاقتصادية . فتملك الفرد لما لا يقدر على عمارته بوسيلة من الوسائل وبأكفأ الاساليب ، فيه افتيات على جهود التنمية فى المجتمع وتعطيل لموارد لا ينبغى أن تتعطل .

وتقوم الدولة بتنفيذ هذا التوجيه . ودليل هذا ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مع بلال بن الحارث وقوله له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أقطعك لتعمل ، لا لتحجز عن الناس فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقى »[1] .

هذا هو موقف الاسلام والدولة الاسلامية ممن يستحوز على موارد يعجز عن عمارتها ، لان الهدف من وضع الموارد تحت تصرف الفرد هو أن يعمل « اقطعك لتعمل » فان لم يكن قادرا على جعل هذه الموارد داخل مضمار الانتاج على الدوام فان الحل هو « خذ ما قدرت على عمارته » ولا يحل أن يستحوز على ما يعجز عن عمارته ، اذ لو كان يحل لما منعه عمر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه يكون تضييعا للمال ، ينهانا عنه الله ويكرهه لنا[2] .

وفضلا عن ذلك فان هذا الوضع يمثل « حمى » حرمه الاسلام عندما قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا حمى الا لله ورسوله »[3] اى ان الحمى لا يكون الا لمصلحة عامة ، ولا يكون لمصلحة خاصة أبدا .

---

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨
(٢) روى البخارى « ان الله يكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال» .
(٣) رواه أحمد فى مسنده والبخارى فى صحيحه وابو داود فى سننه : انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٩

وهــذا التوجيه يعطى دليلا على أن تنظيم الملكية فى الاسلام انما يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يقبل الاسلام تحـديدا لهـا بقـدر تنتهى عنده الا القدرة على العمارة وتحقيق التنمية .

أما التوجيه الثانى فانه يتمثل فى تكليف الدولة بأن تجعل تحت يد كل انســان ما يستخدم فيه قدرته على التعمير ، وذلك بأن تنتشر نطاق الملكيــة الفردية واسعا ، بشتى السبل ترغيبــا وترهيبــا ، حتى تقــيم بذلك الوضع الذى يطلبه الاسلام ، وتبتعــد عن الوضع الذى يخوف منه . والوضع الذى يطلبه هو أن يكون المال متداولا بين الناس جميعا ، والوضع الذى يخوف منه ، هو أن يكون المــال دولة بين الاغنياء خاصة ، فمهما كان سبب الاستحواز عليــه مشروعا ، فانه بوضعه الذى صار اليه يصبح غير مشروع ، « يقول الله تعالى معــللا قسمــة الفىء على وجــه خاص : « **كى لا يكون دولة بين الاغنيــاء منــكم** »[1] .

ومما تنبغى ملاحظته أن النص الكريم ما جاء بصورة النهى قائلا لا تجعلوا المــال دولة بين الاغنيــاء منكم ، كما أنه لم يجىء فى صــورة الامر قائلا : اجعلوا المــال متداولا بين الجميع ، فربمــا يؤول الامر بأنه للارشاد أو يؤول النهى بأنه للكراهة ، وانمــا جاء تحذيرا بصورة التعليل ليظهر أن الوضع فى ذاته هو المحظور وليس لآثاره فقط ، وهو ابلغ من مجــرد النهى وأقوى من مجــرد الامر[2] .

فاحتجاز المــال لدى البعض وحرمان الاكثرية منه أمر محرم فى الاسلام ونقيضه المتمثل فى نشر نطاق الملكية الخاصة أمر مقرر ومطلوب فى الاسلام .

ولكن ما السبيل الى تنفيذ هــذا التوجيــه ؟

هل تسلك الدولة الى ذلك السبيل نزع ملكيات الاغنياء وتوزيعهــا على الفقــراء ؟

(١) سورة الحشر الاية رقم ٧

(٢) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١٣١

ان الاسلام لو نصح بهـذا لمـا كان أسلوبا انمائيا دافعا لجهود التنمية بالقـدر المطلوب ، ومن ثم فلم « يحدث فى تاريخ الاسلام ان اخـذ مـال غنى بغير رضاه وأعطى لفقير مهما اشتدت الحاجة ، وبلغت الفـاقة »(١) حتى يقول النبى صلوات الله وسلامه عليـه : « لالقين الله تعالى من قبل ان اعطى أحدا مال أحد من غير طيب نفس منه »(٢) .

وانما يسلك الاسلام اسلوبا لا يقوم على توزيع ما بيـد الاغنيـاء على الفقراء حتى يستوى الجميع فى الفقر ، وانما يقوم على خلق رؤوس اموال انتاجية تملك للفقراء وتوقفهم فى صف الاغنياء ، حتى يستوى الجميع فى الغنى . وبهـذا السلوك يكون نشر نطاق الملكية الخاصة وسيلة لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، لا وسيلة لتبديد طاقات الامة كما يفعل من يوزع اموال الاغنياء على الفقراء .

ولكن من أين لنـا بهـذا الفهم ؟ وما دليلنـا الذى يسانده ؟ ان هـذا الفهـم مستقى من سلوك الدولة الاسلامية على عهد النبى صلوات الله وسلامه عليه والخلفـاء الراشدين من بعده . فلقـد واجه النبى صلوات الله وسلامه عليه ، وضعا اقتصاديا يتمثل فى تركز الثروة فى يد فئة من المسلمين هى الانصار ، دون بقية المسلمين الذين يكونون المجتمع الاسلامى الاول ، وهم المهاجرون ، وواجه الصحابة من بعـده وضعا اقتصاديا يتمثل فى ملكية بعض المسلمين أموالا ضخمة ، وثروات كبيرة ، تجاوزت ثراء غيرهم بمسافات بعيدة ، وبمقـادير كبيرة ... « ومن هؤلاء عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ، وعثمـان بن عفـان وغيرهم »(٣) .

فكيف واجه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكيف واجه الخلفـاء من بعد هـذه الاوضـاع ؟

---

(١) عبد الله كانون ، الملكية الفردية فى الاسـلام ، المؤتمـر الاول لمجمع البحوث ، مرجع سابق ص ١٨٦

(٢) رواه ابن حبان فى الصحيح عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، انظر الكنز ص ٤٥٨

(٣) الشيخ على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام ، مرجع سابق ص ١١٩

لقـد واجهوها بالسعى نحو ايجاد اموال جديدة ، وخلق مجـالات عمل اضافيـة يوجه اليهـا غير المالكين ليمتلكوا ، وتساعدهم الدولة بشتى الطرق القـانونة والمـادية .

فبخصوص تصرف الرسول صلى الله عليه وسلم ، علاجا لوضع انقسـام المجتمع الى فئة تتركز الثروة فى يدهـا (الانصار) لكنها فى حـدود قدرتهـا على العمارة ، وفئة لا تمتلك (المهاجرون) ، فانه سعى نحـو ايجـاد اموال جديدة تمثلت فيما أفاءه الله عليه من اموال بنى النضير ، نشريهـا نطـاق الملكية فى المجتمع . ولم يقم عليه الصلاة والسلام بتوزيع ما بأيدى الانصار على المسلمين جميعا ، وقد كان هـذا وضعا قائما منذ خمسة أعوام ، وما كان الانصار ليمانعوا فى ذلك ، بل لقـد سألوه ذلك فرغض عليه الصلاة والسلام ، فقـد روى البخـارى فى صحيحه عن ابى هريرة قال : قالت الانصار للنبى صلى الله عليه وسلم : اقسم بيننـا وبين اخواننا النخيل فقال صلوات الله وسلامه عليه : لا[1] .

ولو كان الاسلام يقر نزع ملكية الاغنياء التى هى فى حـدود قدرتهم على العمـارة علاجا للتفاوت ، لمـا أقر النبى صلوات اللـه وسلامه عليه هـذا التفاوت طيلة اعوام خمسة أو أكثر ، فى الوقت الذى لم يكن يجد فيـه أدنى معارضة لو فعل ، وكان ذلك سيكون بطيب نفس من الانصار ، أى أنه لا توجد عاقبة تخشى تتمثل فى سخط الاغنياء ، لكن الرسول صلوات الله عليه وسلامه لم يفعل ذلك ، لانه مشرع ، وحتى لا يكون ذلك طريقا يتبع من بعده ، وانمـا لجـأ صلوات الله وسلامه عليه الى الطريق التى يريد للمسلمين أن يتبعوها ، الا وهى ايجـاد مجالات جديدة وخلق رؤوس اموال انتاجية اضافية ، توجية طاقات النـاس للعمل المنتج ، وتشجيعهم على الانتاج لا الى التطلع الى ما فى ايدى الاغنياء حقـدا وحسدا وتبديدا للطاقات فى هـذا السبيل . وتلك هى سيرته العملية عليه الصلاة والسلام تتمثل فى :

١ — دعا الناس الى احياء الموات باحاديث اوردناها .

---

(١) صحيح البخـارى ، طبعة دار الشعب ج ٣ ص ١٣٦

والدعوة الى احياء الموات دعوة الى تعمير جديد واحياء أرض ميتة تنمو بها الثروة العامة ، ويحمل تشجيع الدولة للافراد على الملكية الخاصة واثارة حوافزها فى النفس ، فليس هو دعوة الى تثمير ما بايدى الناس من اموال ، بل دعوة الى استحداث ملكيات جديدة ، باستحداث عمارة جديدة . ولقد كان لدعوته كبير الاثر يدل على ذلك مارواه(1) اسمر بن مضرس اذ قال : « اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فقال : من سبق الى ما لم يسبق اليه احد فهو له قال اسمر : « فخرج الناس يتعادون يتخاطون » ، اى يتنافسون فى العدو ليخط كلا منهم نصيبه من الارض التى يسبق اليها.

٢ — يرفع يد المحتجر بعد ثلاث سنين عن المورد الانتاجى الذى لا يقوم بعمارته خلال هذه المدة حتى يتيح الفرصة امام يد اقدر على العمل والعمارة .

٣ — وهو من قبل ذلك ومن بعده يدعو صاحب الملكية ان يحافظ عليها فلا يبددها وينضم الى ركب الفقراء ، بل ان باع عقارا او رأس مال منتج فليكن هدفه من ذلك الحصول على افضل منه ، فان لم يفعل فقد نزع البركة من هذا المال ، لان البركة تتمثل فيما تدره الاموال الانتاجية من عائد ، فان حولها الى مال استهلاكى ضاع هذا العائد الدورى ، فكان هذا هو عدم البركة : يقول عليه الصلاة والسلام « من باع دارا أو عقارا فلم يجعل ثمنه فى مثله كان قمينا ان لا يبارك فيه » وفى رواية : « لا يبارك فى ثمن أرض او دار الا ان يجعل فى ارض او دار »(2) .

وعلى هذا الهدى النبوى سار الخلفاء الراشدون ، يدعون الناس الى العمل ويرشدونهم الى اعتقاد ملكيات جديدة ، باقطاعهم الارض ، ومساعدتهم على عمارتها ، والعمل فيها . يقول عمر بن الخطاب (ض) مرشدا المسلمين الذين ينالون اعطيات دورية من الدولة : « فلو انه اذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنما فجعله بسوادهم ، فاذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها ، فان بقى احد من ولده كان لهم شىء قد اعتقدوه(3) : فانظر الى طريقة

---

(1) رواه ابو داود انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٥٧ رقم ٣٧٣٦

(2) يحيى بن آدم ، الخراج ، مرجع سابق ص ٧٩ ، ورواه ايضا الامام احمد وابن ماجه .

(3) البلاذرى ، فتوح البلدان ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢

الادخار الذى يتحول مباشرة الى استثمار ، فيكون رأس مال ، فيضيف الى الدخل القومى ، ينشر نطاق الملكية الخاصة ، ويحقق التنمية الاقتصادية .

ويصدر عمر بن عبد العزيز أمرا تنفيذيا يقول فيه ، انظر من قبلك من أهل الذمة قد ضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل ارضه(١) .

وكان سيدنا عمر يستغل ارض الصوافى لحساب بيت المال مباشرة ؛ فلما كان سيدنا عثمان اقطعها اقطاع اجارة فزادت عائداتها من ٩ مليون درهم الى ٥٠ مليون درهم(٢) .

تلك هى سبيل الاسلام فى اقامة التوازن بين فئات المجتمع ، سبيل تنزع الى أن يكون لكل فرد فى المجتمع ملكية ، ولا تسلك لذلك طريقا تجرد فيه البعض لتعطى البعض الاخر ، وانما تحافظ على ملكية من يملك ، وتساعد من لا يملك على ان يمتلك ، بخلق الفرص الجديدة امامه ، واغرائه على ان يبذل جهده فى الاضافة الى رأس مال المجتمع « يامعشر الفقراء اعملوا فقد وضح الطريق ولا تكونوا عالة على المسلمين » .

لقد علمنا الاسلام انه لا يعترف بابتداء الملكية الا اذا كان مصدرها العمل، ولا يحميها اذا تخلى عنها عمل صاحبها ، مان عجز من اقطع الارض عن عمارتها ترفع يده عنها ليبحث لها عن يد قادرة او تبقى ملكية عامة . وفى هذا اصدق الدلالة على أن الاسلام انما ينشر نطاق الملكية الخاصة بخلق ملكيات جديدة وليس بتوزيع الثروات القائمة ؛ كما انه ابلغ دلالة على ان تنظيم الاسلام للملكية هو اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

---

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٢٥٨.

(٢) ابن رجب ، الاستخراج لاحكام الخراج ، المطبعة الاسلامية ، الحاج شكاره ، ط ١ سنة ١٣٣٤ هـ ، ص ٨

المطلب الثالث

استخدام ثمرات الملكية فى الفكر الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية

مما سبق تبين لنا ان تنظيم الاسلام للملكية يؤدى فعلا الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وانه تنظيم ملحوظ فى تصميمه ان تتحقق التنمية الاقتصادية فى ظله بمجرد الالتزام بهذا التنظيم ، اى انه فى جوهره خطة لتحقيق التنمية الاقتصادية . تبين لنا ذلك من :

١ ـ قيام التنظيم على جناحين من الملكية العامة والملكية الخاصة .

٢ ـ اعتبار العمل هو الوسيلة المؤدية لنشوء واكتساب المليكة الخاصة .

٣ ـ تحديد الملكية الخاصة بقدرة الفرد على العمارة .

٤ ـ ضرورة نشر قاعدة الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن .

غير ان طريقة الاسلام ونظامه فى استخدام ثمرات الملكية العامة والخاصة هى اوضح ما يظهر قدرة هذا التصميم ، بطريقته فى انفاق ثمرات الملكية ، على تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما هى هذه الطريقة .

سيتكفل هذا المطلب ببيان هذه الطريقة فى فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : استخدام ثمرات الملكية العامة .

الفرع الثانى : استخدام ثمرات الملكية الخاصة .

الفرع الثالث : جهاز تمويل التنمية فى الاسلام .

الفرع الاول ـ استخدام ثمرات الملكية العامة :

ان ثمرات الملكية العامة فى الاسلام تكون اهم الايرادات العامة التى تحصل عليها الدولة ، ويجمع الفقهاء على ان هذه الايرادات يجب أن تنفق فى مصالح المسلمين العامة ، ذلك ان « كل حق وجب صرفه فى مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال »[1] الذى يضم تلك الايرادات ، ولو تتبعنا مصالح المسلمين التى كانت توجه اليها النفقات العامة فى الدولة الاسلامية الاولى على

(١) الماوردى ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الحلبى ط ١ سنة ١٩٦٦ ، ص ٢١٣

يدى النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده لوجدنا أن أغلبها يوجه لتحقيق التنمية وعمارة البلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١] .

فما جعلت هذه الاموال تحت تصرف الدولة الا لتمكينها من القيام بواجب العمارة الذى يعنى تحقيق مصالح المسلمين ، اذ ان مصالح المسلمين ستتحقق بتحقيق رسالتهم على الارض ، ورسالتهم عليها هى عمارتها وعبادة الله تعالى بهذا الصنيع .

واذا كان الاسلام قد وضع فى يد الدولة ملكية الجماعة كنوع من الملكية العامة ، وهى تلك التى لا يجوز ان تملك ملكية خاصة فانه قد أوجب عليها أن تتخذ من الاجراءات ما يجعل تلك الموارد فى حالة تشغيل كامل حتى يتيسر للمسلمين الاستفادة منها ، ولما كانت هذه الملكية تضم اهم موارد المجتمع ممثلة فى جزء كبير من الارض الزراعية الى جانب الغابات والمناجم والمحاجر ومحال المعادن وما يقوم عليها من صناعات استخراجية وتحويلية ، فان الانفاق الحكومى او العام يجب ان يحقق جعل هذه الملكية فى حالة عطاء وانتاج ، ولا تكون كذلك مالم تتحقق التنمية الاقتصادية ، فثمرات الملكية العامة اذا مخصصة فى جانبها الاكبر لتحقيق التنمية الاقتصادية لانها هى مصلحة المسلمين الاولى . ويضع الاسلام ضمانا لتحقق ذلك ، عندما يجعل للافراد حق رقابة الدولة فى تصرفاتها فى ثمرات الملكية العامة ، ويحفزهم الى ممارسة هذه الرقابة بتقرير الشورى فى نظام الحكم من ناحية ، واشعارهم بان المال العام هو مالهم اولا وقبل كل شىء ، حتى ان الحس الاسلامى لدى ابى ذرو عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما لا يحب ان يوصف المال العام بانه مال الله ويطلب ان يستخدم الحكام والافراد تعبير مال المسلمين،حيث أن ذلك يشعرهم بحقهم فيه وضرورة مراقبة التصرفات التى تقوم بها الدولة نيابة عنهم ، فتجد أبا ذر (ض) يطلب من معاوية ان لا يستخدم تعبير مال الله قائلا له : مايحملك على ان تسمى مال المسلمين مال الله ، فيقول معاوية : يرحمك الله يا أبا ذر ، أو ليس المال مال الله ؟ فيقول له أبو ذر فلا تقله ويقول معاوية : سأقول مال

---

(١) د. يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ص ٢١٧ — ٣٠٧

المسلمين(١) ، فليس هناك جدال فى ان المال مال الله ، لكن ابا ذر يفضل الاستخدام الذى يوحى بحق كلفرد فى المال ، وفى رقابة انفاقه فى مصارفه الشرعية ، ويلمس نفس الحقيقة سيدنا عمر عندما يقول لعماله « لا يترخصن احدكم فى البرذعة او الحبل او القتب فان ذلك للمسلمين »(٢) .

ومن ثم يضع الاسلام ضمانا لاستخدام ثمرات الملكية العامة فى تحقيق التنمية الاقتصادية التى تمثل كما قلنا اهم مصالح المسلمين .

الفرع الثانى — استخدام ثمرات الملكية الخاصة :

ماذا عن استخدام ثمرات الملكية الخاصة ؟ ان ثمرات الملكية الخاصة طبقا للفكر الاسلامى موجهة لاشباع مصالح المسلمين مثل ثمرات الملكية العامة ولكنها بترتيب معين ، حيث يبدأ فيها بسد حاجة المالك لها فى حدود الشريعة التى لا تبيح التقتير وتحرم الاسراف ، وتفرض القوامة والاعتدال فى الانفاق ، وبعد ذلك ينفق ما فضل من ثمراتها فى سد مصالح بقية المسلمين ، وكلا المصلحتين (مصلحة المالك ومصلحة غيره) مصلحة للمسلمين حيث أن الاسلام يقيم وحدة عضوية وائتلافا دقيقا بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، حتى ليرى الناظر فى المصلحة العامةانها خاصة وفىالمصلحة الخاصة انهاعامة.فالجماعة يهمها امر الفرد واذا ضاع امرؤ وسط الجماعة فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله ، والفرد يهمه امر الجماعة ويسأل عنها امام الله « من لم يهتم بامر المسلمين فليس منهم » .

فاذا سد الفرد مصالحه وحاجاته من ثمرات ما يملك فيجب عليه ان يوجه الباقى لديه لسد حاجة مصالح المسلمين ، يقول النبى صلى الله عليه وسلم « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له .. قال أبو سعيد فذكر من اصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لا حق لاحد منا فى فضل » فهذا الهدى النبوى الكريم يوضح لنا

(١) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ١١٧ ، نقلا من تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٤٢٥

(٢) أبو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٨١ - رقم ٦٦٣

ان الفرد عليه ان يقوم بسد حاجاته من ثمرات ما يملــك وما يفيض عن ذلك فهو فضل ، ولا حق لاحد فى فضل ، اى لا حق للفرد فى الفضــل الذى يوجــد معه بعد ســد حاجاته الخاصة ، وانما الفضل مشــغول بحق الجماعة ، ويجب ان ينفق فى سد مصالحها •

وهنا نجد انفسنا فى حاجة الى تحديد مفهوم الانفاق ، ومفهوم مصلحــة المسلمين ، حتى نتبين كيف يوجب الاسلام انفاق الفضل فى مصالح المســلمين ، وكيف ان ذلك يحقق التنمية الاقتصادية •

معنى الانفــاق :

لقد لحق بهذا اللفظ فى الحس الاسلامى المتأخر معنى لا ينطبق عليــه ، لقد اصبح المتبادر الى الذهن عند اطلاق كلمة « انفاق فى سبيل الله » ان تمسك بالمــال وتوزعه على الفقير والمســكين وذى الحاجة ، وذلك وان كان يدخــل فى معنى الانفاق الا انه لا يعبر عن مفهوم الانفاق فى الاسلام عندما يوجب انفاق الفضل فى سبيل الله ، بل ان مقصود الاسلام من الانفاق هو ما يفهمه الاقتصادى عندما يتحــدث عن الانفــاق ، ان الانفــاق فى الاســلام يعــنى السلوك المدروس الذى يصــل بك الى توظيف الفضــل من مالك فى شــتى المجــالات أى استخدام الدخل فى الحصول على السلع الرأسمالية والاستهلاكية ، أى انفاق جزء من الدخل فى الحاجات الخاصة للاستهلاك وانفاق الجزء الاخــر فى شراء السلع الاستثمارية « الاستثمار » فليس انفاق الفضل فى الاسلام عملية تخلص من المــال ، وانما الانفاق فى الاسلام سلوك مدروس يصــل بك الى توظيف الفضل فى مجال من المجالات التى تسد حاجة من حاجات المسلمين •

اما مصلحةالمسلمين فانها تعنى كل ما يحقق الخير لهم ويسد حاجة مــن حاجاتهم العامة ، فانفاقك على تعليم ابنك مهنة الطب هو انفاق لسد حاجة عامة للمسلمين ، وبناء مصنع خاص ينتج سلعة مطلوبة للناس هو انفاق فى سد حاجة عامة للمسلمين ، يستوى مع تقديم المال للدولة لتنفقه فى سد حاجة الفقــراء والمحتاجين ، فكلاهما حاجة للمسلمين وكلاهما يجب سده بك ان ترصدك الفرصة وانتظارك بالمال حتى تتاح ، هو انفاق فى سبيل الجماعه اذ هــو مال معد للانفاق فى سبيل الله • وبوضوح مفهوم الانفاق فى سبيل الله وحاجة المسلمين ، تستطيع

ان نتعرف على مقصود المصطفى صلى الله عليه وسلم من وجوب انفاق الفضل. انه يعنى عدم حبس المال الزائد عن حاجة الشخص عن الانفاق فى مجال من المجالات المحققة لمصالح المسلمين بالمعنى الذى حددناه ، اى لا حق لاحد فى اكتناز الفضل وليس فى ادخاره ، فيجب اذا استخدام الفضل فى مجال من مجالات الاستثمار اذا كان ذلك يحقق مصلحة المسلمين ، او انفاقه فى تمويل الحرب وتجهيز الجيش ان كانت تلك هى مصلحة المسلمين ، او تقديمه للفقراء والمساكين ان كانت تلك هى مصلحة المسلمين ، فالظروف متغيرة وتحقق المصلحة رهن بتلك الظروف .

ومن ثم فان الممنوع فى الاسلام هو حبس الفضل واكتنازه ، والمطلوب هو انفاقه فى الاوجه السليمة اقتصاديا ، وقد يبنى انفرد بالفضل من ماله مصنعا فيكون قد انفق هذا الفضل كما لو قدمه للدولة لتنفقه على الفقراء ، وربما كان الوجة الاول اكثر تحقيقا للصالح العام فيكون هو المقدم تحقيقا للمصلحة .

ودليل راينا هذا فى مفهوم انفاق الفضل يمكن استشفافه من قوله تعالى : **« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم »**(١) فهذه الآية تتوعد على امساك الاموال وعدم انفاقها فى سبيل الله ، ومعنى ذلك وجوب انفاقها فى سبيل الله ، وهى تتفق تماما مع وجوب انفاق الفضل الزائد عن حاجة الانسان .

ولو لم يكن مفهوم انفاق الفضل هو ما حدده الباحث من انفاقه على مجالات الاستثمار او الاستهلاك سدا لحاجات المجتمع ، اى لو لم يكن مفهوم انفاق الفضل هو تحريم الاكتناز لا الادخار ، لتعارضت الاية الكريمة والحديث الشريف مع الواقع الاسلامى فى صدر الاسلام من ناحية ، ومع غيرها من الآيات والاحاديث من ناحية اخرى .

ذلك ان واقع الدولة الاسلامية شهد اغنياء كثيرين لم ينفقوا الفضل بمعنى تقديمه للفقراء والمساكين ، كما ان آيات القرآن تشهد بوجود أموال تنمو لدى

(١) سورة التوبة ، الاية رقم ٣٤

(٢) الجامع الصغير جـ ١ ص ١٧٩

الفرد حتى ليتركها بعد وفاته لتقسم بين ورثته ، مما دعا الى تشريع الميراث فى الاسلام ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما شرح لصحابته آية التوبة بخصوص الكنز قال لهم : «انما فرضت المواريث من اموال تبقى بعدكم» .

كل هذا يشهد بان انفاق الفضل فى الاسلام يعنى عدم اكتنازه وتوجيهه نحو شتى مجالات الاستثمار اذا لم تكن هناك ضرورة تقتضى توجيهه نحو اغاثة المحتاجين .

الفرع الثالث — جهاز تمويل التنمية فى الاسلام :

مما سبق نكون قد توصلنا الى اداة الاسلام المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهى الجهاز التمويلى للتنمية الذى يتمثل فى صورة « الفضل » من المال والذى لاحق للفرد فى اكتنازه بل يجب عليه أن يتلمس به مصالح الجماعة ليقوم بتحقيقها فى أى ميدان كانت تلك المصالح . ومن هنا فان الاسلام يستطيع بتوجيهاته هذه وتعليماته تلك أن يوفر التمويل اللازم لتحقيق التنمية وذلك بتعبئة الفائض الفعلى فى المجتمع وتوجيهه الى مجالات التنمية المتعددة ، فان كانت مصلحة المسلمين تتطلب توجيه الاموال الى ارساء قاعدة الصناعة الثقيلة فيجب على هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لبناء تلك الصناعات . وان كانت مصلحة المسلمين تتطلب استصلاح الاراضى لتحقيق الامن الغذائى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ان يتدفق مملوكا لاصحابه الى هذا المجال لتحقيق هذا الفرض الكفائى . واذا كانت مصلحة المسلمين تتطلب بناء المستشفيات أو الجامعات أو دور السكنى فعلى هذا الفضل « الفائض الاقتصادى » ، أن يتدفق الى تلك المجالات للقيام بهذه الفروض الكفائية ، ومصلحة الجماعة هى المرشد وحيثما وجدت مصلحة الجماعة وجب على الفضل أن يتجه الى ميدان تحقيقها . وبذلك تستقيم المفاهيم الاسلامية ويتفق مفهوم وجوب انفاق ما زاد عن حاجة الفرد مع ضرورات التنمية وتحققها والتى تتطلب ادخار الاموال وولوج مجالات الاستثمار المختلفة بها .

ومما سبق يتبين لنا أن الدخل القومى الناتج من الملكية الخاصة والملكية العامة يجب أن نوجهه جميعه الى ميدان الانفاق لينفق عن آخره فى سد

حاجات الاستهلاك فى الحدود التى قررها الاسلام عندما منع التقتير وحرم الاسراف وفرض القوامة فى الانفاق • ومن ثم يتحدد لنا حجم الاستهلاك عند المستوى الذى يقرره الاسلام • وما بقى من الدخل القومى يجب انفاقه أيضا فى سبيل الله والمصلحة العامة ، أى فى مجالات الاستثمار التى تتطلبها مصلحة المسلمين • وهكذا نرى أن تنظيم الملكية فى الاسلام يمكن باتباعه من تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو يكفل تشغيل كل موارد المجتمع ، كما يكفل تعبئة الفائض الاقتصادى فى المجتمع ، كما أنه يعطى كل فرد الفرصة بأن يستخدم صلاحياته وامكانياته التى أودعها الله تعالى فيه بأسلوب يتفق مع فطرته ويحقق مصلحته ومصلحة الجماعة •

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لبيان دور تنظيم الاسلام للملكية فى تحقيق التنمية الاقتصادية،وبعد تلك الرحلة التى طالت نوعا ما مع تنظيم الاسلام للملكية وأثره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، نستطيع ان نضع النتائج التالية كبعض ما توصل اليه هذا البحث من نتائج :

١ — ان اكبر شهادة على أن شكل الملكية المزدوج هو افضل شكل لها يحقق التنمية الاقتصادية ، هو اضطرار المجتمعات التى تؤمن بغيره من الاشكال للعودة اليه من الناحية الواقعية ، على أنها لا تستطيع ان تقيم توازنا بين النوعين من الملكية فيها •

٢ — ان فطرة الانسان تقوم على احساس الفرد بفرديته الى جانب احساسه بانتمائه الى بنى جنسه ، وهذان الاحساسان اقتضيا نوعى الملكية العامة والخاصة •

٣ — ان تقرير الملكية الفردية فى الاسلام اسلوب انمائى يستحث به الاسلام جهود الافراد ، مستغلا فيها حافز الطموح الذى هو من مقومات فردية الانسان السابقة •

٤ — ان طريقة اكتساب الملكية الفردية فى الاسلام تتزامن مع تحقيق التنمية الاقتصادية تزامنا لا انفكاك له بحيث يكون اكتساب الملكية الخاصة لاى من الاموال الانتاجية ، هو فى نفس الوقت مساهمة فى تحقيق التنمية . ذلك ان الاسلام لم يجعل لنشوئها ابتداء طريقا الا العمل الذى ينقل المورد الانتاجى من وضع لا يساهم فيه فى مضمار الانتاج ، الى وضع المساهمة فى ذلك .

٥ — وكما كان نشوء الملكية الفردية اسهاما فى التنمية فان دوامها وبقاءها يعنى دوام العطاء واستمرار الاسهام فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والا فقدت مبرر وجودها .

٦ — ان الدولة بما وضع الاسلام تحت يدها من موارد ، وبما اعطاها من حق الاشراف على القطاع الخاص ، مكلفة بأن تجعل كلا النوعين من الملكية فى حالة تشغيل كامل ، فهى مسئولة عن جعل الملكية العامة سواء فى صورة ملكية الجماعة ام ملكية الدولة فى حالة تشغيل بكل الوسائل المتاحة ، ومنها استخدام جهود الافراد عن طريق القيام بالتكليف الملقى على عاتق الدولة بنشر نطاق الملكية بين الافراد ، ووسيلة ذلك مساعدتهم على اعتقاد[1] الملكية العامة وجعل الملكية العامة خير محقق لآمالهم فى هذا السبيل .

٧ — ان ثمرات كل من الملكية العامة والملكية الخاصة تستخدم على السواء فى سد حاجات المجتمع الاسلامى ، وان اختلف ترتيب الحاجات التى يبدأ بها كل نوع من الملكية .

٨ — ان الفضل عن الحاجة ، يجب انفاقه فى سد حاجات المجتمع ، وان الانفاق المعنى فى الاسلام يقصد به — بعد سد حاجات الاستهلاك — الانفاق على سلع الاستثمار التى تبنى المجتمع وترفع مستواه ، وان المقصود اذن بانفاق الفضل الذى كلف الاسلام به المسلمين هو عدم الاكتناز المنهى عنه نهيا صريحا بنصوص القرآن الكريم .

(١) اعتقاد الشىء اقتناؤه ، المعجم الوسيط ، مرجع سابق ، مادة « عقد » جـ ٢ ص ٦١٤.

٩ — ان الفضل هـذا هو ما يعرف باسم « الفائض الاقتصادى » الفعلى ، وانه فى الاسلام يقوم بدور « جهاز تمويل التنمية » حيث يتوجه هـذا الفضل — مملوكا لاصحابه — الى كل ميدان يرى الافراد من خلال سياسة الدولة الموجهة أو الآمرة تبعا للظروف ، ضرورة توجهه اليه .

١٠ — ان تنظيم الاسلام للملكية اقدر وانسب انظمة الملكية لتحقيق التنمية الاقتصـادية .

نتـائج الفصـل

عقدنا هـذا الفصل لدراسة الخطوة الثانيـة التى يقدمهـا المنهج الاسلامى ضمن ما يقـدم من خطوات متعاقبة لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، ولقـد كانت الخطوة الاولى وضع المرتكزات المتعلقة بوجود المجتمع الاسلامى نفسه ، ممثلة فى حسم الصراع المذهبى على أرض الاسلام ، ثم بناء الانسان المسلم على قيم الاسلام . ثم تحقيق الاخوة والتكامل الاقتصادى بين المسلمين . وجاء تنظيم الاسلام للملكية ليمثل الخطوة الثانية فى هـذا المنهج على أساس أن الاسلام يقـيم من تنظيمه للملكية اداة لتحقيق التنميـة الاقتصادية ، فهـذا التنظيم للملكية اذا هو جـزء جوهرى من المنهج الاسـلامى لتحقيق التنميـة الاقتصـادية .

ونستطيع ان نلخص النتـائج التى تمخض هـذا الفصل عنها فيما يلى :

١ — انه اذا كانت الملكية وتنظيمها تحدد سمات كل نظام والقائمين بمسئوليات التنمية فيه ، فان النظام الاسلامى نظام مستقل لا يمت الى الاشتراكية ، ولا يقترب من الرأسمالية . ومن الخطأ البين وصفه بشىء من ذلك ، حيث أن له تنظيما للملكية يختلف كلية عن تنظيم كل من الرأسمالية والاشتراكية لهـا ، حيث تقوم هـذه الانظمـة على الملكية ذات الشـكل الواحد ، بينمـا يقوم الاسـلام على الملكية ذات الشكل المزدوج .

٢ — يضم الشكل المزدوج للملكية الاسلامية نوعين من الملكية هما : الملكيــة العامة والملكية الخاصة ، لكل منهما مفهوم يختلف عن مفهوم مثيلتهــا فى الانظمــة الوضعية ، يقصر وصف العــامة أو الخاصة المعروف اليــوم عن وصف نوع الملكية الاســلامية ، حيث يقــيم الاسلام تناسقا بين النوعين لا تنفك فيــه احداهمــا عن الأخرى ، ان نظرت من وجه رأيت الملكية الخاصة وان نظرت من الوجه الآخر رأيت الملكية العــامة ، فى نفس النمط المتناســق ٠

٣ — هــذا التنظيم المتناسق لم يجىء اعتباطا او لذاته ، وانمــا جاء ليكون أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تخلقت وتشكلت الملكية الخاصة لكى تكون فى نشوئهــا وطريقــة انفــاق ثمارها ، محققة للتنميــة الاقتصادية فى كل خطــوة من هــذه الخطــوات ٠ وكذلك كانت الملكية العــــامة ٠

٤ — يقرر الاسلام ان يبذل من بيدهم نوعى الملكية « الفضل » الذى يمثل « الفــائض الاقتصادى الفعلى » فى المجتمع ، بحيث يمثل جهــازا لتمويل التنميــة الاقتصادية ٠

٥ — تنظيم الاسلام للملكية بالصورة التى رأيناها ، يقطع بأنه جانب جوهرى ، من جوانب تحقيق التنمية الاقتصادية وأداة هــامة من ادوات تحقيقهــا ، وانه خطوة لا تقل اهمية فى المنهج الاسلامى عن الخطوة الاولى التى قامت على ارساء المرتكزات الثلاثة التى تناولها الفصل الاول ، وهــذه المرتكزات وهــذا التنظيم للملكية ينقلانا بصورة طبيعية الى الخطوة الثالثة فى منهج الاسلام الانمــائى ، تلك الخطوة التى تتمثل فى استراتيجية الاســلام للانتــاج ، وهى التى يحقق بهــا الاشباع المباشر لحاجات المواطنين تتويجا لمــا سبق فى الفصلين السابقين ، وتلك الاستراتيجية هى التى سنتناولها باذن الله وتوفيقه فى الفصل التالى ٠

الفصـــل الثـــالث

استراتيجيـــة الانتـــاج فى الاســـلام

تمهيـــد :

تمثل استراتيجية الانتاج الاسلامية ، الحلقــة الاخيرة فى المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فقــد بدأ بحسم الصراع المذهبى ، والصدع بامر الله تعالى بأنه « **ان الحكم الا لله ، امر أن لا تعبدوا الا اياه ، ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون** » ثم ثنى بتربيــة الفرد وبناء الانســـان على القيم التى تجعل منه ذلك الانسان الوسطى الصالح للبنـــاء والتعمير ، ثم دعا الى الاعتصام بحبل الله وتحقيق التكامل والتكافل بين المسلمين ، ليجعل منهم امة عظيمة القدر ، كبيرة الامكان ، ثم انتقل الى ميدان تنظيم الانتـــاج فبـــدأ بتنظيم الملكية على نحو يستجيب لفطرة الانسان ، فقرر اقـــامة تآلف متين ، وتوازن دقيق بين الملكية الخاصـــة والملكية العـــامة ، يعطى المجتمع فوائد كل منهما ويجنبه مساوىء الشكل الواحد للملكية ، فيجعل من هـــذا التنظيم أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية . وأخـــيرا ينتهى منهج التنميـــة الاسلامى الى وضع استراتيجية للانتاج ، وتحقيقه فعـــلا ، بالقدر الذى يحقق أعلى مستوى معيشى فى ظل الامكانيات المـــادية المتاحة وفى ظل قيم الاسلام . وتتمثل هـــذه الاستراتيجية فيمـــا يعرف اسلاميا باسم « حد الكفاية » لجميع المواطنين الذين يضمهم المجتمع ، تلك الاستراتيجية التى تستمد اساسهـــا من تشريع « الزكاة » ركن الاسلام الاجتماعى ، وعموده الاقتصادى ، الذى يقف على قدم المساواة مع الصلاة والصيام والحج والايمـــان باللـــه ورسوله ، الامر الذى يبين مدى أصالة وجوهرية هـــذه الاستراتيجية داخل البنـــاء الاسلامى ، وانهـــا فريضة واجبة الاتبـــاع اسلاميا ، اذ ان أية استراتيجية أخرى (حتى لو نجحت بمقاييس الفكر الاقتصادى الحديث) فرفعت متوسط الدخل الفردى الى الحد الذى يسود العالم المتقـــدم اليوم ، فانهـــا لا تحقق هـــدف الاسلام

من التنمية الاقتصادية ، الا وهو سد حاجة جميع المواطنين فعلا ، لا فى المتوسط . أى القضاء على الفقر نهائيا ، وهذا الهدف غير متحقق حتى فى أعلى البلاد دخلا ، وأكثرها تقدما ، اذ الفقر ما زال يعشش فى بعض انحاء الولايات المتحدة الامريكية بصورة يفزع لها ومنها كبار الاقتصاديين(١).

ان منهج تحقيق التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، تتصاعد مستوياته وتتجمع روافده ، حتى تنتهى الى المظهر النهائى لها ، والذى يتمثل فى البرنامج الذى يضعه الاسلام لتحقيق « حد الكفاية » ذلك المفهوم الاسلامى المحدد والمشتق من فريضة الزكاة ، ركن الاسلام الاجتماعى ، ومن فريضة التكافل العام ، ومن تنظيم الاسلام للملكية ، فكل هذه أدوات قد حشدها الاسلام فى برنامجه لتحقيق « حد الكفاية » ذلك البرنامج الذى أطلقنا على تنفيذه فى هذا المبحث عنوان « استراتيجية الانتاج فى الاسلام » تلك الاستراتيجية التى خصصنا لها هذا الفصل من هذا الباب الذى يدرس « منهج التنمية الاقتصادية فى الاسلام » وسيتكفل هذا الفصل اذا بتوضيح موقف الاسلام من الانتاج وممارسته . فلسفته الكامنة وراء القيام به . أهدافه ومكانته . يجيبنا ضمنا على الاسئلة التى يثيرها كل باحث فى الانتاج فى الفكر الاقتصادى ، فما هو الانتاج ؟ ولماذا يتم الانتاج ؟ ومن المسئول عن القيام به ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لمن ننتج ؟ ومن ناحية ثالثة وأخيرة ، ماذا ننتج ؟

وسيتم هذا البيان وذلك التوضيح فى مباحث الفصل الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : الانتاج ومكانته فى الاسلام .

المبحث الثانى : « حد الكفاية » استراتيجية انتاج فى الاسلام .

المبحث الثالث : استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملى للامة الاسلامية .

---

(١) هيلبرونر ، كيف نبنى المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، مرجع سابق ، ص ١٥ . ويقدر هيلبرونر نسبة زيادة الفقر فى امريكا بين سنتى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بـ ٦٪ عما قبلها .

المبحث الاول

الانتــاج ومكانتــه فى الاســلام

تمهيـــد :

يحتل الانتاج مكانة كبيرة فى حياة المسلم ، وفى نظرية الاسلام ، فهــو سلوك المسلم فى حياته الدنيــا ، التى وجد فيهــا ليعمرهــا بالعمــل ، ويعبد الله تعــالى بالانتاج ، فالانتــاج ومزاولته عبادة فى ذاته ، ووســيلة للقــيام بغيره من العبادات ، « لولا الخــبز ما صلينــا ولا عبدنا ربنا » وهو من قبل ذلك وسيلة لحمــاية المجتمع المسلم ورد العدوان عنه ، وهو من قبل ومن بعد ، تكليف من الله تعالى للفرد والمجتمع على السواء ، يزاوله الفرد وتقــوم به الدولة .

وفى هــذا المبحث سنتعرف على مكانة الانتــاج فى الاسلام ، واهميته ، ودور الدولة فى العملية الانتاجية ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التى يتكون منهــا وهى :

المطلب الاول : مفهــوم الانتاج فى الاسلام .

المطلب الثانى : أهمية الانتاج فى الاسلام .

المطلب الثالث : المسئولية عن الانتاج فى ظل الاسلام .

المطلب الاول

مفهــوم الانتــاج فى الاســـــلام

الفرع الاول — ايجاد المنفعــة المعتبرة ومفهوم الانتاج فى الاسلام :

يقول الامام على كرم الله وجهه لواليه على مصر فى كتاب تكليفه « استوص بالتجار وذوى الصــناعات وأوص بهم خيرا ، المقيم منهم والمضطرب بماله ، والمترفق ببدنه ، فانهم مواد المنافع وأسباب المرافق »[1] فهنــا تقــرير من الامام على بأن التجــار والصناع ، وهم من يزاولون العملية الانتاجية اساسا ،

(١) الامام على ، نهج البــلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ص ٩٩

الى جانب غيرهم من المنتجين انمـا تجب العناية بهم ورعاية شئونهم بسبب ما يسفر عنه نشاطهم من منافع للنـاس ، فالعمل الذى يمارسـه هؤلاء هو الانتـاج ، والذى يتمخض عنه هـذا العمل هو « المنافع » . وعليـه فـان الانتاج هو مزاولة النشاط الذى يؤدى الى ايجاد المنفعـة ، سواء تمثلت تلك المنفعـة فى صورة مادية من امثال ما يقـدمه الصناع من مواد طبيعية فى اشكال اكثر اشباعا لحاجات البشر ، أم تمثلت فى أمر معنوى مثل ما يقـدمه التجـار من منافع مكانية بنقل السلعة من مكان الى مكان ، أو منافع زمانية بنقل السـلعة من زمان الى زمان ، حيث يقول الامام على رضى الله عنه تكملة للنص السابق عن التجار والمنفعـة ، انهم « جلابها من المبـاعد والمطـارح »(١) وسـواء تمثلت المنفعـة فى خدمة يقدمها الانسان ببدنه أو بفكره وعقله ، يقول ابن تيمية « بذل منافع الابدان يجب عند الحاجة ، كما يجب عند الحاجـة تعليم العلم وافتاء النـاس ، واداء الشهادة ، والحكم بين الناس » ، فالانتاج اذا هو مزاولة العمل المؤدى الى ايجـاد منفعة ايا كان شكل المنفعـة . غير أنه ــ ككل مفهوم اسلامى ــ فان هـذه المنفعة كى يكون ايجادهـا وتيسيرهـا انتاجا ، لابد أن تكون معتبرة شرعا ، والا فان ممارسة ايجادها يعتبر تبديدا للموارد لا انتاجا ، فقيام التـاجر بنقل الخمر من مكان الى آخر لا يعتبر ايجادا لمنفعة مكانية ، وتخزينهـا لا يعـد منفعة زمانية ، وقيام الصانع بعصر العنب وتحويله خمرا ، لا يعد ايجادا لسلعة تشبع حاجة ، وتحقق نفعا ، لان كل هـذه المنافع المتصورة من هـذه الاعمال غير معتبرة فى الاسلام ، ومن ثم فايجادهـا سواء تمثلت فى سلعة مادية أم خدمة ، لا يعتبر انتاجا فى مفهوم الاسلام .

فما هو تعريف الانتاج اذا فى المفهوم الاسلامى ؟ انه يعنى : استخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الموارد المـادية التى أودعهـا الله تعالى فى الارض ، او استخدامها مجردة ، فى ايجاد منفعه معتبرة من الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فان تعريف الانتاج الذى يقـدمه الاقتصاد التقليدى والذى يعتبر الانتـاج هو « خلق المنفعـة » بصورة مطلقة ، تعريف لا يقره الفكر الاسلامى ، وانمـا يضيف اليه قيد اعتبار الشريعة الاسـلامية

(١) المرجع السابق ، جـ ٣ ص ٩٩

لهــذه المنفعة ، فان كانت كذلك كان ايجادهـــا انتاجا ، وان لم تكن كذلكلم يكن ايجادهـــا انتاجـــا ٠

ولكن لمـــاذا نشترط اعتبار الشريعة الاسلامية للمنفعة حتى يكون ايجادها انتاجا ؟ ان هـــذا القيد فى مفهوم الانتاج فى الاسلام ناشىء من وصف النشاط الانتـــاجى ، باعتباره عبادة الله سبحانه وتعالى ، والله تعالى لا يعبد بمعصية ، فاذا كان النشـــاط الذى يزاوله فـــرد من الافراد محرما فى الاســـلام فان ما ينشـــأ من هـــذا النشـــاط لا يكون انتاجا ، والحاصـــل منه غير متقوم فى الاسلام ٠ اذ ان « كل نشاط مادى أو دنيوى يباشره الانسان هـــو فى نظر الاسلام عبادة طالمـــا كان مشروعا ، وكان يتجه به الى اللهتعالى [1] : « ذلك أن الخلق لم يخلقوا الا للعبـــادة « **وما خلقت الجن والانس الا ليعبـــدون** »[2] فاذا كلفوا بنص آية أخرى « **هو انشاكم من الارض واستعمركم فيهـــا** »[3] بممارسة الانتاج طبقـــا لشروط الشريعة ، كانت هذه الممارسة عبادة الله تعالى من غير شك ، فضلا عن الاحاديث التى نصت مباشرة على أن العمل فى رعى الابل ونصب الخيام وبناء البيوت والسعى على العيـــال من أفضـــل أنواع العبادة[4] ٠ وانما كان العمل عبادة لانه تحقيق لمقصود الله تعـــالى من عباده ، ولانه يؤدى الى تمكين الانســـان من اقامة الصـــلاة ، يقول تعالى فى حديثـــه القدسى : « انما نزلنـــا المـــال لاقام الصلاة »[5] ومن هنـــا نفهـــم تساؤل مالك بن نبى « كيف أصلى وأنا جائع » ٠

ولقـــد رؤى الامام محمد الباقر يتصبب عرقا من جهد العمل فقيل له يرحمك الله ، أرأيت لو جاء أجلك وانت على هـــذه الحال ؟ فقال : يكون قـــد

---

(١) د٠ محمد شوقى الفنجـــرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٥

(٢) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦ (٣) سورة هود ، الاية رقم ٦١

(٤) انظر المطلب الثانى من المبحث ٢ من الفصل الاول من الباب الثانى ٠

(٥) رواه أحمـــد والطبرانى ٠

جاءنى وأنا فى طاعة من طاعات الله(١) ، ويقول سيدنا عمر (ض) ما من موضع يأتينى فيه الموت أحب الى من موطن أتسوق فيه لاهلى ، أبيع وأشترى(٢) ، فكل هذه الممارسات والتى تنتهى بايجاد منفعة فى شكل سلعة أو خدمة هي عبادة لله تعالى ، أو بعبارة اخرى هى انتاج فى المفهوم الاســلامى . فكيف لا يكون اعتبار الشريعة للمنفعة جزءا من مفهوم الانتاج فى الاسلام ؟

الفرع الثانى ــ عبادة الله تعالى بالانتاج واثرهــا فيه :

ان اشتراط اعتبــار المنفعة من قبل الشريعة الاسلامية كى يكون ايجــاد المنفعة انتاجا يلقى بظلاله على سلوك المسلم ازاء العملية الانتاجية ، ويجعل شعوره وسلوكه هو شعور وسلوك من يعبد الله تعالى ، ويختلف بالتــالى عن شعور وسلوك غير المسلم ، وممارسة الانتاج فى ظل هــذا الشعور يترتب عليها ما يلى :

١ ــ يشعر المسلم باحترام عميق للموارد التى يزاول بهــا الانتــاج ، ينبع هــذا الاحترام من شعوره بأن هــذه الموارد قد خلقت لتؤدى مهمــة فى هــذه الدنيــا ، وان خلقهــا لم يكن عبثا ، ومن ثم فهى جديرة بالاحترام ، وان لا تبدد فيمــا لا يفيــد ، وان يستفاد من كل ذرة منهــا فى عمارة الارض وسد حاجات البشر ، قياما بواجب العبادة . وكلما اتقن الانسان دوره فى العملية الانتاجية ، وكلما رفع من كفاءته ، وكلما طور فى أسلوبه الى الافضل ، كلما كان أكثر عبادة للــه تعالى .

يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « من قتل عصفورا عبثا عج الى الله يوم القيامة يقول : يا رب ان فلانا قتلني عبثا ولم يقتلنى منفعة »(٣) فالقتل منفعة أو عبثــا لا يفترقان لدى العصفور ، ولكن موارد الثروة مهمــا بلغت من قلة الشأن لا يصح ان تبدد فيمــا لا يفيــد ، أو تكون موضعا للعبث بها ، احتراما لهــا ناشــئا من مخلوقيتها لله سبحانه وتعالى .

---

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤

(٢) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ج ٢

(٣) رواه النسائى وابن حبان فى صحيحه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥ رقم ٣٨٥٢

٢ — وهــذا يضفى على مفهوم الانتــاج فى الاسلام اضافة جــديدة تتلخص فى ان يحافظ الفرد على موارد الثروة اثناء قيامه بالعملية الانتاجية ، وان يستخدمها بالاسلوب الذى يحقق اعلى انتاجية ممكنة ، فمن يستخرج من رطل القطن مترا من نسيج معين مثــلا يكون أكثر عبادة لله تعالى ممن يستخرج منه نصف متر من نفس النسيج ، لان الثــانى قد بدد جــزءا من الموارد التى خلقهــا الله تعالى ليتحقق بهــا هدف معين ، لا ليساء استخدامها .

٣ — قيــام المنتج بتعهــد المرافق بالصيانة والتحسين ، فذلك ضرب من احترام النعمة ، او هو اثر احترامهــا وتقديرها وشكر المنعم بها ، ويقابل ذلك ان اهمالهــا ضرب من الجهل بهــا ، وبأثرهــا فى مقومات الامة ، وهو لا يفضى الى انقطاع منفعتهــا فحسب ، بل يجر الى ضعف الامة وذهاب الدولة .

الفرع الثالث — جانبا الانتــاج — الاجتماعى والفنى — فى الاسلام :

لا ينتهى تحديدنا لمفهوم الانتاج فى الاسلام قبل أن نتبين الجانب الذى يختلف فيه الاسلام عن غيره من المذاهب الاقتصادية،اذ المعلوم أن هناك جانبين للانتــاج جانب اجتماعى وجانب تكنيكى فنى ، أما الجانب الاخير فهو لا يختلف من مجتمع لاخــر لتعلقه وخضوعه للقوانين العملية التى لا تختلف من بلد الى بلد بينمــا جانب الانتاج الاجتماعى هو الذى يختلف باختلاف المذهب الذى يعتنقه المجتمع(١) .

وبخصوص الجانب الاول من الانتاج فان المذهب الاسلامى يقف منه موقفا واضحا حيث يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بخصوصه « أنتم أعلم بشئون دنياكم » ويكتفى الاسلام بأن يطلب بذل الجهــد والمثابرة لاكتشاف القوانين التى تخضع لهــا العمليــات الفنية للانتــاج من أجــل تطبيقهــا والاستفادة منهــا آمرا أن يؤخــذ كل شىء بقــانون تثميره الخاص الذى تنقــاد به غلته ، وتبلغ عليه أقصى ما يقــدر لها من مضاعفة الكمية وتحسين النوع « **قد جعل الله لكل شىء قدرا** »(٢) أى نظما وسننا تنظم علاقتــه بكل

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق ص ٤٥ — ٤٦

(٢) سورة الطــلاق ، الاية رقم ٣

ما فى الكون ، من أخذه بسننه أقبلت عليه السنة — ولا بد — بما لها من اخلاف الرزق ومكنون الثروة ، ولقد بلغ من اطراد ذلك أن جعله الله قانونا منقادا لكل من عمل به واستغله بحقه ، مؤمنا بالله أو غير مؤمن « **من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون** »(١)وفى نفس السورة « **وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون** »(٢) وقد ذكر المفسرون من معانى الظلم فى الآية الكريمة « الشرك بالله » ووجهوا المعنى الى أن الله — جل شأنه — لا يخلف سننه مع من يصلحون بها دنياهم ، ولو كانوا أهل شرك • وواضح ان هذا التأويل يفسر لنا انقياد سنن الطبيعة لاهل الغرب على ما هم فيه من اثم وبعد من الله(٣) •

فقوانين الانتاج الفنية يوجهنا الاسلام الى البحث عنها ويطالبنا باستخدامها عند اكتشافها • وما أوضح التكليف بذلك فى الحديث الشريف المذكور « انتم أعلم بشئون دنياكم » وما ابلغ التوجيه الى اخذ كل شىء بقانون استثماره الذى ينقاد به فى التمثيل الذى ضربه المصطفى صلوات الله عليه اذ يقول: « بينما رجل راكب على بقرة التفتت اليه فقالت : لم اخلق لهذا خلقت للحراثة »(٤) فقول البقرة هذا هو مقول سنن الله تعالى ، التى تحظر ان يستعمل الشىء فى غير ما خلق له ، وليس بمقول اللسان • فهو توجيه بليغ الى اخذ كل بشىء بقانونه الذى تنقاد به غلته ، وتبلغ عليه اقصى مايقدر لها من مضاعفة الكم ، وتحسين النوع •

اما الجانب الاقتصادى والذى يختلف من مجتمع لاخر تبعا للمذهب الاقتصادى الذى يعتنقه المجتمع ، فان الاسلام ينظمه من ألفه الى يائه ، حيث

---

(١) ، (٢) سورة هود ، الايتان رقم ١٥ ، ١١٧

(٣) البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه عن ابى هريرة ، طبعة دار الشعب ، ج ٣ ص ٢٣٦

يحدد اهدافه ، ويحدد علاقة المنتج بما ينتجه وعلاقة الدولة بالانتاج ودورها فيه الى آخر ما سنقف عليه فى هـذا الفصل بمشيئة الله تعالى .

وهكذا نصل الى تحديد مفهوم الانتاج فى الاسلام تحديدا واضحا لننطلـق منه الى بقية اجزاء دراسة الانتاج فى الاسلام .

المطلب الثانى

اهمية الانتاج فى الاسـلام

الفرع الاول — الانتاج ومكانته بين انواع العبـادة :

يقول النبى صـلوات الله وسـلامه عليه « العبادة عشرة اجزاء تسعة منها فى طلب الحلال »(١) وطلب الحلال هو السعى فى مناكب الارض التماسـا للرزق من خباياها بزراعة ارضها واستخراج معادنها وتداول خيراتها . اى اسـتخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الطبيعة التى سخرها الله له من اجل ايجاد المنافع التى تشبع حاجاته . أى طلب الحلال هو الانتاج زراعيـا كان او صناعيا او فى قطاع الخدمات .

هذا الانتاج — كما بينا فى المطلب السابق وفى غير موضع — عبادة من اجل العبادات ، ويبين لنا حديث هذا الفرع ان الانتاج يمثل من بين العبادات التى خلق الانسـان ليقوم بها على الارض ، يمثل ٩٠٪ تسعين جزءا من المـائة جزء ، فلقد خلق الانسان ليعبد الله تعالى لا لشىء آخر ، وطـريقة العبادة لا يحددها غير الله فى الاسـلام ، فهو الذى يبين لعبده كيف يعبـده ، بواسطة رسوله صلوات الله وسلامه عليه المبلغ عنه ، ولا يملك المسلم ان يبتكر من نفسه عبادة يعبد بها ربه ، وابتكاره فى هذا الصـدد مردود وغير مقبول ، فلا يعبد ربنـا سبحانه وتعالى الا بما بين وبلغ عنه رسوله . وها هو ذا عليه الصلاة والسلام يبلغنا بان ١٠٪ من عبادة الانسان لربه تتمثل فى الصلاة والصـيام والزكـاة

(١) أورده أبو عبد الله الوصابى ، انظر كتابه ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ط ١ عام ١٣٥٤ هـ ص ٢٩

والحج ، و ٩٠٪ من عبادة الانسان لربه تمثلها مزاولة الانتاج على هدى الاسلام وتطبيق منهجه فيه •

الفرع الثانى — الانتاج وبناء الدولة :

لم يعط الاسلام للانتاج تلك المكانة اعتباطا وانما اعطاه اياها لما له من اثر فى حياة الامة وبناء المجتمع والدولة • فبدون قيام الجماعة بالانتاج على افضل الاحوال لن يكون لها وجود حقيقى ، بل لعله لن يقوم لها كيان من الاساس ، وان قام لم يلبث ان ينهار • يقول الامام على كرم الله وجهه : « من طلب الخراج بدون عمارة اخرب البلاد ، واهلك العباد ، ولم يستقم امره الا قليلا »(١) •

ولاثر الانتاج هذا جعل الاسلام انتاج كل ما تحتاج اليه الجماعة الاسلامية فرض كفاية على كل انسان قادر على الوفاء بشىء من ذلك ، وفرض الكفاية فى الاسلام اهم وممارسته افضل من ممارسة فرض العين • يقول امام الحرمين والنووى وجماعة من العلماء ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين لان فرض العين كالصلاة والصيام اذا تركه اثم وحده واذا فعله أسقط الاثم عن نفسه لا غير ، وفرض الكفاية اذا ترك اثم كل المكلفين من المسلمين ، فاذا فعله احد ، اسقط الاثم عن نفسه وعن جميع المسلمين وقام فيه مقام المسلمين اجمع فلاشك فى رجحانه » (٢) •

والقيام بكل ما تحتاج اليه حياة الجماعة على هذا فرض كفاية على كل قادر من الافراد والدولة ايضا ، فاذا عجز الافراد عن مشروع معين او عن القيام بالانتاج فى مجال معين فان المشروع او ذلك المجال يصبح فرض عين على الدولة تلتزم بالقيام به »(٣) •

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ٩٦

(٢) الوصابى ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مرجع سابق ، ص ٩ ، ١٠

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق، ص ١٤٠

وهذا الاهتمام بالانتاج ينبع من مبدأ اسـلامى هو ضرورة اسـتقلال الجماعة الاسلامية بانتاج كل المواد الضرورية صناعية كانت ام زراعية بحيث لا تحتاج لغيرها فى مادة ضرورية ، اى بحيث تحقق درجة من الاكتفاء الذاتى فى المجالات الاساسية ، بحيث يكون هذا مصـدرا من مصـادر قوتها يجنبها الاعتماد على الدول الاخرى ، واثر ذلك على بنائها ودرجة صلابتها • (١)

وهذا يعيد الى ذاكرتنا اهمية المرتكز الثالث من مرتكزات المنهج الاسلامى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، الا وهو ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى بين اقاليم الاسلام ، وهو اذ يذكرنا بذلك ينقلنا الى الفرع التالى الخاص بدور الانتـاج فى تحقيق استقلال الدولة الاسلامية •

الفرع الثالث ـ الانتاج وتحقيق الاستقلال :

اذا كان للانتاج دوره الاساسى فى بناء الدولة واسـتقامة امرها ، فان دوره فى تحقيق استقلالها وحفظ كيانها الدولى لا يقل عن ذلك اهمية • وينبع هـذا الدور للانتاج فى الاسـلام من مبدأ وضع الامة الاسـلامية فى التاريخ كشـاهدة على غيرها من الامم « **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شـهداء على الناس ويكون الرسـول عليكم شهيـدا** »(٢) • ويوجب هذا الوضـع ان تكون الدولة الاسلامية مستقلة فى جميع شئونها لا سـلطان لاجنبى عليها ، ولا يكون ذلك ممكنا اذا كانت عالة على غيرها فى انتاج ما تحتاج اليه ، بل لقد مر بنا ان الاستقلال الاقتصادى جوهر الاستقلال السياسى • ولا يمكن لامة تابعة اقتصـاديا ان تكون حرة فى سياستها ابدا • ومن ثم فالتبعية الاقتصادية تتعارض مع وضع الامة الاسـلامية فى مقام الشاهد على الامم •

ان وجود التبعية الاقتصادية ينفى عن الدولة صفة الاسـلام حيث أن الاسلام يمنح اتباعية الشخصية الذاتية التى تميزهم ويابى عليهم ان يعيشوا

(١) د• راشد البراوى ، التفسير القرآنى للتاريخ ، دار النهضة العربية ، ط ١ عام ١٩٧٣ ، ص ٢٢ « بتصرف » •
(٢) سورة البقرة ، الاية ١٤٣.

ذيولا لغيرهم من الامم ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه « لا يكن احدكم امعه »(١) افتراه يكره للفرد التبعية وينهاه عنها ويرضى ذلك للدولة والمجتمع ؟ اللهم لا .

ان المسلمين هم ذروة سنام المجتمع العالمى ، فهم الشهداء على الناس فكيف يسلم الشاهد زمام قيادته لغيره ويسلس له قياد التبعية .

ومن هذا المنطلق كانت التبعية الاقتصادية التى ينتجها اهمال الدولة للانتاج ، مناقضة لجوهر قيام الدولة الاسلامية برسالتها ، دون ان تكرهها ضرورات الحياة على غض الطرف والتهاون امام الاعتداء على مقدسات الاسلام ، كما هو حال الدول المسماة بالاسلامية اليوم .

لقد مر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسوق يوما ، فوجد اغلب من فيه من غير العرب فجمع الصحابة وانكر عليهم هذا الوضع فقالوا : لقد اغنانا الله تعالى عن السوق بما فتح علينا . فقال رضى الله عنه : « والله لئن فعلتم ليحتجن رجالكم الى رجالهم ونساؤكم الى نسائهم » وهذا يعنى ان احتياج المسلم الى انتاج غير المسلم واحتياج المسلمة الى انتاج غير المسلمة أمر مخوف يحذر من وقوعه عبقرى الاسلام ومهندس بناء الدول عمر بن الخطاب .

وعدم الاحتياج الذى يطلبه عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يكون الا بممارسة المسلم والمسلمة لعمليات الانتاج بما يحقق اكتفاء المجتمع ومن ثم استقلاله الاقتصادى حتى يتحقق له الاستقلال السياسي ، اى حتى يتحقق له وصف الاسلام ؛ فليس بمجتمع مسلم من يتبع غيره فى شئون الفكر او السياسة او الاقتصاد .

وبهذا يتضح لنا جوهرية دعوة الاسلام الى ممارسة الانتاج ، وفرض ذلك على كل قادر عليه طوال حياته ، ومدى وجوب تنفيذ اوامر الاسلام الصريحة

---

(٢) رواه البخارى ومسلم .

فى ذلك عندما ما يقول الله تعـالى« فامشوا فى مناكبهـا وكلوا من رزقه »(١) ، « فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله »(٢) وعندما يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه « التمسـوا الرزق فى خبايا الارض »(٣) اى اطلبـوه من مخابىء الارض ، اطرافها وجنباتها ؛ سـهولها ووديانها ، جبالها واغوارها ، بحارها وانهارها ، واجعلوها تكشف عما تكنه من ثـروات وامكانيات وارزاق قدرها فيها خالقها وجعلها « سـواء للسائلين »(٤) .

المطلب الثالث

المسئولية عن الانتاج فى ظل الاسـلام

الفرع الاول ــ اطراف المسئولية عن الانتاج :

علمنا من المطلب الاسبق ان الانتاج فى الاسلام يعنى استخدام القدرات التى اودعها الله تعالى فى الانسان فى معالجة الموارد المـادية التى اودعهـا الله تعالى الارض ، من اجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية .

وعليه فان الذى يمارس الانتاج هو من يتوفر لديه عنصران جـوهريان فى الانتاج هما : القدرات الانسانية والموارد المادية .فاذا توفرت تلك العناصر لدى جهة كانت مسئولة عن الانتاج والقيام به فى الاسلام .

وهناك جهتان تتوفر لديهما تلك العناصر طبقا لتنظيم الملكية فى الاسلام : الجهة الاولى الافراد بصفاتهم الفردية وبما يمتلكون من موارد المجتمع التى ربطت بذواتهم تحت اسم « الملكية الفردية » . والجهة الثانية هى الدولة بما تضم من موارد مادية قرر الاسلام عدم تملكها ملكية خاصـة ، واوجب ان تربط بجماعة المسـلمين او بدولتهم تحت اسم « الملكية العامة » ،وبما تضـم من كفاءات

---

(١) سورة الملك ، الاية رقم ١٥
(٢) سورة الجمعة ، الاية رقم ١٠
(٣) الوصابى ، مرجع سابق ، ص ١٧ عن عائشة رضى الله عنها .
(٤) سورة السجدة ، الاية رقم ١٠

بشرية تتمثل فى اعضائها الذين ينتخبون من بين المسلمين ، وتجب طاعتهم ديانة ماداموا يطيعون الله ورسوله ، اى ينفذون الشريعة الاسلامية .

وهكذا يكون توزيع الملكية فى الاسلام الى عامة وخاصة ، قاضيا بضرورة وجود دولة أو سلطه معينة تأخذ على عاتقها مهمة اقامة النظام الاسلامى باستخدام الطاقات العامة التى وكلت ادارتها اليها .

فوجود الدولة اذا امر ضرورى ، اذ الرجوع الى قوانين مفروضة يسلمها الجميع وينقادون لاحكامها امر واجب ، اذا خلا منه مجتمع لم يستقم امره[١].

والاسلام يفرض اقامة هذه السلطة ويكل اليها مهمة كبرى فى مجال الانتاج وغيره من المجالات التى يجمعها هدف عام يتمثل فى « اقامة العدل » « **ليقوم الناس بالقسط** »[٢] وقد طلبها النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمكة فقال : « **رب ادخلنى مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا** »[٣] اى اجعل لى سلطة أنصر بها دينك وأقيم بها شريعتك [٤] . وقد اقامها عليه السلام بعد الهجرة ، وامر المسلمين باقامتها من بعده ، وان يحافظوا على انضوائهم جميعا تحت جناحها « عليكم بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية »[٥] واجمع الصحابه من بعده على اقامتها خلافة عنه « حراسة الدين وسياسة الدنيا به » [٦] .

وبهذا يثبت لنا ان المجتمع الاسلامى يتكون وجوبا من طرفين مسئولين هما : الافراد من ناحية ، والدولة الحاكمة من ناحية اخرى ، وتحت يد كل

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧٠
(٢) سورة الحديد ، الاية رقم ٢٥
(٣) سورة الاسراء ، الاية رقم ٨٠
(٤) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، جـ ٣ ص ١٥٩
(٥) رواه احمد وابو داود والنسائى والحاكم ، الكنز مرجع سابق ، ص ٥٢٠
(٦) ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ١٧١

طرف طاقات عليه ان يستخدمها فى الانتاج ، وهو مسئول عن ذلك « كلكم (افراد ودولة) راع وكلكم مسئول عن رعيته »(١) .

واذا كان موقف الدولة من النشاط الاقتصادى يتحدد بنوع التنظيم الذى يقدمه المذهب الذى يعتنقه المجتمع للملكية فيجعلها دولة متدخلة فى جميع اوجه الانتاج ، والافراد يعملون لديها ، وذلك عندما تكون « الملكية العامة » هى الشكل الوحيد ، ويجعلها تقف موقف الحياد من النشاط الاقتصادى عندما تكون الملكية الفردية هى الشكل الوحيد ، فانه عندما يتخذ تنظيم الملكية فى المجتمع شكل الملكية المزدوجة — كما هو الحال فى ظل الاسلام — فان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يتحدد بحجم الملكية العامة التى وكلت مهمة ادارتها اليها(٢) .

ومن ثم يكون شكل الملكية فى المجتمع هو المحدد لدرجة تدخل ومسئولية الدولة عن النشاط الاقتصادى فيجعل منها المنتج الوحيد او الحارس المراقب أو المتدخل النشط .

ومن هذا يتبين لنا ان المسئول عن الانتاج فى الانظمة الرأسمالية هم الافراد اساسا ، وان المسئول عنه فى الانظمة الاشتراكية هو الدولة اساسا ، وان المسئولية عن الانتاج فى الانظمة الاسلامية(٣) موزعة بين الافراد والدولة .

وفى الفرعين التاليين نتناول مسئولية الافراد ثم مسئولية الدولة عن الانتاج فى الاسلام .

---

(١) رواه احمد والبخارى ومسلم وابو داود والترمذى ، الكنز ٦ ص ٤٠٢

(٢) للدولة حق التدخل الى مدى أوسع من ذلك بحكم مالها من حق الاشراف على استخدام الافراد لملكياتهم .

(٣) للاسلام مذهب اقتصادى واحد غير أنه يمكن أن يضم تطبيق هذا المذهب العديد من النظم ، أنظر فى ذلك د. شوقى الفنجرى ، المدخل الى الاقتصاد الاسلامى ، مرجع سابق .

الفرع الثانى — مسئولية الافراد عن الانتاج :

يقول النبى صلوات الله وسلامه عليه « لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن اربع خصال :

١ — عن عمره ، فيم افناه ؟
٢ — وعن شبابه ، فيم أبلاه ؟
٣ — وعن ماله ، من اين اكتسبه ؟ وفيم انفقه ؟
٤ — وعن علمه ، ماذا عمل فيه ؟ (١)

ولنمعن النظر فى هذا الحديث الشريف .. ما الذى يسأل الفرد عنه امام ربه سبحانه ؟ .

انه يسأل عن الامكانيات والطاقات التى اتيحت له — مادية وبشرية — كى يمارس بها عملا يقدم منفعة ، اى عملا منتجا ، اى انه يسأل عن مدى استخدام الامكانيات البشرية (ممثلة فى الطاقة البدنية « العمر والشباب » والطاقة الذهنية « العلم ») والامكانيات المادية التى جعلت تحت يده ، (ممثلة فى المال ، من اين اكتسبه وفيم انفقه ؟) .

وليس اكتساب المال وانفاقه الا الانتاج والاستهلاك .. وهما يتطلبان استخدام النوعين من الطاقات والامكانيات .

ولنمعن النظر فى الحديث مرة اخرى ، هل هناك عوامل للانتاج غير العوامل التى اشار اليها الحديث الشريف ؟ اللهم لا . فقد تضمن العنصرين المعروفين له « رأس المال والعمل » . ولقد جعل الفرد مسئولا عن استخدام العنصرين ، ومن ثم فهو مسئول عن القيام بالانتاج . وهنا تظهر لنا دقة الحديث وشموله ، وصدق المصطفى صلى الله عليه وسلم مع واقع الاسلام عندما قال : العبادة عشرة اجزاء تسعة منها فى طلب الحلال » (٢) اى فى ممارسة الانتاج .

---

(١) رواه البزار والطبرانى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ رقم ٣٠٥٠ .
(٢) ابو عبد الله الوصابى ، مرجع سابق ، ص ٢٩

وكل فرد فى ممارسته للانتاج يكون جـزءا من الهيكل العام للانتاج فى المجتمع ، وله تأثير عليه بالسلب والايجاب ،ويرشده النبى صلى الله عليه وسلم الى ضرورة ان تكون مساهمته فى ذلك ايجابية ، وليست سلبية ، حتى لا ينهدم بجزء من البناء الاسلامى فيقول : انت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتين من قبلك. فـاذا قام كل فرد بمسئوليته تلك ، فان عوامل الانتاج المتوفرة لدى القطاع الخاص ، ستكون فى حالة تشغيل كامل ، وتحقق مهمتها فى سد حاجة اصحابها ثم حاجات المجتمع ، وكلا الحاجتين حاجة للمجتمع فى الاسلام « **ولتسـألن عما كنتم تعملون** »(١) .

هـذه هى مسئولية كل فرد بصفته الشخصية عن الانتـاج والقيام به ، غير ان مسئوليته لا تقف عنـدها ، اذ هو بصفته فردا من مجموع أفراد المجتمع تقع عليه مسئولية اخرى بوصفه هـذا ، فبوصف الافراد اعضـاء فى جمـاعة ، يكون كل فرد منهم مسئولا من خـلال الجماعة وما نقيمه من تنظيمات عن سلوك غيره من الافراد فى ميدان الانتاج ، طبقـا لمهمة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الثابت بصريح القرآن . وطبقا لمفهوم المخالفة لقوله تعالى « **تلك أمة قد خلت لهـا ما كسبت ولكم ما كسبتم ، ولا تسألون عما كانوا يعملون** »(٢) . فمفهوم المخالفة لعـدم مساءلة الجيل عن عمل الجيل الذى سبقه يفيـد مساءلته عن فعـل نفسه ، أى أن كل جيل من الامة مسئول مسئولية تضامنية عما يعمل ، وذلك هو مفهوم قول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم اعلاها وبعضهم اسـفلها ، فكان الذين فى اسفلها اذا استقوا من المـاء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو انا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فرقنا ، فان تركوهم وما ارادوا هلكوا جميعا ، وان اخذوا على ايديهم نجوا ونجوا جميعا »(٣) .

---

(١) سورة البقـرة ، الاية رقم ٢٩

(٢) سورة البقرة ، الاية رقم ١٣٤ والاية رقم ١٤١

(٣) رواه البخارى ومسلم عن النعمان بن بشـير (ض) انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ رقم ٣٤٤٧

فتلك مسئولية الجماعة عن افرادها ، وهى تنشأ بسبب تأثير الجـزء على الكل ، والفرد على الجماعة ، وتسرى على جميع التصرفات الفـردية فى الاقتصاد والانتاج وفى الاخلاق والاداب وفى السياسة والحكم ، وغير ذلك من مجـالات •

ومن ثم يلقى الاسلام على الفرد مسئولية مزدوجة عن الانتـاج . فهو مسئول عن استخدام طاقاته وممتلكاته البشرية والمـادية من ناحية ، ومسئول عن اسـتخدام غيره من الافراد لمـا لديه من طاقات ، وما يملك من امكانيات • وجزء كبير من المسئولية الاخيرة تتمثل فى رقابة الافراد لا للغير المتمثل فى الافراد الاخرين ، وانمـا للغير المتمثل فى الدولة نفسها ، فالافراد بوصفهم أعضـاء الجماعة مسئولون عن سلوك الدولة الانتاجى ، وتدخلها المباشر وغير المبـاشر فى الانتاج ، ذلك الذى سنتحدث عنه فى الفرع التالى •

الفرع الثالث ـ مسئولية الدولة عن الانتـاج :

الدولة فى الاسلام مسئولة عن الانتاج مسئولية مضاعفة ، فهى مسئولة عن قيادة النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وتوجيهه الوجهة التى تحقق العمـارة والتنمية ، اذ يجتمع فى يدهـا معظم ثروات المجتمع الحاكمة والمسيطرة ، تلك الثروات التى منع الاسلام من دخولها تحت السيطرة الفردية ، واهمها الثروات المعدنية ، وما يقوم عليها من نشاط استخراجى ، الى جانب غيرهـا من الاموال التى تكون تحت يد الدولة مملوكة لهـا أو لجماعة المسلمين : الامر الذى يتيح لهـا أن تقيم قطاعا عاما قادرا على قيادة النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهى مسئولة أيضا عن قيـام الافراد بواجباتهم على أكمل وجـه •

فالصورة الاولى من مسئولية الدولة عن الانتاج ، تتمثل فى مسئوليتها عن القيـام به بصورة مباشرة ، أى تدخلهـا بوصفها منتجا يأخذ على عاتقـه مهمة ممارسة الانتاج ، فى معظم واهم قطاعات الاقتصاد القومى •

وعن طريق هذه الصورة تتمكن من مباشرة الصورة الثانية من مسئوليتها عن الانتـاج ، وذلك بتدخلهـا غير المباشر فيه باستخدام حقها فى الاشراف على ممارسة القطاع الخاص للانتاج ، ومراقبتهـا لاستخدام موارد وطاقات المجتمع التى وضعها المذهب الاقتصادى الاسـلامى تحت تصرف الافراد ، اذ هى — أولا وقبل كل شىء — موارد وطاقات الجماعة .

وبهذه القدرة التى تمتلكها الدولة فى الاسلام من السيطرة على القطاعات الحاكمة بطريق مباشر ، والسيطرة عن طريقهـا على بقية فروع النشـاط الاقتصادى بطريق غير مباشر ؛ فان مسئولية الانتاج والقيام به ؛ وبالتـالى مسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية قد القيت فى الجزء الاكبر منهـا على عاتق الدولة . حتى ليمكن أن نقول — صادقين — ان الدولة تقوم باستخدام الامكانيات المتاحة للقطاع الخاص فى تحقيق التنميـة الاقتصادية ، كما نقول — صادقين أيضـا — أن الدولة تسلك الى تحقيق التنمية الاقتصادية ، طريق نشر الملكية الخاصة على أوسع نطاق ممكن كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية[1] .

ومن هـذا المنطلق فان تحقق التنمية الاقتصادية أو عدم تحققها ، رهن بقيام الدولة بدورهـا الانتاجى على أفضل وجه ، يقول الامام الغـزالى « ان عمارة الارض وخرابهـا من الملوك »[2] كما يقول ، ان خراب الارض من شيئين ، احدهمـا عجز الملك ، والثانى جوره »[3] فالتخلف الاقتصادى اذا رزئت به أمة من الامم ، فانمـا هو راجع الى سلوك الدولة وعجزهـا عن القيـام بدورهـا فى الانتاج من ناحية ، وعدم تحقيقهـا العدل بين النـاس ، اذ جوهر العدل بينهم هو ان يصل الى كل فرد منهم نصيبه العـادل من الثروة القوميـة، وهى لن تستطيع أن تحقق ذلك الا اذا قامت بمهمتها الانتاجية على أفضـل وجه ، بل ان تلك المهمـة — تحقيق العدل بين النـاس — هى المبرر الاساسى

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل السابق .

(٢) الغزالى ، التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ط ١ سنة ١٩٦٨ ، ص ٤٤

(٣) المرجع السابق ص ٥٤

لاعطاء الدولة هــذا الدور الهام فى ميدان الانتاج كى توفر « حد الكفاية » لجميع المواطنين ، والذى سنرى أنه « استراتيجية الاسلام الانتاجية » •

ضابط التـدخل الحـكومى :

برغم ما عليه دور الدولة الاسلامية فى ميدان الانتاج من ســعة ، وما له من أهميــة ، وما يمثل من قدرة فانه ليس مطلقا ، ولا يمكن أن يكون طاغيا ، فهو أولا مراقب من قبل الافراد كما بينــا فى الفرع السابق ، وهو ثانيــا مقيد بحدود الشريعة الاسلامية التى قررت الملكية الخاصة وأوجبت احترامها ، بل كلفت الدولة أن تعمــل على نشر نطاقهــا اوسع انتشــار ممكن ، كى تتيح الفرصة امامهــا للقيام بدورها كأداة مثالية لتحقيق التنميــة الاقتصادية •

وعليه فان الدولة لا تملك الغــاء القطاع الخاص لتكون المنتج الوحيــد ، واهميــة دورهــا ليس فى قدرة القطاع العام فحسب وانما فى قدرة القطاع الخاص كذلك ، ووجود الملكية المزدوجة توزيع للمسئولية على القطاعين ، والاسلام يعطى كل فريق حق الاشراف على الفريق الثانى ، حتى يتعاون نوعا الملكية معا ، فتتحقق التنمية بجهود كل من الدولة والقطاع الخاص •

نتــائج البحــث

عقدنا هــذا المبحث كمدخل الى دراسة الانتاج واستراتيجية الاســلام فيه ، ولقد اعطانا هــذا المبحث النتائج التاليــة :

١ — ان للانتــاج فى الاسلام مفهوما يختلف — الى حد ما — عن المفهــوم الاقتصادى القــائم بيننا اليوم ، بسبب الاعتبارات الاسلامية التى تراعى فى كل سلوك اسلامى ، وان هــذا المفهوم يتمثل فى ان الانتــاج يعنى ، ايجــاد المنفعة فى صورة معتبرة اسلاميا •

نشاط المسلم فى عبادة ربه ، تلك المهمــة الاساسية والوحيدة التى خلق
٢ — ان الانتــاج يحتل مكانا بارزا فى سلوك المسلم ، حيث يمثل ٩٠٪ من
من اجلهــا الانســان •

٣ — ان الانتاج هو وسيلة الدولة لبناء وجودها ، وأداتهـا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى فالسياسى ، وبالتالى تمكين الامة الاسلامية من الاضطلاع بدورها في التاريخ وهو الشهادة على الامم •

٤ — ان تنظيم الاسلام للملكية يلقى بعبء القيـام بالانتـاج على كل من الفرد والدولة ، ويجعل لكل منهما مسئولية عن الانتاج بطريق مباشر يتمثل فى ضرورة مزاولتـه للانتاج ، وبطريق غير مباشر ، برقابته ومسئوليته عن حسن استخدام الطرف الاخر للموارد والطاقات التى تحت يده •

٥ — ان الله تعالى سائل يوم القيامة كل فرد عن سلوكه فى العملية الانتاجية ، عندما يسأله عن تصرفه فى عوامل الانتاج التى وضعت تحت يده بشرية كانت أم طبيعية ، ولن تزول قـدماه حتى يفرغ من المساءلة عن ذلك ، الامر الذى يجعل القيام بالانتـاج من أخطر المسئوليات التى ألقيت على عاتق كل فرد سواء مارس دوره من خلال القطـاع الخاص أم مارسه من خـلال القطاع العـام •

٦ — ان تحقق التنمية أو فشلهـا يرجع فى جوهره الى فشل الدولة او نجاحهـا فى القيـام بمهمتها ، فى الانتـاج المباشر والتدخل غير المباشر •

٧ — التدخل الحكومى لا يقلل من دور القطاع الخاص ، بل ان احـدى صوره تتمثل فى تشجيع القطاع الخاص ، بنشر نطاق الملكية الفردية على أوسع مدى ممكن ، فالمحافظة على الشـكل المزدوج للملكية شرط جوهرى ان تخلف فقـد المجتمع وصف الاسلام •

المبحث الثانى

« حد الكفاية » استراتيجية انتاج فى الاسلام

تمهيد :

سيجيب هذا المبحث ـ باذن الله تعالى ـ على سؤال هام من الاسئلة التى قلنا ان الاجابة عليها تمثل فلسفة الاسلام الانتاجية ، وهذا السؤال هو : لمن ننتج ؟

ونحن اذا سألنا الرأسمالية هذا السؤال فانها تقول انها تنتج للمستهلك الذى تنصبه فى فلسفتها سيدا للسوق ، يتحكم فى تحديد ما ينتج من السلع والخدمات وما لا ينتج . فان سألناها : كيف يتم له ذلك ؟ اجابت : عن طريق استخدام قدراته الشرائية ، أى عن طريق الطلب الذى يرفع السعر ، فتزيد أرباح المنتجين ، فيحفزهم ذلك الى انتاج السلعة المطلوبة . فان سألناها : اذا كان المستهلك لا يملك القوة الشرائية ، فهل له أن يشارك فى توجيه الانتاج بحيث يتم جزء منه لمصلحته ؟ اجابت : كلا ، ان رغبات هذا الفرد لم تصل الى مستوى الطلب ، حيث تنقصها القدرة الشرائية التى تجعل من الرغبة طلبا يلقى الاحترام ، ويتم الانتاج من أجله . فان سألناها اخيرا ، وماذا يفعل هذا المستهلك ؟ أجابت : لا دخل لنا به ، فنحن ننتج للسوق ، وهو خارج عن دائرته . والنتيجة النهائية لهذا الحوار تتلخص فى ان الانتاج الرأسمالى يتم لمصلحة من يملك القوة الشرائية ، لا لكل مستهلك أو بتعبير آخر « الحاجة فى الرأسمالية ليست مبررا كافيا لان يحصل صاحبها على جزء من الانتاج »[1]

فما هى اجابة الاسلام على تساؤلنا السابق ؟ اى لمن ننتج ؟

يقول الفكر الاسلامى : اننا ننتج لسد حاجة جميع المواطنين من السلع والخدمات الضرورية أولا ، ثم الحاجية ثانيا ثم الكمالية اخيرا ، واننا لا نكتفى بالملكية والعمل ، أو العمل وحده مبررا للتوزيع ، بل الى جانبهما تقف حاجة

(١) يوسف ابراهيم ، النفقات العامة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣

الشخص مبررا كافيـا ، لان يحصل صاحبها على جزء من الانتـاج القومى ، فى حدود ما يحقق له مستوى كريم من العيش ، يطلق عليه فى الفكر الاسلامى « حـد الكفـاية » .

وبناء عليه فان حاجة المواطنـين ، سواء وجدت ما يدعمهـا من القوة الشرائية أم لم تجـد ، هى التى توجه الانتـاج ، وتحدد مسالكه ، حتى ولو لم تمتلك التعبير النقـدى داخل السوق ، وان الفكر الاسلامى يقيم من التنظيمات ويضع من التشريعات ، ما يجعل ذلك حقيقة واقعة ، ويحيل هـذه الفلسفة الى واقع منظور . وذلك من خـلال تنظيمه للملكية ، وتشريعـه للزكاة ، اللذان يتبلوران معـا فى تحقيق « حد الكفاية » والذى يقيم الفكر الاسلامى منـه « استراتيجية انتـاج اسلامية » هى الحلقـة الاخيرة فى المنهج الاسلامى لتحقيق التنميـة الاقتصادية .

وهـذا المبحث سيتكفل بتقديم التأصـيل النظرى لهـذه الاستراتيجية حيث يحدد لنـا مفهوم حـد الكفاية ، ثم عناصر الاستراتيجية التى تبنى عليه ، ثم الاسانيد المذهبيـة التى بنيت عليهـا هذه الاستراتيجية ، وذلك من خـلال المطالب الثلاثة الاتيـة :

المطلب الاول : مفهـوم حد الكفاية فى الاسلام .

المطلب الثانى : عناصر استراتيجية « حد الكفاية » .

المطلب الثالث : الاسانيد المذهبية لاستراتيجية « حد الكفاية » .

المطلب الاول

مفهـوم حـد الكفـاية فى الاسـلام

تمهيـد :

لقـد شغل مفهوم حـد الكفاية حيزا من الفكر الاسـلامى لم يشغـله موضوع آخر ، فما من فقيه او مفسر ، وما من مطبق للشريعة من الحكام الا وله فى مفهوم « حد الكفاية » فى الاسلام اسهام . فلقد درس مفهوم « حد الكفاية »

من جميع الزوايا ، ولدينا من هذه الدراسات والاراء فضلا عن النصوص ما يتناول التحديد النظرى لحد الكفاية ، وما يتناول التحديد المادى له ، ومنها ما يتعلق ببيان المدى الزمنى الذى يأخذه التطبيق العملى فى اعتباره . وسيحاول هذا المطلب ان يقف على تلك الزوايا التى تناولت النصوص والتطبيقات الاسلامية « حد الكفاية » منها ، عسانا نخرج بتحديد مفهوم « حد الكفاية » فى الاسلام ، وذلك فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : التحديد النظرى لحد الكفاية .

الفرع الثانى : التحديد المادى لحد الكفاية .

الفرع الثالث : المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفاية .

الفرع الاول ــ التحديد النظرى لحد الكفاية :

سنقوم باستعراض بعض النصوص والمواقف علها تضع بين ايدينا ما تحمله من مفهوم نظرى لحد الكفاية .

١ ــ لقد عبر النبى صلى الله عليه وسلم عن المدى الذى يتوقف عنده حق المسلم فى الاستفادة من امكانيات تشريع الزكاة ، بحيث يكون ما فوق ذلك ، تجاوزا للحد الذى يهتم الاسلام بتوفيره للفرد ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ... حتى يصيب قواما من عيش او سدادا من عيش »(١) .

ويعلق أبو عبيد على هذا النص فيقول : ان السداد أو القوام من العيش هو اوسع المفاهيم ، غير أنه لا حد له يوقف عليه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهى اليه سداده وقوامه ، وقد تأول الذى يأخذ به على أن يكون له عقدة «ضيعة» تكون غلتها تقيمه وعياله سنتهم »(٢) .

---

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٣٢٩ ، رقم ٥٦٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٣٣ ، رقم ١٧٣٧ .

ومن هـذا النص وتعليق ابى عبيد رحمة الله تعالى عليه نخرج بما يلى :

(أ) ان ما يقوم النبى صلى الله عليه وسلم بتكليف الدولة ممثلة فى تشريع الزكاة ، بتوفيره لكل فرد هو المقدار الذى يحقق له القوام او السداد فى حيـاته .

(ب) ان هـذا السداد أو القوام من العيش هو ما نعبر عنه فى بحثنـا هـذا بأنه « حد الكفاية » الاسلامى .

(جـ) كون مفهوم القوام أو السداد من العيش ليس له حد يوقف عليـه ، ولا مبلغ من الزمان ينتهى اليه — وهو ما يأخذه عليـه أبو عبيـد رحمه الله — مقصود من النبى صلى الله عليه وسـلم الذى أعطى جوامع الكلم . ذلك ان « حد الكفاية » يختلف من عصر الى عصر ، ومن مكان الى مكان ، وما كان المشرع للاجيال المتعاقبة والامكنـة المتعددة — صلوات الله وسلامه عليه — أن يحـدده بحـد يوقف عليـه ، ولا بمبلغ من الزمان ينتهى اليه كما يرغب أبو عبيـد رحمه الله تعـالى . وانمـا يضع صلوات الله وسـلامه عليه القـاعدة والمبـدأ ، ويدع الباقى للمفكرين المسلمين ليحددوه على ضوء ظروف العصر والمكان .

٢ — ويوضح لنا عمر بن الخطاب (ض) مقصود النبى صلوات الله وسلامه عليه فيقول لعمـاله ، محددا ما يعطى للفـرد من الامكانيات التى توفرهـا الزكاة : « اذا اعطيتم فاغنوا ، كرروا عليهم الصدقة ، وان راح على أحـدهم مائة من الابل »(١) .

٣ — ويفقه فقهـاء الاحناف دلالة النصين السابقين فيقررون أن « حـد الكفاية » هو حد الغنى ، اى ما يخرج بالشخص من صفة الفقر والاحتياج الى صفة الغنى بمقاييس العصر ، فيقول الامام محمد بن الحسن « وعلى الامـام أن يتقى الله فى صرف الاموال الى المصارف فلا يدع فقـيرا الا اعطاه من

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٨ رقم ١٧٧٧

الصدقات حتى يغنيه وعياله ، وان احتاج بعض المسلمين وليس فى بيت المال من الصدقات شىء ، اعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت مال الخراج »[1] وكذلك يقول فقهاء الشافعية : ان المحتاج يعطى ما يخرجه الى حد الغنى وهو ما تحصل به الكفاية »[2] .

فهذا هو « حد الكفاية » من الناحية النظرية ، هو ما يجعل المرء غنيا ويخرج به من صفة الفقر والاحتياج ، وهو بتعبير النووى السابق « ما تحصل به الكفاية » غير ان الفكر الاسلامى لا يكتفى بذلك التحديد النظرى ، وانما يتقدم خطوة اخرى فى هذا السبيل ، عندما يعمد الى تحديد « حد الكفاية » ماديا ، اى تحديده فى صورة حاجات معينة يمثل اشباعها تحقيقا لحد الكفاية ، فما هى هذه الحاجات ؟ ان ذلك ما سيحاول الفرع التالى ان يتعرف عليه .

الفرع الثانى — التحديد المادى لحد الكفاية :

لقد بين النبى صلى الله عليه وسلم — كما فقه من بيانه الفقهاء — ان حد الكفاية من الناحية النظرية ، هو حد الغنى أو السداد أو القوام من العيش . وداخل هذا البيان قام الفقهاء بتحديد تلك الحاجات التى ان اشبعت كان حد الكفاية متحققا .

١ — يقول ابن نجيم « تحل الزكاة لمن له دور وحوانيت تساوى نصبا وهو محتاج لغلتها لنفقته ونفقة عياله ، وتحل للزارع اذا كان له ثوران ، لا ان زاد »[3] .

٢ — يقول الامام محمد بن الحسن الشيبانى « اذا كان له دار تساوى عشرة آلاف لو باعها واشترى بألف لوسعه ، لا آمر ببيعها »[4] أى ويعطى

---

(١) السرخسى ، المبسوط ، مرجع سابق جـ ٣ ص ١٨

(٢) النووى ، المجموع ، مرجع سابق جـ ٦ ص ١٩٣

(٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ط ١ بدون تاريخ ص ٢٦٣

(٤) ابن عابدين ، منحة الخالق على البحر الرائق ، بهامش المرجع السابق ص ٢٦٣

من الزكاة . وقيل للامام احمد تكون للرجل الضيعة لو باعها تكفيه . أيعطى من الزكاة ؟ قال : نعم(١) .

٣ ــ يقول الكاسانى : ثم قدر الكفاية ما ذكره الكرخى فى مختصره فقال ، لا بأس ان يعطى من الزكاة من له سكن وما يتأثث به فى منزله وخادم وفرس وسلاح وثياب البدن وكتب العلم ــ ان كان من أهله ــ فان كان فضل عن ذلك ما قيمته مائتا درهم ، حرم عليه أخذ الصدقة ، لما روى عن الحسن البصرى قال « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار ، وقوله كانوا ، كناية عن الصحابة ، وهذا لان هذه الاشياء من الحوائج اللازمة التى لا بد منها ، فكان وجودها وعدمها سواء »(٢).

٤ ــ يقول عمر بن عبد العزيز : انه لا بد للمسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له من الاثاث فى بيته ، نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم ، فلما قضى عن الغارمين قال : انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه ، فزوجه وأصدق عنه(٣) .

٥ ــ يقول النووى بعد ان عدد اصناف الحاجات التى يدخل اشباعها ضمن حد الكفاية « وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله من غير اسراف ولا تقتير »(٤) .

ويتضح من هذه الآراء ان حد الكفاية لا يعنى توفير ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن فقط ، وانما هو أوسع من ذلك بكثير ، فهو المسكن

(١) ابن قدامة ، المغنى ، مطبعة الامام ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ جـ ٢ ص ٢٦٤

(٢) الكاسانى ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مطبعة شركات المطبوعات القومية ، سنة ١٣٢٧ هـ جـ ٢ ص ٤٨

(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٢٨

(٤) النووى ، المجموع ، مرجع سابق ، جـ ٦ ص ١٩٠

الواسع الجميل ، والمطعم الصحى ، والملبس اللائق ، والحلى المناسبة للمرأة ، والمكتبة العلمية لمن هو من أهل العلم . والزواج لمن هو فى حاجة اليه ، وأدوات الانتاج اللازمة ، ووسيلة الانتقال المناسبة « ومن ملك كل هذا واحتاج فلا يكلف بيعه ، وانما يعطى من الزكاة كفايته »(1) .

أى أن حد الكفاية لا يقدر بقدر معين من الثروة ، وانما هو تيار متجدد من الدخل ينفقه الشخص — على نفسه ومن يعولهم — فى حاجاته المتجددة ، بصرف النظر عن حجم ثروته ، فالمهم كفايته بتغطية الحاجات السابقة والتى يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — المطعم .	٢ — الملبس .
٣ — المسكن .	٤ — ادوات الانتاج اللازمة .
٥ — وسيلة الانتقال .	٦ — التعليم .
٧ — قضاء الديون .	٨ — الزواج .
٩ — النزهة أو السياحة .	

وعلى ضوء الاسعار السائدة ، ومستوى المعيشة الذى تتيحه ظروف المجتمع يقوم الخبراء بتحديد تكلفة « سلة الاحتياجات » هذه ، ولا يترك التقدير لكل فرد ، حتى لا يكون متسما بالشخصية ، يقول الغزالى ، وللمحتاج فى تقدير الحاجات مقامات فى التضييق والتوسع ، حتى يرى نفسه محتاجا الى فنون من التوسع (فلا تترك له مهمة التقدير) وتقدير ذلك الى الاجتهاد(2) « والاجتهاد فى الاسلام عمل الخبراء المتخصصين فى كل مجال » .

وربما يستبعد البعض ان يكون الزواج وقضاء الديون والنزهة من بنود حد الكفاية ، ولهذا يهمنا أن نذكر ادلة كل بند من هذه الثلاثة بالذات فى صورة سريعة ، فاما قضاء الديون فبنص آية الصدقات « والغارمين » وأما النزهة

---

(1) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ج ٢ ص ١٥٣

(2) الامام الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٤٠٦

فهى من مفهوم ابن السبيل ، فما ابن السبيل الا مسافر مجتاز ببلد الزكاة أو منشىء سفر مباح منها ولو للنزهة(١) واما الزواج فدليله فعل النبى صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة من بعده ، اذ كانوا يعينون عليه . فقد جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى تزوجت امرأة من الانصار فقال: على كم تزوجتها ؟ قال : على اربع أواق .. فقال النبى صلى الله عليه وسلم : على أربع اواق ؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا فنعطيك ولكن عسى أن نبعثك فى بعث تصيب فيه(٢) . فهذا يدل على أن اعانة الدولة على الزواج كانت معروفة لديهم ، فجاء الرجل يطلبها ، ولما لم يكن لدى النبى صلى الله عليه وسلم مال ، فقد عمل على سد حاجته بوسيلة أخرى ، وهذا هو المهم . كذلك قام عمر بن الخطاب بهذا الواجب على الدولة ، فعن عاصم .. لما زوجنى عمر انفق على من مال الله شهرا ثم قال : « يا يرفأ احبس عنه »(٣) . ولو لم يكن ذلك واجبا على الدولة لما سمح عمر بذلك ، كما بينا ان عمر بن عبد العزيز أمر عماله بأن يصدقوا عن كل من يريد الزواج ولا يملك الصداق .

ذلك هو التحديد المادى الموضوعى لحد الكفاية فى الاسلام ، حيث يستطيع الخبراء ان يقدروا على ضوء ظروف العصر والوضع ما يتطلبه اشباع هذه البنود ، وترتيبها حسب اهميتها ان عجزت ظروف المجتمع عن اشباعها كلها ، الاهم فالاهم حتى يستوى الجميع فى الكفاف ان لم يكن غير ذلك . فان سمحت ظروف المجتمع تمتع جميع المواطنين بمستوى «حد الكفاية» هذا ، والذى يمثل مستوى يطمع فيه الكثير من مواطنى العالم المتقدم اليوم فلا يجدونه .

---

(١) فتح المعين ، بهامش اعانة الطالبين للسيد البكرى ، الحلبى ، القاهرة ط ٢ ، سنة ١٩٣٦ م ج ٢ ص ٩٤

(٢) الشوكانى ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٣٥٧ هـ ج ٦ ، ص ٣١٦

(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ رقم ٥٦٤

ولا يكتفى المفكرون المسلمون بهـذا القدر من دراسة « حد الكفاية »، وانمـا يناقشون ما يسمونه المدى الزمنى الذى يجب تحقيق « حد الكفاية » فيـه وهذا هو موضوع الفرع التالى .

الفرع الثالث ـ المدى الزمنى فى تطبيق حد الكفـاية :

لقـد ناقش المفكرون المسلمون هـذه الجزئية نقاشا واسعا يطلب فى مظانة(١) ، ونكتفى هنـا بايراد مذهبين يتقاسمان معظم المفكرين وهما :

(١) المذهب الاول :

وهو مذهب الشافعى واحد القولين عن احمد بن حنبـل ورأى كثير من المجتهدين ، ويرى ان مدى الكفاية التى يحققها الاسلام بتشريع الزكاة هى كفاية العمـر ، بحيث يعطى المحتاج ما يجعله يخرج عن نطاق الاحتياج نهائيـا ولا يعود مستحقا مرة أخرى ، ويكون ذلك بتوفير العمل لمن يستطيعه ، باعطائه ادوات حرفته ، أو رأس مال تجارته أو اعطاء الفلاح قطعة من الارض .. الخ ومن لا يستطيع العمل يشترى له من العقارات أو الاصول الاستثمارية الاخـر المدرة للدخل ما يدر عليه دخلا سنويا يكفيه ويفى بحاجاته .

وأوضح من عبر عن هذا المذهب ممن اطلعت على آرائهم من الفقهـاء هو الامام النووى اذ يقول ما نصـه :

يعطيـان (الفقير والمحتاج) ما يخرجهما عن الحاجة الى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام ، وهذا هو نص الشافعى رحمة الله تعالى ، واستدل له الاصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهـلالى رضى الله عنه ... حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا من عيش . قال اصحابنـا فاجاز رسول الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرنا .

---

(١) اورد الغزالى تلخيصا وافيا لهـذا النقاش فى كتابه احيـاء علوم الدين ، مرجع سابق جـ ٣ ص ٤٠٢

قالوا : فان كانت عدته الاحتراف اعطى ما يشترى به حرفته أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أو كثرت . ويكون قدره بحيث يصل له من ربحه ما يفى بكفايته غالبا ، تقريبـا . ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمان والاشخاص .

وقرب جماعة من اصحابنا ذلك فقالوا : من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف مثلا اذا لم يتأت له الكفاية بأقل منهـا . ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أعطى بنسبة ذلك ، ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشترى به الآلات التى تصلح لمثله ، وان كان من أهل الضياع يعطى ما يشترى به ضيعة أو حصة فى ضيعة تكفيه غلتهـا على الدوام ، فان لم يكن محترفا ، ولا يحسن حـرفة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من انواع المكاسب اعطى كفاية العمر الغالب لامثاله فى بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة(١) .

ويضيف شارح كتاب المنهاج للنووى أيضا الى النقطة الاخيرة فيقول : « وليس المراد باعطاء من لا يحسن الكسب ، اعطاؤه نقدا يكفيه بقية عمره ، بل اعطاؤه ثمن ما يكفيه دخله منه كأن يشترى له عقـارا يستغله ويستغنى به عن الزكاه ، قال ، والاقرب ان للامام ان يشترى له ، وله الزامه بالشراء ، وعدم اخراجه عن ملكه(٢) .

(٢) المذهب الثـانى :

وهو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهـاء الاخرين ويرى اعطاء المحتـاج كفاية السنة فقط وحجتهم فى ذلك :

١ — أن النبى صلى الله علية وسلم كان يدخر لاهله قوت سنة .

٢ — أن موارد الزكاة دورية فيعطى منها كل سنة دون حاجة الى ما فوقها(٣)

---

(١) الامام النووى ، المجموع ، مرجع سابق جـ ٦ ص ١٩٣ — ١٩٥

(٢) شمس الدين الرملى ، نهـاية المحتاج الى شرح المنهاج ، عيسى الحلبى ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ جـ ٢ ص ١٥٩ . أيضا هامش اعانة الطالبـين للسيد البكرى مرجع سابق جـ ٢ ص ١٨٩

(٣) الغزالى ، احياء علوم الدين ، مرجع سابق جـ ٣ ص ٤٠٦

ويرى الباحث ان المذهب الاول هو الذى يعبر عن روح الشريعة الاسلامية وهـو المتفق مع حـديث قبيصة السابق الوارد فى الصحاح ، ومع قول عمـر ابن الخطاب اذا أعطيتم فاغنوا ، ومع امكانية قيـام استراتيجية الانتـاج على اساس من تحقيق حد الكفاية .

كما يرى الباحث انه لا حجية للمذهب الثانى فيما احتج به :

١ ـ ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان يدخر لاهله قوت سـنة فانه لم يكن فقيرا بل كان يمتلك « فـدك »وسهاما من بنى النضير وغيرهمـا ، وكان يستغلها ويدخر من دخله قوت سنة وينفق الباقى فى مصـالح المسلمين ، فهو لم يخرج عن ممتلكاته فوق نفقة السنة ، وانما كان يمتلك ما يغنيه العمـر ، وهو ما يقول به المـذهب الاول . وليس للمذهب الثانى أية حجة بهـذا .

٢ ـ ان دورية الزكاة لا تعنى ان يقف لها افراد باعيانهم وينتظرونهـا كل عام ، وانما دوريتها وتكررها لتواجه الحالات الجديدة فقط .

واذا انتقضت حجج المذهب الثانى فقد سلم المذهب الاول ليعبر عن الفكر الاسلامى بهذا الخصوص ، وان كان يمكن الاستفادة من المذهب الثانى بخصوص من لا يحسن حرفة ويعجز عن ممارسة أى عمل ، فيمكن ان يعطى دخلا سنويا او حتى شهريا ، وان كان تقرير هذا الـدخل الشهرى او السنوى ما دام ثابتا يعنى كفاية العمـر .

وهكذا يضع لنا الفكر الاسلامى تحديدا واضحا لحد الكفاية الاسـلامى ، نظريا وماديا وزمانيا بحيث تستطيع الدولة بالعمل على تحقيقه ان تتخذ من ذلك استراتيجية للانتاج تطبقها لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما سنقف عليه فى الاجزاء الاتية من هـذا الفصل .

المطلب الثانى

عناصر استراتيجية حــد الكفاية

تمهيـــــد :

تتكون استراتيجية « حد الكفاية » كما يقرها الفكر الاسلامى من عناصر ثلاثة تتآلف هذه العناصر وتتساند من اجل الوفاء بهذه الاستراتيجية وجعلهـا حقيقة ملموسة يتمتع بثمارها كل المواطنين . وهذه العناصر تتمثل فى الاستفادة المثلى مما اتيح للجماعة من طاقات بشرية وامكانيات مادية بتنظيم خاص يقــره الاســلام . هذه العناصر الثلاثة التى عقــد لها هــذا المطلب ليجليها امــام انظارنا تتمثل فى :

١ — الهجوم المباشر على الفقــر .

٢ — فرض العمل على كل قادر .

٣ — تزامن الانتاج والتوزيع .

وسنتناولها على هذا الترتيب فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفــرع الاول — الهجوم المباشر على الفقر :

يتمثل هذا العنصر فى توجيه الجهود مباشرة نحو الجماهير الغفيرة والتى يحتمل ان يعشش الفقر فى وكناتها اكثر من غيرها ، اى ان تسعى الدولة نحو الفقر لتقضى عليه ، حتى لو تمثل رجــلا لقتلته حقيقــة . ويكون ذلــك بتوجيــه كل الامكانيات التى يملكها المجتمع نحو انتاج السلع والخـدمات الضرورية اولا ، والتى يحتاجها كل انسان فى المجتمع ولا تستمر الحياة بدونها . ثم العناية من بعد بالسلع والخدمات الحاجية والتى تشق الحيــاة من غيرها ، ثم الاهتمــام بالسلع والخدمات الكمالية والتى تجمل بها الحياة وتهنأ(١) وما لــم يتوفر النوع

(١) Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary Economics In Islam, Paper Presented at The International Seminar on Monetary Economic of Islam In Macca, October 1978, P. 16.

الاول من السلع والخدمات فلا يجوز توجيه الطاقات والامكانيات المتـاحة نحو النوع الذى يليـه •

ويعنى هـذا العنصر اننا ننتج السلع والخدمات اللازمة لسد حاجة جماهير الناس لا لسـد حاجة فئة معينة تحظى بالقدرة الشرائية ، فاستراتيجية حـد الكفاية لا تعترف بالطلب موجها للانتاج ، وانما تعترف بحاجة البشر هدفا يتجه الانتاج نحو سدها ، حيث ان توفير حد الكفاية لا يقتصر على من يملك القـدرة الشرائية ، وانما يعمد الاسلام الى تحقيقه لجميع الافراد سـواء أكانت بيدهم القـوة الشرائية ام لم تكن •

ومن ثم فان الحاجة فى الاسلام تقوم بدور ايجابى فى توجيـه الانتـاج بصرف النظر عن رصيدها النقدى وقوتها الاقتصادية • وعدم الالتـزام بهـذا العنصر فى الاسلام انما يعنى الاسراف المنهى عنه لمـا فيه من توجيه الطاقات والامكانيات الى مجالات أقل منفعـة من غيرها ، وليس الاسراف الا توجيـه الموارد الى مجال تحقق فيه نفعا اقل بدلا من مجال كانت ستكون فيه أكثر منفعـة •

وهذا العنصر من عناصر استراتيجية حـد الكفاية يقوم على ان المجتمـع بطاقاته وامكانياته مسئول مسئولية خطيرة امام نفسه وامام الله تعالى ، عن توفير « حـد الكفاية » لكل افراده وبخاصة هؤلاء الذين يعجزون بانفسـهم عـن توفـيره • وعدم القيام بذلك خيانة للمجتمع وهى اشـد انواع الخيانـة • يقول الامام على فى هذا الصدد « ان اعظم الخيانة خيانة الامة »(١) ويقـول أيضا : بئسـا لمن خصمه عند الله الفقراء والمساكين والسـائلون والمدفوعون والغارم وابن السبيل(٢) وهو يعنى عليه السلام مسئولية المجتمع ممثلة فى دولته وولى امره • واذا توفر هذا العنصر فقد قامت الاستراتيجية الاسـلامية فى الانتاج على اهم واقوى دعائمها والتى تساندها بقية العناصر الثلاثة الاتية :

(١) نهج البلاغة ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٢٧
(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦

الفرع الثانى — فرض العمل على كل قادر :

تمثل العنصر الاول من عناصر استراتيجية حــد الكفاية فى توجيه كــافة الامكانيات من اجل الهجوم المباشر على الفقر ، واهم المــوارد والطاقات التى يملكهــا المجتمع تتمثل فى عنصر العمل ، فهــو العنصر الفعــال فى اى تنميــة اقتصــادية ، ومن ثم كانت الاستفادة من كل طاقاته من أهم عناصر استراتيجية « حــد الكفاية » فى الاسلام .

ان الدولة عندما تسأل فى الاسلام عن توفير « حــد الكفاية » لكل انسان تعطى حق فرض العمل على كل قادر عليه ، وحتى يساهم بأكبر قــدر يستطيعه فى خلق تيار الدخل المتجدد والذى منه تسد حاجته اساسا ، وان لم يكفــه اعطى ما يحقق له تمام الكفاية . فقيامه بالعمل شرط مبدئى للاســتفادة من « حــد الكفاية » حيث يقرر النبى صلى الله عليه وسلم ان من ينكل عن العمل وهو قادر عليه لا حق له فى ان يســتفيد من « حد الكفايــة » لا تحــل الصــدقة لغنى ولا لذى مرة ســوى [1] « ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » [2] .

فاولى ادوات تحقيق « حد الكفاية » استخدام الــدولة لعنصر العمل فى توفير حد الكفاية لصاحبه عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصــة ، واتاحة فرصة التملك لكل قادر على استثمار ما يملك ، من اقطاع للارض الموات لاحيائهــا ، او توزيع الارض التى احيتها على القادرين لاستغلالها ، او تقديم راس المــال للقادر على مزاولة الانتاج فى اى قطاع انتاجى لديه فيه خبرة وله عليه قدرة . اى ان الفكر الاسلامى يقوم على اساس دفع الفقراء فى تيار الحياة الاقتصادية عن طــريق خلق فرص للعمالة ذات معنى ، اى فرص حقيقية . فالعمل فريضة على كل قادر وللدولة حــق اجباره على مزاولته ، وفى يدها اغــراؤه باســتغلال غريزة الملكية الخاصة التى فطر عليها الانســان .

يقول الله تعالى : **وابتغ فيما آتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا» اى لا تنس الجزء الذى كلفت بعمارته من هذه الــدنيا ، فلكل فرد نصيب**

---

(١) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ص ٧٣٠

(٢) رواه الخمسة الا ابن ماجه وابو عبيد ص ٧٣٠ .

مكلف بان يبتغى بعمله فيه وجه الله وعبادته ، فلم يخلــق الانسان الا ليعبد الله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »[1] ومن هنا يفهم قول النبى صلى الله عليه وسلم « العبادة عشرة اجزاء تسعة منهــا فى طلب الحلال »[2] فنصيب الانسان من الدنيا هو مسئوليته عن عمارة جزء منها بمزاولة العمل المنتج طلبا للحلال ، وهو يمثل تسعة اعشــار العبادة فى الاســلام •

وانطلاقا من هذا المفهوم يكون توفير العمل لكل قادر عليــه هو الــركن الاساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، باستخدام « حد الكفاية » استراتيجية طريق وهدف لها ، ويكون بذل الجــهود من قبل الدولة فى تعبئــة كافة الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع واستخدامها الاستخدام الامثل ، هو المسئولية الكبرى الــلقاة على عاتقها من الله تعالى والــجتمع « فالامام الذى على الناس راع عليهم ومسئول عن رعيته »[3] •

واذا تم للدولة تعبئة كافة الطاقات البشرية وامتزجت بالعنصر الاول مــن عناصر استراتيجية الانتاج فى الاســلام ، مهاجمــة الفقر بصــورة مباشرة ، امكن لها ان تقيم على الارض مجتمع المتقين الذى بينا معالمه من قبل ، وامكنها ان تلخص سياستها الاقتصادية فى : العمل على كل قادر والكفاية لكل انسان • مع ملاحظة موقفهــا من التوزيع وطريقته التى يحددها العنصر الثالث الآتى :

الفرع الثالث ــ تزامن الانتاج والتوزيع :

يقوم هذا العنصر على شجب الاسلام لفكرة طالما آمنت بها استراتيجيات التنمية الحديثة ، تلك الفكرة التى تقول بضرورة تحقيق معــدلات نمو مرتفعــة يرتفع بسببها الدخل القومى ليتضــاعف كل عقد مثلا ، وعند ذلك تجرى عملية التوزيع فى صورة تساقط رذاذ التنمية على قاعدة الجماهير العريضة ، بصــورة

---

(١) سورة الذاريات ، الاية رقم ٥٦

(٢) ابو عبد الله الوصابى ، مرجع سابق ص ٣٩

(٣) رواه البخارى ومسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢

تلقائية او باتخاذ بعض الاجراءات لا عادة توزيع ثمار التنمية • هــذه الفكرة يشجبها الاسلام ويؤمن بفكرة مؤداها تزامن الانتاج والتوزيع ، اى حــدوث التوزيع لحظة القيام بالعمليــة الانتاجية ، ويتحقق ذلك عن طريق العنصرين السابقين من عناصر استراتيجية « حــد الكفاية » وهما : فرض وتحقيق العمالة الكاملة ، وتوجيه كافة الامكانيات نحو اشــباع حاجات الجمــاهير الاساسية فالحاجية فالكمالية ، والتى يمثلهــا « حــد الكفاية » الاســلامى •

فالاسلام لا يوزع ثمار التنمية اذا ، وانما يوزع امكانيات التنمية ، من عمل ، عن طريق توفيره لكل قادر ، ومن ملكية خاصة ، فينشر الاسلام نطاقها ، او ملكية عامة هى بطبيعتها منتشرة التــوزيع ، اذ هى فى خدمة الجميع بأصل نشأتها فى الاســلام •

وبهذا يتحقق للاســلام توزيع امكانيات التنمية ، فيتحقق تزامن الانتاج والتوزيع بحيث يكون انتاج ســلعة او خدمة ما ، يعنى فى نفس الوقت ســد حاجة من الحاجات •

أما نظرية تساقط رذاذ التنمية فقــد ثبت بعد ضياع عدة عقود من جهــود التنمية ان التساقط المتوقع لم يحدث وان الفقراء قد ازدادوا فقــرا بينمــا تضخمت ثروات الاغنياء واتسعت الفجوة بين الفئتين بدلا من أن تضيق (١)
ومن ثم يتبين لنا ان القيام بالانتاج اولا ثم النظر فى توزيعه من بعد ، انما هى خدعة كبرى يخدع بها المستفيدون جماهير الفقــراء ، انتظارا لاعادة التوزيــع او انتظارا لتساقط رذاذ النمو فوق رؤوسهم • وتبدو الخدعة واضحة اذا تصورنا انه بذلت جهــود تنموية جبارة ادت الى مضاعفة الدخل القومى فى شــكل سلع وخدمات مثل القصور الفاخرة والعــربات المكيفة واليخــوت الفارهة واطنان الكافيار الشهية ، فكيف يمكن اعادة توزيع هذا الدخل المتضاعف بين جماهــير

---

(١) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٥٠

المواطنين ؟ ان الفكر الاسلامى لا يشترك فى عملية خداع الجماهير هذه ، اذ هو ليس بالفكر البشرى الذى يميله الهوى الى طائفة او طبقة او فئة ، ومن ثم تقوم استراتيجيته فى التنمية الاقتصادية على تزامن الانتاج والتوزيع • فيتم التوزيع لحظة تمام الانتاج ، بل ان التوزيع ليكاد ان يكون سابقا على الانتاج • فعندما توضع تحت يد الفرد امكانية سد الحاجة فاننا نكون قد قمنا بعملية التوزيع قبل الانتاج • ولعل الفكر الاسلامى هو الفكر الوحيد الذى يدرس التوزيع على مرحلتين ، توزيع ما قبل الانتاج وتوزيع ما بعد الانتاج • بينما دراسة التوزيع التى يعرفها الفكر الوضعى مقصورة على توزيع ما بعد الانتاج ، بل انها لا تعرف للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الانتاج[1] ، وتقسيم الدخل القومى الى ارباح وفوائد وريع واجور • بينما الفكر الاسلامى يكون قد قام بتوزيع ما يولد الاجور وهو فرض العمل ، وما يولد الريع وهو الارض ، وما يولد الربح وهو رؤوس الاموال الانتاجية •

تلك هى عناصر استراتيجية « حد الكفاية » ، اداة الاسلام واستراتيجيته الانتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، تترابط ويشد بعضها أزر بعض ، فتوفر لنا القدرة على توفير « حد الكفاية » وتحقيق التنمية الاقتصادية •

المطلب الثالث

الاسانيد المذهبية لاستراتيجية حد الكفاية

تقوم استراتيجية «حد الكفاية» الاسلامية علىأسانيد من المذهبالاقتصادى الاسلامى ، فنظرته الى الموارد المتاحة للمجتمع ، ونظرته الى الانسان ومكانته ، ورأيه فى المشكلة الاقتصادية ، تمثل الدعائم المذهبية لاستراتيجية «حد الكفاية » وتتمثل هذه الاسانيد فى :

١ — عدم الايمان بفكرة ندرة الموارد •

٢ — حق الجماعة كلها فى موارد الثروة •

(١) محمد باقر الصدر — اقتصادنا — مرجع سابق ص ٣٩٥

٣ — التكافل المبنى على الاخوة بين المسلمين •

فهذة الاسانيد تجعل موقف الاسلام من فرض « حد الكفاية » لكل انسان فى المجتمع أمرا منطقيا وسياسة تفرض نفسها بصورة تلقائية • وسنتناول هذه الاسانيد الثلاثة فيما يلى :

الفرع الاول — موقف الاسلام من ندرة الموارد :

يؤمن الفكر الاسلامى بان الموارد التى أودعها الله تعالى فى باطن الارض وظاهرها ، تكفى لسد حاجة جميع البشر مهما تكاثروا وتضاعفت اعدادهم ، « **انا كل شىء خلقناه بقدر** »(١) ويوم ان خلق الله تعالى الارض فى يومين ، تفضل سبحانه فانزل البركة فيها ، وقدر فيها اقواتها فى اربعة ايام • قال تعالى : « **قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الارض فى يومين ، وتجعلون له اندادا ، ذلك رب العالمين ، وجعل فيها رواسى من فوقها ، وبارك فيها وقدر فيها اقواتها فى أربعة ايام سواء للسائلين** »(٢)

واذا كنا ننزه الله سبحانه وتعالى ، عن ان يعجزه شىء فى اى قدر من الزمن مهما قصر ، فاننا نلفت النظر الى ما يريد الله سبحانه ان يقرره ، من خلق الارض فى يومين فقط ، بينما تقدير الاقوات فيها يستغرق اربعة ايام • انه سبحانه يريد ان يقوى ايماننا بحقيقة ان موارد الثروة كافية تماما لسد حاجات البشر ، فلقد استغرق تقديرها اربعة ايام بينما عملية خلق الارض لم تتطلب غير يومين فقط •

والمسلم يؤمن تماما بكفاية موارد الطبيعة التى وضعت فى الارض بتقدير العليم الخبير ، لسد حاجة البشر جميعا ، واذا حدث نقص فى وقت من الاوقات او مكان من الامكنة ، فمرجعه الى عدم تطبيق استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية ، اما بتعطيل العنصر الثانى من عناصرها ، وهو ممارسة العمل بواسطة الجميع ، واما بتعطيل العنصر الاول وهو توجية الامكانيات للقضاء على الفقر

(١) سورة القمر ، الاية رقم ٤٩
(٢) سورة فصلت ، الايتين رقم ٩ ، ١٠

بصــورة مباشرة . والاول هو الذى يعبر عنه القرآن الكــريم بكفران النعمة والثانى هو الذى يعبر عنه بكثرة الظلم الانســانى ، عندما يبين سبب الشــقاء الانسانى مع أن الله تعالى امده بكل اسباب السعادة ، فيقول عقب ذكر تسخــير الموارد الطبيعية من بحار وانهار وارض وحيوان وشموس واقمار للانســان : **« وآتاكم من كل ما سألتموه، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، ان الانســان لظلوم كفار »**(١) فالظلم وكفران النعمة هما ســبب ما يبدو من نقص فى ســد احتياجات البشر ، اما الموارد فهى كافية فى حد ذاتها . يقول اعلان « كوكويوك » ان فشل المجتمع العالمى فى توفير حياة آمنة وسـعيدة للجميع ليس مرجعه اى افتقار راهن الى الموارد المــادية ، فالمشكلة اليوم ليست قصورا ماديا مطلقا ، وانما سوء التوزيع الاقتصادى والاجتماعى وســوء استخدام هذه الموارد »(٢).

وجاء فى تقرير لفريق البنك الدولى عن الدراسة التى قدمها نادى روما تحت عنوان « حدود النمو » سنة ١٩٧٢ « ان سوء توزيع موارد العالم وليس النقص المطلق فيها هو المشكلة الحقيقية التى تواجه البشرية »(٣) فالانتاج العالمى — وبخاصة من الطعام — يفوق احتياجات البشر فعلا ، فى الوقت الذى نجد العديد من المــلايين تعانى من ســوء التغذية ونقص الضروريات اللازمة للحيــاة . وتتركز هذه الملايين فى بلاد ذات وفرة ظاهرة فى الموارد ، مما يؤكد صدق نظرة الاسلام ، وان المشكلة ترجع الى ســببين : الظلم والاثرة من ناحية ، وكفران النعمة بعدم استخدام الموارد والطاقات من ناحية اخرى . يقول الامام على كرم الله وجهه « ما جاع فقير الا بما متع غنى »(٤) فسوء التوزيع — اذا كان المجتمع يعمل وينتج — هو سبب الفقر والتخلف الاقتصادى ، فان اضيف اليه كفــران

---

(١) سورة ابراهيم — الاية رقم ٣٤

(٢) اعلان كوكويوك ١٩٧٤ مشار اليه فى : ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ١٠٣

(٣) نشر ملخص هذا التقرير بمجلة Finance and development عدد ديسمبر ١٩٧٢ ، انظر محبوب الحق ، ستار الفقر — مرجع سابق ص ١٠٥

(٤) نهج البــلاغة ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٧٨

النعمة وعدم بذل الجهد كان تخلفا متراكما • اما اذا طبقت استراتيجية « حـد الكفاية » الاسلامية والتى تعنى فرض العمل على كل قادر وتحقيق العمالة الكاملة كما تعنى توجيه كل الامكانيات نحو اشباع حاجات الجماهير الاساسية فالحاجية فالكمالية،فقد تحقق التقدم وزال الظلم واختفى كفران النعمة ، فظهرت قيمـة المنح التى منحها الله البشر فى صورة مسـتوى كريم من العيش لكل انسان •

الفرع الثانى ــ حق الجماعة فى موارد الثروة :

يؤمن الفكر الاسـلامى بان الموارد التى توجد فى الارض بكميات تكفى حاجة جميع البشر ، قـد خلقت من اجل الجميـع ، **« خلق لكم ما فى الارض جميعا »**(١) وانما يجب أن تكون بالتالى فى خدمة الجميع ، فلكل فرد فيهـا حق ، سواء ربطت ملكيتها باسم فرد بالذات ام كانت باسـم الجماعة او الدولة ، اذ الملكية الخاصـة او العامة فى الاسـلام اسـلوب استثمارى لا أكثر ، اما منفعة الملكية فهى للجميع فى ظل النظرية الاسلامية **« والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت ايمانهم فهم فيه سـواء ، افبنعمة الله يجحدون »**(٢) وعلى هذه الفكرة تقوم استراتيجية « حد الكفاية » فى بعض اجزائها ، اى من فكرة المساواة بين الناس فى الانتفاع بثمار الملكية ايا كان شكلها ، فاذا كان الفرد قادرا على ممارسـة الانتاج وجب على الدولة ان تهيىء له فرصـة الممارسة ، ومن لم يكن ذا قدرة لسبب خارج عن ارادته فعلى الدولة ان تضمن له حقه فى موارد الجماعة ، فهو احـد افرادها ، وذلك بتوفير « حد الكفاية » لـه •

الفرع الثالث ــ التكافل بين المسلمين المبنى على اخوتهم :

يفرض الاسلام على المسلمين ان يكونوا « عباد الله اخوانا »(٣) وانطلاقا من هـذه الفريضة يفرض عليهم ان يكفل بعضهم بعضا ، فجعل كل فردمسئولا

(١) سورة البقرة ، الاية رقم ٢٩.

(٢) سورة النحل ، الاية رقم ٧١

(٣) منحديث رواه البخارى ومالك وابو داودوالترمذى ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٦.

عن اخيه فيحدود امكانياته وقدراته ، « المسلم أخو المسلم لا يخذله ولا يظلمه ولا يسلمه »[1] ومن تركه يجوع او يعرى فقد اسلمه ، وعلى الدولة التى تحرس الدين وتسوس به الدنيا ان تسهر على تنفيذ تلك الفرائض ، فان رأت تحولا من الافراد عن القيام بها اجبرتهم عليها كما تجبرهم على الجهاد وسائر الفروض الاساسية • وعلى هذا المبدأ تتأسس استراتيجية « حد الكفاية » فى بعض اجزائها كما قامت على الاسس السابقة فى بعضها الاخر •

تلك هى الاسانيد المذهبية التى تقوم عليها فكرة « حد الكفاية »كاستراتيجية انتاج فى الاسلام ، وبقى ان نوضح ملاحظة اضافية ربما لم تفهم تماما من العرض السابق — وان كان قد تضمنها — هذه الملاحظة تتمثل فى أن كل أساس من هذه الاسس انما يؤدى دورا مختلفا عن الاخر فى النظرية الاسلامية •

فالاساس الاول ، الايمان بكفاية الموارد ، يقرر ان هذه الاستراتيجية يمكن تحقيقها ، فهى ليست من قبيل الخيالات او الاحلام •

اما الاساس الثانى : حق الجماعة فى موارد الثروة التى تكفى الجميع • فانه يقرر حق كل انسان قبل الدولة فى ان يتمتع بمستوى كريم من العيش يتناسب مع ظروف الجماعة وامكانياتها ، بحيث تحقق له « حد الكفاية » المتطور والمتصاعد ، اى بكل ما يشتمل عليه من ضروريات فحاجيات فكماليات لا تقف الا عند حد الاعتدال وعدم الاسراف ، فهو مستوى يتسع ويعلو كلما تقدمت المجتمعات •

أما الاساس الثالث : التكافل المبنى على الاخوة بين المسلمين • فانه يقرر حق كل فرد على أخيه فى ان يكفل له ضرورياته فى حدود قدراته ، وان الدولة تجبر الافراد على التكافل فيما بينهم فى هذه الحدود •

نتائج البحث

عقد هذا المبحث للتعرف على الاهداف التى يعتقد الفكر الاسلامى أن الانتاج اذا حققها بصفة دائمة يتحقق بها تطور حضارى عميق وشامل للمجتمع،

---

(١) رواه احمد والبخارى ومسلم ، أنظر الكنز الثمين ، ص ٦٠٧ ، رقم ٤٠٢٧

أى عقد ليتعرف على استراتيجية الانتاج فى الاسلام ، ما مفهومها ؟ ما عناصرها ؟ وما هى الاسـانيد المذهبية التى تقوم عليها ؟ ولقـد اجاب هذا المبحث عن هذه الجوانب ونستطيع ان نحدد النتائج التى توصل اليها فيما يلى :

١ ـ الهدف طويل الأجل الذى يكل الفكر الاسلامى الى الانتاج مهمـة تحقيقه ، هو توفير « حد الكفاية » الذى يحقق للفرد فى مجتمع الاسلام سـائر ما لا بد منه من غير اسراف ولا تقتير ، ويجعل تحقيق هذا الهدف مسـئولية الافراد من ناحية والدولة من ناحية أخرى .

٢ ـ العناصر التى تحقق هذا الهدف هى :

(أ) توجيه كافة موارد المجتمع للقضاء على الفقر فى شـكل هجوم مباشر يقضى عليه نهائيا حتى لو تمثل رجـلا فوسـيلة تعامل الاسـلام معه هى القتل .

(ب) فرض العمل على كل قادر عليه بواسطة سـلطة المجتمع التى تملك اجبار المواطنين على القيام بكل ما فرض عليهم ، صـلاة وصـياما وجهـادا وعملا .

(جـ) تزامن الانتاج والتوزيع ، بمعنى أن سياسة الاسلام تقوم على توزيع امكانيات الانتاج حتى يتحقق التوزيع فى لحظة الانتاج ، ولا يقـر الاسلام تحقيق معدلات نمو مرتفعة املا فى ان يعقبها توزيع للدخل.

ومن ثم فان الاسـلام هو النظام الاقتصادى الوحيد الذى يعرف توزيع ما قبل الانتاج ، وتوزيع ما بعد الانتاج ، بعكس النظم الوضعية والتى لا تعرف للتوزيع معنى الا توزيع ما بعد الانتاج .

٣ ـ الاستراتيجية الاسلامية فى الانتاج والتى يمثلها تحقيق حد الكفاية تقوم على اسـانيد مذهبية ثلاثة هى :

(أ) الايمان بان الموراد التي خلقها الله تعالى تكفي الجميع مهما تزايد عدد السكان اذا حصنت من كفران النعمة بسوء الاستخدام ، والتظالم بين البشر بسوء التوزيع . فهذان هما سبب المشكلة الاقتصادية وليست ندرة الموارد وكثرة الرغبات ، كما يرى الفكر الوضعي . وواقع الانتاج العالمي يشهد بصحة النظرية الاسلامية وهذا يعني أن استراتيجة الاسلام هذه ليست من قبيل الاحلام الاصلاحية وان طبيعة الوضع هو تحققها .

(ب) الايمان بحق الجماعة في موارد الثروة . فهذه الموارد ـ التي تكفي الجميع ، قد خلقت للجميع بتقرير الله سبحانه وتعالى ومن حق كل فرد ان يتمتع بنصيب عادل منها يلتزم المجتمع بتوفيره له ، طالما يقوم بواجباته .

(جـ) ما فرضه الله على المسلمين من اخوة توجب ان يكفل كل أخ أخاه في حدود امكانياته وفاء بضرورياته ، والتشريع الاسلامي يجبر الافراد على القيام بواجب التكافل هذا .

المبحث الثالث

استراتيجية « حد الكفاية » والواقع العملى للامة الاسلامية

تمهيــــد :

توصلنا فى المبحثين السابقين الى ان استراتيجية الانتاج الاسلامية تتمثل فى تحقيق « حــد الكفاية » للجميع ، وان الفكر الاسلامى من اجل ذلك يقيم حكومة متدخلة ، تدير القطاع العام ، وتشرف على القطاع الخاص ، مما يعطيها الصلاحية والقدرة الكافية ماديا واداريا على تنفيذ هذه الاستراتيجية ، وذلك بتوجيه كل امكانيات المجتمع — بشرية او مادية ، عامة او خاصة نحو تنمية الانتاج الى ابعد مدي ممكن ، لتوفير مستوى « حد الكفاية » وتحقيق الاستراتيجية التى يمثلها ، وبالتالى اقامة مجتمع المتقين ، الــذى ينشــأ فى ظل الاســلام ، ويحقق لافراده أعلى مستوى معيشة ممكن من كل ناحية(١) .

والدولة الاســلامية مدعوة لاقامة هذا المجتمع الذى يتمتع افراده بهــذا المستوى الكريم ، اذ يأخذون من الدنيا بأفضل نصيب فى كل ناحية ، مع اخذ كل شىء بحقه ورعاية شكر المنعم به ، وهى تستطيع تحقيق هذا المجتمع اذا اتبعت منهج الاسلام عامة ، واستراتيجية « حد الكفاية » خاصــة .

فكيف يبنى مجتمع المتقين بهــذه الاستراتيجية ، وما الذى تضعه هــذه الاستراتيجية اذا هى نفذت — بين ايدى الشعوب الاســلامية ؟ . ان ذلك هو ما سيضع هذا المبحث ايدينا عليه ، من خلال مطالبه الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : اقامة الامة على جادة الطريق .

المطلب الثانى : خلق هيكل انتاجى جــديد .

المطلب الثالث : بناء التكنولوجيا الذاتية .

---

(١) انظر بخصوص مواصفات مجتمع المتقين : نهج البلاغة ، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٧ ، ٢٨ أيضــا محمد الباقر — اقتصادنا — مرجع سابق ص ٥٧٢

المطلب الاول

اقامة الامة على جادة الطريق

تمهيـــد :

معلوم أن التحولات الدائمة فى استراتيجية التنمية كثيرا ما تكون عامل تمزيق لعملية التنمية على المدى البعيد»(١)بينما ثبات الاستراتيجية يحمل ميزة الوصول الى الهدف المرتقب • ولن تتمكن دولة من تثبيت اســـتراتيجيتها الا اذا كانت هذه الاستراتيجية سليمة بالطبع • وتوفر استراتيجية « حـــد الكفاية » هـــذا الشرط ، ومن ثم تمتاز بالثبات وعدم الخضوع للتغير والتبدل • ذلك ان الاسلام يضعها — وهو اعلم بصالح البشر — لترقى بالمجتمع فى معارج التقدم دون أن ينالها القدم او يلحق بها عدم الصلاحية ، بل فى جميع مســتويات الاجتماع البشرى تستمر هذه الاستراتيجية صـــالحة لان تحدو مسيرة القافلة •

وهكذا يحمى الاسلام الامة من التخبط بين الاستراتيجيات بما يحمله ذلك من ضـــياع ، ويضعها على جادة الطريق فى ظل استراتيجية سليمة ثابتة ، وتلك ميزة لا تقدر « ولكن أكثر الناس لا يعقلون » • بيد ان الطريق الذى يضع الاسلام دولته على جادته ليس مفروشا بالورود ، وانما هو طريق الكفاح والبذل الذى فرض على الانسان يوم ان اتى به الله الى هذه الدنيا « **يايهـــا الانسان انك كادح الى ربك كدحا فملاقيه** »(٢) • ونحن مكلفون بالسير على هذا الطريق الســـليم عمـــلا مضنيا وجهدا شاقا ، عبـــادة لله تعالى وامتثالا لامره ، وذلك يتطلب من الامة ما يلى :

١ — الاعتماد على الـــذات

٢ — تحقيق الاستقلال فى كل المجالات •

٣ — استبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المـــالى •

وسنتناول ذلك فى الفروع الثلاثة التالية :

---

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ٤٦

(٢) سورة الانشقاق ، الاية رقم ٦

الفرع الاول ــ الاعتماد على الذات :

يعنى ذلك ان تعمد الدولة الاسلامية الى تحقيق تنميتها وتوفر « حـد الكفاية » لكل فرد فيها بالاعتماد على قدرتها الذاتية ، وامكانياتها المتوفرة لديها، بشرية كانت او مادية مهما كان مستواها الحالى • ولا تقوم على الاعتماد على الغير ، فلم يحدث فى تاريخ الدول التى حققت التنمية الاقتصـادية ان قام لها بها غيرها من الشعوب • وعليها ان تثق فى قدرتها وامكانيات ابنائها ، وفى تراثها وحضارتها والفكر الذى تملكه ، وانها بتفجير الطاقات الكامنة فى شعبها تستطيع ان تفعل كل شىء ، وعليها ان تدرك ان الغير لن يقدم لها شيئا لمجرد فعل الخير او لمجرد اعجابه بها ، وان العلاقة بين الشـعوب المتقدمة والشـعوب المتخلفة كانت وستظل علاقة بين مستغل ومستغل ، وان الاستغلال الواقع عليها لـن ينتهى الا بتحقيق التنمية وبالاعتماد على الذات • ولو وكلت جهود التنمية الى الغير فلن تتم لها تنمية قط • ذلك اول ما نستفيده من استراتيجية « حد الكفاية » وقد سبق ان نقلنا عن خبراء التنمية خلاصة تجربتهم فى الاعتماد على الغير فى قول احدهم « ان العالم النامى كان يمكن ان يكون افضـل من غير مثل هـذه المساعدة »(١) والاعتماد على الذات يعنى فى جوهره تحقيق الاستقلال فى جميع الوجوه الاقتصادية والسياسية والفكرية وذلك هو مجال النقطة التالية •

الفرع الثانى ــ تحقيق الاستقلال فى كل المجالات :

.. تتمكن الدولة من تحقيق استقلالها السياسى اذا هى حققت اسـتقلالها الاقتصـادى ، ولن تتمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصـادى الا اذا تمتعت بالاستقلال الفكرى • تلك مسلمة لا تحتاج الى جدال ، يقول المفكر الاسـلامى مالك بن نبى « ان المجتمع الذى لا يصنع افكاره الرئيسية لا يمكنه على أية حال ان يصنع المنتجات الضرورية لاسـتهلاكه ، ولا المنتجات الضرورية لتصنيعه ، ولن يمكن لمجتمع فى عصر التشييد ان يتشيد بالافكار المستوردة او المسلطة عليه من الخارج ، سواء أكانت افكارا تمت الى الاستشراق او الشيوعية(٢) •

---

(١) محبوب الحق ــ ستار الفقر ــ مرجع سابق ، ص ٧١

(٢) مالك بن نبى ــ انتاج المستشرقين ــ مرجع سابق ص ٦٢

فالامة الاسلامية كي تحقق استقلالها السياسي او تحافظ عليه مطالبة بان تحقق استقلالها الاقتصادي ، وكي تحقق هذا الاستقلال لابد ان تتمتع بالاستقلال الفكري .

وهذا هو ما يحققه منهج التنمية الاسلامي عندما يقوم على حسم الصراع(١) وتحقيق الاستقلال الفكري : اذ يتخذ من القرآن الكريم مصدرا لافكاره ويشجب كل ما يتعارض معه . وتأتى استراتيجية « حد الكفاية » لتحقق الاستقلال الاقتصادي ، بما تشترطه من الاعتماد على الذات ، ومن ثم تحافظ على الاستقلال السياسي .

اذا فاستراتيجية حد الكفاية تقدم للامة الاسلامية استقلالا فى جميع المجالات ، والتى لن تستطيع ان تتقدم قيد انملة بدون تحقيق الاستقلال فيها . ولكن كيف يتم ذلك عن طريق استراتيجية « حد الكفاية » ؟ .

انها كما قلنا تتطلب الاعتماد على الذات ، والاعتماد على الذات يعنى فى مجال الاقتصاد ان نحل مشاكلنا بأنفسنا دون الاعتماد على الاجانب ، لان ذلك مرفوض اقتصاديا ومذهبيا . فاما مذهبيا فلانه لا يصلح فى الاسلام ان يكون للكافر على المؤمن سبيلا وولاية من اى نوع « **ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا** »(٢) « **لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين** »(٣) واذا قبلت دولة الاسلام المعونات الاجنبية فى اى صورة فقد قبلت التدخل فى شئونها . اذ يعترف بعض المعنيين بشئون التنمية الاقتصادية « بأن المساعدة الاجنبية ليست الا اجراء للتدخل فى الشئون الاقتصادية لبلد ما »(٤) واما رفضنا للمعونة من وجهة النظر الاقتصادية فلان تلك المعونة لم تكن مجدية للدولة النامية فى يوم من الايام ، وما هى الا الهاء لها عن الطريق السليم فى التنمية « الذى يقوم على الاعتماد على الذات » حتى تستمر البقرة الحلوب تدر اللبن للمنحى

(١) انظر المبحث الاول من هذا الباب .
(٢) سورة النساء ، الاية رقم ١٤١
(٣) سورة آل عمران ، الاية رقم ٢٨
(٤) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ص ١٠٢

المعونة ، وان واقع الدول النامية وما تعانيه من اعباء خدمة الدين[1] لاكبر دليل على مدى فائدة هذه المعونات ، يقول احد خبراء البنك الدولى لشئون التنمية « دعونى اقولها بصراحة : ان العالم النامى كان يمكن ان يكون افضل من غير مثل هذه المساعدة التى تقدمها الدول الغنية[2] . ويصدق هذا القول ان التجربة التنموية الوحيدة التى نجحت فى عالم اليوم هى التى رفضت تلك المعونة ، الا وهى تجربة الصين[3] . واذا كنا نفتقد رأس المال — فى بعض البلاد الاسلامية — فان الفكر الاسلامى — وبصرف النظر عن ضرورة تقديم البلاد الاسلامية الغنية لما تحتاجه تلك البلاد — يخلصها من اسر الاخطبوط المالى الذى قيد حركتها وقضى على امكانيات تقدمها عندما غفلت عن واقع امرها وبنت خططها الانمائية طبقا لشروط رأسمالية ، وهى لا تملك من رأس المال شيئا ، حتى أصبح المخططون فيها لا يفقهون التفكير فى اى مشروع اقتصادى الا اذا قعدوه على شروط مالية[4] . واصبح العنصر الانتاجى المتوفر لديها وهو العمل سجينا لا يتحرك الا باذن السجان ، اى رأس المال ، فان اذن له تحرك والا بقى عاطلا لا يملك من امر نفسه شيئا .

انه من غير المعقول ان تختار الدول النامية لنفسها الخضوع للاسلوب الرأسمالى فى الاستثمار وتقييم المشروعات وهى لا تملك راس المال ، لانها بذلك تضع نفسها فى سجن المؤسسات المالية العالمية ، وتحت رحمة من يملك رأس المال أيا كانت هويته ، وربما يفسر هذا الموقف ان هذه البلاد « كثيرا ما خضعت لمفاهيم للتنمية وانظمة للقيم صيغت الى حد كبير فى الخارج ، وبينما كانت التنمية الاقتصادية هى الشاغل الاول للبلاد النامية ، فان وسائل الاعلام الجماهيرى التى تشكل بدرجة كبيرة الراى العام العالمى ، تخضع فى المقام الاول للدول الغنية[5] وهذا ما عنيناه عندما تحدثنا عن ضرورة الاستقلال الفكرى ،

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله — نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .
(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٧١
(٣) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، ص ٩٠
(٤) مالك بن نبى — المسلم فى عالم الاقتصاد — المرجع السابق ، ص ٨٢
(٥) محبوب الحق — ستار الفقر مرجع سابق ، ص ١٨٨

فالدول النامية مستعمرة فكريا فى المقام الاول ، ومن ثم فلا غرابة أن تنقاد وراء الاسلوب الرأسمالى فى الاستثمار طبقا لما يقرره لها المستعمرون لافكارها واصحاب المصلحة فى تخلفها .

وهنا يظهر دور الفكر الاسلامى عندما يفتح أعين هذه الدول ويقدم لها اسلوبه فى الاستثمار الذى يقوم على تعبئة الطاقات الاجتماعية ممثلة فى الانسان والارض والوقت تحركها ارادة للتقدم لا تحجم امام صعوبة ، ولا تستهين بالامكانيات البسيطة التى بايدينا اليوم ، ولا تنتظر أن يمن عليها الغرب أو الشرق بجرعة من العملة الصعبة ، تدفعهم ارادة الحجاج بن يوسف الثقفى يقول لعامله على البصرة وقد شكى اليه صعوبة الحفر فى الصخر ، وضآلة ما يحققه من تقدم فى شق نهر يحيى به موات الارض : ان استطاع العامل ان يحفر قدر طعامه من الصخر فامض فى الحفر(١) وبهذه العزيمة يشق النهر ، وتحيا الارض وتتحقق التنمة الاقتصادية . ان الفكر الاسلامى يقدم لنا الامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان المالى وهذا هو موضوع النقطة التالية :

الفرع الثالث - استبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المالى :

طبقا لعناصر استراتيجية « حد الكفاية » والتى وضحناها من قبل فان الاسلام يفرض تجنيد كل الطاقات المتاحة ، واهمها العمل وموارد الطبيعة من اجل تحقيق حد الكفاية . وينطلق الفكر الاسلامى من مسلمة طبيعية تقول : ان العمل هو العنصر الذى يملكه البشر قبل كل شىء ، ومن ثم فاذا لم يتوفر لدينا رأس المال فاننا لم نفقد كل شىء بل لعلنا لم نفقد شيئا كثيرا ، وعلينا ان نجند بقية الامكانيات والطاقات ممثلة فى العمل والارض ، وهى العناصر التى يملكها اى مجتمع من اجل تحقيق التنمية وايجاد رأس المال نفسه . وهذا هو ما نقصده باستبدال الامكان الاجتماعى بالامكان المالى . اى التخلى عن الاستثمار المالى واللجوء الى الاستثمار الاجتماعى . واذا وجدت لدى المجتمع تلك الارادة التى كانت لدى الحجاج بن يوسف فانه يستطيع تعويض الاستثمار

---

(١) البلاذرى - فتوح البلدان - مرجع سابق ، ص ٤٥٢

المالى المفقود له ، بالاستثمار الاجتماعى الموجود معه ، على اساس من استراتيجية «حد الكفاية» وعناصرها ، وبالذات تفرض العمل على كل قادر ، والمستوى الكريم لكل انسان • واذا تخلص المجتمع من الوهم المالى الذى يسيطر عليه فسيدرك ان القصور الذى يفرضه التخلف فى المجال الاقتصادى انما هو نتيجة لتصوره للاشياء وليس نتيجة الاشياء ذاتها ، وسوف يتبين ان امكانياته الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف المحيطة به •

ولو كان نقص رأس المال مانعا من التقدم لما كان للحضارة الانسانية وجود اليوم ، فلقد وجد الانسان مجردا على هذه الارض الا من ملكاته التى اودعها الله فيه ، وبعمله انتج رأس المال وخلقه خلقا ، فكيف رضيت هذه البلاد ان تحبس طاقتها الخلاقة فى سجن راس المال ؟ لكنه كما سبق ان بينا « الاستعمار الفكرى » •• ان الاسلام باستراتيجيته التى تفرض العمل على كل قادر يبدأ السير مهما كان حجم رأس المال فى يد العامل بسيطا ، فعليه ان يمارس به الانتاج حتى ولو لم يزد عن قادوم او فاس او حبل يحتطب به ، وبهذه الادوات ينتج غيرها وافضل منها حتى نصل الى اعقد انواع راس المال •

فان [illegible] واستلزمت الضرورة استقدام بعض رؤوس الاموال الاجنبية فلا مانع، ولكن بعد ان نجند كل طاقاتنا ونستخدم الامكان الاجتماعى المتاح لنا • اما الاعتماد على راس المال الاجنبى بالصورة التى تسير عليها الدول النامية اليوم فلن يحقق اى تقدم •

ان دراسة قيمة إجراها البنك الدولي بالاشتراك مع معهد دراسات التنمية بجامعة « ساسكس » تحت عنوان Redistribution with growth قداثبتت هذه النتيجة • لقد قامت هذه الدراسة على أساس افتراض بلد فى ظروف مشتقة من متوسط ظروف العالم النامى ، ويحقق معدلات تنمية ناجحة بمقاييس الاقتصاد قدرها ٥٪ سنويا وبمساعدة رأس المال الاجنبى • وكانت النتيجة انه بعد ثلاثين عاما فان متوسط دخل الخمسين الادنيين سيكون ما زال دون حد الفقر النسبى الذى يقدره البنك حاليا بـ ٧٥ دولار • اما متوسط دخل الفرد من الخمسين اللذين يلونهم (متوسطى الحال) فلن يتحسن الا بعد خمسة عشر عاما يسوء خلالها • وبعبارة اخرى فان استمرار استراتيجيات التنمية الحالية وفقا للامكان المالى لن يؤدى الى تغيير ملموس فى مستوى معيشة

حوالى ٨٠٪ من السكان فى مدى (١٥) عاما بل سيتدهور نصيب ٤٠٪ منهم بشكل مستمر ويتدهور نصيب الـ ٤٠٪ الاخرى لمدة خمسة عشر عاما(١) .

فهل بعد ذلك دليل على ان الاستراتيجيات القائمة على الامكان المالى لبلاد فقيرة فى رأس المال ، لا يحمل اى امل فى تحقيق تنمية اقتصادية ؟ وان الامل الوحيد امام الدول الاسلامية ان تبنى خطتها على اساس من الامكان الاجتماعى الذى تقدمه استراتيجية حد الكفاية لها ، تلك الاستراتيجية الكفيلة بتشغيل كل طاقاتها وتمكينها من اخذ زمام نفسها بيديها ، فتحقق الاستقلال الاقتصادى الذى يجعل استقلالها السياسى ذا معنى .

المطلب الثانى

خلق هيكل انتاجى جديد

الفرع الاول — الاستراتيجية والهيكل الانتاجى :

كل استراتيجية انمائية انما تتحقق بواسطة هيكل انتاجى محدد تبنيه وتحقق نفسها بواسطته . فاستراتيجية التصدير او الاحلال محل الواردات ، او استراتيجية الامن الغذائى ، كل منها تخلف لنا هيكلا انتاجيا ذا سمات معينة ، الصفة المشتركة فيها هى تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع متقدم وآخر متخلف ، مع افتراض « كل هذه الاستراتيجيات ان التجارة الدولية هى الوسيلة الرئيسية للنمو او يمكن ان تكون القطاع القائد »(٢) وفى النهاية وكما اثبتت تجارب النمو فى العقود الثلاثة الماضية ، يبقى الاقتصاد القومى متخلفا فى جملته لتظل هذه الدول فى حيرة من امرها ، تضرب اخماسا فى اسداس ، وما علمت انها اخطأت فى تحديد اهدافها فاختارت هدفا خادعا لا يمكن تحقيقه وهو هدف اللحاق بالغرب . اما استراتيجية « حد الكفاية » فانها تحدد هدفها من منطوقها : انه تحقيق الكفاية لكل فرد بالهجوم المباشر على الفقر والقضاء عليه ، وتوجه طاقتها ومواردها لتحقيق هذه الغاية . ويتخلف عن ذلك هيكل انتاجى جديد سيتمثل فى الابنية الانتاجية التى تقوم بتوفير السلع والخدمات

---

(١) محبوب الحق — ستار الفقر — مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ٢١٥ .

اللازمة لتحقيق « حد الكفاية » ، وسد حاجة الجماهير ،وهو بالطبع هيكل انتاجى مختلف عن الهياكل التى تعرفها هذه الدول ، فهو هيكل متكامل مع نفسه ، قادر على تحقيق اهدافه ، غير معقد لكنه فعال ، يقوم بتوفير مستلزمات الغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم والزواج وسائر ما لا بد منه على حسب تعبير الامام النووى([1]) ونستطيع أن نتصور بعض اجزاء هذا الهيكل على نحو مبسط مما يقدمه الفرع التالى :

الفرع الثانى — معالم سريعة لهيكل انتاجى قائم على استراتيجية حد الكفاية :

يمكننا ان نقدم صورة سريعة للتغيرات التى تحدث للهيكل الانتاجى عندما يتخذ المجتمع من تحقيق حد الكفاية استراتيجية له وذلك من النقاط التالية :

١ — فى بداية الانطلاق ربما يكفينا ان ينتج لنا الهيكل الانتاجى السلع والخدمات الضرورية والحاجية ، ونستغنى مؤقتا عن السلع والخدمات الكمالية ، من اجل ايجاد دفعة للتكوين الرأسمالى ، والنهوض بالتصنيع الذى هو عصب التنمية . ذلك ان استراتيجية « حد الكفاية » تقوم على الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال ، وهذا يتطلب ان تبنى دعائم الصناعة بمختلف مستوياتها ثقيلة وخفيفة . فقطاعات الانتاج الاستهلاكى تحتاج الى الالات ، وهذه تحتاج الى آلات منتجة لها ، ويجب أن نبدأ بالتدريج فى انتاج كل هذه الالات ، وليس ذلك بمستحيل اطلاقا ، فالورش القائمة اليوم والمصانع التى لدينا يمكن — اذا وجدت الارادة الصادقة ، والعزيمة القوية التى تخلق الامكان — ان تكون نواة للصناعة الثقيلة ، فهى اكثر تقدما من مثيلاتها التى انتجت لاوربا وأمريكا كل الصناعات المتطورة اليوم .

٢ — اهم الضروريات هى توفير الطعام والكساء والمساكن والخدمات الطبية على سبيل المثال .

فلتوفير الطعام تجب العناية بالقطاع الزراعى وتطويره ، بالامكانيات المتاحة تحت أيدينا ، ولتبعث فكرة « احياء الموات » على أوسع نطاق بين الجماهير ، وبصورة جماعية،فان شق الترع وحفر القنوات ومد شبكات الطرق بين الحقول ، ومشروعات الصرف ، كل ذلك لا يحتاج امكانيات تخرج عن قدرات الجهود الذاتية

---

(١) النووى — المجموع — مرجع سابق — ج ٦ ص ١٩٠

التى ينقصهـا فقط الارادة التى تخلق الامكان ، فى ظل المبـدأ الاسلامى ، « من أحيا أرضا ميتة فهى له ، وله بذلك اجـر » .

وتوفـير المسكن الصحى للمواطنين يجب أن يتم بنفس الاسلوب ، أى باستخدام الامكانيات المتاحة لنـا ، والخامات المتوافرة بأراضينا ، وبأنمـاط تتناسب مع اجوائنا وتقاليدنا ، فمشكلة الاسكان لدينا اصدق دليل على اغتراب مفكرينـا ، فالابنية التى خلفهـا أجدادنا منـذ عدة سنوات لازالت بحالة جيدة ولم يستخدم فيهـا الاسمنت او الحديد ، ولا زالت خاماتها تمـلأ أوديتنـا وجبالنـا ، فلا بد من بعث الصناعات المطلوبة لمثل هـذه الانماط من الابنيـة لتتخـذ مكانتهـا فى الهيكل الانتاجى ، لتوفر المسكن الصحى المطلوب للمواطنين.

وتوفير الكساء يتطلب احياء صناعاتنا الراقية للنسيج اليدوى ونشرهـا على أوسع نطاق فى الريف والمدينة ، لتسد حاجتنا من النسيج من ناحية ، ولتوفـر العمـل للمواطنين الريفيين فى أوقات فراغهم الموسمى ، وقد تكون هـذه فرصة لان نخصص صناعات النسيج الكبرى لدينـا للتصدير حتى تساهم فى توفـير امكانية استيراد ما نحتاج الى استيراده . ولتوفير الرعاية الطبية للمواطنين ربما تطلب الامر ان نعيد النظـر فى التعليم الطبى من أساسه ، كى نعد نوعا من الاطباء تكون مهمتهم ارشاد المواطنين وتقـديم الخدمات السريعـة ينتشرون فى الريف على غرار فكرة الاطباء الحفاة فى الصين ، وربما كان ذلك أجدى من مهزلة الوحدات المجمعة بمصر ذات الغرف المقفلة للعمليات(١) .

وهكذا بقية السلع والخدمات ، اننا لن نعجز عن القيام بها فى حدود قدرتنا وامكانياتنا وسنكتسب الخبـرة ونتعلم من التجربة حتى ما يثبت فشـله منها ، وسيتقدم مستوى الانتاج لدينا شيئا فشيئا . وربما يقول البعض ان هذا حكم بالعـودة بالمجتمع الى عصر الجمل لنقاطع العالم ونقيم بيننا وبينـه سـدا ، والحقيقة ان شيئا من ذلك لن يحدث وان مستوانا الحالى فى كل المجالات سينال دفعة كبرى الى الامام لا الى الخلف ، كل ما فى الامـر اننا سنكون واقعيين فى طلباتنا وفى تشبهنا بغيرنا ، فتوفير حد الكفاية للمواطنين لن يتطلب انتاج هـذا الكم الهائل الذى يتخم اسواقنا من سلع الترف التى تستعملها طبقة قال الله

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠

تعالى فى امثالها «اذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ، فاليوم تجزون عذاب الهون »[1] ويكون استمتاعهم مقابلا بالنقص فى السلع الضرورية اللازمة لتحقيق حد الكفاية « فما جاع فقير الا بما متع غنى »[2] ٠

واذا ما تحقق ذلك فانه يتوفر لدينا هيكل انتاجى متكامل معنفسه ويتضاءل اعتماده بالتالى على التجارة الخارجية ، حيث انه يبنى على اساس من الاعتماد على السوق الداخلية الضخمة التى يفتحها ويخلقها توفير « حد الكفاية » للمواطنين جميعا ، ومن ثم ننجو من براثن الاحتكارات العالمية ٠ وتلك هى التنمية المستقلة ، والتى تغذى نفسها بنفسها ٠

الفرع الثالث — التكوين الرأسمالى فى ظل الهيكل الجديد للانتاج :

ان التكوين الرأسمالى جزء لا يتجزء من هذه الاستراتيجية ، حيث ان الاشباع المستمر والمتنامى لحاجات الجماهير وحد الكفاية المتصاعد يتطلب زيادة القدرة الانتاجية بصفة مستمرة ، وهذا يتطلب تراكما رأسماليا بصفة مستمرة حتى تتمكن الصناعة من مد كافة القطاعات بما يلزمها ٠ غير ان التكوين الرأسمالى فى ظل هذه الاستراتيجية لن يتمثل فى مشروعات عملاقة،وانما سيتركز فى البداية على الاقل فى مشروعات صغيرة تتلائم مع الظروف القائمة،وتستطيع ان تحقق اضافات رأسمالية أكبر فى مجموعها ومما تمثله المشروعات العملاقة تلك التى يدعى انها تحقق وفورات ضخمة ، والحقيقة ان ما توفره هذه المشروعات العملاقة انما يذكر فى المدى القصير وفيما يخص انتاجها ، اما فى الاجل الطويل وبالنسبة لاقتصادها القومى فى مجموعه فان المصانع الصغيرة ووحدات الانتاج الريفى هى التى ستخلق التراكم وتحقق الوفورات الضخمة على المستوى القومى وفى الاجل الطويل ٠ ذلك انها هى التى ستحفز همم المخترعين وهى التى ستكون لها القدرة على تطبيق مبتكراتهم فى حل المشاكل التى ستواجهها،ومن ثم فانها ستخلق النواة الاولى لتكنولوجيا خاصة بنا — وهو ما سنناقشه فى المطلب التالى — أنها ستعطى الشعب ثقته المفقودة فى قدراته وتشعره بقدرته على

---

(١) سورة الاحقاف ، الآية رقم ٢٠

(٢) نهج البلاغة ص ٧٨ ، جـ ٤

الابتكار وايجاد الحلول لمشكلاته ، وبالتالي تخلصه من الشعور المدمر الذى يتمثل في تلمس الحلول لكل مشكلة فيما ابتكره مجتمع يختلف عنا في الظروف والامكانيات اختلافا جذريا ، فان لم نجد حلا لديهم وقفنا عاجزين في انتظار ان يتقدم احدهم لحل تلك المشكلة .

وهكذا يتكون لدينا هيكل انتاجى يختلف اختلافا جذريا عن الهيكل القائم حاليا ، هيكل يتمتع بالتكامل بين قطاعاته المختلفة ، يستطيع ان يحقق الاكتفاء الذاتى اذا اقتضت ذلك الظروف ، حيث يقل فيه الاعتماد على الخارج الى ابعد حد ممكن ، فلا نعتمد على الخارج في امر جوهرى تطبيقا لفرض الكفاية الذى يعتبر انتاج اى سلعة لازمة او خدمة مطلوبة هو من فروض الكفاية التى يأثم المجتمع كله اذا لم يقم بالوفاء بها احد ، ولقد سبق ان بينا ان فرض الكفاية أهم من فروض العين وان اداءه أفضل من أداء فرض العين .

هذا الهيكل الانتاجى سيستجيب لحاجات الجماهير التى تدخل في توفير حد الكفاية ويساهم في تصدير ما يلزم لاستيراد الاشياء التى يفضل استيرادها من الخارج .

المطلب الثالث

بنـاء التكنولوجيا الذاتية

تمهيـــد :

تقوم استراتيجية « حـد الكفاية » على الاعتماد على الذات ، تطبيقـا لفروض الكفاية الاسـلامية في ميدان الانتاج . فهى بالتالى تقوم على تحقيق الاستقلال الحقيقى اقتصاديا وسياسيا وفكريا ، ومن ثم فان احدى معطياتها الملازمة لها هى توفير الظروف الداعية الى ابتكار وتطوير « التكنولوجيا » الذاتية الخاصـة بنا .

وهذا المطلب يهتم ببيان ما يمكن لاستراتيجية « حد الكفاية » — بما تتميز به من قدرة على تحقيق التنمية ومن اسـتقلال في كل الجوانب — ان تقدمه في

ميدان بناء التكنولوجيا • وستقوم فروع هذا المطلب ببيان هذا الدور بالشكل الآتى :

الفرع الاول : موقفنا التكنولوجى اليـوم •

الفرع الثانى : مفهوم التكنولوجيا الحقيقى •

الفرع الثالث : استراتيجية « حد الكفاية » وبناء التكنولوجيا •

الفرع الاول ــ موقفنا التكنولوجى اليــوم :

ان موقف شـعوب الامة الاسلامية اليوم من التكنولوجيا الحديثة يتمثل فى جدل نظرى واسع وعقيم ، يدور على صـفحات الكتب والمجلات العلميـة والمتخصصة حول اهمية التكنولوجيا وضرورة نقلها ، ومدى القـدرة على تحمل تكاليف هذا النقل وهل نلهث وراء كل جـديد منها ام ننتقى من بين انواعهـا ما يناسـبنا ؟ •

يدور هذا الجدل فى واد يغاير ما يجرى عليـه العمل ، حيث تقوم الدول بالحصول على أى نوع من التكنولوجيا يأتيهـا فى الغالب متضمنا فى المعونات والقروض دون ان يكون لها اية استراتيجية فى هذا الصـدد • وكيف تكون لها مثل هذه الاستراتيجية وهى تعتمد على المنح والقروض والتى يتحكم مقدمها فى نوع العدد والالات التى تمثلها هذه المنح وتلك القروض دون ان يكون لهذه الدول ارادة خاصـة ، وحتى من يدفع منها الثمن نقدا وعدا ، فليس فى وضع مختلف بل ربما يكون اكثر خضـوعا لارادة موردى هـذه العددوتلك المعدات •

وهكـذا تقف هذه البلاد ــ فى هذا المجال ــ مجـرد مستقبل لمنجـزات التكنولوجيا الغربية او الشرقية ، فان احتاجت تلك العدد والالات الى مسمار او قطعة غيار ، وقفت قدرتها عاجزة تتطلع الى الخارج حتى يمن عليها بما يعيد الحياة الى تلك الآلة • وبالتالى تستمر تبعيتها التكنولوجية ، التى هى نوع من الاستعمار فى صورته الجديدة والتى حلت ــ كما بينا من قبل ــ محل الاستعمار العسكرى السياسى عندما رحل مكرها عن هذه البلاد •

هذا هو وضعنا القائم في ميدان التكنولوجيا ، وضع لن يتحقق به تقدم ولن تبنى معه تكنولوجيا . فكيف نتخلص من هذا الوضع ، وما الدور الذى تؤديه لنا استراتيجية « حد الكفاية » فى هذا السبيل ؟ سبيل بناء تكنولوجيا ذاتيه نشارك بها العالم بدلا من الاعتماد عليه والسير فى ذيله . ان هذا هو ما سيجيب عليه الفرعان التاليان .

الفرع الثانى — مفهوم التكنولوجيا :

يلزمنا فى البداية — وقبل التعرض للحل فى هذا المجال — ان نتفق على ما تعنيه التكنولوجيا حقيقة . فربما يكون هذا المفهوم لها هو منطلقنا اليها ، وربما نتبين ان سبب موقفنا الحالى هو خطأ فى المفهوم لا أكثر — ترتب عليه خطأ فى التطبيق .

ولن نتعرض هنا لمعنى هذه الكلمة اللغوى ومقابلها العربى(١) وهل هو تقنية ام تكنية فلقد اصبحت كلمة دارجة واللغة العربية تتسع لها كما اتسعت لغيرها من الكلمات الاعجمية على مر التاريخ . والذى يعنينا هنا — اذا — هو مفهومها الموضوعى ، الذى تعرض له الكثير من الباحثين المتخصصين ووصلوا الى ان التكنولوجيا تعنى « الجهد المنظم الرامى لا ستخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بمعناها الواسع بهدف التوصل الى أساليب جديدة يفترض فيها انها اجدى للمجتمع »(٢) .

فهى اذا جهد منظم يرمى للوصول الى أساليب جديدة للأداء باستخدام نتائج البحث العلمى وبعبارة اخرى : هى فكر ينعكس فى شيء قد يكون ماديا او معنويا ، اى انها ليست العدد والالات التى تلهث الدول النامية خلف استيرادها من الدول المتقدمة ، فتلك العدد والآلات ثمرات للتكنولوجيا وليست

---

(١) انظر المطلب الاول من المبحث الاول من الفصل الثالث من الباب الثالث التالى .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، من ابحاث : استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٠

تكنولوجيا ، وهذا مالا يدركه العامة من الناس ويقع فيه بعض من يدعون الخبرة والعلم وتوضع بيدهم مقاليد الاشراف على ما يسمونه « نقل التكنولوجيا » الى العالم المتخلف .

انهم يخلطون بين شيئين ، التكنولوجيا بمفهومها الذى ذكرناه ، ومنجزات التكنولوجيا ، ويحصلون على بعض هذه المنجزات ويظنون انفسهم قد نقلوا جزءا من التكنولوجيا ، وذلك وهم كبير ، فالثمرة يمكن استيرادها ونقلها مهما غلا ثمنها لكنها لا تتجدد ولا تتكاثر ، وانما ينتهى وجودها واثرها بعد استهلاكها ، اما الشجرة التى تعطى الثمار فلا بد ان تنبت وتنمو وتترعرع فى أرض صالحة وبيئة مواتية فى ظل رعاية مستمرة ، واذا تم ذلك اعطت الشجرة افضل الثمار واطيبها . والمنجزات التكنولوجية من عدد والات وغيرها هى الثمرة التى يقوم العالم المتخلف باستيرادها ، لكنها ليست الشجرة التى تطرح الثمار وتسمى التكنولوجيا. ان شجرة التكنولوجيا لا بد من زراعتها فى بيئتها المناسبة وتحت شروط استنباتها حتى نقول انه تمت عملية نقل التكنولوجيا ، اما ما يجرى عليه العمل والذى بيناه فى الفرع السابق فلا علاقة له ببناء التكنولوجيا ونقلها ، انه فقط نقل لبعض منجزاتها والتى تستهلك بالاستعمال بعد فترة وربما تستهلك فنيا قبل تركيبها فى العالم النامى .

ولكن ما هى البيئة الصالحة والتربة المناسبة التىتوفر شروط استنبات شجرة التكنولوجيا لدينا ؟ .

انها هى البيئة التى تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة ، والجهد الدؤوب اللازم لها . فرغم ان التنمية ونجاحها ، والتكنولوجيا وتقدمها يتبادلان التأثير دون شك ، الا ان التنمية ونجاحها هو الذى يولد التكنولوجيا ، وليست التكنولوجيا هى التى تصنع التنمية . ان الواقع فى العالم المتقدم يؤكد ان التكنولوجيا هى وليدة التنمية الاقتصادية التى تحققت وليست التكنولوجيا هى التى حققت لهم التنمية الاقتصادية « فتوفر التكوين الاقتصادى والاجتماعى والحضارى بانجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر هو الذى دفع بها الى استخدام بعض المخترعات البسيطة — والتى ربما كانت معروفة من قبل فى مجتمعات أخرى — فى تطوير الانتاج تطويرا جذريا . وتطور هذه

الاوضاع هو الذى ادى الى التقدم التكنولوجى وليس العكس ، ومن ثم فتصور ان استيراد التكنولوجيا المتطورة يحل قضايا التخلف قلب للمنطق العلمى وتجاهل للمسار التاريخى للتجربة الغـربية(١) •

أن منجزات التكنولوجيا التى تملأ العالم الغربى اليوم هى ثمرة تطـور حضـارى طويل نسبيا ، واستيراد هذه المنجزات لا يمكن ان يولد عملية التطور ذاتها او يغنى عنهـا •

وبهذا نتبين ان الطريق الذى نسلكه فى ميدان التكنولوجيا طريق غير مجد ، ويحدد لنفسه هدفا لا يصلح للتحقيق ؛ فالتكنولوجيا كما قلنا لا تنقل ونحن نصر على نقلها ، وهى تستنبت بالداخل ونحن نتجاهل هذه الحقيقة •

ومن هنا تظهر اهمية استراتيجية « جد الكفاية » بقدرتها على توفير البيئة المطلوبة لبناء التكنولوجيا بمفهومها السليم ؛ وبقيامها تحقيقا لفريضة الاستقلال باســتنبات التكنولوجيا داخليا ، وبنائها فوق ارض الامة الاسلامية حتى تكون هذه الامة قد قامت بالتكاليف الاســلامية • فكيف تسلك استراتيجية « حـد الكفاية » الطريق الى هذا ؟ • ان هذا هو موضوع الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ استراتيجية « حد الكفاية » وبناء التكنولوجيا :

توصلنا فى المبحث السابق الى ان استراتيجية حد الكفاية تقوم على عناصر ثلاثة من اهمها فرض العمل على كل قادر ، وتشغيل كافة الامكانيات المتاحة ، من اجل انتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق حد الكفاية المقرر •• وفى المطلب السابق من هذا المبحث توصلنا الى ان ذلك سيؤدى الى خلق هيكل انتاجى خاص يتكون من صناعات صغيرة موزعة على مختلف المجالات تحقيقا لنشر نطاق الملكية الخاصة ، وتزامن الانتـاج والتوزيع ، وهما مبـدآن أساسـيان فى النظـام الاسلامى ، وذلك الى جانب الصناعات الكبيرة والتى يضمها القطاع العام الذى تملكه الجماعة او الدولة وتديره الاخيرة •

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠ •

وبناء على هذا الوضع فان التكنولوجيا المطلوبة لنا هى التى تستجيب لاعتبارات هذا الهيكل الانتاجى الجديد الذى يفرضه أسلوب استراتيجية حد الكفاية فى الانتاج . فاذا كانت هذه الاستراتيجية تنطلق من استخدام كافة الامكانيات المتاحة للمجتمع فى جميع المجالات فانها اذن تنطلق فى الميدان التكنولوجى من التكنولوجيا الوطنية ، والتى يملكها المجتمع بالفعل قبل ان تتطلع الى التكنولوجيا التى انتجها الغرب لتحل مشكلاتهم لا مشكلاتنا . فالحقيقة ان افدح ما اصاب الدول النامية هو اغفالها هذه الحقيقة وتسليمها بأن تكنولوجيتها المحلية بالية يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن واحلال تكنولوجيا حديثة محلها ، اذ ان هذا التفكير خاطىء من عدة وجوه .

أولا : تلك تكنولوجيا نشأت واستقرت بالذات لانها كانت ملائمة لظروف المجتمع وهذه الملاءمة لا تختفى بين يوم وليلة ، لان المجتمع لا يقفز من حالة التخلف الى مستوى الدول المتقدمة فى يوم وليلة ، ولذلك فان بعضها على الاقل يظل ملائما لسنوات طويلة رغم بناء صناعات حديثة .

ثانيا : هذه التكنولوجيا بصفة عامة كثيفة العمالة . وهذا يتناسب مع رغبتنا فى تحقيق العمالة الكاملة (كجزء من استراتيجية تحقيق « حد الكفاية ») .

ثالثا : لان تطويرها ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضى جهدا ضخما فى تدريب العاملين[1] .

وبالتالى فيجب أن ننطلق من هذه التكنولوجيا وخاصة انها تتناسب وعادات الشعوب التى تجب مراعاتها بدلا من اكراهها على أن تصب نفسها فى القالب الغربى فان ذلك أكبر عدوان على شعوبنا والتى تعيش فى صراع مع مكرهيها على هذا القالب ، وتقاومه بوعى أو بدون وعى .

ومن هذا المنطلق فاننا ـ فى ظل استراتيجية حد الكفاية ـ سيكون لدينا مصدران نستقى منهما ما نبنى به تكنولوجيا ذاتية :

---

(١) المرجع السابق ص ٥٤٨ — ٥٤٩ .

١ — ما تمثله التكنولوجيا المحلية أو ما يســميه البعض « تكنولوجيا الاهــالى » ٠

٢ — التكنولوجيا العالمية ممثلة فى الفكر انعانى ونتائج البحث العلمى الذى هو ميراث انسانى عام ٠

ومن هذين المصدرين يستقى علماؤنا والباحثون منا ، ويبتكرون الحلــول التكنولوجية للمشــاكل التى تواجه الجهاز الانتاجى الذى تبنيــه من جــديد استراتيجية حد الكفاية ٠ فالجهد المطلوب من مراكز البحث العلمى لدينا يتمثل اذا فى خطوات ثلاث :

الاولى : تطوير التكنولوجيا المحلية بالعكوف على دراستها وتطعيمها بما هى فى حاجة اليه حتى تقــدم اكبر قدر ممكن من المساهمة الفعالة وبأقل تكاليف ممكنــة ٠

الثانية : تطويع التكنولوجيا الاجنبيــة لظروفنا وليس ذلك بنقل منجزات التكنولوجيا القائمة ، وانما باستخدام نفس الفكرة التى استخدمهــا الغربيون مثلا وانتاج ما تسفر عنه هذه الفكرة لدينا ٠

الثالثة : الابداع النابع من توفر الثقــة فى النفس ، فمن تكــرر النجاح وتواليه يكتسب علماؤنا دربة وثقة تجعلهم يبتكرون ما يعجز العقل الغربى عــن تحقيقه لانهم لا يعيشون الواقع الذى يعيشه علماؤنا فى بيئة التنمية الجديدة ٠

وشيئا فشــيئا تبنى التكنولوجيا الذاتية من خــلال ما تحققــه التنميــة الاقتصادية من نجاح بعد أن توضع بذرتها فى أرض صالحة وتربة مناســبه تتوفر بها شروط استنبات التكنولوجيا والتى ستطرح لنا المنجزات المطلوبة محليا تلك المنجزات التى نســتوردها اليوم على زعم انها التكنولوجيا ، وتتطور هذه التكنولوجيا بمرور الايام ذاتيا وتسير فى اتجاه مستقل عن الاتجاه الذى ربمــا يسلكه العالم المتقدم ذو الظروف والبيئة والمشكلات المختلفة عنا ، وعندها ربما يكتشف إتجاه تكنولوجيتنا عن حلول وابتكارات تكنولوجيــة يعجــز عنها العالم المتقدم ، ويستطيع إن يستخدم فكرتها فى حل مشكلاته ، ومن ثم تتحقق المشاركة فى ميدان التكنولوجيا حقيقيــة ٠

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على أثر استراتيجية حد الكفاية على الواقع العلمي وما يترتب على استخدامها من تغيرات تصنيب المجتمع وتهزه من الأعماق وتطهره من كل ما علق به من تخلف فكرى وضعف نفسى وتدهور انتاجى ، ولقد يتبين لنا ان هذه الاستراتيجية تقدم للامة الاسلامية ما يلى :

١ — تنقلها من التخبط بين الاستراتيجيات الانمائية التى درجت على تبنيها واحدة اثر أخرى ، وعادت منها بغير طائل ، وتقدم لها استراتيجية قادرة على توحيد جهودها من اجل هدفها فى التقدم والتنمية .

٢ — هذه الاستراتيجية تعطى الامة الاسلامية ما تفتقده من شرط جوهرى لا يمكن ان تتم فى غيبته أية تنمية ، الا وهو « الاعتماد على النفس » .

٣ — يترتب على ما سبق « تحقيق الاستقلال فى شتى الميادين فيخلصها من أسر رأس المال الاجنبى ، ومن التبعية التكنولوجية ، وأهم من كل هذا التبعية الفكرية التى تقضى على هوية الامة وتذيب شخصيتها .

٤ — تمنح هذه الاستراتيجية الامة الاسلامية هيكلا انتاجيا يختلف عن الهيكل القائم ، هيكلا لديه القدرة على تحقيق هدف حد الكفاية لكل فرد ويتشكل وفقا لمبادىء الاسلام فى نشر نطاق الملكية الخاصة ، وتوفير العمل وفرضه على كل قادر .

٥ — تعتبر ايجاد هيكل انتاجى جديد فرصة مناسبة لبناء تكنولوجيا ذاتية تنطلق من شجب الموقف الحالى الذى يتمثل فى استيراد منجزات التكنولوجيا الاجنبية على زعم انها تكنولوجيا وما هى بتكنولوجيا .

٦ — من كل ما سبق يتضح لنا ان استراتيجية حد الكفاية استراتيجية شاملة تقدم الحلول لمشكلات التخلف المختلفة ، الانتاجية والفنية والمالية وغيرها ، ذلك أنها ليست سوى العودة الى الاسلام وتطبيقه ، وهو كفيل بتقديم الحلول لكل مشكلة تواجه المجتمع . « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » .

نتائج الفصل

عقدنا هذا الفصل لدراسة الحلقة الاخيرة من منهج التنمية فى الاسلام والتى تمثلها استراتيجيته فى الانتاج ، ونستطيع ان نضع اهم نتائجه فيما يلى :

١ — الانتاج فى الاسلام وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالها ، وهو مسئولية كل من الافراد والدولة تبعا لما وضعه تنظيم الاسلام للملكية من امكانيات فى يد كل طرف • ومسئولية الدولة فى هذا المجال متضاعفة لما تمثله الامكانيات التى يضمها القطاع العام من ضخامة ، ولما لها من حق الاشراف على حسن استخدام القطاع الخاص لما تحت يده من امكانيات •

٢ — يقوم الفكر الاسلامى على الايمان بان مجموعة الاهداف التى يمثل تحققها تطور المجتمع ورقيه بصفة مستمرة ، ووسائل تحقيق هذه الاهداف يجمعها كلها تحقيق حد الكفاية لكل مواطن ، ومن ثم يتخذ منها استراتيجية انتاج اسلامية تقوم على توفير ما لا بد منه لكل فرد بدون اسراف او تقتير ، وتستند على حق الفرد فى موارد الجماعة ، وكفاية تلك الموارد للجميع ، الى جانب ما فرضه الله تعالى من تكافل بين اخوة الاسلام ، وتتضمن عناصر ثلاثة هى : توجية كل الامكانيات للقضاء على الفقر ، ثم فرض العمل على كل قادر واجباره عليه كما يجبر على القيام بكل فروض الاسلام ، ثم اخيرا تزامن الانتاج مع التوزيع •

٣ — استراتيجية حد الكفاية تعطى الامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة فى الاعتماد على النفس وتحقيق الاستقلال فى كل ميدان ، وتقيم لها هيكلا انتاجيا جديدا يعطى فرصة لبناء تكنولوجيا ذاتية خاصة بها تشارك بها وتدخل عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح •

٤ — تمثل هذه الاستراتيجية حلولا مثلى لكل ما تعانيه الامة الاسلامية من مشكلات مالية وفنية وثقافية وفكرية ، اذ انها تعني تطبيق الاسلام لا أكثر ، بما يحمل من امكانيات تقديم الحلول لكل مشكلة « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » •

نتائج البــاب

بحثنا فى هذا الباب « منهج التنمية فى الاســلام » فى فصــول ثلاثة تكفل الاول منها ببيان المرتكزات الاســاسية لهذا المنهج ، وتكفل الثانى بتقديم تنظيم الاســلام للملكية ، وتكفل الثالث ببيان الاستراتيجية التى ينصح الاســلام بها فى ميدان الانتاج ممثلة فى « استراتيجية حد الكفاية » ونستطيع ان نضــع أهم نتائج هذا الباب فيما يلى :

١ — أولى خطوات منهج التنمية فى الاسلام هى اقامة المجتمع الاسلامى. ويتطلب ذلك اليوم توفير مرتكزات اساسية لا يوجد المجتمع الاســلامى بدونها وهى : تخليص أرض الاسلام من صراع المذاهب فوقها واعلانها ارضا اســلامية تؤمن بانه « ان الحكم الا لله ، امر ان لا تعبدوا الا اياه ، ذلك الــدين القيم ». فاذا خلصت الارض للدين القيم ، تطلب الامر ان يبنى الانســان الذى يعيش فوقها على القيم الاســلامية حتى يكون لبنة صــالحة للاسهام فى بناء التنمية ، وذلك هو المرتكز الثانى الذى ان تحقق خلق شــعبا اســلاميا يأخذ زمام أمره بيده ، فيجبر حكامه على أن يحققوا الاخوة الاسلامية بما تمنيه من وحدة وتكامل اقتصادى ، وبدون هذه المرتكزات الثلاثة فلن يصلح لهذه الامة بناء .

٢ — اذا تحقق الوضع السابق فان الخطوة الثانيــة فى منهج التنميــة الاســلامى تتمثل فيما يقدمه الاسلام من تنظيم خاص للملكية يقوم على الشكل المزدوج الذى يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة فى تناسق يجعل من هذا التنظيم اداة انمائية على جانب كبير من الاهمية ، حيث تمثل الملكية الخاصة فى طريقة اكتسابها ، وطريقة انفاق ثمارها ، والنطاق التى هى عليه ، تحقيقا للتنمية الاقتصادية فى كل خطوة من هذه الخطوات ، وكذلك يجعل من الملكيــة العامة . ويقدم لنا هذا التنظيم بموقف الاسلام من فكرة « الفضــل » وطريقة التصرف فيه ، جهازا لتمويل التنمية الاقتصادية .

ويعتبر هذا التنظيم للملكية خطوة فى تحقيق التنمية لا تقل عن المرتكزات الثلاثة السابقة ، الى درجة ان الاخلال به ينفى عن المجتمع وصف الاسلام .

٣ ــ فاذا تحقق للمجتمع وصف الاسلام باقامته على المرتكزات السابقة والشكل المزدوج للملكية ، فان الحلقة الاخيرة فى منهج التنمية فى الاسلام تتمثل فى اتخاذ تحقيق « حد الكفاية الاسلامى » استراتيجية للانتاج ، بحيث يكون الانتـاج هادفا الى اشباع حاجة الجميع وتوفير مستوى المعيشـة اللائق من غير اسراف ولا تقتير لكل مواطن ، بما تمثله هذه الاستراتيجية من مواقف محددة ازاء الانتـاج تتمثل فى :

(أ) اعتبار الانتاج وسيلة بناء الدولة وحفظ استقلالها وجعله مسئولية كل من الفرد والدولة .

(ب) تضم هذه الاستراتيجية عناصر جوهرية ثلاثة هى : القضاء المباشر على كل أشكال الفقر ، فرض العمل على كل قادر ، وتزامن الانتاج والتوزيع .

(جـ) تعتمد هذه الاستراتيجية على تكافل المسلمين ، والايمان بكفاية الموارد فى المجتمع لسـد حاجة الجميع ، وحق كل فرد فى موارد الجماعة .

(د) تعطى هذه الاستراتيجية للامة الاسلامية شروط الانطلاق الضرورية ممثلة فى الاعتماد على النفس ، تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات .

(هـ) تقدم هذه الاسـتراتيجية حلولا لجميع مشـكلات المجتمع ، اذ هى ليست الا تطبيق الاسلام القادر على حل كل هذه المشكلات .

٤ ــ لقد سبق لهذا المنهج ان طبق وجاء بافضـل النتائج حيث قضى على الفقر وحقق التقدم ، فلم يوجد فى المجتمع فرد لم يصل الى « حد الغنى » أى تحقيق الكفاية من جميع الوجوه ، وملكية نصاب فوق ذلك ، ولم تجد الدولة من يأخذ الزكاة . وكان ذلك على يدى عمر بن عبد العزيز الذى لم يفعل اكثر مـن تطبيق الاسـلام فى شتى مجالات الانتاج والاستهلاك والعدالة وعدم الظلم .

« قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدى به الله من اتبع رضـوانه سـبل السـلام ، ويخرجهم من الظلمـات الى النـور باذنه ويهـديهم الى صراط مستقيم »[1] .

(١) سورة المائدة ، الايتان ١٥ ، ١٦

الباب الثالث

مشـكلات التنمية والمنهج الاسلامى

تمهيـــد :

يتحدث كتاب التنمية الاقتصادية عن عدة عقبات يرونها حواجز تحول بين البلاد النامية ، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويقصدون بهـذه العقبات ، ما تواجهه هذه البلاد من مشـكلات ، يمثلها وضع عوامل الانتـاج ، من عمل ورأس مال وتكنولوجيا وموارد طبيعية ، وما يحيط بها من اعتبارات ، تجعلها لا تعطى التنمية الاقتصادية ما يدفعها قدما الى الامام •

ولقد بلغ الاهتمام بهذه المشكلات حد افرادها بالتأليف واعتبار دراستها هى دراسة للتنمية الاقتصـادية ، وايجـاد الحلـول لها يعنى تحقيق التنميـة الاقتصادية •

وهـذه المشكلات يكمن اهمها كما قلنا فى نوعية وكمية عوامل الانتـاج المتاحة ، واظهرها المشكلة السكانية ، ومشكلة التمويل اللازم للتنمية ، ومشكلة استخدام التقدم التكنولوجى الذى بلغ ما بلغ فى العالم المتقدم •

والى جانب هذه المشكلات فان العالم المتخلف يزخر بكثير غيرها ، الا ان هذه الثلاث تمثل المشكلات الرئيسية من بين الجميع ، والقدرة على التغلب عليها تمكن من التغلب على غيرها من المشكلات ، وقدرة المنهج الانمائى على حلهـا هى المحك الرئيسى لاختباره والتعرف على مدى صلاحيته •

ولقد تعرفنا من خلال دراسـتنا على المناهج التى يحتمل ان تحل هـذه المشكلات على ضـوء ما تقدمه من مبادىء ونظرات وقيم ، ونريد فى هذا الباب ان نعرض اهم مشكلاتنا على هذه المناهج لنتبين مدى قدرة كل منهج على تقديم الحل الناجح لهذه المشكلات ، وذلك بان نعرض المشكلة فى وضعها القائم وماتمثله من تحد لتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد الاسـلامية ، ثم نردف ببيان الحل

الذى درجت المناهج المستوردة على تقديمه لهذه المشكلات ، ثم نعرض للحل الذى يقدمه لها المنهج الاسلامى .

ونحن بهذا الاسلوب فى عرض ودراسة المشكلة ، نقـدم دراسـة مقارنة للمناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى من ناحية ، ونقدم حلا للمشكلات الرئيسية التى نعرض لها من ناحية اخرى ، وحتى تكون دراستنا اكثر دقة ، ومقارنة المناهج أكثر دلالة ، فاننا سنتخذ من العالم العربى مثالا للعالم الاسلامى الكبير ، لنرى مدى قدرة هذه المناهج على حل هذه المشكلات بصورتها القائمة فى العالم العربى ، كمنطقة تمثل العالم الاسلامى .

وفى فصول هذا الباب سنعرض لدراسة المشكلات الثلاث كما يلى :

الفصل الاول : السكان والتنمية والمنهج الاسلامى .

الفصل الثانى : مشـكلة تمويل التنمية بين المناهج المسـتوردة والمنهج الاسـلامى .

الفصل الثالث : مشكلة بناء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

الفصل الأول

السكان والتنمية والمنهج الاسلامى

تمهـــيد :

ليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية الاقتصادية ، على أن السكان هم جوهر التنمية الاقتصادية ، فهم اداتها ووسيلة تحققها ، وهم الغاية والهدف منهـا .

والوضع السكانى فى العالم الاسلامى بعامة والعالم العربى منه بخاصـة وضع غريب ، حيث ادت اسباب عديدة الى سيادة نوع من توزيع السكان فى هذا العالم ، أدى الى أن يكون السكان من حيث الكم ، والنوع ، مشكلة تفرد لها مؤلفات وتقترح لها الحلول المتعددة . مشكلة ان لم تجذب جهود التنميـة الى الخلف فهى لا تدفعها الى الامام ، وكفى بذلك اشكالا . ولقد شاع الحديث عن المشكلة السكانية فى بعض البلاد الاسلامية الى ان اصـبح الحديث عنها يـدور لا بين المهتمين بشئون التنمية فى الداخل والخارج فحسب ، وانما بين عامة الناس ايضا . ولا شـك ان السكان فى العالم الاســلامى من حيث الكم ــ القلة والكثرة ــ يمثلون فى ظل الاوضاع الفكرية القائمة وبمقاييسها ، مشكلة ربما تستعصى ــ بل تستعصى فعلا ــ على الحل . ويحتم علينا أن ننظـر اليها من وجهة نظـر أخـرى .

وفى هذا الفصل سنقدم دراسة لهذه المشكلة تتناول وضعهـا القائم ، ثم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة ، وتلك التى يقدمها المنهج الاسلامى ، حتى نتبين أى المنـاهج يملك ان يخلصنا من ضغط هـذه المشكلة ، وذلك فى مباحثه الثلاثة الاتية :

المبحث الاول : الوضع السكانى القائم فى العالم العربى .
المبحث الثانى : المناهج المستوردة والوضع السكانى القائم .
المبحث الثالث : المنهج الاسلامى والمشكلة السكانية .

المبحث الاول
الوضع السـكانى القائم فى العالم العربى

تمهيـــد :

للتعرف على موقف المناهج الانمائية من اسلامية واشـتراكية ورأسمالية من مشكلة السكان ، ومدى قدرتها على حلها ، وهو ما خصص له المبحثان الاخيران من هذا الفصل كان من الضرورى ان نتعرف اولا على الوضع السكانى للعـالم العربى (كممثل للصورة الاسـلامية) ، ونوعية المشكلة السـكانية التى يواجهها، من حيث خصائصها التى تميزها ، واسـباب ظهورها والنتائج التى ادت وتؤدى اليها . ذلك ان التعرف على المشكلة واسبابها ، هو المقدمة الضرورية للتعـرف على سبل الحل وتنفيذهـا .

وهذا المبحث سـيقدم لنا الوضع السـكانى التائم فى العالم العربى فى المطالب الثلاثة التى يتكون منها وهى :

المطلب الاول : حقيقة الوضع السـكانى فى العالم العربى .

المطلب الثانى : اسباب الوضع السكانى القائم فى العالم العربى .

المطلب الثالث : نتائج الوضع السكانى القائم فى العالم العربى .

المطلب الاول
حقيقة الوضع السكانى فى العالم العربى

يتصف الوضع السكانى فى العالم العربى بمجموعة من الصفات خلقت منه مشـكلة فعلية تواجه شـعوبه ، فهم فى جملتهم يمثلون وضـعا ، وفى نسبتهم الى دولهم يمثلون وضعا آخر ، فسكان العالم العربى ربما يمثلون حجما امثـل اذا قيس بموارد هذا العالم ومساحته الشاسـعة التى تضم تلك الموارد ، غير ان توزيعهم على اجزاء هذا العالم خلق منهم مشـكلة فى كل بقعة ، فهم حيث يكثرون يمثلون مشكلة التضخم السكانى الحـادة ، وحيث يقلون يمثلون ندرة او قلة سكانية . وكلا المشكلتين تقف عقبة فى وجة التقدم الاقتصادى ما فى ذلك شـك . ويتضمن هذا المطلب توضـيحا لهذه الحقيقة فى فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : وضع العالم العربى السكانى بين اقاليم العـالم •

يقسم المختصون بدراسة الجغرافيا الاقتصادية العـالم الى ثلاث مناطق :

١ ـ منطقة كثيفة السـكان •

٢ ـ منطقة متوسطة السـكان •

٣ ـ منطقة قليلة السـكان •

وذلك من حيث عدد السكان ونسبتهم الى المساحة التى يعيشون عليها ، ويعرف ذلك بالكثافة الجغرافية ، وربما ينسبونهم الى المسـاحة المستغلة فيعرف ذلك بالكثافة الاقتصادية ، والتى تعتبر مؤشرا ادق من المؤشر الاول[1] غير ان توزع الثروات على مناطق الارض توزيعا أقرب ما يكون الى العدل ، يجعلنا نرى فى المؤشر الاول « الكثافة الجغرافية » مؤشرا ذا قيمة وخاصـة بالنسبة للعالم العربى والذى يثبت الواقع ان صحاريه ومناطقه التى توصف بالجرداء ، تضـم من الثروات ما يفوق بكثير ما تضمه الارض الزراعية ، بل ان دول صحارية هى اليوم اغنى دوله ، ومن ثم فان مؤشر الكثافة الجغرافية التى يتحدث عنـه المختصون بدراسـة الجغرافيا الاقتصادية ، يمكن ان يبين لنا وضع العـالم العربى ككل ، وما اذا كان منطقة كثافة سكانية ام كان منطقة قلة سكانية •

ان كتاب الجغرافيا الاقتصادية يعتبرون المنطقة قليلة السكان اذا كـان عدد السكان فيهـا يقل عن ٧٠ نسمة فى الميل المربع ، ومتوسطة السـكان اذا كان يقطنها ما بين ٧٠ الى ٢٠٠ نسـمة فى الميل المربع ، وكثيفة السكان اذا كانت فوق ذلك[2] •

فما هو موقف العالم العربى من هذا التقسيم ؟ •

ان العالم العربى كما يتضح من الجـدول الاتى ، يضـم مسـاحة قدرها ١٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ميل مربع ، يعيش فوقها عدد من البشر لا يتجاوز ١٤٠ مليـونا ، طبقا لاعلى التقديرات المنشورة عن بلاد هذا العالم • وبذلك يكون عدد السكان

(١) د. نصر السيد نصر ـ قواعد الجغرافيا الاقتصادية ـ مكتبة عين شمس ط. ٣ ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ ـ ١٣٧

فى الميل المربع من العالم العربى هو ٧ر١٠ نسمة ، وعليه فان العالم العربى يعتبر منطقة قليلة السكان طبقا للمقياس السابق الاشارة اليه .

عدد السكان والمساحة فى بلاد العالم العربى(١)

الدولة	عدد السكان ١٩٧٥	المساحة كم٢
العربية السعودية	٧٦٦٠٨٠٠	٢١٤٩٦٩٠
اليمن الشمالية	٥٥٤٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
اليمن الجنوبية	١٣١٤٠٠٠	٢٨٧٦٨٣
عمان	٨٢٥٠٠٠	٢١٢٤٥٧
الامارات العربية	٢٥٠٠٠٠	٨٣٦٦٠
قطر	١٥٥٠٠٠	١١٠٠٠
البحرين	٢٢٧٧٥٣	٥٩٨
الكويت	٦٨٥٠٠٠	١٦٠٠٠
الاردن	٢٢١٩٠٠٠	٩٧٧٤٠
سوريا	٦٤٧١٠٠٠	١٨٥١٨٠
لبنان	٢٩٣٨٠٠٠	١٠٤٠٠
العراق	١٠٢٨٥٠٠٠	٤٣٤٩٢٤
مصر	(٢)٤٠٨٦٢٠٠٠	١٠٠١٤٤٩
ليبيا	٢٠٦٧٠٠٠	١٧٦٠٠٠٠
تونس	١٣٩٠٠٠٠٠	٦٤١٥٠
الجزائر	٥١٢٦٠٠٠	٢٤٦٦٨٨٣
المغرب	١٢٧٥٧٠٠٠	٤٤٥٠٥٠
موريتانيا	٢٠١٦٠٠٠	١٠٣٠٧٠٠
السودان	١٥١٨٦٠٠٠	٢٥٠٠٥٨١٣
الصومال	٣٠١٩٠٠٠	١٠٧٥٠٠٠
	١٣٣٤٠٤٠٥٣	١٣٠٦٥٨٧٧

(١) د. مصطفى مؤمن : قسمات العالم الاسلامى المعاصر مشار اليه فى السوق الاسلامية المشتركة ، د. محمود محمد بابللى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) تقديرات سنة ١٩٧٨ م .

بل ان اشد دوله كثافة لايصل عدد سكانها الى الاميال المربعة من مســاحتها ، أكثر من ٤٠ نسمة فى الميل المربع • وهكذا نرى ان العالم العربى كمنطقة اقليمية واحدة ، لا يقع بين الاقاليم ذات الكثافة الســكانية المرتفعــة بل ولا حتى بين الاقاليم ذات الكثافة المتوســطة ، وانما هو اقليم ذو قلة ســكانية ، يمكــن التعايش معها ، اذ هى ليست قلة حادة •

فما الذى خلق منها مشكلة سكانية ، فى صورة تضــخم ســكانى فى بعض المناطق وقلة حادة فى مناطق اخرى ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى •

الفرع الثانى : توزيع السكان فى العالم العربى ودورة فى خلق المشكلة •

منذ فجر التاريخ الاسلامى والعالم العربى يعيش وحدة واحدة بحدود مفتوحة ســواء كانت هناك وحدة سياسية بين اقاليميه ام لم تكن ، فاستقلال بعض الدول بحكم بعض اجزاء العالم العربى طوال الفترة منذ صدر الاســلام الى الحرب العالميــة الاولى ، لم يكن يمنع وحــدة العالم العــربى بل والعالم الاســلامى ككل ، فكان الانتقال يتم بحرية تامة من منطقة لاخــرى دون أية عوائق ، بل كان الفرد يولد فى المغــرب العــربى ، ويتلقى العلم فى الجــزيرة العربية والعراق ، ليتــولى الوزارة او غيرها من الاعمال فى مصر •

ومنذ الحرب العالمية الاولى ، وانتصار الدول الاوربية على دولة الخلافة الاسلامية ، اقام الاســتعمار المنتصر فواصــل غير طبيعية بين اجــزاء الامة الواحدة ، لتقبع خلف هــذه الفواصــل مجموعة من الدويلات او الســلطنات او الامارات ، وذلك كشرط لاتمام الصلح مع تركيا — اتاتورك سنة ١٩٢٢[١] • فلما اجبر الاستعمار بكفاح الشعب العربى على الرحيل بعد الحرب الثانيــة خشى ان تنصهر هذه الكيانات بعضــها فى بعض فأقام الجامعة العربية لتحمى تجزئة الامة العربية ، ولتبقى على استقلال دولها ودويلاتها[٢] ، حتى لتضــم

(١) د. محمد البهى — الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة مكتبة وهبه — القاهرة ط ٢ سنة ١٩٧٨ ص ١٤٦

(٢) المرجع السابق ص ١٤٧

هذه الجامعة ١١ دولة من دولها لا يصل مجموع سكانها مجتمعة عشرين مليونا من البشر : اى أقل من المليونين لكل دولة منها ، بل ان بعضها مثل قطر لا يزيد سكانها عن ثمن المليون الا قليلا .

وهكذا وجدت الدويلات العربية بصورة غير طبيعية ، وحيل بين الشعب وحرية الانتقال من بلد عربى الى آخر ، وادت ظروف النمو السكانى خلال نصف القرن الماضى الى انقسام العالم العربى الى مناطق ثلاث من حيث الاوضاع السكانية ، منطقة تعانى من تضخم سكانى ، وثانية تعانى من ندرة سكانية لا تقل اعاقتها للتقدم الاقتصادي عن التضخم السكانى ، وثالثة الى حد ما تعيش فى وضع بين التوازن والقلة ، وربما لا تتجاوز هذه المجموعة دولة او دولتين من دول الشمال الافريقى ، بينما تضم منطقة التضخم السكانى مصر وربما تونس ، وبقية دول المنطقة الست عشرة او السبع عشرة تمثل وضع الندرة السكانية بصورة واضحة .

وهكذا نرى ان العالم العربى بسكانه ومساحته ، كان يمكن ان يكون قريبا من التوازن السكانى ، وخاصة اذا اخذنا فى الحسبان ما يتمتع به الشعب العربى والشعب الاسلامى بصفة عامة من خصوبة عالية ، غير ان توزيع هؤلاء السكان بالصورة الحالية خلق منهم مشكلة حيث حلوا ، نستطيع ان ندرك ابعادها من الفرع التالى :

الفرع الثالث — ابعاد الوضع السكانى فى العالم العربى :

انتهى الوضع بالدول العربية بعد تقسيمها ، واختلاف معدل النموالسكانى بمناطقها فى الخمسين عاما الماضية ، الى ان اصبحت تتكون من مجموعتين اساسيتين (اذا تجاوزنا عن دولة او اثنتين يقعان فى منطقة بين التوازن والقلة السكانية) هما :

١ — قطر واحد من أقطار العالم العربى (مصر) لا يمثل من مساحة العالم العربى سوى ٨٪ فقط يقطنه أكثر من ٤٠ مليونا يمثلون قرابة الـ ٣٠٪

من سـكان العالم العربى ، مما جعل مصر تعانى من مشكلة سكانية ، فاقم منها قصر نظر الانظمة الحاكمة التى تعاقبت على حكمها فى القرن العشرين ، فلم تلتفت الى ضرورة استغلال المساحات الشاسعة التى يمكن ان تقوم عليها مجتمعات بشرية ، فاستمر السكان قابعين فى منطقة وادى النيل ودلتاه . اى فى مساحة تمثل ٣ ½ ٪ فقط من مساحة القطر المصرى ، تاركين مساحاته الشاسعة والصالحة للاستغلال فى سيناء والساحل الشمالى ووادى قنا وغير ذلك من المناطق ، والتى تضم الكثير من الثروات دون استغلال .

٢ ـ بقية اجزاء العالم العربى والتى تمثل ٩٢٪ من اجمالى مساحته لا يعيش عليها من البشر ما يكفى لتحقيق الاستغلال الامثل لمواردها ، ومن ثم تعيش هذه البلاد فى تخلف اقتصادى ولا تقوى على تحقيق التنمية ، بسبب مشكلة عكس مشكلة التضخم السكانى وهى الندرة السكانية ، حيث يعجز البشر فيها عن توفير الايدى العاملة الضرورية لا ستغلال مواردها وبخاصة فى القطاع الزراعى بالعراق والسودان .

وهكذا ترتب على سوء توزيع السكان فى العالم العربى ان مثلوا مشكلة حيث يكثرون ، ومثلوا مشكلة حيث يقلون ، ويعجزون عن تحقيق التنمية الاقتصادية فى حالة الكثرة وحالة القلة . وهذه هى حقيقة الوضع السكانى بينها هذا المطلب لننطلق منها الى تقصى الاسباب التى ادت اليها فى المطلب التالى :

المطلب الثانى

اسباب الوضع السكانى القائم فى العالم العربى

الفرع الاول ـ العالم العربى والتجزئة :

لمسنا حقيقة الوضع السكانى القائم اليوم فى العالم العربى ، واتضح لنا انها تتمثل فى نمو سكانى مرتفع فى مصر ، ادى الى وجود مشكلة تضخم سكانى تعرقل جهود التنمية الاقتصادية بتضافرها مع غيرها من المشاكل التى ليس اقلها تبنى مناهج لا تقوى على تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما تتمثل فى نمو سكانى ذى نسبة مرتفعة فعلا فى بقية اجزاء العالم العربى ، الا ان ارتفاعه

هذا يعجز عن ان يحقق التوازن السكانى فى هـذه البلاد ، مما يجعلها ايضـا تعيش فى مشكلة سكانية لا تقل من حيث اثرها على جهود التنمية عن مشـكلة التضخم السكانى بمصر ، ان لم تفقها خطورة • وواضح امامنا ان السبب فى خلق المشكلتين السكانيتين هو عدم السماح بانسياب السـكان بين المنطقتين ، ذلك الانسياب الذى كان قائما طوال عهـود العالم العربى الاسـلامى ، وحتى قيام الاستعمار الاوربى بتجزئة العالم العربى بعد غدره بأمانى الشريف / حسـين الذى خدعوه فانخدع ، وانضم اليهم ضد الخلافة العثمانية •

فاذا كانت هذه التجزئة هى سبب عدم امتصاص الزيادة السكانية فى مصر من ناحية ، وهى سبب عدم تحقيق التوازن السكانى فى بقية البلاد المفتقرة الى الزيادات السكانية من ناحية اخرى ، فلماذا الحرص على هذه التجزئة ومـن اصحاب المصلحة فيها ؟ •

ذلك هو ما سنعرفه من الفرع التالى :

الفرع الثانى — تجزئة العالم العربى والمصالح الاستعمارية :

يخطىء من يظن ان الدول الاستعمارية عندما اكرهت على اخلاء العالـم العربى من قواتها العسـكرية ، قد تخلت عن مطامعها او عن قيامها باستغلاله، ربما بصورة تفوق استغلالها له ابان الاحتلال العسـكرى الـذى مارسـته عليـه •

ان العالم الاستعمارى يوم ان رحل من البلاد العربية كان قد اقام مـن الانظمة ما يكفل له تحقيق هدفه ، وكانت وسيلته الى ذلك هى حـرمان الامة العربية من ان تكون صاحبة قوة • ولكن ما هى مصـادر القوة التى يخشى منها المستعمرون على مصالحهم ؟ ان واحدا منهم يحدثنا عن ذلك فى معرض حديثه عن الصراع الدائر بين دويلات العالم العربى فيقول : ان عامل القوة الاهم هو تعداد السكان ووجود الزيت[1] ، هـذان هما عاملا القوة فى الشرق الاوسط ،

(١) ليونارد بايندر ، الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط ، تعريب خيرى حماد ، دار العلم ، القاهرة ، بدون رقم طبعة سنة ١٩٦٦ ص ١٩٨

فاذا استطاع الغرب ان يحول دون تلاقيهما معا فقد تمكن من حرمان الامة العربية من مصدر قوتها فتبقى قدراتها البشرية بعيدا عن قدراتها المالية ، تمثل الاولى مشكلة تضخم سكانى بمصر ، وتمثل الثانية قوة عاطلة لا تجد مجالات لا متصاصها ، ويبقى التخلف هنا وهناك لا تجدى معه ايدى عاملة رخيصة بمصر اذ ينقصها رأس المال ، ولا اموال الزيت بليبيا والسعودية ودويلات الخليج ، اذ تنقصها الايدى العاملة .

وطالما استمر العالم العربى مجزءا بهذه الصورة متخلفا بهذا القدر ، فان أمن المنطقة من وجهة نظر المستعمر يكون متحققا .

يقول ليونارد بايندر مضيفا الى عاملى القوة السابقين :

ويجب ان يسند اعتبار الامن فى الشرق الاوسط استمرار النظام الراهن ، ويعنى هذا بعبارة اخرى ان امننا الوطنى فى الشرق الاوسط يعنى امن الدول القائمة فرادى لا أمن العالم الاسلامى او العروبة جمعاء[1] . فالى هذا الحد يعترف سياسى غربى كبير مثل « بايندر » بان امنهم القومى يرتبط بالابقاء على تجزئة البلاد العربية والحيلولة دون ان يكون للزيت إعداد سكانية تستخلصه من انياب الغرب ، او ان تكون للاعداد البشرية فرصة استخدام قدراتها فى ظروف أفضل . وان خلق اسرائيل وتدعيم وجودها وبذل الجهود الجبارة لا كسابها شرعية الوجود بين جنبات الامة الاسلامية لا يبعد كثيرا عن فكرة الامن هذه . بل ان بايندر ليصرح بذلك فيقول ان فكرة وجود مصلحة قومية عربية تؤلف تهديدا لمصلحة الامن لجميع الدول القائمة فى الشرق الاوسط[2] كما يذكر ان اسرائيل قد حققت الغرض الاستعمارى من وجودها وهو الذى يتمثل فى الحيلولة دون قيام وحدة عربية فيقول : وقد ادى وجود اسرائيل دوره كعامل استقرار فى القضايا القائمة بين العرب انفسهم ، عن طريق الحيلولة دون أية تغييرات بنيانية كبيرة فى المنطقة[3] .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩٩
(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠
(٣) المرجع السابق ص ٤٠٩

ولكن هل الاستعمار هو الذى يكرس التجزئة بمفرده ام انه رسمها وترك أمر تنفيذها لمن يشاركه الاهتمام ببقائها ؟ .

الحقيقة ان الاستعمار حقق تجزئة الوطن العربى لتحقيق امنه من وجهة نظره السابقة لكنه حرص ان يقيم الى جواره اصحاب مصلحة فى تكريس التجزئة بحيث يتحقق هدف الاستعمار دون ان يظهر له الا اقل الادوار . واصحاب المصلحة الاخرون هم من سنتعرف عليهم من الفرع الثالث .

الفرع الثالث — صراع الانظمة العربية وتكريس التجزئة :

لم يكن الاستعمار لينجح كل هذا النجاح فى الابقاء على تجزئة الوطن العربى وضرب كل محاولات الوحدة بين اجزائه لولا المساعدات التى تقدم له فى صورة ما تراه الانظمة الحاكمة فى البلاد العربية مصلحة عليا لها ، ويعترف « بايندر » بهذه المساعدة التى قدمت للعالم الاستعمارى فمكنته من المحافظة على أمنه . او على حد تعبيره فى الحفاظ على هذا الطراز من الامن(١) اذ يقول : « قد يكون من السهل عن طريق الربط بين اعتبار الامن وبين القول الزاهنة ، والتمييز بينه وبين المذهبية العقائدية الواحدة المسيطرة دستوريا ، ان نربط بين هذا الاعتبار ايضا وبين وجود صفوة حاكمة مختارة . ومع اختلاف التأييد الشعبى للحكومات القائمة بين دولة واخرى فان من الواضح ان هذه الحكومات بسياسييها ، وادارييها ، وضباطها والفئات الحاكمة فيها ، تجد مصلحتها فى استمرار استقلالها . واذا شئنا المضى بعيدا بوجهة النظر هذه ، تبين لنا فى بعض الحالات ان الخطر الذى يهدد امن الدولة ، داخلى بقدر ما هو خارجى . وينطبق هذا القول بوجه خاص على ايران ، وعلى معظم الدول العربية(٢) وان ظاهرة شعارات الوحدة التى تملأ اجواء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره لتعكس هذا الوضع الذى تشعر فيه الانظمة الحاكمة بأن مصلحتها فى تكريس التجزئة ، بينما الشعب العربى ومصلحته تتطلب تحقيق الوحدة فلا تجد هذه الانظمة الا تبنى شعارات الوحدة لفظا والدخول

(١) المرجع السابق ص ٤٠٠
(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

فى صراع مع غيرها من الانظمة ، وتمضى السنون ويأكل الشعب العربى فى جمنته شعارات لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وعند الضرورة لا تمانع هذه الانظمة من اقامة بعض اشـــكال الوحـــدة التى لا تلبث ان تلغى او حتى تهمـــل دون ان يتخـــذ قرار بالغائهـــا .

وهكذا تتضافر مصالح الاستعمار مع مصالح « الصفوة الحاكمة المختارة » فى العالم العربى ، تتضافر من اجل تكريس تجزئة العالم العربى ، ومن ثم ابعاد عاملى القوة (الاعداد البشرية والزيت على حد تعبير « بايندر » الســـابق) عن التلاقى ليبقى الانسياب السكانى بين البلاد العربية ممنوعا ، وتبقى مشكلات التضخم فى مواطنها ومشـــكلات الخفة السكانية فى مواطنها ، كلاهما يصنـــع مشـــكلة حيث حل .

والى جانب صراع الانظمة الحاكمة فلقد استورد العرب ما يقسمهم أكثر واكثر عندما استوردوا مناهج التنمية ، فانقسم العرب الى دول اشـــتراكيـــة تقدميـــة واخرى رجعية رأسمالية . واتخـــذ الاستعمار من هـــذا التصنيف غذاء لصراع الانظمة الحاكمة السابق ، وعمد كل فريق الى التربص بالآخر ، ان لم يكن بتدبير الانقلابات فباثارة القلاقل . واصبح كل فريق ينظر الى الآخر نظرة المتربص ، يصافحه بيد ويخفى بالاخرى خنجر الطعنات .

هذا هو ما ابقى على التجزئة وحال دون تحقيق انســـياب عناصر الانتاج بين اجزاء الوطن العربى ، صناعة اســـتعمارية حافظ عليهـــا صراع الانظمة ، والمناهج التى صـــدرها الاستعمار ليستخدمها العرب ، الامـــر الذى ادى الى أسوأ النتائج التى سنتعرف عليها من المطلب التالى .

المطلب الثالث

نتائج الوضـــع السكانى القائم فى العالم العربى

تعرفنا على الوضع السكانى القائم فى العالم العـــربى ثم تبينا الاسباب التى خلقته والاوضاع الخارجية التى تكرسه ، ويبقى لا ستكمال صورة هـــذا الوضع ان نتعرض بايجاز للنتائج التى ترتبت عليه ، وليكن فى شكل اشـــارات لاهم هـــذه النتائج .

ان اهم النتائج التى ترتبت على تكدس السكان فى منطقة من العالم العربى مع جدب منطقة أخرى منه يمكن اجمالها فى ثلاث هى :

١ — اختلال توزيع الثروة بين اجزاء المنطقة ٠

٢ — سوء استخدام الموارد الاكثر توافرا بكل منطقة ٠

٣ — استمرار تحقيق هدف الاستعمار من استغلال خيرات المنطقة وجعلها سوقا واسعة لمنتجاته ٠

وسنتناول هذه النتائج الثلاث فى فروع المطلب الثلاثة الآتية :

الفرع الاول — التوزيع المختل لثروة الوطن العربى :

منطقة العالم العربى كجزء من منطقة العالم الاسلامى ، خلقها الله تعالى منطقة متصلة الاجزاء متكامله فى كل شىء كى تقوم عليها الامة الوسط وتمارس من فوقها دور الشاهد على الناس ٠ هذا الاقتصاد المتكامل فى طبيعته قدشوهته عملية التجزئة التى اجراها الاستعمار ، وكرستها الانظمة المتصارعة ، وشهدت الجامعة العربية هذه العملية ولم يحل وجودها دون استمرارها ، بل لقد اسبغ عليها ثوب الشرعية ٠

لقد ترتب على تجزئة الوطن العربى ان تركزت الثروات فى جانب والفقر فى جانب آخر ٠ الثروة حيث لا توجد اعداد بشرية ، والفقر حيث تتكدس الاعداد البشرية٠ولا ينكر الباحث أن هناك أسبابا أخرى أدت الىفقرالبلادذات الاعداد السكانية الكبيرة — مصر — ترجع الى تفكير المسئولين فيها اساسا وسوء تصرفهم وتطلعهم الى فرض زعامتهم ذلك التطلع الذى استنزف قدرات الاقتصاد المصرى(١) ٠ لا ينكر الباحث هذا السبب وغيره لكنها اسباب كان يمكن تلافيها أو عدم قيامها من الاصل لو ان عملية التجزئة لم تكن قائمة ، فما كنا بحاجة الى خلق زعامة أو فرضها لو لم تكن عملية التجزئة قائمة ، ويوجد من يدافع عنها بكل الوسائل ٠

---

(١) جلال الدين الحمامصى ، حوار وراء الاسوار ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ط ٦ سنة ١٩٧٥ ص ٨٧

المهم ان الامكانيات المتاحة لكل دولة من موارد الثروة قد اختلت اذا قورنت بالاعداد السكانية التى تعيش داخل هذه الدولة ، اختلال بالزيادة لدرجة العجز عن استثمارها ، او اختلال بالنقص لدرجة الاستخدام غير الاقتصادى لتلك الامكانيات ، اى حدث لموارد الثروة فى العالم العربى ما نسميه عدم الاستفادة المثلى من الموارد التى سنتعرف عليها من الفرع التالى .

الفرع الثانى ــ سوء استخدام الموارد الاكثر توفرا بكل منطقة :

يتحقق الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج عندما يتم التوفيق بينها بنسب تكفل تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج بأقل قدر من استنفاد الموارد الاقتصادية .

تلك هى الصورة الطبيعية . لكن الذى حدث ويحدث فى العالم العربى بعد اختلال توازن السكان مع طاقات الانتاج الاخرى بسبب عملية التجزئة القائمة، ان استخدام الموارد الانتاجية سواء العمل فى البلاد المكتظة به أم رأس المال فى البلاد المتخمة منه ، تعرض لسوء استخدام قضى على معظم الفوائد التى كان يمكن للعالم العربى ان يجنيها من المصدرين فى حالة مالو تم تضافرها بصورة مثلى .

فالبلاد المزدحمة بالسكان تستخدم مقادير من العمل متزايدة مع مقادير من العوامل الانتاجية الاخرى تتناقص حتى تمارس العمل فى ظل تناقص الغلة الى حد كبير سواء فى القطاع الزراعى ام فى قطاع الخدمات .

ان نظرة الى المساحة المنزرعة ونسبتها الى السكان فى مصر ترينا مدى الضغط على الارض الزراعية ومدى ما يمكن ان تكون عليه الانتاجية فى القطاع الزراعى .

جدول يبين نصيب الفرد فى مصر من المساحة المنزرعة فى الفتــرة ما بين : ١٩٠٧ — ١٩٧٨

السنة	عدد السكان بالمليــون	المساحة المنزرعة بالمــليون فدان	نصيب الفرد
١٩٠٧	١١ر٢	٥ر٤	٠ر٤٨
١٩١٧	١٢ر٨	٥ر٣	٠ر٤١
١٩٢٧	١٤ر٢	٥ر٥	٠ر٣٦
١٩٣٧	١٥ر٨	٥ر٣	٠ر٣٣
١٩٤٧	١٩ر٠	٥ر٨	٠ر٣١
١٩٦٠	٢٦ر٠	٥ر٨	٠ر٢٣
١٩٦٦	٣٠ر١	٦ر٠	٠ر٢٠
١٩٦٩	٣١ر٦	٦ر٠	٠ر١٩
١٩٧٠	٣٢ر٤	٦ر٠	٠ر١٨
١٩٧٨	٤٠ر٢	٦ر٠	٠ر١٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصــاء .

فأى انتاجية متوقعة لمثل هذا التضافر بين العمل والارض فى مصر، حتى لو اخذنا فى الاعتبار ان ٦٠٪ فقط هم الذين يعيشــون فى الريف على الانتــاج الزراعى ، الامر الذى يعنى رفع نصيب الفرد منهم الى ٠ر٣ من الفــدان . وهل تكون اية اضــافة جديدة للعمل مضيفة الى الناتج ؟ اللهم لا . هــذا فى البلاد المزدحمة بالسكان ، فماذا عن استخدام الاموال المتاحــة على الجانب الآخر ؟ ام ماذا عن استخدام الارض المتاحة على الجانب الآخــر ايضــا ، ببلاد الخفة السكانية وبالذات العراق والسودان .

١ — فى بلاد البترول زادت الموارد فى شكل أموال ســائلة فى أيدى دول تعدادها السكانى يعد بالمئات او بالآلاف فى اكثرها ، واقلها ما يمثل الســكان فيها بضعة ملايين تعد على أصابع اليد الواحدة بينما دخلها النقدى يعد بالبلايين

مما جعل دخل الفرد فيها يصل مستوى نموذجيا عالميا فى الارتفاع ، مع عدم قدرة هذه الدول على الامتصاص .

٢ — اما الدول ذات المساحات الزراعية الشاسعة والخفة السكانية مثل السودان والعراق فقد وقفت عاجزه عن استثمار تلك المساحات فى انتاج الطعام الذى تقدر امكانيه هذين البلدين منه بمايكفى حاجة الشرق الاوسط أجمع ، ومع ذلك فان السودان تتلقى المعونات من أكثر الدول العربية احتياجا للأموال — وهى مصر(١) — وهى لا تقبل ان ينتقل اليها عمال زراعيون مصريون، كما لا تقوم الدول البترولية بتقديم ما يمكن السودان من زراعة ارضها . وهذا موقف لا يمكن ان يفهم الا فى ظل ما قدمناه عن صراع الانظمة فى العالم العربى ، فلا يعقل ان يكون وضع بهذه الصورة .

وهكذا نرى ان الموارد المتاحة للعالم العربى والتى كان يمكنها ان تنقله من تخلفه الحالى الى وضع افضل ينعم فيه المواطن العربى بخيرات بلاده ، تقف مهدرة غير مستغلة ، فتبقى الارض الزراعية الخصبة بالسودان والعراق وغيرها تنعق على اطلالها البوم والغربان ، وتبقى أموال الدول النفطية مكدسة لا تجد استخداما ، وتبقى الايدى العاملة بمصر فى شبه بطالة . وهكذا تبعد جميع الموارد فى العالم العربى عن الاستخدام الرشيد لها أو تخرج نهائيا من مجال الاستخدام .

ولكن لمصلحة من حدث ويحدث هذا ؟

ان ذلك هو ما سنعرفه من الفرع الآتى :

الفرع الثالث — استنزاف الموارد العربية بيد الدول الاستعمارية :

قلنا ان التجزئة القائمة فى العالم العربى هى سبب تخلفه ، وقلنا ان هذه التجزئة مصنوعة ومكرسة من قبل الاستعمار ومن اقامهم لتحقيق اغراضه. والمنطقى بعد هذه المقدمة ان يكون ذلك لهدف يسعى اليه الاستعمار ، فهو لا يصنع ما يصنع ويبذل من الجهود فى وضع السياسات وتنفيذها عبثا ، ومن ثم فان

(١) جريدة الاخبار بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١ م .

هذه التجزئة تحقق بلا ادنى شـك ما يهدف الاستعمار الى تحقيقه من علاقتـه بالمنطقة العربية وهو الحصول على مواردها لمصـلحة بلاده ، واظهر مصالحـه تتمثل اليوم فى أمرين •

١ ـ الحصـول على البترول •

٢ ـ اتخاذ المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجاته •

وكلا الهدفين يتحقق بسياسة التجزئة التى يمارسها ويكرسـها فى العالم العربى ، اذ هى تحول دون القضاء على تخلف المنطقة ، واستمرار التخلف يجعلها تستمر مصـدرة للبترول ومستوردة للسلع الصناعية الاستهلاكية •• وما يتبقى لديها من أموال البترول اما ان تكدسـه فى بنوك الدول الاسـتعمارية واما ان تشترى به السلاح منها ايضـا لتحافظ على امنها بالصورة التى بينها « بايندر » اى امنها فرادى وليس امن المنطقة العربية أجمـع ، فتحقق أمن هـذه الدول فرادى يتفق وأمن الدول الغربية ، بينما امن المنطقة يتعـارض وامن الدول الاسـتعمارية •

وبتحقق هـذا الطراز من الامن يتمكن المستعمرون من استغـلال هـذه البلاد اقتصاديا بالحصول على مواردها الخام وجعلها سوقا استهلاكية لما يصنع ، وتعيش الانظمة المتصـارعة وتتكرس المناهج المسـتوردة لتضيف سـببا الى اسـباب الصراع الكثيرة فى هذه المنطقة ، والشعب العربى هو الضحية لهـذه الصراعات التى لا ناقة له فيها ولا جمل ، ولا يعود عليه من خوضـها الا التخلف واستمرار نهب ثرواته وتوجيه ما يعود اليه منها وجهة لا تحقق مصالحه •

وهكذا تتضح المثالب التى ترتبت على الوضع السكانى الذى يسود العالم العربى والذى خلق من سكانه حيث وجدوا ، اما مشـكلة تضخم واما مشـكلة خفة ، فكيف قامت المناهج التى استوردتها الشعوب الاسلامية بعامة والعـربية بخاصـة بعلاج هذه المشـكلة ؟ وهل توصلت الى نتائج ايجابية فيها ؟ وهـل فى مقدورها ان استمرت مسيطرة أن تحل هـذه المشكلة ، ان ذلك هو موضوع المبحث التالى :

نتـــائج البحث

عقدنا هذا البحث لدراسة الوضع السكانى الذى يعيشـــه العالم العربى ولقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١ — العالم العربى ككل يقع ضمن المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة فجميع دوله باستثناء مصر تتميز بانخفاض الكثافة السكانية •

٢ — ان توزيعا عادلا للسكان فى العالم العربى مع الاخذ فى الاعتبار — درجة الخصوبة المرتفعـــة فيه ، كفيل بجعله من المناطق ذات التوازن السكانى •

٣ — ان التوزيع القائم يخلق من السكان مشكلة فى معظم اجزاء العالـــم العربى وان اختلف نوع المشكلة ، من خفة ســـكانية فى موضع وتضخم ســـكانى فى موضـــع آخر •

٤ — ان سبب هذه المشكلة يرجع الى اقامة الحواجز الصناعية بين اجزاء العالم العربى تلك الحواجز التى لم يعرفها طوال عصـــوره حتى تكونت الدول الاقليمية الحديثة •

٥ — ان هذه الحواجز قد صنعها وكرسها وحافظ عليها الاستعمار الذى آثر عندما اضطر الى الجـــلاء عن العالم العربى ان يقيم من الانظمـــة ما يحفظ له القدرة على اســـتغلال هذه البلاد •

٦ — ان صراع الانظمة الحاكمة فى العالم العربى ، قـــد ســـاعدت الدول الاستعمارية على النجاح فى تحقيق اغراضها والابقاء على التجزئة رغم شعارات الوحدة التى تملأ ســـماء العالم العربى وتسود صفحات دساتيره •

٧ — ان المناهج التنموية التى استوردت لتحقيق التنمية فى البلاد العربية مثلت أقوى اسباب الصراع واضافت الى اسباب الاختلاف والتجـــزئة ابلغها أثـــرا •

٨ — ان واقع العالم العربى يستعصى تفســـيره على اى نحو آخـــر غير التفسير القائم على اتفاق مصالح الاستعمار ومصالح الانظمة الحاكمة فى الابقاء

على التجزئة ، وبتعبير « بايندر » ان من الواضح ان هـذه الانظمة بسياسييها واداربيها وضباطها والفئات الحاكمة فيها تجد مصلحتها فى استمرار استقلالها .

٩ — ان الوضع السكانى الذى يقوم فى العالم العربى اليوم يتطلب العلاج الحقيقى حيث يترتب عليه عدم استخدام الموارد المتاحة للعالم العربى اما نهائيا كما هو حال الارض بالسودان والعراق ، واما انه يستخدم استخداما جـزئيا كأموال الدول النفطية ، واما انه مقيد وعاجز عن البذل بصورة مقبولة كالايدى العاملة فى مصر ، وهذا الوضع يتطلب منهجا لاصلاحه . وسنرى فى المبحث التالى مدى قدرات المناهج المستوردة على تحقيق هذا الاصلاح .

المبحث الثانى

المناهج المستوردة والوضع السكانى القائم فى العالم العربى

تمهيـــد:

تتمثل المنـاهج المستوردة فى المنهج الرأسـمالى والمنهج الاشـتراكى اللذين استقطبا الفكر الانمائى فى العالم العربى الا من عصمه الله . ولقـد بينا مدى صلاحية هذين المنهجين لتحقيق التنمية فى العالم الاسلامى(١) ، غير اننا نرى ان الحكم عليها من واقع تفاعلها مع مشكلات محددة هو المحك العملى الاكثر وضوحا فى الحكم عليها من الحكم المنطقى الذى قدمناه من قبل ، فالحكم عليها من موقفها امام مشكلات محددة ــ كما سنفعل فى هذا المبحث وأمثاله من فصول هذا الباب ــ ومقارنة هذه المواقف بموقف المنهج الاسلامى من نفس المشكلات ، يعطى حكما لها او عليها أكثر تحديدا من الحكم عليها بموقفها من المشـكلات التى يعج بها المجتمع جملة واحـدة .

والمشكلة التى نخصص لها هذا المبحث هى المشكلة السـكانية بجـانبى الخفة والتضخم منها ، وتختلف المناهج المستوردة فيما بينها فى حل هذه المشكلة الى جانب اتفاقها على بعض الحلول ، ومن هنا فاننا سـنتعرض لمـا ينفرد به المنهج الرأسمالى من حل فى مطلب ، ثم نعقب بالحل الذى ينفرد المنهج الاشتراكى بتقديمه فى مطلب ثان ، ثم نناقش الحـل الذى يشـتركان فى تقديمـه معا فى المطلب الثالث .

وعليه فان مطالب هــذا المبحث تتمثل فيما يلى :

المطلب الاول : الحل الذى يقدمه المنهج الرأسمالى .

المطلب الثانى : الحل الذى يقدمه المنهج الاشتراكى .

المطلب الثالث : الحل المشـترك بين المنهجين .

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول من هــذا البحث .

المطلب الاول

الحل الذى يقدمه المنهج الرأسمالى

تتمثل المشكلة السكانية فى العالم العربى فى تضخم سكانى فى بعض مناطقه الى خفة سكانية فى المناطق الاخرى ، ولكل منهج حلول يؤمن بصلاحيتها وقدرتها على حل هذه المشكلة ، ويختلف فيها مع المناهج الاخرى . وهذا المطلب عقد لبحث موقف المنهج الرأسمالى الذى يختص به عن المنهج الاشتراكى ولكى نستطيع أن نعرض هذه الحلول فى اطارها الصحيح فلا بد من التعرف اولا على منطلقات المنهج الرأسمالى والاطار الذى يعرض داخله تلك الحلول ، ثم نتعرف بعد ذلك على هذه الحلول ومدى امكانية تاثيرها على الوضع السكانى القائم فى العالم العربى . وسنتناول ذلك فى فروع ثلاثة هى :

الفرع الاول : الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله .

الفرع الثانى : علاج المنهج الرأسمالى لصورة الخفة السكانية من المشكلة .

الفرع الثالث : علاج المنهج الرأسمالى لصورة التضخم السكانى من المشكلة .

الفرع الاول — الاطار الذى يقدم فيه المنهج الراسمالى حلوله :

يمكن تحديد الاطار الذى يقدم فيه المنهج الرأسمالى حلوله اذا حددنا المنطلقات الاساسية لهذا المنهج ، والتى تحدد جوهره وتفرعاته وهى :

اولا — أنه منهج مادى يعمد الى تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذا الجانب من الحياة ، اى انه لا يدعى اكثر من محاولة رفع متوسط دخل الفرد عن طريق تحقيق معدل نمو يربو على معدل نمو السكان ، وهو من هذا المنطلق يهمه أن تكون الفجوة بين معدلى نمو الانتاج ونمو السكان أكبر ما يمكن ، حتى يمكن تحقيق زيادة ملموسة فى مستوى معيشة الجماهير .

ثانيا — انه باقتصاره على علاج الجانب الخاص بالنشاط الاقتصادى من الحياة لا يحمل معه تطلعات أخرى ، تمثل فكرة اخرى ، فليس من تطلعاته مثلا جمع شمل أمة ، ولا تحقيق استقلال دولة تتخذ منه منهجا انمائيا لها .

ثالثا — باعتباره منهجا مستوردا من بيئة معينة فانه يحمل فى طياته ولاءه لتلك المنطقة وانحيازه لها فهو ايديولوجية لاقوام اخترعوه ، ومن ثم فلا يمكن تبرئته من أنه يخدم بوعى أو بدون وعى مصالح من ابتكره او يدعو اليه ، فهذا ما يقوله عالم الاجتماع الامريكى الشهير « كارل مانهايم » ان كل ايديولوجية تخدم — عن وعى أو غير وعى — مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها(١) . وبالتالى فعندما تكون مصلحة العالم الغربى هى الابقاء على تجزئة العالم العربى فاننا لن نتوقع من المنهج الرأسمالى أن ينصح بقيام وحدة عربية مثلا ، وحسبه أن يكون محايدا — ان استطاع — امام هذه الفكرة . ولذلك فان تطبيق المنهج الرأسمالى يجعل الدولة العربية التى تطبقه جزءا من النظام العالمى الرأسمالى بدلا من أن يجعلها جزءا من العالم العربى .

رابعا — بحكم ان هذا المنهج مستورد فهو غير نابع من اعماق وضمير الشعب العربى ، ومن ثم فان ما يقدمه من علاج لمشكلاته — وخاصة اذا تعدت النطاق المادى الى النطاق الانسانى — كثيرا ما يقابل بالفتور من جموع الشعب وذلك فى افضل الظروف ان لم يقابل بالفتور والمعارضة وربما الاندفاع فى الطريق العكسى .

فى هذا الاطار يقدم المنهج الرأسمالى حلوله لكل المشاكل التى سنتعرض لها سواء فى هذا المبحث أو المباحث التالية من بقية فصول هذا الباب .

وقد عرضنا هذا الاطار حتى لا نظلم المنهج الرأسمالى فنطالبه بما لم يدع القدرة على تحقيقه أو تصديه لتنفيذه ، فعرضنا حدوده التى يعمل داخلها ، وانتماءاته التى لا ينكرها ، وعلى ضوء ذلك نرى حلوله للمشكلة السكانية للعالم العربى من خلال الفرعين التاليين .

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سيوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٦٢.

الفرع الثانى ــ علاج المنهج الرأسمالى لصورة الخفة من المشكلة السكانية :

ان الوسيلة المتاحة لزيادة الكثافة السكانية فى البلاد العربية التى تعيش فى ظل الخفـــة السكانية لا تخرج عن أمرين :

الاول ــ هو تهجير السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية التى وصلت حـــد التضخم السكانى الى المناطق التى تعانى من مشكلة الخفة السكانية • وهـــذا سندرسه فى الفـــرع التالى •

الثانى ــ العمل على زيادة معدل المواليد فى هـــذه البلاد حتى يزداد سكانها الحاليون بما يحقق لهـــا التوازن السكانى المطلوب • ورغم خروج هذا الحل كثيرا عن قدرة المنهج الرأسمالى وغيره من المناهج الا ان واقع الامر يثبت ان البلاد العربية والاسلامية عامة تتمتع بمعـــدلات مواليد بلغت من الارتفاع حـــدا لم يسمع علم الاحصاء بمـــا يعلو عليه او يصل اليه ، حيث تشير البيـــانات التى نشرتهـــا الامم المتحدة الى أن بالبـــلاد الاسلامية اعلى معـــدل مواليد فى العـــالم بلغ فى السودان ٥٢ فى الالف وفى شمـــال أفريقيـــا ما بين ٤٢ ، ٥٠ فى الالف ، وفى القسم الاسيوى من البلاد العربية وصل الى ٤٧ فى الالف(١) ومن ثم فان علاج مشكلة « الخفة » السكانية عن طريق المنهج الرأسمالى ومدى قدرته على تحقيق ذلك سيتم الحكم عليـــه من خـــلال قدرته على حل المشكلة عن طريق الهجرة وذلك هو ما خصصنا له الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ علاج المنهج الرسمالى لصورة التضخم من المشكلة السكانية :

علمنا من المبحث السابق ان السكان فى العالم العربى يمثلون مشـــكلة من حيث توزيعهم لا من حيث عددهم ، فهم فى الجملة أقل من العـــدد الذى يحقق

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعبئة والاحصاء ، مايو ١٩٦٧ عدد ٥٣ ص ٣٠

التوازن السكانى للمنطقة العربية الى الحد الذى دعا فيه بعض المفكرين[١] ذوى النظرة الثاقبة الى زيادة النسل تحت شعار أو عنوان « أيها العرب تناسلوا تكاثروا ... حتى تملأوا البر والبحر عربا » .

فمشكلة العالم العربى تقوم على البعد التوزيعى من ابعاد المشكلة السكانية الثلاثة المعروفة فى الدراسات السكانية ، وهى البعد العددى والبعد التوزيعى والبعد الخصائصى[٢] . غير أن هذا البعد الذى تقوم عليه المشكلة السكانية فى العالم العربى لا يراه من يكتبون فى هذا الموضوع ، لانهم ينتمون الى الفكر الاوربى النابع من ظروف المجتمعات المتقدمة ، والذى يرى المشكلة من بعدها العددى لا من بعدها التوزيعى ، ومن ثم تظهر المشكلة فى هذا الفكر فى صورة التضخم السكانى القائم بمصر ، ولا يرى لها حلا الا خفض هذا العدد بها ، ويقصر نظره عن ان يراها مشكلة سوء توزيع لسكان أقل من المطلوب عددا . وذلك منطقى من وجهة نظره ، فهو ينظر الى المنطقة العربية على أنها مجموعة من الدول ، لا شعب واحد .

وكان من المنطقى فى ظل هذا التفكير أن تتركز الحلول للمشكلة فى :

١ — الهجرة من مصر الى أى بقعة يشاء المهاجر ان يتجه اليها ، وبخاصة استراليا وكندا ودول أوربا وأمريكا .

٢ — تحديد النسل أو تنظيمه .

هذه هى الحلول التى تلوكها ألسنة اقطاب المنهج الرأسمالى فى العالم العربى كحل للمشكلة السكانية فيه ، والتى يراها من بعدها العددى ويغفل عن بعدها التوزيعى .

وأول ما يلاحظ على هذه الحلول انها أخرجت العالم العربى — باستثناء مصر — من المشكلة ، واعتبرته لا يعانى من مشكلة سكانية ، وهذه مغالطة

(١) الدكتور المرحوم احمد زكى ، مقال بالعنوان المذكور بمجلة العربى الكويتية ، عدد مايو سنة ١٩٧٥

(٢) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٨

كبرى ، اذ ان معظم اجزاء هــذا العالم تعانى من مشكلة سكانية أشد قسوة ، واكثر اعاقة لجهود التنمية الاقتصادية من المشكلة السكانية القائمة بمصر . ويكفى لادراك هــذه الحقيقــة ان نعلم ان مصر اضطرت وهى فى آمس الحــاجة الى مواد الطعام لاطعام الملايين التى تجاوزت الاربعين . اضطرت لان ترسل على وجه السرعة آلاف الاطنان من القمح لانقــاذ السودان(١) فى الوقت الذى تملك فيه السودان مساحات من الارض الصالحة للزراعة تكفى — لو استغلت — لاطعــام سكان الشرق الاوسط أجمــع ، وليس العالم العربى وحــده ، لكنها لا تستطيع استغلال هــذه المساحات بسبب ما تعانيه من خفة سكانية .

أليست مشكلة الخفة هنا أقسى من مشكلة التضخم السكانى بمصر ؟ ان المنهج الرأسمالى يتجاهل — ربمــا عن عمد — الوجه الاكثر قسوة من المشكلة السكانية « الخفــة السكانية » عندما يراهــا من بعدها العددى وينظر اليهــا على أنهــا مشكلة تضخم سكانى تخص مصر وحدهــا . وبعد هذه الملاحظة التى تمثلت فى اخراج العالم العربى من المشكلة ، فلنعد الى الحلول التى يقدمها لها فى جانبهــا العددى . لقــد رأينا انه يركز على امرين همــا : الهجــرة غير المحــددة الاتجاه وتنظم النسل أو تحــديده . فهل يستطيع ان يحــرز نجاحا فى أى من هــذين المجالين بما يؤثر على حجم المشكلة الســكانية القائمة بمصر ؟ بخصوص تحــديد النسل أو تنظيمه — فلقــد تبنى هذا الفكر برنامجا لذلك يهــدف الى خفض معدلات الزيادة من مستواهــا القائم ٢٫٨ الى ٢٫٣ فى المــائة ، وبحكم ان الفكر من أساسه قائم على الاستيراد فقــد تم استيراد المنهج الفرعى الذى يحقق هــذا الخفض فى معــدلات الزيادة السكانية ، أى تم استيراد اسلوب تنظيم الاسرة من الخارج . يقول المسئول الاول عن هــذا المشروع(٢) « ان برنامج تنظيم الاسرة كأداة لتحقيق هــذه السياسة لم ينبع

(١) جريدة الجمهورية القاهرية اول اكتوبر ١٩٧٩ تقول : صرح د. محمــد داود عقب اجتماعه مع محمد ميرغنى سفير السودان بالقاهرة بأنه تقرر منــح السودان ٧٥٠٠٠ طن من القمح تم شحن الف طن كدفعة أولى ويتم خلال الاســبوع القادم شــحن الكمية الباقية ص الاولى عمود ٧ .

(٢) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ — ٤٥٠ .

من واقعنـا ، وانما أتى الينا من وراء البحار كآخر صيحة ، وبمفهوم الاسلوب الاكيـد لحل المشكله . والحقيقة كانت غير ذلك ، فلم تكن قد اختبرت بعد كوسيلة ملائمـة لا فى المجتمعات النامية . ولا حتى فى المجتمعات المتقدمة التى نبعت منهـا(١) ، بل ان التجربه على مدى عشرين عاما فى كثير من بلدان العالم الثالث ولمدة عشر سنوات فى مصر اثبتت حـدود هـذا الاسلوب ، وربما يكون أهم ما نعانى منه من جراء حتمية هذه السياسة هو القدر الكبير الذى شوهت بـه الافكار ، وايجادهـا فهما خاطئا هو ان لمشكلة التزايد السكانى حلا سريعا . (عن طريق تنظيم النسل) . لقـد كان معروفا منذ اللحظة الاولى لاعتناقنا هـذه السياسة ان سكان مصر سيتضاعفون خـلال الاجيال القادمة تحت أى افتراض منطقى لانخفاض تدريجى فى معدل المواليد . وبفرض جدلى بحت، لو قرر كل الازواج بالاجماع ومنـذ هذه اللحظة عدم انجاب اكثر من طفلين (وهـو ما يسمى بمعدل الاحلال الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض السكان) فان سكان مصر سيتجاوزون رقم الـ ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠م » .

وهـكذا نرى ان الفكر القـائم ينظر الى المشكلة السكانية بمصر من بعد لن ينتج منـه الا الفشل ، بل ان ذلك كان معروفا للمسئولين عن البرنامج منـذ أول لحظة على حـد تعبير « عزيز البندارى » وذلك نتيجة الاعتماد على الفكر المستورد ، وهـذا ليس تعبيرنا بل تعبير نفس المسئول اذ يقول عن الفـكر الذى يكمن خلف جهود تنظيم الاسرة بمصر أنه « أتى اليـا من وراء البحار كآخـر صيحة»(٢) رغم أنه لم يجرب لديهم ، اذ انهم لا يعانون من مشكلة سكانية ، وحتى لو كانوا يعانون منهـا وكان هـذا العلاج قد جرب ونجح لديهم فليس ذلك بكاف لنجاحه لدينـا . ذلك ان الدراسات المكثفـة بمصر وغيرهـا من دول العـالم تثبيت وتؤكد ان الانجاب فضلا عن انه مسلك فردى فهو بقدر أكثر سلوك اجتماعى يعكس انماطا اجتماعية واقتصادية ، ثقافية ودينية تسود المجتمعـات وتختلف

(١) اصدق تعبير عن هذه البرامج ما يقوله عنها محبوب الحق فى كتابه سـتار الفقـر (مرجع سابق) اذ يقول « ان مشروعات تنظيم الاسرة فى العالم الثالث تطبق برامج لم تثبت جدواهـا الا فى البيئة المعمليـة الخالية من المقومات البشرية » انظر ص ١٦٠ من المرجع المذكور .

(٢) د. عزيز البندارى ، مرجع سابق ص ٤٤٩

حسب موقعهـا ودرجة تطورها[١] وهـذا يكفى لفشـل كل فكر مسـتورد فى المسائل الاجتماعية • ومن ثم تكون المؤشرات الغربية — وبصدق — لا تشكل اطارا مناسبا لتخفيض الانجاب فى البلاد الاسلامية[٢] •

بل ان اعجب الدراسات فى هـذا المجال دراسة تقول ان البـلاد الاكثر التزاما من الناحيتين السياسية والاقتصادية بتنظيم الاسرة ، كانت تحقق اكـثر النتـائج هزالا فيمـا يتعلق بخفض معدلات المواليد ، فلقـد التزمت باكستان أشد الالتزام بالبرامج المستوردة ، وانفقت عليها ٤ر١٪ من النفقـات الكليـة على التنمية خلال الستينيات ، والبيانات المتاحة عنها تؤكد ان معـدل الخصوبة من تعـداد ١٩٧٢ لم يكن أقل مما كان عليـه فى عام ١٩٦١[٣] •

ولا يمكن فهم هـذه النتيجة الا على ضوء نظرة المجتمع المسلم الى الفـكر المستورد فى جملته ، ونظرته اليه بالذات فى جزئية لهـا علاقة قريبة أو بعيـدة بالعقيدة الدينية للشعب •

فنظرة الشعب المسلم العـامة الى الفكر المستورد هى نظرة شك وارتياب فى الجملة سبق ان تعرفنـا عليهـا • اما نظرته الى الفكر المستورد عندما يمس العقيدة الدينية ولو كان ذلك فى توهم الجماهير — لا فى الحقيقة — فانهـا نظرة كفيلة بالقضـاء على كل ما يقـدمه فى هـذا المجـال •

ولن أطيل فى هذه الجزئية بأكثر من أن اشير الى موقف محـدد للجماهير من فكرة تحـديد او تنظيم النسل ، يتبلور فيما نسمعه من المثقفين ثقـافة غير اقتصادية — وينتقل رأيهم هـذا الى بقية الجماهير العريضة — عندما يناقشون قضية تنظيم الاسرة فيختمون نقاشهم بقول بعضهم لبعض « حذار » فان تنظيم النسل فكرة قسيس انجليزى يسمى « مالتس » ، بل ان هذه الجملة أو ذلك

---

(١) المرجع السـابق ص ٤٥٢

(٢) عزيز البندارى — المرجع السابق ص ٤٥٥

(٣) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ١٥٥ — ١٥٦

التحـذير ينشر على صفحات الجرائد اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية ، وبخاصة المجلات الدينية ، ورغم بعد مالتس عن التهمة التى تريد هـذه العبارة أن ترميه بهـا — كما يعرف المتخصصون فى الدراسات الاقتصادية — الا ان مثل هـذه الاشاعة كفيلة بالقضـاء على جهود مشروع تنظيم الاسرة قضاء مبرما • والنظر بتمعن الى ما تسكبه الجمـلة السابقة من ايحاءات فى فكر الفرد المسـلم يبين مدى قدرتهـا على ابطال جهود تنظيم الاسرة : فالجمع فى هـذه الجملة بين « قسيس » وانجليزى ، هو بمثابة الجمع بين مادتين احداهمـا مشتعلة والاخرى تساعد على الاشتعال فى احداث الحريق ، فان يتبع الناس فى مصر « قسيسا » تلك طامة ، وان يكون هـذا القسيس انجليزيا ، تلك هى الطـامة الكبرى ، ولربما ظن الناس العاديون الذين يسمعون هـذه الجملة بالمصادفة ان هـذا القسيس الذى يدعى مالتس على قيد الحياة ، ويعمل فى جمعية تبشيرية وانه ابتكر فكرة تنظيم النسل من اجل القضـاء على الشعب الاسلامى •

هـذه الفكرة ، وهـذا الموقف يكفى للحكم على مدى قدرة الفكر المستورد على أن يكون ذا اثر على احداث تغيير فى معدلات الانجاب فى مصر ، ولو استعان هـذا الفكر بعلماء الدين الاسلامى لينفوا التهمة السـابقة عن مالتس والفكر المستورد فى جملته ، فان الشعب لا يزيد عن أن يتهم هؤلاء العلماء بأنهم عملاء لجهـات معينة وان ادارات معينة قد روضتهم أو دستهم على الفكر الاسلامى ، ونظرة على موقف عامة المسلمين من بعض العلماء الذين اسهبوا فى الحـديث عن هـذا الموضوع تبين لنـا صدق هـذه النظرة •

فالفكر المستورد اذا عاجز عن حل المشكلة السكانية مرتين ، مرة عندما نظر الى بعدهـا العددى والذى لا يمكن أن يكون له حل فى الاجيال القادمة على الاقل ، ومرة عندما مارس عمـله بين قوم متهم بينهم ، فلا يستجيبون لدعوة يوجهها ، ولا يؤمنون بفكرة يتبناهـا ، مهما كان صدقها ، وليس ذلك مسئولية الاجانب فهم بهـذا الوضع يحققون أعظم ما يأملون فيه من نجـاح ، لكنه مسئولية اولئك الذين اعماهم الاستقطاب فجعلوا من أنفسهم تلاميـذ نجبـاء

لهذا الفكر ، واتبـاع مخلصين مهمـا بدا لهم من أول نظرة أن حلوله لا يمكن ان تحقق نجاحا ما فى البلاد الاسلامية ، اللهم الا اذا نجحوا فى انتزاع الاسلام من هـذه المجتمعات ، وحتى عندما يحققون ذلك فسيجـدون انفسهم أمام مجتمعات تشبه الجسد الانسانى نزعت منه روحه ، فهو جثة هامدة ينتشر فيها للعفن ما لم نسرع بمواراتهـا التراب ، ولعل ذلك يحقق هدفا بعيدا من اهداف اصحاب المنـاهج المستوردة •

وهكذا لا يوجـد لدى الفكر الرأسمالى المستورد حل لمشكلة التضـخم السكانى بمصر من بعدها العددى باستخدام تنظيم النسل بهـدف تخفيض معـدل المواليد لينعكس فى خفض معدل الزيادة السنوية •

ولم يبق أمامه الا ما ينصح به من حل آخر وهو الهجـرة الى الخارج • فمـا هى قدرات هـذا الفكر فى هـذا المجال ؟

تتلخص أفكار هـذا المنهج بخصوص الهجرة فى أن على مصر ان تسلك كل الطرق لحل المشكلة السكانية مهمـا كان تأثيرهـا محدودا ومنهـا طريق الهجرة الى الخارج ، وتتمثل فى أن يقوم كل راغب فى الهجرة منهـا الى حيث يشاء من البلاد التى تقبل هجرة المصريين اليها ، وبخاصة استراليا وكندا للزراعيين وبعض الفئات الاخرى ، واوربا ببلادهـا المتعـددة وطبعا الى من يقبل من البـلاد العربيـة •

هـذا هو مجمل الافكار التى تسود واقع الحياة المصرية بخصوص موضوع الهجرة اليوم والتى نعتبرهـا وليدة للمناخ الفكرى الناتج عن الحياة فى ظل منـاهج تنموية مستوردة •

وأول ما يلاحظ على هذا المفهوم للهجرة انه سلوك فردى عشوائى غـير مخطط أو حتى مشجع بصورة حقيقية من الجهـات الرسمية •

ثانيا — انه يسوى بين البلاد العربية وبين غيرهـا فى الاتجاه اليهـا ، وهذا منطقى طالمـا انه سلوك فردى لا يخضع لخطة معينة ذات أهداف معينة •

ثالثا — انه ولكونه سلوكا فرديا سينتهى بهجرة الكفاءات العلمية لانها هى المرشحة لمعرفة الفرص الفردية المتاحة فى العالم الخارجى من ناحية ، ولانها هى المقبولة فى المجتمعات التى تسمح بالهجرة اليها من ناحية أخرى ، وبالذات فئات الاطباء والمهندسين أو على الاقل حملة الشهادات العليا فى شتى التخصصات ، ونتيجة لذلك فان هذا الحل ينتهى الى ما يلى :

١ — لن يكون له أثر على العدد السكانى فى جملته حيث ان الاعداد المهاجرة بهذا الاسلوب لن تتجاوز رقم ٢ر٩٥٠١ طبقا لاسلوب رياضى دقيق استهدف التعرف على حجم الهجرة حتى سنة ٢٠٠٠ من مصر الى الخارج(١) وهذا العدد تعوضه زيادة السكان بمصر فى اربعة ايام فقط .

٢ — انه سيعيق جهود التنمية بمصر بصورة اكثر مما لو لم يحدث ، حيث أنه سيؤدى الى نقص فى نسبة الكفاءات الى مجموع السكان وهى نسبة قليلة فى أصلها . كما أنه سيرفع من نسبة غير المؤهلين تاهيلا عاليا للاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولقد اثبتت دراسة حديثه أن هناك آثارا سلبية خطيرة لهذا النوع من الهجرة على التنمية الاقتصادية بمصر(٢) .

وهكذا نرى أن أسلوب الهجرة فى ظل الفكر القائم لن يكون له أثر لا فى القريب أو البعيد على حجم المشكلة السكانية بمصر ، لانه يناقشها بعيدا عن بعدها الصحيح وهو بعدها التوزيعى ضمن العالم العربى الذى يمثل وحدة واحدة . وطالما أن هذا الفكر يقوم على تجزئة العالم العربى بل ويمثل مع الفكر الاشتراكى أهم عوامل واسباب التمزق القائمة فى العالم العربى . فان المشكلة لن يكون لها حل اطلاقا فى ظل تواجدهما ، اذ ان تواجدهما يعنى الفرقة وتربص كل دولة عربية بالاخرى ، وطالما ان هذا قائم فلن تتم وحدة ، وبدون الوحدة ولو فى صورة وحدة اقتصادية فقط فى ظل منهج انمائى وأسلوب بناء اقتصادى واحد ، فلن يكون هناك حل للمشكلة السكانية القائمة فى العالم

(١) ربيع الروبى ، الضغط السكانى وعلاقته بالتنمية ، رسالة ماجستير ، تجارة اسيوط ، ١٩٧٣ ، ص ٢٥٢

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، الاثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية ، من أبحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ص ١٠٧

العربى : سواء فى صورتها المصرية « تضخم سكانى » أم فى صورتهـــا فى بقية أجزاء الوطن العربى « خفة سكانية » •

هــذا عن المنهج الرأسمالى فما هو العــلاج الذى يقــدمه لنا المنهج الاشتراكى لحل هــذه المشكلة ؟

ذلك هو موضــوع المطلب التالى •

المطلب الثـــانى
الحل الذى يقــدمه المنهــج الاشـــتراكى

ناقشــنا فى المطلب السابق الحلول التى ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها لمشكلة السكان فى العــالم العربى • وفى هــذا المطلب سنتعرف على الحلول التى ينفرد الفكر الاشتراكى بتقديمهـــا فى الفروع الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول ــ المنهج الاشتراكى والهجرة كعــلاج للمشاكل السكانية :

علمنا مما سبق أن هنـــاك وسيلتين للتحــكم فى الاعداد السكانية همـــا تخفيض أو زيادة معــدل المواليد وسيناقشه فى اطار الفكر الاشتراكى الفرع التالى • والثانية هى الهجرة الى البــلد كحل لمشكلة الخفــة السكانية ، ومن البلد كحل لمشكلة التضخم السكانى ، وذلك موضوع هــذا الفــرع •

ان الفكر الاشتراكى يقف من الهجرة موقفا ثابتا يقــدم لنا به مدى قدرته على حــل المشكلة فى صورتيهـــا معا ، حيث أن هــذا الفكر يرفض رفضا قاطعا ان تكون الهجرة حلا لمشكلات السكان ويعتبرهـــا حلا بربريا وحشــيا ، وقــد كان هــذا هو موقف ممثلى الاتحــاد السوفيتى ــ قائد المجموعة الاشتراكية والمعبر عن رأى معظم دولهـــا ــ فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التـــابع لهيئــة الامم المتحدة • فقــد قاوم هذه الوسيلة (الهجرة) كحل لمشــكلة السكان ووصفها بما قدمناه ، حلا بربريا وحشيا ، وانها مجرد قناع يخفى وراءه عيوب الرأسمالية[1] ، وتوقف كل الدول الشيوعية الهجرة منها واليهـــا اتساقا مع هــذه الفكرة من الهجرة كحل للمشكلة السكانية •

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، ترجمة جلال صادق ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ص ٧٥

ويعتقـد الباحثون ان هذا الموقف من الهجره قد املته ظروف الحيـاة التي يحياهـا مواطنو الدول الشيوعية داخل الأسوار أو خلف الحيطان(١) ، فلتأصيل هذا الموقف العملي يقفون هـذا الموقف الفكري ويضفون على الهجرة صفة الحل البربري الوحشي .. الخ .

وأيا ما كانت الخلفية الداعية لاتخاذ هـذا الموقف فاننا لا نملك غير الاخذ به رأيا للفكر الاشتراكي لنقيس به قدرته على حل مشكلتنا السكانية ، بعد أن استوردناه حـلا لمشاكلنا فى بعض اقطار العالم العربى ، وهو موقف يقطع بعجز هـذا الفكر عن تقـديم علاج لمشكلة الخفة السكانية أو التضخم السكانى التى تلازم واحـدة منهما أى قطر من أقطـار العالم العربى(٢) .

---

(١) اقامت المانيا الديمقراطية حائطا بطول برلين ليحول دون هرب المواطنين الى المانيا الغربيـة .

(٢) ان هـذا الموقف الشيوعي من الهجرة منقوض بسماح الاتحاد السوفيتي وغيره من دول المعسـكر الشيوعي لالاف المهـاجرين اليهود الى أرض فلسطين ليكونوا مددا من الرجال لا ينقطع لدولة اسرائيل يتضافر مع الامداد المـالي والعسكري الذي يأتي لاسرائيل من الدول الغربية ، وهذا يسمح لكل ذى عينين بأن يرى أن الصراع الحقيقي فى هذه المنطقة لا يدور بين المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية بقدر ما هو قائم بين هـذه المناهج متضافرة والاسلام ، الاسلام الذى تخلى عنه معظم زعماء دوله فهو يصارع هـذه المناهج بقواه الذاتية والتى تستعصى على الفنـاء « لن يبرح هـذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقـوم الساعة » (رواه مسلم عن بن جابر بن سمرة رضى الله عنه ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥١) . ولا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة (رواه مسلم وابن حبان ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ص ٦٤٢ رقم ٤٣٢٨) . لكن هـذا لا يمنع الشيوعية والرأسمالية من انتقاص الارض الاسلامية من اطرافهـا بسبب غفلة زعماء المسلمين وقصر نظرهم الذى يصل الى حد الاصرار على عـدم اتاحة الفرص لانفسهم لفهم حقيقة موقف الشيوعية والرأسمالية ، ذلك الموقف الذى لا يحتاج لمجهود فى فهمه ويكشف عن حقيقة دوافعه ومراميه البعيدة فى كل خطوة يخطوهـا ، فاذا ارشدهم مسلم غيور هزوا رءوسهم وقالوا : اساطير الاولين ، وأفكار الرجعيين ، أن الشيوعيين أو الرأسماليين رفقـاء واصدقاء والحقيقة انه قد « ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » (الايـة رقم ١٤ من سورة المطففين) ، ولا يجدينـا نفعـا أن نقول لهم بعد أن تقع الواقعة « هذا الذى كنتم به تكذبون » (الاية رقم ١٧ من سورة المطففين) ، ولو كانوا يعتبرون لكان فى الحادثات عبرة لمن يعتبر .

الفرع الثانى ــ التحكم فى المواليد كحل لمشكلة السكان :

نقصد بالتحكم فى المواليد ، العمل على رفع معدلهـا اذا كانت الدولة تعانى من خفة سكانية كواقع معظم الدول العربية ، او العمل على خفض معدلها اذا كانت الدولة تعانى من تضخم سكانى كما هو الحال فى مصر .

والمتتبع للكتابات الاشتراكية فى هـذا الموضوع يتبين له أنها منذ ماركس وحتى اليوم تعارض فكرة ضبط النسل وتنظيم الاسرة ، ويعتبرون ذلك اعطاء حقوق للاغنياء يحرم منها الفقراء ، حيث يستطيع الاغنيـاء فى ظل مفهـوم تنظيم الاسرة ان ينجبوا اطفالا ويحرم من هـذا الحق الفقراء حيث لا تمكنهم قدراتهم من ذلك ، هـذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان للاشتراكيين شعارا معروفا يدافعون عنه يقول ، كلما أنجب العمـال طفـلا زاد عدد الثوريين . ولقـد حدث نزاع كبير بين دعاة تنظيم الأسرة والماركسيين بعد ثورة ١٩١٧ فى روسيا الى الحد الذى جعل لينين يتدخل لحل هذا النزاع(١) وأمام لجنة التعاون التابعـة للامم المتحـدة ، حدد « رابيسكو » موقف الاتحاد السوفيتى وموقف الفكر الشيوعى بوضوح تام من هذه المشكلة فقال : اننا نعتبر كل اقتراح يقـدم لهـذه اللجنـة بغرض تحديد الزيجـات أو تحديد عدد الاطفـال داخل اطار الزواج ، بانه همجى وبربرى ، ان الانفجـار السـكانى ليس الا ثمرة النظـام الرأسمالى»(٢). وهـكذا ندرك أن الموقف الفكرى للمنهج الاشتراكى فى صف زيادة معدلات المواليـد بهدف زيادة الثوار تمهيـدا لقيامهم بالثورة الشيوعية.

وربمـا يرى البعض أن فى هـذا المنهج حلا لمشكلة الخفة السكانية فى بعض البـلاد العربية . لكن الحقيقة غير ذلك حيث أن معدل الانجاب فى هذه البلاد من أعلى معدلات العالم بحيث يصل فى السودان الى ٥٢ فى الالف ومع ذلك لا يحقق حلا لمشكلاتهـا السكانية(٣) أى أن المنهج الاشتراكى لا يملك من الناحية العملية أن يجعل معـدل الانجاب فى بلاد الخفـة السكانية العربية أعلى مما هو عليه .

(١) كاترين مالا بريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سنة ١٩٧٤ ، ص ٤٦

(٢) المرجع السابق ص ٤٧

(٣) انظر الفرع الثانى من المطلب السابق .

ومع ذلك فربمــا كانت تلك الدعوة موجهة فقط للتــاثير على العالم الثــالث لاغراقه فى المشاكل السكانية حتى تأخذ المشاكل الاقتصادية بتلابيبه فتتــاح للشيوعية الدولية فرصة الصيد فى بحيرات ومستنقعات هذه المشاكل ، ويؤكد ذلك أن المجــر وهى دولة شيوعية أصبحت مضرب الامثــال مع فرنســا على امكانية انقراض الشعوب بفعل نقص معدلات الانجاب بها(١) •

وهــكذا لا يضيف هــذا التشجيع لزيادة معدل المواليد جديدا الى المعدلات المرتفعــة له فى البلاد العربيــة كلها ، أى أنه لا يضيف جديدا الى حالة البلاد التى تشكو الخفــة السكانية •

أما بالنسبة للبــلاد التى تعانى من التضخم فان الموقف الاشتراكى من معــدل المواليــد يمثــل لهــا كارثة محققة ، وان كان ربمــا يحقق هــدف الفكر الاشتراكى بزيادة الاطفال الذين يضيفون الى اعداد الثوار فى العالم •

وهــكذا لا نجد لدى الفكر الاشتراكى حلا لمشكلة السكان فى العــالم العربى فهو يقف ضــد الهجرة من ناحية ويعــارض تحديد النسل من ناحية أخــرى •

ولكن اليس هنــاك حل آخر يقدمه الفكر الاشتراكى الماركسى لهــذه المشكلة ؟ ان ذلك ما خصصنا له الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ الحل الجذرى لمشكلة السكان فى الفكر الاشتراكى :

يرى هــذا الفكر ان كل الحلول السابقة هى حلول تقدمهــا الرأسمالية لمشكلة هى التى خلقتها ، ومن هــذا المنطلق يعارضهــا الفكر الاشتراكى ، وان كانت فى الواقع ــ وكمــا بينا فى المطلب السابق ــ لا تمثل اى حل ناجح على الاطلاق ، والفكر الاشتراكى عندما يشجب الحلول السابقة يعلن أنه وحده الذى يملك الحل السليم والصحيح للمشكلة السكانية • هــذا الحل يتمثل فى هــذا الفكر فى القضــاء على الرأسمالية واحــلال الاشتراكية محلها(٢) •

---

(١) جريد الاخبار ، مقال للدكتور عبد الغنى خلف الله ، ص ٥ عدد ١٩٧٩/٩/٢٠

(٢) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف الاقتصادى ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم سنة ١٩٦٨ ص ١٢٦

يقول « رابيسكو » فى خطابه امام لجنة التعاون التابعة للامم المتحدة عام ١٩٤٧ معارضا الحلول المختلفة للمشكلة السكانية ، ان الانفجار السكانى ليس الا ثمرة النظام الرأسمالى ومن الممكن مواجهة أى زيادة فى السكان اذا طبق نظام اجتماعى سليم • يجب أن يتمشى الاقتصاد مع السكان لا العكس[١]•

وترى دائرة المعارف السوفيتية ان الفائض السكانى من خصائص النظام الرأسمالى ، وأنه غير موجود ولا يمكن ان يوجد فى ظل الشيوعية،ومن ثم فان الحل الوحيد لمشكلة الفائض السكانى يتمثل فى القضاء على النظام الذى يظهر فيه هذا الفائض واحلال النظام الذى لا يمكن ان يوجد فيه أى فائض سكانى ألا وهو الشيوعية [٢] •

وهكذا تضع الاشتراكية الماركسية نفسها كحل لمشكلة السكان « فترى أن المشكلة ستزول وتتلاشى اذا ما تحولت المجتمعات النامية عن الرأسمالية المستغلة التى هى السبب الرئيسى لما تعانيه من فقر وبؤس • فالنظام الرأسمالى يحول دون التعبئة الكاملة للفائض الاقتصادى ، كما يحول دون بلوغ معدلات التقدم الاقتصادى الى المعدل المرموق »[٣] •

وهكذا تشير الاشتراكية ـ عندما تعلن عن نفسها حلا لمشكلة السكان ـ الى الحل الذى يتمثل فى تحقيق التنمية الاقتصاديه وهو نفس الحل الذى يعرضه المنهج الرأسمالى أيضا الى جوار الحلول الاخرى ، وهكذا نجد أنفسنا وجها لوجه مع الحل الذى يشترك فى تقديمه المنهجان معا ، وهو ما خصصنا له المطلب التالى •

---

(١) كاترين فالابريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، مرجع سابق ، ص ٤٧

(٢) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨

(٣) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦

المطلب الثـــالث

الحـل المشـترك بين المنهجـين

الفرع الاول ـ التنميـــة هى الحل الجذرى :

تحدثنا فى المطلبين السابقين عن الحلول التى يقدمهـا كل من المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى لمشكلة السكان فى العـالم العـربى من واقع المبـادىء التى يتضمنهـا كل فكر منهمـا حـول موضوعى الهجـرة والتحكم فى معـدلات المواليـد ، ورأينـا ان المنهج الرأسمالى يعول على هاتين الفكرتين وببنى عليهما آمالا فى التغلب النسبى ـ على الاقل ـ على هـذه المشـكلة ، وقد رأينـا أن آماله تلك مقـامة على رمال • وأنه يجعل منهمـا عونا على تحقيق التنميـة الاقتصادية التى هى الحل الحقيقى للمشكلة السكانية ، وهكذا يتفق المنهجـان معـا فى ان الحـل الحقيقى للمشكلة السكانية هو تحقيـق التنميـة الاقتصادية • ولا يختلفـان الا فى ادعاء كل منهمـا بأنه الاصلح لتحقيقهـا والاقـدر على القيـام بهـا •

وهـكذا تتبلور عقـدة هذا المطلب فى مناقشة هـذا الحل الذى يدعى كل منهج منهمـا القـدرة والصلاحية على القيام به ، فهل همـا قادران على ذلك فعـلا فى العالم العربى ؟

ان ذلك ما سيجيب عليه الفرعان التاليـان من هـذا المطلب •

الفرع الثانى ـ قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحـل مشكلة السكان فى العـالم العربى :

لقـد خصص الباحث فى الباب الاول مبحثا لدراسة مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العـالم الاسلامى[1] ، ولقـد خصصنا المطلب الثانى من ذلك المبحث للتعرف على مدى قدرة المنهج الرأسمالى على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى • وفى ذلك المطلب عرضنا

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول •

المنهج الرسمالى على مقومات المنهج القــادر على تحقيق التنمية ، فر ينــا ان هــذا المنهج لا يملك من مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى قليلا أو كثيرا . رأينا أنه لا يتوافق مع البيئة الاسلامية من ناحية ، وانه لا قدرة له على تجنيــد طاقات الشعب المسلم وحشدهــا لصالح التنمية من ناحية ثانية ، كما ان العوامل التى عضدت من نجاحه فى القرن التاسع عشر فى اوروبا وأمريكا غير موجودة على الاطلاق فى العــالم الاسلامى وذلك من ناحية ثالثة .

وخرجنا من ذلك المطلب بنتيجــة تقول : ان تطبيق المنهــج الرأسمالى فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى — والعــالم العربى جزء منه — لن يؤدى الى أيه نتائج ايجابية ، وانمــا يمكن ان يؤدى الى أســوأ العواقب وأقلهــا فشل التنميــة وما يترتب علية من نتائج[1] .

وهــكذا نستطيع القول بأن المنهج الرأسمالى يعجز عن تحقيق التنميــة الاقتصادية فى العالم العربى . ومن ثم يعجز عن تقديم حل لمشكلة السكان فى هذا العالم .

أما موقف الفكر الاشتراكى من تحقيق التنميــة فسنعرفه من الفــرع التــــالى :

الفرع الثالث — قدرة المنهج الاشتراكى على تحقيق التنمية الاقتصادية لحــل مشكلة السكان فى العالم العربى :

لقــد شجب المنهج الاشتراكى كل امكانية لحل المشكلة السكانية ولو جزئيا عن طريق الهجرة أو عن طريق التحكم فى معدلات المواليــد ، والقى بكل ثقله فى حل هــذه المشكلة على وضعه كمنهج وحيــد يصلح لتحقيق التنميــة وحل المشاكل التى هى من خلق الرأسمالية فى نظره ، وأعلن أنه ما على الدول النامية التى تعانى من مشكلة سكانية الا ان تتحول عن الرأسمالية المستغلة وتتبنى

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الاول بعنوان . مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالى .

الاشتراكيه فتحقق لهـا التنميه الاقتصادية ، فتزول المشكلة السكانية تلقائيا •

ولقـد سبق لنـا[١] ان عالجنا مدى امكانيه تحقيق التنميـة الاقتصاديه فى العالم الاسلامى عن طـريق المنهج الاشتراكى • وخصصنا لذلك مطلبا كاملا عرضنا فيـه المنهج الاشتراكى بسماته وبمبادئه على المقومات المطلوبة فى المنهج الناجح والتى لخصناها فى ثلاثة :

١ ـ توافق المنهج مع البيئة التى تنمى بواسـطته •

٢ ـ قدرة المنهج المطبق على استثارة همم الجماهير وحشـد طاقاتها لصالح التنمية •

٣ ـ مرونته واستجابته للظروف المتغيرة •

ولقد تبين لنا من تلك الدراسـة المسهبة ان المنهج الاشتراكى بماديتـه وتعارضـه الصريح مع فكرة الاسلام ـ دين المنطقة ـ عن الكون والحيـاة والانسان ، بل ومحاربته للاديان صراحة لايتوافق مع البيئة العربية الاسلامية ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير المسلمة وحشد طاقتها لصالح التنمية • كما أنه منهج ينطلق من مسلمات جامدة ، لا يقرها العقل فى كثير من الاحيان، ومن ثم فهو غير مستجيب للظروف المتغيرة •

وبذلك يفقد المنهج الاشتراكى كل المقومات التى يجب ان تتوافر فى المنهج الذى يصلح ويقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى •

واذا فشل المنهج الاشـتراكى فى تحقيق التنمية فقد فشل فى حل المشكلة السكانية التى يعانى منها العالم العربى ، والتى عقدنا هذا الفرع للتعرف على قدرته على حلها • فرأيناه ينكر الهجرة ويشجب التحكم فى معدلات المـواليد ويفشـل فى تحقيق التنميـة الاقتصـادية •

وبذا نخرج من هـذا المطلب بان المناهج المسـتوردة تفشـل كلهـا فى حل المشـكلة السـكانية التى يعانى منها العالم العربى ، واصـدق دليل على

(١) انظر المطلب الثالث من المبحث الثانى من الفصل الاول من البـاب الاول •

ذلك — بعد كل ما قدمناه — ان هذه المناهج تعيش فى العالم العربى منذ عدة عقود ، وما زاد وجودها المشكلة السكانية الا تعقيدا وبعدا عن امكانية الحل فهل يستطيع المنهج الاسلامى ان يقدم لهذه المشكلة حلا ؟

ان هذا هو ما عقدنا له المبحث التالى .

نتائج المبحث

عقدنا هذا المبحث للتعرف على الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة للمشكلة السكانية التى تعانيها الدول العربية بصورتيها ، صورة الخفة السكانية وصورة التضخم السكانى ، ومدى قدرة هذه الحلول على التغلب على هذه المشكلة التى تعوق التنمية وتثبط من جهودها ، سواء تمثلت فى الصورة الاولى أم فى الصورة الثانية . وذلك تمهيدا لمقارنة قدرة هذه المناهج بقدرة المنهج الاسلامى .

ولقد تبين لنا من هذه الدراسة ما يلى :

١ — ان هناك حلولا ينفرد المنهج الرأسمالى بتقديمها كما ان هناك حلا آخر ينفرد المنهج الاشتراكى بتقديمه الى جانب حل مشترك بينهما .

٢ — يقدم لنا المنهج الرأسمالى حلوله الخاصة به فى صورة الهجرة وصورة التحكم فى معدلات المواليد . واقد تبين لنا ان الهجرة بالصورة التى يتبناها هذا المنهج تنتهى الى تاثير سلبى على التنمية الاقتصادية وتزيد مشكلة السكان تعقيدا ، اذ هى تنتهى الى هجرة الكفاءات وباعداد لاتاثير لها على الكم المطلق للسكان ، الى جانب حرمان التنمية الاقتصادية من جهودهم وهى ضرورية لها .

كما تبين لنا ان التحكم فى معدلات المواليد عن طريق تنظيم الاسرة لا يؤدى الى نتيجة منظورة على مدى اجيال قادمة ، فى الوقت الذى لا تأخذ فيه السياسة المستوردة لذلك ظروف المجتمع فى الحسبان ، ومن ثم فربما ادت دعوة المنهج لتنظيم الاسرة الى اندفاع الشعب فى سلوك مضاد يترتب عليه تضخم الاسرة بدلا من جعله فى الحد المطلوب .

٣ — اما المنهج الاشتراكى فهو يشجب انهجرة والتحكم فى معـدلات المواليد ، ويصف الحلين بوصف واحـد هو : البربرية والوحشـية والاعيبب الرأسمالية ، طبقا لاسلوب هذا المنهج فى عزو كل نقيصة وارجاع كل مشـكلة فى المجتمعات الى فعل الرأسمالية، اتباعا لامام الاشـتراكية العلميـة « كارل ماركس » فى موقفه من الرأسمالية وتحميلهـا كل ما حل بالبشرية من نكبـات ومآسى • والمنهج الاشتراكى اذ يشجب الهجـرة والتحكم فى معدلات المواليد يقدم حله الذى ينفرد به فى صـورة الغاء الرأسـمالية — اصـل المـآسى ومرجعها — واحلال الاشتراكية محلها ، وعند ذلك تتحقق التنمية الاقتصـادية وتزو لالمشكلة السـكانية تلقائيا • وهو بذلك يرحل الحل الى الحل المشـترك بين المنهجين وهو تحقيق التنمية الاقتصـادية •

٤ — وآخر النتائج التى وضعنا ايدينا عليها من خلال هذا المبحث هى التعرف على مدى قدرة المنهجين الرأسمالى والاشتراكى على تحقيق التنميـة الاقتصادية• وقدخرجنا من خلال هذا المبحث بخصوص هـذه الجـزئية بان المنهجين معا بما هما عليه من مادية وبما انهما نابعان من بيئة مختلفة تماما عن البيئة الاسلامية فى العالم العربى ، لا يقدران على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى • اذ هما لا يتوافقان مع بيئته ، ولا يملكان القدرة على استثارة همم جماهيره ، وحشـد طاقاتها لصالح التنمية ، كما ان الظروف التى اتيحت لنجاحهما فى غرب أوربا وشرقها لا تتوفر فى العالم العـربى ، ومن ثم فهمـا يفشلان فى تحقيق التنمية الاقتصادية • وواقع العالم العربى الذى يتقاسـمه الآن هذان المنهجان يثبت صـحة هذه النتيجة • وعلى ذلك فان هذين المنهجين بفشلهما فى تحقيق التنمية الاقتصـادية فى العالم العربى • يفشـلان فى حـل المشـكلة السكانية والتى عقدنا هذا المبحث للتعرف على مـدى قدرتهما على حلهـا •

واذا ثبت لنا ذلك فعلينا ان نبحث المنهج الآخر — المنهج الاسلامى — لنرى هل لديه امكانية حل هذه المشـكلة ؟

وذلك هو ما خصصنا له المبحث التالى •

المبحث الثالث

المنهج الاسلامى والمشكلة السكانية فى العالم العربى

تمهيد :

المشكلة السكانية من أكثر المشاكل اعاقة للتنمية الاقتصادية فى العالم العربى • وهى احدى مشكلات ثلاث اخترناها لنقارن المناهج المستوردة وقدراتها على التغلب عليها بالمنهج الاسلامى وقدرته على التغلب عليها ، وذلك من منطلق ان تفاعل مبادىء كل منهج مع الواقع العملى والمشكلات المشاهدة هو المحك الرئيسى للحكم له أو عليه •

ولقد تناولنا فى المبحثين السابقين المشكلة السكانية بعرضها بما هى عليه فى المبحث الاول ، ثم تناولنا موقف الفكر المستورد ممثلا فى المنهج الرأسمالى والمنهج الاشتراكى منها ، وانتهينا الى عجزهما عن ايجاد حل لها ، ولا أدل على ذلك من تعايشهما معها طوال الفترات السابقة وتفاقمها فى ظلهما • ولكن ليس معنى فشل المنهجين فى حلها ان يكون المنهج الاسلامى قادرا على تحقيق ما فشلا فيه ، فلا بد من ان نعرض ذلك على بساط البحث وندرك بعين الفكر موقف الفكر الاسلامى من هذه المشكلة ، ومدى ما يملك من امكانيات لحلها ، ان اتيح له حكم الحياة العربية ، ولو على سبيل التجربة بعد فشل المناهج المستوردة •

وسنعرض للزاوية التى ينظر منها الفكر الاسلامى او البعد الذى يعالج المشكلة منه ، ثم نعرض المبادىء التى يرسيها المنهج الاسلامى فى المجتمع قبل ان يدلى بالحل الذى يتبناه ، ثم نتناول الحل او الحلول التى يقدمها ، كى نحكم بموضوعية على امكانيته من الحل وقدرته عليه • وذلك فى المطالب الثلاثة التى يتكون منها هذا المبحث وهى :

المطلب الاول : البعد الذى يتناول المنهج الاسلامى المشكلة منه •

المطلب الثانى : المبادىء الاسلامية التى يحل المنهج المشكلة فى ظلها •

المطلب الثالث : الحل الاسلامى للمشكلة السكانية •

المطلب الاول

البعد الذى يتناول المنهج الاسلامى المشكلة منه

الفرع الاول — أبعاد المشكلة السكانية فى العالم العربى :

هناك ابعاد ثلاثة للمشكلة السكانية فى العالم العربى ، ويتوقف نجاح المنهج فى حلها على نوع البعد الذى يضع المشكلة فيه ، فان كان هذا البعد المنظور اليه بعدا يمكن تحقيق نجاح فيه كان للمنهج نصيب من النجاح ، واذا أخطأ المنهج هذا البعد لسبب او لآخر ، فركز نظرته على بعد مسدود لاسباب ربما لا دخل للمنهج بها ، لم يكن له حظ من النجاح . فما هى هذه الابعاد التى عليها المشكلة السكانية فى العالم العربى ؟ انها — كما قلنا — ابعاد ثلاثة :

١ — بعد يخص السكان من حيث الزيادة والنقص . وهو الذى نطلق عليه البعد العددى .

٢ — بعد يخص السكان من حيث توزيعهم على مساحة الاقليم العربى . وهو الذى نطلق عليه البعد التوزيعى .

٣ — بعد يخص السكان من حيث خصائصهم التى يتصفون بها ومدى توافقها او تنافرها مع مقتضيات التنمية الاقتصادية . وهو الذى نطلق عليه البعد الخصائصى .

وتختلف المناهج فيما بينها فى النظرة الى السكان من هذه الابعاد الثلاثة ، والحقيقة ان هذا الاختلاف انما يكون فى التركيز على بعد منها اكثر من البعدين الآخرين ، بحيث تركز جهود الحل على بعد مع اهمال كلى او جزئى للابعاد الاخرى ، ولسنا نقصد ان منهجا من المناهج ، او مفكر من المفكرين لا يدرك اهمية خصائص السكان واثرها فى التنمية ، او يتجاهل اهمية ان يكون توزيع السكان توزيعا ملائما ، او ان يكون عددهم لا يعوق التنمية لقلة فيهم او كثرة بهم . ولكن الذى نقصده هو ما تنصب عليه الجهود فى ظل منهج من المناهج من

بين تلك الابعاد ، حتى ليبـدو وكأنه لا ينظر من ابعـاد المشـكلة الا هـذا البعـد .

وفى ظل هذا التحفظ سنتناول البعد الذى ركزت عليه المناهج المستوردة فابتعدت عن الطريق المؤدى الى النجاح . ثم نتناول البعد الذى ادركه الفكـر الاسـلامى ونعتقد انه يحقق النجاح فى حل هذه المشـكلة ، وذلك فى الفرعين التالـين .

الفرع الثانى ـ البعد الذى تتناول المناهج المستوردة المشـكلة السـكانية منه :

نقصد بالمناهج المستوردة هنا ، المنهج الرأسمالى ، اذ هو الذى يجعل المشكلة السـكانية مجالا للبحث ، وهى على الاقل محمدة لهـذا المنهج ، فى الوقت الذى يغفل فيه المنهج الاشـتراكى المشـكلة ويعتبرها قائمة طالمـا ان المنهج الرأسمالى هو المسيطر ، فاذا حلت الاشتراكية محل الرأسمالية زالت المشكلة من نفسها ، بحكم طبيعة التنظيم الشـيوعى الذى لا يوجد فى ظلـه فائض من السكان على حد تعبير دائرة المعارف السوفيتية[1] .

ولنعد الى المنهج الرأسمالى كممثل للمناهج المستوردة فى هذه الجزئيـة لنحاول ان نتبين البعد الذى ينظر الى المشـكلة السـكانية منه . من الواضح اذ يركز هذا المنهج فى حل المشكلة السكانية على تنظيم الاسرة والتحكم فى معدل المواليد ، أنه يركز بالتالى على البعد العددى من هذه المشكلة ، والتركيز على البعد العددى فى مشكلة السكان العربية يتضمن محاولة ايجاد حل للمشكلة فى القطر الذى يعانى منها وهو مصر . وبذلك لا يقدم حلا للمشكلة فىصورتها الاكثر شيوعا «صور الخفة السكانية» ، وضمنية أخرى هى التسليم ان لم يكن التكرس للوضع القائم من حيث تجزئة البلاد العربية وعدم تبنى قضـيتها فى تحقيق الوحدة بين اقطارها ككل لا بديل له ان هى ارادت ان تعيش فى ظل العالـم

(١) الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، مرجع سابق ، ص ١٥٨

الحديث ، القائم على الكتل الكبيرة لا الكيانات الذرية • ولا نعيب على المنهج فى حـد ذاته عدم تضمنه مبادىء وحدوية ، فهكذا خلق المنهج فى بلاده محايدا من هذه الناحية ، وانما لا بد ان نقـرر انه لا يحمل هـذه المبـادىء ، ومن ثم تقع المسئولية فى فشل هذا المنهج على من يتبناه ، وواضح أمامه عدم قدرته على حل مشكلاته • واذا كان المنهج يتجاهل صورة الخفة السكانية من المشكلة فانه يفشل فى حلها فى صورتها التى تصدى لها • فلقد بينا ان عدد السـكان فى مصر لن يكون أقل من ٦٠مليون عام ٢٠٠٠بناء على فرض جدلى لا يمكن ان يكون حقيقة قط ، هـذا الفرض هو قيام اتفاق بين الاسر او الازواج على عـدم انجاب أكثر مما يتطلبه معـدل الاحـلال ، اى طفلين لكل رجـل وامـرأة • ومقتضى ذلك ان حل المشـكلة من بعدها العددى غير قائم • ورغم ذلك فـان المنهج المستورد من وراء البحار كآخر صيحة طبقـا لتعبير مسـئول تنظيم الاسرة(١) قد نظر الى المشكلة السكانية من هذا البعد وركـز كل جهـوده على تخفيض معدل المواليـد ، ذلك المعدل الذى تثبت الاحصـائيات أنه قـد ارتفع منذ عام ١٩٧٣ بدلا من ان ينخفض • وتلك احدى مضـحكات مشروع تنظيـم الاسرة فى مصر ، اذ يتم فى ظلـه ارتفـاع معـدل المواليـد عمـا كان عليه من قبل(٢) •

واذا كان التاثير على العدد السـكانى بمحاولة انقاصه عن طريق خفض معدلات المواليد يمثل طـريقا مسـدودا لا تجدى الجهود فيه فى المدى المنظور على الاقل ، فاننا نرى ان المنهج الذى يركز على هذا البعد لحل المشكلة السكانية دون بعديها الاخرين يكون منهجا قد اخطأ الطريق : وهذا هو ما فعلـه المنهج المسـتورد ، وتـرتب عليـه عـدم حـل المشـكلة السـكانية ، واعتـراف المسئولين عـن تنظيم الاسرة بمصر بانهم لا يتوقعون حـلا لها عن هـذا الطريق ، بل يعلنون انهم كانو يعرفون ذلك منـذ اول لحظة لتطبيق برامج الاسرة فى مصر(٣) •

(١) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ص ٤٤٩

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٠

(٣) المرجع السابق ص ٤٤٩

الفرع الثالث ــ البعد الذى يدعو الفكر الاسلامى الى تناول المشكلة السكانية فى العالم العربى منه :

بحكم المنطلقات التى ينطلق منها الفكر الاسلامى والتى يمكن تلخيصها فى :

١ ــ الايمان بوحدة الامة الاسلامية لا العربية فقط .

٢ ــ احلال المواطنة الاسلامية محل القوميات والنعرات العصبية .

٣ ــ الاخوة الاسلامية وفريضة التكافل والتكامل الاقتصادى بين الاقطار الاسلامية .

بحكم هذه المنطلقات فان الفكر الاسلامى لا ينظر فى مثل ظروف العالم العربى ــ كمنطقة تمثل فى دراستنا العالم الاسلامى ــ الى البعد العددى للمشكلة السكانية ، حيث أن العالم العربى كما رأينا ــ يقع ضمن مناطق العالم الاقرب الى القلة السكانية فى مجموعه منه الى مناطق التوازن السكانى. ومن ثم فلا يقبل لا عقلا ولا منطقا ان نحد من نمو السكان فى مثل هذه الظروف . ومن ثم فان البعد الذى يدعو الفكر الاسلامى الى تناول المشكلة السكانية منه هو البعد التوزيعى . أى أن الفكر الاسلامى اذا دعى لحل مشكلة السكان فى العالم العربى ، فانه يقوم بفتح الحدود بين اقطار الامة الواحدة لتنساب الموارد الانتاجية بشتى انواعها ، وليتم التوافق الافضل بين عوامل الانتاج فى كل منطقة من مناطق العالم العربى . وفى نفس اللحظة فان الفكر الاسلامى لا يهمل البعد الخصائصى للسكان ، بل تقوم مبادىء الاسلام فى فروض الكفاية وضرورة ان يكون من بين افراد الامة من يكفيها حاجتها الى كل تخصص هى فى حاجة اليه ، يقوم هذا المبدأ فى الفكر الاسلامى بتوجيه كل انسان الى أن يسد الثغرة التى يقف عليها ، وهو مسئول بأن لا يؤتى الاسلام من هذه الثغرة ، يقول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه : « أنت على ثغرة من الاسلام فلا يؤتين من قبلك » وعلى الدولة الممثلة للمجتمع الاسلامى ان تبذل الجهود الكفيلة بتعلم الافراد كافة التخصصات التى تلزم المجتمع .

ولكن هل يعجز المنهج الاسلامى عن حل المشكلة السكانية فيما لو كان العالم العربى أجمع يعانى من تضخم سكانه ؟ أو بعبارة أخرى هل يعجز الاسلام عن حل مشكلة السكان فى مصر لو أنها تمثل بمفردها المجتمع الاسلامى ؟ أو بتعبير يلمس واقعنا اليوم ، لو فرض (والعالم العربى على ما هو عليه من تمزق وتناحر ، وتربص كل دولة من دوله بالاخرى) ان تبنت مصر المنهج الاسلامى هل يملك هذا المنهج ان يحل مشكلتها السكانية ؟

والاجابة على هذا السؤال وبكل الثقة هى : نعم يستطيع المنهج الاسلامى لو تبنته مصر فى مثل أوضاعنا الحالية ان يحل مشكلتها السكانية. ولكن كيف الجزم بهذه الاجابة وبكل هذه الثقة ،والاحصاءات التى اشرنا اليها فى الفرع السابق تثبت ان الطريق الى حل المشكلة فى مصر من بعدها العددى طريق مسدود ؟

الاجابة أنه طريق مسدود فى وجه المناهج المستوردة والتى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليها نظرة المرتاب فى اهدافها ومراميها[1] . ولكن يوم ان يحكم المنهج الاسلامى مصر فانه يستطيع أن يجعل معدلات الانجاب اقل من معدلات الاحلال ، وبكلمة قصيرة توجه من اذاعة الدولة الاسلامية على لسان امام المسلمين ، الذى ان رأى صالح الدولة فى خفض معدلات الانجاب لم يكن متهما قط بأنه يعمل على الاخلال بالنسبة العددية للمسلمين ، ولن يكون متهما بأنه ينفذ سياسة المحور الشرقى أو المحور الغربى، ووقتها لن يخشى من مؤامرات خفية تحاك ضد الاسلام على مستوى قارتى أفريقيا وآسيا ، بل توضع الخطط الزمنية للتخلص من المسلمين فى اندونيسيا فى عام كذا وفى نيجيريا فى عام كذا وفى مصر فى عام كذا . لكننا نثق فى أن كيدهم سيرتد الى نحورهم ، « ولن يبرح هذا الدين قائما يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة »[2] .

---

(١) انظر الفرع الثالث من المطلب الاول من المبحث الثانى فى هذا الفصل .

(٢) رواه مسلم ، انظر الكنز الثمين ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ ، رقم ٣٠٥

وهـكذا نرى أن الفكر الاسلامى يدعو فى ظل ظروفنا الى حل مشكلة السكان فى العالم العربى من بعدهـا التوزيعى — حتى يحل المشكلة بصورتيها ، صورة الخفـة السكانية « فى غير مصر » وصورة التضخم السكانى « فى مصر » فى الوقت الذى رأينـا فيه المناهج المستوردة تتجاهل صورة الخفـة السكانية وتفشل فى حل صورة التضخم السكانى ، بسبب البعـد الذى تبنته فى نظرتها الى المشكلة • والباحث لا يعفى المناهج المستوردة من تعمـد سلوك هـذا الطريق أو على الاقل عدم الاهتمام بسلوك الطريق السليم أو النصح به •

المطلب الثـانى

منطلقـات المنهج الاسلامى لحل المشـكلة

تمهيـد :

الاسلام باعتباره دينـا سماويا قيمـا يحوى مبادىء عامة تمثـل فى حد ذاتهـا تنظيمـا للمجتمع الاسلامى ، ويبنى الاسلام المجتمع منها كلبنـات تدخل فى تركيبـه وتتخلل نسيجه • وهـذه المبادىء ذات اشعاعات معينـة تنعكس على المشكلات التى يتصور وجودهـا فتحول بينها وبين الظهور فى المجتمع ، أو تنعكس عليهـا — ان وجدت — فتذيبهـا وتخلص المجتمع منها ، سواء فى ذلك مشكلة السكان أو غيرهـا من المشاكل •

ولقـد عقدنا هـذا المطلب للوقوف على أهم المبادىء التى تمثل منطلقات للاسلام ينطلق منها لحل المشكلة السكانية المحتمل ان تواجهه • وهى فى نفس الوقت أدوات الاسـلام للتخلص من هـذه المشكلة ان وجدت بالفعـل • وأهم هـذه المبادىء ما يلى :

١ — الاخوة الاسلامية •

٢ — التكافل الاسلامى •

٣ — تحقيق الوحدة الاسلامية بصورة من الصور •

وفى الفروع الثلاثة الاتية من هـذا المطلب سنتناول هـذه المبـادىء تمهيـدا للتعـرف على دورها فى حل المشكلة السكانية فى المطلب الثالث •

الفرع الاول ــ الاخوة الاسلاميــة :

تمثل الاخوة الاسلامية الرابطة الاولى التى تربط المسلمين بعضهم ببعض، فقبل رابطة الدم ووشائج القربى ، وقبل رابطة الاقليم والوطن ، تقوم رابطة الاسلام بين المسلمين فتجعلهم جميعا أخوة فى الله تعالى ؛ وان تعارضت أية رابطــة معها قدمت رابطة الاخــوة على غيرهــا من الروابط . يقول اللــه تعالى : « **لا تجــد قوما يؤمنون بالله واليوم الاخــر يوادون من حاد اللــه ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم أو اخوانهم ، أو عشيرتهم ، أولئك كتب فى قلوبهم الايمــان** »(١) فالمسلمون فى شتى اقطار الارض وليس فى داخل العالــم العــربى فقط ، اخــوة تجمعهــم رابطــة الاســـلام والوحــدة فيه وهى رابطة مقدمة بنص الاية الكريمة على رابطة النسب (بنوة أو أخوة وأبوة) وعلى رابطة القبيــلة والقطر (العشيرة) ، ومن ثم تقيم من التكاليف والحقوق والواجبات اكثر مما توجبه رابطة البنوة والاخوة والابوة . وهــذا ما يفرضه الاسلام طبقا لمبــدأ التكافل الاسلامى الذى هو جوهر الاخوة الاســلامية والذى سنلمســه فى الفرع التــالى :

الفرع الثانى ــ التكافل الاسلامى :

يقيم الاسلام بين ابنائه أيا كانت محال تواجدهم او اقامتهم حقوقــا لبعضهم قبل بعض ، وواجبات على بعضهم لدى البعض . هــذه الحقوق وتلك الواجبات تتمثل فى فريضة التكافل الاسلامى والذى يضم عدة أنواع من التكافل الاسلامى وهى :

١ ــ التكافل الادبى .
٢ ــ التكافل الاخــلاقى .
٣ ــ التكافل العلمى .
٤ ــ التكافل الاقتصادى .
٥ ــ التكافل السياسى .
٦ ــ التكافل العبــادى(٢) .

---

(١) سورة المجادلة ، الاية رقم ٢٢

(٢) نسبة الى « العبادة » أى تعاون المسلمين فيما بينهم فى اقامة العبادات التى تتطلب هــذا التعاون ، مثل فروض الكفاية وصلاة الجماعة فى الاوقات الخمسة ، واقامة صلاة الجمعة وغيرهــا .

٧ — التكافل الدفاعي . ٨ — التكافل الحضاري .
٩ — التكافل الجنائي . ١٠ — التكافل المعاشي(١) .

هذه الانواع من التكافل تمثل حقا لكل مسلم وفي نفس الوقت واجبا على كل مسلم تبعا لموقعه ، وهي لا تترك مجالا من المجالات لا يتكافل المسلمون في تحقيقه لانفسهم . وهذه الانواع من التكافل يفرضها الاسلام ، ولا يترك للافراد حرية القيام بها تبعا لسلوكهم الفردي ومدى التزام كل منهم ، بل انه الى جانب تعويله بقدر كبير على أريحية المسلم ومخالطة آداب الاسلام لشغاف قلبه ، الا انه يفرض سلطة يكل اليها مهمة السهر على تحقيق هذه الانواع من التكافل ، والتي هي جوهر مبدأ الاخوة الاسلامية ، هذه السلطة هي « الوحدة الاسلامية » في ظل قيادة اسلامية تسهر على تنفيذ تعاليم الاسلام . وذلك ما سنلمسه في الفرع التالي .

الفرع الثالث — الوحدة الاسلامية :

الوحدة هي السياج الضروري لتحقيق التكافل الاسلامي الذي هو جوهر الاخوة الاسلامية ، فهي فريضة بقدر ما يكون التكافل ورعاية مبدأ الاخوة الاسلامية فريضة . ولقد فرض الله تعالى على المسلمين أن يتجمعوا ولا يتفرقوا ، وان يعتصموا بحبله ، وحبل الله تعالى بنص الحديث الشريف هو القرآن الكريم ، ويعني ذلك ضرورة أن تكون هناك سلطة تظلل كل المسلمين لتقيم حكم الاسلام وتحقق مبادئه في التكافل وفريضته في التآخي .

أما شكلها فان كل ما يحقق جوهر الوحدة ويقي المسلمين شر الفرقة ، يعتبر صورة يقرها الاسلام . فالشكل عارض يخضع للتطور ، اما الجوهر الثابت فهو الذي يعول عليه الاسلام(٢) .

---

(١) انظر الدكتور مصطفى السباعي ، اشتراكية الاسلام ، العدد ١١٣ من اخترنا لك ط ٢ ص ١٠٤ وما بعدها حيث قدم شرحا وافيا لانواع التكافل المذكورة .

(٢) انظر المبحث الثالث من الفصل الاول من الباب الثاني من هذا البحث حيث بسطنا الحديث عن الوحدة الاسلامية والاخوة الاسلامية ودورهما في استراتيجية التنمية .

هـذه هى المبادىء التى يضع الاسلام فى ظلهـا حله للمشكلة السكانية فى بعـدها الذى نراه قائمـا اليوم فى العالم العربى .. أى البعد التوزيعى من ابعادهـا الثلاثة . وليس معنى تخصيص هـذه المبادىء بالذكر انهـا كل ما يحويه الاسلام من مبادىء بخصوص مشكلة السكان ، ولكن ذكرناها لانها منطلق الاسـلام لحل المشكلة من بعدها التوزيعى ، ولو كنا نبغى علاج مشكلة السكان من بعدهـا العددى لرأينا للاسلام مبادىء ومنطلقات أخرى ، تكفـل له حل البعد العددى للمشكلة . كما أنه لو كنـا نبغى حل المشكلة من بعدها الخصائصى لرأينـا للاسلام مبادىء ومنطلقات تكفل حل المشكلة من هذا البعد ، وانمـا نحن نلمس هنـا المبادىء التى ينطلق منها الاسلام لحل المشـكلة من بعدها التوزيعى ، وهو الذى نراه ضروريا وعلاجا وحيـدا للمشكلة القائمة فى العـالم العربى اليوم .

وسنرى فى المطلب التالى كيف يستخدم الاسلام هـذه المبادىء او كيف تؤدى مبادىء الاسلام هـذه الى اذابة المشكلة السكانية القائمة فى العـالم العربى فى صورتيهـا ــ الخفـة والتضخم ــ كما سننزل على حـكم الواقع المشين فى العالم العربى لنفترض عدم امكانية تحقيق الوحدة به ، ونناقش قدرة الاسلام على تقديم حل للمشكلة السكانية القائمة بمصر . أى نناقش مدى قدرة الاسلام على حل البعد العددى للمشكلة ، ثم نرى موقف الاسلام من امكانية حل المشكلة بامتصـاصـها عـن طريق التنميـة الاقتصـادية ، حتى تغطى مقارنتنـا للاسلام بالفكر المستورد كل المجالات التى عرضـنا الفكر المستورد منهـا .

المطلب الثـالث

الحـل الاسـلامى للمشكلة السكانية

سنتناول فى هـذا المطلب الحلول التى يقدمهـا الاسلام للمشكلة السكانية فى العـالم العربى فى ظل عدة فروض :

١ ــ الفرض الاول يقوم على امكانية اعطاء الفرصـة للاسلام ليحكم هذه المنطقة، ومن ثم يوحدهـا فيحل المشكلة من بعدهـا التوزيعى . فى ظل المبـادىء التى ذكرناهـا فى المطلب السابق .

٢ — الفرض الثانى يتمثل فى تبنى احدى الدول والتى تعانى من مشكلة تضخم سكانى للاسلام بمفردهـا • ومن ثم يقوم الاسلام بحل المشكلة فيها من بعدها العددى فى صورة التحكم فى عدد المواليد من ناحية ، وصورة تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى •

وسنتناول ذلك فى فروع هـذا المطلب الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول — اعادة توزيع السكان فى العـالم العربى :

هـذا الحل هو الحل الاسلامى المتفق مع طبيعة الامور ومنطق الاشياء فدراستنا تقوم على أن هـذه الشعوب — وهى كذلك — تهفو الى الاسـلام وكل ما يحول بينها وبينه ظروف عارضة ستزول يوما ما ، وعسى أن يكون قريبـا •

والاسلام من منطلقاته السابقة التى تتمثل فى فريضة الاخوة الاسلامية وما تقتضيه من التكافل ، وما تستلزمه من وحدة ، من منطلقاته هذه يجعل العالم العربى منطقـة واحدة تخضع لسلطة واحدة ، وتضم مجموعة من الاخـوة ليس بينهم سدود أو حواجز • فمبـدأ الاخوة الاسلامية والتكافل الاسلامى يقضيان بمنح كل مسلم حق الدخول والخروج والاقامة والعمل والاستثمار فى كل بقعة من بقاع هـذا العالم • فالعـالم الاسلامى بلد لكل مسلم ودار له ، ولا يمت الى الاسلام بصلة ان يمنع مسلم من الدخول والعمل والاقامة فى أى أرجاء داره أحب •

ومعنى ذلك أن مجرد قيـام الاسلام على أرض هـذا العالم بمبادئه السابقة ، يقضى بوضع خطة لتحقيق التوازن السكانى فى ارجاء هـذا العالم ، فلا تكون احدى مناطقه تعانى من « خفة سكانية » فى الوقت الذى تعـانى منطقة أخرى فيه من التضخم السكانى •

ولما كان العالم العربى فى جملته يمثل منطقة أقرب الى الخفة منها الى التوازن السكانى فان توزيع سكانه الـ ١٤٠ مليونا على مساحته البالغة ١٣ مليونا من

الاميال المربعة ، كفيل بان يجعل مشكلة التضخم السكانى القائمة بمصر أثرا بعد عين ، وخبرا يروى عن الماضى • فاذا استمرت مناطق هـذا العالم تعانى بعد ذلك من « خفة سكانية » فانهـا لن تكون بقسوتهـا الحالية ، كما أن معدلات الانجـاب المرتفعة ، تلك التى حبـا الله بهـا العالم الاسلامى ، كفيلة بأن تزيل فى القريب العاجل ما يبقى من آثار طفيفة لمشكلة الخفة السكانية ، كمـا أن التقـدم التكنولوجى كفيل بأن يساعد على التغلب على آثار هـذه الخفـة بصورة كبيرة •

وهـكذا نجـد أنفسـنا فى ظل الاسلام نناقش مشكلة الخفة السكانية ونملك من معـدلات انجابنا المرتفعة ما يجعلنـا نتغلب عليهـا فى مدة وجيزة ، وهـذا يعنى ان الاسلام لو أتيح لمنهجه ان يحكم حيـاة الامة العربية لذابت مشكلة التضخم السكانى فى أقل من عدد أصابع اليد الواحدة سنينا ، ولتمكنا من التغلب على مشكلة الخفة السكانية فى مثل هذه المدة أو أكثر قليلا • ولاقمنا مجتمعا متوازنا ترتفع فيه معيشة افراده ونحافظ فيـه على النعمة الكبرى ، نعمة ارتفاع معدل الخصوبة ، تلك النعمة التى لا نقدرها والتى ننسى انهـا ـ الى جانب نعمتين أخريين حبيهما العالم الاسلامى ، يمكن أن تجعـل منه حقـا الامة التى تتزعم هـذا العـالم • والنعمتان الاخريان هما الترابط القـائم بين المسلمين على أساس مبدأ الاخوة الذى يقوم فعلا فى نفوسهم ، والانصـال العجيب والموقع الفريد الذى تحتله بلادهم من الكرة الارضية • فتلك هى مؤهـلات الامة الوسط التى غفلنـا عنهـا واحلناه الى نقم بعـد ان خلقها الله لنـا نعما ، فنعمة الخصوبة احلناها الى نقمـة نبذل الجهود لكى نخفضها ، ونعمة الموقع الفريد احلناها الى نقمة تتمثل فى تكالب الدول على السيطرة عليها ، ولا نملك مع ضعفنـا ما يدفع عنها • ونعمة الاخوة احلناها الى نقمة فجردت الجيوش من دولة اسلامية على دولة اسلامية ، ورفعت رايات متعـددة يتقاتل تحتهـا اتباع راية واحدة ، وما تدرى هذه الجيوش ان القـاتل والمقتول منها الى لعنة الله وحطب جهنم يقودهم اليهـا قادتهم وأولو الامر فيهم •

الفرع الثانى — المنهج الاسلامى وحل المشكلة فى جانبهـا العددى :

فى الفرع السابق بينـا ان الإسلام بحكم مبادئه وبحكم ضرورة تطبيقه ما دمنـا ندعى الاسلام ، يقـدم لنـا حلا لمشكلة السكان يقوم على توزيع ما يفيض منهم فى قطر على الاقطـار التى يقلون فيهـا وتحتاج الى جهودهم. وفى هـذا الفرع سنناقش حل المشكلة من جانبهـا العددى والذى يقوم فى حالتين فرضيتين .

الاولى — أن تكون الدولة التى تعانى من التضخم السكانى وهى مصر ، هى الوحيـدة التى تتبنى المنهج الاسلامى ولا يحيط بهـا دول مسلمة .

الثانية — أن تكون كل البلاد الاسلامية او كل رقعة الاسلام تعانى من التضخم السكانى .

ونحن بهـذا قد حصرنا المشكلة فى مدى قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب من ناحية ، وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى ، فهـاتان همـا الوسيلتان المطلوبتان فى مثل هـذه الفروض ، وسنناقش تحقيق التنميـة وقدرة الاسـلام على ذلك فى الفرع التالى ، أما قدرة المنهج الاسلامى على خفض معدلات الانجاب فهى محل عناية هـذا الفرع .

فهل يستطيع المنهج الاسلامى ان يخفض معدلات الانجاب القائمـة فى مصر اذا هى تبنته بمفردهـا دون بقية البلاد العربية والاسلامية ؟

وهل ينجح فيما فشلت فيه جهود تنظيم الاسرة خلال العقدين المـاضيين، والتى انتهت بما أعلن عن تزايد معدلات المواليد بعد عام ١٩٧٣(١) . واجابة على كل هـذه التساؤلات نقول ان المنهج الاسلامى لو طبق اليوم بمصر لتمكن من حل مشكلتها السكانية داخل أرضهـا عن طريق خفض معدلات المواليـد خفضـا كبيرا مؤثرا ، وعن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية كذلك .

ولكن كيف ذلك والاحصاءات التى أشرنا اليهـا فى المطلب السابق تثبت أن الطريق مسدود أمام حل المشكلة السكانية بمصر ، عن طريق تخفيض عدد السكان ، بتخفيض معـدلات المواليـد ؟

---

(١) د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

واجابة عن هـذا الاعتراض نقول : ان الطريق لخفض معدلات الانجاب طريق مسدود فعـلا ، ولكن أمام المناهج المستوردة ، تلك التى لا تستطيع ان تعمل بين من ينظرون اليهـا نظرة المرتاب فى اهدافهـا المتشكك فى مراميهـا .

ولكن يوم أن يحكم المنهج الاسلامى هـذا المجتمع فانه يستطيع بحكم أنه نابع من عقيـدة المجتمع ويملك تجنيـده فكريا وماديا وراء سياساته التى يتبناها ، يستطيع ان يجعل معدلات المواليـد اقل من معدلات الاحلال .
ذلك ان الاسلام لا يمانع قط فى تنظيم النسل اذا كان فى ذلك مصلحة المسلمين. فالزواج نفسه ترد عليه الاحكام الخمسة ، فكذلك ثمرته من الانجاب ، ولقـد ورد فى السنة النبوية . كنـا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسـلم ولم ينهنـا ، والعزل ليس الا طريقـة لتنظيم النسـل .

وهـكذا يرى الباحث ان المنهج الاسلامى لو حكم المجتمع يستطيع أن يتحكم فى معـدلات الانجاب بالقدر الذى يحقق مصلحة المجتمع الاسلامى ، وأن قدراته على ذلك لا تقل عن قدرة مجتمع المدينة يوم أن حرمت فيه الخمر فسالت طرقاتهـا بالخمـر المسكوبة وقال الجميع .. انتهينـا يا رب ..

وهـكذا نرى أن الاسلام مع انه يملك حل المشكلة من بعدهـا التوزيعى ، يملك أيضا حل المشكلة من بعدها العددى ، عن طريق تخفيض معـدل الانجاب . فمـاذا عن قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان ذلك هو موضوع الفرع التالى .

الفرع الثالث — المنهج الاسلامى وتحقيق التنمية الاقتصادية كحل لمشكلة السكان فى العـالم العربى :

لقـد كانت قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى آخر ما ناقشناه من الحلول التى تقدمهـا هذه المناهج لمشكلة السكان ، وهى كذلك آخر ما نقـدمه من حلول الاسلام لهذه المشكلة . وفى الوقت الذى ظهـر لنـا عجز المناهج المستوردة عن النجاح فى هـذا الحل بسبب ما تفتقده من مقومات الصلاحية للعمل فى البيئـة الاسلامية ، لعـدم توافقهـا معها وعجزها

عن استثارة هممٍ وتفجير طاقات الجماهير المسلمة . لنفس هذه الاسباب تظهر قدرة المنهج الاسلامى على النجاح فى هـذا الحل الانمـائى لمشكلة السكان ، لمـا يملكه من المقومات التى تفتقدها هـذه المناهج . فهو منهج نابع من عقيدة هـذا الشعب ، ومشتق من ظروفه وتراثه . فهو يتلائم مع البيئة التى ينميهـا ، وهو قادر على استثارة هممِ الافراد وتقديم ما تعجز المناهج الوضعية عن تقديمه ، فيبجعل مشاركتهم فى جهود التنمية عبادة لله تعالى يدفعهم اليها ثواب الدنيا وحسن ثواب الاخرة . ثواب الدنيا تقدمٍ وارتفاع مستويات المعيشة ، وثواب الاخرة رضوان من الله اكبر .

ولقـد بسطنا القول فى ذلك من قبل وبينـا الى أى مدى ينجح المنهج الاسلامى فى تحقيق التنميـة الاقتصادية[1] .

وهـكذا يتبين لنـا ان المنهج الاسلامى يملك القدرة على حل المشكلة السكانية التى يعانى منها العالم العربى سواء فى صورتهـا التضخمية أم فى صورة الخفـة السكانية ، يملك حلهـا من بعدها التوزيعى ، ويملك ان يحلها من بعدها العـددى ، كما يملك أن يحلهـا من بعـدها الخصائصى ، عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية . هـذا فى الوقت الذى اتضح لنـا فيه عجز المنـاهج المستوردة عن حل بعدهـا العددى الذى اهتمت به ، وتجاهلت البعد التوزيعى اتساقا مع موقفها من وحـدة الامة العربية ، كمـا انها عجزت عن حلهـا من بعدهـا الخصائصى المتمثل فى تحقيق التنميـة الاقتصادية .

نتـائج البحث

عقـدنا هـذا البحث لدراسة مدى قدرة المنهج الاسلامى على تقديم حلول ناجحة لمشكلة السكان التى يعانى منها العالم العربى ، كصورة للعـالم الاسلامى ، ولقـد تبين لنـا من خلال هذه الدراسة ما يلى :

١ ـ المنهج الاسلامى يتناول المشكلة السكانية فى العالم العربى من بعـد لا تفطن اليـه المناهج المستوردة أو لا تعيره أهميـة ان فطنت اليه ،

(١) انظر الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث.

حيث أنه لا يتفق مع نظرتهـا الى العالم العربى كدول متفرقة لا يجمعها هـدف فى الوحدة ترنو اليـه .

٢ — من هـذا البعد يتمكن المنهج الاسلامى من حل صورتى المشكلة : الخفة السكانية والتضخم السكانى معـا ، عندما يفتح الحدود بين بلاد المنطقة لتنساب عوامل الانتـاج فيما بين اقاليم الوطن العربى ولتقطن حيث شـاءت .

٣ — ان المنهج الاسلامى يقدم هـذا الحل انطلاقا من مبادئه فى الاخـوة الاسلامية التى تعنى التكافل فى كافة اوجه الحياة بين المسلمين فى شتى اقطارهم . ويتطلب تحقيق هـذا التكافل انشاء سلطة موحـدة تسهر على تحقيقه فى شكل وحدة اسلامية ، تتخـذ الصورة المناسبة طبقـا لظروف العصر وتطوراته .

٤ — ان الاسلام اذا حيل بين منهجه وبين اتخاذ المنطقة كلهـا ساحة وميدانا لعمـله ، يستطيع ان يحل مشكلة الاقليم الصغير الذى يتبناه منهجا عن طريق التحكم فى معدلات الانجاب وتحقيق ما عجز الفكر المستورد عن تحقيقـه حتى اليوم .

٥ — ان المنهج الاسلامى يملك مقومات المنهج القادر على تحقيق التنميـة الاقتصادية فى البلاد العربية ، بينما تفتقد المناهج المستوردة هـذه المقومات . ومن ثم لديه القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ بينمـا عجزت المناهج المستوردة عن تحقيق ذلك فعـلا .

٦ — ان المنهج الاسلامى يملك حل المشكلة السكانية بابعادهـا الثلاثة ، البعد التوزيعى والبعـد العددى والبعد الخصائصى ، بينما تعجز المنـاهج المستوردة عن حل بعض هـذه الابعاد ، وتتجاهل تناول المشكلة من بعض الابعـاد الاخرى .

نتـــائج الفصـــل

عقـدنا هـذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى على مستوى المحك الحقيقى لقياس نجاح المنهج فى تحقيق التنميـة الاقتصادية ، من خـلال الحكم على قدراته فى التفاعل مع واقع المجتمع ، من أجل تخليصه من بعض المشاكل القائمة به، والتى يمثـل تجمعها صورة من صور التخلف ، ويمثل التخلص منها الاقتراب من — ان لم يكن — تحقيق التنمية الاقتصادية • وكانت المشكلة محل المقارنة فى هـذا الفصل هى المشكلة السكانية التى تعانى منهـا البلاد العربية • وتمثلت نتـائج هذه الدراسة فيما يلى :

١ — عرضنا واقع المشكلة السكانية بالعالم العربى ، وتبين لنـا ان العـالم العربى يعانى فى جملته من وضع اقرب الى الخفـة السكانية منه الى وضع التوازن السكانى ، وان المشكلة فيه تتمثل فى سوء توزيع سكانه المائة والاربعين مليونا على مساحته البالغة ثلاثة عشر مليونا من الأميال المربعة، يتركز اكثر من ٤٠ مليونا منهم فى مليون كيلو متر مربع ، والباقون يتوزعون فى ٩٢٪ من مساحة العـالم العربى •

٢ — ان المشكلة تنبع من اقامة الحواجز الصناعية بفعل الاستعمار ثم تكريسها بفعـل مصالح الانظمة الحـاكمة ودسائس الاستعمار وصراع المنـاهج التى تم استيرادهـا ، فقسمت العالم العربى الى دول يسارية تقدميـة وأخرى يمينية رجعية ، دون مضمون حقيقى للتقدمية أو الرجعية ، بل شعارات تهـدف الى تعميق الفرقة بينمـا يرددهـا دعاة الوحدة •

٣ — وخرجنا من هـذا العرض بأن الوضع السكانى فى العالم العربى يحتاج الى عـلاج •

٤ — ثم تناولنا العـلاج الذى تقدمه لهـا المنـاهج المستوردة فرأينـا ان المنهج الرأسمالى ينفرد بتقديم حلول ، والمنهج الاشتراكى ينفرد بحلول ، ويلتقيـان على الحل الذى تمثله عملية التنميـة •

٥ ـ فالمنهج الرأسمالى يقـدم الهجرة كحل لمشكلة التضخم السكانى فى مصر ، وتبين من دراستها انهـا لا تمثل حلا ذا أثر على العدد الكلى ، بينمـا عدد المهـاجرين ذو تأثير مضـاد لعملية التنمية بالنظر الى نوعياتهم .

كمـا يقدم لنـا حل تنظيم الاسرة ، وتبين لنـا أنه يعجز عن احداث أثر على النمو السكانى ، بل ان معدل المواليد تزايد فى ظل مشروع تنظيم الاسرة فى بعض السنين .

٦ ـ المنهج الاشتراكى يشجب الحلين السابقين ـ الهجرة ـ وتنظيم الاسرة ـ ويرى فيهمـا حلولا بربرية وحشية ، ويقدم حـله للمشكلة فى صورة قطع رأس الحية التى هى فى نظرة الرأسمالية . فالقضـاء عليهـا واحـلال الاشتراكية محلهـا يمثل الحل الناجح فى الفكر الاشتراكى ، ومن ثم ـ فهو يحيل الى قدرتهـا على تحقيق التنمية الاقتصادية .

٧ ـ بخصوص تحقيق المناهج المستوردة للتنمية الإقتصادية تبين لنـا أنهمـا لا يملكان مقومات النجاح فى ميدانها فى العالم العربى ، فهما غير متوافقين مع البيئـة ، وغير قادرين على جذب اهتمامات الجماهير وتفجير طاقاتهـا لصالح التنمية .

٨ ـ ثم انتقلنـا الى التعرف على موقف المنهج الاسلامى من مشكلة السكان فى العـالم العربى فرأينـا انه ينظر الى المشكلة السكانية من بعد يتيح له القدرة على حل صورتيهـا ـ صورة الخفة وصورة التضخم ـ عندما ينظر اليهـا النظرة الصادقة وهى أنهـا مشكلة توزيع السكان على ارجـاء الاقليم العربى ، وليس مشكلة زيادة فيهم . فينصح باعادة توزيعهم لحل المشكلة فى صورتيهـا .

٩ ــ كما تبين لنــا ان هــذا المنهج يملك القــدرة على حل المشكلة من بعدهــا العــددى فيما لو فرضت عليه مثل هــذه الصورة من المشكلة السكانية ، فى شكل تضخم سكانى فى كل إنحاء الوطن الاسلامى ، بقدرته على التأثير الفعــال فى معدلات الانجاب .

١٠ ــ كذلك تبين لنــا ان المنهج الاسلامى قادر على حل المشكلة من بعدهــا الخصائصى ، عندما يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ ان لديه مقومات النجــاح فى المنطقة العربية والاسلامية ، اذ هو ينبع منها ومن عقيدة اهلهــا ، وهو قادر بالتالى على حشد طاقات الجماهير من أجــل تحقيق التنمية الاقتصادية .

١١ ــ وأخيرا نصل الى تفوق المنهج الاسلامى على المناهج المستوردة فى التفاعل مع الاوضاع القــائمة بما يكفل حل مشكلة السكان ، احدى مشاكل التنمية الاقتصادية فى العــالم العربى .

الفصل الثاني

مشكلة تمويل التنمية بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيـــد :

المشكلة الثانية التى اختارهـا الباحث ليقـارن بين المناهج الانمائيـة المستوردة والمنهج الاسلامى من حيث قدرة أى منها على ايجاد حل لما تعانيه منطقـة العـالم العربى ، هى تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد التى ينقصها رأس المـال ، وما تعانيه الدول ذات الفائض فى تدبير طرق استثمار رؤوس أموالهـا ، والمخاطر التى تعيش فيهـا من هـذه الناحية .

وطبقا للخطة التى طبقهـا الباحث فى الفصل المـاضى والتى سيتبعها فى هـذا الفصل والذى يليه ايضا ، فاننا سنقوم بعرض المشكلة بصورتها المرئية فى العـالم العربى فى مبحث أول ، ثم نقوم بتقديم العلاج المستوحى من المناهج المستوردة فى مبحث ثان ، ثم نقوم بعرض العـلاج الذى يقدمه الفكر الاسلامى كى نتبين اى المنـاهج يقـدم العلاج الصحيح لهـذه المشكلة وذلك من خـلال المباحث الثلاثة والتى يتكون منهـا هـذا الفصل وهى :

المبحث الاول : اطار مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

المبحث الثانى : المناهج المستوردة ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

المبحث الثالث : المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى .

المبحث الاول

اطار مشـكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهـيـد :

مشاكل العالم العربى فى جملتها ناتجة من الوضـع غير الطبيعى الـذى صار اليه هذا العالم . لقد خلق هذا العالم منطقة متكاملة يكمل بعضها بعضا ، ولقـد عاش على هـذا التكامل طوال القرون المـاضية ،فلما رزىء بالتجزئة التى اجريت عليه ، واستخدمت النعرات العنصرية والطائفية واطلت برأسـها فيما بين الحكام والانظمة على الاقل ، ظهرت المشـاكل المتعددة فى هذا العالـم والتى ما كانت لتظهر لو ان هذا العالم يعيش فى الوضـع الطبيعى لمنطقة متصلة تسكنها مجموعات من البشر تتفق فى كل شىء ، الدين والتراث والآمال والآلام والاعداء والاصـدقاء فكل ما هم عليه عوامل مجمعة وليست مفرقة .

ومشكلة التمويل احدى المشـاكل التى نشأت عن هـذه التجـزئة التى اصـابت العالم العربى فمنعت انسـياب عوامل الانتاج بين اجـزائه فكان ان توفرت رؤوس الاموال النقـدية فى بعض الاجزاء ونقصت فى أجزاء اخرى، وزاد من اسـتحكام المشـكلة ان البلاد التى ينقصها رأس المـال تبنى خططها الانمائية على اسـاس منه ، فتجعله العامل المحدد لجهودها مهملة عناصر أخرى كان يمكنها ان تجعل منهـا محور التنميـة بها ،وترتب على التجـزئة والصراع المستمر بين الانظمة الحاكمة ، ان حركة رأس المـال فى هذا العالم تقوم بين اجزائه والعالم الخارجى ، وليس بين اجزائه بعضها مع بعض .

وهـذا المبحث يهتم بعرض الاطار العام لهذه المشـكلة التى تقـوم فى العالم العربى بسـماتها التى المحنا اليها فى هـذا التمهيد وذلك فى مطالبه الثلاثة الآتيـة :

المطلب الاول : رأس المـال بين الفائض والنقص فى المنطقة العربية .

المطلب الثانى : اسلوب الاستثمار فى منطقة نقص رأس المال فى العـالم العـربى .

المطلب الثالث : اتجاه حـركة رؤوس الاموال فى العالم العربى .

المطلب الاول

رأس المـال بين الفائض والنقص فى المنطقة العـربية

تمهيـــد :

أدت تجزئة العالم العربى التى اجريت عليه فى السنين المنصرمة من القرن العشرين،وما سـارت به الاحداث الاقتصادية واكتشـاف المـوارد الجديدة لبعض مناطقه وتضخم سـكان بعض المناطق الاخرى ، الى ان أصبح العالم العربى يضـم ثلاثة مسـتويات فيما يتعلق بمقدار رأس المـال المتوفر ، وقـدرة المنطقة أو الاقليم الصـغير على امتصاص رؤوس الاموال .

١ ـ منطقة تتوفر بها رؤوس الاموال باكثر من قدرتها على امتصـاصه واسـتيعابه .

٢ ـ منطقة يقل المتوفر بها من رؤوس الاموال عن طاقتها الامتصـاصية وحاجتها الفعليـة اليـه .

٣ ـ منطقة اقرب من المنطقتين السابقتين الى التوازن بين رأس المـال وقدرتها على أسـتيعابه .

وسيتكفل هذا المطلب ببيـان ذلك فى الفروع الثلاثة الاتيـة :

الفرع الاول ـ منطقـة النقص فى رأس المـال :

تتمثل هذه المنطقة فى البلاد التى لم تحظ باكتشـاف مادة النفط بهـا ، تلك المـادة التى هى المصـدر الاول لرؤوس الاموال المتوفرة فى العالم العربى اليوم ، مثل السـودان والاردن ، كما تمثلها ايضـا البلاد التى بها اكتشـافات بترولية ومصادر أخرى لرأس المـال بيد ان تعدادها السكانى يجعل احتياجاتها من رأس المـال تفوق كل ما هو لديها ، مثل مصر التى تملك مصادر لرأس المـال بيـد أن تعدادها السـكانى وانفاقها على القضية العربية فى العقدين الاخيرين ، يجعلها فى أمس الحاجة الى رأس المـال ، فاذا اضـفنا اليها السـودان والتى تعيش ظروفا أقسى بكثير ، كان هذا النمط من العالم العربى يمثل أكثر من ٥٠٪

من تعداد العالم العربى، كما ان هناك العديد من الدول العربية تخضع لهذا الاعتبار ايضا مثل الصومال ، وموريتانيا وغيرهما ، اى أن غالبية البلاد العربية تقع فى هذا النطاق .

الفرع الثانى — منطقة الوفرة فى رؤوس الاموال :

تضم هذه المنطقة مجموعة من الدول البترولية ذات الخفة السكانية ، فليس كل البلاد البترولية تدخل ضمن هذه المنطقة ، ولا كل البلاد ذات الخفة السكانية تدخل ضمن هذه المنطقة ، بل هناك صفتان اذا اجتمعتا جعلتا من المنطقة منطقة فائض رأسمالى هما : الخفة السكانية والانتاج البترولى الكبير .

تتمثل هذه المنطقة اساسا فى دول الخليج والسعودية وليبيا . فسكان هذه المنطقة لا يتجاوزون ١١٫٢٠٠٫٠٠٠(١) بينما الارصدة المتراكمة تصل الى ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٠(٢) والحد الاعلى لهذا التقدير هو المرجح بعدرفع اسعار البترول الاخير . فمهما وضعت هذه البلاد من خطط انمائية طموحة كما تفعل السعودية التى بلغ حجم ميزانيتها عام ١٣٩٤ هـ نحو ١٢ مليار جنيه استرلينى(٣) وربما تضاعف حجم ميزانيتها اليوم ، مهما كان هذا الحجم فهو ضئيل مقيسا بحجم الارصدة السابقة ٤٠٠ مليار دولار ، ومن ثم فان منطقة الخليج (وهى نسبيا اغنى من السعودية) والسعودية وليبيا تمثل منطقة الفائض الرأسمالى فى العالم العربى ، وبها اليوم من رؤوس الاموال المتراكمة ما يكفى لتمويل خطط انمائية يمكنها النهوض بكل العالم العربى فيما لو طبق الاسلام فى هذا العالم .

---

(١) انظر المطلب الاول من المبحث الاول من الفصل السابق .

(٢) د. وهبى غبريال ، الازمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة بدون رقم سنة ١٩٧٧ ص ١٨٠ .

(٣) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٨

الفرع الثالث — منطقة التوازن فى رأس المــال :

تتمثل هــذه المنطقة فى البــلاد البترولية ذات الاعــداد الســكانية القريبةمن التناسبوالتىتكاد عائداتها من البترول تكفى لتمويل خططها الانمائية، وان كانت تلك الخطط ربما يعوقها عنصر آخر غير عنصر رأس المال ، مثل الايدى العاملة فى بعض دول هــذه المنطقة . وافضل من تنطبق عليه صفة التوازن فى رأس المال ، اى انه يملك من رأس المــال ما يكفى لتمويل الخطط الانمائية التى يقوم بها ، العراق والجزائر، فهما من دول البترول ، وبهما عدد ســكان لا بأس به ، وموارد انتاجية متعددة صناعية وزراعية .

ومن ثم فهى لا تعانى من مشكلة نقص تمويل خططها الانمائية ، كما ان فوائض البترول لديها غير موجودة، فهى منطقة بين المنطقتين السابقتين ، منطقة الفائض ، ومنطقة النقص .

وهكذا تتضــح أمامنا صــورة لتوزيع رأس المــال فى العالم العــربى بين مستويات ثلاثة ، مســتوى يعانى من نقص رأس المــال لتحقيق التنميــة الاقتصادية ، ومستوى يملك من رأس المــال ما يفيض عن حاجته كثيرا جدا ، ومستوى بين بين عليه ما يكفى لتمويل الخطط التى يقــوم بها فــلا يعانى من نقص ولا يملك فائضا .

والمشكلة اذا تتركز فى بلاد المنطقة التى تعانى من نقص فى رأس المــــال لديها فهل مشكلتها تقف عند هذا الحد ام انها تضيف اليها بسلوكها الاســتثمارى ما يزيدها تعقيدا ؟ ان ذلك هو موضوع المطلب التالى ..

المطلب الثانى

اسلوب الاستثمار فى منطقة نقص رأس المــال من العالم العــربى

النقص فى رأس المــال يظهر بصــورة حادة فى بعض البلاد العربية التى بيناها فى الفرع الاول من المطلب السابق، وتجعل هذه الدول بسلوكها الاستثمارى من نقص رأس المــال محددا خطيرا لجهود التنمية بها ، حيث تمــد خططها فى

صورة مالية جاعلة من رأس المال الجوهر والمضمون ، بحيث ان وجد رأس المال اقيمت المشروعات فان لم يوجد توقف العمل فى المشروعات • وهى بهذا تستعبد نفسها لرأس المال الذى جعل فى الاصل خادما للانسان • وهذا المطلب يبين فى فروعه الثلاثة تلك الاحبولة الرأسمالية التى اوثقت دول هـذه المجموعـة من المنطقة العربية وبالذات ما يتوفر فيهـا العمل وذلك فيما يلى :

الفرع الاول — الامكان المـالى والامكان الاجتماعى فى الاستثمار :

توجد عدة اساليب للاستثمار وبناء المشروعات وتحقيق التنمية ، يتخذ كل أسلوب صفته من العنصر الحاسم فى العملية الانتاجية فى ظل هذا الاسـلوب ، يطلق عليه المفكـر الاسـلامى مالك بن نبى تعبير الامكان(١) • فان جعل رأس المـال هو القائم بالدور الفعال وهو المحدد لهذا الامكان ، بحيث يوجد الامكان وتقوم الكيانات اذا توفر ويتوقف كل شىء اذا فقد ، سـمى هـذا الاسـلوب الاستثمارى باسم « الامكان المـالى » أو الاسـتثمار المـالى ، أى سـلوك المجتمع فى عملياته الاستثمارية على اسـاس من امكانياته المـالية وتوفر رأس المـال لـديه •

وهناك اسـلوب آخر يقوم على اسـتخدام طاقات المجتمع فى صـورتها الحقيقية ، اى عوامل الانتاج ممثلة فى وضعها الحقيقى من موارد طبيعية وعمل، والقدر الممكن توفيره من العدد والآلات • وبتوفيق هذه العناصر واعطاء العمل الدور الحاسم فى القيام بالعملية الانتاجيـة ، يتم الانشـاء والخلـق وتبنى المشروعات • وهذا هو الامكان الاجتماعى او الاستثمار الاجتماعى ، اى جعل العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهى الانسـان والارض والـوقت الوسيلة التى تحقيق الذات وبناء المجتمع، دون ان يخضع لسـلطان رأس المـال الذى يتوافر او لا يتوافر •

والامكان المـالى بطبيعته قاصر عن الامكان الاجتماعى ، ويضرب المفكر

---

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٨٨

الاسـلامى مالك بن نبى مثلا على الفرق بين الامكانين ، فيقول : لو أن زلزالا دمر مدينة نيويورك فهل تستطيع الولايات المتحدة ان تعيد بناءها ؟

ويجيب : ان كل ملم بطاقات وقدرات ألولايات المتحدة يجيب بقدرتها على بناء نيويورك وامثال لها كثيرة : ثم يعيد السؤال فيقول : هل تستطيع أمريكـا بما تملكه من امكان مالى ان تشترى مدينة مثل نيويورك ؟

ويجيب على ذلك بان احتياطى امريكا من الذهب والعمـلات الاجنبيـة لا يستطيع ان يشترى شارعا من شوارع مدينة نيويورك بمنشآته ومؤسساته ، اذ هو لا يتجاوز مبلغ عشرة مليارات من الدولارات .

اى ان الولايات المتحـدة :

١ — لا تستطيع بامكانها المـالى ان « تشترى » مدينة نيويورك .

٢ — بينما تستطيع بامكانها الاجتماعى بناء او اعادة بناء مئات المـدن مثل نيويورك[1] هذا هو الفرق بين الامكان المـالى والامكان الاجتماعى ، او الاستثمار الاجتماعى .

فما هو موقف البلاد العربية التى تعانى من نقص رأس المـال من استخدام هذين الامكانين ؟

ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التالى ....

الفرع الثانى — منطقة نقص رأس المـال بين الامكـان المـالى والامكـان الاجتمـاعى :

من التفرقة السابقة بين الامكان المـالى والامكان الاجتماعى يتضح ان التفكير السليم يقضى بأن يقوم الاستثمار على اساس من الأمكان الاجتماعى فى جميع المجتمعات سـواء منها من يملك رأس المـال او من لا يملكه ، واذا جاز لمن يملك رأس المال بوفرة ان يضـع خططه على اسـاس من الامكان المـالى ،

---

(١) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٨٨

وكان له فى ذلك مبررات كثيرة، فانه لا يقبل تحت اى اعتبار ان تبنى الدول التى لا تملك رأس المال خططها على الامكان المالى دون الامكان الاجتماعى .

واذا نظرنا فى واقع البلاد التى تعانى من النقص فى رأس المال وجدنا ان مشروعاتها الانمائية تقوم على اساس الاستثمار المالى حتى فى البلاد التى تبنت المبدأ الاشتراكى(١) ومن ثم يقع التناقض العملى ، عندما نرى بلادا فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على اساس المال وهى تفقده ، بحيث لا يمكنها الا السير البطىء فى انجاز مشروعاتها ، او الاستسلام الى ارادة رأس المال كى يقدم لها القروض المناسبة على شروطه ؛ بحيث تسلم المبادرة فى تحديد طبيعة الخطة الى ارادة خبراء اجانب غير مرتبطين بمصير البلاد التى يخططون لها(٢) وبحيث لا تخضع المشروعات المقامة فى كثير من الاحيان لمصلحة البلد بالدرجة الاولى ، وانما تعطى الاولوية للمشروعات التى يتاح لها تمويل اجنبى ، والاجنبى لا يمول من المشروعات الا مايراه محققا لاهداف معينة ينبغى تحقيقها .

وهذا النوع من التفكير يخلق لرأس المال جبروتا ليس له ، ويعطيه سلطة خرافية لم يبذل من اجلها جهدا ، ويفرغ الشعب من طاقاته عندما يعزو كل شىء لرأس المال ، ويعطى للشعب مبررا للفشل فى جهوده الانمائية ، اذ هو يفتقد العامل ذا الجبروت وهو رأس المال ، والحقيقة ان رأس المال لا يملك هذا الوضع الخرافى الذى اسبغ عليه ، وان الامكان الاجتماعى هو الامكان الحقيقى ، وان الامة تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تعوض الامكان المفقود ، وتبنى نفسها دون ان تخضع لجبروت رأس المال وسلطانه المدعى .

ومما سبق يتضح لنا التناقض القائم فى المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال فى العالم العربى ، واظهر دولها مصر والسودان اللتان تدخلان مجال تنفيذ المشروعات على اساس الاستثمار المالى ، مع ان كليهما ومصر بالذات تملك

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩
(٢) المرجع السابق ص ٩٠

الامكان الاجتماعى الكفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بأكثر مما كانت تملكه الصين عندما بدات تجربتها وخاضتها على اساس الامكان الاجتماعى ، وحققت فى ذلك نجاحا كبيرا .

الفرع الثالث — درس فى الامكان الاجتماعى لهذه الدول :

ولا قناع هذه الدول بأنها بامكانها الاجتماعى تستطيع أن تحقق تنميتها الاقتصادية نلفت نظرها الى تجربة اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عما المحنا اليه فى الفرع السابق من التجربة الصينية .

ان اوربا بعد الحرب الثانية ظلت ولثلاثة أعوام تتلقى سيلا من المعونة الامريكية دون ان تؤدى هذه المعونة الى شيء منظور من تقدم . وعندها لاحظت امريكا واوربا معا ، ان المشكلة لا تحل بهذا الطريق ، وانما تتطلب قيام الامكان الاجتماعى لاوروبا بدوره فى بناء بلده ، فكان مشروع مارشال الذى لا يفهمه الاقتصاديون لدينا فهما حقيقيا ، عندما يرون فيه تدفقا لرأس المال الامريكى على أوروبا ، وهو فى الحقيقة لا يمثل الا أقل القليل من تكاليف اعادة بناء اوروبا ، وانه كان يستهدف تحريك الامكان الاجتماعى لهذه الدول ، والا فأين مبلغ ١٨ مليار من تكاليف اعادة بناء اوروبا ؟ . ان مشروع مارشال تمثل فيما قرره مؤتمر باريس الذى عقد فى يونيو ١٩٤٧ واشتركت فيه أمريكا ودول اوروبا ، وتقرر فيه ان تقوم كل دولة اوربية اولا ، بعملية « جرد » وتقييم لمواردها البشريةوالطبيعية ، وثانيا : بوضع قائمة بالمشروعات اللازمة لاعادة بنائها وثالثا : بتحديد نصيب هذه الدولة فى تنفيذ هذه المشروعات ، ورابعا واخيرا : تحديد ما تقوم امريكا بدفعه لتكملة الباقى وسد العجز[1] فتلك البنود الاربعة التى قررها مؤتمر باريس سنة ١٩٤٧ توضح الى اى مدى كان الامكان الاجتماعى ممثلا فى البند الاول هو صاحب الدور الحاسم فى بناء أوربا ، وأن ما تدفعه امريكا كما ينص البند الاخير ليس الا لسد العجز ، وتكملة ما يتبقى بعد تجنيد كل طاقات الشعوب الاوروبية من عمل وموارد طبيعية .

---

(١) عبد الحميد عبد الغنى ، خطوة واضحة ومحددة نحو الانتاج العلمى ، جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٢ م

ومن ثم فان نهضـــة هذه المنطقة من مناطق العروبة يجب ان تقوم عـــلى اعتبار ان الانسان هو القيمة الاقتصادية الاولى،كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية، وكنقطة تتلاقى عندها كل الخطوط الرئيسية فى البرامج المعروضة للانجاز ، وان لا تقيم لرأس المـــال سلطانا ليس له •

المطلب الثالث

اتجاه حـــركة رؤوس الاموال فى المنطقة الى العالم الخارجى

علمنا ان العالم العربى يضم مناطق ثلاث بخصوص توفر رأس المال او عدم توفره،وان المنطقة التى تعانى من نقص رأس المال بها ، تسلك سلوكا اســـتثماريا يضاعف من مشكلتها عندما تبنى خططها على اساس من الاستثمار المـــالى وليس الاستثمار الاجتماعى ، مما يوقعها فى احابيل رأس المـــال ويخضع خططها جزئيا على الاقل لرغبات من يقدمونه ، فمن هم الذين يقدمون لهذه الدول رأس المال ؟

ان هذا السؤال ينقلنا الى مأساة أخرى تعيشها البلاد العربية والمتمثلةفىان حركة رأس المـــال اقراضا واقتراضا تتم بين بلادها والعالم الخارجى وليس بين بعضها البعض • وهـــذا ما عقـــد هـــذا المطلب لبيـــان معالمـــه فى فروعه الثلاثة الآتيـــة :

الفرع الاول : حركة رأس المال فى بلاد النقص الرأسمالى •

الفرع الثانى : حركة رأس المـــال فى بلاد الفائض الرأسمالى •

الفرع الثالث : عجز المنطقة عن ادراك واقعها •

الفرع الاول ــ حركة رأس المـــال فى بلاد النقص الرأسمالى :

الحركة الرأسمالية التى تكون هذه البلاد طرفا فيها تتمثل فى حركة رأس المال القادم الى هذه الدول والذى يتطلبـــه قيامها بتحقيق التنمية الاقتصادية ، بل ويتطلبه مجرد المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون رفع له ، بعد ان بنت أسلوبها الاستثمارى على الامكان المـــالى فلم تعـــد تستطيع ان تخطو خطوة

واحدة فى مجال بناء مشروعاتها قبل ان تبحث عن رأس المـال الاجنبى او ما درجت الخطة فى مصر على تسميته بالمكون الاجنبى . وتحصل على ما ينقصها من الاموال الاجنبية عن طريق القروض بطبيعة الحال ، وربما بعض المنح والهبات ذات الاثر الضئيل وغير المتجدد . فمن أين تحصل على هذه القروض ؟

هل تحصـل عليها من الفائض القائم بالمنطقة الثانية من العالم العربى . أم تحصـل عليها من المرابين العالميين فى اوربا وامريكا ؟ .

لنأخذ مثلا لهذه المنطقة « جمهـورية مصر العـربية » ولنحاول من الجدول التالى ان نتبين مصادر رأس المـال المتدفق اليهـا :

حجم الديون المستحقة على مصر فى الفترة من سنة ١٩٦٧ – ١٩٧٤ م بملايين الدولارات الامريكية .

الدائنون	١٩٦٧		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤	
	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى	ملايين الدولارات	٪ من الاجمالى
فرنسا	٢٩	٢ر٠	—	—	—	—	١٥	٠ر٦
المانية الغربية	١٠٥	٧ر٣	١٠٩	٦ر٤	٢٢٧	١٢ر١	٣٣١	١٤ر٠
اليابان	—	—	١٥	٠ر٩	٢٤	١ر٣	٤٨	٢ر١
بريطانيا	٧	٠ر٥	٢٥	١ر٤	٤٥	٢ر٤	٤١	١ر٧
الولايات المتحدة	١٨٨	١٣ر١	١٩٥	١١ر٦	١٦٧	٨ر٩	١٩٩	٨ر٤
دول أخرى من الـ DAC	١٣٣	٨ر٦	١٥٦	٩ر٣	١٤٥	٧ر٧	١١٤	٤ر٨
اجمالى الدول الـ DAC	٤٥٢	٣١ر٥	٥٠٠	٢٩ر٦	٦٠٨	٣٢ر٥	٧٤٨	٣١ر٦
مجموعة الدول الاشتراكية	٨١٣	٥٦ر٧	٩٥٢	٥٦ر٣	١٠٠٣	٥٣ر٥	١٢١٦	٥١ر٥
دول الاوبيك :	١١٩	٨ر٣	١٥٨	٩ر٣	١٨٣	٩ر٨	٣٢٤	١٣ر٧
دول أخرى	٥١	٣ر٥	٨٢	٤ر٨	٧٨	٤ر٢	٧٦	٣ر٢
جميع الدائنين	١٤٣٥	١٠٠ر٠	١٦٩٢	١٠٠ر٠	١٨٧٢	١٠٠ر٠	٢٣٦٤	١٠٠ر٠

المصدر : نشرات البنك الدولى عن الديون الخارجية للدول الاقل تقدما عن السنوات المذكورة .

من هذا الجدول يتضح لنا ان الموردين الرئيسيين لما يتدفق الى مصر من رأس مال هما بالترتيب مجموعة الدول الشيوعية ومجموعة دول لجنة مساعدات التنمية ، اذ بلغ اجمالى المستحق لهما ما يمثل نسبة مئوية قدرها ٥٦٫٧ ، ٣١٫٥ ، ثم ٥٦٫٣ ، ٢٩٫٦ ثم ٥٣٫٥ ، ٣٢٫٥ ثم ٥١٫٥ ، ٣١٫٦ فى الاعوام محل الاشارة اعلاه .

أما ما يرد اليها من دول الاوبيك فلا يمثل اكثر من ٨٫٣ ثم ٩٫٣ ثم ١٣٫٧٪ ومن هذه البيانات نتبين ان حركة رأس المال بين مصر والعالم الخارجى تقوم بينها وبين اوربا بشطريها الشيوعى والرأسمالى ، بالاضافة الى أمريكا، وليس بينها وبين دول الفائض فى المنطقة العربية التى ربما تكون تدفقات رأس المال منها الى مصر قد توقفت نهائيا بعد التطورات الاخيرة ، الامر الذى يصل بنسبة تدفق رأس المال العربى الى مصر الى مستوى الصفر . وهكذا نصل الى حقيقة من حقائق مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، علما بان مصر التى ضربنا بها مثلا كانت تحصل من دول الاوبيك العربية على اضعاف ما يتاح من رأس مال للسودان أو الصومال أو اليمن بشقيه أو غير ذلك من الدول التى تعانى من نقص رأس المال بها .

الفرع الثانى — حركة رأس المال فى بلاد الفائض الرأسمالى :

نستطيع ان نتصور حركة رأس المال التى تقوم بين دول هذه المنطقة وبين بقية اجزاء العالم الخارجى مما سبق عرضه فى الفرع السابق ، اذ يتدفق رأس المال من هذه البلاد الى العالم الخارجى دون ان يكون للعالم العربى من هذه التدفقات الا اقل نصيب . حيث تثبت الارقام التى قدمتها الاوبيك العربية الى البلاد ذات العلاقات الخاصة بها وهى تعنى الجزائر[١] والبحرين ومصر والعراق[١] والاردن وسوريا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ولبنان والمغرب والسودان وتونس بلغت فى عام ١٩٧٤ ذلك العام الذى شهد أعلى نسبة من رأس المال العربى يتدفق الى العالم العربى قد

---

(١) يلاحظ ان العراق والجزائر اعضاء فى مجموعة الاوبيك .

بلغت ١٧٦١ مليون دولار فالى اين اتجهت بقية فوائض البترول ، التى قدرت فى نفس هذا العام فى دول البترول الخمس ذات الفائض ، الامارات ، الكويت ، قطـر ، ليبيـا السـعودية بمبـلغ ٧٫٥٠٠ ، ١٢٫٣٠٠ ، ٢٫٠٠٠ ، ١١٫٤٠٠ ، ٣٥٫٢٠٠ بليون دولار على التـوالى ؟ أى انها بلغت ٦٨٫٤ بليون دولار . لقد ذهب الى العالم العربى منها ما يقرب من بليون وثلاثة أرباع بليون ، واتجهت بقية المقدار — بعد نفقات سكانها الذين يبلغون ٩٫٤ مليون نسمة — الى اوربا وامريكا[1] .

وهكذا يتبين لنا ان حركة رأس المـال فى هـذه المنطقة مثلها مثل حركة رأس المال فى منطقة النقص السابقة تقوم بين البلاد العربية والبلاد الاوربية اساسا ، حيث يكون العرب فى الحالتين لقمة سائغـة للمرابين سواء فى حالتهم مقرضين أن كانوا من دول الفائض ، او مقترضين ان كانوا من دول النقص .

ونقف بالتالى على حقيقة واضحة تظهر ان العرب لا يسلكون السلوك الذى يحقق مصالحهم الحقيقية وذلك ما سنلم به فى الفرع التالى :

الفرع الثالث — عجز المنطقة عن ادراك واقعها :

اتضح لنا من الفرعين السابقين ان العالم العربى يمثل فى حقيقته منطقة متكاملة بها دول تمتلك فائضـا من رأس المـال ، وبها ما يعانى من نقص رأس المـال اللازم لتمويل التنميـة الاقتصـادية ، ورغم ذلك رأينا ان التدفقات الرأسمالية تقوم اساسا بين كل مجموعة والعالم الخارجى ، وليس بين المجموعتين المتكاملتين . ولكل طرف منها تبريرات لهذا الواقع ، فدول الفائض تنظر انها تستثمر أموالها فى أكثر المناطق امنا وبعـدا عن احتمال تأميمها ، ودول النقص اعماها المنهج المسـتورد فقـامت بعض منها بتأكيـد هـذه المخـاوف فى فترة مـن الفتـرات .

---

(١) اخذت هذه البيانات عن جدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى من كتاب ستار الفقـر ، مرجع سابق والذى نقلهـا عن البنك الدولى .

ونحن نعرف العبارة القائلة بان رأس المال جبان بطبعه ، ويخشى ان يلدغ من نفس الجحر مرة ثانية • وهذا الواقع الاليم يرينا ان المنطقة العربية بقادتها الحاليين لم تدرك بعد حقيقة موقفها ، وان دولها جميعا فى سلة واحدة، ومصيرها واحد ، وانها لا غنى لها عن التكامل والتعاون ان أرادت أن تعيش فى هذا العالم ، الذى يقوم على الكيانات القوية والكبيرة •

ان دول الفائض تغفل عن انه كلما زادت ارصدتها فى بنوك اوربا وامريكا ، كلما اصبحت اكثر خضوعا لهذه البلاد ، وكما امكن لهم ان ينتقصوا هذه الارصدة بجرة قلم • وفى حركة تخفيض لقيمة العملات الاساسية يمكن ان تفقد دول البترول هذه نصف ثروتها ناهيك عن فعل التضخم الدائم بها ؛ وبالتالى فان المخاطر المتوهمة فى العالم العربى لا تصل الى مستوى المخاطر المحققة من الاستثمار فى اوربا وامريكا وخاصة بعد اقرار اتفاقية ضمان الاستثمارات فى العالم العربى • وانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(١) •

والحقيقة انه طالما ان المناهج المستوردة ممثلة فى الاشتراكية والرأسمالية تعشش فى عقول المسئولين ، فلن ينتج عنها الا المزيد من الفرقة والمزيد من التشكك فى النوايا ، خاصة مع قيام الدول الاوربية بشقيها الشيوعى والرأسمالى وكذلك الولايات المتحدة باذكاء نيران الخلاف بين الدول العربية التى لا تدرك مصالحها •

---

(١) انظر بخصوص هذه المؤسسة د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها فى توجيه حركة الاستثمارات العربية ، منشورات الصندوق الكويتى سنة ١٩٧٤.

نتائج البحث

عقدنا هذا المبحث لبيان الاطار العام الذى يحيط بمشكلة التمويل فى صورتها العربية ولقد استبان لنا هذا الاطار وتحدد فيما يلى :

١ — ان المنطقة العربية تنقسم بصورة عامة الى قسمين ، قسم يحقق فائضا فى رأس المال يزيد عن قدرته على الامتصاص او الاستيعاب ، وقسم آخر يعانى من نقص راس المال اللازم لتمويل برامجه الانمائية ، وان وجد بينهما عدد قليل اقرب الى التوازن من هذه الناحية .

٢ — ان منطقة النقص يفاقم من سوء الوضع بها انها تبنى خططها الانمائية على اساس من الامكان المالى بحيث تقيم من رأس المال محددا لخطواتها الانمائية ، ولو كانت رشيدة لما بنت خططها على اساس من العنصر الذى لا يتوفر لديها ، ولاقامتها على أساس من الامكان الاجتماعى ، والذى يستثمر الانسان والتراب الوطنى وعامل الزمن من تلك العناصر التى توجد بكل وطن كما فعلت الصين الشعبية والمانيا الغربية بعد الحرب الثانية .

٣ — يكتمل الاطار الذى يحيط بمشكلة التمويل العربية عندما نتبين ان حركة رأس المال بين مناطق العالم العربى انما تقوم بتوسط العالم الاوربى والامريكى بينها ، حيث تقوم حركة رأس المال فى مناطق النقص العربية كما هو الحال فى مناطق الفائض ، بين هذه المناطق والعالم الاجنبى ، فاصحاب الفائض يقدمونه للعالم الاجنبى ، ومن يعانون النقص يقترضونه من العالم الاجنبى ، الذى يسيطر بهذه الطريقة على هؤلاء بايقاعهم فى دوامة خدمة اعباء القروض ، واولئك بالسيطرة على ارصدتهم وجعلها تحت سيطرته يتصرف فيها لصالحه . هذه هى المشكلة فهل لها من حل ؟ ان ذلك موضوع المبحثين التاليين .

المبحث الثانى

المناهج المستوردة ومشــكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهيـــد :

تعرفنا على المشكلة التمويلية فى اطارها العام وذلك فى المبحث السابق . ويهتم هــذا المبحث بتقويم الحلول التى تقدمها المناهج المستوردة لهذه المشكلة ومدى قدرتها على التغلب على ما تعانيه المنطقة العربية كلها بهذا الخصوص . فنحن نعتبر ان دول الفائض تعانى ايضــا مشكلة الاستثمار غير الاصلح الذى لا يعوضهــا عن الموارد التى تفقــد مع كل قطرة نفط تقذف بها صنابير الآبار فى جوف الناقلات العملاقة المظلم الذى لا يشبع وانما يقول دائما «هل من مزيد» فهم يستنزفون هذه الموارد لادارة عجلة حضـــارتهم ، وعندما ينتهى ما تقذفه به هذه الابار ، فانهم سيقولون لاصحابها عودوا الى ما كنتم تعملــون ، قبل أن تعرفوا ان ببلادكم ذهبا أسود . فلهذا فان الباحث تؤرقه مشكلة بلاد الفائض بقدر ما تؤرقه مشــكلة المنطقة اجمع باعتبارها قلب العالم الاســلامى وأملنا فى عودة ـــ حميدة مخلصة ـــ الى الاسلام .

وتقويم العلاج الذى تقدمه المناهج المستوردة يعنى تقويم الواقع المشاهد حيث ان الســياسات القائمة هى سياســات تنبع من هذه المناهج التى لا زالت تستقطب المسئولين عن التنمية ومن يهتمون بها فى العالم العربى الا قلة ممن عصــم الله ورحــم .

وسنتناول هذه السياســات فى مطالب هذا المبحث الثلاثة وهى :

المطلب الاول : سياسة دول الفائض الرأسمالى .

المطلب الثانى : ســياسة دول النقص الرأســمالى .

المطلب الثالث : الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح .

المطلب الاول

سياسة دول الفائض الرأسمالى

الفرع الاول — العمد التى تقوم عليها هذه السياسة :

تدرك هذه الدول حقيقة وضعها وحقيقة ما يمثله الفائض النقدى الذى يتراكم بين يديها عاما بعد عام .

فهى تدرك اولا ان ايرادات البترول العربى ان هى الا ثروة تفنى تدريجيا مع كل قطرة تقذف بها الابار فى اعماق الناقلات العملاقة التى تحمل جزءا من ثروة البلد فى كل رحلة لتغيب به فى جوف المحيط ذاهبة الى بعيد ، حيث تتمتع بهذه الثروة حقيقة ، شعوب أخرى لا تمت الينا بصلة ، اللهم ان كان العداء والحقد الذى يضمرونه لنا صلة ووشيجة . تدرك هذه البلاد أن ايراداتها البترولية ثروة تفنى وليست دخلا متجددا ، ويترتب على هذه الحقيقة انه لا بد من احلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى وهى فى نفس الوقت تشاهد عدم قدرتها على امتصاص هذه الايرادات فى مشروعات التنمية التى تقوم بها ، ومن هذا المنطلق فان السياسة التى تتبناها هذه الدول تقوم على دعامتين رئيسيتين :

الدعامة الاولى : القيام بالجهود الانمائية التى تستهدف احلال اصول جديدة ثابتة ومتجددة الدخل لتحل محل الثروة النفطية التى تفنى .

الدعامة الثانية : ايداع ما يفيض عن قدرتها على الاستيعاب لدى البنوك والمؤسسات القائمة فى العالم الاول — اوربا وامريكا — بصفة اساسية . وسنلقى نظرة تقويمية على هاتين الدعامتين لنرى مدى قيام هذه السياسة على اصول سليمة وذلك فى الفرعين التاليين .

الفرع الثانى — تقويم الدعامة الاولى لسياسة دول الفائض :

قلنا ان الدعامة الاولى لهذه السياسة تتمثل فى محاولة هذه البلاد احلال اصول ثابتة جديدة ومتجددة الدخل محل البترول الذى يفنى بعملية

استخراجه ، وتلك سياسة لا غبار عليهـا لولا النظرة القـاصرة التي تغلف موقف البلد البترولى مما يترتب عليه إقامة استثمارات ذات تكلفـة عاليـة وعائدات ضئيلة ، مما يعنى تبديدا لموارد الثروة التى كان يمكن للبلد البترولى ان يستفيد منهـا لو نظر نظرة اكثر سـعة .

وعلى سبيل المثـال فان قيام السعودية بانفاق عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية سـنويا لتحقيق الاكتفاء الذاتى الـزراعى كما اشـار الى ذلك المرحوم الملك فيصـل فى احد لقاءاته الصحفية(١) لا يعد أفضل انفاق اذ لو انفق هذا المبلغ على تنمية القطاع الزراعى بالسـودان الذى لا يفصله عن السـعودية سـوى العرض القليل للبحر الاحمر ، لكان كفيلا بسـد حاجة السـعودية والسـودان والعالم العربى اجمع من الانتاج الزراعى(٢) . ذلك ان اللـه تعالى قد حبا كل اقليم قدرات معينة وليس من بين ما حبيت به اراضى العربية السعودية الصلاحية المثلى لتكوين مجتمع زراعى أمثل ، بينما يمكن اقامة مثـل هـذا المجتمع على مرمى البصر من الجزيرة العـربية فى السـودان .

وهذه السياسة ما كان لها ان تقوم لولا واقع التجزئة الذى تدعمه المناهج المستوردة والتى تنصح بمثل هذه السياسـات ، فحيث تدعى السـودان انها دولة اشتراكية تقوم على الحزب الواحد ممثلا فى اتحادها الاشتراكى وتحالف قوى الشـعب العامل على حد التعبير الذى تلوكه السـنة الاشتراكيين وبحث

---

(١) انظر محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، مرجع سابق ص ٤٨ نص تصريح الملك فيصل .

(٢) ففى دراسة اجراهـا Clawson وآخرون تبين ان انفاق مبلغ ١٥ر٢ مليار دولار بأسعار ١٩٧٠ على تطوير القطاع الزراعى فى مصر والعراق وسوريا ولبنـان والاردن يؤدى الى عائد سنوى قدره ٥ر٥ مليار دولار ويرفع الانتاج الزراعى فى هذه البـلاد من الحبوب الى ٥ر٣٨ مليون طن ، وهى كميـة تزيد عن حاجة العالم العربى اجمع وتسمح بتصدير كميات كبيرة منهـا .

Clawson, M. Landsberg, H. H., and Alexander, L. T. «The Agricultural potential of The Middle East», New York American Publishing Company, Inc., 1971, P. 152.

من ترديده خناجرهم ، يصعب ان يكون للدولة ذات الفائض اطمئنان على اموالها ان هي أنفقتها في ظل هذه التجزئة ، وهكذا تقف المناهج المستوردة حجر عثر امام حسن استثمار الموارد البترولية للدول ذات الفائض النقدي ، ولولا واقع التجزئة واستيراد المناهج لما قامت مثل هذه العقبات ، ولامكن استثمار اموال الدول البترولية ذات الفائض بما يحقق أكبر نفع للامة العربية والاسلامية .

ورغم قيام دول البترول ذات الفائض النقدى بخطط انمائية طموحة فانها لا تستطيع ان تستوعب كل دخولها من عائدات النفط ، ومن ثم تلجأ الى الدعامة الثانية التى تقوم عليها سياستها فى ظل المناهج المستوردة ، الا وهى ايداع الفوائض بالمصارف الاجنبية ، وتقويم هذه السياسة هو محل عناية الفرع التالى .

الفرع الثالث — تقويم سياسة ايداع الفوائض النقديةلدول الفائض بالمصارف الاجنبية :

ايداع هذه الفوائض بالمصارف الاجنبية هو التصرف الوحيد المتاح أمام هذه البلاد فى ظل نقص طاقاتها الاستيعابية ، وعدم وجود المنهج الذى يجمع الدول العربية . فالمناهج المستوردةتوزعها بين الاشتراكية والرأسمالية وكلاهما يتربص بالاخر . وربما قامت الدول ذات الفوائض بتقديم بعض القروض او المنح للبلاد ذات النقص لسبب من الاسباب اما اتقاء لشر الدول الاخيرة،واما ذرا للرماد فى الاعين حتى يقال ان هناك تعاونا عربيا فى هذا المجال ، واما تعبيرا عن شعور بالتضامن الاسلامى لدى بعض الملوك امثال جلالة المرحوم الملك فيصل وآخرين ، وتلك سياسة غير ثابتة ، وحتى لو كانت ثابتة فانها لا تخضع لخطة ، ولا تمثل مبالغ ذات قدرة ، أما ما يمثل سياسة ثابتة فى هذا الخصوص فهو ايداع الفوائض النفطية فى مصارف الدول الاجنبية .

وتلك سياسة تخضع للكثير من النقـد الموضوعى • فهـذه الاموال بهـذه الصفـة تتعرض للتآكل اذا اخذنا فى الاعتبـار معـدل التضخم السـائد فى البـلاد الاوربية والامريكية حتى ليقدر البعض ان الفوائض النفطيـة التى قدرنا لهـا رصـيدا متجمعا يصل الى ٤٠٠ مليـار سنة ١٩٨٠ يقـدر البعض انهـا فى ظل معـدل تضخم قدره ١٥٪ سنويا ، فانهـا فى هـذا التـاريخ لا تساوى أكثر من مبلغ يتراوح بين ١١٣ ، ١١٥ مليـار فقط(١) •

وهـذه ليست اشد المخاطر التى تكتنف هـده الاموال وهى بايدى المصارف الاجنبية ، بل ان الاخطر من ذلك ان هـذه المصـارف تستطيع دولهـا أن تجمـد هذه الاموال وتحـرم أصحابهـا من سحبهـا الا بشروطها ، والتحكم فى اتجاهات حركتها • وذلك ليس وضعا متوهمـا بل ان الاقتصاديين فى غرب أوربا وامريكا يتحدثون فعـلا عن ضرورة فرض القيـود على حركة الارصـدة العربيـة ، بحجة حماية النظـام النقـدى الدولى من الانهيـار بسبب التحركات غير المسئولة التى يمكن ان تقوم بهـا هـذه الاموال(٢) •

وهـكذا يظهر لنا أن الارصدة النفطية اذا بقيت مودعة بصورتهـا هـذه فلربمـا تنتهى من تلقـاء نفسها ، ويأكلهـا التضخم المستشرى فلا يبقى منها الا اثرا بعد عين •ومن ثم فهو ليس بالسياسة الاقتصادية السليمة التى تستثمر بهـا هذه الارصـدة •

غير أن المناهج المستوردة بفعل ما أدت اليـه من تجزئة العـالم العربى ، وبذر بذور الشقاق والشكوك بين المناطق العربية ، قد جعلت السياسة السابقة رغم ما يكتنفهـا من مخاطر جمة ، تمثل لدى اصحابهـا « أهون الشرين » فى ظل الاسلوب الخاطىء الذى تمـارسه الكثير من الدول العربية ، عندما تظن امكانية تحقيق التنمية بهـا على مستوى كل قطر على حـدة •

(١) جورج قرم ، النفط والانسان العربى ، جريدة النهار اللبنانية عدد ١٢ ديسمبر ١٩٧٤

(٢) د. عبد المنعم الطناملى ، زيادة اسعار النفط وتاثير ذلك فى الاوضـاع الاقتصادية العالمية المضطربة وتاثره بها ، مجلة العربى ، وزارة الاعـلام الكويتية مايو ١٩٧٤

والحقيقة ان الخيـار أمام العالم العربى اليوم لا يقوم على أساس ان التنمية القطرية افضل ام التنميـة القومية افضل . وانمـا الخيـار بين التنمية فى ظل منهج يوحـد العـالم العربى ، او التخلف وضياع فرصة التقـدم الى الابد ، فلربمـا تكون الفرصة المتاحة اليوم هى آخر فرصة للعالم العربى يستطيع ان استغلهـا ان ينجو من التخلف ، واذا لم يفعل فلربمـا يصبح حديثـا يروى ويسمع عنه وليس منـه .

المطلب الثـانى

سياسة دول منطقة النقص الراسمالى فى تمويل التنميـة

الفرع الاول ـ عمـد هـذه السياسة :

سياسة التمويل الانمائى فى هـذه البلاد تبدأ من مسلمة تقول ان الادخار المحلى غير كاف لتمويل التنمية والقيام بالمشروعات التى تتطلب رؤوس اموال كبـيرة .

وهـذه المسلمة تقوم على أساس الاختيار الذى اختارته هـذه الدول عنـدما بنت اسلوبهـا الاستثمارى على الامـكان المـالى بدلا من الامكان الاجتماعى كمـا بينا ، ومن ثم بدأت جهودهـا الانمائية على اساس ان رأس المـال هو صاحب الدور الحاسم فى عملية التنميـة والعنصر الفعـال فيهـا ، فاذا توفر رأس المـال امكن تحقيق كل شىء ، واذا فقـد رأس المـال فقـد كل شىء . فلقد جعلت هـذه الدول رأس المـال النقـدى هو صـاحب الكلمة الاولى والاخيرة وصاحب السلطان المطلق على عناصر الانتـاج يؤلف بينها ، يأمرهـا فتطيع وينهاها فتنتهى .

وهـكذا تجعل هذه البلاد من رأس المـال النقـدى أهم محددات تقدمها وتبنى خطتهـا على ما يتاح لهـا من تمويل ، ذلك التمـويل الذى يأتى من المدخرات المحلية اولا ، ثم من المدخرات الاجنبية ثانيـا .

ووجود المسلمة القائلة بأن الادخار المحلى غير كاف — فى ظل هذه النظرة — يعنى ضرورة اللجوء الى الادخارات الاجنبية أى رأس المـال الاجنبى ، فاذا قدم رأس المـال الاجنبى بالقدر الذى يغطى ما يعرف بالفجوة الادخارية ، اى الفرق بين حجم الاستثمار المطلوب والادخـار المتحقق ، تعتبر الجهـات المعنيـة نفسهـا قد نجحت الى حد كبير فى توفير التمويل المطلوب للقيـام بالمشروعات التى تتطلبهـا خطة التنميـة ، وكثيرا ما تفاضل بعض الدول بين الافراد الصالحين لتولى المسئوليات الاقتصادية فى البلد بنـاء على قدرتهم التفاوضية واقناع العـالم الخارجى بأن يقـدم لهـم أكبر قدر ممكن من القروض • ومما يثير الدهشـة والمـأساة مدى السرعة التى يصبح بهـا معيار الاداء للحكم على نجاح كثير من البيروقراطيين وصانعى السياسة فى بلادهم ، هو مقدرتهم على التفاوض حول المساعدة الخارجية ، ويؤدى ذلك بوجه عام الى تشويه الاشارات الاساسية فى المجتمع الى حد انه فى بعض منهـا يكرس قدر من التحليل والوقت لمهمة التفاوض حول المساعدة اكبر بكثير من القدر الذى يكرس لتعبئة الموارد الداخليـة(١) •

هـذه ، هى منطلقـات سياسة تمويل التنمية فى الدول العربية التى تعانى من نقص حقيقى او متوهم فى رأس المـال ، وتلك هى الحلول التى تتقـدم لهـذه المشكلة من الفكر الذى يسيطر على المسئولين عن هذه السياسة ، وهو الذى نعنيه بالفكر المستورد الذى لا يخرج عن الفكر الاشتراكى أو الفكر الرأسمالى ، والذى نعتبر تقويمنـا له تقويمـا للمناهج المستوردة ، ومن ثم نستطيع ممـا سبق أن نقول أن عمـد هذه السياسة التى ينصح بهـا الفكر المستورد تتمثل فى :

١ — التسليم بقصور الامكانيات المحليـة عن تمويل التنميـة •
٢ — الحصول على رأس المـال الاجنبى لسد الفجوة الادخارية

وسنقوم بمناقشة البندين فى الفرعين التاليين :

---

(١) محجوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ، ص ٩٩

الفرع الثانى — الامكانيات المحليـة وتمويل التنمية :

يقوم الفكر المسيطر فى البلاد ذات النقص الرأسمالى على أســاس أن الامكانيات المحليــة ، والتى تتمثل فى الادخار الحـر والادخار الاجبارى عن طريق الضرائب ، الى جانب فائض القطاع العــام ، تعجز عن توفير القــدر المطلوب لتمويل التنمية • وينطلق من هذه المسلمة الى التعويل بقدر كبــير على رأس المــال الاجنبى • وسنناقش هنــا هــذه الفكرة لنرى سبب هذا العجز ، وما الذى ضاعف من نقص الادخار • وبادىء ذى بدء فانــا نسلم بأن الادخار المحلى بحالته الراهنــه ضعيف وغير كاف فى هــذه البــلاد ، ولكننا نتساءل هل هنــاك امكانيات لزيادته ؟ وهل تعمل المناهج المستوردة على رفع طاقتــه أم أنهــا بسياساتها تعمل على تخفيض معــدله ؟

وللاجابة على السؤال الاول نقــول :

ان الفائض الاقتصادى الموجــود فى بلاد هــذه المنطقــة من العــالم العربى يصل الى نسبة كبيرة من الانتاج القومى ، وبمــا الى نسبة أعلى بكثير مما يتطلبه تحقيق التنمية طبقــا للتجارب التى مرت بهــا الشعوب الاخرى • ان دراسة اجريت لتحــديد هــذا الفائض فى أقل هــذه البــلاد قدرة وأكثرها معاناة فى ظل هــذه المناهج وهى مصر ، تثبت ان الفائض فى قطاعى الصــناعة والزراعة بملايين الجنيهات كان يقــدر بـ ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥٠ فى السنوات ٦٨/١٩٦٩ ، ٦٩/١٩٧٠ ، ٧٠/١٩٧١ ، ٧١/١٩٧٢ على التــوالى علما بأن الاستثمار الكلى لم يتعــد فى أى من هذه السنوات ٦٠٠ مليون جنيه(١)

وقياسا على هــذا الوضع فلا يوجــد بلد عربى غير قادر على توفــير الموارد المــالية اللازمة للتنمية • بل ان البعض يرى أن الاقتصاديات العربية قادرة على انتاج فائض لا يقــل عن ٢٠ — ٢٥٪ من انتاجهــا السنوى ، وان أقصى ما يطمع فيه مجتمع لتطوير نفسه اقتصاديا هو استثمار ما بين ٢٠ — ٣٠٪

---

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

من دخله السنوى بشرط أن تستثمر فى الاوجه الاكثر انتاجيـة ، وان تدار الطاقات الانتاجية بكفاءة وامانة[1] .

واستنادا الى ذلك نقول : هل الاقتصاديات العربية التى تعانى من نقص فى التمويل اللازم لهـا لا تملك مدخرات كافية ؟ أم أن المنهج المطبق عجـز عن تجميع هـذه الادخارات الكامنة فيما يسمى « بالفائض الاقتصادى » والذى تبينـا توفره فى هـذه الاقتصاديات ؟

ان الاجابة تقول ان المناهج المستوردة هى التى عجزت عن تجميع هـذه المدخرات لا أن امكانياتهـا غير قائمة ، واذا شئنا ان نشير الى مواطن كمون هـذه الموارد فيكفى ان نشير الى الاستهلاك الترف الذى تقوم به مجموعات كبيرة قد انفصلت بواقعهـا عن حياة الشعب اذ تعيش البذخ والاسراف ، الى جانب الاسراف فى القطاع الحكومى ، ومواطن الاسراف فى مثل هـذه البلاد أكثر من ان تحصى .

هـذا عن وجود الادخارات كامنة او محتملة ، فماذا عن تأثير المنهج المستورد عليهـا ؟

وبهـذا الخصوص نقرر ان المناهج المستوردة بسلوكها تؤدى الى خفض معـدل الادخار لا زيادته ويتمثل هـذا السلوك ذو الاثر السلبى فى :

١ ــ عندما تعمـد هـذه المناهج الى تمويل التنميـة بعجز الميزانية ، أو ما يسمى بزيادة الاصدار النقـدى ، فانهـا تؤدى بهـذا السـلوك الى التضخم الجامح الذى تعيشه الطبقـات ذات الدخل المحدد ، وهـذا يقضى على اى احتمال لزيادة معـدل الادخار ، ذلك ان انهيـار قيمـة النقـد لا تبقى عند أحد رغبة فى ممارسة عمليـة الادخار ، اذا كيف يدخر جنيها ليجده بعـد فترة ليس الا نصف جنيـه ؟

هـذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فعندما تنصح هـذه المناهج باللجوء الى الاقتراض الاجنبى ، فان لذلك اثرا بالغـا على معدل الادخار ، فحينمـا

(١) د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، مرجع سابق ، ص ٨٣

يكون من السهل على الحكومة سد الفجوة بين حجم الادخار المحلى وحجم الاستثمار المطلوب عن طريق القروض الاجنبية ، فانها تتراخى فى جهودها الرامية الى تعبئة الفائض ورفع معدل الادخار . ولقد اثبتت دراسة حديثة ذلك الاثر السالب للمعونات الاجنبية على معدل الادخار المتوسط ، وقدرت ان العلاقة بين نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل ، وبين نسبة الادخار الى الدخل ، تشير الى ان اتجاه نسبة المعونة الاجنبية الى الدخل الى التزايد بمقدار ١٪ سيترتب عليه انخفاض الميل المتوسط للادخار بمقدار ٠٠٧ر٠(١) .

وهكذا ساهمت هذه المناهج بسياستها فى خفض معدل الادخار بدلا من ان يتجه الى التصاعد كما هو متوقع من عام لاخر ، فى ظل اى تنمية اقتصادية مبنية على اسس سليمة .

ونظرة الى واقع معدلات الادخار فى مصر ونسبتها الى حجم الاستثمار الفعلى توحى بجناية هذه المناهج . فلقد اتسعت فجوة الادخار فى مصر منذ ان طبقت خطط التنمية الى اليوم اتساعا رهيبا ، حيث تشير بيانات وزارة التخطيط الى ان نسبة عجز الادخار المحلى عن الاستثمار الاجمالى قد بلغت فى النصف الثانى من الستينات (١٩٦٥ — ١٩٧٠) ٨ر٣١٪ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل فى النصف الاول من السبعينات الى ٨ر٦٧٪ ثم وصلت اخطر مستوى لها عام ١٩٧٥ حيث بلغت ١٢٢٪(٢) . وهكذا نرى ان معدل الادخار ينخفض من عام لاخر عاكسا تزايد الاعتماد على رأس المال الاجنبى ، الذى ينعكس مرة ثانية على تخفيض معدل الادخار طبقا للنسبة السابقة .

وهكذا اوجدت لنا المناهج المستوردة حلقة مفرغة جديدة لم تكن تعرفها البلاد من قبل ، وكان يكفيها ما لديها من تلك الحلقات ، وتتمثل هذه الحلقة الجديدة فى ان انخفاض معدل الادخار يتطلب زيادة القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية ، وزيادة القروض الاجنبية تنعكس فى خفض معدل الادخار

(١) د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، من ابحاث استراتيجية التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥
(٢) وزارة التخطيط ، مذكرة رقم ١١٨ فبراير سنة ١٩٧٦

طبقا للنسبة السابقة ، وخفض معدل الادخار ينعكس فى انخفاض حجم المدخرات الذى يعنى اتساع الفجوة الادخارية ، الامر الذى يتطلب قروضا اكثر من قروض المرة السابقة . وزيادة القروض تعنى انخفاضا إكثر من الاول فى معدل الإدخار وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة والتى تصل فى النهاية الى ان يكون معدل الادخار صفرا ، بل ربما يصل الى ان يكون سالبا . ولعلنا فى مصر وصلنا الى قريب من ذلك ، على يد المناهج المستوردة . . . .

وهكذا يتضح لنا ان المسلمة الاولى التى انطلقت منها سياسة المناهج المستوردة ، فى المنطقة العربية التى تعانى من نقص فى تمويل التنمية بها ، هى مسلمة مفتعلة ، وان امكانيات الادخار قائمة ، وان العجز هو عجز فى المنهج الذى يعجز عن تعبئة هذه المدخرات المحتملة ، بل انه لا يعجز فحسب وانما يؤدى بسياساته الى التأثير السلبى عليها ، حتى وصلت فى ظله ان تسير مرتدة على اعقابها بدلا من ان تتنامى مع استمرار التنمية . وارتدادها هذا يعتبر مؤشرا من مؤشرات فشل التنمية ، كما ان استمرار تزايد الاحتياج الى رأس المال الاجنبى عاما بعد عام (سنناقشه فى الفرع التالى) هو مؤشر آخر على فشل التنمية فى ظل المناهج المستوردة ، اذ المنطقى ان كل عام يمر من عمر التنمية ترتفع فيه معدلات الادخار ، بينما تتراجع فيه الاحتياجات الى رأس المال الاجنبى ، فاذا حدث العكس فانه يعكس فشل التنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث — تقويم سياسة القروض الاجنبية لسد الفجوة الادخارية :

قدمنا فى الفرع السابق ان المناهج المستوردة عندما عجزت عن تعبئة الحجم المطلوب من المدخرات لتمويل التنمية قد لجأت الى تعويض الفجوة فيها بالاقتراض الخارجى ، وكان هذا سلوك انصار المنهج الاشتراكى كما كان سلوك انصار المنهج الرأسمالى . وقامت الدول الشيوعية بتقديم القروض لهذه البلاد ، كما قامت الدول الرأسمالية بتقديم القروض ايضا ، كل لمن يدور فى فلكه منها .

ولقــد ابتلعت الدول المعنية الطعم غافلة عن الشص الذى يحويه ذلك الطعم لذيذ الطعم ، واستكانت الى الطريق السهل فى بداية الامر ، بدلا مـن معاناة الجهود فى تعبئة مواردها المحلية ، فما عليها الا ان تحدد رقمى الادخار المحلى المتوقع ، والاستثمار المتوقع ثم تطلب الفرق بينهما من الهيئات والمؤسسات الاجنبية ، حكومية كانت اوخاصــة •

وكانت الحجة التى تكمن خلف هذا السلوك تتمثل فى :

١ — ان اللجوء الى رأس المــال الاجنبى هو اسرع الطرق وأقلهــا تكلفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصــادية ، وتطوع المنظــرون من انصــار المناهج المستوردة باثبات ان هذا الطريق هو الذى سلكته جميع الــدول التى حققت التنمية الاقتصــادية فى القديم والحديث « فلقــد شــهدت بريطانيا نهضــة اقتصادية ملحوظة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر معتمدة اعتمادا كبيرا على الموارد الرأسمالية الهولندية ، ويمكن ان يقال نفس الشىء عن الولايات المتحدة الامريكية فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر حين اقترضت اموالا طائلة من بعض الدول الاوربية ، وكانت ذات اثر بالغ فى بدء عملية تنمية لم يشهد التاريخ لها مثيلا •• وتكرر هــذا الوضــع فى كندا فى العشر ســنوات الثلاث مـن القرن العشرين (١٩٠٠ — ١٩٣٠) حيث اقترن تدفق رأس المــال الخارجى مع النمو الصناعى السريع لتلك البلاد ، ففى كلتا هاتين الدولتين ، كندا والولايات المتحدة — ســاعد تدفق رأس المــال الاجنبى عليهما مساعدة قيمة فى بنــاء قاعدة عريضة لهيكلهما الصناعى ، ويمكن ان يقال نفس الشىء عــن نيوزيلندة واستراليا وغيرهما»[١] •

٢ — ان حجم المدخرات المحلية هزيل جدا ، وهذا يؤدى الى ضـعف الانتاجية المؤدى الى انخفاض الدخل الذى يعنى بدوره انخفاضا فى المدخرات ، ومن ثم يجب كسر هذه الحلقة المفرغة ، ولا يأتى ذلك الا بالاســتعانة بمــوارد من الخارج تســاعد على كسر هــذه الحلقة المفرغة فى نقطة ما من محيطها[٢]•

---

(١) د. صلاح نامق ، قراءات فى الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، القاهرة عام ١٩٧٤ ص ١٤٧ — ١٤٨

(٢) المرجع السابق ص ١٣٩

الى غير ذلك من الحجج التى يقدمها انصـار المناهج المستوردة لتبرير الواقع الذى يسمح لهذه المناهج بالحياة •

ولن نقوم بتفنيد هذه الحجج بحجج مثلها ، لكن سنلجأ الى الواقع الذى اصبحت عليه الدول النامية بعد ان ابتلعت الطعم وادركت مؤخرا احتواءه على الشص القـاتل •

فما هى مواصفات الواقع القائم بعد عقود من اعتماد التنمية فى العالـم الثالث على رأس المـال الاجنبى ؟

ان واقعها يمكن وصفه فيما يلى :

١ ـ فتحت هـذه البلاد الباب على مصراعيـه أمام رأس المـال الاجنبى بحجة ضرورته لتحقيق التنمية بعد ان بنت سياستها ـ كما بينا من قبل ـ على انه عنصر حاسم تتوقف عليه التنمية وجودا وعدما • ووجـدت البلاد الغنية الفرصة امامها متاحة لتحقيق اكثر من هـدف ، استثمار اموالهـا الفائضـة ، السيطرة على البلاد النامية بطريقة ايسر من السيطرة العسـكرية ، وبعضها اراد ان يعوض الفرصـة التى حـرم منها من قبل فى ان يمارس الاسـتعمار فى هذه المناطق • ولم ترفض الدول النامية عرضـا يقدم اليها من اصـحاب رأس المـال ، فتراكمت لديها مقادير كبيرة منه الى حد ان جزءا كبيرا من هذه القروض كان يبقى بدون استخدام ، بل ان مصر ـ كمثال ـ كانت تنسى احيانا ان بينها وبين دولة ما اتفاقية بتقديم قروض لها • وكان يبقى القرض معطـلا لا تعرف عنه شـيئا حتى تكتشف وجوده صدفة • وبمثل هذه السياسة تراكمت الديون الخارجية على الدول النامية •

٢ ـ تزايدت اعباء الديون ، فخلقت عثرات شديدة فى وجه الدول النامية، اذ استلزم تراكمها ضرورة تخصيص مقادير كبيرة من الناتج القومى لخدمـة

اعبائها ، وانعكس هــذا فى قلة الثمار المجتناة من التنمية ، وعدم قدرتهــا على الوقوف على قدميها والاعتماد على نفســها .

٣ — ادى تزايد حجم القروض واعبائها الى تخفيض معدلات الادخار المحلى طبقا لمــا مر بنا من علاقة بينهما فى الفرع الســابق ، وادى ذلك الى اضــعاف فعالية الموارد المنقولة من الخارج بالتالى ، الامر الذى ادى الى تدهور معــدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصــادى .

٤ — ترتب على زيادة اعباء خــدمة الدين وضرورة وفاء هــذه الدول بالتزاماتها ، ان لجأت الى الــدخول فى التزامات جديدة غير ميسرة لســداد الالتزامات العاجلة ، مما ادى الى تفاقم المشــكلة حتى لقــد وصــل معدل خدمة الدين الخارجى(١) فى مصر على ســبيل المثال الى ٣٥٪ عام ١٩٧٣ وهو أعلى معدل سجلته الاحصاءات الدولية فى ذلك الوقت .

٥ — واصبح هذا الوضع يعنى ان خدمة الدين فى العالم الثالث بعــد ان كانت تستنفد ٥٠٪ من تدفقات رأس المــال الاجنبى اليها فى صورة رسمية ، أصبحت فى سنة ١٩٧٣ تمثــل ٦٥٫٨٪(٢) ولعلهــا اليوم اوشكت ان تصل الى نسبة ١٠٠٪ .

٦ — العلاقة الاستثمارية بين الدول النامية والاستثمار الأجنبى المباشر توضح ان الاموال المتدفقة من الدول النامية الى الدول المتقدمة كتحويل للارباح المحققة ، تربو على التدفقــات العكسية ، ففى عــام ١٩٧٣ كانت الاستثمارات الجديدة الوافدة من الخارج الى الدول النامية تربو قليلا عن ٩ بلايين دولار فى حين بلغ حجم الارباح المحولة ١٤ بليون من الدولارات .

---

(١) يعنى هــذا المعدل نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والاقساط من حصيلة الصادرات .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ص ٨٠ .

٧ ـ نظرا لكل ما سبق فان عددا من الدول النامية وصلت فعلا الى حد العجز الحقيقى عن مواصلة الوفاء باعباء ديونها الخارجية ، ولم تجد امامها من سبيل الااللجوء لدائنيها راجية منهم اعادة جدولة ديونها الخارجية .

٤ ـ يعلق الدكتور فؤاد هاشم على هذا الوضع فيقول : اذا ما اخذنا بالارقام المؤكدة نجد الصورة القاتمة التالية للبلاد النامية فى مجموعها.ففى الوقت الذى زاد فيه الاستثمار الاجمالى بمعدل ١١٫٧٪ سنويا ، زادت الديون الخارجية بمعدل ٢٠٪ سنويا . ومعنى ذلك أن البلاد النامية يزداد اعتمادها تدريجيا فى تمويلها للاستثمار الاجمالى على القروض الاجنبية وليس العكس .. وفى نفس الوقت فقد زادت نسبة اعباء خدمة الديون الجديدة كل سنة ، من ٤٦٪ سنة ١٩٧٠ الى ٦٣٪ سنة ١٩٧٤ وهو ما يعنى ان هذه الإعباء ستستنفد فى المستقبل كل التحويلات الرأسمالية للبلاد النامية ، ليصبح صافى هذه التحويلات صفرا عام ١٩٨٠ على اساس المعدلات الحالية . وبالرغم من هذه الصورة القاتمة فلم تخفف الدول المقرضة من شروطها بل العكس هو الصحيح ... فهل اعادة جدولة الديون مجدية ؟(١)

هذه هى الصورة التى انتهت اليها سياسة الاعتماد على القروض الأجنبية لسد الفجوة الادخارية ، فى البلاد التى اعتمدت هذا الطريق سبيلا لتحقيق التنمية الإقتصادية فى العالم العربى وغيره .

وليس هناك خلاف بين المهتمين بشئون التنمية فى انها فشلت بكل المقاييس على مستوى العالم الثالث اجمع(٢) وعلى حد تعبير محبوب الحق عن البلاد النامية « لقد خيبت خبرة العقدين الماضيين آمالها بل كانت الى حد ما عقابا لها ، وهى الان ليست على يقين تام مما ينبغى ان تكون عليه الآفاق الجديدة للتنمية(٣) .

---

(١) د. فؤاد هاشم ، ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ص ٤٣٩

(٢) محبوب الحق ، ستار الفقر ، مرجع سابق ص ٥٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٠

ولقد كان العقاب الذى نزل بالدول النامية عتابا قاسيا حقا لكنه مستحق ، فلقد سلكت هـذه الدول طريقا رسمته لها مناهج مستوردة ، وكان عليها ان تدرك ان نجاحها رهـن بان تعتمد على نفسـها فكريا ومنهجيا ، ثم تمويليا بعد ذلك ، لكنها آثرت التبعية فى الحالتين فكـريا وتمويليا .

ولكن ما هو العلاج لهذا الوضـع الذى تردت فيه جهود التنمية فى المنطقة من مناطق العالم العربى محل اهتمامنا هنا ؟ هذا ما سنعرفه من المبحث الثالث فى هذا الفصل .

ولن نزيد هنـا عن القول بأن سياسة هذه الدول المستوحاة من المناهج المستوردة والتى تتمثل فى التسليم بعجز قدراتها الادخـارية وتعويض ذلك بالاقتراض الاجنبى ، قد أدت الى فشل جهود التنمية ، فقـد كان ذلك منهـا اخسان ظن بأعدائهـا التقليديين ، وخروجا منها عن مجالهـا الطبيعى ، مجال التعاون الاقليمى ، والذى لا يمكن ان تحقق الدول العربية أى تقـدم الا فى ظله ، وفى ظل منهج غير مستورد يجمع ولا يفرق ، يوحـد ولا يمزق .

المطلب الثـالث

الجهود المتعثرة على الطريق الصحيح

تمهيـــد :

يدرك بعض العرب أن جهود التنمية فى الاطـار الذى تبذل داخـله الآن لم يحقق لهم ما يصبون إليه ، غير أن ادراكهم للاسباب الكامنة وراء عدم تحقيق آمالهم من هـذه الجهود هو ادراك غير كامل ، او ادراك لا يتعمق المشكلة بالقدر اللازم ، فهم يدركون أن فشل التنميـة العربية راجع إلى تفككهم ومن ثم يبذلون جهودا للتغلب على هـذا التفكك واحلال التعاون فى تحقيـق التنميـة محل الانعزالية فيهـا ، لكن الذى يغيب عن ادراك هؤلاء هو السبب الحقيقى لتفككهم وفشل جهودهم ، وهو غيبة المنهج القـادر على تحقيق التجمع العربى ، ولغيبة هـذا الادراك نجـد انهم يبذلون جهودا على الطريق

الصحيح ــ وهو طريق التجمع العربى ــ لكنها تأتى جهودا متعثرة وغير منتجة بل كأنهــا لم تكن برغم انهــا ممثلة فى هيئات ومؤسسات واتفاقيات • وهــذا لغيبــة المنهج الموحــد •

وهــذا المطلب يركز على هــذه الجهود ويوضح لمــاذا هى متعثرة وذلك فى الفروع الثلاثة التى يتكون منهــا وهى :

الفرع الاول : الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنمية •

الفرع الثانى : اظهر الجهود المبذولة فى هــذا الاتجاه •

الفرع الثالث : تقــويم هــذه الجهود •

الفرع الأول ــ الادراك العربى لاهمية الوحدة فى مجال تحقيق التنميــة :

يفرض الواقع نفسه على العرب ، فالصورة التى خلق الله عليهــا بلادهم وكون وحدتها مسألة حياة أو موت لهــا ، تجعلهم ينجذبون الى الطريق الصحيح فى الوقت الذى تحول فيه المناهج المسيطرة دون ادراك عوامل النجاح للعمــل على هــذا الطريق •

فلقــد عرفنــا من المبحث السابق ان الدول العربية تنقسم من وجهــة نظر عامة ومع وجود بعض الاستثناءات ، الى مجموعتين تتمتع واحدة بفائض فى رأس المــال ، وتعانى الاخرى من عجز فيه • وتخضع المجموعتان لنوع من التناقض الداخلى ، فحيث يتوافر فائض رأس المــال ، لا تتوافر عادة قدرة كافية على استيعابه ، والا لمــا كان فائضــا ، وحيث تتوفر القدرة الاستيعابية لا يتوفر القدر الكافى من المــال للاستجابة لهــا ، والا لمــا كان بهــا نقص[1] •

وادراكا من الدول العربية للحقائق السابقة فقد اعلنت ان طريق التعاون الذى أكدت جميع الدول العربية بموجب سياســات معلنــة واتفاقات ثنائية

(١) انظر د. ابراهيم شحاته ، الاستثمارات العربية فى الوطن العــربى ، مجــلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٢ ص ٨٠ ــ ٩٢ ، ابريل ١٩٦٨ • الدكتورين ابراهيم شحاته ، حازم الببلاوى ، التعاون الاقتصادى فى المجال العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ١٩٦٧ ص ١٣٢ ــ ١٣٥

وجماعية تصميمهـا على المضى فيه) هو الطريق الامثل لتحقيق الاندمـاج المنشود بين اقتصاديات الدول العربية(١) •

ويدرك العرب ان التحدى الذى يلقونه من قبل اسرائيل ليس تحـديا حربيـا فقط وانمـا هو اساسا تحـد اقتصـادى ، اذ هى تنشـد السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية • فالمعركة معها اذا تتصل بتخلفهم الاقتصادى• وما يتطلبه من ضرورة التنمية الاقتصادية العـاجلة ، والتى يجب ان يجندوا لهـا كافة قوى وامكانيات الشعوب العربية ، فالخطر الذى يواجهونه ليس كامنا فى قوة اسرائيل ، بقدر ما هو كامن فى تخلفهم ، وتخـاذلهم عن ولوج طريق التقـدم رغم ما لديهم من امكانيات بشرية ومادية غير محدودة ، الامـر الذى يبين لهم ان وحدتهم لا يفرضهـا التـاريخ والعاطفة وانما يستلزمها المستقبل فى عصر لم تعـد فيه للكيانات الصغـيرة مكان ، وفى ظروف اصبحت فيهـا مستلزمات التنمية الاقتصادية تتجاوز طاقة الدولة الواحدة(٢) •

هـذا الادراك كما قلنا ـ أكدته الدول العربية جميعا بموجب سياسات معلنـة واتفاقات ثنائيـة وجماعية ، بل اتخذت فى سبيل تنفيـذه العديد من الخطوات وبذلت الكثير من الجهود على مدى نصف القرن المنصرم ، وبخاصة فى الثلاثين عاما الاخيرة • فمـا هى أظهر هـذه الجهود وما الذى تهدف اليه ؟ ان ذلك هو ما سنلم به من الفرع التالى :

الفرع الثانى ـ اظهر الجهود العربيـة على الطريق الصحيح :

ان ساحة العمل العربى تزدحم بالخطوات التى اتخذت فرأى فيهـا العالم العربى آماله وشيكة التحقيق ، وظن الجميع وقت اتخاذها ان العرب من التقدم

---

(١) انظر عرضا لمحاولات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية فى ، شحاته والببلاوى المرجع السابق ص ٨٨ ـ ١٢٣.

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ـ ذاتية السياسة الاقتصادية ـ مرجع سابق ، ص ٧٨ ـ ٧٩ بتصرف ضئيل جدا •

قاب قوسين أو أدنى وما تنقضى شهور أو أيام وفى افضل الظروف سـنة حتى تتكشف خيبة الامل فى هـذه الجهود فاذا بالعرب يضربون بما تم بينهم عرض الحائط ويتخذون ما اقاموا من مؤسسات واطارات مهجورا ، ويتبارى المنظرون وادعيـاء الخبرة بشئون العالم العربى فى تعمق الاسباب التى قد قادت الى ما حدث لكنهم لا يبلغون من ذلك غرضا ولا يقعون منه على طائل • ولكن هـذا هو موضوع الفرع التالى ، اما هـذا الفرع فقد خصص لعرض أظهـر هذه الجهـود فما هى ؟

يمكن تقسيم هـذه الجهود الى مجموعات ثلاث :

١ ــ الاتفاقات التى تمهد لنجاح التكامل •

٢ ــ المشروعات الاستثمارية المشتركة •

٣ ــ مؤسسات التمويل العربيـة •

أولا ــ الاتفاقات الممهدة لنجاح التكامل الاقتصادى :

تمثلت هـذه الجهود فى محاولة تمهيـد الواقع وتخليصه من الاسـباب التى يظن خبراء الدول العربية انها مكمن الداء الذى يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادى العربى • ويجعل رأس المـال الفـائض لدى مجموعة منها يخشى المخاطر التى أظهرهـا مخاطر التأميم(١) والقيود على تحويل الارباح • فعملوا على علاج هـذه المخاوف بانشاء مؤسسة لضمـان الاستثمار من ناحية ووقعوا اتفاقيـة لفض منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى من ناحية أخـرى •

ويمكن أن نورد أهم هـذه الجهود فيما يلى :

(أ) منذ بداية السبعينات تحمست الدول العربية لاحداث هـذا النوع من الاتفاقات الممهـدة لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها ، وقامت

---

(١) يمثل موقف مصر من الاموال العربية عام ١٩٦١ غصة فى حلق كل عربى مخلص حيث عاملتها معاملة اموال الاجانب • بل فضلت بعض دول اوروبا مثـل اليونان فى المعاملة •

الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجهود كبيرة فى هــذا المجال • ونجح الاخير فى اعداد اتفاقيــة استثمــار رؤوس الاموال العربية واستغلالهــا بين البلدان العربيــة « التى وقعت فى٢٩ أغسطس١٩٧٠»وحظرت هذه الاتفاقية تماما تأميم الاستثمارات العربية الوافدة الى الدول الاعضاء ، وبذلك ازالت كابوس تجــربة الاموال العربيــة مع النظــام المصرى الذى كان قائمــا فى مطلع الستينــات •

(ب) فى أواخر عام ١٩٧٣ اعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع اتفاقيــة لانشاء مركز عربى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الاعضاء والمستثمرين العرب على نسق الاتفاقية التى اعدها البنك الدولى ١٩٦٥ باسم اتفاقية منــازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى •

(جـ) فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ وقعت خمس دول عربية اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووقعتهــا بعد ذلك تســع دول أخــر فاستوفت من ذلك الحين شروط نفاذهــا •

(د) منذ عام ١٩٧٢ تتابعت القرارات عن المجلس الاقتصادى للجامعة العربية وعن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول سبل تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية واسفرت هــذه الجهود عن عقد لجنة خبراء لبحث « امكانية استثمار الفوائض المــالية العربية داخل الوطن العــربى » وعن عقد لجنة لرؤساء البنوك العربية والاجنبية والمشتركة وصدر عن كل من اللجنتين تقرير حول الخطوات المقــدمة فى هــذا الشــأن[١] •

تلك هى أظهر الجهود فى هــذا المجال ــ مجال تمهيد السبيل امام الفوائض المــالية العربية كى تنتقل الى مناطق الوطن العربى التى تحتاج اليهــا وهى كافية فى هــذا السبيل لو حسنت نيــات صانعيهــا •

---

(١) د. ابراهيم شحاته ، الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربيــة ، مجلة السياسة الدولية ــ ابريل ١٩٧٤.

ثانيا — المشروعات الاستثمارية المشتركة :

يعجز الباحث عن حصر هذه المشروعات التى أعدت وعقدت بخصوصها اتفاقات سواء ثنائية أو متعددة الاطراف غير أن ما نفذ منها ربما لا يتجاوز مشروعا أو مشروعين ، وربما يكون هذا المشروع قد صفى فى غمرة تشنج انتابت أحد اطرافه ، كما ان كثيرا منها جمد من حيث الفعل والواقع ، لكن الساسة العرب يتجاهلون ذلك ، وأشهر هذه المشروعات التى اطعموها الشعب العربى المتشوق الى تحقيق وحدته ... ما يلى :

١ — المشروعات الثنائية معظمها بين مصر ودولة عربية أخر مثل السودان والسعوذية والكويت واليمن الشمالية ، سوريا ، البحرين ، وغيرها .

٢ — المشروعات الجماعية واظهرها شركة البوتاس العربية المحدودة ، المؤسسة المالة العربية ، الشركة العربية للتجارة الخارجية ، الشركة العربية للمقاولات ، مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ، الشركة العربية لناقلات البترول ، الشركة العربية للملاحة البحرية ، هيئة التصنيع العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الى آخر تلك المشروعات التى يحتاج حصرها الى تسويد العديد من الصفحات . فما بالنا لو نريد ان نناقش كل مشروع منها ، انها تحتاج الى كتب ومجلدات يغنينا عنا تعليق الدكتور ابراهيم شحاته عليها بقوله :

« أن المشروعات العربية الجماعية قد ظلت حبيسة الاوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى(١) وآخر (مشروع بوتاس الاردن) أوشك ان يخرج الى حيز التنفيذ فعاجلته حرب يونيو ١٩٦٧ بضربة قاتلة لم تبق على أحد من المساهمين فيه غير الاردن » .

---

(١) هيئة التصنيع العربية .

ناهيك عما لو تحدثنا عن السوق العربية المشتركة ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية تلك المشروعات التى اشرقت بسماء المنطقة ثم غابت ولا تعلم أألغيت أم انها لا زالت قائمة .

ثالثا — مؤسسات التمويل العربية :

لعل هذا النوع من المشروعات هو ما نلمس له حضورا على الساحة العربية فلقد انشئت عدة مؤسسات بهدف تمويل التنمية العربية أو العمل على نقل رأس المال من بلاد الفائض الى بلاد النقص داخل المنطقة العربية . وتتمثل أهم هذه المؤسسات فى :

١ — صندوق التنمية الكويتى الذى انشأته دولة الكويت منذ استقلالها ليمثل صندوقا وطنيا للتنمية الاقتصادية على المستوى العربى ويعانى الصندوق قصور موارده مقارنة بالطلبات عليه ، فحتى وقت قريب كان رأسماله القانونى ٢٠٠ مليون دينار زيدت مؤخرا الى ٣٥٠ مليون دينار كويتى .

٢ — فى عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى للغرض الذى انشىء من أجله الصندوق الكويتى ورأس ماله ٥٠٠ مليون درهم لم يدفع منها حتى الآن سوى ٨٠ مليون درهم لا تزال عاطلة عن الاستخدام .

٣ — فى عام ١٩٧٤ تكون الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ويختلف عن الصندوقين السابقين فى انه محاولة جماعية وليست على مستوى دولة واحدة مثل الكويت وأبى ظبى منشئتى الصندوقين السابقين ورأس مال هذا الصندوق قدره ١٠٠ مليون دينار كويتى .

والذى يلاحظ على هذه المؤسسات انها تعانى من نقص واضح فى مواردها المالية المتاحة امامها للقيام بالتنمية الاقتصادية على المستوى العربى . وحتى لو تصور احد انها يقصد منها اللعب لا التنمية لما كان فى تصوره بعد عن الحقيقة ، ان رأس مال اى صندوق من هذه الصناديق لا يزيد عن مقدار

الاموال اللازمة للقيام بمشروع واحد من مشـــاريع التنمية الاقتصادية ، فكيف يضطلع بمهمة تنمية العالم العربى ، مؤسسة لا تصل فى رأس مالها الى رأس مال مشروع انمائى عادى يدرج العـــديد من امثاله فى اية خطة انمائية لبلد من البلاد العربيـــة .

حقيقة ان هدفها ليس الاستخدام المباشر لهذه الاموال فى التنمية ، وانما يمكن ان تضمن استثمارات أخـــر وتجمع موارد أخر ، لكن ذلك لا يمنع من ضآلة رأس المـــال بها ناهيك عن ان واحدا منها لا زالت موارده معطلة ودرجت الدولة التى انشأته « ابو ظبى » على تفضيل تقديم التمويل المباشر من حكومتها لبعض البلاد العربيـــة متخطية الصندوق ولعل لها فى ذلك حكمة .

فهل نجحت هذه الجهـــود التى قامت بها الدول العربية بعد ان ادركت ان التنمية الشـــاملة على المستوى العربى امر لا محيص عن القيام به ازاء رغبـــة هـــذه الدول فى الحياة عضوا فى هذا العالم ؟ . ان ذلك هو موضوع الفـــرع التـــالى :

الفرع الثالث ــ تقويم الجهود العربيـــة فى اتجاه التكامل فى تمويل التنميـــة الاقتصـــادية :

بينا ان هناك جهودا عدة أتخذتها الدول العربية لتحقيق ما أدركت ضرورته وهو الجهود الموحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالاخص فى مجال تمويـــل التنمية والعمل على انسياب رأس المـــال من بلاد الفائض العربية الى بلاد النقص العـــربية .

وبعد العرض الســـابق للجهود الخاصة بتمهيد الارضية لذلك ممثلا فى ضمان الاستثمار ومنع تأميمه والجهود الرامية الى نقل الموارد ممثلة فى شركات او مؤسســـات التمويل نستطيع ان نقول :

١ ــ بخصوص مؤسسات التمويل فلقد رأينا ضآلة رأس مالها مجتمعة الى جانب بقاء موارد بعضها رغم ضآلتها معطلة .

٢ ـ بخصوص شركات الاستثمار الجماعية رأينا انهـا كلها ظلت حبيسة الاوراق باستثناء مشروع نفذ ثم صفى كمؤسسة عربية ، ويمارس عمـله اليوم كمؤسسة مصرية ، ونعنى بذلك هيئةالتصنيع المصرية «العربية سابقا» ومشروع آخر عاجلته حرب نكسـة ١٩٦٧ فانسحب أطرافه وتركوه مؤسسـة اردنية ، ونعنى به مشروع البوتاس الاردنى « شركة البوتاس العربيـة المحدودة » سـابقا .

٣ ـ اما الجهود الرامية الى تمهيد الارض امام الاستثمار العربى بشتى اشـكاله فهى قائمة قانونا فى شكل اتفاقية استثمار رؤوس الاموال والمؤسسات العربية لضـمان الاستثمار . ويمكن الحكم عليها من البندين السـابقين اذ ان وجودهـا لا يعنى شيئاً ، اذا لم تقم بأثر فعال يترتب عليه انتقال رؤوس الاموال فعلا . ولعل قيام هذه الجهود وما تعنيه من انتفاء المخاطر على رأس المـال ، ثم عدم استجابته ، يعنى ان هنـاك عوامل اخر تحول دون انسـياب هذه الاموال تختلف كثيرا عما ادركته العقول العربية التى استنفدت الجهـد والطاقة فى سـبيل الوصـول الى تمهيد الارضية امام الاستثمار . ان القضية اخطر مما ظنه هؤلاء فلا يكفى لرأس المـال العربى ان توضع اتفاقية لضـمان مخاطر التأميم كى ينتقل بهذه البسـاطة ، ومن اين لهؤلاء الثقـة فى مثل هذه الاتفاقيات وهم يجدون ما هو اخطر واهم منها توقعة الدول العربية ثم ينقضه بعضها قبل ان يجف المـداد الذى كتب به .

من اين لهم الثقة وهم يرون العالم العـربى ينقسـم الى اشـتراكيين ورأسماليين ، وحيث يعلن الاولون رغبتهم فى توحيد الدول العربية على أسس اشـتراكية ، أفلا تكون المناورة والتوقيع على كل اتفاقيـة هى الرد المهـذب من جانب الرأسماليين قائلين فى انفسـهم لكم دينكم ولى دين . وحقـا قوم اشتراكيون وآخرون رأسماليون ، فكيف تجمع بين مذهبين متعارضـين ؟ ان هذه الجهود على الطريق الصحيح ـ كما اطلقنا عليها ـ اذ ان التكتل والتجمع

نحو الطريق الصحيح وليس غيره ، لكنها ايضـــا متعثرة وستظل كذلك . بل انه لن ينتج عنها اى تقدم ، ولن تســير بالامة العربية شــبرا واحدا على هــذا الطريق ، طالمــا هى موزعــة بين المناهج المســتوردة ، يتربص اشــتراكيوها برأسمالييها ويفرق رأسماليوها من اشتراكييها . لن تنجح للامة العربية جهود على طريق التكامل الاقتصــادى والتنمية الاقتصــادية الا اذا وحــدها منهج لا ينتمى الى الغرب او الشرق . منهج ينبع من تقاليدها ويستجيب لحاجتهــا وتستجيب هى لعواطفها له .

وهــذا ما يعجز القائمون على الجهود العربيــة عن فهمــه ، اما لا نهم مستقطبون من قمة رءوسهم حتى اخامص اقدامهم بين المناهج المســتوردة ، واما لانهم من اعداء الحل الاســلامى بطبيعتهم واسباب ذلك كثيرة .

وحتى من يدرك هذه الحقيقة من المفكرين لا من المســئولين لا يزيد على ان يصــفها فلا يجرؤ ان يتخــذ منها موقفــا علنيا فربما يغضــب منه هؤلاء أو أولئــك .

يقول الدكتور صلاح نامق « ان هناك نظما اقتصادية مختلفة فى العــالم العربى اليوم وهذه النظم اصــبحت عميقة الجــذور بحيث تؤثر بالفعل فى النشــاط الاقتصادى وتشكله الوجهة التى تراها ففى مصر والعراق والجــزائر وسوريا وليبيا هناك النظام الاشتراكى ، بينما هناك فى لبنان والاردن والسعودية وتونس والمغرب يســود النظام الاقتصادى الرأسمالى .. ان المــد الاشتراكى الذى يوجد فى البلاد العربية جنبا الى جنب مع قوى رأســمالية ضخمة تتمثل فى المملكة العربيــة الســعودية والمغرب وتونس ولبنان تشــكل فى حد ذاتها عقبة لا يستهان بها فى سبيل التكامل الاقتصادى العربى(1) » .

ولو جهر بهذا الرأى الصائب ونشر نشرا واســعا لكان فيه توجيه الانظار الى بيت الداء فى العالم العربى الا وهو المناهج المستوردة .

---

(1) د. صلاح نامق ، قراءات فى الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ١٩٠

وســواء فهم المستقطبون ام لم يفهموا فلا يغير ذلك من الحقيقة شيئا ، تلك الحقيقة التى تقول ان الامة العربية لم يوحدها الا الاسلام ولن تكون لهـا قائمة عن غير طريق الاسلام . وستظل فى هذا التيه حتى تثوب اليه وتتفيأ ظلاله، وستطول مدة التيـه او تقصر بقدر ما تسرع الامة العربيـة او تبطىء فى فهم هذه الحقيقة فان اجهز عليها المنهج الاشتراكى وهى لم تزل فى هـذا التيـه فبما كسبت ايديها .. ولتذق وبال امرها .

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث للتعرف على دور المناهج المسـتوردة فى التغلب على الوضـع التمويلى الشاذ الذى تعيشه الامة العربية بانقسـامها الى منطقتين بصفة اسـاسية منطقة تتمتع بفائض فى رأس المـال ، واخرى تعانى من نقص فيه . ولقد توصل هذا المبحث الى ما يلى :

١ — ان المناهج المستوردة انتهت بهذه الدول المتكاملة بطبيعتها فى كل شىء حتى فى رأس المـال ، انتهت بها الى ان منطقة الفائض تصدر ما لديها منه الى العالم الخارجى ، ومنطقة العجز تقترض ما تحتاج اليه من العالم الخارجى ، وما ينساب بين دولهـا لا يزيد على ١٪ من فائض المنطقة ذات الوفرة .

٢ — ان دول الفائض تتعـرض لمخاطـر جمة من تعاملهـا مع العـالم الخارجى بالصـورة الحالية ، ومن هـذه المخاطـر ما يحدث من تخفيض للعملات العالمية والتضخم المستشرى بنسـبة ١٥٪ سنويا والمخاطر السياسية المتمثلة فى حديث دول الغرب عن ضرورة تقييـد تحركات رأس المـال العربى .

٣ — ان دول العجز تتعرض لمخاطر جمة من تعاملها مع العالم الخارجى حيث اوقعها هذا العالم فى حبائل القروض التى تراكمت عليهـا

حتى عجـزت عن الوفاء بفوائدها واقساطها وطلبت جدولة هـذه الديون • وبينا فى صـلب الدراسـة ان الجدولة لا تغنى عنهـا شـيئا فى ظل الاوضـاع الحالية والمتمثلة فى زيادة اعتمادها على القروض الاجنبية وزيادة نسبة عبء خـدمة الدين سـنة بعـد أخـرى •.

٤ — ان الحل الوحيد هو استخدام المـال العربى فى تنميـة البلاد العربية غير ان الجهود التى بذلتها هذه البلاد فى هذا السـبيل هى حتى اليوم جهود فاشلة لم تثمر شيئا •

٥ — ان فشل هذه الجهـود انما يرجع الى موقف التربص التى تقفه المناهج المستوردة من اشتراكية ورأسمالية من بعضها ، ومن ثم فليس هناك من حل الا البحث عن منهج جديد يوحد هذه البلاد بعد ان ثبت ان المناهج المستوردة قد مزقتها ولن يجتمع شملهـا أبدا فى ظلها •

المبحث الثالث

المنهج الاسلامى ومشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى

تمهيد :

تعرفنا على مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى من المبحث الاول من هذا الفصل . ثم اعقبنا ذلك بعرض المشكلة على المناهج المستوردة التى تعيش فى العالم العربى وكان منطقيا ان لا نجد لديها حلا لهذه المشكلة اذ لو كان لديها مثل هذا الحل لما وجدت المشكلة على قيد الحياة طوال تلك السنين ، ولكننا على الاقل قد قطعنا نحو حلها خطوات كبيرة بدلا من تفاقم المشكلة عاما بعد عام ، ذلك ان هذه المناهج تحكم واقع العالم الاسلامى ، وما وجدت المشكلة الابسببها ، فكيف يكون لديها حل لها ؟ .

ان مشكلة التمويل فى العالم العربى ذات مستويات ثلاثة كما تبينا من المبحث الاول فى هذا الفصل ، فهى أولا مشكلة تنبع من انقسام الامة العربية الى منطقة نقص ومنطقة فائض فى رأس المال ، وحيلولة المناهج المستوردة (بمضامينها وتكوينها لعقليات المسئولين العرب) دون انسياب الفوائض بين المنطقتين . وهى ثانيا تتفاقم بسبب بناء دول النقص لسياستها على الامكان المالى وليس الاجتماعى ، وفشل المناهج المستوردة فى تعبئة الفائض المالى فى هذه المنطقة، وهى ثالثا لا تستفيد من وسيلة تمويل جوهرية هى اكثر الوسائل فعالية بين الجماهير المسلمة ، وهى الزكاة .وعلى هذه المستويات الثلاثة لمشكلة التمويل فى العالم العربى سنعرض موقف المنهج الاسلامى لنتبين ان كان يستطيع ان يقدم لنا حلا لمشكلة عجزت المناهج المستوردة عن حلها ام انه لا يستطيع ذلك ؟ .

وبعدها نستطيع ان نحكم اى المناهج هو الاقدر وايها هو الاصلح ، من بين مناهج ثلاثة متاحة امام العالم العربى ، وهى المنهج الرأسمالى ، والمنهج الاشتراكى ، والمنهج الاسلامى . وذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :

المطلب الاول : المنهج الاسلامى والبعد الاول للمشكلة (انقسام المنطقة الى دول فائض ونقص) .

المطلب الثانى : المنهج الاسلامى والبعد الثانى للمشكلة (الامكان المالى واهمال الامكان الاجتماعى) .

المطلب الثالث : المنهج الاسلامى والبعد الثالث للمشكلة (اهمال فريضة الزكاة كأداة تمويلية) .

المطلب الاول

المنهج الاسلامى والبعد الاول للمشكلة

تمهيد :

سنتناول فى هذا المطلب موقف المنهج الاسلامى من مشكلة تمويل التنمية التى تقوم بالعالم العربى ،وذلك من خلال بعدها الاول والخاص بانقسام هذا العالم الى منطقة فائض ومنطقة نقص فى رأس المال . وسنبدأ بتحديد هذا البعد، ثم نثنى بتقديم الحل الذى ينصح به المنهج الاسلامى ثم نتبين مدى مقدرة هذا الحل على النجاح ، وذلك فى الفروع الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : مضمون البعد الاول للمشكلة .

الفرع الثانى : الحل الذى يقدمة المنهج الاسلامى للبعد الاول من المشكلة .

الفرع الثالث : تقويم علاج المنهج الاسلامى للمشكلة من هذا البعد .

الفرع الاول ــ مضمون البعد الاول للمشكلة :

يعنى البعد الاول لمشكلة التمويل فى العالم العربى ذلك البعد الناشىء عن انقسامها بصفة اساسية ــ مع قليل من الاستثناءات ــ الى مجموعتين من الدول تتمتع واحدة منهما بفائض فى رأس المال ، وتعانى الثانية منهما نقصا فيه ، مع قيام تناقض داخلى فى كل مجموعة يتمثل فى ان الدول التى تتمتع

بهذا الفائض لا تتوافر لديها امكانية او قدرة على استيعابه،والدول التى تعانى من النقص فيه تتمتع بقــدرة كبيرة على امتصاص رأس المــال بسبب ظــروف متعددة فى المجموعتين ، وان كانت القدرة على الامتصاص وعدم القدرة عليه انما هى الوجه الثانى للصــفة الاولى اى الفــائض والنقص ، فلو كان لدى الاولى قدرة على امتصاصه لمــا اعتبرناه فائضا • ولو لم يكن لدى الثانيــة قدرة على الامتصــاص لمــا كانت فى ظل المتوفر منــه لديها منطقة نقص فى رأس المــال •

وليس ما سبق هو كل مضمون هذا البعد ، بل ان الجانب الجوهرى من هذا البعد والذى خلق المشكلة فعلا هو انتفــاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال العربية الفائضة من دول المجموعة الاولى الى دول المجموعة الثانية • فلو ان المنطقة برغم انقسامها السابق تنساب فيما بينها رؤوس الاموال بدون عوائق غير طبيعية ، لمــا وجدت المشــكلة ولانتقــل رأس المــال حيث يحقق أعلى عائد له ، وسيكون ذلك بالطبع فى البلاد التى تعانى من النقص فيه ، طبقا لقانون العرض والطلب المعروف ، وبخاصــة ان بلاد النقص فى رأس المــال أكثر تقدما من بلاد الفائض • ومن ثم فلن يكون هناك ما يحول بين ظهور فعل قانون العرض والطلب •

وعليه فان العوائق التى تحول بين انتقــال رأس المــال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هى المسئولة حقيقة عن قيام المشكلة من بعدها هــذا ، وهذه العوائق اما أن تكون سياسية لا تمت للاقتصاد بصلة ؛ واما ان تكون ايديولوجية و مذهبية وهى لا تمت للاقتصاد بصلة أيضــا ، وربمــا يتداخل النوعان من العوائق فلا تملك القدرة على تمييز ما هو مذهبى وما هو سياسى منهــا • والذى نعنيه بالمذهبى هو ما يعود الى المناهج المستوردة من رأسمالية واشتراكية ، والتى تبين لنا أنها أخطر العقبات فى طريق التكامل الاقتصادى العربى • كمــا ان الذى نعنيه بالعقبات أو العوائق السياسية هى ما يعود الى التنافس بين الانظمة الحاكمة حتى لو كانت تنتمى الى مذهب واحد مثل العراق وسوريا ،

فكلاهمـا اشتراكي بعثي مع آن الحـلاف بينهما اشد وأقسى مما بين مصر والمغرب مثلا ، والمغرب رأسمالية ومصر اشتراكية ، ولربما تكون هـذه التفرقة تحكمية بعض الشيء ، الا انهـا تظهر ما نريد قوله عن اختلاف انواع العوائق.

وليس معنى ان العوائق التى تقوم فى وجه رأس المـال من بلاد الفائض الى بلاد النقص هي عوائق مذهبية أو سياسية ، انتفاء المعوائق الاقتصادية ، لا ولكن هـذه عوائق من السهل التغلب عليها ، ولكن العوائق المذهبية والسياسية يستعصى التغلب عليهـا ، وخاصة فى ظل مناهج خلقتهـا اساسـا ، أو فى ظل فكر يتجاهلهـا على الاقل .

وهكذا تبلور هـذا البعد من ابعاد مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية فى العـالم العربى من خلال ثلاثة بنود هى :

١ ـ انقسام المنطقة الى مجموعتين ، مجموعة تتمتع بفائض فى رأس المـال ومجموعة تعـانى من نقص فيه .

٢ ـ انتفاء الجو المناسب لانتقال رؤوس الاموال من بلاد مجموعة الفائض الى بلاد مجموعة النقص .

٣ ـ العقبات أو العوائق التى تلبـد الجو فى هـذه البلاد وتمنع انسياب رؤوس الاموال بين بلاد المجموعتين وفقا للمبادىء الاقتصادية فى استثمـار رؤوس الاموال ، هى عوائق مذهبية (ايديولوجية) بحكم توزع بلاد العـالم العربى بين منهجين مستوردين من خلف السهوب ووراء البحار ، وهى أيضـا عوائق سياسية بحكم تعدد الانظمة الحاكمة وتناحرها بسبب انها تقوم على تجزىء غير طبيعى لمنطقة واحدة يخشى كل من استولى على بقعة منها أن يبتلعه مستول على بقعة إخرى وخاصة البـلاد « الذرية »[1] منهـا .

هـذا هو مضمون البعـد الاول لمشكلة تمويل التنمية فى بلاد العالم والتى يتحمل وزر ايجادهـا فى المقام الاول الانظمة الحاكمة والمناهج المستوردة .

---

(١) نسبة الى « الذر » اصغر الشيء ، وليس على امتلاك القنبلة الذرية .

فمـا هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لهذه المشكلة من هـذا البعـد ؟

ان ذلك هو ما يقدمه لنـا الفرع التـالى :

الفرع الثانى ـ الحل الذى يقدمه المنهج الاسلامى للبعد الاول من المشكلة :

ما هو الحل الذى يملك المنهج الاسلامى ان يقدمه لمشكلة التمويل فى العالم العربى من البعد الذى ننظر اليهـا منه فى هـذا المطلب ؟

انه يقـدم حلا فى غاية البساطة والبعد عن التعقيد ، يتمثل فى تطبيق الدين الذى تؤمن به البـلاد ايمانا نظريا الآن ، اى انه ينصح بتحويل الايمـان النظرى بالاسلام الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع ، الى الايمان به بالطريقة التى فرضها منزله سبحانه وتعالى ، أى الايمان العملى ، أى تطبيق الدين الذى جاء منهجا متكاملا للحيـاة ليحكمهـا لا ليعيش على هامشها ، اذ هو يحتـوى على حل لجميع المشكلات التى تعانى منها هـذه المجتمعات ومنها مشكلة تمويل التنميـة .

فهل هـذا العلاج كاف لخروج هـذه البلاد من مأزقهـا التمويلى ؟ ان ذلك ما سنعرفه من الفرع التـالى :

الفرع الثالث ـ تقويم علاج المنهج الاسلامى للمشكلة من بعدهـا الاول :

يقوم تقويمنـا للعلاج الذى يقدمه الاسلام لحل مشاكل التمويل فى العالم العربى من البعد الذى يتمثل فى انقسامهـا الى مجموعتين احداهمـا بها فائض تمنعـه ـ للعديد من الاسباب ـ عن المجموعة الثانية التى بهـا نقص ، يقوم هـذا التقويم على التعرف على ما يؤدى اليه تطبيق الاسلام فى هـذه البلاد من تأثير على اوضاعهـا السياسية والاقتصادية والفكرية ، فما الذى يؤدى اليه تطبيق الاسلام بشتى جوانبه ؟

١ ـ ان الجانب السياسى من الاسلام اذا طبق يكلف المؤمنين به ان يقيموا وحدة تجمعهم بسلطة تشرف عليها وتصون حقوق المسلمين فيهـا ، وتسوس

الدنيا بهـذا الدين يقول تعالى : « **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** »(١) فهـذا أمر بالوحدة ونهى عن الفرقة لا يحتمل تاويلا ولا يقبل تبديلا . بل ان التوزع فى دول متناحرة يجرد الجميع من وصف الاسـلام ويجعل ادعاءهم لا يقوم عليـه دليل . يقول تعالى : « **ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شىء** »(٢) واذا كان تطبيق الاسلام يعنى انتفاء الفرقة وقطع شجرة النزاع وقيـام الوحدة ـ التى تدعو اليهـا البلاد العربية منذ اكثر من ثلث قرن على الاقل دون جدوى ـ فان مشكلة انقسام المنطقة الى مجموعتين ، تتمتع احداهما بفائض فى رأس المال وتمنعه عن المجموعة الثانية ستزول بزوال الحواجز السياسية بينهما ليصبح الجميع منطقة واحدة تنساب فيهـا رؤوس الاموال طبقـا لحاجة كل اقليم اليهـا .

٢ ـ واذا لم تقم وحدة سياسية كاملة فلا أقل من أن يوجـد نوع من الاتحـاد يمثل الحـد الادنى من الوحدة التى يطلبها الاسلام ، ويقيـم بينهم « التكامل الاقتصادى » الذى تفرضه مقتضيات الاخوة الاسلامية ، « فالمسلم للمسلم كالبنيـان يشد بعضه بعضـا » والمسلمون فى تعـاونهم وتعاطفهم « كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضـاء بالسهـر والحمى » ومقتضى ذلك أن يتحقق بينهم تكامل اقتصادى يضع الاسس الكفيلة بالقضـاء على مشكلة التمويل فى هذا العالم من بعدها هذا ، اى بعـد الانقسام الى مجموعتين ، مجموعة فائض ومجموعة نقص .

٣ ـ كذلك فان مجرد اسلام المنطقة حقيقة يعنى انتهاء عصر توزعهـا بين المناهج المستوردة تلك التى تمثل اخطر العقبات امام انسياب رأس المـال بين مجموعات دولهـا ، وبالتالى تنتهى المشكلة محل البحث من تلقـاء نفسها ، فجوهر المشكلة ينبع من تربص الاشتراكيين بالرأسماليين والعكس ، وكل ذلك سينتهى اذا حل الاسـلام محل المذهبين .

---

(١) سورة آل عمران ، الاية رقم ١٠٣.

(٢) سورة الانعام ، الاية رقم ١٥٩

٤ — ان تطبيق الاسلام يستلزم تحقيق الاستقلال الفكرى لينتهى عصر « استيراد المنـاهج » كما يستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وعندهـا نتخلص من مصدر المشكلة وهو العالم الاجنبى الذى تقوم سياسته على افقار العـالم الثالث اجمع والعـالم العربى بصفة خاصة ، ليتمكن من استمرار استغلاله ، فذلك هو البديل للاستعمار العسكرى ، ومهما تشدق انصـار الغرب والشرق بأن مصلحة العـالم المتقدم فى تحقيق التنمية فى العالم الثالث فان ذلك ولاء فكرى منهم يجعلهم ينطقون بما القى الى مسامعهم ، ولو كان ما يقولونه صحيحا لمـا وجدت اليوم الحرب الطاحنة بين العالم الثالث والعالم المتقـدم ، ولمـا فشلت جهود التنمية فى العالم الثالث أجمع .

ان الموقف العالمى اليوم يمكن تلخيصه فى جملة تقول : ان الشمال المتقدم يستغل الجنوب المتخلف . ولديهم القدرة على سلوك كل سبيل ظاهر أو خفى لتحقيق ذلك . فالامبريالية (الرأسمالية والشيوعية) تعمل من اجل مهمـة رئيسية هى استغلال العالم الثالث لصالحها ولو كان ذلك سيتطلب تخـريب التنمية لفعلت فهى لا تتورع فى مناطق كثيرة عن ابادة انسـان العالم الثالث تحقيقـا لاطماع قليـلة ، افتتورع عن افقـاره لمصلحتهـا ؟

ان الكاتب الماركسى بول أ. باران يعترف بذلك — وان كان يرمى بذلك الدول الرأسمالية فقط لانه يرى بعيون الشيوعية[1] أما الذين يرون بعـين الحقيقـة فلا يدركون فرقا بين روسـيا وأمريكا فكلاهما امبريالى وكلاهمـا يستنزف خيرات الشعوب التى تقع فى براثنه ، بل لعل التجربة الخاصـة بنا تثبت ان الاستغلال الروسى اقسى من الاستغلال الامريكى ، ويعلل البعض ذلك متهكما فيقول : ان العبد لدى سيد غنى يعيش ظروفا افضل من عيشة العبـد عند سيد فقير يعنى اللحـاق بالسيد الاول .

واذا طبق الاسلام فحقق للبلاد العربية الاستقلال فانه ينهى مفـدر الشر الذى يسول لهـا الفرقة ، ويسوق بينها مناهجه فيوزعهـا شيعا وأحزابا كل حزب بمـا لديهم فرحون .

(١) بول. أ. باران — الاقتصاد السياسى والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ .

وهكذا يظهر لنا ان تطبيق الاسلام يستطيع بمنتهى البساطة حل هذه المشكلة لانه يبدأ فيستل جذورها ، يبدأ فيوحد هذه الدول ، ويزيل الحزازات والخلافات من نفوسهم اذ عندما يكونون مسلمين ، فلا عدوان من أحدهم على الآخر ، ولا مؤامرات يحيكها بعضهم لبعض ، ولا خوف على مستقبل أحدهم من البعض ، بل الكل يعيش فى كنف الاسلام عزيزا ويساهم فى عزة الاسلام ، بدلا من التردى الذى أوصلتهم اليه المناهج المستوردة ، ولن يتحقق للتنمية نجاح فى العالم العربى بغير هذا الطريق .

المطلب الثانى
المنهج الاسلامى والبعد الثانى للمشكلة

الفرع الاول — مضمون البعد الثانى للمشكلة :

يتمثل هذا البعد من ابعاد مشكلة التمويل فى المنطقة العربية ، فى ان البلاد التى تتكون منها مجموعة النقص فى رأس المال قد بنت سياستها الاستثمارية على أساس الامكان المالى وليس الامكان الاجتماعى[1] ، واعتبرت ان توفر رأس المال هو المحرك الاول لكل شىء ، فان تخلف توقف كل شىء . وتفاقمت مشكلتها عندما عجزت المناهج المستوردة عن تجميع قدر معقول من المدخرات المحلية ، فكان ان لجأت الى الخارج لتعويض ما عرفناه باسم « الفجوة الادخارية » اذ ان المنطقة العربية مقفولة امامها .

هذا هو البعد الثانى من ابعاد المشكلة التمويلية فى العالم العربى ، وهو كما نرى يختلف عن البعد الاول من اكثر من ناحية ، فهو من ناحية أولى بعد يخص مجموعة دول النقص وحدها ولا علاقة لمجموعة دول الفائض به ، لاننا هنا نناقش الوضع قبل ان نحتاج الى رأس مال من خارج تراب الدولة . وهو من ناحية ثانية يعكس خللا جوهريا أقسى من الخلل الذى يمثله البعد الاول . وفى ظل وجود هذا الخلل لن تستطيع هذه البلاد تحقيق التنمية الاقتصادية مهما قدمت لها الاموال بدون حساب ، ذلك ان الامكان

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هذا الفصل .

المـالى حتى فى البلاد التى تطبقه نظرا لتوفر مقادير من رأس المـال لديها ، انمـا يعكس عندها الامكان الاجتماعى نظرا لتوفره بصورة طبيعية ، اما هذه البـلاد عندما أهملت الامكان الاجتماعى وبنت سياساتها على الامكان المـالى ، فقد تركت الامكان الذى لا يقوم بغـيره امكان آخر ، مالى أو غير مالى .

وهـذا ما يجب ان يعتبر « ازمة التنمية » بحق فى هذه البلاد ، وهى تتصل أساسا بالدور الذى وضعت فيه هـذه البلاد الانسان . فلقد « همشته » عندما بنت جهودها على الامكان المـالى بصفة اساسية مع افتقادها له ، وتركت الانسان وامكانهـا الاجتماعى مع امتلاكها له . وهـذا بالقطع احـد نتائج المناهج المستوردة ، فهذه المناهج وصفات لمجتمعات تختلف عنا فى كل شىء وعندما طبقت لدينا لم تراع تلك الاختلافات ، ولو روعيت لمـا طبقناها اصلا .

ان كتاب التنمية لدينـا يتحدثون عن نفس الحلول التى يقدمهـا الكتاب الغربيـون فى مؤلفاتهم ، يتحدثون عن تجميع رأس المـال عن طريق الارباح المدخرة ويتحدثون عن الادخار الاجبارى والتمويل الاجنبى وغير ذلك ممـا يقدمه الفكر الاجنبى ، وما دار بخلدهم أن يناقشوا المشكلة على ضـوء واقع بلادنا ليروا ان كانت تلك الوسائل تناسب هـذا الواقع أم لا ، ومن هنـا لم تهتـد هـذه البلاد الى الاوعية الادخارية السليمة الكفيلة بتمويل التنمية وتوفير ما تحتاجه من اموال ، وكان أن تمثل فيهـا هـذا البعد الذى نناقشه من ابعـاد مشكلة التمويل فى العـالم العربى .

ولقـد قلنـا ان المناهج المستوردة فشلت فى علاج المشكلة من بعدهـا هـذا ، بل هى التى خلقتها وعلينـا ان نعرف الآن العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى . وهـذا هو ما سيتناوله الفرع التالى من هـذا المطلب .

الفرع الثانى — علاج المنهج الاسلامى للبعد الثانى من ابعاد مشكلة التمويل :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لحل المشكلة من بعدها هذا ؟ ان الاسلام يقـدم بهـذا الخصوص فكرة الأمكان الاجتماعى بديلا عن الامكان

المـالى • وفكرة الامكان الاجتماعى كما بيناها (١) تتلخص فى انتهـاج اسلوب استثمارى لا يعطى رأس المـال دور القيادة التى لا يستحقهـا ، وانمـا يقوم على استخدام طاقات المجتمع فى صورتهـا الحقيقية ، لا فى صورتها النقدية ، ومن ثم يعطى الموارد الطبيعية والعمل الانسانى مكانتهما القـائدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية • وعن طريقهمـا تبنى المشروعات ويتحقق التقـدم ، بأقل قدر متـاح أو بالقـدر المتاح فقط من رأس المـال أيا كان ، فهـو لا يقف عقبـة فى الطريق على الاطلاق • وهـذا هو معنى الامكان الاجتماعى الذى يوظف العناصر التى يملكها المجتمع فى كل وقت وهـى الارض والانســان والوقت(٢) وبهـا يتوفر رأس المـال ، وليس رأس المـال هو الذى يوفر هذه العنـاصر •

فهل هـذا العلاج يكفى فعلا لحل مشكلة هـذه البلاد ؟ • ان ذلك هو ما سنتبينه فى الفرع التالى •

الفرع الثالث ــ تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشكلة التمويل من بعدها الثانى :

١ ــ رأينا ان الاسلام يقدم حله فى صورة احلال الامكان الاجتماعى محل الامكان المـالى الذى يلقى الاعتبار اليوم • فهل هـذا علاج صحيح ؟ الحقيقة ان الامكان الاجتماعى هو كل شىء حتى فى البلدان المتقدمة التى تطبق فى ظاهر الامر الامكان المـالى ، وذلك ان الامكان المـالى لديها انمـا يعكس كمـا قلنـا الامكان الاجتماعى بها ، حيث انها تعيش ظروفا طبيعية ، لا تفرض عليهـا سياسة ، ولا تتخبط بين مناهج ، فلو دققنا النظر وجدنا ان البـلاد المتقـدمة كلها تستخدم الامكان الاجتماعى ، فتوظف اساسا مواردهـا الممثلة فى الانسان فى المقـام الاول ثم الموارد الطبيعية من بعـد • ولقد رأينـا من قبل كيف ان الولايات المتحـدة بامكانهـا المـالى تعجز عن « شراء » مدينة نيويورك لو دمرهـا زلزال مثـلا ، لان امكانياتهـا فى صورة ارصدة ذهبيـة

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الاول من هـذا الفصل •

(٢) مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٨٨

وعملات اجنبية لا تساوى حيا من أحياء هـذه المدينة بمنشآته ومؤسساته • ولكن امريكا تستطيع بامكانها الاجتماعى ان تبنى مئات المدن مثل نيويورك • فكون الامكان الاجتماعى هو الامكان الفعال ، تلك مسلمة عند جميع العقلاء ، واذا كانت لم تفهم او لم تدرك فى البلاد التى تعانى من نقص رأس المال فى منطقتنا العربية ، فذلك لا يقلل من حقيقة الدور الذى يلعبه الامكان الاجتماعى ، ولدينا الامثلة على دور هذا الامكان فى بناء المانيا الغربية وأوربا بعد الحرب ، وبناء الصين فى تجربتها الحديثة والتى اعتمدت فيها على الامكان الاجتماعى فقط بعد ان تخلت عنها كل المصادر التى يمكن ان يصل اليها منها رأس مال اجنبى •

٢ — تلك حقيقة الامكان الاجتماعى ودوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية فهل يملك الاسلام ان يكون المنهج الحافز لهذا الامكان كى يقوم بالدور الحاسم والمطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان الاسلام — مهما عمل العملاء على اضعافه فى البلاد العربية — لم يزل هو الفكرة الوحيدة القادرة على تحريك هذه الشعوب ، فلم تزل — برغم كل جهود الاشتراكية والرأسمالية فى التقليل من اثر الاسلام على الافراد — جماهيرنا العريضة تتطلع صوب الاسلام كلما حزبها أمر فى حياتها ، ولم يزل الاسلام ، وهذا سلطانه على النفوس المسلمة يملك من الوسائل ما يستطيع ان يحرك هذه النفوس وان يوجهها نحو البناء بصورة يندهش منها العالم لو نترك للاسلام فرصة لبناء هذه البلاد •

ان من أهم الوسائل التى يملكها الاسلام لتحريك الامكان الاجتماعى وتوجيهه لبناء التنمية ، « فكرة الجهاد المقدس » التى يطالب المفكر الاسلامى محمد شوقى الفنجرى باستخدامها[1] • وهو يثبت ان الجهاد

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، ص ٣١ وكذلك ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، ص ٧٦ — ٧٧

ويلاحظ ان الدكتور الفنجرى هو صاحب هذه الفكرة ويركز عليها كثيرا • كما انه صاحب فكرة حد الكفاية ، كهدف للتنمية •

الاسلامى متعدد المجالات ، وان اصدق صوره وأهم مجالاته اليوم تحقيق التنميــة الاقتصادية ، والجهاد ضد الفقر الذى ترزح تحتــه البلاد الاسلامية رغم ما حباها الله تعالى من موارد بشرية وطبيعية كبيرة . ولعل الاثر الاسلامى القــائل : « لو كان الفقر رجلا لقتلته » يريد ان يضع يدنا على ان التنميــة وتحقيقهــا ميدان من ميادين القتال وصورة من صور الجهاد . والجهاد فى الاسلام لا يستحق هــذه الصفة الا اذا كان فى سبيل اعلاء كلمة الله تعالى . فمن قاتل رياء أو قاتل شجاعة أو قاتل حمية كل ذلك فى سبيل الشيطان ، امــا من يقــاتل لتكون كلمة الله هى العليــا فهو فى سبيل الله .

وهــكذا ندرك أحد اسباب فشل التنمية فى البلاد العربية والاسلامية ، وانهــا لبست صورة القتال فى سبيل الشيطان ، فلم يكن الهــدف منها تحقيق حد الكفاية ، كما يطلب الاسلام . ولم يكن الهــدف منها سد حاجات الطبقات الفقيرة التى طحنت فى ظل النجــاح الرقمى لخطط التنمية التى يتشدقون بها . لم يكن الهــدف منها شيء من ذلك . بل كانت فى معظمها فى سبيل مجد شخصى لابطال هــذا النوع من التنمية ومحققى الرخــاء كما يدعون . وكان طبيعيا ان تفشــل .

أما التنميــة التى يدفعها الاسلام ويصبها فى قالب من الجهاد المقــدس فهى التنميــة التى يكون هدفهــا تحقيق حد الكفاية الاســلامى لكل افراد المجتمع . يقول الدكتور محمد شوقى الفنجرى ، يعتبر الاسلام عاملاً اساسيا ان لم يكن العامل الرئيسى لانجاح كل معركة تخوضها هــذه الشعوب ، ولمــا كانت المشكلة الاساسية التى تواجه الشعوب الاســلامية اليوم هى مشــكلة التخلف الاقتصادى ، فاننا نرى ضرورة ربط التنميــة الاقتصادية بفكرة : الجهــاد المقدس ، تفجيرا للطاقات المختزنة فى الفرد المسلم وتحقيقــا للتنمية الاقتصادية باحالتهــا الى ممارسة دينيــة .

والجهــاد المقدس فى مجال الاقتصاد الاسلامى هو الجهاد ضد التخلف ومن اجل تحقيق التنميــة الاقتصادية .

ومن هنـــا تبرز اهمية الاقتصاد الاسلامى ودوره فى معــركة التخلف والتنمية الاقتصادية بأن تصبح خطط التنميـــة بالنسبة للشعوب الاسلامية جهادا مقدسا وممارسة دينية(١) ٠

فربط التنمية الاقتصادية بفكرة الجهــاد المقدس يفجر الطاقات المختزنة لدى الانسان المسلم ، بل ان ربط فكرة الجهــاد المقدس الاسلامى بأى قضية كفيل بأن يعطيها من جهود الشباب الاسلامى ما يكفل حلهــا على افضــل الظروف ، ولقــد حقق العــالم الاسلامى استقلاله الســياسى تحت راية الاسلام ، وما كانت تستطيع اندونيســيا وباكستان والشــام وليبيا والمغرب والجزائر وغيرها ان تقــدم عن رضا واصرار ملايين الشهداء الا بتأثير تعاليم الاسلام(٢) ٠ ولقــد سرقت هــذه التضحيات ، ورفعت المنــاهج المستوردة رأسها تضفى على معتنقيهــا الكثير من الهالات الزائفة التى لا تجدينــا نفعا ولا تقدمنــا على طريق النمو خطوة ٠ وليس لنــا الا الاسلام ليطلق الامكان الاجتماعى لهــذه البلاد من عقــاله ، وليفجر الطاقات التى بدونهــا لن تتحقق تنمية مهما توفرت لهــا رؤوس الاموال ٠ ويقيننــا لو نزلت على هــذه البلاد البلايين فى ظل تعقيم الامكان الاجتماعى لمــا أجدتهــا البلايين شيئا ٠

المطــلب الثــالث

المنهج الاســـلامى والبعد الثالث للمشـــكلة

الفرع الاول — مضمون البعد الثالث للمشكلة :

البعد الثالث لمشــكلة التمويل فى المنطقة العربية وبخاصة فى مجموعــة المعاناة من نقص رأس المــال ، يتمثل فى ايمانهــا كما قلنا بمسلمة غير صحيحة هى التى تقول بأن العالــم الثالث أجمع يتصف بمعــدلات ادخار منخفضــة ، والحقيقة ان هذه مسلمة غير صحيحة وأن هذه البلاد — ومصر على سبيل المثال —

(١) د٠ محمد شوقى الفنجرى — ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية — مرجع سابق ٧٦ — ٧٧ ٠

(٢) المرجع الســابق ، ص ٧٦

لديها فائض اقتصـادى قابل للتصفية عن طريق الضرائب وحدها يصـل الى ما بين ٢٠ — ٢٥٪ من الدخل القومى • ورأينا أنه كرقم مطلق يصـل بالمليون جنيه الى ١١٠٢ ، ١١٨١ ، ١٢٥٠ ، ١٣٥١ فى السنوات ٦٨ / ١٩٦٩ ، ٦٩ / ١٩٧٠ ، ٧٠ / ١٩٧١ ، ٧١ / ١٩٧٢ على التوالى ، بينما الاسـتثمارات الكلية فى أى من هذه السنوات لم تتجـاوز ٦٠٠ مليـون جنيه(١) فكانت الفجوة الادخارية — والتى يستخدمها الفكر المستورد تبريرا لاستخدام رأس المـال الاجنبى — فجوة أوجدها عجز هذا الفكر عن تجميع المدخرات ، ولو تمكـن من تجميع نصـف الفائض الفعلى المـذكور فقط لربا ذلك المقـدار وزاد عن جملة الاستثمار الكلى ، ولكان لدى هذا البلد فائض رأسمالى لا نقص فى رأس المـال •

فالبعد الثالث للمشكلة اذا يتمثل فى فشل الاجهزة القـائمة على تجميع المدخرات واختيار الاوعية المناسـبة التى تمدها بها • بعبارة أخرى يتمثـل فى فشـل الفكر المسـيطر فى تعبئة الفائض وتوجيهه نحو تحقيق التنميـة الاقتصادية ، بدلا من أن يتجه فى مسارب شتى ، فيعيق التنمية ويكون ذا تأثير سلبى عليها ، فلا يقتصر الامر على فقد التنمية طاقات تحتاج اليهـا ، وانمـا يصـل الى ان هذه الطاقات توجه بحيث تعوق التنمية الاقتصادية ، واظهر الامثلة فى هذا المجال وجود فئة تعيش مستويات ترفية لا تسمع عنها أوربا وأمريكـا بين هذا الشعب الذى لا يجد الكثير من افراده حاجتهم الضرورية • هذا هو البعد الثالث للمشكلة يمكن تلخيصه فى :

١ — التسليم بعجز الامكانيات الادخارية المحلية عن سـد الحاجـة اليها تسليما لا يسنده دليل ، بل يقوم البرهان على عكسه •

٢ — العجـز — بالتالى — عن رفع معدلات الادخار فى ظل هذه المسلمة حتى أن هـذه المعدلات تتناقص كلما مرت السنون بالتنمية الاقتصادية حتى وصلت الى ما دون الصفر فى بعض السنوات(٢) •

---

(١) د. عبد الهادى النجار ، الفائض الاقتصـادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

(٢) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من هذا الفصل •

٣ — عدم البحث عن أوعية أدخاريه تناسب الظروف القائمة والمعتقدات التى يؤمن بها هذا الشـــعب ، نتيجه للمناهج المستورده التى لا تعرف مــن الاوعية الادخارية الا ما هو قائم .

فما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لهذا البعد من أبعاد المشكلة ؟ ان ذلك هو موضــوع الفرع التالى :

الفرع الثانى — علاج المنهج الاســلامى للبعد الثالث من المشكلة :

ما هو العلاج الذى يقدمه المنهج الاسلامى لمشــكلة التمويل من بعــدها هــذا ؟ يقدم المنهج الاسلامى بهذا الخصــوص اداتين اســاسيتين لتجميع الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصــادية ، ويلقى بثقله خلفهما عنــدما يجعلهما جزءا من شريعته التى لا يكتمل اســلام المرء دون الخضوع لجميع تعاليمها فى شتى الميادين . فما هما هاتان الاداتان ؟ انهما يتمثلان فى :

١ — « الزكاة » فى الظروف العــادية وما دامت تكفى لســد حاجات المجتمع الاســلامى .

٢ — « العفــو » فى الظــروف غير العــادية والتى لا تكفى الــزكاة لمواجهتها .

أما الزكاة فهى الوســيلة والاداة الطبيعية التى يقدمها المنهج الاسلامى علاجا لمــا تعانيه هــذه المجتمعات من عدم قدرة على تجميع المدخرات ، فهى تلهث وراء الممولين وتعاقب المتهربين وتنفق معظم الحصيلة على جهاز متضخم لا يســتطيع ان يقاوم التهرب الضريبى مهما أوتى من قدرة وعبقرية لــدى افراده ، فقدرات وعبقريات الافــراد فى البحث عن الثغرات والتخلص مــن الاعباء الضريبية أعظم وأقوى . وطالمــا ان المسألة هى صراع بين جهــاز وأفراد غير مقتنعين فليس هناك نتيجة غير ما تحققه هذه الاجهزة .

أما الزكاة فلا يحتاج الامر لتقديمها الى الجهاز المختص بتجميعها أكثر من ايقاظ الضمير المسلم وهو بحمد الله لا يحتاج الى كبير جهــد اذا وثق فى

اســلام السلطة التى تطلب منه الزكاة . فهو فى هذه الحالة لا يقدم الــزكاة لهذه السلطة وانما يقدمها لله رب العالمين ، الذى يعبده بالصلاة ويعبده بالزكاة ويعبده بالعمل لتحقيق التنمية .

ولو جمعت الزكاة فى اى بلد اسلامى وانفقت على تحقيق « حد الكفاية » طبقا للنظام الاسلامى وكنا فى ظروف طبيعية فما نشك لحظة وما يشك عاقل فى انها كفيلة بأن تحافظ على قدرات المجتمع وطاقاته فى اتجاه متصاعد .

أما ان كنا فى ظروف مثل ظروفنا . ظــروف اهملنا فيها ، وبعــدنا عن الاســلام حتى وصمنا بالتخلف الاقتصادى فأصبحت الزكاة ـ وهى وسيلة تمويل طبيعية وليست استثنائية ـ غير كافية لتحقيق عملية الاقلاع اللازمــة لهذه المجتمعات ، فان الاسلام يقدم لها اداة تمويل استثنائيةتتناسب والظروف الاستثنائية المذكورة ،الا وهى « العفو » فى التشريع الاسلامى والذى يســمى أحيانا « الفضل » . فما هو « العفو » ؟

« العفو » هو الفريضة التى تملك الدولة الاسلامية جبايتها من المسلمين . وهى تمثل الفائض عن الحاجة او الفضل بعد حاجة صاحب الشىء ، وهو حق المجتمع فى ظروف استثنائية « حتى رأينا أنه لا حق لاحد منا فى فضــل »[1] « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »[2] واذا كان « العفو » ينفق بصــفــة اختيارية فى الظروف العادية ، فانه فى الظروف الاستثنائية يكون من حــق الدولة الاســلامية ان تجبيه فريضة لازمة من منطلق القاعدة الاسلامية التى تقول ان لولى الامر حق ايجاب المباح او تحــريمه اذا كان فى ذلك مصــلحة للمجتــمع ، وما نظن احدا يجادل فى ان تحقيق التنمية الاقتصادية مصــلحة يبيح الاسلام لولى الامر المســلم ان يوجب تحصــيل « العفو » وتوجيهه

---

(١) رواه احمد فى مسنده ، مرجع سابق جـ ٣ ، ص ٣٤

(٢) سورة البقــرة ، الاية رقم ٢١٩.

لتحقيقها ، وذلك بحمل القادرين على دفع المزيد من المـال فوق الزكاة الى حـد « العفو » اى الفائض منه عن حاجتهم حسبما تكون مصلحة الامة[١] .

« فالعفو » فى مفهوم الشريعة الاسلامة هو ما تحدثنا عنه من قبل تحت أسم « الفائض الاقتصادى » والذى بينا ان الاقتصاد المصرى يحتوى منـه على أكثر من ضعف الاستثمارات الكلية التى تتم سنويا ، ونقترض معظمهـا من الخارج .

يقول الدكتور : محمد شوقى الفنجرى « لقد عبـر القرآن الكريم عن « الفائض الاقتصادى الذى هو جوهر التمويل بتعبيرات « العفو » والفضل . وهو كل ما زاد عن الحاجة بغير ترف او اسراف ، ودعا الى ضرورة انفاقه كله فى سبيل الله ، اى فى سبيل المجتمع وتنميته ، بل جعل ذلك ... علامة الاسلام وشرط الايمان ، ولذلك لا نعدو الحقيقة اذ قلنا : ان دولة الاسلام هى دولة التنمية الاقتصادية بمفهومها الشـامل الذى يستهدف صـلاح الفرد ماديا وروحيـا[٢] .

هاتان هما الاداتان اللتان يقدمهما المنهج الاسلامى للتغلب على بعـد مشـكلة التمويل المتمثل فى نضوب أوعية الادخار القائمة اليوم ، ووصـول المدخرات القومية فى بعض السنين الى ما دون الصفر . وهـو اذ يقدم كلا من الزكاة اداة طبيعية ترافق المجتمع طوال مسيرته ويعززها « بالعفو » اداة استثنائية ، فانه يلقى بكل ثقله الروحى وتأثيره فى نفوس معتنقيه ، وراء نجاح هـاتين الادارتين فى الوفـاء بأغراضهمـا وتحقيـق اهدافهمـا فـان يكون متلقى الزكاة أو « العفـو » هو اللـه سبحـانه وتعـالى ، وان يجعل من ذلك قرضـا لله سـبحانه وتعالى يضـاعفه لمن يقـدمه اضعـافا مضاعفة ، وان يكون الاسراع فى ذلك اسراعا الى جنة عرضها السموات والارض ،

---

(١) د. محمد البهى ، الاسلام فى حل مشاكل المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، مرجع سابق ص ١٣٩

(٢) د. محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٣١

وان يكون ذلك جهادا مقدسا من شـــارك فيه فقد تشـــارك فى افضل الاعمال ، كل ذلك كفيل بان يجعل هاتين الاداتين قادرتين على تعبئة الفائض • فهناك من النفوس ، نفوس كبيرة ، ترى ان تـــدفع ما هى فى حاجـــة اليه وليس ذلـــك بغـــريب على خلق المســـلمين • « **ويوثرون على انفســـهم ولو كـــان بهم خصاصة** »[1] •

الفرع الثالث ــ تقويم علاج المنهج الاسلامى لمشـــكلة التمويل من بعـــدها الثالث :

رأينا ان الاســـلام يقدم حلا لهذا البعد من ابعاد مشـــكلة التمويل فى المنطقة العربية ممثلا فى :

(١) الزكاة • (٢) العفو •

فهل هذا علاج كاف ويقدر على الخروج بهذه البلاد من مشـــكلتها التى تردت فيها ؟ لننظر فى فريضة الزكاة فى ظروفنا القائمة ولنرى الحل الذى يمكن أن توفره على مستوى العالم العربى من ناحية ، وعلى مستوى كل أقليم منـــه على حدة • فعلى المستوى العربى ، وبما فيه من مجموعة عرفنا انهـــا تحقق فائضا ، هذا الفائض اصـــلا يأتى من مادة البترول الذى تعرفه الشريعـــة الاسلامية بأنه نوع من انواع « الركاز » وتفرض عليه زكاة بنسبة ٢٠٪ من اجمالى الناتج لا من صافيه[2] • كما تفرض ايضا انفاق هـــذه النســـبة على من يحتاجها من المسلمين الاقرب فالاقرب ، فلا تنقل من جار قريب الى غيره الا اذا لم يكن فى حاجة اليها[3] •

كم تبلغ هذه النسبة من اجمالى انتاج النفط فى الدول التى لا يجادل احد بانها فقيرة او حتى فى حاجة الى هذه الاموال ؟ اى كم تبلغ فى الدول الخمس الكويت والامارات وقطر والعربية الســـعودية ولنيبيا تاركين الجزائر والعراق

(١) سورة الحشرة ، الاية رقم ٩ .
(٢) ابو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٣
(٣) ابو عبيد ، الاموال ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ ــ ٧٨٩

باعتبـار انهما منطقة ثالثة اطلقنا عليها منطقة التوازن • فكم يبلغ الانتاج فى الدول الخمس فى عام ١٩٧٩ ؟ انه يبلغ ١٢٦٫٦ بليون دولار وتبلغ الزكاة على هذا المقدار ٣٢٫٢٥ بليون دولار • هل بعد هذه الارقام حديث لمتحدث عـن قدرة الزكاة — لو رجع المسلمون الى دينهم وطبقوه — على سـد احتياجات العالم الاسلامى اجمع لا العالم العربى فقط ، من الاموال التى يشـكو هـذا العالم مر الشكوى من نقصها لديه ، ويذل نفسه للعالم الخارجى ويعطيه فرصة التحكم فيه ورسم سياسته لكى تسير فى اتجاه مضـاد للاسلام من حيـث لا يشـعرون •

هل يعلم العرب أن مشروع مارشال الذى اطلق الشرارة فى الامكـان الاجتماعى لالمـانيا واوربا مجتمعة لم يتكلف سـوى ١٨ بليون دولار ؟ وهم توفر لهم الزكـاة ٢٥ بليون من الدولارات عن انتاج عام واحـد ، ناهيك عن الزكاة المسـتحقة اليوم على الارصـدة المجتمعـة والتى سـبق ان ذكرنا تقـديرا لهـا ما بين ٣٠٠ — ٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ أى أن زكاة الركاز عليها مجتمعة تصـل الى ٨٠ بليون دولار •

فأى تنمية للعالم العـربى تلك التى لا يكفيها ٨٠ بليـون دولار ، مع ما يضاف اليها من شتى المصـادر ومع ما يعززها من امكان اجتماعى تحدثنا عنه فى المطلب السابق •

هذه بعض موارد الزكاة على مستوى بعض بلاد العالم العربى ، ولا ننسى ان نقرر أنه لا حق لهذه الدول طبقا للاسلام فى ان تأخذ لنفسها شيئا من هـذه البلايين ، فلا حق فى هذه الاموال لدولة غنية حتى تلحق كل بلاد المسلمين بها فى مستوى الغنى ، فاذا تضافرت الزكاة على مستوى كل اقليم ثم عززنا موارد الزكاة القادمة اليها من الاقطار الغنية الاسلامية افلا تستطيع ان توفر تمويلا للمشروعات التنمية ؟ •

هذا بخصوص الزكاة ولا اعتقـد اننا بحاجة عمليـة الى الحديث عن « العفو » ذلك اننا اذا تحدثنـا عنه فنحن نتحدث من منطلق اننا مسـلمون ولقد تبينا اننا لوعدنا الى الاسـلام لكـان فى فريضـته الاسـاسـية أكثر من الكفاية .

فلن يستطيع أحد ان يمارى فى ان منهج الاسلام لعلاج ما تعانية بعض البلاد من قصور فى مواردها المـالية نتيجة نضوب اوعيتها الادخارية ، قادرة على ان يخرجها مما تعانيه حتى اذا افترضنا صدق مسلمتها عن نقص طاقتها الادخارية ، والواقع انه ليس كذلك ، بل ان مواردها لو أحسن استغلالها ومنعت من سوء الاستغلال وصفيت من الظلم اللذين هما سبب المشكلة الاقتصادية ، لا كلت كل دولة من فوقها ومن تحت أرجلها وعدا من الله ولن يخلف الله وعده ، وقـد سـبق ان حققه للمسلمين فلم يوجـد فى المجتمع فقير يقبل اخـذ الاموال من عمال الدولة .

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لموقف المنهج الاسلامى من مشكلة التمويل التى ترى قائمة فى العالم العـربى .

فعرضنا للابعاد الثلاثة لهذه المشكلة وهى : بعد انقسام الامة العربيـة الى مجموعة فائض ومجموعة نقص ، وبعد بناء مجمـوعة النقص لاسـلوب الاستثمار فيها على الامكان المـالى ، ثم بعد الايمان بنضوب الاوعية الادخارية بها ، ثم قمنا بتقديم علاج الاسلام لكل بعد من ابعاد هذه المشكلة وتبين لنا انه للبعـد الاول يقدم التكامل الاقتصادى او الوحدة الاسلامية ، وللبعـد الثانى يقدم الاعتماد على الامكان الاجتماعى دون الامكان المـالى ، وللبعد الثالث يقدم الزكاة وفريضة العفو ، اداتين اسلاميتين لتمويل التنمية الاقتصادية .

ثم قمنا بتقديم هذه الحلول التى يقدمها المنهج الاسـلامى وتوصـلنا الى انهـا كلها حلول واقعية . وان تطبيق الاسلام والعودة اليه كفيل بوضع

هذه الحلول موضع التنفيذ ، وان للنهج الاسلامى بما له من فعالية تنسحب على ادواته وحلوله ، قادر فعــلا على النجاح فى هذه المهمة ، ولا يبقى الا ان يعود المســلمون الى دينهم لينعموا بخيــراته وليكــونوا أهــلا لاصطفاء الله تعالى لهم •

نتائج الفصــل

عقدنا هذا الفصل لدراسة مشكلة تمويل التنمية فى العالم العربى كمنطقة ممثلة للعالم الاسلامى • ولمقارنة قدرات المنهج الاســلامى بقدرات المناهج المستوردة فى حل هذه المشــكلة •

١ ـــ ولقد عرضنا الاطار الذى يغلف هذه المشــكلة فى المبحث الاول ووجــدناها تتلخص فى انقســام العــالم العربى الى مجموعتين من الدول • مجمــوعة فيهــا فــائض من رأس المــال ومجمــوعة تعــــانى من النقص فيــه ، وتوجــد اســباب عــديدة تحول دون انسيابه بين المجمــوعتين ، ورأينــا المشكلة تزداد تعقيدا داخل مجموعة النقص عندما تبنى سياستها على الامكان المــالى الذى ينقصها ، تاركة الامكان الاجتماعى الذى يتوفر لديهــا ، وتعرفنــا فى نهاية هــذا المبحث على النتيجة المنطقية للوضع السابق التى تمثلت فى أن حركة رأس المــال تقوم أساسا بين كل مجموعة من المجموعتين والعــالم الخارجى •

٢ ـــ وانطلاقا من هــذا الوضع اردنا ان نعرف العــلاج الذى تستطيع المناهج المستوردة أن تقــدمه لهــذه المشكلة ، وكان يكفى ان نحكم عليها بالفشل لمجرد انهــا تعيش بيننــا والمشكلة تتفاقم عاما بعــد آخر ، لكننا آثرنا التعرف على كل ما تستطيع تقديمــه برغم وقوفهــا مكتوفة اليدين أمام هــذه المشكلة فرأينــا ان هذه المناهج وصلت بدول الفــائض الى انفاق أموالهــا داخــل اراضيهــا قليلة العــائد ، بينما لو انفقت فى أرض اسلامية مجاورة لها لكانت اكثر فائدة لهــا ، كذلك وصلت بهــا الى تفضيل ايداع ارصدتهــا النقــدية الفائضة بالمصــارف الاجنبية برغم المخاطر المتعددة والمعروفة للجميع • أما ما وصلت بدول النقص اليــه فقد أوهمتهــا ان امكانياتها المحليــة محــدودة

وان الفجوة الادخارية يجب أن تسد برأس المـال الاجنبي • وهكذا ببساطة أوهمتهـا بمسلمة غير مسلمة فاوقعتهـا فى براثن الديون الاجنبية التى تحاول الان اعادة جدولتهـا ، وليس ذلك الا تأخيرا لمشكلتها لا حلا لهـا ، وأصبح عبء خـدمة الديون يعوق جهود التنمية القـاصرة من اساسها •

وهـكذا تعيش المجموعتان فى ظل المناهج المستوردة فى مشكلة تمويلية خلقتهـا هـذه المناهج وغزتهـا عندما كرست عوامل الفرقة بين المجموعتين فجعلت هـذه اشتراكية وتلك رأسماليـة ، فأوجدت بذلك اخطر عقبـات التنميـة الاقتصادية على مستوى العـالم العربى الذى يمثل وحدة متكاملة فى كل شىء ، ولا قيـام للتنميـة الاقتصادية به الا على اسـاس من تكامل اقتصادياته ، وهـذا التكامل يحول اليـوم دونه توزع هـذه البلاد بـين الاشتراكية والرأسماليـة •

٣ — ثم عرضنـا فى المبحث الثالث من هـذا الفصـل للعـلاج الذى يقـدمه المنهج الاسلامى — فرأينـا ان الاسـلام لا يغفل بعدا من هـذه الابعـاد الثلاثة التى تظهر عليهـا المشكلة ويقدم لكل منها حلا ، التكامـل الاقتصادى أو الوحـدة ان امكن علاجـا للبعد الاول ، والامكان الاجتماعى بديلا عن الامكان المـالى علاجا للبعـد الثانى ، وفريضـة الزكاة والعفـو أداتين مضادتين لنضوب الاوعية الادخارية التى يدعيهـا انصار المنـاهج المستوردة فى بعض البلاد العربية ولكى تنتج هـذه الحلول آثارها ، وتحصل هذه الشعوب على نتائجها فيجب على هـذه الشعوب ان تعلن الاسـلام أولا • فليس الاسلام بكلمة تكتب فى دسـتور او بشهـادات ميلاد الاطفـال • الاسلام عمل والتزام وجهاد وتضحية من اجل بقية المسلمين •

ولا نحتاج الى اعلانهـا واضحة فهى معلنـة من كل ما سبق بأن المنهج الاسلامى متفوق على المناهج المستوردة ، بل ان تعبير يتفوق لا يؤدى المعنى المقصود ، فكيف تقـارن مناهج خلقت المشكلة ولا تزيدهـا حلولهـا الا تكرسا ، بمنهج يملك ان يقـدم الحل الناجح من اقرب الطرق ، ولكن الناس فى العـالم العربى يفضلون ما يرديهم على ما يأخذ بأيديهم •

الفصـــل الثـــالث

مشكلة بنـاء التكنولوجيا بين المناهج المستوردة والمنهج الاسلامى

تمهيـــــد :

تلك هى المشكلة الثالثة التى يعيشها العــالم الاســلامى وتلقى بظلالها على جهــوده الانمائية ، تستنزف الكثير من موارده ، وربمــا لا تعود عليه بكثير نفع • ولقــد كان استخدام نتــائج البحث العلمى فى مجالات الانتاج المتعددة امرا اساسيا فى جميع العصور ، الا انه لم يكن بالدرجة التى اصبح عليهــا فى هــذا العصر ، الذى ربمــا يتخذ استخدام نتــائج البحث العلمى فى كل مجالات الانتــاج ، ومتابعة اى جـديد فى هــذا الميدان سمة له ، يمتاز بهــا عن بقيــة العصور السابقة •

ولهــذا فقد اصبحت الحياة على مستوى العصر الحديث تتطلب الامساك بزمام التكنولوجيــا والسيطرة على ناصيتهــا • ولقــد ادرك الشعب العربى هــذا ، ورغب فى أن تكون تحت يديه تكنولوجيــا • غير أنه ربمــا يكون قــد ولج ميدانهــا من غير الباب الصحيح ، وربمــا يكون قد حملهــا شعارا اكثر منهــا حقيقة ، حتى لقــد غدت فى علاقتهــا به مشكلة من مشاكل التنميــة •

وطبقــا للاسلوب الذى اتبعناه فى الفصلين السابقين فاننــا سنقوم بعرض هــذه المشكلة واعطاء تصور عن حقيقتهــا التى توجــد عليهــا فى عالمنا العربى فى أولى مباحث الفصل ، ثم نثنى بالتعرف على ما تقدمه لنــا المناهج المستوردة من علاج لهــذا الوضع ، وذلك من واقع الممارسة المشاهدة فى ظل المنــاهج المطبقــة والمستوردة فى نفس الوقت ، وذلك فى ثانى مباحث الفصل • وأخيرا نعرض لموقف المنهج الاسلامى • ماذا يقــدم من حل لهــذه المشكلة فيما لو

أتيحت له فرصة التطبيق فى المجتمع العــربى ، وسنتناول ذلك فى المبــاحث الاتيــة :

المبحث الاول : الوضع التكنولوجى القــائم فى العالم العربى .

المبحث الثانى : المناهج المستوردة والوضع التكنولوجى القائم فى العالم العــربى .

المبحث الثالث : المنهج الاسلامى والوضع التكنولوجى القائم فى العالم العــربى .

المبحث الاول

الوضع التكنولوجى القــائم فى العالم العــربى

تمهيـــــــد :

يتمثل الوضع التكنولوجى الذى عليــه العالم العربى اليوم فى الانبهــار بالثورة التكنولوجية القــائمة على قــدم وساق فى العالم الغربى ، لدرجة انه بات يرى فيهــا القدرة على حل المشكلات ايا كان نوعهــا ، وهو بالتالى يجرى وراءهــا بوعى أو بدون وعى ، فمن يعانى من نقص رأس المــال يستوى مع من لديه فائض منه فى العمل بكل الطرق الممكنة على استيراد احدث الصيحات التكنولوجية فى عالم الصناعة وغيرهــا ، فمــا يكاد يظهر فى الغرب تقــدم تكنولوجى حتى تجــد من يحاول الحصول عليه فى هذا العالم . وما يكاد يحصل عليه حتى يظهر فى الغرب ما يفوقه تقــدما وحــداثة ، ويجعــله متخلفــا من الناحية التكنولوجية ، وهــكذا يجرى العالم العربى لاهثــا وهو دائمــا متخلف .

وهــذا المبحث سيضع ايدينــا على الموقف التكنولوجى للعالم العربى ومدى فهمــه لبنــاء التكنولوجيا ، وطريقته فى الحصول عليها ، وما تؤدى اليــه هــذه الطريقــة . وسيتم لنــا ذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتيــة :

المطلب الاول : مفهوم التكنولوجيــا والعالم العربى .

المطلب الثانى : طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا .

المطلب الثالث : مكانة العالم العربى فى ميدان التكنولوجيــا .

المطلب الاول

مفهــوم التكنولوجيا والعــالم العــربى

الفرع الاول ــ التكنولوجيــا والتقنيــة :

يطيب للكتاب العرب ان يستخدموا فى كتاباتهم الفاظا عربيــة للتعبــير عمــا تعنيــه كلمة التكنولوجيا ، فالكتاب فى لبنــان يحلو لهم أن يقــولوا

« تقنولوغيا »(١) على طريقتهم فى التعريب المباشر ، ومركز التعريب بجامعة الدول العربية يرى أن الكلمة العربية المقابلة لكلمة تكنولوجيا هى « تقنية » من اتقن الرجل الامر أحكمه ، وفى القواميس العربية ، التقن والتقن من الرجال المتقن الحاذق(٢) • والبعض يرى ان صحة النقل بحروف تقرب الى الكلمة الاجنبية تجعلنا نفضل كلمة « تخنية » بدلا من تقنية حيث ان الحرفان ch فى اللغتين الفرنسية والانجليزية عندما ينطقان k يعبران عن الحرف اليونانى x الذى ينطق بالعربية « خاء » ، ومن ثم فان لفظ « تخنية » أصح من لفظ « تقنية »(٣) • وآخرون يستخدمون لفظ « تكنية » بترا مباشرا للكلمة الاجنبية دون ربط بمفردات المعاجم العربية • وجميع هؤلاء فى رأى الباحث — ركبوا من الامر شططا وكلفوا انفسهم ما لا حاجة بهم الى تكلفة ، فما برحت اللغة العربية بحرا زاخرا متلاطم الامواج • حباها الله تعالى — عندما اختارها فى الازل لغة للقرآن الكريم — القدرة الفائقة على هضم أية كلمة واضفاء الشرعية على استخدامها ، وما نسينا بعد ان عددا كبيرا من الكلمات نعرفه فى علم « الصرف والنحو » يندرج ضمن ما يندرج من كلمات تحت باب « مالا ينصرف من الاسماء » هذا العدد من الكلمات هو ما كان أعجميا ثم دخل العربية ، وليست هناك أية غضاضة فى ان تضم اللغة العربية فى باب مالا ينصرف من الاسماء كلمة « تكنولوجيا » ولهذا تعمد الباحث فى عنوان هذا الفصل ، وفى غيره من المواضع التى اشير فيها الى استخدام نتائج البحث العلمى فى مجالات تطبيقية ، تعمد ان يستخدم كلمة التكنولوجيا ، لا تقنية ولا تخنية ولا تكنية ولا تقنولوغيا •

---

(١) عبد الله صايغ — مترجم كتاب « التنمية الاقتصادية » لماير ، بولدين ، مرجع سابق •

(٢) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، جـ ١ ، ص ٨٦

(٣) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٥٣٩

الفرع الثانى ــ مضمون التكنولوجيا :

يتسع مضمون التكنولوجيــا حتى ليشمل كل المجالات التى تنالهــا جهود البحث العلمى فتشملها بالتطوير والتحسين ، وحتى ليصعب ان يوضع تعريف محدد يوضح بدقة وبالتفصيل مضمون التكنولوجيــا ، بحيث يكون ــ كمــا هى شروط التعريف الصحيح ــ جامعا مانعــا •

« لقــد بذلت محاولات متعددة وجهود مضنيــة لوضع تعريف شــامل للتكنولوجيا وتركزت تلك الجهود على ما هو محل بيع وشراء منها لتجميع أجزاء التعريف ، وعلى وجه الخصوص الانواع الاتيــة من حالات التكنولوجيــا •

١ ــ براءات الاختراع والعلامات التجارية •

٢ ــ المعرفة غير القابلة للتسجيل وفق القوانين المنظمة لبراءات الاختراع والعــلامات التجــارية •

٣ ــ المهــارات التى تنفصل عن أشخاص العاملين•

٤ ــ المعرفة المتجسدة فى اشياء مادية وبصفة خاصة المعدات •

وهــذه أشياء ومعان من الواضح انها ليست هى ما تعنيه كلمة التكنولوجيا من مضمون ، فهى ليست الا تعــدادا لبعض المجــالات التى تظهر فيهــا آثار التكنولوجيــا أو حاملات لها ، وهذه المجسدات أو تلك الحاملات نستطيع ان نرى منهــا نوعين مما تحمل أو تجســد :

١ ــ تكنولوجيا متجســدة أو تكنولوجيا صلبة •

٢ ــ تكنولوجيا غير متجســدة أو تكنولوجيــا ناعمــة •

ومن ثم نستطيع الموافقة على تعريف التكنولوجيا تعريفا يغطى هــذين النوعين والذى يقول : التكنولوجيا هى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتــائج

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ٥٢٩

البحث العلمى فى تطوير أساليب اداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع ، الذى يشمل الخدمات والانشطــة الادارية والتنظيمية والاجتماعية ، وذلك بهــدف التوصل الى أساليب جــديدة يفترض فيهــا انهــا أجدى للمجتمع[1] .

ومن ثم يتضح لنــا ان التكنولوجيــا ليست هى العدد والالات ، وليست هى الحاسبات الاليكترونية وليست هى شيئا ماديا يرى ويلمس كما غلب على الفكر الانمــائى فى المنطقة العربية : فأشاع عنها مفهوما مضــللا انعكس على طرق حصولنــا عليهــا ، وبالتالى على موقفنــا من التقدم التكنولوجى الذى يسابق نفسه فى العــالم الذى يعى المضمون الحقيقى والصحيح للتكنولوجيــا ، فبقينــا فى مؤخرة الركب بحكم مفهومنا المتخلف عن التكنولوجيــا ، والذى سنحاول الوقوف عليــه فى الفرع التالى :

الفرع الثالث ــ المفهوم العربى للتكنولوجيــا :

نستطيع ان نستشف مفهوم العــالم العربى للتكنولوجيا من موقف مفكريه الذين يكتبون له فيشكلون عقليته ومفاهيمــه عن التكنولوجيا وغيرها :

١ ــ يقول أحــدهم هنــاك آراء كثيرة ومتباينــة حول هــذا الموضوع « التكنولوجيا » فبعض هــذه الآراء يقف موقف المتشدد المتزمت ، ويعــارض ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الدول النامية ، بحجة ان هــذه الدول بحــكم ضعف قدرتهــا الادخارية لا تستطيع تكوين رؤوس الاموال القوميــة المحليــة بكميات تكفى لاستيراد العدد والآلات التكنولوجية الحديثة الباهظة الثمن ، كذلك فان الدول النامية بحكم انخفاض مستوى التعليم الفنى بهــا ، لا يتوافــر لديها العــدد الكافى من الفنيين والمهندسين أو العلماء الذين يستطيعون ادارة هــذه الآلات المعقــدة والمحافظة عليهــا فى العملية الانتاجية لأطول مدة ممكنة[2] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣٠

(٢) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ــ ١٦٨

وواضح من هـذا النص انه ينظر الى التكنولوجيـا على أنهـا العـدد والآلات المعقدة « والتي لا يجـد لدى الدول النامية القدرة على المحافظة عليها ، أو دفع ثمنهـا ، فهى بتعبيره أيضا « العدد والآلات التكنولوجية الباهظة الثمن » ومثل هـذا الموقف يشيع لدى عدد كبير من الكتاب فى هـذا الموضوع فى العـالم العربى ، بحيث يشكل الرأى العام حول مفهوم التكنولوجيـا فى الوطن العربى .

ولا يقصد الباحث ان يرمى مفكرينا بجهل المضمون الحقيقى للتكنولوجيا ، أو أن بعضهم لم يكتب مطالبا بادخال التكنولوجيـا بمفهومها الصحيح ، ولكن الذى يقصـده هو ان المعنى غير الصحيح لمفهوم التكنولوجيا ، هو الذى يمثل اكثر الكتابات انتشارا ، وأنه هو الذى شكل الرأى العام العربى ، كما أنه هو الرأى المطبق عمـلا ، حيث درج العرب على شراء العدد والآلات التكنولوجية المتقـدمة ، على زعم أنهم يدخلون التكنولوجيا الحديثـة ويسايرون تقدمهـا وتطورهـا فى العالم الخارجى ، انسياقا مع المفهوم الخاطىء لهـا ، واتساقا منطقيـا مع سيادة المناهج المستوردة ، والتى قلنـا من قبل انهـا بوعى أو بدون وعى تخـدم مصالح مخرجيهـا أو من ينشرونهـا ، شأنها فى ذلك شأن أى ايديولوجية تخطت نطاقهـا واصبحت بضاعة مصدرة .

ولا نحتاج لاثبات ان المفهوم الذى يشيع عن التكنولوجيا فى العالم العربى وتوضح السياسات لادخال التكنولوجيا الى مجتمعاته طبقا له[1] ، لا يتفق مع

---

(1) يقول الدكتور Claws Pelarpick ممثل المجموعة الاوربية الاقتصادية فى مصر « نحن ايجابيون جدا بالنسبة لنقل التكنولوجيا لمصر ، لان ذلك عامل هام فى الانتاج غير أن لنـا وجهة نظر فى كيفية تحقيق ذلك ، تختلف عن وجهة نظر الجهات المصرية ، والتى تريد انشاء مركز لنقل التكنولوجيا ، وهى فكرة لا نحبذهـا ، لان التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى ، ولكنهـا اسلوب أو منهج ، اننى أعتقد ان الطريق الوحيد لنقل التكنولوجيا هو تنمية الكفاءة المصرية ، والتى يمكن أن تقوم بعـد ذلك بدور تنمية التكنولوجية المصرية » .
عدد ١٨٢٩ من اخبار اليوم بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ ص ٧ عمود ٢

المضمون الصحيح الذى حددناه — فى الفرع السابق — للتكنولوجيا • فهو عندما يجعل من العدد والآلات المتقدمة مرادفا للتكنولوجيا ، يخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتها ، أو بين التكنولوجيا ومجسداتها أو حاملاتها كما سبق ان عبرنا ، أو بين شجرة التكنولوجيا وثمراتها ، فينظر الى الثمرة على انها الشجرة • وتلك نظرة خطيرة حيث ان الثمرة مهما غلا ثمنها يمكن شراؤها ، ولكن الخطورة انها لا تتجدد ولا تتكاثر ، ومن يستمرىء شراء الثمرة دون ان يغرس الشجرة سيظل ابد الدهر مستوردا ، اما الشجرة التى تعطى الثمار — التكنولوجيا التى تقدم العدد والآلات — فلا بد ان تنبت وتنمو فى أرض صالحة وبيئة مواتية ، وبرعاية مستمرة • فاذا تم لها ذلك امكن لمن غرسها أن يحصل على تيار متجدد من ثمارها وأكلها التى تؤتيها •

والبيئة الصالحة والتربة المناسبة هى التنمية الاستقلالية التى تعتمد على قاعدة علمية محلية ، مهما كانت متواضعة ، فانها باستمرار التنمية ، كفيلة بأن تقدم للشجرة التكنولوجية كل عناصر النمو والازدهار ، وتملأ ساحة المجتمع بثمارها عددا وآلات تكنولوجية متقدمة ، وغير ذلك من حاملات أو مجسدات التكنولوجيا الصلبة والناعمة •

أن اختزال مفهوم التكنولوجيا ليتمثل فى العدد والآلات التكنولوجية المتقدمة عملية خطيرة تقلب الاوضاع وتقضى على كافة الجهود الرامية لان ينعم العالم العربى بخيرات التكنولوجيا الحديثة • ولقد كان لعملية الاختزال هذه وسيطرة المفهوم المترتب عليها آثار خطيرة ، تمثلت فى طرق ادخال التكنولوجيا الى العالم العربى ، كما ترتب عليها وضع العالم العربى الراهن فى الميدان التكنولوجى ، وذلك ما سنراه فى المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

طريقة العالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا

الفرع الاول — مدخل العالم العربى الى التكنولوجيا :

يدخل العالم العربى ميدان بناء التكنولوجيا انطلاقا من مفهومه السابق عنها ، والذى يشترك فيه الرأى العام مع القائمين على تنفيذ السياسة

التكنولوجية — ان كانت هنـــاك سياسة . وفى ظل هذا الجو لا يسمع لمن ينادون بأن الطريق الصحيح لبنــاء التكنولوجيــا يمر بغير هــذا المسار .

ولقــد علمنا ان المفهوم الذى يشكل منطلق العالم العربى فى هــذا المضمار يتمثــل فى الخلط بين التكنولوجيا ومنجزاتهــا ، ومن ثم يرى ان الحصول على العدد والآلات يمثل الحصول على التكنولوجيا . ومن هــذا المدخل يتحــدد لنـــا الطريق الذى يسلكه العــالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا . والذى سنناقشـــه فى الفرع التالى :

الفرع الثانى — شراء العدد والآلات للحصول على التكنولوجيا :

تلك هى طريقة العالم العربى فى ادخال التكنولوجيا والمؤمنون بهذا الطريق يقيمون الادلة على صحته من التجربة اليابانية وتجربة الولايات المتحدة الامريكية، يقولون ان التكنولوجيا الامريكية اعتمدت بشكل واضح جدا على المهاجرين القادمين من كل صوب والنــاقلين للعــدد والآلات الصــناعية الســائدة فى بلادهم(١) . ومع ذلك فان تاريخ اليابان الاقتصادى هو المثــال التقليدى العظيم لدولة نمت وارتقت واصبحت فى عداد الدول الصناعية الكبرى لاسباب كثيرة لعل اهمهــا وابعدهــا اثرا هو نجاحهــا المذهل فى نقل ثمرات التكنولوجيا السـائدة فى الغرب ، هذه هى الحقيقة الاقتصادية التى لا تقبل الشــك . ان صاحب المصنع اليابانى وخاصة فى أواخر القرن التاسع عشر — كان دائم السفر والترحال الى الدول الصناعية الغربية مستوردا لبلاده أحدث العــدد والآلات الانتاجية المستخدمة(٢) .

ولا نعتقــد ان بهــذا الطريق نمت اليــابان والولايات المتحــدة طريق « نقل ثمــرات التكنولوجيا » السائدة فى الغرب بالنسبة لليــابان ، ونقل العدد والآلات مع المهاجرين بالنسبة للولايات المتحدة ، ولو فعلنا ذلك لكانتا اليوم تنقــلان ثمرات التكنولوجيــا والعــدد .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٤

ولكن الذى حدث بالفعـل هو انهم نقلوا الابتكار والتجـديد كفكرة علمية لا كمنتج تكنولوجى وقاموا بتنفيذه فى الداخل ، والنقل العلمى لا تثريب عليـه ، فالعلم لا وطن له كما يقولون ، كما أن استيراد بعض العدد والآلات بصفـة مؤقتة (دون ان يكون لذلك علاقة ببناء التكنولوجيا والتى تجرى بطريقة أخرى ، طريقة استنبات الشجرة داخل الارض الصالحة ذات البيئـة المناسبة كما قلنا) هو أيضا لا تثريب عليـه ، وانما التثريب كل التثريب هو فى الظن بأن استيراد العـدد والآلات يمثل ادنى اسهام فى بنـاء صرح التكنولوجيا • ولو كان الامر كذلك لكان استيراد محطة ارضية للاتصال بقمر صناعى مدخلا البلد المستورد عصر الفضـاء • وبنـاء محطة نووية لتوليد الكهرباء مدخلا البلد المستورد عصر الذرة، لكن الذى يحدث ان هـذه او تلك لن تزيد فى افضل الظروف على تدريب بعض الافراد على معدات تم تصنيعها بالكامل فى الخارج ، ولا بد فى تشغيلها وصيانتها لو تلف فيها مسمارمن الاعتماد على الخبرة الاجنبية ، ويمكن ان تتوقف حتى يتم استيراده ، وهى بعد ما تكاد تبـدأ العمـل حتى يكتشف من دفعوا فيهـا باهظ الثمن ، انها اصبحت متخلفـة تكنولوجيا • وهذا ما ينقلنـا الى الفرع الثـانى حيث نناقش الدوامة التى اوقعت هـذه البـلاد نفسها فيها ، والتى لا مخرج منهـا فى ظل سياسة شراء ثمرات التكنولوجيـا •

الفرع الثالث ــ شراء ثمرات التكنولوجيا والطريق الذى لا ينتهى :

ترتب على خلط البـلاد العربية بين التكنولوجيا وثمراتهـا واعتمادهـا على شراء هـذه الثمرات ظنا منها بأنهـا تدخل التكنولوجيا ، أن وضعت أقدامها على طريق تظن ان له نهـاية ، وهو ليس كذلك •

تعتقد هـذه البلاد انها ستعيش عصر التكنولوجيا مع اهله ، وانها ستكدس العـديد من المصانع والآلات من احـدث الطـرز ، فتكون قد لحقت بالدول التكنولوجية ، وذلك خيال تعيشه هـذه البـلاد • ان شراء ثمرات التكنولوجيا لا يدفع الا الى شراء المزيد منها ، ولن يقدم القـائم به خطوة واحدة على

طريق بنـــاء التكنولوجيـــا ، لا لشيء الا لان طريق بنائهـــا ليس هو هـــذا الطريق ، ومن ثم فقطع الف ميل عليه لا يمنى قطع شبر على الطريق الصحيح •

ان سرعة التطور التكنولوجى القـــائم فى الغرب بالذات قد رفعت معـــدلات « التقادم الفنى » بصورة تجعل البلاد النامية مهمـــا حصلت على أحـــدث صيحة فى تكنولوجيـــا الانتـــاج ، فهى ليست فى مصاف البلدان المتقدمة • ففى خـــلال فترة التعاقد والتركيب وبدء الانتـــاج يكون فى الغالب قد تقـــادم فنيـــا •

ان التكنولوجيـــا بين يدى الدول المتقدمة تشبه حزمة العشب بيـــد راكب الجواد ، يعلقها برمحه الممدود امام الجواد ، والجواد يجرى ليلحق بهـــا وما هو بفـــاعل ، هـــكذا الدول النامية تستخدمهـــا الدول المتقـــدمة سوقا للثمرات التكنولوجيـــة لديهـــا ، وتوهمهـــا انهـــا ستبنى التكنولوجيـــا ان هى استمرت تشترى وتشترى أحدث المصانع وأجد المنتجات ، فان ادرك الجواد حزمة العشب فى تمثيلنـــا هذا ، ادركت الدول النامية التكنولوجيا واقامتها على اراضيها •

وهـــكذا نستطيع ان ندرك ان طريقة العـــالم العربى فى الحصول على التكنولوجيا لن تصل بهـــا الى شىء فى هـــذا الميدان ، لانهـــا وضعت أقدامهـــا على طريق غير الذى تقصـــده ، أى غير طريق التكنولوجيا ، اذ الذى تسير فيـــه الآن هو طريق التبعية التكنولوجية والتخلف التكنولوجى الدائم ، واستنزاف مواردهـــا دون طائل ، وهـــذا هو ما سيبينه لنـــا المطلب التالى :

المطلب الثـــالث

الموقف التكنولوجى للعـــالم العـــربى

انطلاقا من مفهوم العالم العربى للتكنولوجيا بصورته السابقة ، وما ترتب على هـــذا المفهوم من سلوكه طريق شراء ثمرات التكنولوجيا الذى لا ينتهى ، ولا يبنى تكنولجيـــا قائمـــة بنفسهـــا ، كان الموقف الذى يشاهد عليـــه العالم

العربى اليوم ، والذى يتمثل فى استنزاف موارده ثمنـا لمعدات تكنولوجيا باهظة الثمن ، لا يلبث البلى المعنوى ان يصيبها قبـل ان يتم تركيبهـا ، بل ربمـا يشتريها العـالم العربى من جيل انتهى عصره ، وهم يحسبونهـا حديثـة وما هى بالحديثة ، وانعكس هـذا الموقف فى عدة نتـائج سيتناولها هـذا المطلب فى فروعـه التاليـة :

الفرع الاول ـ التخلف التكنولوجى المستمر :

يعنى ركض العالم العربى وراء منتجات التكنولوجيـا الاجنبية وثمراتهـا انه سيكون بالنسبة لهـا فى نفس المكان الذى هو به اليوم ، كلمـا اشـترى مستوى تكنولوجيـا فى مجال من المجالات انتجت التكنولوجيا الاجنبيـة فوقه مستويات ، فهو اذا كان اليوم مقيسا بهـا متخلفـا ، فبعد فترة سيكون اكثر تخلفـا حيث ان سرعة التطور التكنولوجى فى الغرب اكبر من ان يلاحقهـا من يشترى منجزاتهـا ، حيث تسير هى على جبهـة عريضة ممتـدة ، بينمـا من يشترى يختـار قطاعات معينة يسابق نفسه فيهـا ، وعندما ينقلهـا اليـه تعيش منعزلة عن الاقتصـاد القومى المتخلف فلا تنشر فيه موجات التقـدم الذى يتمثل فيهـا ، وتستمر هى شيئا نشازا داخل احـد القطاعات ، بينمـا التقـدم فى الغرب كما قلنـا يسير على جبهة عريضة بعرض الاقتصاد القومى كله ، يأخذ بعضهـا بحجز بعض ، وينشر بعضها التقدم فى البعض الاخـر ، وهـكذا يقضى على نفسه بالتخلف المستمر .

الفرع الثانى ـ القضـاء على التكنولوجيـا الوطنيـة :

أما السبب الثانى الذى يقضى بالتخلف التكنولوجى المستمر على المجتمع النامى الذى يعمد الى شراء منجزات التكنولوجيـا حسبانا منه بأنهـا هى التكنولوجيـا ، فانـه ينبـع من مصـدر آخـر ، يتمثـل فى أن هـذا المجتمع وقـد آمن بأن التكنولوجيـا هى العـدد والآلات التى يقـذف بهـا الجهـاز الانتـاجى المتقـدم فى العـالم الخـارجى ، فانه

ينظر الى التكنولوجيا الوطنية نظرة ازدراء ، ولا يرى فيهـا استحقاقـا لان توصف بأنهـا تكنولوجيا ، فلقـد تركب فكره على أن التكنولوجيا هى العدد والآلات التى تحـدث المعجزات ، فكيف تكون ادوات الانتـاج البسيطة هذه تكنولوجيـا ؟ وهـذا يحـدث امرين :

١ — القضـاء على تكنولوجيا بالقطع هى صالحة الى حد ما وهى ملائمة الى حـد كبير . أما كونهـا صالحة الى حد ما فلان التكنولوجيا لا تبطل فجـأة وانمـا ينقضى وقت طويل تقل فيه صلاحيتهـا شيئا فشيئا ، واما كونهـا ملائمة الى حـد كبير فهـذا ما لا شك فيه ، والا لمـا عاشت فى المجتمع ولمـا وجـدت من الاصل . فالقضـاء عليها اذا قضاء على تكنولوجيـا ملائمة ، واذا لم تكن صالحة فليس العلاج هو القضـاء عليهـا ، ولكن العـلاج يكون بتطويرهـا .

٢ — الامر الثانى ان احلال منجزات التكنولوجيـا الغربية محل التكنولوجيا الوطنيـة ، فيه عمليـة تخريب للمراكز التى هى الامل فى بنـاء التكنولوجيا الوطنيـة عندما تستقيم الامور فى هـذا العالم ، فيعود الى جادة الصواب ويدرك الطريق الصحيح الذى يمكن عن طريقه بناء تكنولوجيـا مستقلة ، فعندها لن نجـد الحاضنات التكنولوجية التى خربناها فى وضع الاستعداد للتربيـة والتفـريخ .

وهـكذا يقضى العالم العربى على التكنولوجيا الوطنية ، فيقضى بذلك على المراكز التى يمكن ان تكون المنطلق لبنـاء تكنولوجيا حديثة مستقلة ، تنبع من ظروفه وتلائم احتياجاته ، وهو بالقضـاء عليها لا يبنى التكنولوجيا الحديثـة التى يوهم نفسه بأنه يسـابق الغرب فيهـا ليلحق به .

الفرع الثالث — استنزاف طاقاته بواسطة الدول المتقـدمة :

يكتمل الموقف التكنولوجى للعـالم العربى عنـدما يصبح الحصول على التكنولوجيا أهم البنود التى يغرق فيها المجتمع العربى الجـانب الاكبر من نفقـات التنمية الاقتصادية ، وبذلك تحتل المعدات والآلات التكنولوجية مكان

السلعة الاكثر رواجا فى العالم النامى ، والذى اتخذت منه الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية سوقا تتنافس فيها •

وأخطر ما فى الامر « ان منتجات التكنولوجيا ليست سلعا يتميز بعضها عن بعض وتتجانس وحدات كل نوع منها بحيث تكون لها سوق مثل سوق المواد الاولية ، بل ان بعضها ليس له وجود مادى ملموس منفصل عن الاشخاص الذين يحملونه ، وهو ما يطلق عليه المعرفة الفنية ، وبعضها مندمج فى معدات يتعذر تحديد تكلفة انتاجه منفصلة عن تكلفة انتاج العدة ذاتها ، وكل صناعة حديثة تقتضى انواعا متعددة فى آن واحد براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فنية ، معدات ، خبرة تنظيمية وادارية ••• الخ • وقد جرت الشركات الكبرى على اسلوب بيع الصفقة التكنولوجية ، وأكمل صورة لها بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح » • هذا كله يشكل سوقا احتكاريا مركز البائع فيه بالغ القوة(١) • ولا يعرف البلد المتخلف هنا شيئا عن مقارنة التكاليف فليس هناك مصنع قريب الشبه تقدمه شركة اخرى ، بل كل شركة لها تكنولوجيتها ولها أسلوبها الخاص • وتمثل المبالغ التى تدفعها الدول النامية ثمنا للتكنولوجيا نسبة غير بسيطة من ناتجها الاجمالى(٢) •

ناهيك عما لو تمثلت المعدات التكنولوجية المستوردة فى معدات عسكرية واسلحة ، فعندها حدث عن الاستغلال واستنزاف طاقات البلد المتخلف ولا حرج، حيث عامل الاسرار العسكرية وعامل الامداد بقطع الغيار والذخائر يلعب اثره الفعال • بعد ان تكون البلد قد اغرقت معظم اموالها فى شراء معدات عسكرية لا ينتجها الا معسكر من المعسكرين • ولعل هذا العامل يستنزف من طاقات العالم العربى والعالم النامى عامة اضعاف ما يستنزفه الجرى وراء معدات الصناعة التى تحمل المستوى التكنولوجى المتقدم •

---

(١) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التنوية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣٣

(٢) د• اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، مرجع سابق ، ص ٩٦

وكلهـا يجمعهـا أمر واحد هو الجرى وراء الجديد من المعدات ، يجمعها ضـياع الطريق الصحيح من اقدام الدول النامية ، الطريق الذى يتمثل فى السعى الحقيقى من اجل بنـاء تكنولوجيا وطنية متقدمة تستطيع ان تتفـاعل مع التنمية الإقتصادية ويحـدث من كل منهمـا للاخر ما يسمى بالتغذية المرتدة .

غير ان هذا رهن بمنهج له القدرة على اعادة الاتزان الى تفكير العالم العربى فى سعيه نحو بنـاء التكنولوجيا الصالحة من ناحية والملائمة من ناحية أخرى ، والمحققة لدخول عصر التكنولوجيا من بابه الصحيح من ناحية ثالثة . فهـل تملك المنـاهج المستوردة ان تكون هـذا المنهج ؟ .. ان ذلك ما سنراه فى المبحث التـالى :

نتـائج المبحـث

عقـدنا هـذا المبحث للتعرف على الوضع الذى عليه العالم العربى من الناحية التكنولوجية حتى يكون ذلك منطلقا لنـا لدراسة ما يمكن ان تقـدمه المناهج المستوردة بهذا الخصوص ومقارنته بما يمكن ان يقدمه المنهج الاسلامى. ولقـد خرجنا من ذلك النقـاش بمـا يلى :

١ — ان الرأى الشائع فى العالم العربى والذى يسير عليه التطبيق يعتـبر ان التكنولوجيا هى العدد والآلات المتقـدمة التى ترد من الغرب أو الشرق المتقـدم . وانهـم يخلطون بهـذا الفهـم بين التكنولوجيا ومنجزات التكنولوجيـا .

٢ — انهم بالتالى يشترون تلك العـدد والآلات ويحسبون انفسهم يدخلون التكنولوجيا الى الوطن العربى .

٣ — ان هـذا الطريق لنقل التكنولوجيـا طريق ليست لها نهاية ويترتب عليـه ما يلى :

(أ) بقـــاء العالم العربى فى وضعه التكنولوجى المتخلف يلهث وراء كل جـــديد من ثمرات التكنولوجيا .

(ب) القضاء على التكنولوجيا الوطنية ، وعدم اتاحـــة الفرصة لبنـــاء تكنولوجيـــا حديثـــة .

(جـ) يستنزف بند الحصول على المعدات التكنولوجية العسكرية والمدنية الجانب الاكبر من موارد العالم العربى ، وهى لا تلبث بعد حصوله عليهـــا ان يصيبهـــا البلى المعنوى أو التقـــادم الفنى .

٤ — لا بد من أن يغير العالم العربىتفكيره ، ويعيد حساباته ويسلك الطريقالذى يمكن ان يصل به الى بنـــاء تكنولوجيا خاصة به ، يشارك بهـــا العـــالم جهوده التكنولوجية وذلك رهن بمنهج يحقق له ذلك .

المبحث الثاني

المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا في العالم العربي

تمهيد :

وضحت لنا صورة الوضع التكنولوجي القائمة في العالم العربي من ثنايا المبحث السابق ، وتلخصت هذه الصورة في ان العالم العربي يسلك طريقا يبدأ وينتهي بشراء منجزات التكنولوجيا ومن ثم فهو طريق بلا نهاية ، ولا يؤدي الى امتلاك ناصية التكنولوجيا ومشاركة اهلها فيها ، وانما يبقى على تخلفه ويقضي على امكانية تطوير تكنولوجيته المحلية ، ويستنزف خيراته ثمنا لمعدات ومنتجات تكنولوجية باهظة الاثمان .

فما هو الطريق الصحيح اذا ؟ ان هذا الطريق هو الذي سلكته الدول المتقدمة اليوم ، انه غرس الشجرة التكنولوجية كما قلنا — في بيئة صالحة وتربة ملائمة ، ورعايتها حتى تستوى على سوقها . وذلك من خلال تنمية اقتصادية مستقلة .

ذلك هو الطريق الذي سلكته الدول التكنولوجية من قبل ، وهو الطريق المفضي الى بنائها اليوم وفي المستقبل ، وعلى العالم العربي ان يسلكه كي تكون لديه التكنولوجيا ذات العطاء المستمر .

وهذا المبحث سيحاول ان يبين مدى ما يمكن ان تقوم به المناهج المستوردة من دور في هذا البناء ، وهل هو دور دافع الى الامام ام دور معوق ؟ وسيكون ذلك من خلال المطالب الثلاثة التي يتكون منها هذا المبحث وهي :

المطلب الاول : كيفية بناء التكنولوجيا في العالم العربي .

المطلب الثاني : المناهج المستوردة والبيئة التكنولوجية .

المطلب الثالث : جوهر المناهج المستوردة والتعارض مع البناء التكنولوجي .

المطلب الاول

كيفية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى

كى تبنى الدول العربية صرح التكنولوجيا على ارضها فان لذلك طريقا واحدا يتمثل فى الاعتماد على النفس ، والقيام بذلك الجهد المنظم الرامى الى تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها الى ما هو الأفضل من وجهة نظر المجتمع ، وذلك — كما قلنا — هو مضمون التكنولوجيا ، وبعبارة أخرى ان صرح التكنولوجيا ببلد من البلاد يجب أن يبنى على ارضها شيئا فشيئا حتى يكتمل ، فالتقدم لا يستورد من الخارج وانما ينبغى أن يأتى من الداخل فى كافة احداثه الضرورية الهامة(١) .

ولكى يتم تطبيق نتائج البحث العلمى على أساليب الانتاج لتطويرها ، فلا بد ان تكون هناك حاجة داعية لذلك ، ومشكلات تتطلب استخدام نتائج البحث العلمى لتخليص المجتمع منها ، بمعنى ان عملية بناء التكنولوجيا لا تكون فى فراغ ، وانما تكون من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية هى التى تعطى الفرصة للبحث العلمى الوطنى كى يمارس مهمته فى حل مشكلاتها وتطبيق الابتكارات التى يتوصل اليها ، ولذلك يجب ان تكون تنمية مستقلة ، والا فلو كانت تابعة فانها ستستورد من بين ما تستورد حلول المشاكل التى تواجهها ، ومن ثم فان البناء التكنولوجى المطلوب يتم عن طريق :

١ — القيام بالتنمية الاقتصادية .

٢ — الاعتماد على النفس فيها بحيث تأتى تنمية مستقلة ، يقدم البحث العلمى الوطنى الحلول لها على ضوء البيئة وظروف المجتمع .

٣ — الاستفادة من التقدم العلمى العالمى فى دعم جهود التنمية وبناء التكنولوجيا . وسنتناول ذلك فى الفروع الثلاثة الآتية :

---

(١) بوكتانان ، اليمن ، وسائل التنمية الاقتصادية مرجع سابق جـ ٢ ، ص ٣٣٧

الفـرع الاول ـ القيـام بالتنميـة الاقتصادية :

لقد قلنا في المبحث السـابق ان التكنولوجيا « بمثابة شـجرة تطرح ثمارها في صـورة منجزات التكنولوجيا من عدد والآت .. وغيرها ، وأن هذه الشجرة لا بد من غرسهـا في تربة مناسبة وبيئـة صالحة وموالاتها بالرعاية ، وتلك التربة وهذه البيئـة هي عملية التنمية الاقتصادية .

فاذا اردنا ان نقيم صرح التكنولوجيا فعلينا ان نقوم بالتنمية الاقتصادية ، ومن خـلال نجاح جهود التنميـة الاقتصـادية ، يتوالى نجـاح جهود بنـاء صرح التكنولوجيـا على أرض الواقع . وبدون القيـام بالتنمية الاقتصـادية فهناك استحالة عملية في ان تكون على أرض المجتمع تكنولوجيا ، فالتكنولوجيـا ليست ـ كما قلنا ـ عددا والآت حتى يكون لها وجـود مسـتقل ، لكنهـا هي الجهد المنظم الرامي نحو استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب الاداء في العمليات الانتاجية بمعناهـا الواسـع . وهـذا لا يمكن أن يكون له وجود مستقل عن جهود التنمية ، فالقيام بالتنمية الاقتصادية اذا هو الميدان الذى تبغى فيه التكنولوجيا المطلوب تشييدها .

ولكى يتيح القيام بالتنمية فرصـة بناء صرح التكنولوجيا ، فيجب ان تكون تنمية قائمة على استراتيجية تحقق هذا الهدف ، بمعنى ان تكون التنمية تهدف الى بناء المجتمع المستقل . وهـذا ينقلنا الى الفرع الثانى الخاص بضرورة الاعتماد على النفس في حل مشكلات التنمية حتى يمكن وضع الاساس التكنولوجي .

الفرع الثانى ـ الاعتماد على النفس في القيام بالتنمية الاقتصادية :

ذلك هو الشرط الجوهرى لبناء التكنولوجيـا ، فليس يكفى مجـرد القيام على النفس تتاح الفرصـة لبناء التكنولوجيا ، ورغم ان الاعتمـاد على النفس شرط جوهرى لنجاح التنمية في حد ذاتهـا ، الا ان ذلك ناقشـناه في موضعه ، ويهمنا هنا منه ضرورته في بناء التكنولوجيا فضلا عن ضرورته في نجاح جهـود التنمية من الاسـاس . فلو قامت التنمية على أسـاس اللجوء الى الخارج ليحل

للمجتمع المشكلات التى تواجهه تنظيمية كانت أم فنية ، فإن ذلك يكون تفريغا للتنمية من مضمونها التكنولوجى ، أى من دورها الفعال فى بناء الصرح التكنولوجى الذى يستحيل ان يبنى الامن خلال القيام بالتنمية الاقتصادية المستقلة .

معنى ذلك ان يكون بخطة التنمية الشاملة ، خطة للبحث العلمى تواكبها وتسير معها ، بحيث يطلب من الخطة الاخيرة ان توجد الحلول للمشكلات التى تواجه الخطة الاولى . ومن خلال صراع البحث العلمى الوطنى مع مشكلات التنمية الاقتصادية التى تواجه المسيرة ، يستطيع ان يوجد الحلول ، وان يبتكر ما يتغلب به على هذه المشكلات ، وستكون هذه الحلول نابعة من الواقع ، متسقة مع ظروف المجتمع وانماط سلوكه ، ومن ثم ستوجد لدينا « تكنولوجيا ملائمة » وهذا هو المطلب ، فليست كل تكنولوجيا تصلح لكل مجتمع ، بل ان عنصر الملائمة لابد منه ، وليست الملائمة هنا قاصرة على مجال دون مجال بل انها تتسع لتشمل الملائمة للظروف الطبيعية والاجتماعة والثقافية وانماط السلوك .

فوظيفة الاعتماد على النفس فى القيام بجهود التنمية هى — فضلا عن ضرورتها لنجاح التنمية نفسها —الطريق المؤدى الى ايجاد وبناء تكنولوجيا ملائمة لظروف مجتمعاتنا ، ومن ثم قادرة على ان تجعل العامل الوطنى يعطى للتنمية الاقتصادية كل طاقاته . حيث يتعامل مع تكنولوجيا تلائم انماطه السلوكية .

ان توفير المزيد من المعدات الرأسمالية عن طريق استيرادها من الخارج او مظاهرة الوسائل الفنية الرفيعة للانتاج ، لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات او تنتعش فيها الروح التنظيمية ، واذا كان ذلك كذلك فانه لا يمكن استيراد التقدم الاقتصادى من الخارج الا بمعنى محدود جدا وضئيل نسبيا ، ذلك انه ينبغى أن يأتى من الداخل فى كافة اجزائه الضرورية الهامة[1] .

---

(١) بوكانان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ .

وهكذا يبين لنا الكاتبان الامريكيان ان التنميــة لا تتم بغير الاعتماد على النفس والجهود الداخلية ، وانها فى نفس الوقت البيئة التى يمكن ان تظهر فيها الابتكارات ومن ثم تبنى من خلالها التكنولوجيا •

ورغم ذلك فان بناء التكنولوجيا الذاتية لن يكون منبت الصلة بالتقدم الذى حققه العالم فهو فى صــورته الجوهرية تراث مشترك ، وسيكون تحت يد العقل الوطنى وهو يبنى تكنولوجيته ذلك التراث العالمى المشــترك • وهــذا ينقلنا الى الفرع الثالث والخاص بالحديث عن روافد التكنولوجيا الملائمة •

الفرع الثالث ــ روافد البناء التكنولوجى فى العالم العربى :

علمنا ان نقل المعدات لا يمكن ان يبنى لنا التكنولوجيا ولن يحل المشكلات التى تواجه المجتمع ، وان المدخل السليم لذلك هو ممارســة التكنولوجيا بمفهومها الحقيقى ، لا بمفهوم نقل العدد والآلات ، وذلك من خلال القيــام بالتنميــة الاقتصــادية • وبينا ان ذلك لا يعنى بت الصلة بالتقدم العلمى الخارجى ، بل ان هذا التقدم يمثل أحد روافد البناء التكنولوجى الــذى يجب ان نقيمــه على أرضنا ، ان كنا نبغى حياة الاحــرار لا حياة الاتباع فى هــذا العالم ، والى جــانب هذا الرافد توجد روافد اخر ممثلة فى التكنولوجيا الوطنية التى عاشت على هــذه الارض الآف الســنين • ومن ثم فهناك ثلاث قنــوات تمد البنــاء التكنولوجى وهى :

١ ــ الانتقاء والتطويع من بين الاساليب التكنولوجية القائمــة فى العالم• ذلك انه كما قلنــا لا يتعــارض بناء تكنولوجيتنا مع الاســتفادة من التراث المشترك للبشرية الممثل فى الاساليب التكنولوجية القائمة ، فعلينا بدراسة تلك الاساليب فى المجال الذى نحتاج فيه الى حل مشكلة قائمة ، وعلى ضــوء ظروفنا وامكانياتنا وتنميتنا المستقلة ، ومكان الاسلوب من البناء التكنولوجى الذى نرمى الى اقامته ، نستطيع أن نســتفيد من الاســاليب التكنولوجية القائمة •

وهذا يختلف اختلافا جوهريا عن الوضع القائم الان حيث ناخذ من الاساليب القائمة فى العالم ما يعطى لنا ، واحيانا ما يفرض علينا ، متضمناصفقة تكنولوجية تشمل التمويل والفن والادارة والتنظيم والمعدات ، وغالبا ما لا يكون الاسلوب التكنولوجى الذى تتضمنه هذه الصفقة افضل الاساليب العالمية او انسبها لنا . فهذا يختلف تماما عما ندعو اليه من البحث بواسطة خبرائنا (لا بواسطة بيوت الخبرة الاجنبية) والمفاضلة بين الاساليب الموجودة ، ثم اختيار الاسلوب الملائم والذى يقبل الاندماج داخل البناء التكنولوجى الذى يوضع له تصور متكامل .

هذا ولا تنتهى المهمة عند هذا الحد ، ذلك ان الاسلوب المنتقى لن يكون برغم مناسبيته كامل الملائمة ، وعلينا ان نخضعه لظروفنا حتى تتحقق له تلك الملائمة وهذا ما يعرف باسم تطويع الاسلوب المنتقى لظروفنا وبيئتنا المختلفة عن الظروف والبيئة التى انجبت ذلك الاسلوب .

ولهذا نرى ان بناءنا التكنولوجى الذاتى لا يعنى العزلة التكنولوجية ولكن يعنى الاستفادة بطريقة البشر من قدرات العقل الانسانى ككل ، وهى الطريقة التى تمارسها كل الدول المتقدمة بعكس الاستفادة التى تحدث اليوم فهى استفادة بطريقة القرود ، أى تقليد أعمى ومحاكاة ربما تكون قاتلة .

٢ — اما الرافد الثانى الجوهرى لبناء تكنولوجيتنا الذاتية فانه يتمثل فى التكنولوجيا الوطنية والتى يمكن انقاذ بقاياها من عدوان الاسلوب «الفردى» الذى أوشك ان يقضى عليها .

ذلك انه فى موجة عدم الثقة بالنفس والانبهار اللا عقلانى الذى اصاب البلاد النامية شاع بينها ان كل مالديها معوق حتى لقد وصل ذلك الى معتقداتها وأديانها التقدمية ، فكيف ينجو من ذلك تراثها التكنولوجى ، أن المستغربين من ابنائها يعتبرون تراثهم أطلالا خربة[1] يجب هدمها وافساح الطريق لمنشآته

(١) د. صلاح نامق ، قضايا التخلف ، مرجع سابق ، ص ١٧٢

التكنولوجيا ، حيث سبق ان بينا ان مراكز التكنولوجيا الوطنية التى ينظر اليها هؤلاء شذرا هى الحاضنات الطبيعية التى يمكن ان تفرخ لنا البناء التكنولوجى الذى نرنو اليه ، ولقد سبق ان قلنا ايضا ان هذه التكنولوجيا لا زالت ملائمة وانها لاتحتاج الى البتر ، وانما تحتاج الى تطوير على ضوء ما توصل اليــه البحث العلمى وما حققه من انجازات ، فضلا عن « ان تطويرها » ليست لــه تكلفة رأســمالية كبيرة ، ولا يقتضى جهدا ضخما فى تدريب العاملين .

وعملية التطوير هذه يمكن ان تكون اهم ميدان يتم فيه الاستفادة من جهود البحث العلمى الوطنى ، حيث يجب ان تتضــمن خطة البحث العلمى — التى المحنا الى تضــمن خطة التنمية لها — العكوف على اساليب هذه التكنولوجيــا وتقييمها وتطويرها داخل مجالات تطبيقها الحالية مستفيدين فى نفس الوقت وفى عملية التطوير هذه من عملية الانتقاء والتطويع السابق ، ومن ثم يمكن خلــق تكنولوجيا وطنية متقــدمة بأقل تطعيم بمعطيات البحث العلمى على المســتوى المحلى والمســتوى العالمى ، وعندها ستجدنا وبأقل تكاليف نمتلك اســاسـا تكنولوجيا قادرا على العطاء والاســهام فى بناء بقية الصرح التكنولوجى الذى نرمى الى ايجاده .

٣ — اما القناة الثالثة فهى القناة النشطة الفاعلة والتى تعمل عن طريق القناتين الســابقتين . الا وهى البحث العلمى الوطنى ، ذلك الذى يجب تحميله مهمة ايجاد الحلول لكل مشكلات التنمية الاقتصادية ، وهو يسلك اليها مجال تطوير التكنولوجيا التقليدية ، او الانتقاء والتطويع لاساليب عالمية ، او الابتكار المطلق غير المسبوق لا وطنيا ولا عالمــيا .

والعقل العربى لا يقل كفاءة ان لم يتفوق على غيره ، بل أن العديد مــن العقول التى تقود التقــدم التكنولوجى فى العــالم المتقــدم تنتمى الى العالم الثالث ويعض من قمم هذا العالم فى هذا الميدان .

فاذا اتيح لهذا العقل مجال البحث العلمى ووجدت جهوده طريقهـا الى التطبيق ، فانه قادر أن يبنى لنا تكنولوجيـة خاصـة بنا تتطور داخل بلادنا ذاتيا ، وتسير فى اتجاه مستقل عن العالم المتقدم ذى الظروف والمشـكلات والبيئات المختلفة عنا .

وهكذا تتضح امامنا صورة البناء التكنولوجى الذى تلزمنا اقامتـه ، والطريق الوحـيد الموصـل اليه وهو طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة عن طريق الاعتماد على النفس .

فما هو موقف المناهج المستوردة من ذلك ؟ وهل يتفق تطبيقهـا مع الامل المرجو تحقيقه ؟ ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلبين التاليين :

المطلب الثانى

المناهج المسـتوردة والبيئة التكنولوجية

الفرع الاول ــ البيئة التى تنمو بها التكنولوجيا :

علمنا من المطلب السابق ان البناء التكنولوجى المطلوب لا يتحقق عن طريق استيراد العدد والآلات من الخارج مهما توفرت بمقادير كبيرة ، اذ ان ذلك على حد تعبير بوكانان واليس « لن يخلق بيئة يجب ان تظهر فيها الابتكارات »(١) وان تلك البيئة المطلوبة لظهـور « الابتكارات » وبالتالى لبنـاء التكنولوجيا ، لا تتحقق الا من خلال عملية التنميـة الاقتصادية الناجحة ، اذا ان التنميـة الاقتصـادية الناجحة ، هى التى تخلق التكنولوجيا وتتيح الفرصة لبناء صرحها ، فهل تستطيع المناهج المستوردة ، التى عاشت بيننا السنين المنقضية أن تخلق لنا تلك البيئة اللازم توافرها لبناء التكنولوجيا ؟ وبعبارة أخرى ما مدى قدرة المناهج المستوردة على تحقيق التنميـة الاقتصادية التى سـتخلق ان تحققت الصرح التكنولوجى ؟ . ان ذلك ما سنعرفه من الفرعين التاليين :

---

(١) بوناكان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٣٣٧ .

الفرع الثانى — جوهر نجاح التنمية :

لقد اصبح متاحا لنا بعد المشوار الذى قطعناه خلال فصول هذا البحث ان نقول اننا وضعنا ايدينا على حقيقة اصبحت واضــحة لكل ذى عينين ، وهى ان التنميـــة الناجحـــة تتطلب منهجـــا يملك ان يوفـــر شروطا معينـــة يمكن تلخيصها فى :

١ — ان يكون هذا المنهج ملائما للبيئة نابعا منها ومن ظروفها .

٢ — ان يكون قادرا على حشـــد طاقات الجماهير التى تنمى بواسطته ، وتوجيهها لصـــالح التنمية « حيث ان التنمية لم تعد خططا حكومية وادارات بيروقراطية وانما مشاركة جماهيرية واسعة »(١) فاذا كان المنهج يعجـــز عن تحقيق هـــذا الحشـــد فقـــد أول وأهـــم شروط النجـــاح . ولقـــد اتضح لنا(٢) ان المناهج المستوردة كلها تفقد الشرط الاول ما فى ذلك شـــك ، فهى نابعة من البيئة الاوربية ســـواء فى ذلك المنهج الرأسمالى أم المنهج الاشـــتراكى ، ويفقدها هذا الشرط وحملها طابع اوربا من مادية مفرطة وانانية قاتلة ، وما تمثله من تصورات عن الكون والحياة والانســـان تخالف بل تصـــادم التصـــورات الاســـلامية عن ذلك ، فانها تفقد الشرط الثانى لا محالة .

وبذلك فان المناهج المستوردة لا تملك ان تحقق لنا تنمية اقتصادية . فما هو اثر ذلك على البناء التكنولوجى ؟ ان ذلك موضوع الفرع التالى :

الفرع الثالث — قدرة المناهج المستوردة على الاسهام فى البناء التكنولوجى :

اذا كنا قد علمنا ان البناء التكنولوجى المأمول اقامته لا يمكن ان يتم الا من خلال عملية التنميه الاقتصـــادية ، وتبين لنا من الفـــرع الســـابق ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق هذه التنمية فانها تكون عاجزة عن الاســـهام فى

---

(١) د. محمد شوقى الفنجرى « ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية » مرجع سابق ، ص ٧٥

(٢) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول من البحث .

تحقيق التقـدم التكنولوجى المرجو ، بل انها ستكون عقبة فى طريقة طالمـا ان وجودها يعنى — كما هو الواقع — فشل جهود التنميـة الاقتصـادية عقدا وراء عقـد .

وبهذا يتضـح لنا ان المناهج المسـتوردة تعجز ان تقدم لنا اسـهاما تكنولوجيا بعجزها عـن اقامة البيئـة اللازمة لنمو شـجرة التكنولوجيـا ، الا وهى التنمية الاقتصادية .

المطلب الثالث

جوهر المناهج المستوردة واستراتيجياتها والبناء التكنولوجى

الفرع الاول — استراتيجيات المناهج المستوردة :

تدور الاستراتيجيات التى تتبناها المناهج المستوردة فى العالم اجمـع ، وبخاصـة فى ميدان التصنيع الذى اعتبرته البلاد النامية مظهر التقدم والتنمية، بين استراتيجيتين اساسيتين همـا :

١ — استراتيجية الاحلال محل الواردات .

٢ — استراتيجية التصدير للعالم الخارجى[1] .

ولا نناقش فى هذا الموطن سـلامة او عدم سلامة هذه الاستراتيجيات ، وانما الذى يعنينا منها اثرها على البناء التكنولوجى ،وهل تؤدى الى اقامةصرحه أم تؤدى الى التبعية للعالم الخارجى والقضاء على التكنولوجيا الوطنية ؟

والذى لا جدال فيه ان استراتيجية التصدير للعالم الخارجى تتطلب انتاج السـلع التى يمكن ان تسوق فى هذه المجتمعات المتقدمة ، ومن ثم فلا بد ان تكون على نفس المستوى الموجود بها ، وهذا يتطلب استخدام نفس الاسـلوب

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عدد ١٦ من « عالم المعرفة » الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤

التكنولوجى المتبع فى الخارج، اى يتطلب استيراد منجزات التكنولوجيا الجاهزة للقيام بالعملية الانتاجية .

اما سياسة الاحلال محل الواردات فانه كان من الممكن أن تبنى تكنولوجيا ذاتية لو أحسن تطبيقها ، لكنها فى العالم النامى اجمع ، قد تبنت اساليب انتاج كثيفة رأس المال وتكنولوجيا متقدمة ، بما لا يتفق مع الوفرة النسبية لموارد الدول الآخذه فى النمو(١) ومن ثم قامت على اساس من استيراد منجزات « التكنولوجيا » وترتب على ذلك زيادة الاعتماد تكنولوجيا على الخارج ، والقضاء على التكنولوجيا الوطنية وهو اخطر ما فى الامر ، كذلك فان هذه السياسة لم تتجاوز انتاج السلع الاستهلاكية وكان المفروض أن تتعدى هذه المرحلة بانتقال مجال الاحلال محل الواردات الى ميدان الصناعة الثقيلة ، عندها كان يمكنها ان تساهم فى البناء التكنولوجى ، لكنها لم تفعل ووقفت عند المرحلة الاولى من مراحل الاحلال محل الواردات ، حتى انها فى مصر — بعد اربعين سنة من تطبيق هذه السياسة لا زالت القيمة المضافة من الصناعات الثقيلة لا تتجاوز ٦٪ من القيمة المضافة الصناعية(٢) وهكذا يتضح لنا ان الاستراتيجيات التى قامت فى ظل هذه المناهج لم تزد على ان أكدت التبعية التكنولوجية للخارج دون أن تساهم باى قدر فى تدعيم بنائها بالداخل ، بل انها كما قلنا قضت على التكنولوجيا الوطنية واعتبرتها اطلالا يجب التخلص منها .

الفرع الثانى — جوهر المناهج المستوردة وتعارضه مع بناء التكنولوجيا محليا :

بصرف النظر عن المواقف السابقة التى توصلنا اليها ، والتى تتلخص فى ان المناهج المستوردة تعجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فتكون بذلك

(١) د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى ج.م.ع ، من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، مرجع سابق ، ص ٢١٤

(٢) د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر — من ابحاث المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين — مرجع سابق ص ١٩٧ .

لتشـد عجزا عن اقامة صرح التكنولوجيا ، وبصرف النظر عن ان الاستراتيجيات المتبناة فى ظل هذه المناهج تؤدى الى الاعتماد على الخارج تكنولوجيا ، بصرف النظر عن كل هـذا فان المناهج المسـتوردة بتركيبهـا العضـوى ، وكونهـا ايديولوجيات لمجتمعات أخر تتصـارع فيما بينها على حسـاب العالم الثالث ، فان ذلك يجعلها تحمل تناقضا موضوعيا مع هدف اقامة صرح تكنولوجى مستقل بأى منطقة فى العالم الثالث .

فلقـد علمنا أن كل ايديولوجية انما تخدم بوعى او بدون وعى مصـالح مخرجيها أو من ينشرونها ، كما يقول كارل مانهايم أحد اقطاب علم الاجتماع المعرفى الامريكيين(١) . وعلينا أن نبحث مصلحة مخرجى هذه المناهج . ولماذا يهم الغرب ان نكون رأسماليين ، ويهم الشرق ان نكون اشتراكيين ؟ وهل تتفق هـذه المصـلحة مع اقامـة بنـاء تكنولوجى مستقل فى العالم العربى .

ان مخرجى هذه المناهج هم قادة التكنولوجيا فى عالم اليوم ، وهم الذين يستنزفون موارد هـذه الشعوب ثمنا لمـا درج هـذا العالم المنكـوب على اعتبـاره « التكنولوجيا » ، أى ثمنا للعدد والالات وبقية منجزات التكنولوجيا فى الميادين العسـكرى والمـدنى ، وهم الذين يفرضون على هذا العالم ان ينقل اسـاليب تكنولوجية لا تتفق وظروفه ، ومتطلبات تقدمه ، لكنهـا هى التى تحقق لهم أعلا الارباح ، فلتفرض على العالم النامى بشتى الوسائل ، تحكما فى التمويل ، او تمالؤا من بيوت الخبرة الاجنبية التى تكل اليها الدول النامية مهمة الاختيار احيانا ، فان لم يكن هذا ولا ذاك فعن طريق الرشوة تقدم لمـن بيدهم اتخاذ القرار فى العالم الثالث ، حتى لقد وصـل الامر الى حـد رشوة ملوك ورؤسـاء لا فى آسـيا وافريقيـا وأمريكـا اللاتينية فحسـب بل وفى أوروبا نفسها .

وبهذا يتبين لنا ان هناك تناقضا موضوعيا بين هذه المناهج وبين تحقيـق الاستقلال التكنولوجى للعالم الثالث ، ويتبين ايضا ان فشل هذه المناهج فى

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ص ٦٢.

بناء صرح تكنولوجى لا يصح ان يكون موضع استغراب فهو طبيعة الامور ومنطقها ، ولا غرابة فى ان تعيش هذه المناهج تلك السنين الطويلة بين جنبات العالم الثالث فاذا هو بعدها اشد تبعية للعالم المتقدم فى ميدان التكنولوجيا وغيره من الميادين •

نتائج البحث

توصلنا من هذا البحث الى ما يلى :

١ ـ لابد للعالم العربى من بناء تكنولوجيا مستقلة يشارك بها العالم عصر التكنلوجيا •

٢ ـ تحقيق ذلك لا يتم الا من خلال عملية التنمية الاقتصادية فهى التى تخلق التكنولوجيا وليست التكنولوجيا هى التى تحقق التنمية الاقتصادية •

٣ ـ بناء التكنولوجيا المستقلة لا يعنى الانعزال عن التقدم العلمى العالمى ، بل ان الاستفادة منه هى احدى القنوات التى تبنى من خلالها التكنولوجيا الخاصة بنا •

٤ ـ المناهج المستوردة لا تستطيع ان تبنى الصرح التكنولوجى المرتقب، لانها تعجز عن ايجاد البيئة التى تنمو فيها التكنولوجيا ، وهى التنمية الاقتصادية المستقلة •

٥ ـ يوجد بالاضافة الى ما سبق تعارض موضوعى بين المناهج المستوردة التى وجدت لتخدم بوعى أو بغير وعى مصالح مخرجيها من رأسماليين واشتراكيين ، وبين البناء التكنولوجى فى العالم الثالث أجمع • اذ ان ذلك يتعارض والمكاسب الخرافية التى تحققها البلاد المخرجة لهذه المناهج من تصدير منجزات التكنولوجيا الى العالم الثالث اجمع •

فما هو موقف المنهج الاسلامى من هذا الموضوع ؟ ان ذلك موضوع المبحث التالى •

المبحث الثالث

المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى

تمهيد :

علمنا من المبحث الاول فى هذا الفصل ان العالم العربى يعانى مشكلة فى ميدان التكنولوجيا . وفى المبحث الثانى منه رأينا ان المناهج المستوردة ليس لديها ما تقدمه للعالم العربى فى هذا الميدان ، فهى عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية التى من غيرها لن يتم بناء تكنولوجى . وهى تتبنى استراتيجيات فى الانماء يترتب عليها استيراد منجزات التكنولوجيا وليس بناؤها، كما وضح لنا ان هناك تعارضا موضوعيا بين بناء التكنولوجيا وهذه المناهج المستوردة ، وان مطالبتها ببناء التكنولوجيا فيه عدم مراعاة لجوهرها ، باعتبارها ايديولوجيات المجتمعات التى تصدر منتجات التكنولوجيا ، وهى لن تخون نفسها .

وفى هذا المبحث سنقف باذن الله تعالى على موقف المنهج الاسلامى من نفس القضية ، قضية بناء التكنولوجيا فى العالم العربى ولنرى (ومن نفس الزوايا السابقة) هل يوفر المنهج الاسلامى البيئة اللازمة لنمو التكنولوجيا وهى التنمية الاقتصادية الناجحة ؟ وهل الاستراتيجيات التى يتبناها المنهج الاسلامى تؤدى الى استيراد منجزات التكنولوجيا ام الى بناء التكنولوجيا ؟ واخيرا أثمة تعارض او تنافر بين ايديولوجية الاسلام وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى ؟

وهذه التساؤلات سنجد الاجابة عليها فى مطالب هذا المبحث وهى :

المطلب الاول : المنهج الاسلامى والبيئة التكنولوجية .

المطلب الثانى : استراتجية المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا .

المطلب الثالث : مدى التعارض بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى .

المطلب الاول

المنهج الاسـلامى والبيئة التكنولوجية

الفرع الاول ــ عملية التنمية هى بيئة التكنولوجيا :

ان البيئة التى تنمو التكنولوجيا خلالها وتتصاعد معهـا ، هى عمليـة التنمية الاقتصادية التى يقوم بها مجتمع من المجتمعات ، فبناء التكنولوجيـا يقتضى مشـكلات تواجه المجتمع ليقوم البحث العلمى بايجـاد الحلول لها ، وخلال عملية البحث عن هذه الحلول المطلوبة للمشكلات التى تواجه المجتمع فى سيره ، تبنى التنمية الاقتصادية وتتدعم بمنجزات التكنولوجيا ، ونخرج من العملية ببناء تكنولوجى منسق •

وبهذا نضـع الاسـاس الذى نريد ان ننطلق منـه للوقوف على مدى قدرة المنهج الاسـلامى على بناء التكنولوجيا بالعالم العربى ، فلو كانت لديه امكانية قيادة هذه المجتمعات والانطلاق بها فى مدارج التنمية الاقتصـادية ،

فانه بذلك يوفر لها البيئـة التى يمكن اسـتغلالها فى استنبات شـجرة التكنولوجيا ، وان عجز عن ذلك فانه يكون بالتالى قد عجز عن ان يسـاهم فى ارسـاء صرح البناء التكنولوجى الـذى اصـبح أمرا ضروريا لبقاء العالم العربى فى حلبة المشـاركة فى الحياة العالمية ،وذلك ما سـنعرفه من الفرعين التاليين •

الفرع الثانى ــ المنهج الاسـلامى وشروط المنهج الناجح :

قلنا ان مقومات المنهج الناجح الذى يملك القدرة على تحقيق التنمية فى مجتمع ما هى :

١ ــ توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته •

٢ ــ ان يملك المنهج المراد تطبيقـه القـدرة على تحريك الامة كلـها لمواجهة معركة التخلف •

٣ — ان يملك المرونة التى تكفل له الاستجابة للظروف المتغيرة(١) .

واذا ما عرضنا المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية على هذه الشروط وجدناه يستوفيها جميعا ، والا فاى منهج يتوافق مع البيئة فى المجتمعات الاسلامية اذا لم يكن المنهج الاسلامى ؟ وأى منهج يستجيب المسلمون لتوجيهاته اذا لم يستجيبوا لتوجيهات المنهج الاسلامى ؟ وكيف لا يكون مرنا مستجيبا للظروف المتغيرة ، المنهج الذى جاء ليحكم الحياة مدى الحياة ؟ فوضع المبادىء والاسس العريضة التى تكفل سعادة المجتمع ، ان هى روعيت ، ثم ترك الحرية للفكر البشرى ليضع ما يحقق المصلحة لكل مجتمع فى كل عصر ، داخل المبادىء العامة .

انظر الى رجل غربى فقه هذا المنهج فقال : ان النظام العقائدى المعروف بالاسلام قد كيف نفسه بصورة متلاحقة لسلسلة من التبدلات الاقتصادية منذ ظهوره قبل ١٣٠٠ سنة ، ولذا فان نجاحه لم يكن ثمرة توافقه مع مجموعة معينة من الاوضاع الاقتصادية ، بل نتيجة توافقه مع النفس البشرية(٢) . فالاسلام نتيجة لتوافقه مع النفس البشرية يستطيع ان يكون صالحا لكل زمان ومكان كما هو واقع المنهج الاسلامى فعلا .

وهكذا تتوفر بالمنهج الاسلامى للتنمية الاقتصادية كل الشروط الواجب توافرها فى المنهج الصالح لقيادة وتحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع الاسلامى .

واذا كان المنهج الاسلامى قادرا على تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، كأحد المجتمعات الاسلامية — فما هو أثر ذلك على بناء التكنولوجيا ؟

---

(١) انظر تفصيلا لكل ذلك فى المبحث الثانى من الفصل الاول من الباب الاول .

(٢) Watt, W. M. Social Integration In Islam. Op. Cit P. 142.

الفرع الثالث — المنهج الاسلامى وفرصة بناء التكنولوجيا :

وبناء على ما سبق فان المنهج الاســلامى عندما تتوفر به الشروط المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية تكون له الصــلاحية ولديه القدرة على احداث تنمية اقتصــادية ناجحة ، ولمــا كانت التنمية الاقتصادية هى العملية التى تبنى من خلالها وبالتفاعل معها التكنولوجيا ، فان هذا المنهج يختلف عن المناهج المستوردة فى اتاحة الفرصــة للتكنولوجيا بان تبنى وتتدعم ، طالما ان التنمية الاقتصادية ترسخ جذورها ، وتنتقل من نجاح الى نجاح .

وهكذا نتبين ان المنهج الاســلامى من هذه الزاوية — زاوية توفير البيئة التى يمكن للتكنــولوجيا ان تنمو فيها — لا يشكل عقبــة فى طــريق البنــاء التكنولوجى ، كما هو الحال فى المناهج المستوردة التى تبينا ذلك منها فى المبحث الســابق .

ولكن هل يكتفى الاســلام بان يعطى البناء التكنولوجى فرصــة التشييد من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية على اطلاقها ، ام ان له حيال بنائها مسلكا محددا ، وان استراتيجيته للتنمية توفر الطريقة المثلى لاقامــة بناء تكنولوجى على أسس ســليمة ؟

ان ذلك ما سنتعرف عليه من المطلب التالى :

المطلب الثانى

استراتيجية الانتاج فى المنهج الاســلامى وبناء التكنولوجيــا

تمهيــــد :

داخل المنهج الاســلامى للتنمية الاقتصادية يتبنى هذا المنهج استراتيجية خاصــة تحكم مجال الانتاج ، وتجيب على الاســئلة التقليدية فى هذا الميدان، والتى تشــكل الاجابة عليها « فلسفة الانتاج فى كل مجتمع » هذه الاســئلة كما سبق ان بينا(١) هى ، لماذا ننتج ؟ ولمن ننتج ؟ وماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟

---

(١) انظر المبحث الثانى من الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

وقلنا ان استراتيجية الاســلام فى هــذا الميدان يمثلها « حد الكفاية » وضرورة تحقيقه لكل انســان فى المجتمع ، تلك الاستراتيجية التى تتضمن اجابة الاسلام عن جميع الاســئلة الســابقة ، ومن ثم تمثل فلسـفة الفكر الاســلامى الانتاجيــة •

وتطبيق هــذه الاستراتيجية اليوم يعنى تغييرا فى هيكل الانتــاج القائم ، ومن ثم بنــاء التكنولوجيــا من خــلال بنــاء الهيكل الانتاجى الجــديد ، فضــلا عمــا تحققه هــذه الاستراتيجية من اعادة الثقة بالنفس الى الامة فتملك القدرة على الابتكار والخلق وصناعة التكنولوجيا • وسنتعرف على ذلك من فروع هــذا المطلب الثلاثة الاتيــة :

الفرع الاول ـــ مضمون استراتيجية « حــد الكفاية » :

ان مضمون هــذه الاستراتيجية لا يقتصر على توفر مستوى المعيشة اللائق لكل انســان فى المجتمع فحسب ، بل انهــا تخلق فى المجتمع تيارات عــديدة كفيــلة بصهر الامة وايقاظهــا من غفوتها واقامتهــا ـــ كما ســبق أن بينا ـــ على جادة الطريق والتى تتمثل فى :

١ ـــ تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات •

٢ ـــ الاعتمــاد على النفس •

٣ ـــ اقامة هيكل انتاجى جــديد يتفق وفلسفة الانتاج الاسلامية •

الفرع الثانى ـــ انعكاس مضمون استراتيجية « حــد الكفاية » على بنــاء التكنولوجيــا :

ان كل العناصر السابقة التى تتضمنها استراتيجية حد الكفــاية ذاتها آثار مبــاشرة على بنــاء التكنولوجيا الذاتية •

فأولا :

تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات يتطلب ان يتحـقق لنا الاستقلال التكنولوجى ، فهو من أهم المجالات التى تمارس فيهـا السيطرة من مجتمع على آخـر ، بل ان السيطرة التكنولوجية هى اليوم وسيلة لغيرها من انواع السيطرة فمن يسيطر تكنولوجيـا يستطيع ان يتحكم فى اقتصاديات المجتمع المسيطر عليه ، واذا سيطر عليه اقتصاديا تمكن من السيطرة عليه سياسيا بمنتهى السهولة •

وهـكذا لا نرى فى العالم استقلالا حقيقيا لدولة تابعة تكنولوجيـا ، ونرى أيضـا ان الكفاح الذى مارسته الدول النامية لتحقيق الاستقلال السياسى قد افرغ من مضمونه بواسطة السيطرة التكنولوجية والاقتصادية التى تمارسهـا الدول التى تخلت عن الاستعمار السياسى للشعوب النامية • فلقـد كان مضمون هـذا الكفـاح تحقيق التقـدم الاقتصادى واتخاذ القرار بعيـدا عن سيطرة الدولة المستعمرة ، وها نحن ننظر فلا نرى تقدما اقتصاديا قد تحقق ، ولا حرية اتخـاذ القرار قـد كفلت لهـذه الدول •

فاذا كانت استراتيجية « حد الكفاية » كما بينـا من قبل ، تقوم على أساس من تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات فانهـا تجعل فى مقدمة هـذه المجالات ، المجـال التكنولوجى •

وثانيـا :

فان الايمـان بمبـدأ الاعتماد على النفس انطلاقا من القيـام « بفرض الكفـاية » فى كل مجال ، بحيث لا يخلو المجتمع من قائم له باحتياجاته من بين ابنـائه ، انمـا يفرض على الامة المسلمة ان تبنى تكنولوجيتهـا عن طـريق تصـديها ـ بطاقات ابنائهـا ـ لحل مشكلاتها بنفسها ، وابتكار الحـلول التكنولوجيـة لهـا • وبتحقيق التنمية الاقتصادية فى ظل الاعتماد على النفس كمضمون لاستراتيجية « حد الكفاية » ، تشيد الامة صرح تكنولوجيتها ، عنـدما

تقوم بنفسها بتطبيق نتائج البحث العلمى على اساليب ادائها ، لحل المشكلات التى تواجه جهودها الانمائية . ومن ثم تبنى التكنولوجيا فى ظل استراتيجية « حد الكفاية » .

وهى ثالثا :

تتضمن اقامة هيكل انتاجى جديد(1) ينتج لنا السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق « حد الكفاية » لجميع المواطنين . وهى بالقطع ستختلف عن السلع المنتجة اليوم فى ظل الاستراتيجيات المنبعثة من المناهج المستوردة . ويتطلب ذلك ان يكون لدينا هيكل انتاجى ذو مواصفات خاصة ، من حيث حجم المنشآت وتوزيعها ونوعيتها وطرق الانتاج فيها ونوع منتجاتها والمواد التى تستخدمها .... الخ .

وتلك هى الفرصة الذهبية لبناء تكنولوجيا مستقلة ، تحل مشكلات ربما لا توجد فى المجتمعات الاخرى ، وجهودنا هنا ستجد نفسها أمام التكنولوجيا الوطنية التى اهدرت فى ظل المناهج المستوردة ، فتعمل على تطويرها والابقاء على ما يخدم المجتمع منها بكفاءة وتضيف اليها فى ظل الملاءمة التى تتمتع بها التكنولوجيا الوطنية .

وهكذا نرى أن مضمون استراتيجية « حد الكفاية » يحتوى على شرط ضمنى ونتيجة منطقية هما بناء التكنولوجيا الذاتية « كشرط وكنتيجة » .

الفرع الثالث ـ البناء التكنولوجى واجب الاقامة فى ظل الاستراتيجية الاسلامية :

وبناء على ما سبق فانه يمكننا أن نقول : ان البناء التكنولوجى جزء لا يتجزء من جوهر استراتيجية « حد الكفاية » الاسلامية ، فاذا كنا قد

(1) انظر المطلب الثانى من المبحث الثالث من الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

عرفنا(١)ان هذه الاستراتيجيةواجبة الاتباع فىظل الايمان بالمنهج الاسلامى،فاننا نستطيع ان نقول بالتالى ان اقامة صرح التكنولوجيا امر واجب ومفروض فى ظل المنهج الاسلامى ، حيث لا تتم التنمية الا بهما ، باستراتيجية « حد الكفاية » ، والبناء التكنولوجى المتضمن فيها . فتطبيق المنهج الاسلامى ، يحقق — انعكاسا لاستراتيجيته الانتاجية — بناء تكنولوجيا ذاتية مستقلة ومتطورة ، يشارك بها العالم المتقدم ويبادله المنافع وحلول المشكلات .

المطلب الثالث

مدى تعارض المنهج الاسلامى مع بناء التكنولوجيا فى العالم العربى

فى الوقت الذى بينا فيه أن هناك تعارضا موضوعيا بين المناهج المستوردة وبناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى ، حرصا منها على خدمة اهداف مفرجيها ، يهمنا أن نعرف هل يقوم مثل هذا التعارض بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى ؟

وذلك هو ما جعلناه موضوعا لهذا المطلب الاخير من هذا المبحث ، ليعرضه لنا من خلال فروعه الثلاثة الاتية :

الفرع الاول : الايديولوجية التى يخدمها المنهج الاسلامى .

الفرع الثانى : المستفيدون من التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى .

الفرع الثالث : مدى التوافق بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى .

الفرع الاول — الايديولوجية التى يخدمها المنهج الاسلامى :

طبقا للقاعدة العامة فان أى ايديولوجية انما تخدم اتجاها معينا . فما هو هذا الاتجاه الذى تخدمه الايديولوجية الاسلامية ؟

(١) انظر مقدمة الفصل الثالث من الباب الثانى من هذا البحث .

ان الايديولوجية الاسلامية ايديولوجية انسانية ، تخـدم المجتمع الذى يعتنقهـا فهى لا تنبع من بيئة فى الاساس ، ولا من مصدر ارضى • وانمـا تنبع من عقيدة الهيـة وشريعة سماوية ، فاذا اعتنقهـا مجتمع ، اصطبغت بيئته بصبغة معينةوتشكلت اهدافه بشكل خاص هو الذى يميز المجتمعـات الاسلامية•

ولقـد مر بنـا قول Watt ان نجاح النظام الاسلامى وتوافقه الدائم مع كل الظروف انمـا يرجع الى توافقه مع النفس الانسانية ، وليس الى توافقه مع مجموعة معينـة من الاوضاع الاقتصادية[1] •

فالايديولوجية الاسلامية اذا تخدم اتجاها معينـا هو صالح المجتمع الذى يعتنق هـذه الايديولوجية • ومن ثم فتطبيق المنهج الاسلامى فى أى مجتمع من المجتمعات انمـا يحمل الى جانب مصالح هـذا المجتمع تحيزا نحو مصالح وأهداف المجتمعات الاسلامية الاخرى •

وهو فى ذلك ليس بدعا من بين المناهج ، فتطبيق المنهج الاشتراكى فى أى مجتمع يؤدى الى خدمة مصالح الاشتراكية والنظام الامبريالى الاشتراكى اجمع، وتطبيق المنهج الرأسمالى انما يحمل فى طياته مصالح الرأسمالية الدولية كذلك •

ومن هذا المنطلق لاحظنـا التعارض الموضوعى بين المناهج الرأسماليـة والاشتراكية ، وبين بناء تكنولوجيـا ذاتية فى العالم العربى • حيث ان ذلك ضد مصالح الدول المصدرة للتكنولوجيـا ، وهى التى تقود الدعوة للمنهج الرأسمالى أو المنهج الاشتراكى •

فالمنهج الاسلامى يخـدم مصالح العالم الاسلامى اذا هو طبق فى أى مجتمع من المجتمعات التى تعتنق الاسلام دينا وتؤمن به شريعـة •

الفرع الثانى — المستفيدون من بناء التكنولوجيـا الذاتية للعالم العربى :

من الذى سيجنى المكاسب من وراء اقامة صرح تكنولوجى مستقل ومتطور فى العالم العـربى ؟

(1) Watt, W. M. Social Integration In Islam. Op. Cit P. 142.

انه الشعب العربى وقوى التنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، تلك القوى التى بينا أنها لا تتدعم بغير تقدم تكنولوجى مستقل ، يرافق خطواتها ويصعد معها .

ان بناء التكنولوجيا المستقلة بالعالم العربى سيجنى فوائده هذا العالم نهضة اقتصادية ، نموا ذاتيا غير خاضع لعوامل الضغط الاجنبى ، وفرة فى رؤوس الاموال التى يتبدد جانب كبير منها على شراء منجزات التكنولوجيا الاجنبية،سيجنيها هذا المجتمع قوة عسكرية تمثل الدرع الصلب الذى يحمى حقوقه ويدافع عن حدوده ، فلو كان للمجتمع العربى اليوم تكنولوجيته العسكرية المستقلة لما كانت حاله هى ما نشاهده الان من خضوع للغرب تارة وللشرق أخرى ، او توزعا لبلاده بين الشرق والغرب ، للحصول ، على السلاح المتقدم ليدافعوا به عن أنفسهم ، حتى لقد سمعنا من يطالب باستمرار توزع العرب بين روسيا والغرب لكى يحصل كل فريق على نوع السلاح المتوفر لدى المعسكر الذى يخضع له . فمصلحة العالم العربى فى بناء تكنولوجيا مستقلة لا تحتاج الى تدليل عليها ، ويكفى ان يتحقق له الاستقلال فى ميدان التكنولوجيا فيتحقق له الاستقلال فى بقية المجالات بطريقة تبعية .

الفرع الثالث — مدى التوافق بين المنهج الاسلامى وبناء التكنولوجيا فى العالم العربى :

هل هناك تعارض بين اتجاه المنهج الاسلامى فى التنمية الى خدمة مصالح الشعوب الاسلامية اجمع ، وبين بناء التكنولوجيا الذاتية للعالم العربى؟

الحقيقة ان المجتمع العربى ليس الا قلب العالم الاسلامى ، ومقياس الازدهار والتدهور فيه ، فاذا عز العرب عز الاسلام ، واذا ذل العرب ذل الاسلام .

ومن ثم فكل قوة للعالم العربى هى قوة للعالم الاسلامى ، والبناء التكنولوجى اذا تشيد صرحه بالعالم العربى ، انعكست خبراته على العالم الاسلامى اجمع • ومن ثم فان البناء التكنولوجى فى العالم العربى يخدم الاهداف التى يسعى الى تحقيقها المنهج الاسلامى على مستوى العالم الاسلامى ككل • أى أن هناك توافقا بين المنهج الاسلامى والايديولوجية التى يخدمها ، وبين بناء التكنولوجيا فى العالم العربى •

وهكذا ننتهى الى أن المنهج الاسلامى ، هو المنهج الوحيد القادر على حل المعضلة التكنولوجية التى تؤرق العالم العربى ، عندما يمتلك القدرة على تحقيق التنمية ، فيوجد البيئة التى يمكن ان تنمو التكنولوجيا داخلها ، وعندما يبنى تنمية على اساس من استراتيجية « حد الكفاية » التى تجعل الاستقلال فى جميع المجالات لحمتها وسداها ، وعندما تتوافق أهداف بناء التكنولوجيا فى هذا العالم ، مع اهداف المنهج الاسلامى ، حيث يهدف الامران الى خير المجتمع الاسلامى الكبير •

نتائج البحث

عقدنا هذا البحث لمعرفة مدى امكانية بناء التكنولوجيا المستقلة فى العالم العربى فى ظل المنهج الاسلامى •

وبهذا الصدد توصلنا الى :

١ — ان المنهج الاسلامى — اذا طبق — يملك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية • ومن ثم فهو يوجد البيئة التى يمكن ان تنمو فيها التكنولوجيا المستقلة والتى لا يمكن ان تقوم فى غيرها •

٢ — ان المنهج الاسلامى يتبنى فى مجال الانتاج استراتيجية « حد الكفاية » وتلك الاستراتيجية تتضمن تحقيق الاستقلال فى جميع الميادين ، ومن

بينهـا الميـدان التكنولوجى • وهى تتطلب اقامة هيكل انتاجى جـديد بمواصفات خاصة يمكن من خـلال اقامته بناء صرح التكنولوجيـا •

٣ — ان المنهج الاسلامى لا يعانى من تعارض ايديولوجية ومصالح العـالم العربى ، كمـا هو واقع المنهج الرأسمالى والاشتراكى اللذين يقومان — سواء بوعى أو بغير وعى — بخدمة مصـالح البلد الام ، الغـرب الرأسمالى والشرق الاشتراكى • بل يوجد توافق مطلق بين أمانى المنهج ، ونتـائج التقـدم التكنولوجى العربى •

٤ — لهـذا يعطينا هـذا المبحث صلاحية المنهج الاسلامى وقدرته على بناء تكنولوجيا عربية متطورة • تحقق للعالم العربى المشاركة ودخول عصر التنكولوجيا دخـولا حقيقيا وليس بالتلقى من الخارج والتبعية له •

نتـائج الفصـل

عقـدنا هـذا الفصل لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى من حيث مدى قدرة اى منهـا على تحقيق التقدم التكنولوجى المستقل والمتطور للعالم العـربى •

١ — تعرضنا فى المبحث الاول منه للواقع التكنولوجى الذى يعيشه العـالم العربى ، حتى يكون لنا منطلقا لمقارنة المناهج المستوردة بالمنهج الاسلامى فى المبحثين الثانى والثالث ، وقد رأينا هـذا الواقع يتمثل فى :

(أ) يشيع فى هـذا العالم مفهوم عن التكنولوجيا يجعلها مساوية للعدد والالات التى ترد من الغرب أو من الشرق ، فيخلط هـذا المفهوم بين منجـزات التكنولوجيا والتكنولوجيا نفسهـا ، ويؤدى الى ان العالم العربى يستورد تلك المنجزات حاسـبا نفسـه يقوم بادخال التكنولوجيا الى اقتصادياته •

(ب) اثبتنا ان هـــذا الطريق ليس له نهاية ولن يؤدى الى ان يملك العالم العربى ناصية التكنولوجيا وانمـــا مآله هو :

١ ـــ بقاؤه متخلفـــا يلهث وراء كل جديد من منجزات التكنولوجيا.

٢ ـــ القضـــاء على التكنولوجيـــا الوطنية .

٣ ـــ استنزاف موارده ثمنـــا لتلك المنجزات باهظة الاثمـــان .

(جـ) على العالم العربى أن يعيد تقييم موقفه وان يسلك الى التكنولوجيا الطريق الذى يمكنه من تحقيق هدفه وهو امتلاك ناصية التكنولوجيا، ولا يكون ذلك بغير منهج انمائى يملك ان يحقق التنمية اولا فتتحقق معها التكنولوجيا الذاتية .

٢ ـــ وفى المبحث الثانى تناولنا موقف المناهج المستوردة من هـــدف بنـــــاء تكنولوجيا متقدمة بالعالم العربى وتوصل ذلك المبحث الى :

(أ) المناهج المستوردة ثبت عجزهـــا عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولمـــا كانت التنمية هى البيئة التى لا تتحقق التكنولوجيا المستقلة بدونهـــا ، فان هـــذه المناهج لن تستطيع ان تبنى هذه التكنولوجيا .

(ب) الاستراتيجيات التى تتبناها المنـــاهج المستوردة فى عالمنا مثـــل استراتيجية التصدير او استراتيجية الاحلال محل الواردات تؤدى الى استيراد منجزات التكنولوجيا ، ولا تعطى فرصة بناء التكنولوجيا داخليـــا .

(جـ) يوجـــد تعارض بين روح هـــذه المناهج وبناء تكنولوجيا مستقلة بالعالم العربى ، حيث أن ذلك يتعارض مع مصالح الدول المتقدمة ، والتى تصـــدر أمران لا ينبغى ان يتعارضـــا ، تصـــدر منجزات التكنولوجيا ، وتصدر المنـــاهج من رأسمالية الى اشتراكية ، ولا تملك هـــذه المناهج الا ان تكون خادمة لمصالح مخرجها سواء بوعى أو بدون وعى .

(د) النتيجة النهائية لهـذا المبحث كانت عدم صلاحية المناهج المستوردة وعدم قدرتهـا على ان تحقق هـدف العـالم العربى فى بنـاء تكنولوجيـا مستقلة .

٣ - وفى المبحث الثالث عرضنا موقف المنهج الاسلامى من نفس الزوايا التى نظرنا منهـا الى المناهج المستوردة ، اى الى قدرته على تحقيق التنمية، والى موقف استراتيجياته المتبناة منها ، والى مدى تعارضه أو توافقـه مع مصلحة العالم العربى وتوصل المبحث الثالث الى :

(أ) المنهج الاسلامى يملك تحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتالى فانه يملك بنـاء التكنولوجيا من خلالهـا .

(ب) استراتيجية الانتاج فى المنهج الاسلامى تجعل البناء التكنولوجى المستقل جزءا منها ، ومن ثم فهى حافزة الى اقامة البناء التكنولوجى المستقـل .

(جـ) هنـاك توافق مطلق بين الايديولوجية الاسلامية ومصالحهـا ، وبين اقامة تكنولوجيـا عربية مستقلة ومتطورة .

٤ - من ثنايا هـذه النتـائج لهـذا الفصل نصل الى النتيجة الاساسـية والتى تتمثـل فى : لاوجه للمقارنة بين المنهج الاسـلامى الذى يملك كل الصلاحيات المـادية والنفسية القـادرة على اقامة صرح تكنولوجى بالعـالم العربى ، وبين المناهج المستوردة التى كلمـا طالت اقامتها بيننا كلمـا تدعمت تبعيتنـا التكنولوجية للعالم المتقـدم .

الخاتمــــة

نتـــائج وتوصـــيات

لقــد بحثنــا ــ خلال هذه الدراسة ــ منهج تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى ، بحثنــاه من واقع المناهج المطبقة وحالة العجز التى هى عليهــا ، ومن حيث المنهج الذى يمكنه ان يحقق التقــدم لهــذا العــالم ، ويأخذ بيــده ليحله دار النمــاء والرفاهية •

لقــد اتسعت دراستنا لتشمل الواقع القائم ولتستشرف الامل المرجو فى غــد أفضل ، لنتبين ما عليــه هذه البــلاد من مشكلات وما ينبغى لهــا من حلول •

وهــكذا نرى آن نتائج هــذه الدراسة تتمثل فى التعرف على وضع قائم من ناحيــة ، كمــا تتمثل فى اكتشاف ما ينبغى ان يقوم من ناحيةثانية كماان الوصول الى الاوضاع التى ينبغى ان تقوم يتطلب اتخاذ اجراءات يتقــدم البحث بعدة توصيات بشأنهــا •

وهــكذا نرى أن هذه الخاتمــة تشمل نقاطا ثلاثة هى :

(أ) نتــائج دراستنا للوضع القــائم •

(ب) نتــائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغى أن يقــوم •

(جـ) التوصيات المقدمة لتحقيق ما تم اكتشافة •

وسنتناول هــذه النقــاط الثلاث فيما يلى بترتيبها السابق •

أولا ــ نتــائج دراستنا للوضع القــائم :

أوضحت دراستنا التشريحية لواقع العالم الاسلامى فى ميــدان المناهج الانمائية انه يتمثل فيمــا يلى :

١ ــ يتنازع هــذا العالم منهجان انمائيان يسيطران فى الفكر والعمــل همــا المنهج الرأسمالى والمنهج الاشــتراكى • فبعض البــلاد تطبق المنهج

الرأسمالى — فى سعيهـا نحو تحقيق التقـدم الاقتصادى — بما يمثله من ملكية خاصة وحرية النشاط الفردى والاعتماد على قوى السـوق فى تسيير النشاط الاقتصادى ، وبعضها الاخر يطبق المنهج الاشتراكى بما يعنيـه من ملكية عامة لوسائل الانتاج وتخطيط شامل للاقتصاد القومى ، يحل الخطة محل قوى السوق فى ادارة الاقتصـاد •

٢ — هـذه السيطرة معقودة للمنهجين فى المجال النظرى الاكاديمى كمـا هى معقودة لهمـا فى المجال العملى التنفيذى • وان كان المجال الاول يشهـد بعض الانفراج بواسطة فكر ثالث ، غير ان هـذا الفكر لم يزل بعيدا عن احتـلال موقعه فى المجال الثانى ، فهـذه السيطرة كاملة فى ميدان التطبيق ، وشبه كاملة فى ميـدان الفكر •

٣ — كتبت هـذه السيطرة للمنهجين فى العالم الاسلامى منذ ان خضع هـذا العـالم لسيطرة أوربا صاحبة هـذه المناهج ، فتمكن الاستعمار من أن يفرض على هـذا العالم امامته الفكرية ، وتكرست هـذه السيطرة للعديد من الاسباب أهمهـا اسلوب التربية الخاضع لمناهج اوربا ، الدعم الذى تقدمه الدول صاحبة هـذه المناهج لمن يتبعهـا ، وسعيها الدائب لايجـاد عمـلاء لتسويقهـا لديهم ، هـذا فضلا عن الجهل الذى يكاد يكون تاما — من الذين يمارسون عمليـة التنظير والتنفيذ — بالفكر الاسلامى ، الامر الذى استتبع عداءهم له ، عداء المرء لمـا يجهـله •

٤ — واقع العالم الاسلامى بعد تطبيق هـذه المناهج خلال عقود التنمية المـاضية ، يشهد بما عليه هذه المناهج من فشل او نجاح فى العـالم الاسلامى • فلقـد فشلت فى تحقيق أى تقـدم فى المهمة التى تصدت للقيام بها ، على الرغم من نجاحهـا الذى لا ينكر فى مواطنهـا ، فالرأسمالية نجحت فى تنميـة غرب اوربا وامريكا ، والاشتراكية نجحت فى تنمية روسيا ودول شرق اوربا (*)

ففي الوقت الذى كانت فيه هذه المناهج فعالة فى المواطن التى انبتتهـا ، لم تكن كذلك فى المواطن التى استوردتها ، لانها لم تستورد معها عوامل نجاحها ، فهذه العوامل لا يمكن ان تستورد ، فهى عوامل لصيقة بالبيئة والانسـان ، وبيئـة وانسان العالم الاسـلامى ، جـد مختلفة عن بيئة وانسان اوربا .

٥ — عـوامل نجـاح منهج ما تتمثل فى :

(أ) توافقه مع البيئة التى تنمى بواسطته .

(ب) قدرته على حشد طاقات الجماهير وتوظيفهـا لصالح التنمية .

(جـ) مرونته امام الظروف المتغيرة . وهـذه العوامل — وان توفرت للمناهج المستوردة فى بيئاتهـا — فانهـا لا تتوفر لهـا فى البيئة الاسلامية ، فالمنهجان الاشتراكى والرأسمالى بماديتهما المعروفة لا يتوافقـان مع البيئة الاسلامية ذات الصبغة الروحية الخاصة ، وهذا يفقدهما الشرط الثانى ، اى القدرة على حشد طاقات الجماهير وتوظيفهـا لصالح التنمية ، كما يجعل الحديث عن الشرط الثالث — المرونة — غير ذى معنى .

٦ — هناك تعارض جدلى بين استيراد المناهج وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث ان مضمون تحقيق التنميـة يعنى اقامة مجتمع مستقل ، بينمـا أستيراد المنهج يعنى أسوأ انواع التبعية — وهى التبعية الفكرية — والتى ستجلب وراءهـا قطما كل انواع التبعية الاخرى ، فالولاء الفـكرى للرأسماليـة أو الاشتراكية ينتهى بالدولة الى أن تكون جزءا من العالم الرأسمالى ، او ان تنطوى تحت لواء الاممية الشيوعية . وفى الحالتين يفقـد المجتمع استقلاله الاقتصادى ، ولمـا كان بلدا غير قائد فى العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، فان التبعية الاقتصادية تجلب معهـا التبعية السياسية ، وهـذا هو واقع العالم الاسلامى المشاهد ، حيث تتوزع بلاده بين الذنبية لروسيا أو الذنبية لامريكا

وحلفائها . ومن ثم فليس هناك أمل أمام واقع العالم الاسلامى فى النجاح فى ميدان التنمية الاقتصادية ، فالطريقان اللذان يسلكهما مسدودان .

٧ — ونتيجة نتائج هـذا الواقع تتلخص فى أن حلول مشاكل التخلف الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن ان تصنع بالخارج ، بل يجب ان تجـد نفسها فى واقع المجتمع ذاته . ومن ثم فان الاصالة الفكرية وطرح التبعية نهائيا شرط جوهرى لاطلاق عمليـة التنميـة الاقتصادية من عقالهـا ، وان البحث عن منهج يملك مقومات النجاح لاحداث التنمية فى العالم الاسلامى — وهى التوافق مع البيئة ، والقدرة على حشد وتجنيد الطـاقات ، والمرونة امام المتغيرات — البحث عن هذا المنهج ، مسألة وجود أو عدم للعـالم الاسلامى . ولهـذا السبب كان هـذا البحث الذى لا يكتفى بالتعرف على الواقع القائم ، وانمـا يتطلع الى اكتشاف المنهج القـادر على تحقيق التنمية ، والذى يملك مقوماته النجاح فى تحقيقها . وتلك هى المهمة الجوهرية له ، فما كان التعرف على الوضع القائم الا الانطلاق منه الى الوضع المستشرف . ولقـد قام البحث بهـذه المحاولة وخرجنا منهـا بالنتائج المثبتة فى النقطة التالية .

ثانيـا — نتـائج دراستنا لاكتشاف ما ينبغى ان يقـوم :

فى هـذا الجانب الجوهرى من البحث ، والذى تمثل فى محاولة الكشف عن المنهج الانسـانى القادر على تحقيق التنمية الاقتصادية ، تمثلت نتـائج الدراسة فيما يلى :

١ — رغم بعد مجتمعاتنا عن حقيقة الاسلام ، فانه هو الذى يشكل اللحمة والسدى لهذه المجتمعات ، فاذا كان المجتمع هو قبل كل شىء تراثا وحضارة وقيما واخلاقا ، فان هـذا المجتمع ليس له تراث او حضارة الا تراث الاسلام وحضارته ، ولا يعرف قيمـا مستقرة فى وجدان أفراده ، الا قيم الاسـلام واخلاقياته ، ومن ثم فان انسان العالم الاسلامى انما تحركه وتستثير همة

أشواق الاسلام وايحاءاته • فاذا بحثنا عن منهج يتوافق مع البيئة الاسلامية ويكون قادرا على استثارة همم الجماهير المسلمة ، وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية ، مع تحقيق شرط المرونة امام الظروف المتغيرة ، فلن يكون هذا المنهج الا المنهج النابع من هذه البيئة المتوافق معها ، وهو المنهج الاسلامي • ومن ثم تحددت مهمتنا فى الكشف عنه من مصادره التى حددناها فى :

(أ) الكتاب والسنة •

(ب) الفكر الاسلامى فى مراجعه الاساسية قديما وحديثا •

(جـ) فهم التطبيق الاسلامى لمبادىء الاسلام •

٢ ــ بالبحث فى تاريخ الاسلام الفكرى على مدى اربعة عشر قرنا من الزمان كاملة ، تبين لنا ان هذا التاريخ نبع متدفق من الفكر الانمائى سلك عدة مسارات ، هى مسار الدراسات الفقهية والقرآنية ، ومسار دراسات الحضارة ، ومسار الدراسات الانمائية المتخصصة ، وان هذا الفكر يضع بين ايدينا منهجا انمائيا مستقلا ، بمفاهيمه المحددة ، ووسائله الخاصة وأهدافه المتميزة ، منهجا لا ينبهم ولا يندغم ، بل هو من الوضوح والاستقلال ما يجعل طالبه لا يضل الطريق اليه •

٣ ــ يقوم هذا المنهج الانمائى على عمد ثلاثة لا يتم بناؤه الا عليها ، ولايعطى نتائجه بدون واحد منها ، احدها يمثل الارضية التى يقوم عليها غيرها ، وتخص الانسان فى جوهره واخلاقياته وعلاقاته بغيره من بنى الانسان ، (العنصر الانمائى الاول) • وثانيها يمثل تنظيما قانونيا لموارد الثروة فى المجتمع (العنصر الانمائى الثانى) ، وثالثها يمثل علاقة العنصر الاول بالعنصر الثانى ، وكيف يتم التفاعل بينهما بما يحقق التنمية والعمارة •

(أ) فالعمود الاول من عمد المنهج الانمائى الاسلامى يتمثل فى المرتكزات الاساسية التى يرى هذا المنهج ضرورة توافرها حتى يكون

المجتمع مسلما ، هذه المرتكزات يجمعها المنهج الاسلامى الانمائى فى :

١ — ان لا يكون هناك صراع مذهبى فى المجتمع ، بحيث تخلص أرض الاسلام للاسلام ، فتكون كلمة الله تعالى هى العليا ، بحيث يعلن المجتمع أنه لا حكم الا لله ، ولا سيادة لمنهج فى المجتمع غير منهج الله تعالى . فهذا المرتكز يتطلب منا شجب المناهج المستوردة قبل ان نلج باب المنهج الإسلامى ، وهو ما يعرف فى الفكر الاسلامى بالتخلية قبل التحلية ، فلا اشتراكية ولا رأسمالية ولابربرية ولا بعثية ، ولا فرعونية ولا قحطانيــة ، وأنما اسلام فقط غير ملحوق بوصف ولا مسبوق بنعت .

٢ — المرتكز الثانى هو اعادة بناء الانسان — الذى خربته المناهج المستوردة — على قيم الاسلام ، تلك القيم المستكنة فى جوانحه الكامنة فى ضمائره ، لا تتطلب الا اسلوبا للتربية الصالحة يسهر على تجلية هذه القيم واعطائها الفرصة لتكون قيما موجهة وفاعلة فى الحياة ، فهى لصيقة بتحقيق التنمية والعمارة ، من حث على العلم والعمل ، الى الباس العمل ثوب العبادة ، وربط العلم بتحقيق النفع للمجتمع ، وتحقيق القوامة فى الانفاق ، وتشجيع التكوين الرأسمالى والمحافظة عليه ، وادماج المصلحة الخاصة فى المصلحة العامة وربط الفرد بالمجتمع .. الخ .

٣ — اما المرتكز الثالث فهو تحقيق اخوة الاسلام بين المسلمين بحيث يكونون جسدا واحدا ، وبنيانا متينا يشد بعضه بعضا ، فيتحقق بينهم التكافل الاجتماعى ، والتكامل الاقتصادى والوحدة بصورة من الصور . وبهذه المرتكزات الثلاثة يقوم العمود الاول من عمد المنهج الانمائى الاسلامى والخاص بالانسان كعنصر اول فى تحقيق العمارة .

(ب) اما العمود الثانى الذى يقوم عليه المنهج الانمائى الاسلامى فهو تنظيم الاسلام للملكية فى المجتمع .. ذلك التنظيم الذى يتمثل فى :

١ — اقرار الشكل المزدوج للملكية ، بحيث تقوم الملكية الخاصة الى بجوار الملكية العامة ، مع تحديد مجال كل نوع منهما .

٢ — جعل الملكية الخاصة — من حيث طريقة اكتسابها ، والحجم الذى تكون عليه ، والنطاق الذى تتوزع فيه ، وكيفية انفاق ثمراتها ، جعلها أداة انمائية بحيث ترتبط كل خطوة من الخطوات السابقة بتحقيق تقدم انمائى . او بذل جهد انمائى . فليس هناك من سبب لنشوء الملكية الخاصة ابتداء الا العمل الذى يبعث الحياة فى مورد ميت ، وحجمها مرهون بقدرة الفرد على العمارة وحفظ حياة المورد الانتاجى ، ونطاقها يجب ان يشمل كل قادر على القيام بأعبائها ، وثمراتها يجب ان تنفق بما يحقق التقدم الاقتصادى ويحافظ على استمراره .

٣ — وكل هذا التنظيم الى الدولة أمر ادارة الموارد الحاكمة فى المجتمع ، تلك التى يحتاج اليها الكافة ، وتكون حية بطبيعتها ، اولا يقدر الافراد على احيائها فى ظل النظرية الاسلامية القاضية ببذل خير المورد للجميع . وبهذا يجعل الاسلام للدولة دورا ايجابيا هاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية ينبع من سيطرتها على هذه الموارد الهامة ، ومن حقها فى الاشراف على استخدام الافراد للموارد التى تحت ايديهم ، والتى اعطيت القدرة الاقتصادية على القيام بذلك عندما جعلت الموارد الحاكمة تحت تصرفها .

٤ — تستخدم الدولة هذه الصلاحيات فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى اطار من المحافظة على الملكية الخاصة ، بل وبسلوكها طريقا لتحقيق التقدم ، عندما كلفت بنشر نطاقها على اوسع قاعدة واعرضها .

وهذا هو العمود الثانى الذى يتناول تنظيم العنصر الثانى فى التنمية وهو « الموارد الطبيعية » .

(جـ) اما العمود الثالث فهو الذى يربط بين العمودين السابقين ، بين موارد الثروة والانسان من أجل القيام بالعملية الانتاجية . ويتمثل

هـذا العمود فى الاستراتيجية التى يضعها الاسلام للانتاج ، أى استخدام الانســان قدراته التى منحها الله تعالى له فى معالجة موارد الثروة من أجل ايجاد منفعة معتبرة من الشريعة الاسلامية . ويتمثل ذلك فيما يلى :

١ ـ يجعل الاســلام من تحقيق « حـد الكفاية » لكل مواطن فى المجتمع، منطلقا لاستراتيجيته فى مجال الانتاج .

٢ ـ تعنى هـذه الاستراتيجية ان الهدف من الانتاج هو ســد حاجة المواطنين الضرورية فالحاجية فالكمالية ، ولا يسمح بالانتقال من مســتوى أشــباع الى ما فوقه لاحـد من المواطنين قبل تحقيق المسـتوى السـابق عليه للجميع ، حتى لو لم نجد الا ملء انصــاف البطون لا ستوينا فيه . فان الناس لا يهلكون على انصــاف بطونهم .

٣ ـ يحقق الاسلام هذه الاستراتيجية عن طريق فرض العمل على كل قادر عليــه ، وجعل موارد الثروة كلها فى حالة تشــغيل كامل ، وفرض التكافل بين المواطنين . فهى تقوم على رفع مستوى الانتاج المادى الى أعلى مستوى ممكن لتحقيق مجتمع المتقين على الارض ، ذلك المجتمع الذى يعطى اعضاءه أفضــل أشباع مادى مع تقوى الله تعالى . اذ ممارســة الانتاج المــادى والتجويد فيه عبادة فى ظل هــذا المجتمع .

٤ ـ تنطلق هـــذه الاستراتيجية من :

(أ) الايمــان بكفــاية موارد الثروة لســد حاجة جميع البشر مهمــا تكاثروا .

(ب) حق جميع المواطنين فى موارد الثروة المخلوقة لهم جميعا .

(جـ) تكليف الدولة بتشغيل هذه الموارد من ناحية وبضمان حد الكفاية لكل مواطن من ناحية ثانية .

٥ — تتضمن هذه الاستراتيجية القيام بفروض الكفاية الاسلامية فى مجال الانتاج ، حيث تتطلب تحقيق الاعتماد على النفس بحيث لا توجد حرفة او مهنة او مجال الا ومن ابناء الاسلام من يقوم به ، والاائم المجتمع اجمع ، ولا يرفع الاثم عنه الا اذا قام من ابنائه من يسد حاجة المجتمع فى هذا المجال • ومن ثم فهى تتطلب تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى هو الدعامة الحقيقية للاستقلال السياسى ، والاسلام فى ذاته استقلال فكرى ، فكأن هذه الاستراتيجية تقوم على تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات ، على جميع المستويات •

٦ — هذا الوضع الاستقلالى يمثل اقامة لجهود الامة الانمائية على جادة الطريق ، وينعكس — بخصوص الانتاج — فى وظيفتين أخريين :

(أ) اقامة هيكل انتاجى جديد يستجيب للهدف الجديد من الانتاج وهو تحقيق « حد الكفاية » لكل مواطن •

(ب) يتيح للمجتمع اقامة بناء ذاتى من التكنولوجيا المنطلقة من تطوير التكنولوجيا الوطنية والمستفيدة من التقدم العالمى ، والقائمة على البحث العلمى الوطنى ، قياما بفرض الكفاية ، اعتمادا على النفس ، وتحقيقا للاستقلال والاكتفاء الذاتى فى هذا المجال ، وكلها فروض اسلامية •

ذلك هو العمود الثالث من العمد التى يبنى عليها المنهج الاسلامى لتحقيق التنمية الاقتصادية •

٤ — بهذا يكون البحث قد وضع ايدينا على منهج الاسلام الانمائى، واقامه واضح المعالم تام الاركان بمفاهيمه واهدافه واجراءاته ، منهجا مستقلا يقف الى جوار المناهج التى تملأ الساحة العالمية وتتنازع السيطرة عليها • هذا المنهج رغم غيابه العملى الا أنه يقوم ويعيش عقائديا وفكريا فى وجدان الشعب الاسلامى ، ولا يتطلب نجاح التنمية فى العالم الاسلامى الا اتخاذ الخطوات نحو تطبيقه •

٥ — كشفت المقارنة التى اجريناها بين هــذا المنهج والمناهج المســتوردة عــن :

(آ) على المستوى الفكرى فان المناهج المستوردة تفقد شروط النجاح فى العالم الاســلامى ، وهى التوافق مع البيئة والقدرة على تجنيــد طاقات الشــعب الاســلامى لصــالح التنميــة الاقتصــادية ، الامر الذى يجعل مرونتها او عدم مرونتها امرا ليس ذا معنى ، هذا بينما ينبع المنهج الاســلامى من تراث الاســلام وثقافته والعوامل التى شــكلت هــذا المجتمع ، فهو يتوافق مع البيئة الاســلامية كما أنه يملك القدرة على تحريك الجماهير التى لا يحركها الا الباس الارض ثوب السماء ، واعطاء العمل المــادى مفهوم العبادة ، كما هو جوهر المنهج الاســلامى •

(ب) على المستوى العملى تبين لنا ان المنهج الاســلامى يحمل الحل الناجح لكل ما تعانيه البلاد الأسلامية من مشكلات ، بينما المناهج المستوردة هى التى خلقت هــذه المشكلات او عجزت عن حلها على الاقل ، فمشــكلة مثل المشــكلة الســكانية او مشكلة التمويل انما يخلقهــا غيــاب المنهج الاســــلامى ، فمجــرد تواجــده يعنى ذوبان مثل هذه المشــاكل المترتبة على تجزئة العالم الاســلامى من ناحية وســلوك الطريق الخاطىء للوصول الى الحلول من ناحية أخرى • ومشــكلة مثل بناء التكنولوجيا لن يحلها الا تطبيق منهج ذى نزعة استقلالية ، اما المناهج ذات الولاء الاجنبى والتى تعمق التبعية ، فلن تكون لها أيه قدرة على حل هذه المشكلة •

٦ — بقيام المنهج الاسـلامى واضــحا ، فقد اتيحت الفرصــة أمام المســئولين فى العالم الاســلامى للاختيار بين مناهج واضحة ، فالاشتراكية معروفة والرأسمالية بينه ، والمنهج الاســلامى يبز المنهجين ، وللمسئولين فى العالم الاســلامى ان يختاروا ، فقــد وضح الطريق •

٧ — المنهج الاسلامى — احد المناهج الثلاثة المطروحة على العالم الاسلامى — يختلف عن المنهجين الآخرين من حيث فشلهما المشاهد ؛ وامكانية نجاحه المتوقعة بل المتيقنة ، كما يختلف عن المنهجين الاخرين من حيث تنافرهما مع عقائد وضمائر الامة الاسلامية رغم تواجدهما العملى ، بينما المنهج الاسلامى — رغم غيابه العملى — يقوم ويعيش عقائديا وفكريا فى ضمير ووجدان الامة الاسلامية ، فلا يتطلب نجاح التنمية فى العالم الاسلامى الا اخراجه من عالم العقائد والضمائر الى عالم التطبيق والتنفيذ .

٨ — ويتضح بصورة نهائية ان العالم الاسلامى فى حاجة الى مراجعة موقفه ، فهو يملك عن الحياة فكرة ارقى مما تملك روسيا وامريكا واروبا . وهو يملك منهجا انمائيا افضل من الرأسمالية والاشتراكية ، منهجا يهدف الى التعاون الانمائى الكامل والتكافل الاجتماعى الصحيح ، ولديه القدرة على رفع مستوى الحياة الى المستوى اللائق بمجتمع المتقين وبعالم يصدر عن الله تعالى ، فمكاننا ليس فى ذيل القافلة البشرية ، وانما فى ماخذ الزمام ، ووجودنا لا ينبغى أن يكون ذنبيا ، وانما وجود الشاهد على الامم ، ولتحقيق ذلك يجب تطبيق المنهج الإنمائى الاسلامى ، الامر الذى يجعلنا نوصى بما تتضمنه النقطة الاخيرة من هذه الخاتمة .

ثالثا — التوصيات :

١ — طالما ان هدف العالم الاسلامى هو تحقيق التنمية الاقتصادية فانها فرصة لأن نجعل من تحقيقها عودة شاملة للحياة الاسلامية ، ولا يتحقق الامران — التنمية والعودة للاسلام — الا بتطبيق المنهج الانمائى الاسلامى ، اذ هو الكفيل بتحقيقهما معا ، ومن ثم يوصى الباحث بتطبيق المنهج الاسلامى الانمائى لتحقيق التنمية ، والعودة الى الاسلام ، فذلك ان لم يكن واجبا بحكم العقيدة الاسلامية ، فانه واجب بمنطق الصلاحية والقدرة على الانجاز .

٢ — جعل المنطلق الاسلامى محورا للسياسات فى بلاد العالم الاسلامى بحيث توحد اهدافها ، نظرا لوحدة المنطلق ، ومن ثم تتمكن من تحقيق الشكل المناسب للوحدة والتكامل الاقتصادى ، بما يعنيه ذلك من شجب المنطلقات الاخرى من عروبة ، وبربرية وبعثية وفرعونية وفارسية ... الخ النعرات والعصبيات التى يخرج من نطاق الاسلام من يدعو اليها .

٣ — ان تبدأ الدول البترولية ذات الفائض فى رءوس الاموال بتطبيق تشريع الزكاة ، وان تنشىء لهذه الاموال صندوقا خاصا يقدم هذه الأموال لمستحقيها من بلاد الاسلام الاقرب فالاقرب والاكثر حاجة . وان يبتعد الصندوق عن التأثر بأى فكرة اخرى الا فكرة انفاق هذه الاموال طبقا لشروط الشريعة الاسلامية . وان يجعل هذا الصندوق هدفه الجوهرى هو تحقيق التنمية الاقتصادية فى العالم الاسلامى . وان ينسق بين خطط التنمية فى هذه البلاد بحيث يتحقق التكامل فيما بينها عن طريق تحديد المجالات التى تتكفل كل بلد بسد حاجة العالم الاسلامى منها ، وان تتركز مساعدة صندوق الزكاة لهذه البلد فى هذا المجال . ويمكن لاتحاد البنوك الاسلامية القائم حاليا ان يكون نواة لهذا الصندوق .

٤ — فى المجال الفكرى يجب انشاء كليات للاقتصاد الاسلامى او اقسام له بالكليات المهتمة بالدراسات الانسانية ، وان يوكل أمرها الى من يجعلون اثراء الفكر الاقتصادى الاسلامى رسالتهم فى الحياة ، وعبادة يعبدون بها الله تعالى . فهم المؤتمنون على هذا الفكر لا غيرهم .

تلك خطوات تمهيدية ، عملية وفكرية ، ضرورية لتمهيد الواقع امام المنهج الاسلامى وربطه به شيئا فشيئا ، حتى يكتمل الالتزام به ، والسير عليه ، فتنعم البلاد الاسلامية بخيراته ، « **ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض** »(١) صدق الله العظيم .

(١) سورة الاعراف ، الآية رقم ٩٦

قائمـة بأهم المراجـع

(١) المراجـع العربيـة

أولا — الكتب :

أ — القـرآن الكريم وتفاسيره :

١ — القـرآن الكريم •

٢ — ابن كثير (اسماعيل بن كثير القرشى) ، تفسير القرآن العظيم ، دار احيـاء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ •

٣ — الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر) ، الكشاف عن حقـائق التنزيل ودقائق التأويل ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ط ٢ ، عام ١٣١٩ هـ •

٤ — القرطبى(أبو عبد الله محمد بن أحمد) ، الجامع لاحكام القرآن ، الشعب القاهرة — ط ١ بدون تاريخ •

ب — فى الحـديث :

١ — ابن حجر (أحمد بن على العسقلانى) ، فتح البارى ، شرح صحيح البخـارى ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ،١٣١٩ هـ •

٢ — أبو عبيد (القاسم بن سلام) ، الاموال ، مكتبة الكليات الازهرية ، القـاهرة ، ط ١ ، عام ١٩٦٨

٣ — أحمد بن حنبل (الأمام) ، المسند ، طبعة دار المعارف ، القـاهرة ، بدون تاريخ •

٤ — البخارى (محمد بن اسماعيل) ، صحيح البخارى ، طبعة دار الشعب، بدون رقم أو تاريخ •

٥ — الحسنى (عبد الله بن الصديق) ، الكنز الثمين ، فى احاديث سـيد المرسلين ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨.

٦ — الشوكانى (محمد بن على اليمنى) ، نيل الاوطار ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٥٧ هـ

٧ — الصنعانى (محمد بن اسماعيل الكحلانى) ، سبل السلام ، شرح بلوغ المرام ، من جمع ادلة الاحكام ، طبعة دار الشعب ، القــاهرة ١٩٧٢ (الجزءان الاول والثانى فقط) •

٨ — النووى (أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف) ، شرح النووى على صحيح مسلم ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٤٧ هـ •

٩ — الكرمانى ، شرح صحيح البخارى ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ بين عامى ١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م ، ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م ، الاجزاء الاثنى عشر الاولى واستكملت المطبعة البهية المصرية ، عبد الرحمن محمد ، الكتاب عام ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م •

١٠ — مسلم بن الحجاج (الامام) ، صحيح مســلم ، دار احيــاء الكتب العربية ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ •

جـ — فى الفقــــه :

١ — ابن عابدين (محمد أمين) منحة الخالق على البحر الرائق ، مطبوع بهامش البحــر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الآتى ••

٢ — ابن قدامة (ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد) ، المغنى ، مطبعة الامــام ، بدون رقم أو تاريخ •

٣ — ابن نجيم (ابراهيم زين الدين بن نجيم) البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة العلمية ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ •

٤ — السرخسى (شمس الأئمة أبو بكر محمد بن ابى سهل) ، المبسوط مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ عام ١٣٢٤ هـ •

٥ ــ السيد البكرى ، اعانة الطالبين ، مصطفى الحلبى ، ط ٢ عام ١٩٣٦ م

٦ ــ الشافعى (الامام) ، محمد بن ادريس ــ الام ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ .

٧ ــ الكاسانى (علاء الدين أبو بكر بن مسعود) ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية ، عام ١٣٢٧ هـ .

٨ ــ النووى (أبو بكر محيى الدين بن شرف) المجموع ، ادارة الطباعة المنيرية ط ١ بدون تاريخ .

د ــ فى أصــول الفقــه :

١ ــ الغزالى (ابو حامد محمد بن احمد) المستصفى ، المطبعة الاميرية ببولاق مصر المحميــة ، ط ١ بدون تاريخ .

هـ ــ فى الدراسات الاقتصادية الاسلامية (تراث) :

١ ــ ابو عبيد (القاسم بن سلام) ، الاموال ، (مكرر) مكتبة الكليات الازهرية ، ط ١ عام ١٩٦٨

٢ ــ أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) ، الخراج المطبعة السلفية ومكتبتها ، القــاهرة ط ٦ عام ١٣٩٧ هـ .

٣ ــ ابن رجب (الحافظ ابن رجب الحنبلى) ، الاستخراج لاحكام الخراج المطبعة الاسلامية ط ١ عام ١٩٣٤

٤ ــ أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) ، الاحكام السلطانية مصطفى الحلبى ، ط ٢ عام ١٩٦٦

٥ ــ الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب) ، الاحكام السلطانية ، مصطفى الحلبى ط ٢ عام ١٩٦٦

٦ ــ يحيى بن آدم ، الخراج ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ط ٢ عام ١٣٨٤ هـ .

و ـ فى الدراسات الاقتصادية الاسلامية (حديثة) :

١ ـ د. ابراهيم دسوقى اباظة ، الاقتصاد الاسلامى ، دار الشعب القاهرة بدون رقم عام ١٩٧٣.

٢ ـ البهى الخولى ، الثروة فى ظل الاسلام ، الناشرون العرب ، القاهرة وبيروت ، ط ٢ عام ١٩٧١.

٣ ـ د. رفيق المصرى ، مصرف التنمية الاسلامى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بدون رقم ، ١٩٧٧.

٤ ـ شوقى دنيـا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربى ، القـاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٩.

٥ ـ د. محمد شوقى الفنجرى :

(أ) المدخل الى الاقتصاد الاسلامى دار النهضة العربية ، ط ١ عام ١٩٧٢

(ب) ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١ عام ١٩٧٨.

(جـ) الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ط ١ عام ١٩٧٨

٦ ـ محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٤

٧ ـ محمد منذر قحف ، الاقتصاد الاسلامى ، دراسة تحليلية للفعاليـة الاقتصادية فى مجتمع يتبنى النظام الاقتصادى الاسلامى ، دار القلم ، الكويت ط ١ عام ١٩٧٩

٨ ـ مالك بن نبى ، المسلم فى عالم الاقتصاد ، دار الشروق ، بيروت بدون رقم عام ١٩٧٢.

ز ـ فى النظـم الاقتصـادية :

١ ـ د. أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ عـام ١٩٦٨

٢ ـ د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جـديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٧

٣ ـ د٠راشدالبراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٥

٤ ـ د٠ رشدى فكار ، الماركسية والدين ، مؤسسة التعاون ، القاهرة ، ط ٢ عام ١٩٧٨

٥ ـ كاروهنت ، الشيوعية نظريا وعمليا ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ (مترجم)٠

٦ ـ د صلاح نامق ، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٣

ـ التوزيع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٦٧

ح ـ فى التنميـة الاقتصـادية :

١ ـ بوكان ، اليس ، وسائل التنمية الاقتصادية ، مكتبة النهضة المصرية ، القـاهرة ، بدون رقم أو تاريخ (مترجم) ٠

٢ ـ جيرالد ماير ، روبرت بولدين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة عبد الله صايغ ، مكتبة لبنـان ، بيروت ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٤

٣ ـ بول أ٠ باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، دار القلم ، القـاهرة بدون رقم عام ١٩٦٧

٤ ـ جاك اوسترى ، الاسلام فى مواجهة التقـدم الاقتصادى ، ترجمة د٠ نبيل الطويل ، دار الفكر ، دمشق بدون رقم ٠

٥ ـ دونليا٠ هـ٠ ميدوز ، حدود النمو ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار المعـارف ، القاهرة ، ط ١ سنة ١٩٧٦

٦ — روبرت ثيوبالد ، الاغنياء والفقراء ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، عدد ١٠٢ من اخترنا لك .

٧ — روبرت هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د. راشد البراوى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة بدون رقم طبعة عام ١٩٧٦.

٨ — شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف القاهرة ط ٢ عام ١٩٦٨

٩ — د. صلاح نامق ، نظرية التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٦٩

— محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧١

١٠ — د. محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة عام ١٩٧٨

١١ — د. محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٧٩

١٢ — د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بدون رقم عام ١٩٦٦

١٣ — د. محمد على الفرا ، مشكلة انتاج الغذاء فى الوطن العربى ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، عام ١٩٧٩

١٤ — د. محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت عام ١٩٧٩

ط — فى التاريخ الاقتصادى :

١ — المقريزى (تقى الدين احمد بن على) اغاثة الامة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر ، دار ابن الوليد ، دمشق ، بدون رقم عام ١٩٥٦

٢ — جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة دكتور عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٧٦

٣ — جوزيف شومبيتر ، عشرة اقتصاديين عظام ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨

٤ — د. راشد البراوى ، قادة الفكر الاسلامى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٩

٥ — كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة محمد عيتانى ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .

٦ — د. على عبد الواحد وافى ، د. حسن سعفان ، قصة الملكية فى العالم ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٧ — د. محمد صالح ، الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر ، مجلة القانون والاقتصاد ، حقوق القاهرة ، أعوام ١٩٣٢ ، ١٩٣٣

ى — فى التكامل الاقتصادى والوحدة :

١ — بيلابلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة بدون رقم أو تاريخ .

٢ — محمد أبو زهرة (الشيخ الامام) الوحدة الاسلامية ، دار الرائد العربى ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ .

٣ — د. محمود محمد بابللى ، السوق الاسلامى المشتركة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ط ١ عام ١٩٧٥

ك — فى السكان :

١ — الفريد صوفى ، مشكلة السكان فى العالم ، ترجمة د. جلال صادق الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ .

٢ ـ كاترين فالابريج ، ضبط وتنظيم الاسرة ، ترجمة يوسف كامل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، بدون رقم عام ١٩٧٤.

٣ ـ د. محمد السيد غلاب وآخرون ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، بدون رقم طبعة عام ١٩٦٢

ل ـ فى الدراسات الاسلامية العامة :

١ ـ أبو الاعلى المودودى ، الحكومة الاسلامية ، ترجمة احمد ادريس ، المختار الاسلامى ، القاهرة ط ١ عام ١٩٧٧

٢ ـ ابو الحسن الندوى ، نحو التربية الاسلامية الحرة ، المختار الاسلامى ، القاهرة ، ط ٣ عام ١٩٧٦

٣ ـ أبو عبد الله الوصابى الحبيشى ، البركة فى فضل السعى والحركة ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ط ١ عام ١٣٥٤ هـ .

٤ ـ الغزالى (أبو حامد محمد بن احمد) ، احياء علوم الدين ، طبعة دار الشعب بدون رقم أو تاريخ ـ التبر المسبوك فى نصيحة الملوك ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ط ١ عام ١٩٦٨

٥ ـ سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، لجنة النشر للجامعيين ، القاهرة ، ط ١ بدون تاريخ .

ـ نحو مجتمع اسلامى ، دار الشروق ، بيروت ط ٣ عام ١٩٧٨

ـ السلام العالمى والاسلام ، دار الشروق ، بيروت ط ٦ عام ١٩٧٤.

٦ ـ مالك بن نبى ، انتاج المستشرقين وأثره على الفكر الاسلامى ، مكتبة عمار ، القاهرة بدون رقم عام ١٩٧٠

٧ ـ محمد أسد (ليوبولدفايس) ـ الاسلام على مفترق الطرق ، ترجمة عمر فروخ ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ عام ١٩٧٧

— منهاج الحكم فى الاسلام ، ترجمة منصور محمد ماضى ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ٥ عام ١٩٧٨.

٨ — د٠ محمد البهى ، الاسلام فى حل مشكلات المجتمعات الاسلامية ، المعاصرة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط ٢ عام ١٩٧٨.

— الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ط ٣ بدون تاريخ ٠

٩ — محمد الغزالى ، ظلام من الغرب ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ٠

١٠ — د٠ مصطفى السباعى ، اشتراكية الاسلام ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط ٢ عام ١٩٦٠

م — فى التاريخ والحضارة :

١ — ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) ، المقدمة ، طبعة دار الشعب ، بدون رقم أو تاريخ ٠

٢ — البلاذرى (أحمد بن يحيى) ، فتوح البلدان ، طبعة ليون ، عام ١٨٦٦

٣ — انتونى نتنج ، العرب ، انتصاراتهم وامجادهم ، ترجمة د٠ راشد البراوى ، مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٧٤.

ثانيا — الابحاث :

(أ) من ابحاث المؤتمر العالمى الاول للاقتصاد الاسلامى ، بجامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٥ هـ ٠

١ — د٠ محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام

٢ — د٠ ابراهيم دسوقى اباظة ، الاسلام طريق ثالث للبناء الاقتصادى

٣ — الشيخ البهى الخولى ، مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامى ٠

٤ — د٠ أحمد النجار ، طريقنا الى نظرية متميزة فى الاقتصاد الاسلامى ٠

٥ — د. محمد المبارك ، تدخل الدولة الاقتصادى فى الاسلام .

٦ — د. حمدى أمين عبد الهادى ، مقومات ادارة التنمية فى الفكر الاسلامى .

(ب) من ابحاث مجمع البحوث الاسلامية ، المؤتمر الاول عام ١٩٦٤ :

١ — ابراهيم اللبان ، حق الفقراء فى اموال الاغنياء .

٢ — على الخفيف ، الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام .

٣ — د. محمد عبد الله العربى ، الملكية الخاصة وحدودها فى الاسلام .

٤ — د. عبد الله كأنون ، الملكية الفردية فى الاسلام .

(جـ) من ابحاث مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء — القاهرة — عام ١٩٧٧

١ — د. اسماعيل صبرى عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا .

٢ — د. عمرو محيى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر .

٣ — د. صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر .

٤ — د. سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث .

٥ — د. ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية .

٦ — د. عزيز البندارى ، السكان والتنمية .

د — ابحاث أخرى :

١ — د. ابراهيم شحاته ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ودورها فى توجيه حركة الاستثمارات العربية ، منشورات صندوق التنمية الكويتى : عام ١٩٧٤

— الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية ، السياسة الدولية ، القاهرة ابريل عام ١٩٧٤

— الاستثمارات العربية فى الوطن العربى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، ابريل عام ١٩٦٨

٢ — له بالاشتراك مع حازم الببلاوى — التعاون الاقتصادى فى المجال العربى ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، بيروت عام ١٩٦٧.

٣ — د. زكى محمود شبانة ، النظم الاقتصادية ، مذكرات بالاستنسل عام ١٩٦٩.

٤ — د. عبد المنعم الطناملى ، زيادة اسعار النفط وتأثير ذلك فى الاوضاع الاقتصادية العالمية المضطربة وتأثره بهـا ، مجلة العربى ، الكويت ، مايو ١٩٧٤

٥ — د. يحيى احمد نصر ، النظام الاقتصادى الدولى الجـديد ، ماهيته وامكان تحقيقـه ، مصر المعاصرة القاهرة عام ١٩٨٠

تم بحمـد اللـه تعـالى

(٢) المراجع الاجنبية

(1) Gary, M. Pickersgill and Joyce E. Pickersgill. **Contemporary Economic Systems.** (New Jersey, Printice Hall, Inc., 1974).

(2) Gill, R. T. **Economic Development, Past and Present,** (New York : Hall Inc., 1961).

(3) Halm, G.N. **Economic Systems,** (New York : Halt Rinchart and Winston, 1968).

(4) Higgins. B., **Economic Development.** (New York : W. W. Norton and Company, Inc., 1968).

(5) Hoffman, P. : **One Hundred Countries - One and One Quarter Billion People.** (Washington : 1960).

(6) Lowis, A. : - **The Theory of Economic Growth,** (New York, Harper and Row, 1965).

— Development Planning (London - George Allen Unwin, 1966).

(7) Mannheim, K. : **Ideology and Utopia, An Introduction to Sociology Knowledge.** (New York : Harkourt, Brace and World, Inc., 1970).

(8) Mannan, M. A. : **Islamic Economics : Theory and Practice,** (Ashraf Publication, Lahore, Pakistan, 1970).

(9) Murray, D. Bryce, Industrial Development, (New York : McGraw Hill Book Company, Inc., 1960).

(10) Patterson, W. C. : Income, Employment and Economic Growth, (New York : Norton & Co., 1962).

(11) Shapira, E. **Macroeconomic Analysis.** (Now York : Harcourt, Brace and World. Inc., 1970).

(12) Schumpeter, J. : **The Theory of Economic Development,** (Cambridge, Harvard University Press, 1951).

(13) Siddiqui, M. N. **Banking Without Interest,** (Lahore : Islamic Publication, 1973).

(14) Toynbee. A. : **The World and The West.** (London : Oxford University Press, 1952).

(15) Trevithik & Mulvey, **The Economic of Inflation.** (London : Martin Robertson, 1975).

(16) U.N. Group of Experts, **Measures of Economic Development of Underdeveloped Countries,** New York : 1962.

(17) Watt, W. M. **Social Integration in Islam** (London : Oxford University Press, 1961).

(18) Yusuf, S. M. : **Economic Justice In Islam,** (Lahor : Ashraf Publication, 1971).

(19) Dr. Abdin Ahmed Salama, Fiscal Analysis of Zakah with special reference to Saudi Arabia's Experience in Zakah, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics Of Islam In Macca,** Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University, 7 - 12 October, 1978.

(20) Fadlurrehman, Economic Principles of **Islam, Islamic Studies,** Islamabad, March 1969.

(21) Mahfooz Ahmed, Distributive Justice and Fiscal and Monetary Economic In Islam, Paper presented at the **International Seminar On Monetary Economics of Islam In Macca,** Saudi Arabia, Organized by King Abdulaziz University 7 - 12, October, 1978.

(22) Dr. Mohamed Ariff, The Role of Monetary Policy In An Islamic Economy, Paper Presented at the **International Seminar on Monetary Economics of Islam In Macce, Saudi Arabia, Organized by The King Abdulazis University,** October 7 - 12 - 1978

فهـــــرست

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع **الصفحة**

البـــــاب الثـــــانى

الموضـــــوع	الصفحة

البـــــاب الثـــــالث

الموضــــوع **الصفحة**

الموضـــــوع	الصفحة

لو لم تكن لدينا الشريعة الاسلامية ، بما تفرضه على المسلمين من العطاء غير المحدود عبادة لله تعالى ، ومن ضبط الاستهلاك لدرجة تحريم الاسراف فى استخدام الماء فوق شاطىء المحيط ... لو لم تكن لدينا هذه الشريعة ، لوجب على من يريد أن يحقق الخروج من الواقع الانمائى الرهيب ومستقبله المظلم ، البحث عنها بأى طريق ليطبق المنهج المشتق منها فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فما بالنا ونحن لانملك تراثا أو ثقافة أو حضارة غير مايمثله الاسلام .

ان المنهج الاسلامى هو القادر ــ بحكم إيمان الشعب به ــ على تجنيد طاقات الناس لصالح التنمية ، وهو الذى يملك أن يضع أمامهم أهدافا أخرى غير الاستهلاك المظهرى الذى تقلد فيه غيرنا لانه لا توجد آمال أخرى نتطلع اليها .

